

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
GOVERNMENT OF DUBAI

# فتح العجب

في الكشف عن قناع الرب  
وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي  
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمة الله تعالى

التشريف والتأليف على الإخراج العلمي في كتاب  
الدكتور محمد عبد الرحمن سلطان العلماء

دار النشر: دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

فتح العجب

دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

فتوح الغيب



## فتوح الصيب

في الكشف عن قناع الرب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦

فاكس: +٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨

الموقع على الانترنت: [www.quran.gov.ae](http://www.quran.gov.ae)

البريد الإلكتروني: [Rs@quran.gov.ae](mailto:Rs@quran.gov.ae)

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

أشهر في نشر هذا الكتاب

ADIB



مصرف أبوظبي  
الإسلامي

# فتوح الغيب

في كشف عن غيب

وَهُوَ حَاشِيَةٌ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ  
لِلْإِمَامِ شَرْفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣ هـ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الثاني

تَفْسِيرُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى الْآيَةِ ٩٦ مِنْهَا

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ

الدكتور عُمَرُ حَسَنُ الْقِيَامِ

الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المُشَرَّفُ الْعَامُّ عَلَى الْإِخْرَاجِ الْعِلْمِيِّ لِلْكِتَابِ

الدكتور مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحِيمِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ

مَجْلَدُ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سورةُ البَقْرَةِ

مدنيّةٌ، وهي مِثْتانِ وسَبْعُ وثمانونَ آيَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[آلَةٌ ١]

اعلمُ أنَّ الألفاظَ التي يُتَهَجَّى بها أسَاءٌ.....

## سورةُ البقرة

مدنيّةٌ<sup>(١)</sup>، وهي مِثْتانِ وسَبْعُ وثمانونَ<sup>(٢)</sup> آيَةً غيرَ آيَةِ نزلت يومَ عرفةَ بمِنى.بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup>

قولُهُ: (الألفاظُ التي يُتَهَجَّى بها)، الأساس: تعلّم هجاءَ الحروفِ وتَهَجَّيْتَهَا وتَهَجَّيْتُهَا<sup>(٤)</sup> وهو يَهْجُوها وَيَتَهَجَّأُها: يُعَدِّدها. وقيلَ لرجلٍ من قَيْسٍ: أتقرأُ القرآنَ؟ فقال: واللّهِ ما أهجو منه حَرْفاً. ومنَ المِجازِ: فلانٌ يَهْجُو فلاناً هِجاءً: يُعَدُّ مَعايِبَهُ.

(١) في (ف): «مكية، وفي رواية: مدنية»، وكون سورة البقرة مكية غريب جداً، ولانفراد (ف) بذلك لم أثبتة.

(٢) حسب عدد الآي البصري. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني ص ١٤٠.

(٣) من قوله: «سورة البقرة» إلى هنا ساقط في (ط)، ولم يرد في (ح) إلا البسمة.

(٤) في (ح): «وتهجيتها وتهججها».

مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها رُكِبَتِ الكَلِم؛ فقوْلُكَ: «ضاد» اسمٌ تُسمي به «ضه» من ضَرَبَ إذا تَهَجَّيْتَهُ، وكذلك «را»، «با» اسمان لقولك: «ره»، «به»، وقد رُوِيت في هذه التسمية لطيفة، وهي أن المسميات لما كانت ألفاظاً كأساميها؛ وهي حروفٌ وُحْدَانٌ، والأسامي عددٌ حروفها مُرتَقٍ إلى الثلاثة اتَّجَهَ لهم طريقٌ إلى أن يَدُلُّوا في التسمية على المسمي،.....

قوله: (الحروفُ المَبْسُوطَةُ)، أي: حروفُ المَبَانِي المَشَوْرَةُ المَفْرَدَةُ لا المُرَكَّبَةَ.

قوله: (ضه)، بغير إفصاحِ الهاءِ وإنما كُتِبَتِ على لفظِ الواقفِ. والضميرُ في «تَهَجَّيْتَهُ» يعودُ إلى «ضه»، وقيل: إلى «ضَرَبَ»، وهو أحسن. و«تُسَمَّى» من قَوْلِهِم: سَمَّيْتُ زيدًا: إذا ذَكَرْتَهُ، لا من التسميةِ بِمعنى: وَضَعَ الاسمَ للمُسَمَّى. وأمَّا التسميةُ بِمعنى الوَضْعِ فهو المرادُ من قوله: «وقد رُوِيت في هذه التسمية».

قوله: (وُحْدَانٌ)، وهو جَمْعٌ واحدٍ كَرُكْبَانٍ جَمْعُ رَاكِبٍ.

قوله: (اتَّجَهَ لهم)، يقال: اتَّجَهَ لأمْرِ كذا، أي: وَجَّهَ وَجْهَهُ إليه، الجوهرِي: اتَّجَهَ له رأيي، أي: سَنَحَ.

قال الإمامُ قطبُ الدينِ الفايُّ تَعَمَّدَهُ اللهُ بِغُفْرَانِهِ<sup>(١)</sup>: اعلم أن تصديرَ الاسمِ بِالْحَرْفِ المُسَمَّى يتوقَّفُ على ثلاثة أمورٍ:

أحدها: كَوْنُ المُسَمَّى لفظًا؛ إذ لو كان معنًى لا لفظًا لم يُمكن تصديرُ الاسمِ.

والثاني: كَوْنُ المُسَمَّى حَرْفًا واحدًا لِيَقَعَ في الصِّدْرِ.

والثالث: كَوْنُ الاسمِ ثَلَاثِيًّا؛ إذ لو كان الاسمُ حَرْفًا واحدًا كالمُسَمَّى اتَّحَدَ الاسمُ والمُسَمَّى،

ولو كان اثْنَيْنِ لم يَسْتَقِمَ أيضًا لوجهَيْنِ:

(١) سبق التعريفُ به، وأنه صاحبُ «تقريب التفسير» الذي يستمدُّ منه الإمامُ الطيبي.



فلم يُغفلوها، وجعلوا المسمّى صدرَ كلِّ اسمٍ منها؛ كما ترى، إلا الألفَ فإتّهم استعاروا  
الهمزةَ مكانَ مُسّهاها؛ لأنه لا يكونُ إلا ساكنًا.

ومما يُضاهيها في إيداع اللفظِ دلالةٌ على المعنى: التهليل، والحوقله، والحيعة،  
والبسملة. وحكمها - ما لم تلها العوامل - أن تكونَ ساكنةَ الأعجاز، موقوفة؛ كأسماءِ  
الأعداد، فيقال: ألف، لام، ميم، كما يقال: واحد اثنان ثلاثة، فإذا وليتها العواملُ  
أدرَكها الإعراب.

أما أولًا: فلأنَّ الاسمَ المتمكّنَ لا يكونُ على حرفين.

وأما ثانيًا: فلأنَّ الحرفَ الثاني إمّا أن يكونَ صحيحًا، أو مُعتلًا، فإن كانَ صحيحًا لم يستقيم  
لما مرَّ، وإن كانَ مُعتلًا فلا يستقيمُ أيضًا لذلك، ولأنّه قابلٌ للتنوين، وعند التنوين يسقطُ  
حرفُ العلة، لاجتماعِ الساكنين. فإذا سقطَ حرفُ العلة عادَ محذورًا اتحادَ الاسمِ والمسمّى،  
فتعيّنَ أن يكونَ ثلاثيًا؛ إذ لا احتياجُ إلى الزيادةِ في هذا المعنى.

قوله: (فلم يُغفلوها)، الأساس: فلاةٌ غُفُلٌ: لا علمُ فيها، ونعمٌ أغفالٌ: لا سِمةٌ عليها.

المعنى: لم يجعلوا الأسميَ أغفالًا لا سِمةَ عليها من المسمّى.

وقيل: لم يُغفلوها: لم يتركوها، من قولك: أغفلتُ الشيءَ، إذا تركته. والضميرُ راجعٌ إلى  
الطريقِ أو إلى اللطيفةِ أي: ما تركوا تلكَ الطريقَ غيرَ مسلوكةٍ، واللطيفةُ غيرَ مرعيةٍ.

قوله: (استعاروا الهمزةَ مكانَ مُسّهاها)، أي: مُسمّى الهمزةَ مكانَ مُسمّى الألفِ؛ لأنَّ  
الألفَ اسمُ مدّةٍ ساكنةٍ قبلها فتحة.

ذكر ابنُ جنّي في «سِرِّ الصناعة»: أن الألفَ في الأصلِ اسمُ الهمزة، واستعمالُ إياها في  
غيرها توسّع. وذلك أن الهمزةَ تصيرُ هذه المدّةَ إذا أتى في آخرِ الاسمِ، ثمّ لما غلبَ استعمالُ  
الألفِ في هذه المدّةِ أُهْمِلَ ما وُضِعَ عليها<sup>(١)</sup>.

(١) «سِرِّ صناعة الإعراب» (٢: ٦٦٥).

كقولك: هذه أَلِفٌ، وكتبْتُ أَلِفًا، ونظرتُ إلى أَلِفٍ، وهكذا كلُّ اسمٍ عمَدتَ إلى تأدية ذاته فحسب، قبل أن يحدث فيه بدخولِ العواملِ شيءٌ من تأثيراتها، فحَقُّك أن تَلْفِظَ به موقوفًا، ألا ترى أنك إذا أردتَ أن تُلقِيَ على الحاسبِ أجناسًا مختلفةً ليرْفَعَ حُسابها، كيفَ تصنع؟ وكيفَ تلقيها أغفالًا من سِمة الإعراب؟ فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، ولو أعربتَ رَكِبْتَ شططًا.

فإن قلتَ: لم قَصَيْتَ هذه الألفاظَ بالاسميَّة؟ وهَلَّا زَعَمْتَ أنها حروفٌ كما وَقَعَ في عباراتِ المتقدمين؟ قلتُ: قد استوضحتُ بالبرهانِ النَّيرِ أنها أسماءٌ غيرُ حروف، فعلمتُ أن قولهم خَلِيقٌ بأن يُصْرَفَ إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين.....

قوله: (إلى تأدية ذاته<sup>(١)</sup> فحسب)، الجوهرى: أحسبني الشيء: كفاني. وحسبك ذرهم، أي: كفاك. وذلك أن اللفظَ موضوعٌ للمعنى، وحركاتُ اللفظِ الإعرابيةُ دالةٌ على أحوال المعنى، فإذا لم يُردْ باللفظِ إلا مجردُ معناه يُجاءُ به عَرَبِيًّا عَمَّا يدل على الأحوالِ الطارئةِ عليها عند الإعراب.

قوله: (ليرفع)، أي: ليضبط، الأساس: ومن المجاز: ارفع هذا الشيء: خذُه.

قوله: (كما وقع)، صفةٌ مصدرٍ محذوف. وفاعلٌ «وقع» ضميرٌ يرجعُ إلى أنها حروف، الأساس: زعم فلان أن الأمرَ كَيْتَ وكَيْتَ زَعَمًا ومُزَعَمًا: إذا شكَّ أنه حق أو باطل. وفي قوله مزاعمٌ: إذا لم يؤثق به.

توجيه السؤال: لم قطعْتَ الحُكْمَ باسميَّتها ولم لا تزعمُ كزعمهم؟

قوله: (قد استوضحت)، الأساس: وضَّحْتُهُ وأوضَّحْتُهُ واستوضحتهُ: وضَّعتُ يدي على عيني أطلبُ أن يَصِحَّ لي. واستوضَّحَ عن هذا الشيء: بَحَثَ عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ح): «قوله (تأدية ذاته)».

(٢) هذه الفقرة تأخرت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدمتها إلى هنا لمناسبة ترتيب «الكشاف».

في تسمية كثير من الأسماء التي لا يقدح إشكال في اسميتها؛ كالظروف وغيرها بالحروف، ومستعملين الحرف في معنى الكلمة؛ وذلك أن قولك: «ألف» دلالة على أوسط حروف «قال» و«قام» دلالة «فرس» على الحيوان المخصوص، لا فضل فيما يرجع إلى التسمية بين الدالتين.

ألا ترى أن الحرف ما دل على معنى في غيره، وهذا كما ترى دال على معنى في نفسه، ولأنها متصرف فيها بالإمالة، كقولك «با» و«تا»، وبالتفخيم، كقولك: «يا»، «ها»، وبالتعريف، والتنكير، والجمع، والتصغير، والوصف،.....

قوله: (كالظروف)، يعني نحو قَبْلَ وبعْدُ، ويعدون «إذا» و«متى» من حروف الشرط؛ لأنهم لما رأوا أن بعض الأسماء بمنزلة الحروف في كونها لا تتم في الاستعمال إلا بانضمام شيء معها، استعاروا لها اسم الحرف.

قوله: (ومستعملين الحرف في معنى الكلمة)، رَوَيْنَا عن الترمذي والدارمي عن ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله مئة حسنة، والحسنة بعشر أمثالها. لا أقول: ﴿آلِفٌ﴾ حرف، ولكن أَلِفٌ حَرْفٌ، ولامٌ حَرْفٌ، وميمٌ حَرْفٌ»<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: المراد به غير المعنى الذي اصطلح عليه - وهو المعنى اللغوي - فإن تخصيصه به عُرِفَ مُجَدِّدٌ، ولعله سماه باسم مدلوله<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وذلك أن قولك أَلِفٌ)، هذا شروع في البرهان الذي استوضح منه اسمية هذه الألفاظ. أتى بحد الاسم وخواصه من التعريف والتكبير والتصغير.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٠) من حديث ابن مسعود وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وأخرجه الدارمي موقوفاً على ابن مسعود (٣٣٠٨) بإسناد صحيح.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٨٥).



والإسناد، والإضافة، وجميع ما للأسماء المتصرفة، ثم إنني عثرتُ من جانب الخليلِ عليّ نصًّا في ذلك.

قال سيبويه: قال الخليلُ يوماً، وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تُلْفِظُوا بالكافِ التي في «لك» والباءِ التي في «ضرب»؟ فقيلَ: نقولُ: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تُلْفِظُوا بالحرف، وقال: أقول: «كَه»، «بَه». وذكر أبو عليٍّ في كتابِ «الحجة»، في «يس»، وإمالة «يا»: أنهم قالوا: يا زيد في النداء، فأمالوا، وإن كانَ حرفاً. قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُيأَلُ من الحروفِ من أجلِ الياءِ فلأنَّ يُميلُوا الاسمَ الذي هو «يس» أجدر، ألا ترى أن هذه الحروفَ أسماءً لِمَا يُلفِظُ بها؟ فإن قلت: من أيِّ قبيلِ هي من الأسماء: أمعربةٌ أم مبنيةٌ؟.....

قوله: (من جانب الخليل)، كنايةٌ عن تعظيمه كقولك: المجلسُ العالي. وحُقَّ له ذلك لِمَا روى الأنباري: أن الخليلَ بنَ أحمدَ البصريِّ كان سيِّدَ أهلِ العربيةِ قاطبةً في علمه وزُهدِهِ واستخراجه مسائلَ النحو وتعليله. أخذَ من أبي عمرو بن العلاء وأخذ منه سيبويه<sup>(١)</sup>.

قوله: (أقول: كَه، بَه)، يافصحُ الهاءِ ههنا للفصل.

قوله: (وذكر أبو علي)، قال الأنباريُّ: هو أبو علي الحسنُ بن أحمدَ بن عبد الغفارِ الفارسيِّ، كان من أكابرِ أئمةِ النحو، وعَلَّتْ منزلتُهُ في النحو حتَّى قيلَ: ما كان بينَ سيبويه وأبي عليٍّ أفضلُ منه. صنَّفَ كتباً كثيرةً منها كتابُ «الحجَّةِ في عللِ القراءاتِ السبع»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (من أيِّ قبيلِ هي من الأسماء: أمعربةٌ أم مبنيةٌ؟)، السؤالُ مبنِيٌّ على الخلافِ في أن الأسماءَ قبلَ التركيبِ هل هي مُعربةٌ أم مبنيةٌ؟

(١) انظر: «نزهة الألباء» ص ٤٤.

(٢) وهو من أجودِ كتبِ القراءاتِ وأكثرها تعليلاً وتفريعاً. وله «الإيضاح» في النحو، و«التكملة» في الصرف. وكلاهما دالٌّ على عمقِ غوره ودقَّةِ مسالكه في العربية والنحو. وانظر كلام الأنباري في «نزهة

الألباب» ص ٢٣٢. ولتمام الفائدة، انظر: «إنباه الرواة» (١: ٣٠٨).

قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سُكِّنت سُكُونَ زيد، وعمرو، وغيرهما من الأسماء؛ حيث لا يمّسها إعرابٌ؛ لفقْدِ مُقتَضِيهِ ومُوجِبِهِ.....

قال الزجاج: هذه الحروف [ليست] <sup>(١)</sup> تجرّي تجرّي الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، وإنما هي تقطيعُ الاسمِ المؤلّف الذي لا يجب له الإعراب إلا مع كماله <sup>(٢)</sup>.

وقال: أجمع النحويّون أنّ هذه الحروف مبنية على الوقف، بمعنى أنك تقدّر أن تسكت على كلِّ حرفٍ وتجمّع بين الساكنين كما بُني العَدْدُ على السكون <sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ الحاجب: المُعْرَبُ: المُركَّب الذي لم يُشبهه مبنياً الأضل <sup>(٤)</sup>.

وفي سؤاله نوعُ إنكارٍ على جعلِ الألفاظِ <sup>(٥)</sup> إمّا موقوفة أو مُعربة على ما بنى الكلام السابق عليه، وهو: «وحكّمها ما لم تلها العوامل أن تكون موقوفة، فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب» أي: الألفاظُ الموقوفة من أيّ قبيل هي من الأسماء؟ فإنها لا تخلو من هذين القبيلين. وما هذا التقسيمُ وتصريحُه بذكرِ الأسماءِ إلا لمزيد الإنكار؛ ف«أم» في قوله: «أم مبنية» منقّطة، والهمزة فيها للإنكار، كأنه قال: أمعربة؟ ثم أضرب عن هذا السؤال وأنكر أن تكون مُعربة فقال: هي مبنية لفقْدِ مُقتَضِي الإعراب، وهو التركيب كما عليه مذهب ابنِ الحاجب وغيره. ولذلك أجاب بالإضراب عن السؤال في كونها مبنية، وقال: «بل هي أسماء مُعربة» كزيد وعمرو، وأفحَمَ الأسماءِ أيضًا لمزيد الإنكار على كونها مبنية، أي: هي أسماء غير

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٠).

(٣) المصدر السابق (١: ٥٩).

(٤) انظر كلامه في «الكافية» بشرح الرضي (١: ٥١).

(٥) في (ف): «حمل الألفاظ».

والدليل على أن سكونها وقف وليس بناء؛ أنها لو بُنيت لحُذِيَ بها حَذُو:.....

مشابهة للحروف كَأَيْنَ وَكَيْفَ، بل هي أسماءٌ مُتَمَكِّنَةٌ كزَيْدٍ وَعَمْرٍو. وهذا مُطَابِقٌ لِحَدِّهِ الْمُعْرَبِ فِي «الْمُفَصَّلِ»<sup>(١)</sup>: «المُعْرَبُ: المركب<sup>(٢)</sup> الذي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، أَي: مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَخْتَلِفَ».

ويجوز أن تكون «أم» مُتَّصِلَةٌ و«بل» إضرابٌ عن التردد. أي: سؤالك هذا يُشعرُ بأنك مُتَرَدِّدٌ فِي كَوْنِهَا مُعْرَبَةٌ، وَلَسْتَ بِقَاطِعٍ فِيهِ، فَاقْطَعْ بِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، فَالْمَضْرَبُ لَازِمٌ التَّرْكِيبِ.

وقيل: الأصل في الكلمات إذا كُنَّ قَابِلَاتٍ لِلإِعْرَابِ، الإِعْرَابُ الَّذِي هُوَ مُسَبَّبُ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْأَلْفَاظِ لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعَاوُنِ وَالتَّعَارُفِ، فَوُضِعَتْ بِإِزَاءِ الْمَعَانِي الذَّهْنِيَّةِ لِتُفَيْدِ النَّسَبِ دُونَ الْمَعَانِي الْمُفْرَدَةِ، وَإِلَّا فَتَدُورُ<sup>(٣)</sup>، فَقَطَّعُهَا عَنِ التَّرْكِيبِ عَارِضٌ كَعُرُوضِ الْوَقْفِ، فَاعْتَفَرَ فِيهَا التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عِنْدَ عُرُوضِ عَدَمِ التَّرْكِيبِ كَمَا عِنْدَ عُرُوضِ الْوَقْفِ، وَلَا يُسَكَّنُ آخِرُ مَا لَا يَقْبَلُ<sup>(٤)</sup> الإِعْرَابَ إِذَا عُدَّدَ نَحْوَ: أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَحَيْثُ، وَحِينَ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا لَازِمَةٌ فَلَا تَزُولُ لِعَارِضٍ، وَإِنَّمَا زَالَتْ فِي الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ.

وقال المالكي: لم يبعد من<sup>(٥)</sup> الصواب رأيي من جعله مُعْرَبًا حُكْمًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَمْ يُسَكَّنْ وَصَلًّا، إِذَا عُدَّدَتْ نَحْوَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ مَبْنِيًّا كَذَلِكَ.

قوله: (إِنَّ سَكُونَهَا وَقْفٌ)، الْوَقْفُ: قَطَّعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا، وَهَذِهِ الْفَوَاتِحُ وَإِنْ وُصِلَتْ بِهَا بَعْدَهَا لَفْظًا، لَكِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ نِيَّةً. يَعْنِي: أَنَّ سَكُونَهَا لَيْسَ لِلْبِنَاءِ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَبْنِيَّةَ: إِمَّا مَبْنِيَّةٌ

(١) انظر «المفصل» ص ٣٥.

(٢) قوله: «المركب» من (ط).

(٣) يعني يلحقها الدور. وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه.

(٤) من قوله: «للإعراب الإعراب» إلى هنا ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «عن».



«كيف»، و«أين»، و«هؤلاء»، ولم يقل: «ص»، «ق»، «ن» مجموعاً فيها بين الساكنين، فإن قلت: فلم لفظ التهجي بما آخره ألف منها مقصوراً، فلما أعرب مدّ فقال: هذه باء، وياء، وهاء، وذلك يُخَيَّلُ أَنْ وَزَانَهَا وَزَانُ قَوْلِكَ: «لا» مقصورة، فإذا جعلتها اسماً مددتها، فقلت: كتبت (لاء)، قلت: هذا التخييلُ يَضْمَحُلُ بِهَا لِحْصَتُهُ مِنَ الدَّلِيلِ، والسبب في أن قُصِرَتْ مَتَهَجَاةً وَمُدَّتْ حِينَ مَسَّهَا الإِعْرَابُ أَنْ حَالَ التَّهْجِيِّ.....

على الحركة نَحْوَ كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَهَؤُلَاءِ، أَوْ عَلَى السُّكُونِ عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ ك: مَتَى، وَحَتَّى. وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ بَيَّنَّتْ لَقِيلَ: صَادَ وَقَافٌ بِالْفَتْحِ كَالْمَبْنِيَّاتِ، وَلَمْ يُقَلَّ: صَادٍ وَقَافٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، جَمْعًا بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ.

قوله: (فَلِمَ لَفْظَ التَّهْجِيِّ<sup>(١)</sup>)، يعني: كأن القياس على ما ذهبنا في نحو «صاذ» و«قاف»<sup>(٢)</sup> أن يُقَالَ: «باء» و«تاء» مهموزة ساكنة، وحين لَفْظَ التَّهْجِيِّ، حال التهجي مقصورة، وممدودة حالة التركيب، حَيَّلَ حَرْفَيْتِهَا مَقْصُورَةً، وَاسْمَيْتِهَا مَمْدُودَةً، كَقَوْلِ حَسَانٍ يَمْدَحُ النَّبِيَّ ﷺ: مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهِيدِهِ لَوْلَا التَّشْهَدُ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ لَاءٌ<sup>(٣)</sup> وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَيْنَا عَنِ الدَّارِمِيِّ عَنِ جَابِرٍ قَالَ: «وَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا قَطُّ، فَقَالَ: لَا»<sup>(٤)</sup>.

وأجاب: أن كَوْنَهَا مَقْصُورَةً لَيْسَ لِكُونِهَا حَرْفًا، بَلْ لِأَمْرِ آخَرَ وَهُوَ طَلْبُ الحِفْةِ، فَلَمْ يُعْلَمَ مِنْ ذَلِكَ حَرْفَيْتِهَا، فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى تَلْخِيصِ الدَّلِيلِ وَهُوَ البُرْهَانُ النَّصْرِيُّ.

(١) في (ف): «لفظ المنهج».

(٢) في (ح) و(ف): «في صاد وقاف».

(٣) البيت بهذه الرواية غير معروف من شعر حسان. والصواب في روايته:

مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهِيدِهِ لَوْلَا التَّشْهَدُ كَانَتْ لِأَنَّ نَعْمَ

وهو من قصيدة للفرزدق في «ديوانه» (١: ٨٩) يمدح بها زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه.

(٤) «سنن الدارمي» (١: ٤٧) برقم (٧٠) بإسناد صحيح.

خليقةً بالأخف الأوجز، واستعمالها فيه أكثر، فإن قلت: قد تبين أنها أسماء لحروف المعجم، وأنها من قبيل العربية، وأن سكون أعجازها عند الهجاء لأجل الوقف، فما وجه وقوعها على هذه الصورة فواتح للسور؟ قلت: فيه أوجه؛ أحدها - وعليه إطباق الأكثر -: أنها أسماء السور.

قوله: (قد تبين أنها أسماء)، يعني أطنبت في تقرير كونها أسماء، وتركت المقصود الأولى وهو وجه وقوعها على هذه الصورة<sup>(١)</sup> المخصوصة في أوائل السور من بيان فائدتها، وكيفية إعرابها فيها، وتخصيص كل من السور التي هي فاتحتها بما اختصت به، وتخصيص أعدادها وغير ذلك، فإن كل ذلك هو المطلوب في التفسير.

ودل على هذا الإنكار الفاء في قوله: «فما وجه وقوعها؟».

وأجاب عن ذلك بوجوه ثلاثة: وهي أنها أسماء للسور، أو هي كقرع العصا، أو أنها تقدمت لدلائل الإعجاز، وضمن هذه الوجوه الثلاثة ما يقتضيها من الفوائد، ومن كونها معربة أو محكية. ومن اختصاص كل سورة بما اختصت بها، ومن مجيئها كذا غير متناسقة، ومن اختصاص أعدادها وغير ذلك كما سيرد، فعلم من هذا البيان أن الأبحاث السابقة كانت كالمقدمة للأحققة.

قوله: (لحروف المعجم)، الجوهرية: العجم: النقط بالسواد.

ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط. ومعناه حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجد الجامع، أي: مسجد اليوم الجامع. وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدرًا مثل المخرج والمدخل، أي: من شأن هذه الحروف أن تعجم.

قوله: (وعليه إطباق الأكثر)، قال الإمام: هو قول أكثر المتكلمين واختيار الخليل

وسيبويه<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ط): «الصور».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٢). وهذه الفقرة ساقطة من (ط).

وقد ترجمَ صاحبُ الكتابِ البابَ الذي كَسَرَه على ذكرها في حدِّ ما لا ينصرف  
ب: بابِ أسماءِ السُّور، وهي في ذلك على ضربين؛ أحدهما: ما لا يتأتى فيه إعرابٌ نحو:  
﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿المر﴾.

والثاني: ما يتأتى فيه الإعرابُ، وهو إمَّا أن يكونَ اسمًا فردًا؛ كصَاد، وقَاف، ونون؛  
أو أسماءً عدَّةً مجموعها على زِنَةِ مفرد؛ ك: حَم، وطس، ويس؛ فإنها موازنةٌ لقابيل  
وهايل، وكذلك طسم يتأتى فيها أن تُفتح نونها، وتُصيرَ «ميم» مضمومةً إلى طس،  
فيجعلها اسمًا واحدًا كدارا بحدرد؛ فالنوعُ الأوَّلُ محكيٌّ ليس إلا؛ وأمَّا النوع الثاني: فسائغٌ  
فيه الأمران: الإعرابُ والحكاية، قال قاتلُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ السَّجَّادِ، وهو شريحُ بنُ أُوْفَى  
العسبي:

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ      فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ  
فَأَعْرَبَ حَامِيمَ وَمَنْعَهَا الصَّرْفَ، وهكذا كُلُّ ما أَعْرَبَ مِنْ أَخْوَاتِهَا لِاجْتِمَاعِ سَبَبِي  
مَنْعَ الصَّرْفِ فِيهَا، وَهِيَ الْعَلَمِيَّةُ وَالْتَأْنِيثُ.

قوله: (كَسَرَه)، أي: جَمَعَه، الأساس: وَمَنْ الْمَجَاز: كَسَرَ الطَّائِرُ جَنَاحَيْهِ كَسْرًا: صَمَّهَما  
لِلوُقُوعِ، وَكَسَرَ الْكِتَابَ عَلَى عِدَّةِ أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ.

قوله: (وهي في ذلك)، أي: الفواتح في كونها أسماءً للسُّور.

قوله: (قاتلُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ)، في «الاستيعاب»<sup>(١)</sup>: هو مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبيدِ اللَّهِ  
الْقُرَشِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالسَّجَّادِ. قُتِلَ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَكَانَ طَلْحَةُ أَمْرَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِلقِتَالِ فَنَثَلَ دِرْعَهُ بَيْنَ  
رِجْلَيْهِ وَقَامَ عَلَيْهَا، وَكَلَّمَا حَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ قَالَ: نَشَدْتُكَ بِ«حَم» حَتَّى شَدَّ عَلَيْهِ الْعَسْبِيُّ فَقَتَلَهُ،  
وَأَنْشَأَ يَقُولُ:

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ١٣٧١).

والحكاية: أن نجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى كقولك: دعني من «تمرتان»، وبدأت بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأت ﴿سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا﴾، قال:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ      أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارِ

وأشعث قوامٍ بآياتِ ربه      قليل الأذى فيما ترى العينُ مُسَلِّمٍ  
خرقتُ له بالرمح جيبَ قميصه      فخرَّ صريعاً لليدين وللهم  
على غير شيءٍ غير أن ليس تابعاً      علياً، ومن لا يتبع الحقَّ يظلم  
يُذَكِّرُنِي...، البيت.

فلما رآه عليٌّ رضي الله عنه بين القتلى، استرجع وقال: إن كان لشاباً صالحاً، ثم قعد كنيباً.  
سُمِّيَ السَّجَادَ لِتَعْبُدِهِ.

شجر الرمح: اختلف. والتشاجر: التخاصم. وكلُّ شيءٍ دخل في بعضٍ فقد تشاجر.  
قيل: المراد بقوله: «حم» قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، وهو في  
«حم» الشورى [الآية: ٢٣].

قوله: (دعني من تمرتان)، جوابٌ عن قول من قال: يكفيك تمرتان، أو هاتان تمرتان.  
قوله: (أحقُّ الخيل)، كأنه من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أعيروا خيلكم ثم اركضوها      أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ الْمُعَارِ

يُقَالُ: رَكَّضَ فُلَانٌ دَابَّتَهُ: إِذَا ضَرَبَ جَنَيْبَهَا بِرِجْلِهِ لِتَعْدُو. الْمُعَارُ: مِنْ عَارَ الْفَرَسُ، إِذَا  
انْفَلَتَ، وَذَهَبَ يَمِينًا وَشِمَالًا مِنْ مَرَجِهِ، وَأَعَارَهُ صَاحِبُهُ، فَهُوَ مُعَارٌ.  
وفي «الصحيح»<sup>(٢)</sup>: البيتُ لِلطَّرِمَاحِ، وَقَالَ الصَّغَانِي: وَهُوَ خَطَأً، الْبَيْتُ لِبَشْرِ بْنِ أَبِي

(١) البيت في ديوان «بشر بن أبي خازم» ص ١١٣، وقد اختلفت قديماً في نسبه فقيل: للطَّرِمَاحِ، وقيل: لبشر،  
وسياتي في كلام الصغاني تحطئة نسبه إلى الطرماع.

(٢) «الصحيح» (٢: ٧٦٣).

وقال ذو الرُّمَّة:

سَمِعْتُ «النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا» فَقُلْتُ لَصَيْدِحٍ أَنْتَجِعِي بِبِلَالٍ

وقال آخر:

تَنَادَوْا بِ«الرَّحِيلِ غَدًا» وَفِي تَرْحَاهُمْ نَفْسِي

وَرُؤْيٍ مَنْصُوبًا وَمَجْرورًا، وَيَقُولُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي اسْتِعْلَامٍ مِنْ يَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا: مِنْ زَيْدًا؟ وَقَالَ سَيِّوَيْهٌ: سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ:.....

خازم<sup>(١)</sup>. وقال أبو عبيدة: والناس يعتقدون أنه من الإعارة بمعنى العارية، وهو خطأ، ومعناه على هذا: أن صاحبه لم يشفق عليه، فغيره أحق أن لا يشفق<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لصيدح)، صيدح علم ناقة ذي الرمة.

قوله: (ببالاً)، قال في «الجامع»<sup>(٣)</sup>: هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، كان على البصرة.

«الناس» مرفوع على الحكاية، كأنه سمع قائلاً يقول: الناس ينتجعون غيثاً.

النُّجْعَةُ: طلب الكلاء والخير. وفي «انتجعي» مُشَاكَلَةٌ لقوله: ينتجعون غيثاً.

قوله: (ورؤي منصوباً ومجروراً)، هذا العطف دل على كونه مرفوعاً، فالرفع على الابتداء، أي: الرحيل غداً. أي: يُنادون بهذا القول. والنصب على ارحل الرحيل. والجر على اللفظ.

«وفي ترحاهم نفسي» أي: هلاك نفسي أو استقر في ترحاهم نفسي.

(١) في (ج): «والبيت لبشر بن حارم».

(٢) لكن رواية البيت في «الديوان» بالعين المهملة، وتفسيره غير بعيد عما ذهب إليه أبو عبيدة، فقالوا: المعاز من العارية، والمعنى: لا شفقة لك على العارية لأنها ليست لك. وانظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٣).

(٣) «جامع الأصول» (١: ٢٢١).

لا من أين يا فتى! فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ صادَ وقافَ ونونَ مفتوحاتٍ؟ قلت: الأوجهُ أن يقال: ذاك نصبٌ وليس بفتح، وإنما لم يضحبه التنوين لامتناع الصّرفِ على ما ذكرتُ، ولإتصافها بفعلٍ مُضمَرٍ نحو: أذكر. وقد أجازَ سيبويه مثل ذلك في: حم، وطس، ويس، لو قرئ به.

قوله: (لا من أين يا فتى!)، يقول الرجلُ لآخر: من أين يا فتى؟ فيقول: لا من أين يا فتى، أي: لا تسألني عن نسبي ومقامي، وسل عن حَسبي<sup>(١)</sup> ومناقبِي.

قوله: (فما وجهُ قراءة من قرأ صاد؟)، قال الزّجاج: قرأ عيسى<sup>(٢)</sup> صادَ وقافَ ونونَ بالفتح لالتقاء الساكنين. وقرأ عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ بالكسر. والفاءُ في السؤالِ دلّت على الإنكارِ على الكلامِ السابق، وهو قوله: «فسائغٌ فيه الأمران: الإعرابُ، والحكايةُ» يعني: أين الإعرابُ أم أين الحكايةُ على هذه القراءة؟ فإنها تدلُّ على كونها مبنيةً لما أسلفتُ أنها لو بُنيت لحُدِّي بها حدوُ أين وكيف، أي: فُتِحَ آخرُها. فإذاً هذه الحركاتُ ليست بإعرابيةٍ لفقد المُقتضي، ولا هي للوقف؛ لأنَّ المحكيةَ إنما يُوقفُ عليها بالسكون كما سبق.

وأجاب: لا نسلمُ فقد المُقتضي؛ لأنَّ التقديرَ «اذكُر».

ويجوزُ أن يُحرَّكَ على التقاء الساكنين في لغةٍ من جدِّ في الهربِ عنه، كما في «ولا الصّالين».

قال الزّجاج: فالفتحُ في صادَ ونحوه لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الفتحَ مُختارٌ مع الألفِ في التّقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>، قال سيبويه: إذا رحمتَ «إسحاراً» اسمَ رجلٍ مُشدّدَ الرّاءِ قلتُ في ترخيمه: يا إسحارَ أقبل، ففتحتُ لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ح): «وسل من حسي».

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٥هـ)، من أعلام النحو والقراءة، ومن تصانيفه «الإكمال» و«الجامع» في النحو، لم يصلنا إلينا. له ترجمة في «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي ص ٤٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٤).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٤-٢٦٥).

وحكى أبو سعيد السيرافي: أن بعضهم قرأ: ياسين، ويجوز أن يقال: حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين؛ كما قرأ من قرأ: ولا الضالين. فإن قلت: هلا زعمت أنها مقسم بها، وأنها نُصِبَتْ قولهم: نَعِمَ اللّٰهُ لِأَفْعَلَيْنِ وَأَبِي اللّٰهِ لِأَفْعَلْنَ، على حذف حرف الجرِّ وإعمالِ فعلِ القسم، قال ذو الرِّمَّة:

### الْإِرْبُتُّ مِنْ قَلْبِي لَهُ اللّٰهُ نَاصِحٌ

قوله: (وحكى أبو سعيد السيرافي)، قال الأنباري<sup>(١)</sup>: إنه كان من أكابر الفضلاء، زاهدًا لا نظير له في علم العربية، ولو لم يكن له سوى «شرح كتاب سيبويه» لكفاه فضلًا<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (الْإِرْبُتُّ مِنْ قَلْبِي لَهُ اللّٰهُ نَاصِحٌ)، تمامه:

وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَانِحُ<sup>(٣)</sup>

أي: الْإِرْبُتُّ مِنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ، أَحْلَفُ بِاللّٰهِ. أَضْمَرَ الْفِعْلُ بَعْدَ أَنْ أَعْمَلَهُ فِيهِ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، يَقُولُ: أَنَا أَجْبُهُ، فَأَنْصَحُهُ بِقَلْبِي، وَقَلْبُهُ نَافِرٌ عَنِّي نُفُورَ الطَّبَّاءِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: قَلْبُهُ مُسْتَهْتَرٌ فِي الطَّبَّاءِ.

وَالسَّائِحُ: مَا أَتَاكَ مِنْ يَمِينِكَ مِنْ طَائِرٍ وَطَبِي، وَالْعَرْبُ تَتِمَّنُّ بِهِ، وَالْبَارِحُ: مَا أَتَاكَ عَنِ يَسَارِكَ، وَالْعَرْبُ تَشَاءُ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) في «نزهة الألباء» ص ٢٢٧.

(٢) وهذه نُعْبَةُ شَارِبٍ لَا تَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ السِّرَافِيِّ أَبِي سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ (ت ٣٦٨هـ)، الإمام المتقطع النظر في جملة علوم الإسلام. وكتابه: «شرح كتاب سيبويه» مما تُشَدُّ عَلَيْهِ يَدُ الضَّنَانَةِ، وَقَدْ أَطْنَبَ التَّوْحِيدِي فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَرَفَعَ بِهِ رَأْسًا. لَهُ تَرْجُمَةٌ ضَافِيَةٌ فِي «مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» لِيَاقُوتَ (٢: ٨٧٦)، وَ«وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٢: ٧٨)، وَ«سِيَرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٦: ٢٤٧).

(٣) البيت من شواهد الكشاف، وعزاه لذي الرِّمَّة، ولم أجد له «ديوانه».

(٤) وَقَدْ ثَبَّتَ النَّهْيُ عَنِ التَّطْيِيرِ وَالتَّشَاؤْمِ، صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَأُجِبُ الْفَأَالَ الصَّالِحَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٤٦)، وَابْنُ حَبَانَ (٥٨٢٦)، وَغَيْرُهُمَا، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال آخر:

فذاك أمانة الله الثريد

فإن قلت: إن القرآن والقلم بعد هذه الفواتح مخلوفٌ بهما، فلو زعمت ذلك لجمعت بين قسَمين على مُقسَمٍ عليه واحد، وقد استكرهوا ذلك.

قوله: (فذاك أمانة الله)، صدّره:

إذا ما الخبزُ تأدّمه بلّخم<sup>(١)</sup>

أي: فذاك الثريد بأمانة الله<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إن القرآن والقلم<sup>(٣)</sup> بعد هذه الفواتح مخلوفٌ بهما)، حاصل الجواب: أنه لا يجوز أن تكون هذه الفواتح مُقسَماً بها، ومنصوباً كما ذكرتم؛ لأن الواو حيتئذ: إمّا للقسَم، أو للعطف. ولا سبيل إلى الأول؛ لاجتماع قسَمين على مُقسَمٍ عليه واحد وهو مُستكره، ولا إلى الثاني؛ لمخالفة الثاني الأوّل في الإعراب، فبقي أن يكون معمولاً لفعلٍ مُضمر، فعلى هذا قوله: «قال الخليل» إلى قوله: «هذا» اعتراض على سبيل الاستطراد مُبيّن لقوله: «وقد استكرهوا ذلك».

بيانه: أن الخليل جعل «الواو» في قوله: «والليل» للقسَم، و«الواو» في «والنهار» للعطف. فاشتركا في معنى القسَمية، فيجوز تلقيها بمُقسَمٍ عليه واحد. ولو قدر أن يكون الثاني أيضاً حرف قَسَم؛ لزم أن يكونا قسَمين مُستقلين. والأفصح حيتئذ أن يتلقى كلٌّ منهما بمُقسَمٍ عليه، كقولك: بالله لأفعلن، تالله لأخرجن. وإن جاز أن يقال: وحقك وحق زيد لأفعلن للتأكيد، لكن لم يحسن ذلك الحسَن؛ ولذلك استكرهوه.

(١) البيت من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ١٨٩)، وصدّره بقوله: ويُقال: وصّعه النحويون.

(٢) قوله: «أي فذاك الثريد بأمانة الله» من (ط).

(٣) في (ح): «إن الله والقلم».



قال الخليل في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ \* وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ \* وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ١-٣]: الواوَانِ الأخرِيَانِ ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوَانِ اللَّتَانِ تَضْمَانِ الأسمَاءِ إِلَى الأسمَاءِ فِي قولك: مرزتُ بزيدٍ وعمرو، والأولى بمنزلة الباءِ والتاءِ، قال سيبويه: قلتُ للخليل: فلمَ لا تكونُ الأخرِيَانِ بمنزلة الأولى، فقال: إنما أقسمَ بهذه الأشياءِ على شيءٍ، ولو كان انقضى قَسْمُهُ بالأوَلِ على شيءٍ لجاز أن يستعملَ كلامًا آخرَ، فيكون كقولك: باللهِ لأفعلنَ باللهِ لأخرجنَ اليومَ، ولا يقوى أن تقولَ:.....

قال أبو علي: والذي يَمْنَعُ هذا: أن القَسَمَ يبقى مُتعلِّقًا بغيرِ مُقَسَمٍ عليه؛ ألا ترى أنه إذا قال: قاف أو صاد، فنصبه بأنه مُقَسَمٌ به، لم يتلقه محلوفٌ عليه، يدل على ذلك استئنافك باسمِ آخرَ لا يجوزُ عطفُه على هذا الاسمِ الأوَلِ إذا قَدَّرْتَه مُقَسَمًا به لانجراره بالواو. فهذا التأويلُ الذي ذكرنا امتناعه في هذه الفواتح لا يخلو الاسمُ المنجَّرُ فيه من أحدِ أمرين: إما أن يكون معطوفًا على ما قبله، وإما أن يكون مُستأنفًا مُنقطعًا منه.

ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا على ما قبله لانجراره وانتصابِ المعطوفِ عليه، فإذا لم يَجْزُ ذلك؛ ثَبَتَ أنه مُنقطعٌ مَّا قبله، وأن الواوَ للقَسَمِ لا للعطفِ، وإذا كانَ كذلك، لم يكنِ الأوَلُ قَسَمًا؛ ألا ترى أن الخليلَ وسيبويهَ لم يُمَيِّزا في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ الآية [الليل: ١] كَوْنِ الواوَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الأوَلِ قَسَمًا كالأوَلِ فقالا فيهما: إتهما للعطفِ لِمَا كانَ يَلزَمُ من إجازة ذلك بقاءِ القَسَمِ الأوَلِ غيرِ مُتعلِّقٍ بِمُقَسَمٍ عليه. تَمَّ كلامه.

واستدلَّ الخليلُ أيضًا على أن الواوَ الثاني للعطفِ بأنه لو وُضِعَ موضعها «ثم» و«الفاء» كما يُقال: وحياتي ثم حياتك لأفعلنَ؛ لم يتغيرَ المعنى وهما حَرْفُ عطف.

واعترضَ عليه بأنه لو جُعِلَ الواوُ في: ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢] للعطفِ؛ لَزِمَ العطفُ على مَعْمُولِي<sup>(١)</sup> عامِلَيْنِ مُتغايِرَيْنِ، وهو غيرُ سائغٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «معمولي» ساقط في (ط).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦: ٥٢٩).

وَحَقِّكَ وَحَقِّ زَيْدٍ لِأَفْعَلَنَّ، وَالْوَاوُ الْأَخِيرَةُ أَوْ قَسَمٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا مُسْتَكْرَهًا، قَالَ: وَتَقُولُ: وَحَيَاتِي ثُمَّ حَيَاتِكَ لِأَفْعَلَنَّ. فثُمَّ هَاهُنَا: بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ. هَذَا وَلَا سَبِيلَ فِيهَا نَحْنُ بِصَدِّهِ إِلَى أَنْ تَجْعَلَ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ لِمُخَالَفَةِ الثَّانِي الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدَّرَهَا مَجْرُورَةً بِإِضْمَارِ الْبَاءِ الْقَسَمِيَّةِ لَا بِحَذْفِهَا، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ: «اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ» مَجْرُورًا،.....

وَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ لِمَا تَنَزَّلَتِ الْوَاوُ الَّتِي فِي «الليل (١)» مَنْزِلَةَ الْبَاءِ وَالْفِعْلِ حَتَّى لَمْ يَجْزُ ذِكْرُ الْفِعْلِ مَعَهَا، صَارَتْ كَأَنَّهَا هِيَ الْعَامِلَةُ نَصْبًا وَخَفْضًا، فَصَارَتْ كَعَامِلٍ لَهُ عَمَلَانِ كَقَوْلِكَ: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا قَاعِدٌ (٢)؛ فَعَوِمَلٌ مَعَهَا مُعَامَلَتَهَا (٣).

الانتصاف: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا \* فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا \* فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣-١] دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيُؤَيِّدُهُ، فَوَقُوعُ الْفَاءِ هَاهُنَا كَوَقُوعِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى \* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ وَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ إِلَّا بِمَا أَعْطَتْهُ الْفَاءُ مِنْ تَفَاوُتِ التَّرْتِيبِ (٤).

قَوْلُهُ: (هَذَا)، مِنْ فَضْلِ الْخِطَابِ (٥)، أَي: مَضَى هَذَا. ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا (٦) وَإِنَّ لِلظَّالِمِينَ لَشَرَّ مَنَابٍ﴾ [ص: ٥٥] فَإِنَّهُ تَعَالَى كَلَّمَا فَرَعَ مِنْ نَوْعٍ مِنَ الْكَلَامِ وَأَرَادَ الشَّرُوعَ فِي نَوْعٍ آخَرَ، فَضَلَّ بِقَوْلِهِ: «هَذَا». وَقِيلَ: هَذَا فَضْلٌ أَحْسَنُ مِنْ وَضَلٍ.

قَوْلُهُ: (فَقَدَّرَهَا مَجْرُورَةً)، مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهُ يَعْنِي لِمَ لَا يُقَدَّرُ صَادٌ وَقَافٌ وَنُونٌ مَجْرُورَةً بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْجَرِّ لَا بِحَذْفِهَا حَتَّى يَتِمَّ لَكَ الْعَطْفُ؟ وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُضْمَرًا وَبَيْنَ أَنْ

(١) فِي (ط): «التي للقسم».

(٢) قَوْلُهُ: «كَقَوْلِكَ: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا قَاعِدٌ» سَاقَطَ مِنْ (ط) وَ(ح).

(٣) فِي (ط): «معاملتها».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٣).

(٥) فِي (ف): «فصل الخطابات».

(٦) قَوْلُهُ: «هَذَا» سَاقَطَ مِنْ (ف).

ونظيره قولهم: لاه أبوك، غير أنها فتحت في موضع الجر؛ لكونها غير مصروفة، واجعل الواو للعطف حتى يستتب لك المصير إلى نحو ما أشرت إليه.

يكون محذوفاً هو: أن المضمَر أثره باقٍ؛ كقولك: الأسد الأسد، والمحذوف لا أثر له؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ويجوز أن يكون من باب قوله<sup>(١)</sup>:

بدالي أني لست مُدرك ما مضى ولا سابق<sup>(٢)</sup> شيئاً إذا كان جائياً

قوله: (لاه أبوك)، أصله: لله أبوك.

قال أبو علي: قال سيبويه: حذفوا اللامين منه: لام الإضافة واللام الأخرى<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. وقيل: المحذوف لام الأصل والمبقي الزائد، خلافاً لسيبويه.

قال أبو علي: فلهم أن يقولوا: إن الزائد جاء معني، وهو أولى بأن يُترك؛ لأنه إذا حذف زالت لحذفه دلالة التي جاء لها. وقد رأيناهم يحذفون من نفس الكلمة في نحو: لم يك، ولا أدري، ولم أتله<sup>(٥)</sup>، إذا كان في الذي أبقى دليل على ما ألقى<sup>(٦)</sup>. فعلى هذا المحذوف من هذا الاسم ما هو من نفسه والمبقي الزائد.

وقيل: معنى التعجب في: «لاه أبوك» أنهم يفيدون بذكر اللام المفيدة للاختصاص: أن الله تعالى لكمال قدرته مختص بإيجاد مثل هذا الشيء العجيب الشأن.

قوله: (يستتب)، الأساس: استتب الطريق: ذل وانقاد، كقولهم: طريق مُعبّد. واستتب

(١) هو لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص ٢٠٨، وقيل: إن القصيدة كلها منحولة لزهير وأنها لأنس بن صرمة الأنصاري.

(٢) في الديوان: «ولا سابقي شيء».

(٣) في (ح): «ولام الأخرى».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ١١٥).

(٥) في (ح): «ولم أبك».

(٦) في (ح): «على ما حذف».

قلتُ: هذا لا يبعدُ عن الصواب، ويعضدُهُ ما رَوَوْا عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما أنه قال: أقسمَ اللهُ بهذه الحروفِ. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ بعضهم: صادٍ وقافٍ؛ بالكسر؟ قلتُ: وجهُها ما ذكرتُ من التحريكِ للقاءِ الساكنين، والذي ييسرُ من عذرِ المُحرِّك أن الوقفَ لما استمرَّ بهذه الأسماءِ شاكلتُ لذلك ما اجتمع في آخره ساكنان من المبيئات، فعوملتُ تارةً معاملةً «الآن»، والأخرى معاملةً «هؤلاء». فإن قلتَ هل تُسوِّغُ لي في المحكيةِ مثلَ ما سوَّغتُ لي في المُعرَبَةِ من إرادةِ معنى القَسَمِ؟.....

له الأمرُ: استقامَ. ويجوزُ أن يُقالَ للاستقامةِ والتمامِ: الاستتباب، أي: طَلَبُ التَّبابِ الذي هو الهلاكُ؛ لأنَّ التَّبابَ يتبعُ التَّامَ. كما قيلَ: إذا تمَّ أمرٌ دنا نَقْضُهُ.

قوله: (عن ابنِ عباسٍ: أقسمَ اللهُ بهذه الحروفِ)، قال الإمام: أقسمَ اللهُ بها لشرفها؛ لأنها مباني كُتِبَ المنزلةُ وأسمائه الحُسنى وصفاته العُليا وأصولُ كلامِ الأُممِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (فما وَجَّهَ قراءةَ بعضهم: صادٍ؟)، سؤالٌ آخرُ على تحريكِ هذه الحروفِ كما سبق في قوله: «فما وَجَّهَ قراءةَ مَنْ قرأ «صاد» بالنصب؟».

وأجاب: أنه على تقديرِ الحِكايَةِ دونَ الإعرابِ؛ لكونها غيرَ مَضْرُوفَةٍ.

والمرادُ بقوله: «ما ذكرتُ من التحريكِ للقاءِ الساكنين» ما سبق في جوابِ السؤالِ السابقِ على فتحِ صاد.

قوله: (هل تُسوِّغُ لي في المَحْكِيَةِ)، والمحكيةُ كما مضى نوعان: نوعٌ لا يتأتى فيه الإعرابُ ألبتةِ نحو: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] و﴿المر﴾ [البقرة: ١]، ونوعٌ سائغٌ فيه الإعرابُ أيضًا نحو: «حم» و«ق».

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٤)، نقلًا عن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

قلت: لا عليك في ذلك وأن تُقدَّر حَرْفَ الْقَسَمِ مُضْمَرًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا: ﴿حَمَّ﴾ \* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿ [الدخان: ٢]، كأنه قيل: أقسمُ بهذه السورة وبالكتابِ المبينِ إنا جعلناه.

وأما قوله ﷺ: «حم لا يُنصرون» فيصلحُ أن يُقضى له بالجرِّ والنصبِ جميعًا على حذفِ الجارِّ وإضماره. فإن قلت: فما معنى تسمية السورِ بهذه الألفاظِ خاصة؟.....

قوله: (لا عليك)، أي: لا بأس عليك في ذلك. ثم عطفَ عليه على سبيلِ البيانِ قوله: «وأن تُقدَّر» أي: لا بأس عليك أن تُقدَّر في المحكيَّة حَرْفَ الْقَسَمِ مُضْمَرًا عَامِلًا عَمَلِ الْجَرِّ فِيهَا يُشْبَهُ ﴿حَمَّ﴾ \* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿ [الدخان: ١-٢] يعني فيما بعده الواو، ولا يُقدَّرُه مَحذُوفًا لثلاثِ يجتمع قسمانِ على مُقسَمٍ عليه واحد، أو يحصلُ الاختلافُ في المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الإعرابِ كما سبق.

وأما قوله ﷺ: «حم لا يُنصرون»<sup>(١)</sup> فعلى تقديرِ سؤالٍ، يعني: فيما لم يأتِ بعده الواو في المحكيَّة ما تقولُ فيه؟ فقال: وفي مثله يجوزُ الجرُّ والنصبُ على حذفِ الجارِّ وإضماره لزوالِ المانع وهو الواو.

قوله: (حم لا يُنصرون)، روى الترمذيُّ وأبو داودَ عن المهلبِ<sup>(٢)</sup> عَمَّن سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنْ يَتَّكُمُ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: (حم) لا يُنصرون»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «تخریج أحاديث الكشَّاف» للزيلعي (١: ٣٤).

(٢) هو المهلب بن أبي صفرة الأزدي (ت ٨٢هـ)، من كبار القادة. أخرج له أبو داود والترمذي. والصحابي الذي سمع منه هو البراء بن عازب رضي الله عنه كما صرح به الحاكم في «المستدرک». ولتمام الفائدة انظر: «تخریج أحاديث الكشَّاف» للحافظ الزيلعي (١: ٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨٢)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٨٦١)، والحاكم في «المستدرک» (١٠٧: ٢)، وابن الجارود في «المتقى» (١٠٦٣)، وغيرهم، وإسناده ضعيف نُضعف شريك ابن عبد الله النخعي، وانظر تمامَ تخریجه وتفيده في التعليق على «مسند أحمد» (١٦٦١٥).

قلت: كأنّ المعنى في ذلك الإشعار بأنّ الفرقان ليس إلاّ كَلِمًا عَرَبِيَّةً مَعْرُوفَةً التَّرَكِيبِ من مُسَمِّيَاتِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، كما قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

فإن قلت: فما بالها مكتوبة في المصحف على صور الحروف أنفسها، لا على صور أساميها؟ قلت: لأنّ الكَلِمَ لَمَّا كَانَتْ مَرْكَبَةً من ذوات الحروف واستمرت العادة متى تَهَجَّيْتُ ومتى قيل للكاتب: اكتب كَيْتَ وَكَيْتَ أَنْ يُلْفِظَ بِالْأَسْمَاءِ وَيَقَعَ فِي الْكِتَابَةِ الحروفُ أَنفُسَهَا، عَمِلَ عَلَى تِلْكَ الشَّاكِلَةِ الْمَأْلُوفَةِ فِي كِتَابَةِ هَذِهِ الْفَوَاتِحِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ شُهْرَةَ أَمْرِهَا وَإِقَامَةَ السَّنِّ الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ لَهَا،.....

قال في «الفائق»<sup>(١)</sup>: والذي يؤدي إليه النظر في معنى هذا الحديث: أن السور السبع التي في أوائلها «حم» سور لها شأن، فبها صلوات الله عليه أن ذكرها لشرف منزلتها وفخامة شأنها مما يستظهر به على إنزال رحمة الله في نصرة المسلمين، وفل شوكة الكفار، وقوله: «لا يُنصرون» كلامٌ مُسْتَأْنَفٌ؛ كأنه حين قال: «قولوا: (حم)»، قال له قائل: ماذا يكون إذا قلت هذه الكلمة؟ فقال: «لا يُنصرون».

قوله: (كأنّ المعنى في ذلك الإشعار) إلى آخره. فإن قلت: أليس هذا المعنى يُفِيدُهُ الْوَجْهُ الثَّانِي من الوجوه الثلاثة في الفواتح وهو قوله: «أن يكون ورودها على نمط التعديد كالإيقاظ وقرع العصا»؟

قلت: لأنّ هذا المعنى إنّما يُفِيدُهُ هَذَا الْوَجْهُ بِحَسَبِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فِي التَّسْمِيَةِ إِلَيْهِ، وَهُنَاكَ يُفِيدُهُ قَصْدًا أَوْلَى، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «كأنّ المعنى» على التشبيه دون الجزم. وفيه إشارة إلى مذهبه على سبيل الإدماج<sup>(٢)</sup>.

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٣١٤-٣١٥).

(٢) وهو أن يتضمّن كلام سبق لمعنى - مدحا كان أو غيره - معنى آخر. انظر: «التعريفات» للجرجاني ص ١٤. ومراد الطيبي إشارة الزمخشري إلى مذهب المعتزلة في إعجاز القرآن.

وَأَنَّ اللَّافِظَ بِهَا غَيْرَ مُتَهَجَّاةٍ لَا يَحْتَلِي بِطَائِلٍ مِنْهَا، وَأَنَّ بَعْضَهَا مَفْرُودٌ لَا يَحْطُرُ بِيَالٍ غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ مَوْرِدِهِ؛ أُمِنْتَ وَقَوَعَ اللَّبْسَ فِيهَا، وَقَدْ اتَّفَقَتْ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ أَشْيَاءٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسَاتِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا عِلْمُ الْخَطِّ وَالْهَجَاءِ،.....

وقوله: (وَأَنَّ اللَّافِظَ بِهَا) وقوله: (وَأَنَّ بَعْضَهَا مَفْرُودٌ)، معطوفان على شُهْرَةَ أَمْرِهَا، يعني: لَا يَحْطُرُ بِيَالٍ أَنْ الْمَرَادَ مِنْ «قَ» وَ«نَ» وَ«صَ» الْأَوَامِرُ، أَوْ فَائِدَةٌ أُخْرَى يُعْبَأُ بِهَا حَتَّى يُحْتَاجَ أَنْ يُكْتَبَ قَافٌ وَنُونٌ وَصَادٌ لثَلَاثَلْتَبَسَ.

قوله: (غَيْرَ مُتَهَجَّاةٍ<sup>(١)</sup>)، أي: أَنْ يَتَلَفَّظَ «قَ» مُفْرَدَةً<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَالَ: قَافٌ.

قوله: (لَا يَحْتَلِي بِطَائِلٍ)، حَلِيتُ مِنْهُ بِطَائِلٍ، أي: ظَفِرْتَ مِنْهُ بِفَائِدَةٍ، الْأَسَاسُ: وَمِنْ الْمَجَازِ: حَلِيَ فُلَانٌ فِي صَدْرِي وَفِي عَيْنِي، وَهُوَ حُلُوُّ اللَّقَاءِ وَحُلُوُّ الْكَلَامِ. وفيه<sup>(٣)</sup>: وَلَهُ عَلَيْهِ طَوَّلٌ: فَضَّلُ، وَهُوَ غَيْرُ طَائِلٍ: غَيْرُ فَاضِلٍ.

قوله: (وَأَنَّ بَعْضَهَا)، أي: بَعْضُ أَسَامِي حُرُوفِ التَّهَجِّيِّ، يعني: وَرَوْدُ بَعْضِ هَذِهِ الْفَوَاتِحِ نَحْوَ «قَ»، «صَ»، «نَ»، مَفْرُودًا لَا يَحْطُرُ بِيَالٍ مَنْ يَرَاهُ مَكْتُوبًا كَذَا - غَيْرُ الْمَعْنَى الْمَرَادِ بِهِ وَهُوَ الْأَسْمُ الْمَلْفُوظُ بِهِ. وَضَمِيرُ «مَوْرِدِهِ» عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ، أي: أَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضَ الْمَكْتُوبَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَارْدٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَلْفُوظِ الَّذِي هُوَ الْأَسْمُ.

قوله: (أُمِنْتَ وَقَوَعَ اللَّبْسَ)، خَبِرُ «إِنَّ» فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ شُهْرَةَ أَمْرِهَا».

قوله: (عِلْمُ الْخَطِّ)، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: الْخَطُّ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحَرْفِ هِجَائِهِ، أي: اللَّفْظُ الْمَقْصُودُ تَصْوِيرُهُ. فَإِذَا قِيلَ: اكْتُبْ زَيْدًا، تَكْتُبْ مَسْمَى زَايَ وَبَاءً وَدَالًا. وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةٍ لَفْظُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقُوفِ عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (ف): «مَهْجَاةٌ».

(٢) فِي (ط): «أَنْ يَتَلَفَّظَ مَفْرَدَةً»، وَفِي (ف): «أَنْ يَتَلَفَّظَ مَفْرَدَةً».

(٣) يَعْنِي فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ».

(٤) فِي «الشَّافِيَةِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ» ص ١٣٨.

ثُمَّ مَا عَادَ ذَلِكَ بِضَيْرٍ وَلَا نُقْصَانٍ؛ لِاسْتِقَامَةِ اللَّفْظِ وَبِقَاءِ الْحِفْظِ، وَكَانَ اتِّبَاعُ حَطِّ الْمُصْحَفِ سَنَةً لَا تُخَالَفُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْمُرْجَمِ بِكِتَابِ الْكِتَابِ الْمُتَمِّمِ فِي الْخَطِّ وَالْهَجَاءِ: خَطَّانِ لَا يُقَاسَانِ:.....

قَوْلُهُ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَرَسْتَوَيْهِ)، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: كَانَ أَحَدَ النُّحَاةِ الْمَشْهُورِينَ، وَالْأَدْبَاءِ الْمَذْكُورِينَ. أَلْفٌ كُتِبَتْ مِنْهَا كِتَابُهُ فِي «الْهَجَاءِ»، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِهَا<sup>(١)</sup>.

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ صُنْفٍ فِي هَذَا الْفَنِّ: اعْلَمَ أَنَّ كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ مُثَبَّتَةٌ بِحَطِّ وَاحِدٍ عَلَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وَهِيَ تَقْسِمُ إِلَى مَا يُوَافِقُ الْقِيَاسَ، وَإِلَى مَا لَا يُوَافِقُهُ، بَلْ يُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ الْإِتِّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ رَسُمُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمِينِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَاتِبِ وَحْيِهِ، عَلِمَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَعْلَمْ غَيْرُهُ، وَمَا خَالَفَهُ إِنَّمَا خَالَفَ لِحِكْمَةٍ بَلِيغَةٍ وَمَعْرِفَةٍ خَفِيَّةٍ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فَإِنَّهُ كُتِبَ بِأَلْفٍ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يُؤَدِّي إِلَى مَخَالَفَةٍ مَن قَرَأَ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي عَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يُوسُفُ: ١٥] كُتِبَتْ بِالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ؛ إِذْ لَوْ أُثْبِتَتْ لِبَطَلَتْ قِرَاءَةٌ مَن قَرَأَ بِالْوَحْدَةِ، وَلَوْ كُتِبَتْ بِالْهَاءِ لِبَطَلَتْ قِرَاءَةٌ مَن قَرَأَ بِالْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (بِكِتَابِ الْكِتَابِ)، أَي: بِكِتَابِ الْكِتَابَةِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «بِكِتَابِ الْكُتَّابِ» بِالتَّشْدِيدِ.

(١) «نزهة الألباء» ص ٢١٣.

(٢) يوضحه ما نقله الإمام أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» ص ٣ عن أشهب قال: سئل مالك فقيل له: رأيته من استكتب مصحفاً اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبية الأولى. قال أبو عمرو: ولا يخالف له في ذلك من علماء الأمة. انتهى. وانظر: «المقنع» ص ٤، ٢٥، ٢٦.



خَطُّ المصحف؛ لأنه سنّة، وخطُّ العروض، لأنه يثبتُ فيه ما أثبتته اللَّفظُ، ويسقطُ عنه ما أسقطه.

الوجهُ الثاني أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ هكذا مسرودةً على نمطِ التعديد، كالإيقاظ، وقرع العصا لمن تُحَدِّي بالقرآن، وبغرابية نُظْمِه،.....

قوله: (خطُّ المصحفِ وخطُّ العروض)، مبتدأ، و«خطَّانِ لا يُقاسان» خبرُه. قدّم على المبتدأ للتشويق، كقول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرقُ الدنيا بيهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمر<sup>(١)</sup>  
قوله: (هكذا)، صفةٌ مصدرٍ محذوف، و«كالإيقاظ» خبرٌ «يكونُ»، و«مسرودة» حالٌ، وصاحبها «هذه الأسماءُ»، والعاملُ «الورودُ» أي: الوجهُ الثاني: أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ متتابعةً على طريقةِ التعدادِ كالتنبيهِ لمن يردُّ عليه أمرٌ له شأنٌ وفيه فخامةٌ ليلتقاهُ بالقبول:

قوله: (مسرودة)، الأساس: سرَدَ الحديثَ والقراءة: جاءَ بهما على ولاء.

قوله: (وقرع العصا)، أصله من قولهم: إنَّ العصا فرِعتْ لذي الحِلْمِ<sup>(٢)</sup>، يضربُ لمن إذا نُبِّه انتبَه.

قال الميداني<sup>(٣)</sup>: ذو الحِلْمِ: عامرُ بن الظَّربِ، كانَ من حُكَماءِ العربِ، لا يُعدَلُ بفهمه فَمهم، فلما طَعَنَ في السنِّ أنكرَ من عَقَلِه شيئاً، فقالَ لَبْنِيهِ: إنّه قد كَبُرَتْ سِنِّي، وعَرَضَ لي

(١) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص ١٠١. وهو لمحمد بن وهيب في مدح الخليفة المعتصم، وأبو إسحاق كنيته، واسمه محمد. انظر: «معاهد التنصيص» ص ٢١٥.

(٢) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ)، من أئمة الأدب: أخذ عن الواحدي وغيره. من مصنفاته: «مجمع الأمثال» وهو نفيس، و«السامي في الأسمي». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ١٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩: ٤٨٩).

والتحريك للنظر في أن هذا المتلو عليهم وقد عجزوا عنه عن آخرهم كلام منظوم من عين ما ينظمون منه كلامهم؛ ليؤدبهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لم تتساقط مقدرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم عن أن يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وهم أمراء الكلام، وزعماء الحوار، وهم الحراص على التساجل في اقتضاب الخطب، والمتهاكون على الأفتان في القصيد والرجز، ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم.....

سهو، فإذا رأيتوني خرجت من كلامي وأخذت في غيره، فاقرعوا لي المحجن<sup>(١)</sup> بالعصا. قوله: (وقد عجزوا عنه عن آخرهم)، أي: عجزاً صادراً عن آخرهم، فإذا صدر العجز عن آخرهم؛ فيكون قد صدر عن جميعهم متجاوزاً عن آخرهم.

قوله: (دونه)، أي: عند الوصول إليه. والضمير عائد إلى المتلو عليهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (معجزتهم)، يروى بكسر الجيم وفتحها، الجوهرية: عجزت عن كذا أعجز بالكسر عجزاً ومعجزة ومعجزة ومعجزاً، ومعجزاً أيضاً بالفتح على القياس. قوله: (الحوار)، الأساس: كلمته فما أحار جواباً، أي: ما رجع.

قوله: (على التساجل)، الأساس: ومن المجاز: ساجله: فاخره. وله من المجد سجل سجل: صَحْمٌ. واقتضَبَ الكلامَ: أرتجله.

قوله: (في القصيد)، القصيدُ والقصيدة كالسفين والسفينة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الرجز)، الرجز: ضرب من الشعر، الجوهرية: الرجز داءٌ يُصيب الإبل في أعجازها، فإذا ثارت الناقة ارتعشت فخذها ساعة ثم تنبسط. ومنه سُميَ الرجز من الشعر لتقارب أجزائه وقلة حروفه.

(١) في «مجمع الأمثال» (١: ٣٨): المِجَن. وهو الترسُ فيمكن قرعه بالعصا. ولعله الأشبه بالصواب، أما المحجن فهو العصا المعقوفة الرأس فلا يمكن قرعه. انظر: «لسان العرب» (حجن) و(مجن).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

السَّمْبَالِغِ التي بَرَّتْ بِلَاغَةِ كُلِّ نَاطِقٍ، وَشَقَّتْ غُبَارَ كُلِّ سَابِقٍ، وَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْحَدَّ الْخَارِجَ مِنْ قُوَى الْفُصْحَاءِ، وَلَمْ يَقَعْ وَرَاءَ مَطَامِحِ أَعْيُنِ الْبُصْرَاءِ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَلَامِ الْبَشْرِ، وَأَنَّهُ كَلَامٌ خَالِقِ الْقُوَى وَالْقُدَرِ.....

قوله: (وَشَقَّتْ غُبَارَ كُلِّ سَابِقٍ)، وَهُوَ مِنْ قَوْلِ قَصِيرٍ<sup>(١)</sup>: «فَارَكَبَ الْعَصَا، فَإِنَّهُ لَا يُشَقُّ غُبَارُهُ». قَالَ الْمِيدَانِي: وَكَانَتِ الْعَصَا فَرَسًا لَجْدِيمَةً. يُضْرَبُ لِمَنْ لَا يُجَارَى<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا فِي الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> وَمَا فِي الْمَثَلِ؟ قُلْتُ: مَا فِي الْمَثَلِ هِيَ لِلْسَبْقِ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ مَدْحِ السَّابِقِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنْ عَدَمِ الْحُوقِ الْلاحِقِ. وَمَا فِي الْكِتَابِ إِثْبَاتٌ لَهُ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ مَدْحِ الْلاحِقِ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يُعْبَرَ بِهِ عَنِ السَّبْقِ عَلَى السَّابِقِ.

قوله: (مَطَامِحِ)، الْأَسَاسُ: طَمَحْتُ بِبَصْرِي إِلَيْهِ، وَطَمَحَ الْمُتَكَبِّرُ بِعَيْنِهِ: شَخَّصَ بِهَا. قوله: (إِلَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَشْرِ<sup>(٤)</sup>)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ تَسَاقُطْ»، وَمِنْ الْمُنْفِيَّاتِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهِ.

الانْتِصَافُ<sup>(٥)</sup>: هَذَا الْفَصْلُ أَتَى فِيهِ بِلَاغَةٌ لَكِنَّهُ أَفْسَدَهَا بِالنَّفْيِ، وَطَوَّلَ فِيهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ مُنْتَقِدٌ عَلَيْهِ كَمَا انْتَقَدَ عَلَى الْمُتَنَبِّي<sup>(٦)</sup> قَوْلُهُ فِي الْخِيلِ<sup>(٧)</sup>:

(١) هُوَ قَصِيرُ بْنُ سَعْدِ اللَّخْمِيِّ، صَاحِبُ الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ مَعَ الزَّيَّاءِ مَلِكَةَ تَدْمُرَ وَجَدِيمَةَ الْأَبْرَشِ الْوَضَّاحِ، وَفِيهِ قَبْلُ: لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ. انظُرْ: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٢٣٣).

(٢) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٢٣٣).

(٣) يَعْنِي: «الْكَشَافُ».

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيَّةِ، وَيُؤَافِقُهُ نَصُّ «الْكَشَافِ» مِنْ (ط)، لَكِنْ فِي الْأَصْلِ الْخَطِي مِنْ «الْكَشَافِ» وَالنَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ: «لَيْسَ بِكَلَامِ الْبَشْرِ».

(٥) الْانْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكَشَافِ» (١: ٢٧) بِتَصْرُفٍ مَلْحُوظٍ.

(٦) أَبُو الطَّيِّبِ، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَعْفِيُّ (ت ٣٥٤هـ)، الشَّاعِرُ الْبَارِعُ الْمَشْهُورُ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»

(٤: ١٠٢)، وَ«سِيَرِ النَّبَلَاءِ» (١٦: ١٩٩).

(٧) الْبَيْتُ فِي «دِيَوَانِهِ» بِشَرْحِ الْبَازِجِيِّ (٢: ٣٨) مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا سَيْفَ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِي سَنَةَ ٣٣٧هـ.

وهذا القول من القوّة والحلّاقة بالقبول بمنزّل. ولناصره على الأول.....

فلا ركبّت<sup>(١)</sup> بها إلا إلى ظفّرٍ ولا حصّلتَ بها إلا على أملٍ

وقلت: ليت شعري كيف يُنتقدُ على مثله في بلاغته، أم كيف يُقاسُ هذا الكلامُ ببيتِ أبي الطيّب؟ فإنه أوهمَ في البداية دعاءَ السوءِ وما يدخلُ منه في وهَلِ السامعِ ما لا ينجبرُ بها يُستدركُ بعده، وإنّ المصنّفَ سلكَ مسلكَ التشويقِ إلى ما يردُ في الانتهاء؛ أتى أولاً بقريتين مُشتملتين على سلبِ مقدرةِ الخُصومِ وبيانِ عجزهم وهما قوله: «لم تتساقطَ مقدرتهم دونه، ولم تظهرَ معجزتهم عن أن يأتوا بمثله»، ثم عقبها بقرائنَ ثلاثٍ مُضمّنتِ صفاتٍ بليغةٍ للقرآنِ لتؤدّي بالسامعِ إلى مبلغٍ لا يتمالكُ إلا طلبَ العثورِ على المطلوب. وكان هذا الزاعم<sup>(٢)</sup> - بعد أن حرّمَ الوقوفَ على الأساليبِ - ما تُليّ عليه قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَعْفِقُ أَعْقَارَهُمْ لِيَتَأَلَّوْا مِنْ عَدُوِّهِمْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَذْكُرُونَ الْآيَةَ﴾ [التوبة: ١٢٠] والعجبُ أنّ المنفياتِ الثلاثِ الأولى مؤذوناتٌ بما هو عليهم، والقريتينِ الأخرينِ مُشتملتان على ما هو لهم، ولا يبعدُ أنّ المصنّفَ قد اقتبسَ كلامه من أسلوبِ الآية.

قوله: (والحلّاقة)، الأساس: وهو خَلِيقٌ بكذا: كأنها خَلِيقٌ له وطُبِعَ عليه. وقد خَلِقَ خَلِيقَةً.

قوله: (بمنزّل)، أي: بمنزّلٍ بعيد، ومنه قولُ صاحبِ «المفتاح»<sup>(٣)</sup>: إنّ التركيبَ متى وقعَ موقعه رفعَ شأنِ الكلامِ في بابِ البلاغةِ إلى حيثُ يُناطحُ السّمَاكُ<sup>(٤)</sup>.

(١) رواية الديوان: «هجمت».

(٢) يعني ابن المُنيرِ صاحبَ «الانتصاف» وما ركبَ كلامه من الاعتسافِ في نقدِ كلامِ الزمخشري.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ٢٥٢.

(٤) وهو كوكبٌ نيرٌ. وللغربِ سماكان: السّمَاكُ الأعزلُ وهو من منازلِ القمر، والسّمَاكُ الرامحُ وليس من المنازل. انظر: «الصحاح» (٤: ١٥٩٢).

أن يقول: إنَّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانِ العربِ مصبوبيًا في أساليبهم واستعمالاتهم، والعربُ لم تتجاوز ما سَمَّوا به مجموعَ اسمين، ولم يُسمَّ أحدٌ منهم بمجموعِ ثلاثةِ أسماءٍ وأربعةٍ وخمسةٍ. والقولُ بأنها أسماءُ السورِ حقيقةٌ يخرجُ إلى ما ليس في لغةِ العربِ، ويُؤدي أيضًا إلى صيرورةِ الاسمِ والمسمى واحدًا، فإن اعترضتَ عليه بأنه قولٌ مقولٌ على وجهِ الدهرِ، وأنه لا سبيلَ إلى ردهِ أجابك: بأنَّ له محملًا سوى ما يذهبُ إليه، وأنه نظيرُ قولِ الناسِ: فلانٌ يزوي: قفا نَبك، وعَفَتِ الديار. ويقولُ الرجلُ لصاحبه: ما قرأتَ، فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١]، ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وليست هذه الجُمْلُ بأسامي هذه القصائد، وهذه السورِ، والآيِ، وإنما تعني روايةَ القصيدةِ التي ذاك استهلالها، وتلاوةَ السورةِ أو الآيةِ التي تلك فاتحتها، فلما جرى الكلامُ على أسلوبِ.....

قالَ القاضي: هذا الوجهُ أقربُ إلى التحقيقِ، وأوفقُ للطائفةِ التنزيلِ، وأسلمٌ من لزومِ النقلِ ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ من واضحٍ واحدٍ؛ فإنه يعودُ بالنقصِ على ما هو مقصودٌ من العَلَمِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

وقال السَّجَاوَنْدِي<sup>(٢)</sup>: والمرويُّ عن الصدرِ الأوَّلِ في التهجيِّ أنها أسرارٌ بينَ الله وبينَ نبيِّه صلواتُ الله عليه. وقد تُجرى بينَ المُجرَمِينَ<sup>(٣)</sup> كلماتٌ مُعمَّاةٌ تُشيرُ إلى سرِّ بينهما، وتُفيدُ تحريصَ الحاضرينَ إلى استماعِ ما بعدَ ذلك. وهذا معنى قولِ السلفِ: حروفُ التهجيِّ ابتلاءٌ لتصديقِ المؤمنِ وتكذيبِ الكافرِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٩٢).

(٢) الإمام محمد بن طيفور الغزنوي (ت ٧٣٨هـ)، له تفسير حسنٌ هو «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«علل القراءات». انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص ٨٧، و«طبقات المفسرين» للداودي (١٦٠: ١).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي التعبير بمثله في هذا السياق غرابة!

مَنْ يَقْصِدُ التَّسْمِيَةَ، وَاسْتَفِيدَ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ التَّسْمِيَةِ؛ قَالُوا: ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ.

وللمجيب عن الاعتراضين على الوجه الأول أن يقول: التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مُسْتَنْكَرَةٌ لِعَمْرِي، وخروج عن كلام العرب، ولكن إذا جعلت اسماً واحداً على طريقة «حَضْرَمَوْت»؛ فأما غير مرگبة مثورة نثر أسماء العَدَدِ فلا استنكار فيها؛ لأنها من باب التسمية بها حقه أن يُحكى حكايةً،.....

هذا وهي أعلامٌ تُرَقَطُ مِنْ رَقْدَةِ الْغَفْلَةِ بِنَصْحِ التَّعْلِيمِ، وَتُنَشِّطُ فِي إِقَاءِ السَّمْعِ عَلَى شَهْوَى الْقَلْبِ لِلتَّعْظِيمِ، كَمَنْ أَرَادَ الْإِخْبَارَ بِمُهْمٍّ حَرَّكَ الْحَاضِرَ بِيَدَيْهِ، أَوْ صَاحَ بِهِ صَرَّةً<sup>(١)</sup>، لِيُقْبَلَ بِكُلِّهِ عَلَيْهِ. وَمُصَدِّقٌ ذَلِكَ أَنَّ مُعْظَمَهَا مُعَقَّبَةٌ بِذِكْرِ الْكِتَابِ. وَقَدْ قَلَّبْتُ الرَّأْيَ ظَهراً لِبَطْنٍ فِي تَأْوِيلِ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ سِنِينَ، وَتَيَقَّنْتُ الْأَقْوِيلَ الْمُخْتَارَةَ عَلَى السَّنِّينِ، وَلَمْ أَتَحْصَلْ عَلَى ثَلَجِ الْيَقِينِ، وَلَا ظَفِيرَ الْجُهْدِ عَلَى الْمَرَادِ قَادِرَ الْيَمِينِ<sup>(٢)</sup>، حَتَّى اسْتَرَوْحْتُ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّحْرِي. ثُمَّ إِنِّي بَعْدَ التَّجَاسُرِ وَالِامْتِنَاعِ إِذَا بَثَلِبِ<sup>(٣)</sup> سَقَى اللهُ عَهْدَهُ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُوثِقُ بِرَأْيِهِ، يَقُولُ: حُرُوفُ التَّهْجِيِّ تَنْبِيءٌ فِي مَعْرِضِ أَلَا، وَكَفَى بَلُطْفِ اللهِ فِي تَجَادُزِ الْآرَاءِ مَوْثِقاً.

قوله: (ولكن إذا جعلت)، استدراكٌ عن مُقَدَّرٍ، أي: التسمية مُسْتَنْكَرَةٌ لَا فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَلَكِنْ إِذَا جُعِلَتْ اسماً وَاحِداً عَلَى طَرِيقَةِ «حَضْرَمَوْت» فِي اعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ فِي آخِرِهِ.  
قوله: (غير مرگبة مثورة)، منصوبان بمُضْمَرٍ، أي: فأما إذا جعلت غير مرگبة، مثورة فلا استنكار في التسمية.

(١) وهي الصيحة وارتفاع الصوت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ كَفّاً لَهَا فِي صَرْقِ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ مُجْرُؤٌ عَفِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩].

(٢) يعني متمكناً من الظفر بمعانيها، فهو منصوب على الحال.

(٣) إمام الكوفيين بعد الفراء، أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ)، من مصنفاته: «مجالس ثعلب» وهو بديع، و«الفصيح». له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٧٣).

كما سَمَّوْا بـ «تَابَطَ شَرًّا»، و «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و «شَابَ قَرْنَاهَا»، وكما لو سَمَّى بـ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، أو «بَيْتٌ شَعْرٌ».

وناهيك بتسوية سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر، وبين التسمية بطائفة من أساء حروف المعجم، دلالة قاطعة على صحة ذلك.

وأما تسمية السورة كلها بفاتها فليست بتصيير الاسم والمسمى واحداً؛ لأنها تسمية مؤلف بمفرد، والمؤلف غير المفرد.

ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفاً منه ومن حرفين مضمومين إليه؛ كقولهم: «صاد»، فلم يكن من جعل الاسم والمسمى واحداً؛ حيث كان الاسم مؤلفاً والمسمى مفرداً.

والوجه الثالث: أن ترد السور مصدرّة بذلك ليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بوجه من الإعراب، وتقدمة من دلائل الإعجاز؛ .....

قوله: (وناهيك)، أي: كافيك وحسبك بتسوية سيبويه.

ومنه قوله (١) في «باب الترخيم»: «ولو رَحِمْتَ «تَابَطَ شَرًّا» من الأسماء لرحمت رجلاً يُسَمَّى بقول عنتر:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي (٢)

قوله: (ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف)، أي: كما أن تسمية المفرد بالمركب في الحروف لا تصير الاسم والمسمى واحداً، كذلك عكسه.

قوله: (ليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بوجه من الإعراب)، والفرق بين هذا الوجه والسابق ذكره: أن دلالة هذا على الإعجاز والغرابية من نفسه؛ لصدرها عمّن لم يجز منه

(١) «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٩).

(٢) «ديوان عنتر»، ص ١٨٧.

وذلك أن النطق بالحروف أنفسها كانت العرب فيه مُستوية الأقدام؛ الأميون منهم وأهل الكتاب، بخلاف النطقِ بأسامي الحروف؛ فإنه كان مُختصاً بمن خَطَّ وقرأ وخالط أهل الكتاب، وتعلّم منهم، وكان مستغرباً مستبعداً من الأميِّ التكلم بها استبعاد الخطِّ والتلاوة، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَرْتَابِ الْمُبِطُلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

فكان حُكْمُ النطقِ بذلك مع اشتهاهِ أنه لم يكن ممن اقتبس شيئاً من أهلِهِ حُكْمَ الأَقاصيصِ المذكورة في القرآنِ التي لم تكن قُرَيْشٌ ومن دانَ بدينها في شيءٍ من الإحاطة بها.....

التعليم، ودلالة ذلك عليه باعتبارِ التنبية على غرابةِ نَظْمِ القرآن؛ فلو تحدى به كاتبٌ وقارئٌ لجاز، بخلافِ الثاني. فالوجهان يدوران مع تفسيرِ قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْنَا سُورَةَ مِنَ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] في أن الضمير في «مثله» إمّا لرسولِ الله ﷺ، أو للقرآنِ كما سيجيء.

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه ضعف؛ لأنه يُمكنُ تعلّمه ولو بسماعٍ من صبيٍّ في أقصرِ زمان.

والجواب: أن صدورَ مثلِ هذه الألفاظِ من مثله، وهو ممن لم يُارسِ الخطَّ والقراءة، ولم يُشتهر به، سواءً تعلّم أو لم يتعلّم بديعٍ وغريب، فكان حُكْمُه حُكْمَ العربِ العرباءِ إذا تكلم بالزنجية مثلاً، فمُطلقُ التكلم به منه غريب. والمقصودُ من إثباتِ الغرابةِ في الفواتحِ ليس إلا التنبية على ما يردُّ بعدها من الإعجاز.

قوله: (ومن دانَ بدينها)، النهاية: «كانت قُرَيْشٌ ومن دانَ بدينهم»<sup>(١)</sup> أي: اتبعهم في دينهم ووافقهم عليه، واتخذَ دينهم له ديناً وعبادة.

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٤٥٢٠)، ومسلم (١٢١٩)، وغيرهما، من حديث عائشة رضي الله عنها.



في أن ذلك حاصل له من جهة الوحي، وشاهدٌ بصحة بُيُوتِهِ، وبمنزلة أن يتكلمَ بالرَّطَانَةِ من غير أن يسمعها من أحد.

واعلم أنك إذا تأملت ما أوردَهُ اللهُ عزَّ سلطَانُهُ في الفواتح من هذه الأسماءِ وجدتها نصفَ أسامي حروفِ المعجم؛ أربعة عشرَ سواءً؛ وهي: الألفُ، واللامُ، والميمُ، والصادُ، والراءُ، والكافُ، والهاءُ، والياءُ، والعينُ، والطاءُ، والسينُ، والحاءُ، والقافُ، والنونُ، في تسعٍ وعشرين سورةً على عددِ حُرُوفِ المعجمِ.  
ثمَّ إذا نظرتَ في هذه الأربعة عشرَ وجدتها مشتملةً على أنصافِ أجناسِ الحروفِ؛ بيانُ ذلك: .....

قوله: (في أن ذلك حاصل له من جهة الوحي)، متعلِّقٌ بقوله: «وكان حُكْمُ النطقِ» وهو وَجْهُ التشبيهِ.

قوله: (وبمنزلة)، عطفٌ على قوله: «حُكْمُ الأَقاصيصِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (بالرَّطَانَةِ)<sup>(٢)</sup>، الأساس: كَلِمَةُ بالرَّطَانَةِ، ورطَنَ له يَرتُنُّ: كَلِمَةُ بالعَجَمِيَّةِ.

قوله: (أربعة عشرَ سواءً)، وقال بعده: «في تسعٍ وعشرين سورةً على عددِ حُرُوفِ المعجمِ» لِمَا كَانَ نِصْفُهُ الحَقِيقِيُّ عَلَى الكَسْرِ جَعَلَهُ النِّصْفَ تَقْرِيْبًا كَمَا فَعَلَ فِي أَجْنَاسِ الحُرُوفِ وَقَالَ: «وَمِنَ المُسْتَعْلِيَةِ نِصْفُهَا»، فأوردَ ثلاثةً مع أنها سبعةٌ، وكذا في حُرُوفِ القَلْقَلَةِ.  
قيل: فيه نظرٌ لتأكيدِهِ بقوله: «سواءً».

وأجيب: أن «سواءً» صفةُ أربعة عشرَ، ولا يتعلَّقُ «بنصفِ أسامي حُرُوفِ المعجمِ».

قوله: (وجدتها مُشتملةً على أنصافِ أجناسِ الحروفِ)، يُشكِّلُ بحُرُوفِ الدَّلَالَةِ<sup>(٣)</sup> وهي:

(١) في (ح): تأخرت هذه الفقرة بعد قوله: «كَلِمَةُ بالعَجَمِيَّةِ».

(٢) في (ح): «الرَّطَانَةُ».

(٣) وهي التي يُنطقُ بها من ذَلَقِ اللسانِ وهو طرفُهُ. سَمَّاهُنَّ بذلك الخليل بن أحمد، وهي ستة أحرفٍ يجمعها

قولك: (فر من لب). انظر: «التمهيد في علم التجويد» للطبي ص ٩٧.

أن فيها من المهموسة نصفها: الصاد، والكاف، والهاء، والسين، والحاء؛ ومن المجهورة نصفها: الألف واللام، والميم، والراء، والعين، والطاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن الشديدة نصفها: الألف والكاف، والطاء، والقاف؛ ومن الرخوة نصفها: اللام، والميم، والراء، والصاد، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والياء، والنون؛ ومن المُطبقة نصفها: الصاد، والطاء؛ ومن المُنتحمة نصفها: الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن المُستعلية نصفها: .....

(مر بنفل)، وهي ستة، وذكر منها أربعة وهي: (مر بل)، وبحروف المُصمّنة<sup>(١)</sup> وهي ما عداها، وذكر منها عشرة، فكانه أكثر من الدلالة ونقص من المُصمّنة لسهولة الدلالة وثقل المُصمّنة. قوله: (من المهموسة)، وهي: «ستشحك خصفه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ومن المجهورة)، وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه. وحروفها: «ظل قو ربض إذ غزا جند مطيع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومن الشديدة)، وهي ما ينحصر جري الصوت عند إسكانه في تحركه فلا يجري، وحروفها: «أجدك قطبت».

والرّخوة: وهي ما عدا الشديدة.

والمُطبقة: وهي ما ينطبق على تحركه الحنك، وحروفها: «صضطظ».

والمُنتحمة: هي ما يُخالف المُطبقة.

والمُستعلية: هي ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وحروفها: «خفق» وحروف المُطبقة<sup>(٤)</sup>.

(١) وهي الحروف التي مُبعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان. «المصدر السابق» ص ٩٧.

(٢) ويجمعها بعضهم بقوله: «سكت فحثه شخص» وهو جمع لطيف حري بالتقدمة.

(٣) ويجمعها بعضهم بقوله: «عظم وزن قارئ ذي غض جد طلب».

(٤) ويجمعها بعضهم بقوله: «فظ خص ضغظ».

القاف، والصاد، والطاء؛ ومن المنخفضة نصفها: الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والسين، والحاء، والنون؛ ومن حروف القلقة نصفها: القاف، والطاء. ثم إذا استقرت الكلم وتراكبها رأيت الحروف التي ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس المعدودة مكثورة بالمذكورة منها، فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته.

وقد علمت أن معظم الشيء وجله ينزل منزلة كله، وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته، فكان الله عز اسمه عدد على العرب الألفاظ التي منها تراكيب كلامهم إشارة إلى ما ذكرت من التبكيث لهم، وإلزام الحجة إياهم.

والمُنخِضَةُ<sup>(١)</sup>: هي ما عدا المُستَعْلِيَّة.

والقلقلة: هي ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، وحروفها: «قدطجج».

قوله: (مكثورة بالمذكورة)، أي: مغلوبة بالكثرة، أي: المذكورة غالباً على غير المذكورة، ومنه: كثره، أي: غالبه بالكثرة.

قوله: (فكان الله)، قيل: إنها ذكر بلفظ كأن لأنه ذكر بفضه، وأراد الكل<sup>(٢)</sup>.

قوله: (من التبكيث)، وهو إلزام الخصم بما يعتقد من الحجة.

والذي ذكره: ما في الوجهين الأخيرين من معنى التحدي.

تقريره على الوجه الأول: أن هذا القرآن الذي عجزتم عنه منظوم من جنس ما تنظمون منه كلامكم، وأنتم تعرفون أنه كذلك، فإذا عجزتم عن الإتيان بمثله؛ فأذعنوا للحق.

وعلى الوجه الثاني: أن محمداً صلوات الله عليه اشتهر عندكم أنه ممن لم يبارس الخط والكتابة، ولم يقتبس العلم من أحد؛ فقد أتى بهذا البحر الزاخر، فاتركوا العناد.

(١) ويقال لها: المستقلة.

(٢) في (ط): «وأراد كله».

ومَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَمَّدَ بِالذِّكْرِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ أَكْثَرَهَا وَقَوْعًا فِي تَرَائِبِ الْكَلِمِ؛  
 أَنَّ الْأَيْفَ وَاللَّامَ لَمَّا تَكَثَّرَ وَقَوْعُهُمَا فِيهَا جَاءَتَا فِي مُعْظَمِ هَذِهِ الْفَوَاتِحِ مَكْرَرَتَيْنِ، وَهِيَ  
 فَوَاتِحُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَآلِ عِمْرَانَ، وَالرُّومِ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَلِقْمَانَ، وَالسَّجْدَةِ، وَالْأَعْرَافِ،  
 وَالرَّعْدِ، وَيُونُسَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَهُودٍ، وَيُوسُفَ، وَالْحِجْرَ. فَإِنَّ قُلْتَ: فَهَلَّا عُدِّدَتْ بِأَجْمَعِهَا  
 فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ؟ وَمَا لَهَا جَاءَتْ مَفْرَقَةً عَلَى السُّورِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ إِعَادَةَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ  
 الْمُتَحَدِّىَ بِهِ مُؤَلَّفٌ، مِنْهَا لَا غَيْرَ، وَتَجْدِيدَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَوْصَلَ إِلَى الْغَرَضِ، وَأَقْرَبُ  
 لَهُ فِي الْأَسْمَاعِ وَالْقُلُوبِ مِنْ أَنْ يُفْرَدَ ذِكْرُهُ مَرَّةً، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ كُلِّ تَكْرِيرٍ جَاءَ فِي  
 الْقُرْآنِ، فَمَطْلُوبٌ بِهِ تَمَكِينُ الْمَكْرَرِ فِي النُّفُوسِ، وَتَقْرِيرُهُ. فَإِنَّ قُلْتَ: فَهَلَّا جَاءَتْ عَلَى  
 وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ؟ وَلَمْ يَخْتَلَفَتْ أَعْدَادُ حُرُوفِهَا،.....

قوله: (كُلُّ تَكْرِيرٍ)، اعْلَمْ أَنَّ التَّكْرِيرَ: إِمَّا تَكْرِيرُ الْأَلْفَاظِ بِنَفْسِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَأْتِي  
 آءَالَاءَ رَبِّكَ مَا تَكْذِبَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ١٣]، وَإِمَّا تَكْرِيرُ الْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ إِلَى الْأَلْفَاظِ؛ فَهُوَ كَتَكْرِيرِ  
 هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي السُّورِ، فَاكْتِرَارُ هُوَ التَّنْبِيهِ نَفْسُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْأَلْفَاظُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (فَهَلَّا جَاءَتْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ)، الْوَتِيرَةُ: الطَّرِيقَةُ.

فَإِنَّ قُلْتَ: مَا مَعْنَى الْفَاءَاتِ فِي الْأَسْئَلَةِ وَهِيَ: «فَهَلَّا عُدِّدَتْ؟» وَ«فَهَلَّا جَاءَتْ؟» وَ«فَمَا  
 وَجْهُ اخْتِصَاصِ كُلِّ سُورَةٍ؟» قُلْتُ: الْأَوْلَى مُسَبَّبَةٌ مِنْ جَعْلِ الْفَوَاتِحِ كَقَرْعِ الْعَصَا، وَجَعْلِهَا  
 تَقْدِيمَةً لِلدَّلَائِلِ الْإِعْجَازِ. أَي: هَذَا السَّبَبَانِ يُوجِبَانِ أَنْ تُذَكَّرَ مَجْمُوعَةٌ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ فَلَمْ  
 تُفْرَقْ؟

وَالثَّانِيَةُ: مُسَبَّبَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّ إِعَادَةَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُتَحَدِّىَ بِهِ مُؤَلَّفٌ» يَعْنِي كَانَ يَحْصُلُ  
 التَّنْبِيهِ بِمُجَرَّدِ الْإِيرَادِ؛ فَهَلَّا أُجْرِيَتْ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّ التَّكْرِيرَ يَسْتَدْعِيهِ<sup>(٢)</sup>؟

(١) وَقَدْ غَلِطَ مِنْ أَنْكَرِ كَوْنِهِ مِنْ أَسَالِيبِ الْفَصَاحَةِ ظَنَّ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْ مَحَاسِنِهَا وَلَا

سَبَبًا إِذَا تَعَلَّقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. لِتَمَامِ الْفَائِدَةِ انظُر: «الْبَرْهَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٣: ٩).

(٢) فِي (ح): «مُسْتَدْعِيهِ».

فوردت ص، وق، ون على حرف، وطه، وطس، ويس، وحم على حرفين، والم، والر، وطسم على ثلاثة أحرف، والمص، والممر على أربعة أحرف، وكهيعص، وحم عسق على خمسة أحرف؟ قلت: هذا على عادة افتنانهم في أساليب الكلام، وتصرفهم فيه على طرق شتى ومذاهب متنوعة.

وكما أن أبنية كلماتهم على حرف وحرفين إلى خمسة أحرف لم تتجاوز ذلك؛ سلك بهذه الفواتح ذلك المسلك. فإن قلت: فما وجه اختصاص كل سورة بالفاتحة التي اختصت بها؟ قلت: إذا كان الغرض هو التنبية، والمبادئ كلها في تأدية هذا الغرض سواء لا مفاضلة؛ كان تطلب وجه الاختصاص ساقطاً، كما إذا سمى الرجل بعض أولاده زيداً والآخر عمراً، لم يُقل له: لم خصصت ولدك هذا بزید وذاك بعمر؟ لأن الغرض هو التمييز، وهو حاصل أية سلك. وكذلك لا يقال: لم سمى هذا الجنس بالرجل، وذاك بالفرس؟ ولم قيل للاعتماد: الضرب، وللانتصاب القيام، ولنقيضه القعود؟ فإن قلت: ما بالهم عدوا بعض هذه الفواتح أية دون بعض؟ قلت: هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، كمعرفة السور.

أما (الم) فأية حيث وقعت من السور المفتحة بها، وهي ست، وكذلك (المص) أية، و(الممر) لم تعد أية، و(الر) ليست بأية في سورها الخمس، و(طسم) أية في سورتها، و(طه) و(يس) آيتان، و(طس) ليست بأية،.....

والثالثة: مُسَبَّهٌ عن الجوائين يعني: هب أن التكرير لإعادة التنبية، وأن اختلافها على عادة افتنانهم؛ فما وجه اختصاص مواقعها في كل سورة؟

قوله: (أية سلك)، أية: ظرف «حاصل» وهي موصولة، والمضاف إليه محذوف لكونها لازمة للإضافة، والضمير في «سلك» راجع إلى الرجل، أي: أية طريق سلكها؟

قوله: (للاعتقاد)، وهو وقوع الشيء على الشيء، الجوهرية: اعتمدت على الشيء: اتكأت عليه.

و(حم) آية في سُورِهَا كُلِّهَا، و(حم عسق) آيتان، و(كهيعص) آية واحدة، و(ص) و(ق) و(ن) ثلاثتها لم تعدد آية.

هذا مذهب الكوفيّين، ومن عداهم لم يعددوا شيئاً منها آية. فإن قلت: فكيف عدّ ما هو في حكم كلمة واحدة آية؟ قلت: كما عدّ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الرحمن: ١]، و﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وحدها آيتين على طريق التوقيف. فإن قلت: ما حكمها في باب الوقف؟ قلت: يوقف على جميعها وقف التمام إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده، وذلك إذا لم تجعل أسماء للسور، ونعق بها كما ينعق بالأصوات، أو جعلت وحدها أخباراً ابتداءً محذوف؛ كقوله عزّ قائلًا: ﴿آلَهُ \* اللَّهُ﴾ أي: هذه (الم)، ثم ابتداءً فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]. فإن قلت: هل لهذه الفواتح محلّ من الإعراب؟ قلت: نعم لها محلّ فيمن جعلها أسماءً للسور؛ لأنّها عنده كسائر الأسماء الأعلام. فإن قلت: ما محلّها؟ قلت: يُحتمل الأوجه الثلاثة، .....

قوله: (هذا مذهب الكوفيّين)، والذي يُعلم من كتاب «المُرشد»: هو أن الفواتح في السور كلّها آيات عند الكوفيّين من غير تفرقة بينها.

قوله: (أو جعلت وحدها أخباراً ابتداءً)، عطف على قوله: «لم تجعل»، وقوله: «ونعق بها» عطف عليه على سبيل البيان؛ كأنه قيل: إذا نعق بالفواتح أو لم يُنعق، وجعلت أسماءً للسور على حذف المبتدأ، تكون على كلتا الحالتين مُستقلّة، فيوقف عليها.

قوله: (هل هذه الفواتح محلّ من الإعراب؟)، قيل: هو مُستدرك؛ لأنّه قد علّم غير مرّة أنّها مُعرّبة وعلّم محلّها.

قلت: التكرير إنّما يُصار إليه، لمعانٍ شتى منها: أن يُعاد ليُعلّق عليه معنى آخر، وهاهنا لما قال: «أو جعلت وحدها أخباراً ابتداءً محذوف» ليكون الوقف عليها تامّاً، سأل هذا السؤال ليُعلّق عليه المسألتين في حالتي النصب والجرّ على تقدير القسم، فعلم عدّم جواز الوقف عليها إن عني كونها مُقسّماً بها، وإن عني بها منصوبةً بـ«اذكر» يجوز الوقف.

أما الرفعُ فعلى الابتداءِ، وأما النصبُ والجرُّ فلِمَا مرَّ من صحَّةِ القَسَمِ بها، وكونها بمنزلة: الله، واللهِ على اللُّغتين، ومَن لم يجعلها أسماءً للسُّور لم يتصوَّر أن يكون لها محلٌّ في مذهبه، كما لا محلَّ للجُمَلِ المبتدأةِ، وللمفرداتِ المعدَّدة.

[﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٢]

فإن قلتَ: لمَّ صحَّتِ الإشارةُ بذلكِ إلى ما ليسَ ببعيدٍ؟ قلتُ: وقعتِ الإشارةُ إلى (الم) بعدَ ما سَبَقَ التكلُّمُ به وتَقَضَّى، والمنقضي في حُكْمِ المتباعدِ، وهذا في كلِّ كلامٍ؛ يحدثُ الرَّجُلُ بحديثٍ ثمَّ يقول: وذلكَ ما لا شكَّ فيه. ويحسبُ الحاسبُ ثم يقول: فذلكَ كذا وكذا. وقال اللهُ تعالى: ﴿لَا فَاْرِضُ وَلَا يَكْرَهُ عَوَانُ بَيْنِكَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنه لَمَّا وصلَ من المرسلِ.....

قوله: (فعلى الابتداء)، أراد بالابتداءِ أعمَّ من أن يكونَ مبتدأً أو خبراً؛ فإنَّ الابتدائيةَ هو رافعُها<sup>(١)</sup> كما هو مذهبُ المحقِّقين<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لها مر)، يعني في جوابِ قوله: «هل تُسوِّغُ في المحكيَّةِ مثل<sup>(٣)</sup> ما سوَّغت لي في المُعربة؟» وهو قوله: «أن يقضي له بالجرِّ والنصبِ جميعاً».

قوله: (ولأنه لما وصل)، معطوفٌ من حيثُ المعنى على قوله: «وقعتِ الإشارةُ» فإنه لَمَّا قال: «لمَّ صحَّتِ الإشارةُ بـ«ذلك» إلى ما ليسَ ببعيدٍ» أجاب: إنَّها صحَّتِ الإشارةُ لأنه أشيرَ بها إلى ﴿المر﴾ بعد ما سبق، «ولأنه لما وصلَ من المرسلِ» إلى آخره.

(١) في (ط): «رافعُها».

(٢) في هذه المسألةِ خلافٌ طويلٌ الذيل بين البصريين والكوفيين: «فذهبَ البصريون إلى أنَّ المبتدأَ يرتفع بالابتداءِ، وأما الخبرُ فاختلَفوا فيه: فذهبَ قومٌ إلى أنه يرتفعُ بالابتداءِ وحده، وذهبَ آخرونَ إلى أنه يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأَ معاً. وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ، والخبرُ يرفعُ المبتدأَ، فهما يترافعان» انتهى بحروفه من «الإنصاف في مسائل الخلاف» للكمال الأنباري (١: ٤٤).

(٣) قوله: «مثل»: من (ط).

وقوله: «وقيل: معناه ذلك الكتاب» جوابٌ آخرٌ مُستقلٌّ، يعني: ليسَ المشارُ إليه ﴿آلَ﴾ ليلزَمَ المحذور؛ بل هو الكتاب، وهو من حيث كونه موعوداً في حُكم البعيد، وإنما جازت الإشارةُ إلى الآتي لتصوره أولاً في الذهن.

قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: قد تُصوَّرُ بينهما حلوقٌ ميعادٌ، فأشارَ إليه وجعلَه مبتدأً وأخبرَ عنه<sup>(١)</sup>، وأما الوعدُ، فقد قال الواحدِيُّ والإمام: كانَ رسولُ الله ﷺ وَعِدَ بقوله: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] فأشيرَ بذلك إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال الزجاج: القرآنُ ذلك الكتابُ الذي وُعدوا به على لسانِ موسى وعيسى عليهما السلام، ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> الآية [البقرة: ٨٩]. ويؤيده ما روينا عن الدارمي<sup>(٤)</sup> عن كعب: «عليكم بالقرآن فإنه فهمُ العقل، ونورُ الحكمة، وينايعُ العلم. وأحدثُ الكتبِ بالرحمن عهدًا. وقال في التوراة: يا محمد، إني مُنزِلٌ عليك توراةً حديثةً، تفتحُ بها أعينًا عميًا، وأذانًا صُمًا، وقلوبًا غُلْفًا».

ثم المشارُ إليه إن كانَ ما وُعدَ بقوله: «ثَقِيلًا» كما ذهبَ إليه الإمام؛ فالمناسبُ أن يكونَ ﴿آلَ﴾ اسمًا للسورة؛ وهي المشارُ إليها، وإن كانَ كلُّ القرآن؛ فالمناسبُ أن يكونَ تعدادًا ليؤدِّنَ أن ذلك الموعودُ مُركَّبٌ من هذه الحروف.

والأحسنُ ما ذكره صاحبُ «المفتاح»<sup>(٥)</sup>: قال: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ذهابًا إلى بُعده دَرَجَةٌ.

(١) «الكشاف» (٩: ٥٣٢) بتصرفٍ ملحوظ.

(٢) انظر كلامَ الواحدي في «الوسيط» (١: ٧٧)، وكلامَ الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٧).

(٤) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٥) برقم (٣٣٢٧) بإسنادٍ حسن.

(٥) «مفتاح العلوم» ص ١٨٤.



إلى المرسل إليه وَقَعَ في حدِّ البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيتَه شيئاً: احتفظ بذلك. وقيل: معناه: ذلك الكتاب الذي وُعدوا به. فإن قلت: لم ذُكر اسمُ الإشارة، والمشارُ إليه مؤنثٌ، وهو السورة؟ قلت: لا أخلو من أن أجعل الكتابَ خبرَه أو صفته، فإن جعلته خبرَه؛ كان ذلك في معناه، ومسمّاه مسمّاه؛ فجازَ إجراء حُكمه عليه في التذكير، كما أُجري عليه في التانيث في قولهم: مَنْ كانت أمُّك؟ وإن جعلته صفته؛ فإنما أُشيرُ به إلى الكتابِ صريحاً؛ لأنَّ اسمَ الإشارة مُشارٌ به إلى الجنسِ الواقعِ صفةً له، تقول: هندٌ ذلك الإنسانُ، أو: ذلك الشخصُ فعَل كذا.

وقال الإمام: إنَّ الفواتحَ وإن كانت حاضرةً نظراً إلى صورتها؛ لكنّها غائبةٌ نظراً إلى أسرارها وحقائقها، أو لكونها يعسرُ على البشرِ الاطلاعُ عليها كأنّها غائبةٌ<sup>(١)</sup>. قوله: (احتفظ بذلك)، الأساس: احتفظ بالشيء، وتحفظ به: عني بحفظه. واحتفظ بما أعطيتك؛ فإن له شأنًا.

قوله: (كان ذلك في معناه ومسمّاه مسمّاه، فجازَ إجراء حُكمه عليه)، قال ابن جنّي: حكى الأصمعيُّ عن أبي عمرو قال: سمعتُ رجلاً من اليمنِ يقول: فلانٌ لعب<sup>(٢)</sup>، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة<sup>(٣)</sup>!

وفي «نحواشي» المصنّف: هذا كقوله في الشمس: ﴿هَذَا رَيِّي﴾<sup>(٤)</sup> لكونِ الخبرِ مُذكّراً؛ ذكر المبتدأ، وهو قياسٌ مطردٌ في كلِّ ضميرٍ يقعُ بين مُبتدأٍ وخبرٍ مُختلفين في التذكير والتانيث.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٢) وهو الضعيفُ الأحمق. وفي (ط): «كعوب».

(٣) «المحتسب» (١: ٢٣٧)، و«سرّ صناعة الإعراب» (١: ١٢)، وانظر تعليق هذا الكلام في «الخصائص» لابن جنّي (١: ٢٤٩).

(٤) يشير إلى قول خليل الله إبراهيم في محاجة قومه: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَيِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾ [الأنعام: ٧٨].

وقال الذبياني:

نُبِّتُ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَلِكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي  
فَإِنْ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ تَأْلِيفِ ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبِ﴾ مَعَ ﴿الْتِ﴾. قُلْتُ: إِنْ جَعَلْتَ  
﴿الْتِ﴾ اسْمًا لِلسُّورَةِ؛ ففِي التَّأْلِيفِ وَجُوهٌ: أَنْ يَكُونَ ﴿الْتِ﴾ مَبْتَدَأً، وَ﴿ذَلِكَ﴾ مَبْتَدَأً ثَانِيًا  
وَ﴿أَلْكَتَبِ﴾ خَبْرَهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

ومعناه: أَنْ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ الْكَامِلُ، كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ،  
وَأَنَّهُ.....

قوله: (نُبِّتُ نُعْمَى) البيت<sup>(١)</sup>، الزاري: مِنْ زَرَيْتُ بِالْفَتْحِ زَرَايَةً: إِذَا عَبِتَ عَلَيْهِ، نُعْمَى:  
اسْمُ امْرَأَةٍ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ هِنْدٍ فِي الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، «عَاتِبَةٌ»: ثَالِثُ مَفَاعِيلِ نُبِّتُ، «عَلَى  
الْهَجْرَانِ» مَتَعَلِّقٌ بِعَاتِبَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ.  
قوله: (وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ)، وَإِنَّمَا صَحَّ وَلَيْسَ فِيهَا الْعَائِدُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ قَائِمٌ  
مَقَامَهُ.

قوله: (ومعناه: أَنْ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ)، الضميرُ فَضْلٌ، أَذِنَ بِإِدْخَالِهِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ أَنْ  
التَّرْكِيبَ مُفِيدًا لِلْحَضَرِ، وَأَذِنَ بِقَوْلِهِ: «الْكَامِلُ» أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْخَبْرِ لِلْجِنْسِ، وَأَذِنَ بِإِقْحَامِ  
أَدَاةِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: «كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ» أَنَّ الْحَضَرَ عَلَى الْمُبَالِغَةِ دُونَ  
الْحَقِيقَةِ.

قال ابن جني: إِنْ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يُوقِعُوا عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي يَحْتَضِرُونَهُ بِالْمَدْحِ اسْمَ الْجِنْسِ؛  
أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ سَمَّوْا الْكَعْبَةَ بِ«الْبَيْتِ»، وَكِتَابَ سَيِّوَيْهِ بِ«الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup>!

(١) البيتُ للناطقة الذبياني في «ديوانه» ص ٢٠٢.

(٢) «المحتسب» (١: ٢٥٥) بتصرفٍ ملحوظ.

الذي يستأهل أن يسمّى كتاباً، كما تقول: هو الرجل، أي: الكامل في الرجولية، الجامع لما يكون في الرجال من مَرْضِيَّاتِ الْخِصَالِ.  
وكما قال:

### هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقال القاضي: إنَّ اسمَ الجنسِ كما يُستعملُ لِمُسَمَّاهُ مطلقاً، يُستعملُ لِمَا يَسْتَجْمَعُ المعانيَ المخصوصةَ به المقصودةَ منه، ولذلك يُسَلَّبُ عن غيره<sup>(١)</sup>.

قوله: (يستأهل)، الأساس: فلانُ أهلٌ لكذا، واستأهلَ لذلك، وهو مُستأهلٌ له. وقد سمعتُ أهلَ الحجازِ يستعملونه استعمالاً واسعاً.

وعدَّ الحريري<sup>(٢)</sup> هذه الكلمة من جملة أوهام الخواص<sup>(٣)</sup>، وسيجيءُ بيانه في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قوله: (همُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالد)، صدره:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم<sup>(٤)</sup>.

حانت: هلكت. والموصولُ على نحوِ قوله تعالى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة:

[٦٩].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٣).

(٢) الإمام البليغ أبو محمد القاسم بن علي الحريري (توفي ٥١٦هـ)، صاحب «المقامات المشهورة»، و«درة الغواص في أوهام الخواص». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٢٣)، و«سير النبلاء» (١٩: ٤٦٠).

(٣) «درة الغواص» للحريري ص ١٧. وعبارته ثمة: «ويقولون: فلان يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام، ولم تُسمع هاتان اللفظتان عن العرب، ولا صَوَّبَها أحدٌ من أعلام الأدب». انتهى.

(٤) البيت من شواهد «خزانة الأدب» (٨: ٢١٢)، وعزاه في «لسان العرب» (١٥: ٢٤٥) (لذا) إلى الأشهب ابن رُمَيْلة.

وَأَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَفَةً، ومعناه: هو ذلك الكتاب الموعودُ، وأن يكون ﴿آلَهُ﴾ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: هذه (الْمَ)، ويكون (ذلك) خبراً ثانياً،.....

فَلَجَّ: اسمٌ موضعٌ بالبصرة<sup>(١)</sup>. والمعنى: إن الذين هُدِرَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأُرِيقَتْ بِهَذَا الْمَوْضِعِ هُمُ الْقَوْمُ، أي: هم المشهورون بالرجولية والبراعة، الموصوفون بكمالِ الشهامةِ والشجاعة.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَفَةً)، قال القاضي: وهو مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ الْمَفْعُولُ لِلْمُبَالَغَةِ، أَوْ فِعَالٌ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ كَاللِّبَاسِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَنْظُومِ عِبَارَةً قَبْلَ أَنْ يُكْتَبَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُكْتَبُ. وَأَصْلُ الْكُتْبِ الْجَمْعُ، وَمِنْهُ الْكُتَيْبَةُ<sup>(٢)</sup>.

الرَّاعِبُ: الْكُتْبُ: ضَمُّ أُدِيمٍ إِلَى أُدِيمٍ بِالْحِيَاظَةِ، وَفِي التَّعَارُفِ: ضَمُّ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الْخَطِّ. وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمُضْمُومِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ<sup>(٣)</sup> فِي اللَّفْظِ؛ وَهَذَا سُمِّيَ كِتَابُ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يُكْتَبْ كِتَابًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آلَهُ \* ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١-٢] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَأَتَنِي الْكِتَابُ﴾ [مريم: ٣٠]<sup>(٤)</sup>.

وَيُعْبَرُ عَنِ الْإِثْبَاتِ وَالتَّقْدِيرِ وَالْإِيحَابِ وَالْعَرُضِ بِالْكِتَابَةِ. وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ يُرَادُ، ثُمَّ يُقَالُ، ثُمَّ يُكْتَبُ؛ فَالْإِرَادَةُ مَبْدَأٌ، وَالْكِتَابَةُ مُنْتَهَى، ثُمَّ يُعْبَرُ عَنِ الْمَرَادِ الَّذِي هُوَ الْمَبْدَأُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ تَوْكِيدُهُ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي هِيَ الْمُنْتَهَى قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلِينَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. وَيُعْبَرُ بِالْكِتَابَةِ عَنِ الْقَضَاءِ الْمُمْضَى أَوْ مَا يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمُمْضَى، وَقَدْ حُمِلَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ كِتَابٌ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(١) انظر: «معجم البلدان» (٤: ٢٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٩٦).

(٣) من قوله: «في الخط» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦٩٩.

أو بدلاً، على أن الكتاب صفة، وأن يكون (هذه اللمة) جملة، و(ذلك الكتاب) جملة أخرى. وإن جعلت (اللمة) بمنزلة الصوت كان ذلك مبتدأ، خبره (الكتاب)، أي: ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل؛ أو الكتاب صفة والخبر ما بعده، أو قدّر مبتدأ محذوف، أي: هو - يعني المؤلف من هذه الحروف - ذلك الكتاب.

قوله: (أو بدلاً على أن الكتاب صفة)، هذا القيد ينبئ أن على تقدير كونه خبراً لا يلزم ذلك، فيجوز أن يكون صفة لـ«ذلك». وأن يكون ﴿ذلك﴾ مبتدأ، والكتاب خبره، والجملة خبر ثان، ولو جعل ذلك بدلاً تعين كون الكتاب صفة؛ لأن البدل عن المفرد لا يكون جملة، ونظيره قولك: هذا زيد أخوك الكريم، ولأنك إذا قلت: ﴿ذلك﴾ وتسكت، ثم ابتدئ ﴿الكتاب لا ريب فيه﴾ [البقرة: ٢] ركبت متعسفاً.

قوله: (وذلك الكتاب جملة أخرى)، وفصلها لكونها مقررّة لها. قال: نبه أولاً على أنه الكلام المتحدى به ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال.

قوله: (بمنزلة الصوت)، شامل للوجهين الأخيرين: قرع العصا، والتقدمة للإعجاز؛ ولهذا قيد الكتاب بالمنزل، يعني تنبهوا أن هذا الكتاب هو الكتاب الكامل الذي عجزتم عن الإتيان بمثله، وهو منزل بلسانكم. وإنما قيد هذا الوجه والوجه السابق بقوله: «الكامل» لأن الكتاب إذا وقع خبراً، كان التعريف للجنس، فيقيد الحصر لمعنى الكمال كما سبق، وإذا وقع صفة لذلك كان اللام للعهد، ويعود المعنى إلى أنه الكتاب الموعود.

قوله: (يعني المؤلف من هذه الحروف)، وكان من حق الظاهر أن يقول: هذه الحروف ذلك الكتاب، لكن هذه الحروف<sup>(١)</sup> لسا كانت دالة على المركب المؤلف فيما بعده قيل: «المؤلف<sup>(٢)</sup> من هذه» تسمية للدال باسم مدلوله.

(١) قوله: «ذلك الكتاب، لكن هذه الحروف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «فما بعده قيل: المؤلف» ساقط من (ط).

وقرأ عبدُ الله: (الم \* تنزيل الكتاب لا ريب فيه)، وتألّف هذا ظاهرٌ. والريب: مصدرُ رابني؛ إذا حصلَ فيكَ الرّيبَةُ. وحقيقةُ الرّيبَةِ: قلقُ النفسِ واضطرابُها، ومنه: ما روى الحسنُ بنُ عليٍّ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ؛ فإنَّ الشكَّ رِيبَةٌ، وإنَّ الصّدقَ طُمأنينةٌ»، أي: فإنَّ كونَ الأمرِ مشكوكًا فيه ممّا تقلقُ له النفسُ ولا تستقرُّ، وكونه صحيحًا صادقًا ممّا تطمئنُّ له.....

قوله: (وتألّف هذا ظاهر)، يعني ﴿التَّ﴾ على أنها اسمٌ للسورة مبتدأ، خبره: «تنزيل الكتاب». و«تنزيل» بمعنى المُنزَلِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿التَّ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ و«تنزيل الكتاب لا ريب فيه» مبتدأٌ وخبرٌ. وعلى أنها تعديدُ الحروفِ ارتفع «تنزيل الكتاب» على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، أو هو مبتدأٌ خبره «لا ريب فيه».

قوله: (دَع ما يَريبُكَ)، والحديثُ من رواية الترمذيِّ والنسائيِّ: «دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ، فإنَّ الصّدقَ طُمأنينةٌ، والكذبُ رِيبَةٌ»<sup>(١)</sup>. المعنى: دَع ما اعترضَ لك الشكُّ فيه مُقلِبًا إلى ما لا شكَّ فيه، يُقال: دَع ذلك إلى ذلك، أي: استبدلْ به، أو دَع ذلك ذاهبًا إلى غيره، وقوله: «إنَّ الصّدقَ طُمأنينةٌ والكذبُ رِيبَةٌ»<sup>(٢)</sup>، جاء مُمهّدًا لما تقدّمه.

المعنى: إذا وجدتَ نفسَكَ ترتابُ في الشيءِ فاتركه؛ فإنَّ نفسَ المؤمنِ تطمئنُّ إلى الصّدقِ، وترتابُ من الكذبِ. فارتبابُكَ في الشيءِ مَبْنِيٌّ على كونه باطلاً؛ فاحذرهُ، واطمئنَّاكَ إلى الشيءِ مُشعِرٌ بكونه حقًا، فاستمسك به. وهذا مخصوصٌ بذوي النفوسِ الشريفةِ القدسيةِ الطاهرةِ من أوضارِ الذنوبِ، وأوساخِ الآثامِ. فظهِرَ أنَّ قوله: «إنَّ الشكَّ رِيبَةٌ»<sup>(٣)</sup> لا يستقيمُ روايةً ولا إدرايةً.

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٣٢٧:٨)، والدارمي (٢:٢٤٥)، والطيالسي (١١٧٨)، وصحّحه

ابن حبان (٧٢٢) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٢) من قوله: «المعنى: دَع ما اعترضَ» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) الذي ثبت عند ابن حبان «وإنَّ الشرَّ رِيبَةٌ».

وتسكن، ومنه: رَبُّ الزَّمان؛ وهو ما يُقَلِّقُ النفوسَ، ويُشَخِّصُ بالقلوبِ من نوائبه.

روينا عن أحمد بن حنبل والدارمي، عن ابصّة بن معبد: أن رسول الله ﷺ قال له: «جئت تسأل عن البرِّ والإثم؟» قال: قلت: نعم، فجمع أصابعه، فضرب بها صدره<sup>(١)</sup> وقال: «استفتت نفسك، استفتت نفسك يا ابصّة ثلاثاً؛ البرُّ ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك<sup>(٢)</sup> في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك<sup>(٣)</sup>».

الراغب: الفرق بين الشكِّ والمزِيَّةِ والريبِ والإرابةِ والتخمينِ والحَدْسِ والوَهْمِ والخيالِ والحسبانِ والظنِّ - أن الشكَّ: هو وقوفُ النفسِ بين شيئينِ مُتقابلينِ بحيثُ لا يترجَّحُ أحدهما على الآخرِ بأمارَةٍ. والمزِيَّةُ: هي الترددُ في المُتقابلينِ، وطلبُ الأمارَةِ؛ مأخوذٌ من مرئى الصَّرعِ، أي: مَسَحَهُ للدرِّ، فكأنه يحصلُ مع الشكِّ ترددٌ في طلبِ ما يفتضي غلبَةَ الظنِّ.

والرَّيبُ: أن يتوَهَّمَ في الشيءِ أمرٌ ما، ثم ينكشفُ عمَّا توَهَّمَ فيه. والإرابةُ: أن يتوَهَّمَهُ فينكشفَ خِلافَ ما توَهَّمَهُ؛ ولذلك قيل: القرآنُ فيه إرابةٌ وليس فيه ريبٌ.

والتَّخمينِ: توَهَّمُ لا عن أمارَةٍ.

والحدْسُ: إسراعُ الحكمِ بما يأتي به الهاجِسُ من غيرِ توقُّفٍ فيه؛ مأخوذٌ من حدَسَ في سَيْرِهِ، أي: أسرع.

والوَهْمُ: صورةٌ تتصوَّرُها في نفسكِ سواءً كان لها وجودٌ من خارجٍ كصورةِ إنسانٍ ما، أو لم يكن لها وجودٌ كعناقٍ مُغربٍ.

والخيالُ: تصوُّرٌ ما أدرَكْتَهُ الحاسَّةُ في النفسِ.

(١) يعني صدْرَ ابصّة كما صرَّح به في الحديث في مظانِّه.

(٢) في (ط): «ما جاءك»!

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٦٥)، والدارمي (٢: ٢٤٦)، وأبو يعلى في «المسنَد» (١٨٥٦)، والطبراني في

«المعجم الكبير» (٢٢: ٤٠٣).

ومنه: أنه مرَّ بظبي حاقِفٍ، فقال: «لا يُرْبُه أحدٌ بشيء». فإن قلت: كيف نفى الرِّيبَ على سبيل الاستغراق؟.....

والحسبان: اعتقاد<sup>(١)</sup> عن أمانة اعتدلت<sup>(٢)</sup> به، سواء كان له وجودٌ في الحقيقة أو لم يكن؛ وهو مُشتقٌّ من حَسَبْتُ الحِساب.

والظنُّ أعمُّ معنَى من ذلك كُلِّه؛ فإنه اعتقادٌ عن أمانةٍ ممَّا قد ثَبَتَ، فمتى كانت تلك الأمانة ضعيفةً جرى مجرى خِلْتُ وحَسِبْتُ، ومتى كانت قويةً جرى مجرى عِلِمْتُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أنه مرَّ بظبي حاقِفٍ)، عن مالكٍ والنسائيِّ عن البهزيِّ: «أن رسولَ اللهِ ﷺ خرج يريدُ مَكَّةَ وهو مُحْرِمٌ حتَّى إذا كان بالأثاية بين الرُّويثة والعرج<sup>(٤)</sup> إذا ظبِّي حاقِفٌ في ظلِّ وفيه سَهْمٌ، فزعم أن رسولَ اللهِ ﷺ أمرَ رجلاً يقفُ عنده لا يريه أحدٌ من الناس حتَّى يُجاوزه»<sup>(٥)</sup>.

وقال صاحبُ «الجامع»<sup>(٦)</sup>: الظبِّي الحاقِفُ: الذي انحنى وتثنى في نومه. لا يريه، أي: لا يُزعجه ولا يتعرَّضُ له.

الأثاية بضمِّ الهمزة وبالثاءِ المثلثة وبالياءِ تحتهما نُقطتان: موضعٌ معروفٌ بطريقِ الجُحفَةِ إلى مَكَّةَ، وبعضهم يكسِرُ الهمزة، والرُّويثة بلفظِ التصغيرِ، والثاءِ المثلثة.

قوله: (كيف نفى الرِّيبَ على سبيل الاستغراق)، يعني: أنه تعالى نفى عنه الرِّيبَ بالكليَّةِ،

(١) في (ط): «اعتداد».

(٢) في (ط): «اعتدت».

(٣) «تفسير الراغب» (١: ١١٥-١١٦).

(٤) الرُّويثة: منهلٌ من مناهلِ الحجِّ بين مَكَّةَ والمدينة كما في «معجم البلدان» (٣: ١٠٥). والعرج - بفتح فسكون - عَقَبَةٌ بين مَكَّةَ والمدينة في طريقِ الحجِّ. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٩٩).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٨٤-٢٨٥)، والنسائي في «السنن» (٥: ١٨٣).

(٦) «جامع الأصول» (٣: ٦٦).



وكم من مُرتابٍ فيه! قلت: ما نفى أن أحدًا لا يرتاب فيه،.....

فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَصَوَّرَ فِيهِ الرَّيْبُ، وَلَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ وَجُودِ الْمُرْتَابِ وَقَدْ كَثُرَ الْمُرْتَابُونَ<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ما نفى أن أحدًا لا يرتاب فيه)، قيل: إن «نفى» مُسْنَدٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ و«لا» زائدة،  
أي: ما نفى عَدَمَ ارْتِيَابِ أَحَدٍ، وفيه ضَعْفٌ.

وقيل: إن «نفى» مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ الرَّيْبِ، وَاللَّامُ مُقَدَّرٌ فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ أَحَدًا» وَالتَّحْقِيقُ:  
أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ و«لا» غَيْرٌ مَزِيدَةٌ، وَأَنَّ «أَحَدًا» مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتُ نَّكَاحًا لِمَنْ  
الْيَسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] يعني لم يقصد بالنفي الاستغراقي نفى كل واحد واحد لا يرتاب فيه،  
وإنما قصد نفى كل فرد من الريب، ويدل عليه قوله: «وإنما: المنفي كونه متعلقًا للريب»  
وتعليقه بقوله: «لأنه من وضوح الدلالة» إلى آخره، يعني: ما نفى الريب بحيث يتنفي به  
المرتابون. وإنما نفى بطريق يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُرْتَابٍ أَنْ يَرْتَابَ فِيهِ؛ فَإِذْنِ الْكَلَامِ مَعَ  
الْمُرْتَابِينَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا تَصْدِيرُ الْكَلَامِ بِأَسَامِي حُرُوفِ التَّهْجِيِّ؛ لِأَنَّهَا كَالْتَنْبِيهِ وَقَرَعِ  
العصا لهم، كأنه قيل: أيها المرتابون، تنبهوا من رَقْدَةِ الْجَهَالَةِ، وَاَعْلَمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ وَضُوحِ  
الدَّلَالَةِ وَسُطُوحِ الْبِرْهَانِ بِحَيْثُ لَا يَنْبَغِي لِمُرْتَابٍ أَنْ يَقَعَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>، فَيَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا اسْتِشْهَادُهُ  
بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وتفسيره: فَيَتَحَقَّقُوا عِنْدَ عَجْزِهِمْ أَنْ  
لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشَّكِّهِ. وَكَلَامُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(٣)</sup>: وَيَقْلُبُونَ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ مَعَ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ  
مَعَهُ مَا إِذَا تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْقُرْآنِ: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

(١) هذه الفقرة - من قوله: «قوله: كيف نفى» إلى هنا - ساقطة من (ط).

(٢) وهو حاصل عبارة القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٦) حيث قال: «معناه أنه لوضوحه  
وسطوح برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيا بالغا حد الإعجاز، لأن أحدًا  
لا يرتاب فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؟ فإنه ما  
أبعد عنهم الريب، بل عرفهم الطريق المزيح له... إلى آخر كلامه رحمه الله.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٧٤.

وإنما المنفي كونه متعلقاً للرَّيب، ومَظِنَّةٌ له؛ لأنه من وضوح الدلالةِ وسُطوع البرهان بحيث لا ينبغي لمُرتابٍ أن يقع فيه. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]! فما أبعد وجود الرَّيبِ منهم، وإنما عرفهم الطريقَ إلى مُزيلِ الرَّيبِ؛ وهو أن يُحرزوا أنفسهم،.....

قوله: (مَظِنَّةٌ له)، قال في «النهاية»: المَظِنَّةُ بالكسْرِ<sup>(١)</sup>: مَفْعِلَةٌ من الظنِّ، أي: الموضعُ الذي يُظنُّ به الشيء. ومنه حديث: «طلبتُ الدنيا من مَظَانِّ حلالها»<sup>(٢)</sup> أي: المواضع التي أعلمُ فيها الحلال. ناسبَ هذا التفسيرُ معنى الآية من حيث إنه تعالى جعل القرآنَ كَظَرَفٍ أُخْلِى عن الرَّيبِ، يعني: ليس القرآنُ ظرفاً للرَّيبِ، ولا الرَّيبُ ممَّا يصلحُ أن يكونَ مَظروفاً له ومُتعلقاً به. قوله: (أن يقع فيه)، أي: يَطْعَنُ، الأساس: وقع الشيءُ على الأرض وقوعاً. ومن المجاز: وقعَ فيه: اغتابه.

وفاعلُ «يقعُ» ضميرُ المُرتابِ، والضميرُ في «فيه» للقرآنِ، أي: لا يَبْنَعِي لمرتابٍ أن يَطْعُنَ فيه.

قوله: (فما أبعد وجودَ الرَّيبِ عنهم)<sup>(٣)</sup>، أي: خاطبَ المُصرِّينَ على الرَّيبِ الجازمينَ فيه بما يدلُّ على خلوِّهم عنه، ولم يقصدْ به أتهمَ غيرَ مُرتابين، وإنما قصدَ به إرشادَهُم وتعريفَهُم الطريقَ إلى مُزيلِ الرَّيبِ على سبيلِ الاستدراج، يعني: أن الارتيابَ من العاقلِ في مثلِ هذا المَقامِ واجبُ الانتفاء، فلا يُفَرِّضُ إلَّا كما تُفَرِّضُ المُحالات، وأنتم عُقلاءُ البَاءِ، تفكَّروا فيه، وجَرَّبوا نفوسَكُم، وانظروا هل تجدونَ فيه مجالاً للرَّيبِ.

قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ﴾: «ما أبعد»، وفيها مرٌّ «ما نفى»؛ لأن «لا» صريحةٌ في النفي، و«إن» هنا مُتَضَمِّنَةٌ له.

(١) يعني بكسر الظاء كما في «النهاية».

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧: ١٣٦)، ومن طريقه أبو عبيد في «غريب الحديث»

(٤: ٣٨٢)، كلاهما يرويه من كلامِ صِلَةَ بنِ أُشَيْمٍ رحمه الله.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «منهم».

وَيُرْوَرُوا قَوَاهِمَ فِي الْبَلَاغَةِ: هَلْ تَتَمُّ لِلْمَعَارِضَةِ أَمْ تَتَضَاعَلُ دُونَهَا؟ فَيَتَحَقَّقُوا عِنْدَ عَجْزِهِمْ أَنْ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلرِّيْبَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى الرَّيْبِ كَمَا قَدَّمَ عَلَى الْعَوْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا عَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي إِيْلَاءِ الرَّيْبِ حَرْفَ النَّفْيِ نَفْيُ الرَّيْبِ عَنْهُ، وَإِثْبَاتُ أَنَّهُ حَقٌّ وَصَدَقَ، لَا بَاطِلٌ وَكَذِبٌ، كَمَا كَانَ الْمَشْرُوكُونَ يَدَّعَوْنَهُ، وَلَوْ أَوْلَى الظَّرْفَ لَقَصَدَ إِلَى مَا يُبْعَدُ عَنِ الْمَرَادِ؛ وَهُوَ أَنْ كِتَابًا آخَرَ فِيهِ الرَّيْبُ لَا فِيهِ، كَمَا قَصَدَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا فِيهَا عَوْلٌ﴾ تَفْضِيلَ حَمْرِ الْجَنَّةِ عَلَى حُمْرِ الدُّنْيَا بِأَنَّهَا لَا تَتَعَالَى الْعُقُولَ كَمَا تَغْتَالُهَا هِيَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ فِيهَا مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ هَذَا الْعَيْبِ وَالنَّقِيصَةِ.....

قوله: (يروزوا)، الجوهري: رَزَّته أَرُوْزه، أي: جَرَّبْتُهُ وَخَبَّرْتُهُ.

قوله: (تضاعل)، النهاية: وفي الحديث: «أَنَّ إِسْرَافِيلَ يَتَضَاعَلُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، أي: يَتَصَاعَرُّ تَوَاضِعًا لَهُ. وَتَضَاعَلَ الشَّيْءُ: إِذَا انْقَبَضَ وَانضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَالضَّمُّ: النَحِيفُ.

قوله: (أَنْ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ)، مَفْعُولٌ «فَيَتَحَقَّقُوا»، الْجَوْهَرِيُّ: حَقَّقْتُ الْأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ أَيْضًا: إِذَا تَحَقَّقْتَهُ وَصَرَّتَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ.

قوله: (فهلا قدّم الظرف)، معنى الفاء أَنَّهُ حِينَ حَقَّقَ الْجَوَابَ أَنَّ الْمَنْفِيَّ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا لِلرِّيْبِ وَمُظَنَّةٌ لَهُ، فَهَمَّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ لَيْسَ مُظَنَّةً لِلرِّيْبِ، لَا فِي الرَّيْبِ، وَكَانَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ أَهَمًّا.

فَأَجَابَ أَنَّ الظَّاهِرَ وَإِنْ اقْتَضَى ذَلِكَ، لَكِنَّهُ مَنَعَهُ مَانِعٌ؛ وَهُوَ تَوْهُمُ إِثْبَاتِ الرَّيْبِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، فَسَلَّكَ بِهِ مَسْلَكًا لَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ، وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ.

قوله: (كما تغتالها هي)، الجوهري: أي: لَيْسَ فِيهَا غَائِلَةٌ الصَّدَاعُ.

(١) لم أهتمد إلى تخريجه.

وقرأ أبو الشعثاء: (لا ريبُ فيه) بالرفع، والفرقُ بينها وبين المشهورة: أن المشهورة توجبُ الاستغراق، وهذه تجوزُهُ. والوقفُ على ﴿فيه﴾ هو المشهورُ.....

قال أبو عبيدة: الغولُ: أن تغتالَ عقولهم<sup>(١)</sup>، أي: تذهبُ بها، أبرز الضميرَ للتأكيد، وإلا فليس هنا موضعٌ للإبرازِ لعدم اللبس.

قوله: (قرأ أبو الشعثاء)، قال في «الجامع»: أبو الشعثاء بفتح الشين وسكون العين: اسمه سليمان بن الأسود المحاربيُّ، تابعيٌّ مشهور<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهذه تجوزُهُ)، أي: الاستغراق.

قال الإمام: والذي يدلُّ على إيجاب المشهورة<sup>(٣)</sup> للاستغراق أن نفي الجنس نفي الماهية، وهو يقتضي نفي كل فردٍ من أفرادها، فلو ثبت فردٌ من أفرادها ثبتت الماهية، وأما قولنا: «لا ريبُ فيه» بالرفع؛ فهو، وإن كانت نكرة في سياق النفي؛ لكنه نقيض قولنا: «ريبٌ فيه»، وهو يحتمل أن يكون إثباتاً لفردٍ واحدٍ منها، ونفيه يُفيد انتفاءه<sup>(٤)</sup>.

وقال الزجاج: إذا قلتَ: لا رجلٌ في الدارِ؛ جاز أن يكون فيها رجلان، وإذا قلتَ: لا رجلٌ في الدارِ؛ فهو نفي عام<sup>(٥)</sup>.

قوله: (والوقفُ على ﴿فيه﴾ هو المشهور)، قال الإمام: الوقفُ على ﴿فيه﴾ أولى<sup>(٦)</sup>؛ لأنه

(١) «مجاز القرآن» ٢: ١٦٩.

(٢) «جامع الأصول» (١: ٤٧١)، ولتمام الفائدة انظر ترجمته في «سير النبلاء» (٤: ١٧٩).

(٣) يعني بنصب «ريبٌ» متفياً بـ«لا» النافية للجنس.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٩).

(٦) وهو وقف تامٌّ إن رُفِع «هدى» بالابتداء خبره محذوف، أو رُفِعَ بظرف محذوف غير المذكور. وكافٍ: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف. انتهى من «منار الهدى» في

بيان الوقف والابتداء» للأشموني ص ٧٧.

وعن نافع وعاصم: **أُنْهَمَا وَقَفَا عَلَى ﴿لَا رَيْبَ﴾**. ولا بدّ للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى: **﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾** [الشعراء: ٥٠]، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: **﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾**.

**﴿فِيهِ هُدًى﴾**: الهدى: مصدرٌ على فعل، كالشئى والبكى؛ .....

يكون الكتاب نفسه هدى، ولما تكرر في التنزيل أنه هدى وهو نور، وعلى **﴿لَا رَيْبَ﴾** لا يكون الكتاب نفسه هدى؛ بل (١) يكون فيه هدى (٢).

قوله: (ولا بدّ للواقف من أن ينوي خبراً)؛ لأنه إذا لم ينوّه يلزم الشروع في الكلام الثاني قبل تمام الأول.

قال في «المرشد»: إن جعلت «لا ريب» بمعنى حقاً كأنك قلت: «الم ذلك الكتاب حقاً»، فالوقف عليه تام (٣)، وإليه ذهب الزجاج، وقال: لأن «لا شك» بمعنى حقاً (٤).

قوله: (والهدى مصدرٌ كالشئى)، اضطرب كلام سيبويه في الهدى؛ فمرة يقول: هو عوض من المصدر؛ لأن فعلاً لا يكون مصدرًا، وأخرى يقول: هو مصدر هدى، وقال أيضًا: قلما يكون ما ضمّ أوله من المصادر إلا منقوصًا؛ لأن فعلاً لا يكاد يُرى مصدرًا من غير ثبات الياء والواو، فدلّ على أنه مصدرٌ كالبكاء والشئى (٥).

واعلم أن المصنّف استدلل على مطلوبه (٦) وهو: أن الهدى هي الدلالة الموصلة إلى البغية

بوجوه ثلاثة:

(١) قوله: «لا يكون الكتاب نفسه هدى بل» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص ٧٤.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٦).

(٦) في (ط): «استدلّ بمطلوبه».

وهو الدلالة الموصلة إلى البُغية، بدليل وقوع الضلالة في مقابلته، قال الله تعالى:.....

أحدها: وقوع الهدى في الآيتين في مقابلة الضلال. والضلالة هي الخيبة، وحيث وقعت مُقابلة لها، كان معناها مُقابلاً لمعناها.

وثانيها: استعمال المهدي في موضع المدح كْمُهْتَدٍ؛ يعني: أن المهدي اسم مفعول من هدى، والمهتدي اسم فاعل من اهتدى، وكما يُوصف المرء بالمُهتدي في مقام المدح لوصوله إلى البغية، يُوصف بالمُهتدي أيضًا، ولولا اعتبار هذا القيد في مسمى الهدى؛ لم يكن الوصف بكونه مهديًا مدحًا.

وثالثها: أن «اهتدى مطاوع هدى» إلى آخره. ومعناه: أنا إذا قلنا: انكسر الإناء؛ كانت الفائدة الإخبار بحصول معنى الانكسار من تعلق فعل الكسر بما قام به الانكسار الذي هو أثر الكسر، كذا قولنا: اهتدى، إعلام بالوصول إلى البغية من تعلق هدى بمن قام به الاهتداء الذي هو أثر الهدى، فلو لم يكن في مسمى الهدى الإيصال إلى البغية مُعتبرًا؛ يلزم أن يكون المطاوع في خلاف معنى المطاوع الذي هو أثره، فقوله: «ولأن اهتدى» معطوف على قوله: «بدليل وقوع الضلالة» وقوله: «يقال» عطف على «وقوع» أي: بدليل قولهم: ويجوز أن يعطف على الدليل.

قال صاحب «التقريب»: وفي الوجوه الثلاثة<sup>(١)</sup> نظر؛ لأن:

الأول: معارض بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت:

[١٧].

والثاني: أن المدح حاصل بالتمكين من الاستدلال وإن لم يوصل إلى البغية.  
والثالث بقولهم: أمرته فلم يأتمر.

لعله<sup>(٢)</sup> اقتدى بالإمام؛ حيث قال في «تفسيره»<sup>(٣)</sup>: الهدى عبارة عن الدلالة.

(١) قوله: «الثلاثة» ساقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني صاحب «تقريب التفسير».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالى: .....

وقال صاحب «الكشاف»: «هي الدلالة الموصلة إلى البغية»<sup>(١)</sup>. والذي يدلُّ على صحَّة القول الأول، وفساد الثاني، أنه لو كان كَوْنُ الدلالة الموصلة إلى البغية مُعتبرةً في مُسمي الهدى لامتنع حصول الهدى عند عَدَمِ الاهتداء، لكنَّ الله تعالى أثبت الهدى مع عَدَمِ الاهتداء في قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]. ثم أجاب عن:

الوجه الأول: أنَّ الفرقَ بين الهدى والاهتداء معلومٌ بالضرورة؛ فمقابل الهدى هو الإضلال، ومقابل الاهتداء هو الضلال؛ فجعل الهدى في مُقابلة الضلال مُمتنع. وعن الثاني: أنَّ المُتَّعِجَ بالهدى يُسمَّى مهديًا، وغير المُتَّعِجِ به لا يُسمَّى مهديًا؛ لأنَّ الوسيلة إذا لم تُفْضِ إلى المقصود كانت نازلة منزلة المعدوم.

وعن الثالث: أنَّ الاتِّهَامَ مطاوعُ الأمر، يقال: أمرته فاتمِر، ولم يلزَم منه أن يكون من شَرَط كونه أمرًا حصول الاتِّهَامِ فكذا هذا<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن قوله: «أثبت الهدى مع عَدَمِ الاهتداء» يعني في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧] أن يقال<sup>(٣)</sup>: لا نُسَلِّمُ حصول الهدى الحقيقي؛ لأنَّ المراد بإثبات الهدى تمكينهم عليه بسبب إزاحة العِلل من بعثة الرسول، وبيان الطريق؛ ولذلك رَتَّبَ عليه: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾<sup>(٤)</sup> [فصلت: ١٧] أي: بدلوا العمى بالهدى رغبةً عن الهدى، واستحبابًا للعمى كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

وعن قوله: «فجعل الهدى في مُقابلة الضلال مُمتنع»: أنه لو كان مُمتنعًا لم يقع في الآيتين،

(١) «الكشاف» (١: ٧٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٣) مُتعلِّقٌ بقوله: والجواب عن.

(٤) من قوله: «أن يقال: لا نعلم حصول الهدى» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، ويقال: مَهْدِيٌّ، في موضع المدح،.....

ولأن المراد بالمقابلة في الصناعة: الجَمْعُ بين اللفظين الدالّين على المعنيين المتضادّين حقيقةً أو تقديرًا، أي: سواء كانا مُتَعَدِّين أو لازَمين، أو أحدهما مُتَعَدِّيًا والآخرُ لازِمًا. وفي الآيتين هذا المعنى موجودٌ وسيما في الثانية؛ فإنه صريحٌ فيها، لتوسيطِ كلمةِ التقابل.

وعن قوله: «أَنَّ الْمُتَّفِعَ بِالْهُدَى يُسَمَّى مَهْدِيًّا» بمعنى: أَنَّ الْمَهْدِيَّ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى الْمَدْحِ بِالْمَجَازِ، وَالْقَرِينَةُ مَقَامُ الْمَدْحِ. فلا تثبت الحقيقة بقربنة المقام، أن يُقال: إن المراد بقوله: يُقال: مَهْدِيٌّ في موضع المدح أن المَهْدِيَّ من الأوصاف التي تُستعملُ في المدح مُطلقًا، لا أنه يعرضه ذلك، وعن قوله: أمرته فلم ياتم ما قاله البزدوي<sup>(١)</sup> في «أصوله»<sup>(٢)</sup>: ألا ترى أن أمر فعل مُتَعَدِّ لآزمه اتمر، ولا وجود للمتعدي إلا أن يثبت لآزمه، كالكسر لا يتحقق إلا بالانكسار، فقضية الأمر لغة أن لا يثبت إلا بالامثال إلا أن ذلك لو ثبت بالأمر نفسه، لسقط الاختيار من المأمور أصلاً، وللمأمور عندنا ضربٌ من الاختيار.

معنى هذا الكلام: أن أصحاب اللغة ما أثبتوا لكل فعل مُتَعَدِّ لازماً إلا إذا اتفقا في

الوجود.

قال ابن الحاجب: معنى المطاوعة حصول فعلٍ عن فعلٍ؛ فالثاني مطاوعٌ لأنه طأوع الأول، والأول مطاوعٌ لأنه طأوعه الثاني، فإذا وجد المطاوع يجب أن لا يختلف عنه المطاوع<sup>(٣)</sup>. فإذا ن معنى: أمرته فائتمر، جعلته مؤتمراً فائتمر، لكن معنى الائتمار معنى سقوط الاختيار ولزوم الجبر، فعرض له عارضٌ فوجب العدول عن الحقيقة.

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين البزدوي (ت ٤٨٢هـ)، شيخ الحنفية، وصاحب «الأصول» المشهورة، والطريقة الدقيقة في المذهب. له ترجمة في «الجواهر المضبية» للقرشي (٢: ٥٩٥)، و«سير النبلاء»

(١٨: ٦٠٢).

(٢) «أصول البزدوي» ص ٢٢.

(٣) لم أهدى إلى كلام ابن الحاجب. وعزاه بعض الباحثين إلى «كشف الكشاف» (ق/ ٥).



كُمَهْتِدٍ؛ ولأنَّ «اهْتَدَى» مُطَاوَعٌ «هَدَى»، ولن يكون المطاوعُ في خلافٍ.....

هذا وإنَّ الواجبَ توخِّي الجمعِ بين القولين، ورفَع الحاجزِ بين البحرَين<sup>(١)</sup> بتحقيقِ معنى الهدى: أهي حقيقةٌ في الدلالة المطلقة مجازاً في الدلالة المخصوصة أو عكسه؟ أم هي مُشتركةٌ بينها؟ أم موضوعةٌ للقدرِ المُشتركِ وهو البيان.

روينا في «صحيح الإمام محمد بن اسماعيل البخاري»<sup>(٢)</sup>: فهدَيْنَاهُمْ: دلَّنَاهُمْ على الخير والشرِّ، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وكقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]. والهدى الذي للإرشادِ بمعنى أضعدناه؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ فَأَتَدِبُهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وقال الزجاجُ والواحدِيُّ: معناه البيان<sup>(٣)</sup>.

وقال الجوهريُّ: الهدى: الرِّشَادُ والدَّلَالَةُ.

وقال صاحبُ «المطلع»: معنى الهداية في اللغة: الدلالة، يقال: هداهُ في الدين يَهْدِيهِ هدايةً، إذا دَلَّهُ على الطَّرِيقِ.

والهدى يُذكرُ حقيقةَ الإرشادِ أيضًا؛ ولهذا جازَ النَّفْيُ والإثباتُ، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصل: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. وفي كلامِ المُصنِّفِ إشعارٌ بأنَّ الهدى حقيقةٌ في الدلالة الموصلة إلى البغية، مجازٌ في مُجرَّدِ الدلالة وذلك قوله في «حمّ السجدة»<sup>(٤)</sup>: «أليس معنى «هديته»: حصَّلتُ فيه الهدى؟ والدليلُ عليه قولك: هديته فاهتدي، بمعنى تحصيل البغية، فكيف ساعَ استعماله في الدلالة المُجرَّدة؟

(١) كأنه يُشيرُ إلى الزمخشريِّ والفخر الرازي.

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث رقم (٤٨١٦) كتاب التفسير، باب حمّ السجدة.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٧٠)، و«الوسيط» للواحدى (١: ٧٩).

(٤) «الكشاف» (١٣: ٥٨٨).

معنى أصله، ألا ترى إلى نحو غمّه فاغتمّ، وكسره فانكسر، وأشابه ذلك؟

ولهذا انتصب لإقامة الدليل على حقيقتها في هذا المعنى، وأنها حقيق أن تُحمّل عليه في هذا المقام؛ لاقتضاء مدح الكتاب وكونه كاملاً في بابه.

والإمام لما رأى الدلائل منصوبة في كونها حقيقة في مطلق الدلالة، انتصب لإبطال مذهبه؛ هرباً من الاشتراك إلى المجاز، وكان الزجاج والواحدي ذهباً إلى القول بالقدر المشترك بين المفهومين، ولكل وجهة هو مؤلّياها، والله أعلم.

والقول الجامع ما ذكره الراغب، قال: «الهداية دلالة بلطف، ومنه الهدية، وهوادي الوحش: مُتقدّماتها لكونها هادية لسايرها. وحُصّ ما كان دلالة بـ «فعلت» نحو: هديته الطريق، وما كان من الإعطاء بـ «أفعلت» نحو: أهديت الهدية. وأما نحو قوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] فعلى التهكم.

والهداية: هي الإرشاد إلى الخيرات قولاً وفِعلاً، وهي من الله تعالى على منازل، بعضها يرتب على بعض، لا يصح حصول الثاني إلا بعد الأول، ولا الثالث إلا بعد الثاني.

فأولها: إعطاؤه العبد القوى التي بها يهتدي إلى مصالحه؛ إمّا تسخييراً وإما طوعاً؛ كالحواس الخمس، والقوة المُفكّرة، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣].

وثانيها: الهداية بالدعاء وبِعثة الأنبياء، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

وثالثها: هداية يوليها صالحى عباده بها اكتسبوه من الخيرات، وهي المعنى بقوله: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قال بعض المحققين: الهدى من الله كثير، ولا يُبصره إلا البصير، ولا يعمل به إلا اليسير؛ ألا ترى إلى نجوم السماء ما أكثرها، ولا يهتدي بها إلا العلماء!

فإن قلت: فلم قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتقون مهتدون؟ قلت: هو كقولك للعزير المكرم: أعزك الله وأكرمك، تريد طلب الزيادة إلى ما هو ثابت فيه واستدامته، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ورابعها: التمكن من مجاورته في دار الخلد، وإياها عنى بقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيظٍ مَّجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا ثبت ذلك، فمن الهداية ما لا يُنفى عن أحد بوجه، ومنها ما يُنفى عن بعض ويُثبت لبعض؛ ومن هذا الوجه قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَأَنْتَ هُدًى مِّنْ أَحِبِّيَّتٍ﴾ [القصص: ٥٦] فإنه عنى الهداية التي هي التوفيق وإدخال الجنة، دون التي هي الدعاء كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> [الشورى: ٥٢].

قوله<sup>(٢)</sup>: (فلم قيل)، الفاء فيه تدل على إنكار ما تقدم؟ يعني لما دلت على أن الهدى هي الدلالة الموصلة إلى البغية لا مطلق الدلالة؛ فحيث كيف يستقيم ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتقون هم المهتدون؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما باعتبار الثبات والزيادة.

وثانيهما: باعتبار ما يؤول، وكذا الفاء في السؤال الآتي بعده إنكار على جوابه الثاني، أي: إذا كان المراد بالمتقين ما ذكرت، فلم ارتكب المجاز وترك الحقيقة؟

وأجاب أيضًا بوجهين:

أحدهما: إثبات الاختصار الذي هو حلية القرآن.

وثانيهما: رعاية براعة الاستهلال.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٦٠-٦٢) باختصار.

(٢) من هنا إلى قوله بعد صفحتين: «قوله: بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا» ساقط من (ط).

ووجهٌ آخَرُ؛ وهو أنه سَمَّاهم عند مُشارفتهم لاكتساءِ لباسِ التقوى مُتَّقِينَ، كقولِ رسولِ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ».

قوله: (عند مشارفتهم لاكتساءِ لباسِ التقوى)، مُقتبسٌ من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] واحتذاءً على أسلوبِ ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢] فالاستعارة تحقيقية؛ لأنَّ المشبَّه المتروك: إمَّا عَقْلِيٌّ وهو أن يُستعارَ اللباسُ لما يَغشى الإنسانُ ويتلبَّسُ به من انشراحِ الصدرِ، وقَدْفِ النورِ في القلبِ، والتخلُّصِ من مَضيقِ الضلالِ وظلماتِ الكفر<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وإمَّا حِسِّيٌّ بأن يُستعارَ اللباسُ لما يَظهرُ في الإنسانِ من شعائرِ الإسلامِ ونوره وحُسنِ الطَّلعةِ، وبهاءِ المنظرِ، قال الله تعالى: ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩].

ثم قوله: «اللاكتساء» ترشيحٌ لهذه الاستعارة، وقوله: «عند مُشارفتهم» استعارةٌ أخرى واقعةٌ على الاستعارة، الأساس: شارفَ البلد، وساروا إليهم حتَّى إذا شارفوها. فعظَّم التقوى التي هي من لوازم الإسلام، وجعلها دارَ السلام. المعنى: سَمَّاهم مُتَّقِينَ عند مشارفتهم مدينةَ السلام لدخولِ دارِ التقوى؛ فراعى في اللفظِ الترقِّي أيضًا، لتطابقِ المعنى وهو كَوْنُ هذا المجازِ باعتبارِ ما يؤوُلُ إليه.

قوله: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومُسلمٍ وغيرهما «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَابَهُ يَبِئْتُهُ فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) يُوَضِّحُه قولُ الإمامِ القشيريِّ في «لطائفِ الإشارات» (١: ٥٢٨): للنفسِ لباسٌ من التقوى وهو بذلُ الجهدِ والروحِ، وللقلبِ لباسٌ من التقوى وهو صدقُ القصدِ ونَقْيُ الطمعِ، وللروحِ لباسٌ من التقوى وهو تَرْكُ العلائقِ وحَذْفُ العوائقِ، وللسرِّ لباسٌ من التقوى وهو نَقْيُ المساكنتِ، والتصاؤُنُ عن الملاحظاتِ. انتهى. وهو نَقِيسٌ غايةٌ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢٢) ومُسلم (١٧٥١) وغيرهما، من حديثِ أبي قتادة الأنصاريِّ رضي اللهُ عنه.

وعن ابن عباس: إذا أراد أحدكم الحج فليعجل؛ فإنه يمرض المريض، وتضل الضالّة، وتكفّ الحاجة. فسَمِيَ المشارِفَ للقتلِ والمرضِ والضلالِ: قتيلاً ومريضاً وضالّةً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاِجْرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائراً إلى الفجور والكفر. فإن قلت: فهلا قيل: هدى للضالّين؟ قلت: لأنّ الضالّين فريقان: فريقٌ علِمَ بقاؤهم على الضلالة، وهم المطبوعُ على قلوبهم؛ وفريقٌ علِمَ أنّ مصيرهم إلى الهدى، فلا يكون هدى للفريقِ الباقيين على الضلالة، فبقي أن يكون هدى لهؤلاء، فلو جيءَ بالعبارة المُفصّحة عن ذلك لقليل: هدى للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فاختصر الكلامُ بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا، فقليل: هدى للمتقين.

قوله: (وعن ابن عباس)، الحديث إن صحَّ فهو موقوفٌ على ابن عباس، وهو من رواية أبي داود عن ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ومن أراد الحجَّ فليتعجل»<sup>(١)</sup> وليس فيه الزيادات.

قوله: (ومنه قوله تعالى)، وإنما فصله للفرق؛ لأنّ الأمثلة السابقة إنما صيرَ إليها لأنّ الفاعل كان مُلابساً له مُجتهداً فيه، فنُزِلَ<sup>(٢)</sup> لذلك منزلةً الحاصل، ولا كذلك هاهنا لكن نُزِلَ اجتهادُ الأبِ منزلةً اجتهادِ المولودِ المعدومِ مبالغةً في عنايتهم.

قوله<sup>(٣)</sup>: (بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا)، وهي المجازُ باعتبارِ المال.

(١) أخرجه بهذا اللفظ المختصر أبو داود (١٧٣٤)، وأخرجه بالزيادات المذكورة ابن ماجه (٢٨٨٣). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٣: ١٧٩): هذا إسنادٌ فيه مقال، إسماعيل بن خليفة، قال فيه ابن عدي: عامّة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف.

(٢) في (ح): «مجتهداً فنُزِلَ».

(٣) هنا ينتهي السقط من (ط)، وقد تقدمت الإشارة إليه في بدايته قبل صفحتين.

وأيضاً فقد جعل ذلك سُلماً إلى تصدير السورة التي هي أولى الزهراوين،.....

قوله: (وأيضاً فقد جعل ذلك)، قيل: معطوف على قوله: «فاختصر» ويجوز أن يعطف على «فقيل»، أي: فاختصر فقيل؛ فقد جعل ذلك الاختصار وذلك القول سُلماً إلى تصدير السورة. والفاءات كلها للتعقيب. وهذا كقوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِكِكُمْ فَأَقْلُبُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وفيه معنى الترقّي، وقد روعي معنى التناسب بين السُلّم والترقي والتصدير والزهراوين والسنام. والمقصود من العدول رعاية حُسن المَطَّلَع، والاحتراز عن لفظ يوحس السامعين. والسنام مُقتبس من قوله صلوات الله عليه: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»<sup>(١)</sup>.

و«أولى الزهراوين» من قوله ﷺ: «اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران؛ فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيابتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، مُحاجان عن صاحبهما» أخرجه مسلم عن أبي أمامة الباهلي<sup>(٢)</sup>. وقد روى الدارمي عن بُرَيْدَةَ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>.

قال التوريشتي<sup>(٤)</sup>: «الزهراوين» أي: المنيرتين. والأزهر: المنير<sup>(٥)</sup>، ومنه قيل للنيرين: الأزهران. وفيه تبيين على أن مكان السورتين مما عداهما مكان القمرين من سائر النجوم فيما يتشعب منها لذوي الأبصار.

الغياية: كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه من السحابة وغيرها.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٩)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وغيرهما، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو صحيح بطرقه وشواهده.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٣) «سنن الدارمي» (٥٤٣: ٢) (٣٣٩١) بإسناد حسن، فيه بشير بن المهاجر، صدوق لئن الحديث كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧٢٣).

(٤) الإمام الفقيه المحدث فضل الله بن حسين التوريشتي (ت ٦٦٠هـ)، له «شرح مصابيح البغوي». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٣٤٩).

(٥) سقط من (ح) قوله: «الأزهر: المنير».

فِرْقَانٍ مِنَ الطَّيْرِ: طائفتان، وقيل: للقطيع من الغنم: فِرْقٌ.

تُحَاجَانِ، أَي: تَدْفَعَانِ عَنِ صَاحِبَيْهَا وَتَذُبَانِ عَنْهُ. مَثَلُ السُّورَتَيْنِ مَرَّةً بَعْمَا مَتَيْنِ، وَكَرَّةً بَعْيَايَتَيْنِ، وَتَارَةً بِفِرْقَتَيْنِ؛ لِيُبَيِّنَ عَلَى أَنَّهَا يُظَلَّلَانِ صَاحِبَيْهَا عَنِ حَرِّ الْمَوْقِفِ وَكَرْبِ الْقِيَامَةِ. وَإِدْخَالُ «أَوْ» فِي «غَيَاتِنِ أَوْ فِرْقَانِ» إِنَّمَا كَانَ لِلتَّقْسِيمِ، لَا مِنْ تَرْدُدِ الرُّوَاةِ.

وقلت: أَوْقَعَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ أَوْلاً عَلَى النَّيِّرَيْنِ ثُمَّ يَبَيِّنُ بِقَوْلِهِ: «الْبَقْرَةَ وَأَلَّ عَمْرَانَ»، وَلَوْلَاهُمَا كَانَ اسْتِعَارَةً، فَالْتَشْبِيهُ وَاقِعٌ عَلَى حَدِّ التَّجْرِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] هَذَا بِالنَّظْرِ إِلَى الْبَيَانِ.

وَأَمَّا بِالنَّظْرِ إِلَى الْمَعَانِي؛ فَالْتَرَكِيبُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى الْأَكْرَمِ الْأَفْضَلِ فَلَانِ؟ كَمَا مَضَى فِي آخِرِ «الْفَاتِحَةِ»، ثُمَّ أَتَى بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ التَّشْبِيهِ هُوَ قَوْلُهُ: كَأَنَّهَا فِرْقَانِ مِنَ الطَّيْرِ؛ بَيَانًا لِتَرْتِيبِ طَبَقَاتِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَلْتَمْيِيزِ دَرَجَاتِهِمْ، فَأَدَنَ بِتَشْبِيهِهِ<sup>(١)</sup> الْأَوَّلِ بِأَنَّ تَبَيَّنَ الْمُظَلَّلَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ الْمِظَلَّةُ الْمُتَعَارِفَةُ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لَدَفْعِ كَرْبِ الْحَرِّ عَنْ صَاحِبَيْهَا وَلِتَكْرِيمَتِهِ، لَكِنْ لَمْ تَخُلْ عَنِ نَوْعِ كَدُورَةٍ وَشَائِبَةٍ نَصَبٍ، وَتِلْكَ - رَزَقْنَا اللَّهَ تَعَالَى مِنْهَا - مُبَرَّأَةٌ عَنِ ذَلِكَ، لَكُونِهَا كَالنَّيِّرَيْنِ فِي النُّورِ وَالْإِشْرَاقِ، مَسْلُوبَتِي الْحَرَارَةِ وَالْكَرْبِ. وَأَدَنَ بِتَشْبِيهِهِ الثَّانِي بِأَنَّهَا مَعَ كُونِهَا<sup>(٢)</sup> مُشْرِقَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ بِمِظَلَّةٍ مَنْ حُصَّ بِالْمَلِكِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ، ثُمَّ بَوَّلَغَ فِيهِ وَزَيْدَ «تُحَاجَانِ»؛ لِيُبَيِّنَ بِهِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْفِرْقَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الطَّيْرِ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ طَيْرٌ نَبِيٌّ اللَّهُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ مِنْ كُونِهَا حَامِيَتَيْنِ صَاحِبَيْهَا، ذَابَتَيْنِ عَنْهُ، وَعَلَى عَكْسِ ذَلِكَ حَالِ الْكُفَّارِ فِي ظُلْمِهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاصْحَابُ الشَّمَالِ مَا اصْحَابُ الشَّمَالِ \* فِي سَمُورٍ وَحَمِيرٍ \* وَظِلٌّ مِنْ يَمُورٍ \* لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٤١-٤٤] قَوْلُهُ: ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ نَفْيٌ لِصِفَتِي الظَّلِّ الْمَطْلُوبَتَيْنِ مِنْهُ، وَهِيَ الْبَرُودَةُ

(١) فِي (ط): «بِتَشْبِيهِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «مَعَ كُونِهَا» سَاقَطَ فِي (ط).

(٣) فِي (ط) وَ(ح): «الْفِرْقَيْنِ».

وَسَنَامُ الْقُرْآنِ، وَأَوَّلُ الْمَثَانِي بِذِكْرِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالْمُرْتَضِينَ مِنْ عِبَادِهِ.  
وَالْمَثْقِي فِي اللُّغَةِ: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَقَاهُ فَاتَّقَى. وَالْوَقَايَةُ: فِرْطُ الصِّيَانَةِ، وَمِنْهُ:  
فَرَسٌ وَاقٍ، وَهَذِهِ الدَّابَّةُ تَقِي مِنْ وَجَاهِهَا إِذَا أَصَابَهُ ظَلْعٌ مِنْ غِلْظِ الْأَرْضِ وَرَقَّةَ الْحَاغِرِ،  
فَهُوَ يَقِي حَاغِرَهُ أَنْ يَصِيبَهُ أُذُنِي شَيْءٍ يُؤْلِمُهُ، وَهُوَ فِي الشَّرِيعَةِ: الَّذِي يَقِي نَفْسَهُ تَعَاظِي  
مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعُقُوبَةَ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ. وَاخْتَلَفَ فِي الصَّغَائِرِ،.....

وَالكَرَمُ، يَرِيدُ أَنَّهُ ظِلٌّ لَا كَسَائِرِ الظَّلَالِ، وَفِيهِ تَهَكُّمٌ بِأَصْحَابِهِ. وَ«أَوْ» فِي الْحَدِيثِ لِلتَّنْوِيعِ،  
وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ الْأُولَى؛ فَإِنَّهَا لِلتَّنْوِيعِ فِي التَّشْبِيهِ، وَالْأُولَى لِلتَّنْوِيعِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي تَشْبِيهِ وَاحِدٍ، ثُمَّ إِنَّهَا  
وَإِنْ تَفَاوُتَا فِي الْإِعْتِبَارِ؛ فَإِنَّ الْعَيَاةَ أَفْضَلُ مِنَ الْعِمَامَةِ، وَلَكِنْ دُونَ الْفَرَقَيْنِ بِمَنَازِلَ كَمَا قَرَّرْنَا،  
وَلِذَلِكَ كَرَّرَ أَدَاةَ التَّشْبِيهِ وَالْمُشَبَّهِ. انظُرْ إِلَى هَذِهِ الْأَسْرَارِ فِي الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَسَنَامُ الْقُرْآنِ)، اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ؛ شَبَّهَ السُّورَةَ بِالسَّنَامِ لِأَنَّ الْفَاتِحَةَ كَالرَّأْسِ لِلْقُرْآنِ.  
قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الْمَثَانِي)، قِيلَ: الْمَثَانِي جَمِيعُ الْقُرْآنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ مَثَانِي﴾ [الزمر:  
٢٣] وَالْأُولَى أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا السَّبْعُ الطُّوَلُ؛ لِأَنَّ «الْبَقْرَةَ» لَيْسَتْ بِأَوَّلِ الْقُرْآنِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]: سَبْعُ آيَاتٍ وَهِيَ  
«الْفَاتِحَةُ»، أَوْ سَبْعُ سُورٍ وَهِيَ الطُّوَلُ (١).

قَوْلُهُ: (مِنْ وَجَاهِهَا)، الْأَسَاسُ: وَجِي الْمَاشِي: إِذَا حَفِي؛ وَهُوَ أَنْ يَرِيقَ الْقَدَمُ أَوْ حَافِرُ الْفَرَسِ،  
الْجَوْهَرِيُّ: وَجِي الْفَرَسُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ أَنْ يَجِدَّ وَجَعًا فِي حَافِرِهِ.

قَوْلُهُ: (تَعَاظِي)، أَي: تَنَاوَلُ، الْأَسَاسُ: لَا تَعْطُوهُ الْأَيْدِي (٢)، وَقُلَانِ يَتَعَاظِي مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ.

(١) «الْكَشَافُ» (٩: ٥٩).

(٢) وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ سَمِعَتْ أَنَّ أَنَسًا يَنَالُونَ مِنْ أَبِيهَا الصَّدِيقِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَتْ  
إِلَيْهِمْ، فَسَدَلَتْ أَسْتَارَهَا وَعَدَلَتْ وَقَرَعَتْ ثُمَّ قَالَتْ: «أَبِي وَمَا أَيْةٌ! لَا تَعْطُوهُ الْأَيْدِي، هِيَهَاتَ وَاللَّهِ، ذَاكَ  
طَوْدٌ مَنِيْفٌ، وَظِلٌّ مَدِيدٌ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهَا الْآخِذِ بِأَوْفَرِ الْحِظْوِظِ مِنَ الْبَلَاغَةِ الْعَالِيَةِ وَالْبَيَانِ الرَّفِيعِ.  
أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٨: ٣٤٦)، وَعَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ.



وقيل: الصحيح أنه لا يتناولها؛ لأنها تقع مكفرة عن مجتنب الكبائر.

وقيل: يُطلق على الرَّجُلِ اسمُ المؤمنِ لظاهر الحال، والمُتَّقِي لا يُطلقُ إلا عن خبرة، كما لا يجوزُ إطلاقُ العَدْلِ إلا على المختبر. ومحلُّ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الرفع؛ لأنه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أو خبرٌ مع ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلك، أو مبتدأٌ إذا جعلَ الظرفُ المقدمَ خبراً عنه.

قوله: (أنه لا يتناولها)، قيل: الضميرُ في «أنه» راجعٌ إلى «ما» في «ما يستحقُّ به العقوبة» أي: ما يستحقُّ به العقوبة لا يتناولُ الصغائر، بل إلى ما دلَّ عليه المُتَّقِي وهو التقوى، أي التقوى لا يتناولُ اجتنابَ الصغائر.

يدلُّ عليه قولُ الإمام: اختلفوا في أنه هل يدخلُ اجتنابُ الصغائرِ في التقوى! ولا نزاعُ في وجوبِ التوبةِ عن الكلِّ؛ وإنما النزاعُ في أنه إذا لم يتوقَّ الصغائرُ هل يستحقُّ هذا الاسمُ؟<sup>(١)</sup>

ويمكنُ أن يُقالَ: إن الإصرارَ على الصغائرِ ممَّا يسلبُ العدالةَ؛ فكيفَ بالتقوى؟ وأيضاً قوله: «الوقايةُ فرطُ الصيانة» يوجبُ أن يتناولها؛ ويُؤيده ما روينا عن عطية السعدي عن رسولِ الله ﷺ: «لا يبلغُ العبدُ أن يكونَ منَ المُتَّقِينَ حتَّى يدعَ ما لا بأسَ به حذراً ممَّا به بأسٌ» أخرجه الترمذي، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>. نعم ذلك من أعلى مناصبِ الصَّديقين، بل يكادُ يختصُ بالنبيين.

الراغب: التقوى: هو جعلُ النفسِ في وقايةٍ ممَّا يخاف، هذا حقيقته. ثم يُسمَّى تارة الخوفُ تقوى، والتقوى خوفاً. وفي التعارف: حفظُ النفسِ عن كلِّ ما يؤثِّمُ، ولها منازل:

الأول: تركُ المحظورِ، وذلك لا يتمُّ إلا بتركِ المباحِ كما جاء «مَنْ يَرْتَعَ حَوْلَ الْحِمْلِ يوشكُ أن يقعَ فيه»<sup>(٣)</sup>، وقيل: مَنْ لم يجعلْ بينه وبينَ محارِمِ الله سِتْراً من حلالٍ؛ فحقيقٌ أن يقعَ فيها.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤٣١٥)، و«سنن الترمذي» (٣٤٥١)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا

من هذا الوجه، وصحَّحه الحاكمُ كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢: ٣٥٢).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديثِ النعمان بن بشير رضي الله عنه.

ويجوزُ أن يُنصَبَ على الحال، والعاملُ فيه معنى الإشارة.....

والثاني: أن يتعاطى الخبرُ مع تجنبِ الشرِّ، وإيأه عنى بقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

والثالث: التبرِّي من كلِّ شيءٍ سوى الله تعالى، وهو المعنويُّ بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذه المنازلُ مُرتَّبٌ بعضها فوق بعض (١).

قوله: (ويجوزُ أن يُنصَبَ على الحال، والعاملُ فيه معنى الإشارة)، روى صاحبُ «الإقليد» (٢): عن المُصنِّفِ قال: سُئِلْتُ بِمَكَّةَ - حرسها الله تعالى - عن ناصبِ الحالِ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. فقلتُ: ما في حرفِ التنبيةِ أو في اسمِ الإشارة من معنى الفِعْلِ (٣)، فقيل: أما استقرَّ من أصولهم أنَّ العاملَ في الحالِ وذبيها (٤) يجبُ أن يكونَ في العاملِ (٥) واحدًا، وقد اختلفَ العاملُ هنا حيثُ جعلتهُ في الحالِ المعنى الذي ذكرته، قبلَ ذبيها معنى الابتداء (٦)، فقلتُ: تحقيقُ الكلامِ أنَّ التقديرَ: هذا بعليُّ أنبى عليه شيخًا، أو أُشيرُ إليه؛ فالضميرُ هو ذو الحالِ والعاملُ فيه وفي الحالِ واحدٌ كما ترى.

وقال ابنُ الحاجب: إنَّ اسمَ الإشارةِ إذا تقيَّدَ بحالٍ لم يكنِ الخبرُ مُقيَّدًا؛ بدليلِ قولهم: هذا زيدٌ قائمًا، فإنَّ الخبرَ بـ«زيدٍ» غيرَ مُقيَّدٍ بالقيام (٧). وقال: لأنَّ المعنى المشارَ إليه قائمًا زيد، فإنَّ زعمَ زاعمٍ أنَّه مُقيَّدٌ بأنه إذا كانَ قائمًا فهو زيدٌ أيضًا؛ فأخبارُه بـ«زيدٍ» إنَّما هو في حالِ القيامِ لم يَسْتَقِم؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكونَ غيرَ زيدٍ في غيرِ حالِ القيام.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٧-٧٨).

(٢) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، شرح فيه «المُفَصَّل» للزمخشري، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦).

(٣) وهو الذي جزم به أبو البقاء العكبري في «التيبان في إعراب القرآن» (٢: ٧٠٦).

(٤) يعني: صاحبها.

(٥) قوله: «في العامل» ساقط من (ط).

(٦) قوله: «معنى الابتداء» ساقط من (ط) و(ح).

(٧) انظر: «الكافية» بشرح الرضوي الأستريادي (٢: ٣٥).

## أو الظرف،

وقال اليميني: ولقائل أن يقول: إن من الأفعال ما لا يقبل التقييد، فإن قولك: عرفتُ زيدًا قائمًا، فإن المعرفة الحاصلة حال القيام ليست مُقَيَّدة بحال القيام حتى إنها تزول بزواله، بل هي حاصلة بعد ذلك في جميع الأحوال؛ وإثنا ذُكرت ليُعرف أنه كان كذلك عند المعرفة، والمعرفة مُستمرة، وكذلك جميع أفعال العلم.

فإن قيل: إن الخبر هو المبتدأ في المعنى، بمعنى أنه يصدق عليه؛ فيكون تقييد المبتدأ تقييدًا للخبر. تم كلامه.

ويقرب من هذا الكلام ما ذكره الزجاج: أنك إذا قلت: هذا زيد قائمًا، إن قصدت أن تُخبر به من لم يعرف زيدًا لم يجز؛ لأنه يكون زيدًا ما دام قائمًا، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول: هذا زيد قائمًا لمن يعرف زيدًا، فيعمل في الحال التنيه، أي: انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير إلى زيد في حال قيامه؛ لأن «هذا» إشارة إلى ما حضر، وقال: هذا من لطيف النحو وغامضه<sup>(١)</sup>.

وأبو علي قرّر هذا المعنى حيث لم يتكلم عليه في «الإغفال» بشيء، وصرح المصنف وأبو البقاء في أول «لقمان» أن قوله: ﴿هُدًى﴾ في قوله: ﴿الْعَمَّ \* تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ \* هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ١-٣] حال من ﴿آيَاتُ﴾، والعامل اسم الإشارة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو الظرف)، روي بالرفع والجر، والأول هو المشهور، أي: العامل في الحال «فيه» لكونه قائمًا مقام استقرّ، وذو الحال الضمير المجرور؛ لأنه مفعول معنوي باعتبار استقرار<sup>(٣)</sup> الرّيب فيه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٦٣-٦٤) دون قوله: «هذا من لطيف النحو وغامضه».

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣)، و«الكشاف» (١٢: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) في (ط): «معنوي باستقرار».

والذي هو أرسخُ عِرْقًا في البلاغةِ أن يُضْرَبَ عن هذه المحالِّ صَفْحًا، وأن يقال: إنَّ قولَه: ﴿الْمَ﴾ جملةٌ برأسِها، أو طائفةٌ من حروفِ المُعْجَمِ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِها، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملةٌ ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ رابعةٌ.  
وقد أُصِيبَ بترتيبها مَفْصِلُ البلاغةِ،.....

وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا من الضميرِ المُسْتَرِ في الظرفِ العائدِ إلى الريبِ لاستلزامِ نسبةِ الهدى إلى الريبِ.

قولُه: (والذي هو أرسخُ عِرْقًا)، فيه لطيفةٌ، فإنَّه رمزٌ به تعريضًا أن الاعتبارَ اللفظيَّ الذي لا يُساعدهُ المعنى كشجرةٍ خبيثة<sup>(١)</sup> اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، والذي شدَّ عَصْدُه بالمعنى كشجرةٍ طيبةٍ أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء.

قولُه: (أن يُضْرَبَ عن هذه المحالِّ صَفْحًا)، أي: عن البحثِ عن محلِّ هذه الجمَلِ بالطريقِ المذكورِ؛ فإنَّها لا طائلَ تحتها، وأن اللائقَ ببلاغةِ القرآنِ أن يُسَلِّكَ به طريقُ المعاني والبيان، فإنَّها هي الطلِّبةُ وما عداها ذرائعُ إليها، وهي المرامُ وما سواها أسبابٌ للتسلُّقِ عليها.  
قولُه: (صَفْحًا)، المرزوقي<sup>(٢)</sup>: صَفَحْتُ عنه: عَفَوْتُ عن جُرْمِهِ. ويقال: أعرَضْتُ عن هذا الأمرِ صَفْحًا: إذا تَرَكْتَهُ<sup>(٣)</sup>.

قولُه: (مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِها)، أي: غيرُ مُفْتَقِرَةٍ إلى انضمامِ شيءٍ معها، إمَّا لأنَّها كالإيقاظِ وقرعِ العصا، أو كتقدِّمةِ الإعجازِ.

قولُه: (مَفْصِلُ البلاغةِ)، الجوهري: يقال لمن أصابَ الحُجَّةَ: إنَّه طَبَّقَ المَفْصِلَ، النهاية: أصلُ التطبيقِ إصَابَةُ المَفْصِلِ وهو طَبَّقَ العَظْمَيْنِ، أي: مُلتَقَاهُمَا فَيَفْصِلُ بينهما.

(١) قولُه: «خبيثة» ساقط من (ط).

(٢) أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، شارح «الحماسة»، وشرحه من أجل الشروح له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٤١)، و«سير النبلاء» (١٧: ٤٧٥).

(٣) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٢٢).

وموجبٌ حُسنِ النَّظْمِ؛ حيث جيءَ بها متناسِقةً هكذا من غيرِ حرفِ نَسَقٍ؛ وذلك لمجيئها متآخيةً آخذًا بعضها بعُنُقِ بعضٍ، فالثانيةُ متَّحدةٌ بالأولى مُعتنِقةٌ لها، وهلمَّ جرًّا إلى الثالثةِ والرابعةِ.

بيانُ ذلك: أنه نَبَّهَ أوَّلًا على أنه الكلامُ المتحدِّي به، ثُمَّ أُشيرَ إليه بأنه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال؛ فكانَ تقريرًا لجهةِ التحديِّ، وشدًّا من أعضاده، ثُمَّ نفى عنه.....

قوله: (وموجبٌ حُسنِ النَّظْمِ)، بفتحِ الجيمِ، أي: موضعٌ إيجابٍ حُسنِ النظمِ ومكانه ومُستقرُّه.

قوله: (متآخيةً)، أي: مُتناسبة. يقال: آخاهُ مؤاخاةً وإخاءً، وتأخَّيتُ أخًا، أي: اتَّخَذْتُ (١). وفي قوله: «آخذًا [بعضها] بعُنُقِ بعضٍ» تأكيدٌ للمؤاخاةِ وترشيحٌ للاستعارة.

قوله: (وهلمَّ جرًّا)، جرًّا، منصوبٌ على الحالِ عندِ البصريين، وعلى المصدرِ عند الكوفيين. قال ابنُ جنيٍّ: «جرًّا» مصدرٌ وقعَ حالًا، أي: جازًا، أو مُنجرًّا (٢).

الجوهريُّ: وتقولُ: كانَ ذلكَ عامَ كذا، وهلمَّ جرًّا إلى اليومِ. قيل: هلمَّ جرًّا، مثلُ لأمثالٍ (٣). قال المُفَضَّلُ (٤): تعالَوْا على هيتكم كما يسهلُ عليكم (٥).

قوله: (نَبَّهَ أوَّلًا على أنه الكلامُ المتحدِّي به)، أمَّا على تأويله على أنها أسماءٌ للسُّورِ، فلقولُه: «الإشعارُ بأنَّ الفرقانَ ليسَ إلَّا كلماتٍ عربيةً معروفةً التركيبِ من مُسمياتِ هذه الألفاظ» (٦)، وأمَّا على أنها طائفةٌ من حروفِ المُعْجَمِ؛ فلها مرٌّ مرارًا.

(١) في (ط): «وتأخيت فلانًا، أي: اتَّخَذْتُ أخًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٢).

(٣) في (ط): «مثل في الأمثال».

(٤) في الأصول الخطية: قال في «المفصل». وهو خطأ، والمفضل: هو ابن سلمة.

(٥) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٢).

(٦) انظر: «الكشاف» (٢: ٢٦).

أَنْ يَنْشَبَّ بِهِ طَرْفٌ مِنَ الرَّيْبِ؛ فَكَانَ شَهَادَةً وَتَسْجِيلًا بِكَمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَمَالَ أَكْمَلُ مِمَّا لِلْحَقِّ وَالْيَقِينِ، وَلَا نَقْصَ أَنْقَصُ مِمَّا لِلْبَاطِلِ وَالشُّبْهَةِ.

وَقِيلَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ: فِيمَ لَدَّتْكَ؟ فَقَالَ: فِي حُجَّةٍ تَبَخْتَرُ اتِّضَاحًا، وَفِي شُبْهَةٍ تَتَضَاعَلُ اتِّضَاحًا. ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ هَدَى لِلْمُتَقِينِ، فَقَرَّرَ بِذَلِكَ كَوْنَهُ يَقِينًا لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ، وَحَقًّا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ. ثُمَّ لَمْ تَحُلْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ بَعْدَ أَنْ رُتِبَتْ هَذَا التَّرْتِيبَ الْأَنِيقَ،.....

وَفِي قَوْلِهِ «شَدًّا مِنْ أَعْضَادِهِ» اقْتِبَاسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وَمِرَاعَاةٌ لِمَعْنَى الْمُوَاحَاةِ فِي قَوْلِهِ: «مَتَأَخِيَّةً»، وَتَرْشِيحٌ لِلِاسْتِعَارَةِ.

قَوْلُهُ: (وَتَسْجِيلًا بِكَمَالِهِ)، الْأَسَاسُ: سَجَّلَ عَلَيْهِمْ، وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ سِجْلًا يَعْنِي قَوْلُهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] تَأْكِيدٌ لِمَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ، وَهُوَ كَوْنُهُ كَامِلًا لَا كَمَالَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ كَامِلًا كَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَصِدْقًا، لَا بَاطِلًا وَكُذِبًا؛ فَلَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ.

قَوْلُهُ: (فَقَرَّرَ بِذَلِكَ كَوْنَهُ يَقِينًا لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ)، أَيُّ: كَوْنُهُ هَادِيًا تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ هَادِيًا إِذَا كَانَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، فَفِي قَوْلِهِ: «لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ» كِنَايَةٌ كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

فَمَا جَازَهُ جُودٌ، وَلَا حَلَّ دُونَهُ      وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

وَهَذِهِ الْمُبَالِغَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ خَبْرًا لـ «هُوَ» كَمَا أَنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَتْ مِنْ تَعْرِيفِ الْخَيْرِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ: مِنَ الْاسْتِعْرَاقِ.

قَوْلُهُ: (الْأَنِيقَ)، أَيُّ: الْعَجِيبِ، الْأَسَاسُ: هَذَا شَيْءٌ أَنِيقٌ، وَأَنِيقٌ وَمُونِقٌ، وَأَنَقْنِي: أَعْجَبَنِي.

(١) لَأَبِي نَوَاسٍ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٤٨١ مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا الْخَصِيبَ أَمِيرَ مِصْرَ، وَكَانَ قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مَتَعَرِّضًا لِنَوَالِهِ.

وَنُظِمَتْ هَذَا النِّظْمَ السَّرِيَّ؛ مِنْ نُكْتَةِ ذَاتِ جَزَالَةٍ، فِيهِ الْأُولَى الْحَذْفُ وَالرَّمْزُ إِلَى الْغَرَضِ بِالطَّفِ وَجِهٍ وَأَرْشِقِهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَا فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْفَخَامَةِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ مَا فِي تَقْدِيمِ الرَّيْبِ عَلَى الظَّرْفِ، وَفِي الرَّابِعَةِ الْحَذْفُ وَوَضْعُ الْمَصْدَرِ.....

قوله: (السَّرِيَّ)، أي: الْعَظِيمُ، الْأَسَاسُ: يُقَالُ: فُلَانٌ مِنَ السَّرَاةِ، وَمَنْ أَهْلُ السَّرْوِ؛ وَهُوَ السَّخَاءُ فِي مُرْوَةٍ. وَمَنْ الْمَجَازِ: سَرَوَاتُ الطَّرِيقِ: مَعَاظِمُهَا وَظُهُورُهَا.

الراغب: السَّرِيُّ مِنَ السَّرْوِ، أَي: الرَّفْعَةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ سَرِيٌّ<sup>(١)</sup>.

قوله: (فِي الْأُولَى الْحَذْفُ)، أَي: حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ، أَي: هَذِهِ ﴿الَّتِ﴾ إِذَا جُعِلَتْ اسْمًا لِلسُّورَةِ.

قوله: (وَالرَّمْزُ إِلَى الْغَرَضِ) أَي: التَّحْدِي: وَأُرِيدَ بِالطَّفِ وَجِهٍ، كَوْنُهَا مُشِيرَةً إِلَى أَنَّ الْمُتَّحِدِي بِهِ مِنْ جِنْسٍ مَا تَنْظِمُونَ مِنْهُ كَلَامَكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِدْرَاجِ.

و«فِي الثَّانِيَةِ مَا فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْفَخَامَةِ» وَهِيَ: الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ كَامِلًا فِي بَابِهِ.

و«فِي الثَّلَاثَةِ مَا فِي تَقْدِيمِ الرَّيْبِ عَلَى الظَّرْفِ» وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى نَفْيِ الرَّيْبِ عَنْهُ بِالْكَلْبَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِإِبْطَالِ غَيْرِهِ.

و«فِي الرَّابِعَةِ الْحَذْفُ» أَي: هُوَ هُدَى، وَوَضْعَ الْمَصْدَرِ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى طَرِيقَةِ رَجُلٍ عَدْلٍ، وَإِيرَادُهُ مُنْكَرًا، أَي: هَادِيًا لَا يُكْتَنُّهُ كُنْهَهُ. وَالْإِيْجَازُ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: هُدَى لِلضَّالِّينَ الصَّائِرِينَ إِلَى التَّقْوَى؛ رِعَايَةً لِحُسْنِ الْمَطْلَعِ.

قال القاضي: وَتَسْتَبِيعُ السَّابِقَةَ مِنْهَا اللَّاحِقَةُ اسْتِبْعَابَ الدَّلِيلِ لِلْمَدْلُولِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا نَبِهَ أَوَّلًا عَلَى إِعْجَازِ الْمُتَّحِدِي بِهِ - لَزِمَ مِنْهُ أَنَّهُ الْكِتَابُ الْبَالِغُ دَرَجَةِ الْكِمَالِ، وَاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَشَبَّهَ الرَّيْبُ بِأَطْرَافِهِ؛ إِذْ لَا أَنْقَصَ مِمَّا يَعْتَرِيهِ الشُّكُّ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ لَا حَالَةَ هُدَى لِلْمَتَّقِينَ<sup>(٢)</sup>.

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٠٩.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٠٣).

الذي هو ﴿هُدًى﴾ موضع الوصف الذي هو هادٍ، وإيراده منكرًا، والإيجاز في ذكر المتقين.

زادنا الله اطلاعًا على أسرار كلامه، وتبيننا لنكت تنزيله، وتوفيقًا للعمل بما فيه!

[﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٣]

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: إمّا موصولٌ بـ(المتقين) على أنه صفةٌ مجرورة، أو مدحٌ منصوبٌ، أو مرفوعٌ بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون؛ وإمّا مُقتطَعٌ عن المتقين، مرفوعٌ على الابتداء، مخبرٌ عنه بـ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾.

قوله: (أو مدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ)، فيه لف.

قال أبو علي: إذا ذُكرت صفاتٌ للمدح أو الذمّ وخولفَ بعضها في الإعراب فقد خولفَ للافتنان.

وقال المرزوقي في قوله:

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ (١)

هو أنه لو جعله خبرًا، كان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان لا يخلو فعله لذلك من حمولٍ فيهم، وجهلٍ من المخاطب بشأنهم، فإذا جعل اختصاصًا فقد أمن الأمرين جميعًا، فقال مفتخرًا: إنا - أذكر من لا يخفى شأنه - لا نفعل (٢).

(١) لبشامة بن جزء النهشلي، من شعراء الحماسة، وتما البيت:

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٠).

(٢) يُراجع كلام المرزوقي، فنقل الإمام الطيبي عنه يكاد يكون مجلًا بكلامه.



فإذا كَانَ موصولًا كَانَ الوقْفُ على (المتقين) حسنًا غير تامٍّ، وإذا كَانَ مقتطعًا كَانَ  
وقفًا تامًّا.....

وقال شارحُ «الهادي»<sup>(١)</sup>: شَرَطُ هذا الأسلوبِ كَوْنُ الممدوحِ مشهورًا، والصفةِ سالحةً  
للتمدُّحِ بها؛ ومن ثَمَّ لم يَجْزُ زيدُ الكريمُ في الدارِ، وعندَ المخاطَبِ زيودٌ. ولا زَيْدٌ الاسكافُ فيها،  
وهو مشهور. نعم، لو أريدَ الذمُّ لجاز، فعلى هذا لو جُعِلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] صفةً لأوْهَمَ  
حُمُولِ المتقين ولم يُعْلَمَ أَنَّ الصفاتِ مادحةٌ، فسلكَ به ذلك المسلك، ليكونَ نصًّا في المراد.

قوله: (حَسَنًا غَيْرَ تَامٍ)، قال السَّجَاوَنْدِي: الوقوفُ على مراتب:

لازم: وهو الذي إذا وَصِلَ غَيْرَ المَرَامِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ \* يُخٰدِعُونَ﴾  
[البقرة: ٨-٩] فلو وَصَلَ «يُخٰدِعُونَ» صَارَتْ صِفةً للمؤمنين<sup>(٢)</sup>، فَيَنْتَفِي الخِدَاعُ عنهم،  
ويَتَقَرَّرُ الإيْبَانُ خَالصًا عن الخِدَاعِ، كما تقول: وما هو بمؤمنٍ مُخٰدِعٍ. والمرادُ نَفْيُ الإيْبَانِ  
وإثباتُ الخِدَاعِ<sup>(٣)</sup>.

ومُطلق: وهو ما يَحْسُنُ الابتداءَ بِمَا بَعْدَهُ<sup>(٤)</sup>. هذا هو الذي عناه المصنّفُ بقوله: «مُقْتَطَعٌ  
عن المتقين، مرفوعٌ بالابتداء».

وجائز: وهو ما يجوزُ الوصلُ فيه والفصلُ؛ لتجاذبِ الموجِبَيْنِ من الطرفين<sup>(٥)</sup>. وحملُ قوله:

(١) «الهادي» مختصر في النحو من تصنيف أبي المعالي مسعود بن محمد النيسابوري (توفي ٥٧٨هـ)، وشرحه  
لأبي القاسم هبة الله بن عبد الله القفطي (توفي ٦٩٧هـ)، كما في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٦).

(٢) قال السجاوندي في «علل الوقوف» (١: ١٠٨): فأول ذلك قوله تعالى: ﴿يُخٰدِعُونَ اللَّهَ﴾ صارت الجملة  
صفة لقوله: ﴿يُؤْمِنِينَ﴾ فانتهى الخداع عنهم.

(٣) «علل الوقوف» (١: ١٠٨).

(٤) المصدر السابق (١: ١١٦).

(٥) المصدر السابق (١: ١٢٨).

فإن قلت: ما هذه الصفة؟ أواردةً بيانًا وكشفًا للمتقين أم مسرودةً مع المتقين تفيده غير فائدتها، أم جاءت على سبيل المدح والثناء؛ كصفات الله الجارية عليه تمجيدًا؟ قلت: يُحتمل أن ترد على طريق البيان والكشف،.....

«حسن غير تام» على هذا القسم حسن؛ لأن اعتبار الصفة يقتضي الوصل، واعتبار الفاصلة وأنها آخر آية يقتضي الفصل<sup>(١)</sup>.

قوله: (ما هذه الصفة)، كرر الاستفهام وجعل الأول توطئة للثاني تفخيماً لها، يعني أرى لهذه الصفة في هذا المقام شأنًا وموقعًا رفيعًا، يبرهن لي موقعًا<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بيانًا وكشفًا)، أي: مفهومها مفهوم المتقين كما تحيى الصفة معرفة لموصوفها نحو الجسم العريض، العميق، الطويل، يحتاج إلى حيز يشغله.

قوله: (أم مسرودة مع المتقين)، أي: تابعة للموصوف، ومخصصة إياه، نحو: زيد التاجر عندنا؛ لأن مفهوم التاجر غير مفهوم زيد، وهو المراد بقوله: «تفيد غير فائدتها» أي: فائدة الصفة الواردة على البيان والكشف، وذلك أن فائدتها متحدة متساوية مع الموصوف في المعنى.

قوله: (مسرودة)، الأساس: ومن المجاز: نجوم سُرْد: متتابعة، وتسرّد الدر: تتابع في النظام.

قوله: (كصفات الله الجارية عليه تمجيدًا)، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ... الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣] أي: يكون مدحًا للمتقين كما يمدح بصفاته؛ لأنه على جهة الإيضاح، ولا على سبيل التفصّل والإبانة والتفرقة؛ إذ ليس تعالى بالمشارك في اسمه المبارك، وإنما هي تماجيد لذاته المكوّنة<sup>(٣)</sup> لجميع الذوات.

(١) ومن أنواعه أيضًا: الوقوف القبيح، وهو الذي لا يفهم منه المراد نحو: ﴿أَلَعَسَدٌ﴾ فلا يوقف عليه، ولا على الموصوف دون الصفة، ولا على البدل دون المُبدل منه، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه. انظر: «البرهان» (١: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «موقعها».

(٣) أي: الخالقة، من التكوين وهو الإيجاد.

لاشتهاها على ما أُسِّسَتْ عليه حال المتقين من فعل الحسنات وترك السيئات.  
 أما الفعل فقد انطوى تحت ذكر الإيمان الذي هو أساس الحسنات ومنصبتها، وذكر الصلاة والصدقة؛ لأن هاتين أما العبادات البدنية والمالية، وهما العيار على غيرهما.  
 ألم تر كيف سمى رسول الله ﷺ الصلاة عماد الدين، وجعل الفاصل بين الإسلام والكفر ترك الصلاة، .....

قوله: (لأن هاتين أما العبادات: البدنية والمالية)، فإن قلت: هل في وصف الإيمان بالأساسي<sup>(١)</sup>، والصلاة والصدقة بالأمر من نكتة؟ قلت: أجل، فيه نكت وأجلها: أن الأعمال: إما قلبية وأعظمها اعتقاد حقيقة التوحيد والنبوة والمعاد؛ إذ لولاه لكان سائر الأعمال كسراب بقية يحسبه الظمان ماء، أو بدنية وأصلها الصلاة؛ لأنها الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي عمود الدين، وهي الأمر التي يتشعب منها سائر الخيرات والمبرات، أو مالية وهي الإنفاق لوجه الله، وهي التي إذا وجدت علم الثبات في الإيمان كما قال: ﴿وَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قوله: (العيار)، الأساس: عاير المكايل والموازن: قايسها. أي: هما الشاهدان المعدلان، بمعنى من كانت فيه هاتان العبادتان كان ذلك دليلاً على أنه يقيم سائر العبادات، ولم يقل: العياران؛ ملاحظة لمعنى المصدر.

قوله: (كيف سمى رسول الله ﷺ الصلاة عماد الدين؟)، روينا عن الترمذي وابن ماجه عن معاذ في حديث طويل: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وجعل الفاصل بين الإسلام والكفر ترك الصلاة)، روينا عن الإمام أحمد بن حنبل عن بريدة عن رسول الله ﷺ يقول: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ط): «بالأساس».

(٢) سبق تحريجه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٨٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي في «السنن» (١: ٢٣١)، وابن ماجه (١٠٧٩) وغيرهم، وصححه ابن حبان (١٤٥٤) وفيه تمام تحريجه.

وسمى الزكاة قنطرة الإسلام، وقال الله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ \* الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]؟ فلما كانتا بهذه المثابة كان من شأنها استجاراً سائر العبادات واستبأعها، ومن ثم اختصر الكلام اختصاراً بأن استغني عن عد الطاعات بذكر ما هو كالعنوان لها، والذي إذا وجد لم تتوقف أخواته أن يقترن به مع ما في ذلك من الإفصاح عن فضل هاتين العبادتين.

وأما الترك فكذاك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّكَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]! ويحتمل أن لا تكون بياناً للمتقين، وتكون صفة برأسها دالة على فعل الطاعات، ويراد بالمتقين الذين يجتنبون المعاصي. ويحتمل أن تكون مدحاً للموصوفين بالتقوى، وتخصيصاً للإيمان بالغيب،.....

قوله: (وسمى الزكاة قنطرة الإسلام)، هذا الحديث ضعفه الصغاني<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ \* الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧] جعل منع الزكاة هنا من أوصاف المشركين تعريضاً بالمؤمنين وحثاً<sup>(٢)</sup> على أدائها، ونحوياً شديداً من منعها، وجعل النفقة في سبيل الله دليلاً على الثبات على الإيمان في قوله: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتُبَيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قوله: (والذي إذا وجد)، عطف على «ما هو» على سبيل البيان.

قوله: (أن يقترن به)، صح بادغام النون التي هي لام الكلمة في النون التي هي ضمير

أخواته.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٢٧٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٨٩٣٧)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٨٩) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله مؤثقون إلا أن بقية - يعني ابن الوليد - مدلس، وهو ثقة. نعم قد ضعف الحافظ ابن حجر هذا الحديث من طريق الضحاك بن الحَمِق، أخرجه إسحاق - يعني ابن راهويه - في «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٣٨).

(٢) قوله: «وَحْتًا» ساقط من (ط).

وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة بالذِّكْرِ إظهارًا لإِنْفَاتِهَا على سائر ما يدخل تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات.

قوله: (لإنفاتها)، أي: لشرفها وعلو منزلتها، الجوهري: النَّوْفُ: السَّنام، وناف الشيء: طال وارتفع ذكروه.

واعلم أن للقاضي صاحب «الأنوار»<sup>(١)</sup> تعمده الله بعُفْرَانِهِ كلامًا رفيعًا في هذا المقام، فلا بد من إيراده، قال: التقوى على ثلاث مراتب:

الأولى: التوقّي عن العذاب المُخَلَّد بالتَّبَرُّؤِ عن الشُّرْكِ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنَ اللَّهُ قُلُوبُهُم لِلتَّقْوَى﴾ [الحجرات: ٣] وفي الشعراء: ﴿قَوْمٌ فَزَعُونَ أَيَّ يَنْفُونَ﴾ [الشعراء: ١١].

والثانية: التجنُّب عن كل ما يؤثُّم من فعلٍ أو تركٍ، حتّى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف بالتقوى في الشرع، والمعنى بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَأَتَقَوْا﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يتنزّه عمّا يشغل سرّه عن الحقّ، ويتبتّل بشراشه<sup>(٢)</sup>، وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فعلى هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُرتبة على المرتبة الأولى ترتب التحلية على التخلية، والتصوير على التصقيل. وقد فسّر المتقون هاهنا على الأوجه الثلاثة.

وقلت: إذا جُعِلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ الآية [البقرة: ٣] كشفًا وبيانًا للمُتَّقِينَ؛ كان من الوجه الثاني، وإذا جُعِلَ مَدْحًا؛ كان من الوجه الثالث، وإذا جُعِلَ صفةً مُخَصَّصةً؛ كان من الوجه الأول.

(١) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٩).

(٢) وهي أطراف القلب ونواحيه، كناية عن المحبة والإخلاص.

ثُمَّ فِي جَعَلِ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ صِفَةً مَحْصَصَةً لِلْمُتَّقِينَ، وَأَنْ يُرَادَ بِالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(١)</sup> - نَظَرَ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ حَيْثُذَى عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ الْكَاشِفَةُ، فَيَكُونُ مَفْهُومُهَا غَيْرَ مَفْهُومِ الْمَوْصُوفِ كَمَا قَالَ: «تَفِيدُ غَيْرَ فَائِدَتِهَا».

فَإِذَا قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمُتَّقِينَ الْمُجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي! فَهَمَّ مِنْهُمْ الَّذِينَ يَأْتَمِرُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَتَّهُونَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٦] فَكَيْفَ يُقَالُ: الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ غَيْرُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي، أَمَا لَوْ أُرِيدَ بِهِمُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الشَّرِكِ كَمَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ لِلْقَاضِي - وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي «الْوَسِيطِ»<sup>(٢)</sup> - أَفَادَتِ الصِّفَةُ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ التَّحْلِيَةُ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ وَجَاءَتْ قَارَةَ فِي مَكَانِهَا. وَفِي اخْتِيَارِ الْمُصَنِّفِ ذَلِكَ رَمَزٌ إِلَى الْمَذْهَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْفَارِقَةَ تَسْتَدْعِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَوْصُوفِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِالصِّفَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ التَّاجِرُ عِنْدَنَا، وَجَبَ الْإِشْتِرَاكَ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِصِفَةِ التَّجَارَةِ، كَذَلِكَ «الْمُتَّقِينَ» إِنَّمَا يُتَّصَرَّفُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكَ بِاعْتِبَارِ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إِلَى آخِرِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَّصَرَّفَ مَنْ هُوَ مُتَّحِلٌّ بِهِ، وَمَنْ هُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُ؛ لِيَخْتَصَّ بِالْوَصْفِ مَنْ قُصِدَ إِيرَادُهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَصْحُحُ إِلَّا بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ الشَّرِكَ. وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ الْمَعَاصِي؛ فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهَا ذِكْرُنَا مِنْ وَجوبِ الْإِشْتِرَاكِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِالْوَصْفِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ فِي إِيرَادِ الْمُتَّقِينَ إِيرَادَةَ الْمُجْتَنِبِينَ عَنِ الْمَعَاصِي، فَلَمَّا التَّبَسَّ عِنْدَ السَّمَاعِ، أَتَى بِالْوَصْفِ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى الْمَقْصُودِ؟

(١) «مفتاح العلوم» ص ١١٥.

(٢) «الوسيط» للواحد (١: ٧٩).

قلت: لا يخلو أن يُرادَ بالوصفِ فعلُ الطاعاتِ لا غيرُ، كما عليه ظاهرُ كلامِ المُصنّف، أو مع الاجتنابِ عن المعاصي.

فالأوّل لا يصح؛ لأنّ منطوقَ الوصفِ غيرُ مانعٍ للمعصية، على أنّ أغلبَ المُتصنّفين به غيرُ معصومين.

والثاني كذلك؛ لأنّ مفهومَ الوصفِ مفهومُ الموصوفِ كما في الصفةِ الكاشفة؛ فيكونُ القصدُ في إيرادِ الوصفِ تميّزه عن الحقائق، والمقدّر أنّ الوصفَ مُفيدٌ غيرُ فائدةِ الكشف.

فإن قلت: تُحمّلُ المعاصي على المناهي وخذها؟

قلت: لا يستقيم؛ لأنّ العاصي خلافُ المطيع. قال في «سورة الحجرات»: العَصِيانُ: تَرَكَ الانقيادَ والمُضِيّ لِمَا أمرَ به الشارعُ<sup>(١)</sup>. وفي «الذاريات»: الكبيرةُ والصغيرةُ يجمعهما اسمُ العَصِيانِ<sup>(٢)</sup>. على أنّ مفهومَ ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ يوجبُ أنّ المُجْتَنِبَ عن المعاصي قد لا يكونُ موصوفًا به، فيكونُ كافرًا، والكافرُ هو المارقُ المارِدُ، فكيف يُقال له: إنّه المُتَّقِي المُجْتَنِبُ عن المعاصي!؟

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ قوله أوّلاً: «مَنْ الإفصاحُ عن فضلِ هاتينِ العبادتينِ»، وقوله ثانيًا: «إظهارًا لإِنافَتِها على سائرِ ما يدخلُ تحتَ حقيقةِ الحسناتِ»؟

قلت: على الأوّلِ ذَكَرَ الصلاةَ والزكاةَ من بابِ إطلاقِ البعضِ على الكلِّ، والشَّرْطُ في هذا النوعِ من المجازِ إيرادُ أشرفِ ما في ذلك الشيءِ كما قال. وقد عَلِمْتَ أنّ مُعْظَمَ الشيءِ وَجْهَهُ يُنَزَلُ مَنزِلَةَ كُلِّهِ؛ فتضمّنَ هذا المعنىَ أَفضليَّةَ هاتينِ العبادتينِ؛ ولهذا قال: «مع ما في ذلك

(١) «الكشاف» (١٤: ٤٧٦).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٢٨).

والإيمانُ إفعالٌ من الأَمْنِ، يقال: أَمِنْتَهُ وَأَمَنَيْتَهُ غَيْرِي، ثم يقال: أَمَنَهُ؛ إِذَا صَدَّقَهُ، وَحَقِيقَتُهُ: أَمَنَهُ التَّكْذِيبَ وَالْمُخَالَفَةَ.....

من الإفصاح عن فضلِ هاتينِ العبادتَيْنِ «أي: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الإِدْمَاجِ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي، فَلَمْ يَذْكَرِ الْمَذْكُورَاتِ لِاسْتِجْلَابِ الْغَيْرِ؛ بَلْ هِيَ الْمَرَادَةُ أَوَّلًا، وَإِنَّمَا يُرَجَّحُ ذِكْرُهَا لِفَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا ابْتِدَاءً.

قوله: (ثم يُقَالُ: أَمَنَهُ إِذَا صَدَّقَهُ)، أي: الإِيَانُ إِفْعَالٌ مِنَ الأَمْنِ لُغَةً، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْمَفْهُومِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ التَّصْدِيقُ لِعِلَاقَةِ الأَمْنِ مِنَ التَّكْذِيبِ وَالْمُخَالَفَةِ.

قال الراغب: وَلَمَّا كَانَ مِنْ لَوَازِمِ الإِيَانِ التَّصْدِيقُ قَالُوا: الإِيَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَقَالَ: وَلَا يَكُونُ التَّصْدِيقُ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا مَنْ شَهِدَ بِأَلْحَقٍ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فالإِيَانُ: اسْمٌ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عِلْمٌ بِالشَّيْءِ، وَإِقْرَارٌ بِهِ، وَعَمَلٌ بِمُقْتَضَاهُ إِنْ كَانَ لِذَلِكَ الْمَعْلُومِ عَمَلٌ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ. هَذَا هُوَ الأَصْلُ، ثُمَّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَيُقَالُ: فَلَانٌ مُؤْمِنٌ، أَيْ: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِمَا يُحْصِنُ دَمَهُ وَمَالَهُ؛ وَبِذَلِكَ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجَارِيَةِ، فَسَأَلَهَا مَا سَأَلَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ويقال: مُؤْمِنٌ، وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَعْرِفُ الأَدْلَةَ الإِقْنَاعِيَةَ الَّتِي يَحْضُلُ مَعَهَا سَكُونُ النَّفْسِ، وَإِيَاهُ<sup>(٢)</sup> عَنِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «وأنه عنى».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٥: ١٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٢: ٥٦) من حديث زيد

ابن أرقم رضي الله عنه، وحسن الحافظ العراقي إسناده في «تخریج أحاديث الإحياء» (٢: ٨٢).

وصحح الحديث بلفظ: «من شهد أن لا إله إلا الله مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» أخرجه الإمام أحمد

(٢٢٠٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٥٩)، وصححه ابن حبان (٢٠٠) وفيه تمام تخريجه،

ولتمام الفائدة انظر: «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص ٢٥.



وَأَمَّا تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ فَلتَضْمِينِهِ مَعْنَى أَقْرُ وَأَعْتَرَفُ. وَأَمَّا مَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ: مَا آمَنْتُ أَنْ أَجِدَ صَحَابَةً، أَيْ: مَا وَثِقْتُ؛ فَحَقِيقَتُهُ: صَرْتُ ذَا أَمْنٍ بِهِ، أَيْ: ذَا سَكُونٍ وَطَمَآنِينَةٍ، وَكَلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ فِي ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، أَيْ: يَعْتَرِفُونَ بِهِ، أَوْ يَثِقُونَ بِأَنَّهُ حَقٌّ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ ﴿بِالْغَيْبِ﴾ صِلَةً لِلْإِيَانِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛.....

ويقال: مُؤْمِنٌ، وَيُعْنَى بِهِ أَنَّهُ يَسْكُنُ قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَوَارِضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَإِيَّاهُ عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (١) الآيَةُ [الأنفال: ٢].

قَوْلُهُ: (أَمَّا تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ)، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ؛ يَعْنِي إِذَا كَانَ حَقِيقَةُ الْإِيَانِ مَنقُولَةً مِنْ «أَمِنَ» فَمَا بِالْهَاءِ عُدِّيَ بِالْبَاءِ وَلَمْ يُعَدَّ بِنَفْسِهِ كَمَا سَبَقَ؟ فَأَجَابَ: إِنَّ تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ.

قال ابنُ جِنِّي: لو جُمِعَتْ تَضْمِينَاتُ الْعَرَبِ لاجْتَمَعَتْ مُجَلَّدَاتُ.

قال المصنّف: مِنْ شَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ يُضَمِّنُونَ الْفِعْلَ مَعْنَى فَعَلٍ آخَرَ، فَيُجْرَوْنَهُ مُجْرَأَهُ، وَيَسْتَعْمِلُونَهُ اسْتِعْمَالَهُ.

وقلتُ: ولو زيدَ مع إرادة مَعْنَى الْمُضْمَنِ كَانَ أَحْسَنَ، كَمَا تَقُولُ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ فَلَانًا، أَيْ: أَنهِي إِلَيْكَ حَمْدُ فَلَانٍ. قال في «سورة الكهف»: الغرضُ في التضمين إعطاءَ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ)، قال الأَنْبَارِيُّ: هو سعيد بن أوسِ الأَنْصَارِيِّ البَصْرِيُّ، وكان سيبويه إذا قال: سَمِعْتُ الثَّقَةَ، أراد به أبا زيد<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

(٢) «الكشاف» (٩: ٤٦٠).

(٣) «نزهاة الألباء» ص ١٠١. وقد سبق التعريف بأبي زيد الأنصاري.

أي: يؤمنون غائبين عن المؤمن به، وحقيقته: ملتبسين بالغيب؛ كقوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿لَيَعْلَمَ أَمَّن لَّمْ أَخْبَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ويعضده ما روي: أن أصحاب عبد الله ذكروا أصحاب رسول الله ﷺ وإيمانهم، فقال ابن مسعود: إن أمر محمد كان بينا لمن رآه، والذي لا إله غيره ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بغيب. ثم قرأ هذه الآية.....

هذا أيضًا جواب عن سؤال آخر مُقدَّر، يعني ليس في هذه الرواية مما ذكرت شيء فأجاب: أن الهمة للصيرورة، أي: صرت ذا سكون به وطمأنينة. فإن الذي أو من وجد من نفسه سكوتًا وطمأنينة، كما أن الخائف يجد قلقًا واضطرابًا.

الأساس: ما أو من بشيء، أي: ما أصدق وما أتق، وما أو من أن أجد صحابة - يقوله ناوي السفر - أي: ما أتق أن أظفر بمن أرافقه. فعلى هذا رجع هذا الوجه إلى المجاز، لقوله: «وحقيقته»، وهذا يشير إلى أن لا بُدَّ من ذلك القيد في تعريف التضمين لئلا يدخل فيه هذا الوجه وجميع الاستعارات الواقعة في التبعية.

قوله: (وحقيقته: مُلتبسين بالغيب)، أي: يرجع معنى الغيب إليهم، أي: يُصدِّقون وهم غائبون عن نظر المؤمن به، وهو الرسول ﷺ؛ يدلُّك على هذا قوله: «ويعضده» حديث ابن مسعود وفيه: «ما آمن مؤمن إيمانًا أفضل من إيمان بغيب» أي: هو غائب عن حاضرة الرسول ﷺ. ومعنى الحديث مُخرَّج في «سنن الدارمي عن أبي عبيدة بن الجراح، أنه قال: يا رسول الله، أحد خير منّا، أسلمنا وجاهدنا معك؟ قال: «نعم، قوم يكونون من بعدكم، يؤمنون بي ولم يروني»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢: ٣٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٧٦)، وأبو يعلى (١٥٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٣٧)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٤: ٨٥)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ١٠) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، وأحد أسانيد أحمد رجاله ثقات.

فإن قلت: فما المراد بالغيب إن جعلته صلة وإن جعلته حالاً؟

قلت: إن جعلته صلة كان بمعنى الغائب إما تسمية بالمصدر من قولك: غاب الشيء غيباً، كما سمي الشاهد بالشهادة؛ قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، والعرب تسمي المطمئن من الأرض غيباً، وعن النضر بن شميل: شربت الإبل حتى وارت غيوب كُلاها، يريد بالغيب الخمصة التي تكون في موضع الكلية إذا بطنت الدابة انتفخت، وإما أن يكون فيعلاً فخفف، كما قيل: قَيْلٌ، وأصله قَيْلٌ. والمراد به الخفي الذي لا يتقد فيه ابتداء إلا علم اللطيف الخبير، وإنما نعلم منه نحن ما أعلمناه، أو نصب لنا دليلاً عليه؛ ولهذا لا يجوز أن يُطلق فيقال: فلان يعلم الغيب، وذلك نحو: الصانع، وصفاته، والنبوات، وما يتعلق بها، والبعث، والنشور،.....

قوله: (فما المراد بالغيب؟)، يعني: رجحت وجه الحال بالحديث، كأن معنى الغيب يختلف باختلاف الوجهين فيبين ذلك.

قوله: (المطمئن)، يروى بكسر الهمزة ويفتحها. فبالكسر: الصفة، وبالفتح: الاسم<sup>(١)</sup>.

قوله: (الخمصة)، النقرة والحفرة، ويقال للجوع أيضاً، كقولهم: ليس للبطنة خير من خمصة تتبعها. والبطنة: الامتلاء من الطعام.

قوله: (وإنما نعلم منه نحن ما أعلمناه، أو نصب لنا دليلاً عليه)، فيه تقسيم لما جمع في حكم الغيب.

وقوله: (وذلك نحو الصانع)، إلى آخره: تفریق، فإن قوله: «نحو الصانع وصفاته والنبوات وما يتعلق بها» يتعلق بقوله: «أو نصب لنا دليلاً».

وقوله: (والبعث والنشور)، إلى آخره يتعلق بقوله: «ما أعلمناه» أي: بالنص، وهذا مبني على ما قال الإمام وهو: أن كل مقدمة لا يمكن إثبات النقل إلا بعد ثبوتها؛ فإنه لا يمكن إثباتها بالنقل، وكل ما كان إخباراً عن وقوع ما جاز وقوعه، وجاز عدمه، لا يمكن معرفته إلا

(١) في (ط): «وبالفتح: الموضع».

والحساب، والوعد، والوعيد، وغير ذلك.

وإن جعلته حالاً كان بمعنى الغيبة والخفاء. فإن قلت: ما الإيـان الصحيح؟ قلت: أن يعتد الحق، ويُعرب عنه بلسانه، ويصدقه بعمله، فمن أخل بالاعتقاد - وإن شهد وعمل - فهو منافق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، ومن أخل بالعمل فهو فاسق.....

بالحس أو بالنقل، ولا شبهة أن إثبات الصانع والنبوات من قبيل الأول، وإثبات الحشر والنشر وما يتعلق بهما من قبيل الثاني<sup>(١)</sup>.

الراغب: الغيب: ما لا يقع تحت الحواس، ولا تقتضيه بدائه العقول؛ وإنما يعلم إماماً بواسطة علم ما، واستشهاد به عليه، وإماماً بخير الصادق<sup>(٢)</sup>.

قوله: (كان بمعنى الغيبة والخفاء)، والفرق بين هذا الوجه والأول هو أن على الأول «بالغيـب» مفعول به، والإيـان مُضمَّن معنى الإقرار، أو مجازاً من الوثوق؛ فلا يصدق الغيب على الرسول ﷺ بالنسبة إلى الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى الثاني يكون الإيـان بمعنى التصديق، ويكون مفعوله محذوفاً على طريقة العموم أو المبالغة؛ ليقع على جميع ما يجب أن يؤمن به، سواء كان غائباً أو حاضراً، وهذا الوجه يختص بغير الصحابة كما مضى.

قوله: (أن يعتد الحق)، التعريف فيه للعهد، أي: الحق الذي تحقق عند المسلمين أنه ما هو، وهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلوات الله عليه، كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء وما يتصل بها.

قوله: (ويُعرب عنه)، أي: عن المذكورات بأن يُقر بالشهادتين؛ فإنها جامعة لتلك المعاني، ومفصحة عنها، ويصدق بعمله؛ لأن مقتضى ذلك كله العمل، وهو أمانة على ما في ضميره.

قوله: (ومن أخل بالشهادة فهو كافر)، فيه نظر.

(١) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٩٠).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

ومعنى إقامة الصلاة: تعديل أركانها، وحفظها من أن يقع زيغٌ في فرائضها وسننها وأدائها، من: أقام العود؛ إذا قومه. أو الدوام عليها، والمحافظة؛ .....

قال الإمام: مَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِالذَّلِيلِ، وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتَلَفَّظُ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ: هَلْ يُحْكَمُ بِإِيَابِهِ؟ وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنَ الْوَقْتِ مَا أَمَكَّنَهُ التَّلَفُّظُ بِهِ؟ رُوِيَ عَنِ الْغَزَالِيِّ: نَعَمْ (١). وَالْإِمْتِنَاعُ مِنَ النَّطْقِ يَجْرِي بِمَجْرَى الْمَعَاصِي الَّتِي تُؤْتَى مَعَ الْإِيمَانِ (٢). وَيَعْضُدُهُ مَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنِ حُمَيْدٍ، عَنِ أَنَسِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، سُفِّعَتْ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَرْدَلَةٌ؛ فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ» (٣). وَالَّذِي يُعْتَدَرُ لَهُ أَنْ الْمَرَادَ بِالْإِخْلَالِ هُوَ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُحُودِ وَالْعِنَادِ كَمَا فَعَلَ أَبُو طَالِبٍ وَصَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ (٤):

وَعَرَضْتَ دِينًا لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ      مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الرِّبَّةِ دِينَا  
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارِي سُبَّةٌ      لَوْجَدْتَنِي سَمَحًا بِذَلِكَ مُبِينَا

قوله: (ومعنى إقامة الصلاة: تعديل أركانها)، أي: هو استعارة تبعية؛ شبه تعديل المصلي أركان الصلاة وحفظها من أن يقع فيها زيغٌ بتقويم الرجل العود المعوج، فقيل: يُقيمون، وأريد: يُعدلون.

قوله: (أو الدوام عليها)، فعلى هذا هو كناية تلويفية (٥)؛ عبّر عن الدوام بالإقامة، فإن

(١) للإمام الغزالي بحث عميق الغور في هذه المسائل ختم به كتابه «فيصل التفرقة» (ص: ٢٠٥-٢٠٩) وكان مما قاله هناك: «بل ذو الإيمان بالله واليوم الآخر من أهل كل ملة لا يمكنه أن يفتر عن الطلب بعد ظهور المخاليل بالأسباب الحارقة للعادة؛ فإن اشتغل بالنظر والطلب، ولم يقصر، فأدركه الموت قبل تمام التحقيق، فهو أيضًا مغفور له، ثم له الرحمة الواسعة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠٩)، ومسلم (١٩٣).

(٤) ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٨٨)، وابن كثير في «السيرة النبوية» (١: ٤٦٤).

(٥) سبق التعريف بها، وأنها الكناية التي كثرت وسائطها نحو قولهم: جبان الكلب، وكثير الرماد.

كما قال عزَّ وعلا: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، من: قامتِ السُّوقُ؛ إذا نَفَقَتْ، وأقامَها، قال:

أقامتْ غزاله سُوقَ الصُّرَابِ لأهلِ العِراقِينِ حَوْلًا قَمِيطًا

لأنها إذا حُوْفِظَ عليها كانت كالشيءِ النافِقِ الذي توجَّهَ إليه الرَّعْبَاتُ، ويتنافسُ فيه...

إقامة الصلاة بمعنى تعديل أركانها وحفظها من أن يقع رَيْغٌ في فرائضها مُسْعِرَةٌ بكونها مرغوبًا فيها، وإضاعتهَا وتَعْطِيلُهَا يدلُّ على ابتذالها؛ كالسوق إذا شوهدت قائمةً دلَّت على نفاقٍ سيلعتها، ونفاقها يدلُّ على توجُّه الرَّعْبَاتِ إليها، وتوجُّه الرَّعْبَاتِ يستدعي الاستدامة، بخلافها إذا لم تكن قائمة، فعلى هذا المراد من قوله: «من قامتِ السوق» أي: من بابِ: قامتِ السوق، لأنَّه متقولٌ من قامتِ السوق.

قوله: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾، الأساس: هو مُحَافِظٌ عَلَى سُبْحَةِ الضَّحَى: مُواظِبٌ عليها. ومن المَجَازِ: قامَ على الأمر: دامَ وَتَبَّتْ، وأقامَه: أدامه. ومنه ما رَوَى مُسَلِّمٌ عن جابر: «لو تركتها مازال قائمًا» قاله لأم مالك حين عَصَرَتِ العَمَكَةَ<sup>(١)</sup> التي كانت تُهْدِي فيها للنبيِّ ﷺ ذكره الصَّغَانِيُّ في «مشارك الأنوار»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أقامتْ غزاله) البيت، غزاله هي التي<sup>(٣)</sup> خَرَجَتْ عَلَى الحِجَاجِ<sup>(٤)</sup>، والصُّرَابِ: المُضَارَبَةُ بالسُّيُوفِ، والعِراقِينِ: البَصْرَةَ والكُوفَةَ.

قَمِيطًا: تامًا.

قوله: (ويتنافسُ فيه)، الجوهرِيّ: شيءٌ نَفِيسٌ: يُنَافَسُ فيه وَيُرْغَبُ فيه. وهذا أنفُسُ مالِه: أَحَبُّه وأكْرَمُهُ عنده.

(١) وهو الوعاء الذي يوضع فيه السمن.

(٢) «مشارك الأنوار» ص ٣١٩. والحديث أخرجه مسلم (٢٢٨٠).

(٣) في (ح): «أقامتْ غزاله هي التي...».

(٤) وهي امرأة شبيب الخارجي، وكانت من الشجاعة بمكان. انظر خبرها في «الكامل» للمبرِّد (٣: ٢٩) فقد

قَصَّ طرقًا صالحًا من أخبار الخوارج.

المحصلون، وإذا عطّلت وأضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرغب فيه؛ أو التجلّد والتشمّر لأدائها، وأن لا يكون في مؤدّيها فتورٌ عنها ولا توان، من قولهم: قام بالأمر، وقامت الحرب على ساقها، وفي ضده: قعد عن الأمر، وتقاعد عنه؛ إذا تقاعس وتبّط؛ أو أداؤها، فعبر عن الأداء بالإقامة؛ لأنّ القيام بعض أركانها،.....

قوله: (أو التجلّد والتشمّر)، فعلٌ الوجوه<sup>(١)</sup> «يقيمون» مُسنَدٌ إلى المُصليّ، وعلى هذا الوجه مُسنَدٌ إلى الصلاة باعتبار أن المُصليّ إذا أقام الصلاة كانت هي قائمة على نحو: نهاره صائمٌ وليله قائم؛ ألا ترى إلى قوله: «وأن لا يكون في مؤدّيها فتور» فإنه لا يقال: نهاره صائم إلا لمن صام الدهر كله، ولا ليله قائم، إلا لمن لا ينام فيه، وكذا قوله: «قامت الحرب على ساقها» من الإسناد المجازي؛ لأنه نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

قوله: (وتبّط)، الجوهري: تبّطه عن الأمر تبّيطاً: شغله عنه.

قوله: (أو أداؤها)، أي: معنى إقامة الصلاة: أداؤها. فعبر عن الأداء بالإقامة؛ لأنّ القيام بعض أركانها، فإذن المراد بالإقامة إيجاد فعل القيام ليصحّ تعليقه بقوله: «لأنّ القيام بعض أركانها».

وتحريز هذا المقام، أن قوله: ﴿يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ ليس على ظاهره؛ فهو إما استعارة تبعية<sup>(٢)</sup>، أو كناية عن الدوام من: قامت السوق، إذا راجت ونفقت؛ لأنّ نفاقها مُشعرٌ بتوجه الرغبات إليها، وهو يدلُّ على المحافظة وهي على الدوام، أو مجازٌ في الإسناد، بمعنى يجعلون الصلاة قائمة؛ فيفيد التجلّد والتشمّر، وأنها مؤداة على وفور رغبة ومزيد نشاط كقولهم: قامت الحرب على ساقها، أو بمعنى: يوجدون قيامها، أي: يقومون فيها، فأسند القيام إليها على المجاز<sup>(٣)</sup>، فيفيد أنّهم يؤدونها من باب إطلاق مُعظم الشيء على كلّ.

(١) يعني الوجوه المذكورة في معنى إقامة الصلاة.

(٢) وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس كالفعل والمشتقات. انظر «الإلتقان» للسيوطي (٣: ١٥٣).

(٣) قوله: «فأسند القيام إليها على المجاز» ساقط من (ط).

كما عبّر عنه بالقنوت - والقنوت: القيام - وبالركوع، وبالسجود، .....

واختار القاضي الوجه الأول وقال: تأويل «يقيمون الصلاة: يعدلون أركانها، ويحفظونها من الزيغ أظهر؛ لأنه أشهر، وإلى الحقيقة أقرب وأفيد، لتضمنه التنية على أن الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسُنن، وحقوقها الباطنة كالخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون الذين هم عن صلاتهم ساهون، ولذلك ذُكر في سياق المدح: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ١٦٢] وفي معرض الذم: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] (١).

والإمام اختار الوجه الثاني وقال: الأولى حمل الكلام على ما يحصل معه الشناء العظيم؛ وذلك لا يحصل إلا إذا حملنا الإقامة على إدامة فعلها من غير خلل في أركانها وشرائطها (٢).

قلت: هذا أولى من قول القاضي لئلا نلنا في تقرير الكناية؛ فإنها جامعة لجميع المعاني المطلوبة فيها.

الراغب: إقامة الصلاة: توفية حدودها وإدامتها، وتخصيص الإقامة فيه تنية على أنه لم يرد إيقاعها فقط؛ ولهذا لم يؤمر بالصلاة، ولم يمدح بها إلا بلفظ الإقامة نحو: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ ولم يقل: المصلين إلا في المنافقين؛ حيث قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴿[الماعون: ٤-٥] ومن ثم قيل: إن المصلين كثير، والمقيمين لها قليل، كما قال عمر رضي الله عنه: الحاج قليل والراكب كثير (٣). وكثير من الأفعال التي حث الله تعالى على توفية حقه ذكره بلفظ الإقامة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ونحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ بِالْقِسْطِ﴾ (٤) [الرحمن: ٩].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١١٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٤).

(٣) ذكره عبد الرزاق في «المصنف» (٥: ١٩) برقم (٨٨٣٧)، وعزاه لشریح القاضي.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٨١).



وقالوا: سَبَّحْ؛ إِذَا صَلَّى؛ لوجود التسيب فيها؛ ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣].

وَالصَّلَاةُ فَعَلَةٌ مِنْ: صَلَّى، كَالزَّكَاةِ مِنْ: زَكَّى، وَكَتَابَتُهَا بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْمُفْعَمِ. وَحَقِيقَةُ صَلَّى: حَرَّكَ الصَّلَوْتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ،.....

قوله<sup>(١)</sup>: (سَبَّحَ إِذَا صَلَّى)، إِنَّمَا اسْتَشْهَدَ لِهَذَا الْمَثَالِ بِقَوْلِ الْبُلْغَاءِ أَوْلَا وَبِالْقُرْآنِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ أَخْفَى مِنْ أَخْوَاتِهِ، وَأَقْلُ اسْتِعْمَالًا مِنْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْمَجَازِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَعْضُ أَشْرَفَ وَأَعْظَمَ مِمَّا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتُ تُشْعِرُ بِتَعْظِيمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؟

قُلْتُ: خَوْلَفَ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ كُلَّهَا بَحِيثٌ إِذَا سَمِّيَ أَيُّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَأُرِيدَ بِهِ الْكُلُّ كَفِيَّ بِهِ شَرْفًا، عَلَى حَدِّ قَوْلِهَا: هُمْ كَالْحَلِيقَةِ الْمُرْغَةِ، لَا يُدْرَى أَيُّنَ طَرَفَاهَا<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَكَتَابَتُهَا بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْمُفْعَمِ)، قِيلَ: التَّفْخِيمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: تَرْكُ الْإِمَالَةِ، وَإِخْرَاجُ اللَّامِ مِنْ أَسْفَلِ اللِّسَانِ كَمَا فِي اسْمِ اللَّهِ، وَالْإِمَالَةُ إِلَى الْوَاوِ كَمَا فِي اسْمِ الصَّلَاةِ.

قوله: (حَرَّكَ الصَّلَوْتَيْنِ)، بَيَانٌ لِلْعَلَاقَةِ، الْأَسَاسِ: ضَرْبَ الْفَرَسِ صَلَوْتُهُ بِذَنْبِهِ: مَا عَنِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَمِنْهُ مُصَلَّى السَّابِقِ.

الجوهري: الكاذبة: ما نتأت من اللحم في أعلى الفخذ.

(١) هذه الفقرة - إلى قوله «أين طرفاها» - وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى فور نهاية فقرة «قوله: أو أداؤها».

(٢) قالتها فاطمة بنت الخرشب الأنبارية حين سئلت عن أبنائها أيهم أفضل؟ ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٣٥٣). ومعنى كلامها: أنهم لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً كما أن الحلقة المرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً. انتهى من «الإيضاح» للخطيب القزويني (١: ٢٣٥). هذا وقد اختلف في نسبة هذا القول، ولتأمام الفائدة انظر: «أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني ص ٧٤.

ونظيره: كَفَّرَ الْيَهُودِيَّ؛ إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ وَانْحَنَى عِنْدَ تَعْظِيمِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ يَثْنِي عَلَى الْكَادِتَيْنِ، وَهُمَا الْكَافِرَتَانِ. وَقِيلَ لِلدَّاعِي مُصَلٌّ؛ تَشْبِيهًا فِي تَخَشُّعِهِ بِالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ. وَإِسْنَادُ الرَّزْقِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّهُمْ يُنْفِقُونَ الْحَلَالَ الطَّلُقَ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ، وَيُسَمَّى رِزْقًا مِنْهُ .....

ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي «الْمُحْتَسَبِ»: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يُشَاهَدُ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيكُ الصَّلَوَيْنِ لِلرُّكُوعِ، فَأَمَّا الْقِيَامُ فَلَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ دُونَ غَيْرِهَا. قَالَ ابْنُ جَنِّي: هُوَ حَسَنٌ (١).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ لِلدَّاعِي)، كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سَوَالٍ سَأَلَ أَنَّ الدَّاعِي يُسَمَّى مُصَلِّيًّا وَهُوَ لَا يُحَرِّكُ الصَّلَوَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا الْاِسْتِقَاقُ يُفْضِي إِلَى الطَّعْنِ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَشْهُرِ الْأَلْفَاظِ، وَاسْتِقَاقُهُ مِنْ تَحْرِيكِ الصَّلَوَيْنِ (٢) مِنْ أَعْبَدِ الْأَشْيَاءِ مَعْرِفَةً، وَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ - ثُمَّ إِنَّهُ خَفِيَ وَانْدَرَسَ بَحِيثٌ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْآحَادُ - لَجَازَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَلْفَاظِ، وَلَوْ جَازَ لَمَّا قَطَعْنَا بِأَنَّ مُرَادَ اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا تَبَادُرَ أَفْهَامُنَا إِلَيْهِ، بَلْ لَعَلَّ الْمُرَادَ تِلْكَ الْمَعَانِي الْمُنْدَرِسَةَ (٣).

وَأَجَابَ الْقَاضِي: أَنَّ اسْتِهَارَ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مَعَ عَدَمِ اسْتِهَارِهِ فِي الْأَوَّلِ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِهِ (٤).

قَوْلُهُ: (الطَّلُقُ)، النِّهَايَةُ: الطَّلُقُ بِالْكَسْرِ: الْحَلَالُ، يُقَالُ: أُعْطِيْتَهُ مِنْ طَلْقِ مَالِي، أَي: مِنْ صَفْوَتِهِ وَطَيِّبِهِ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ وَيُسَمَّى رِزْقًا)، قَالَ الْقَاضِي: الرَّزْقُ فِي اللُّغَةِ: الْحِطُّ، قَالَ تَعَالَى:

(١) «المحتسب» (١: ١٨٦) وذكر أن ذلك كان سنة ٣٤٧ هـ.

(٢) من قوله: «وذلك لأن أول ما يشاهد إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٥).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١١٨).

وأدخل (من) التبعية؛ صيانة لهم وكفًا عن الإسراف والتبذير المنهي عنه. وقدّم مفعول الفعل؛ دلالة على كونه أهم، كأنه قال: ويخصون بعض المال الحلال بالتصدق به.....

﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان وتمكينه من الانتفاع به.

والمعتزلة لما استحالوا من الله أن يمكن من الحرام؛ لأنه ممتع من الانتفاع به، وأمر بالزجر عنه - قالوا: الرزق لا يتناول الحرام<sup>(١)</sup>. ألا ترى أنه أسند الرزق هاهنا إلى نفسه إيداناً بأنهم يُنفقون الحلال الطلق، فإن إنفاق الحرام لا يُوجب المدح، وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتحريض على الإنفاق، واختصاص «مما رزقناهم» بالحلال للقرينة، وتمسكوا بشمول الرزق للحرام، وأنه لو لم يكن رزقاً لم يكن المعتدي به طول عمره مزروقاً. وليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٢)</sup> [هود: ٦].

قلت: قوله: «جعلوا الإسناد للتعظيم» معناه: أن الرزق وإن كان كله من الله، لكن من شرط ما يضاف إليه من الأفعال أن يكون الأفضل فالأفضل، كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

الانتصاف: المعتزلة أثبتوا خالقاً غير الله ورازقاً غيره، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَ تُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [فاطر: ٣].

(١) يوضحه قول الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص ١١٥: «الرزق: اسم لما يسوقه الله إلى الحيوان فيأكله، فيكون متناولاً للحلال والحرام. وعند المعتزلة: عبارة عن مملوك يأكله المالك، فعلى هذا لا يكون الحرام رزقاً».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١١٩).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠).

وجائز أن يراد به الزكاة المفروضة؛ لاقتراحه بأخت الزكاة وشقيقتها، وهي الصلاة، وأن تُراد هي وغيرها من النفقات في سبيل الخير؛ لمجيئه مطلقاً يصلح أن يتناول كل مُنفق. وأنفق الشيء وأنفذه: أخوان، وعن يعقوب: نفق الشيء ونفد؛ واحداً،.....

الراغب: الرزق: لفظ مُشترك للحظ الجاري تارة، وللنصيب تارة، ولما يصل إلى الحوف ويُتعدى به<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَارَقَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّهُ حَثَّ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَمَدَّحَ لِفَاعِلِهِ، وَلِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْإِنْفَاقُ كَمَا يَكُونُ مِنَ الْمَالِ وَالنَّعْمِ الظَّاهِرَةِ يَكُونُ مِنَ النَّعْمِ الْبَاطِنَةِ كَالْعِلْمِ وَالْقُوَّةِ وَالجَاهِ. وَالجُودُ التَّامُّ: بَدْلُ الْعِلْمِ، وَمَتَاعُ الدُّنْيَا عَرَضٌ زَائِلٌ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فِي الْآيَةِ: وَمَا خَصَّصْنَاهُمْ مِنْ أَنْوَارِ الْمَعْرِفَةِ يُفِيضُونَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بأخت الزكاة)، أي: بالصلاة، فوضعتها موضعها للإشعار بالعلية.

قوله: (وعن يعقوب)، هو ابن إسحاق السكيت<sup>(٣)</sup>. قال الأنباري: كان من أكابر أهل اللغة. قال المُبرِّد: ما رأيت للبعثاديين كتاباً خيراً من كتاب ابن السكيت في اللغة وهو: «إصلاح المنطق»<sup>(٤)</sup>. وأما حكاية قول ابن السكيت في «الإصلاح»<sup>(٥)</sup> فهو: نفق الزاد ينفق نفاقاً: إذا نفد.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٨١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٥١.

(٢) ومن مشكاة النور هذه قال القشيري: «المريدون أنفقوا في سبيله ما يشغلهم عن ذكر مولاهم، فلم يلتفتوا إلى شيء من دنياهم وعبابهم. والعارفون أنفقوا في سبيل الله ما هو سوى مولاهم، فقرَّبهم الحق سبحانه وأجزاهم» انتهى من «لطائف الإشارات» (١: ٥٧).

(٣) في (ط): «قوله: وعن يعقوب: ابن السكيت».

(٤) «نزهة الألباء» ص ١٤٠. وقد سبق التعريف بابن السكيت، وكتابه: «إصلاح المنطق» وقد اعتنى بشره الأستاذان الجليلان: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، وهو كتاب جد نافع، ومن هدَّبه من القدماء الخطيب التبريزي، وكتابه نافع أيضاً، وهو مطبوع متداول.

(٥) «إصلاح المنطق» ص ١٩٥.

وكلُّ ما جاء ممَّا فاؤه نونٌ، وعَيْنُه فاءٌ؛ فداُلُّ على معنى الخروج والذهابِ، ونحو ذلك إذا تأمَّلت.

[ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ]

فإن قلت: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ أهمُّ غيرُ الأولين أم هم الأولون؟ وإنما وَسَطُ العاطفِ كما يُوسِّطُ بين الصفاتِ في قولك: هو الشجاعُ والجوادُ، وفي قوله:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ      وليثِ الكَتِيبةِ في المُرْدَحَمِ

وقوله:

يا لَهْفَ زِيَابَةَ للحارثِ الضُّ      صابِحِ فالغانمِ فالأيبِ

قلت: يحتملُ أن يُرادَ .....

قوله: (إلى المَلِكِ القَرْمِ)، البيت<sup>(١)</sup>. القَرْمُ: الفحلُ المُكْرَمُ الذي لا يُحْمَلُ عليه، ثم سمي به السيد.

والهُمامُ: من أسماء الملوِكِ؛ لعَظَمِ هِمَّتِهِم، أو لأنَّهم إذا هُمُّوا بأمرٍ فَعَلُوهُ. والكتيبةُ: الجيش. وازدَحَمَ القومُ: إذا وَقَعَ بعضُهم على بعضٍ، ومنه قيلٌ للمعركةِ: مُرْدَحَمٌ؛ لأنَّها موضعُ المَراحمَةِ.

قوله: (يا لَهْفَ زِيَابَةَ)، البيت<sup>(٢)</sup>. اللَّهْفُ: كَلِمَةٌ استغاثَةٌ يُتَحَسَّرُ بها على ما فات. والزِيَابَةُ: اسمُ أبي القاتل<sup>(٣)</sup>. والحارثُ: مَنْ عَزَاهُمْ وَصَبَّحَهُمْ وَغَنِمَ مِنْهُمْ، وآبَ إلى قومِه سالِمًا. والصابِحِ من: صَبَحَتْ القَوْمَ: إذا أَتَيْتُهُمْ صَباحًا.

(١) ذكره الفراء في «معاني القرآن» (١: ١٠٥)، والبغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٤٢٩) من غير نسبة لأحد.

(٢) البيت لابن زِيَابَةَ كما في «مغني اللبيب» ص ٢١٦، قاله جوابًا للحارث بن هشام في حادثة وقعت بينها. لتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٧).

(٣) كذا في (ح)، وفي (ط): «أبي القبائل»، والصواب أنها أمه، فهو سلمة بن ذهل، وزِيَابَةُ: اسم أمه، قال الزبيدي في «تاج العروس» (زيب): «قال الجلال، ووقع في حاشية الطيبي أن زِيَابَةَ اسم أبي الشاعر، وهو وهم».

بهؤلاء مؤمنو أهل الكتاب؛ كعبد الله بن سلام وأضرابه، من الذين آمنوا فاشتمل إيمانهم على كل وحي أنزل من عند الله، وأيقنوا بالآخرة إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودات؛ .....

قوله: (كعبد الله بن سلام)، قال في «الجامع»<sup>(١)</sup>: هو عبد الله بن سلام بن الحارث، من بني قينقاع الإسرائيلي. وكان اسمه الحُصَيْنَ فسماه النبي ﷺ عبد الله، وسلام: بتخفيف اللام. قينقاع: بفتح القاف وضمّ النون وبالعين المهملة.

قوله: (وأضرابه)، قال المصنف<sup>(٢)</sup>: أكثر الناس على أن الأضراب جمع ضرب بفتح الضاد، وعندي بكسرها فعل بمعنى مفعول - كالعجز - وهو الذي يضرب به المثل. ولا بد في المضروب به مثلاً والمضروب فيه من المائلة. وقال غيره: الضرباء والأضراب: الأمثال، سمعت غير واحد من العرب يقولون: هذا ضربُه، أي: مثله بكسر الضاد. ويعضده مثل ومثيل، وشبهه وشبيهه، وأنهم جمعوهُ على أضراب.

قوله: (فاشتمل إيمانهم)، الفاء سببية، تقديره: آمنوا بالقرآن بعد أن كانوا مؤمنين بكتابتهم؛ فلزم من إيمانهم بهذا اشتغال الإيذان على كل وحي. ثم قوله: «وأيقنوا بالآخرة» مشعر بأن في الكلام تغييراً، وأن أصل الكلام: الذين آمنوا بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وأيقنوا بالآخرة؛ فأتى بالمضارع، وقدم الجار والمجرور، وأبرز الضمير، وبنى عليه لإعطاء معنى التخصيص مع التأكيد، على منوال قوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ليكون تعريضاً بمن لم يؤمن منهم، وبأن إيمانهم بالآخرة على خلاف ما هي عليه مع التردد فيها، وأن إيمان المؤمنين مستمر الوقوع.

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٧٤).

(٢) لم أعتد إلى هذا النقل من الزخشي فيما بين يدي من مصنفاته. ولعله من إحدى حواشيه على «تفسيره»، فال مؤلف ينقل عنه منها في مواضع.

واجتماعهم على الإقرار بالنشأة الأخرى، وإعادة الأرواح في الأجساد، ثم افتراقهم فرقتين: منهم من قال: تجري حالهم في التلذذ بالمطاعم والمشارب والمناكح على حسب مجراها في الدنيا. ودفعه آخرون؛ فزعموا أن ذلك إنما احتيج إليه في هذه الدار من أجل نهاء الأجسام، ولكان التوالد والتناسل، وأهل الجنة مستغنون عنه؛ فلا يتلذذون إلا بالنسيم، والأرواح العبيقة، والسماع اللذيذ، والفرح، والسرور؛ واختلافهم في الدوام.....

قوله: (واجتماعهم)، روي مرفوعاً ومجروراً؛ فالرفع عطف على قوله: «ما كانوا عليه»، والجر على قوله: «أنه لا يدخل الجنة». المعنى: زال مع هذا الإيقان زعماتهم أنه لا يدخل الجنة<sup>(١)</sup> إلا من كان هوداً أو نصارى، وزال أيضاً ما كانوا عليه من خلط الحق مع الباطل، وهو الإقرار بالنشأة الأخرى، ثم افتراقهم فرقتين: فرقة منها موافقة للمسلمين، وفرقة مخالفة لهم في قولهم بالتلذذ الجسماني، وفي الدوام والانقطاع.

قوله: (الأرواح العبيقة)، الجوهرية: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو، كقولك: أروح الماء، وتروحت بالزوحة، الأساس: عبق به الطيب: لزمه، وامرأة عبيقة: تطيبت بأدنى طيب، فلم تذهب عنها ريحها أياماً. وقال أبو الطيب:

مِسْكِيَّةُ النَّفْحَاتِ إِلَّا أَنَّهَا وَخْشِيَّةٌ بِسِوَاهُمْ لَا تَعْبِقُ<sup>(٢)</sup>

قوله: (واختلافهم)، عطف على «افتراقهم» لا على «اجتماعهم»؛ ليكون في حكم «ثم» في التراخي. المعنى: أنهم اجتمعوا على الإقرار بإعادة الأرواح إلى الأجساد، ثم حصلت لهم التفرقة في كيفية الأحوال، والاختلاف في كمية الزمان<sup>(٣)</sup>.

(١) من قوله: «المعنى: زال» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) ديوان المتنبي (١: ٧٢).

(٣) في (ط): «الأزمان».

والانقطاع - فيكون المعطوف غير المعطوف عليه. ويحتمل أن يُراد وصف الأولين،  
ووسط العاطف على معنى أنهم الجامعون بين تلك الصفات وهذه. فإن قلت: فإن أريد  
بهؤلاء غير أولئك، فهل يدخلون في جملة المتقين أم لا؟ قلت: إن عطفهم على ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ  
بِالْغَيْبِ﴾ دخلوا، وكانت صفة التقوى مشتملة على الزميرتين من مؤمني أهل الكتاب  
وغيرهم، وإن عطفهم على ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ لم يدخلوا، وكأنه قيل: هدى للمتقين وهدى  
للذين يؤمنون بما أنزل إليك. فإن قلت: قوله: ﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ إن عني به القرآن بأسره  
والشريعة عن آخرها فلم يكن ذلك منزلاً وقت إيمانهم، فكيف قيل: ﴿أَنْزَلَ﴾ بلفظ  
المضي؟ وإن أريد المقدار الذي سبق إنزاله وقت إيمانهم؛ فهو إيمان ببعض المنزل، واشتال  
الإيمان على الجميع سالفه ومترقبه واجب. قلت: المراد: المنزل كله، وإنما عبر عنه بلفظ  
المضي - وإن كان بعضه مترقباً - تلياً للموجود على ما لم يوجد، كما يغلب المتكلم على  
المخاطب، والمخاطب على الغائب، فيقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وزيد فعلان؛ ولأنه إذا  
كان بعضه نازلاً وبعضه مُنتظر النزول جعل كأنَّ كله قد نزل وانتهى نزوله، وبدل عليه  
قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ولم يسمعوا جميع  
الكتاب، ولا كان كله منزلاً، ولكن سبيله سبيل ما ذكرنا، ونظيره قولك: كل ما خطب به  
فلان فهو فصيح، وما تكلم بشيء إلا وهو نادر، ولا تريد بهذا الماضي منه فحسب دون  
الآتي؛ لكونه معقوداً بعضه ببعض، ومربوطاً آتیه بإضيه، وقرأ يزيد بن قُطيبة: (بما أنزل  
إليك وما أنزل من قبلك) على لفظ ما سمي فاعله. وفي تقديم «بالآخرة» وبناء ﴿يُوقُونَ﴾  
على ﴿هُرْمٌ﴾ تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات.....

قوله: (وفي تقديم «بالآخرة» وبناء ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿هُرْمٌ﴾ تعريض إلى آخره، أي: قصد  
بهذين الاعتبارين تبيينك الخاصيتين - أعني: التخصيص وتقوي الحكم<sup>(١)</sup> - تعريضاً بهم،

(١) قوله: «أعني التخصيص وتقوي الحكم» ساقط من (ط).



أمرِ الآخرة على خلافِ حقيقته، وأن قوهم ليس بصادِرٍ عن إيقانٍ، وأن اليقينَ ما عليه من آمنَ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. والإيقانُ: إتقانُ العِلْمِ بانتفاءِ الشكِّ والشبهة عنه. و«الآخرة» تأنيثُ الآخرِ الذي هو نقيضُ الأوّلِ، وهي صفةُ الدارِ، بدليلِ قوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، وهي من الصفاتِ الغالبةِ، وكذلك «الدُّنيا». وعن نافع: أنه خَفَّفَهَا بأن حَذَفَ الهمزةَ وألقى حركتها على اللام؛ كقوله: (دَابَّةُ الْأَرْضِ) [سبأ: ١٤].

فقوله: «تعريضُ بأهلِ الكتابِ» توطئة، وقوله: «بما كانوا عليه» وقوله: «وأن قوهم» إلى آخره، عَطَفَ عليه على طريقة: أعجَبَنِي زيدٌ وكرَّمهُ. وهذانِ المعطوفانِ تفسيرانِ لقوله: «وفي تقديمِ «بالآخرة»» وقوله: «وبناءِ «يوقنون»» على سبيلِ النَّسْرِ، فدَلَّ التَّقديمُ على التَّخصيصِ، وأنَّ إيمانهم مقصورٌ على الآخرةِ الحقيقيةِ لا يتجاوزُ إلى ما أثبتته اليهود، وهو أنه لا يدخلُ الجنةَ إلا مَنْ كان هودًا، وأنه لا تمسُّهم النارُ إلا أيامًا معدودات، وأنَّ أهلَ الجنةِ يتلذذون بالنسيمِ والأرواحِ العَبَقَةِ، وهو المرادُ بقوله: «من إثباتِ أمرِ الآخرةِ على خلافِ حقيقته» ودَلَّ بناءُ «يوقنون» على «هم» على تحقيقِ إيقانهم وثباته، وهو المرادُ بقوله: «وأن قوهم ليس بصادِرٍ عن إيقانٍ، وأن اليقينَ ما عليه من آمنَ بما أنزل إليك»، ثم بمجموعها دلَّ على أن اليهودَ على خلافِ ذلك تعريضًا، فعلى هذا قوله: «وأن اليقينَ ما عليه» ليس معطوفًا على «تعريض» كما ظنَّ، وإنما لم يُحْمَلْ قوله: «وبناءِ «يوقنون» على «هم»» على التَّخصيصِ؛ لأنَّ القولَ بتقويِّ الحُكْمِ يُفيدُ التَّحقيقَ ويستلزمُ التَّخصيصَ بالتعريضِ، والقولُ بالتَّقديمِ لا يُفيدُ إلا التَّخصيصَ، فكانَ أوَّلِي.

قوله: (والإيقانُ: إتقانُ العِلْمِ بانتفاءِ الشكِّ والشبهة عنه). قال القاضي: اليقينُ: إتقانُ العِلْمِ بنقيِ الشبهة عنه نظرًا واستدلالًا، ولذلك لا يوصفُ به العِلْمُ القَدِيمُ والعِلْمُ الصَّروريةُ<sup>(١)</sup>. وقال الإمام: لا يُقال: تَيَقَّنْتُ أن السماءَ فوقِي، ويُقال: تَيَقَّنْتُ ما أَرَدْتَهُ بكلامِك<sup>(٢)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٨).

وقرأ أبو حية النُميرِيُّ (يُوقِنُونَ) بالهمز، جعل الضمة في جارِ الواو كأنها فيه فقلَّبها قلبَ واوٍ «وجوه» و«وقَّتت»، ونحوه:

لَحْبُ الْمُوقِدَانِ إِلَى مُوسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

[﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْتِكَ هُمْ الْمَطْلُوحَاتُ﴾ ٥]

﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى﴾: الجملة في محلِّ الرفعِ إنْ كَانَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وإلا فلا محلَّ لها. ونظم الكلام على الوجهين - أنك إذا نويت.....

وقال الراغب: اليقينُ من صفةِ العِلْمِ فوقِ المَعْرِفَةِ والدَّرَايَةِ وأخواتها، يقال: عَلِمْتُ يَقِينٌ، ولا يُقال: مَعْرِفَةٌ يَقِينٌ، وهو سكونُ النفسِ مع ثَبَاتِ الحُكْمِ، يقال: اسْتَيْقَنَ وَأَيَقَنَ<sup>(١)</sup>.

قوله: (لَحْبُ الْمُوقِدَانِ) البيتُ لجرير<sup>(٢)</sup>. وموسى وجَعْدَةٌ ابناه، وهما عَطْفًا بيانٍ لقوله: «المُوقِدَانِ» كانا يُوقِدَانِ نارَ القِرَى، وقوله: «إِذْ أَضَاءَهُمَا» بدل اشتغالِ منهما، يحمَدُ فعالها ويشكرُ صنيعهما، المعنى: حَبَّبَ اللهُ إِلَيَّ وَقَتَ إِضَاءَةِ وَقُودِهِمَا إِيَّاهُما، ونحوه في البدلِ قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مریم: ١٦]، أي: اذكر وقتَ انتبذِهما<sup>(٣)</sup>، واللامُ في «لَحْبُ الْمُوقِدَانِ»<sup>(٤)</sup> للقسَمِ، هكذا روى سيبويه بقلبِ الواوِ في «المُوقِدَانِ»، وموسى هَمَزَه.

«لَحْبُ» يُرَوَى بِضَمِّ الحاءِ وَفَتْحِهَا.

الجوهريُّ: يُقال: أَحَبَّهُ فهو مُحَبَّبٌ، وَحَبَّهُ يَحْبُّهُ بالكسْرِ فهو مَحْبُوبٌ، ولقد حَبَّبتُ بالكسْرِ، أي: صرَّتْ حَبِيْبًا.

قوله: (وإلا فلا محلَّ لها) من الإعراب، قيل: فيه نظرُ لأنه لو كان الموصولُ الثاني مبتدأ، فكذلك محلُّها الرفعُ، فالحقُّ أن يُقالَ: إنْ كانَ أحدُ الموصولَيْنِ مبتدأً، فهو في محلِّ الرفعِ.

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٩٢، وفيه: سكونُ الفهمِ بدلِ سكونِ النفسِ.

(٢) «ديوان جرير» ص ١٣٦.

(٣) من قوله: «وقوله: إذ أضاءهما» إلى هنا من (ط) و(ح).

(٤) في (ح): «واللام في «لَحْبُ» للقسَمِ».

الابتداء بـ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾؛ فقد ذهبَ به مذهب الاستئناف؛ وذلك أنه لما قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، واختصَّ المتقونَ بأنَّ الكتابَ لهم هدى؛ اتَّجَهَ لسائل أن يسأل فيقول: ما بال المتقين مخصوصين بذلك؟ فوقع قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى ساقته، كأنه جوابٌ لهذا السؤالِ المقدر، وجيءَ بصفة المتقين المنطوية تحتها خصائصهم التي استوجبوا بها من الله أن يلطّفَ بهم ويفعلَ بهم ما لا يفعلُ بمن ليسوا على صفتهم؛ أي: الذين هؤلاء عقائدهم وأعمالهم أحقّاء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح.

ونظيره: قولك: أحبّ رسول الله ﷺ الأنصار الذين قارعوا دونه، وكشفوا الكرب عن وجهه، أولئك أهلٌ للمحبة. وإن جعلته تابعاً للمتقين؛ وقع الاستئناف على «أولئك»؛ كأنه قيل: ما للمستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟ فأجيب بأن.....

وأجيب: أن المصنّف في صدد أن يدكّر في الآية وجوهاً ثلاثة، ويُشير في التقرير إلى بيان الفرق؛ فبنى الكلام أولاً على الوجهين اللذين هما أقوى الوجوه وعليهما تعويل أهل المعاني دون الثالث، ثم سأل نفسه: هل يجوز ذلك التقدير؟ أي: أن يجزّي الموصول الثاني على الابتداء و«أولئك» خبره، لأن الوجه الأخير لا يحسن حُسْنُهَا لِحُلُوه عن الاستئناف ولزوم فكّ الموصولين. ولهذا اللطيفة قدّم الاستئناف المنطوي على بيان الموجب على الآخرة، وكما روعيت هذه اللطيفة روعيت المناسبة بين الوجهين أيضاً حيث قال أولاً: «نويت» مقرونةً بإذا، وثانياً: «وإن جعلته تابعاً» وإنما كان الوجه الأول أحسن الوجوه لما ذكرنا من بيان الموجب، ولإيقاع «أولئك» خبراً له، وهو أيضاً موجبٌ كما سيجيء.

قوله: (ما للمستقلين بهذه الصفات)، الأساس: ومن المجاز: هو مستقلٌ بنفسه: إذا كان ضابطاً لأمره.

النهاية: يقال: أقلّ الشيء يُقلُّه، واستقلّه يستقلُّه، إذا رفعه وحمله، وفي الحديث: «حتى تقالت الشمس»<sup>(١)</sup> أي: استقلت في السماء، وارتفعت وتعلت.

(١) «تقالت» بالقاف. والمروي في ذلك «تعلت» بالعين المهملة، أخرجه أبو داود (٤٣٨) من حديث أبي قتادة الأنصاري. فعمل في الأمر تصحيفاً.

أولئك الموصوفين -: غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً، وبالفلاح آجلاً. واعلم أن هذا النوع من الاستئناف يجيء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث، كقولك: قد أحسنت إلى زيد، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان.....

أي: ما للمتقين الذين هذه المذكورات حدثهم، أو ما للكاملين بهذه الصفات؟ وقد راعى فيه معنى لا يلزم منه الموجب، بخلافه في الأول فليتدبر.

ولإفادة اللام الاختصاص: أعني في «المتقين»، قال في هذا الوجه: «أن يفوزوا دون الناس»، وفي الأول: «بمن ليسوا على صفتهم» وقال أولاً: «استوجبوا» بناءً على مذهبه، وثانياً: «غير مستبعد أن يفوزوا» لأن الأول مبني على العلية، ثم الأنسب أن يجرى «المتقين» في الوجه الأول على الحقيقة، وهم الثابتون على التقوى، ليستقيم قوله: «استوجبوا بها من الله أن يلفظ بهم»، وفي الثاني على المجاز، كما قال: ﴿هُدًى﴾ للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فيستقيم قوله: «غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً».

قوله: (هذا النوع) الإشارة بـ«هذا» إلى المذكور قبل، فإنه لا يخرج عن هذين القسمين، ويُفهم منه أن من الاستئناف أنواعاً تأتي على غير هذا النوع، ومن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: (زيدٌ حقيقٌ بالإحسان) جوابٌ عن قول من قال - إذا قلت: أحسنت إلى زيد -: ما له أحسن إليه؟ أي: هو حقيقٌ بالإحسان لما فيه من الخصال المرصية والخلال الحميدة كما في الوجه الثاني في تفسير الآية؛ لأن الوصف حيثئذ حده، أو مدحه لقوله: «ما للمستقلين بهذه الصفات»، وقولك: صديقك القديم، جوابٌ عن قوله - حين قلت له: أحسنت إلى زيد -: ما له أحسن إليه ولم يستوجب مني الإحسان؟ أي: استوجب منك الإحسان<sup>(٢)</sup> لكونه

(١) من قوله: «ثم الأنسب أن يجرى» إلى هنا من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: مالم. وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) قوله: «أي: استوجب منك الإحسان» ساقط من (ط).

وتارة بإعادة صفته، كقولك: أحسنتُ إلى زيد، صديقك القديمُ أهلٌ لذلك منك. فيكونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصفةِ أحسنَ وأبلغَ؛ لانطوائها على بيانِ الموجبِ وتلخيصه. فإن قلت: هل يجوزُ أن يجري الموصولُ الأوَّلُ على المتقين، وأن يرتفعَ الثاني على الابتداء، و﴿أُولَئِكَ﴾ خبرُه؟.....

صديقاً لك، كما في الوجهِ الأوَّل، لأنَّ الصِّفَةَ حينئذٍ غيرَ الكَشْفِ والمدحِ، لقوله: «ما لا يفعلُ بمنَّ ليسوا على صفتهم»؛ فعلى الأوَّلِ استحقَّ الإحسانَ لما هو فيه، وعلى الثاني لما<sup>(١)</sup> له عَلَيْكَ، وهذا أئينٌ في تلخيصِ<sup>(٢)</sup> الموجبِ، لتخصيصه، أي: بما يستحقُّ عليك الإحسانَ، ولكنَّ ذلكَ أدخل في التمدحِ كأنَّ ذاته لكونها مُستجمعةٌ للخلالِ المرضيةِ مُستحقةٌ للإحسانِ.

على أنَّ ﴿أُولَئِكَ﴾ في الآيةِ ليسَ كالمثال، فإنَّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ هنا، كإعادةِ الموصوفِ مع صفاته المذكورة، وذلك أنَّ «المتقين» لما حكَمَ عليهم بكونِ الكتابِ هُدىً لهم، ثمَّ أجرى عليهم تلكَ الصفاتِ شيئاً فشيئاً، كما ذكر في «الفاتحة» مَيَّزُوا غايةَ التَّمييزِ، فاستحقُّوا لذلك التَّمييزِ التامَّ أن يفوزوا بالهُدىِّ عاجلاً، وبالفلاحِ آجلاً.

ويؤيدُ هذا التأويلَ قولُ القاضي: إذا كانَ ﴿أُولَئِكَ﴾ استئنافاً، كانَ نتيجةَ الأحكامِ والصفاتِ المُقدَّمة. تمَّ كلامه<sup>(٣)</sup>. فوزانُ قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إلى قوله: ﴿يُفْقُونَ﴾ ووزانُ قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ووزانُ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ووزانُ قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وهاهنا سِرٌّ دقيقٌ وهو: أنه تعالى حكى في مُفْتَحِ كتابه الكريمِ مدحَ العبدِ لبارئهِ بسببِ إحسانِهِ إليه، وترقَّى فيه ثمَّ مدحَ الباري هاهنا عبده بسببِ هدايته له، وترقَّى فيه على أسلوبٍ واحد.

(١) في (ط): «بها».

(٢) في (ط): «أئين لتلخيص».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٩).

قلت: نعم، على أن يُجَعَلَ اختصاصُهم بالهدى والفلاح تعريضاً بأهل الكتاب.....

قوله: (نعم على أن يُجَعَلَ اختصاصُهم بالهدى والفلاح تعريضاً) يعني: إنَّما يجوز ذلك إذا جُعِلَ الغرضُ في بناءِ ﴿أَوْلِيَّتِكَ﴾ على «الذين»، ودلالة الاختصاصِ الذي يُعطيه معنى التركيب، التعريضُ بأهل الكتاب؛ ليكونَ قَطْعُ الكلامِ مِنَ الأول، وجعلُهُ جملةً بجيالها، والعدولُ من تلكِ المواقعِ المُستَحْسَنَةِ لغرضٍ صحيح.

فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿أَوْلِيَّتِكَ عَلَى هُدًى﴾ على الوجهينِ السابقينِ تعريضاً؟

قلت: ليس بواضح، لأنَّ الغرضَ في الاستئنافِ الأولِ بيانُ موجبِ أن الكتابَ هُدًى لهم، أي: إنَّما كانَ الكتابُ هُدًى لهم، لأنَّهم على هُدًى لا يُكْتَنُهُ كُنْهَهُ. وفي الاستئنافِ الثاني بيانُ جزاءِ أولئكِ الموصوفينَ بتلكِ الصفاتِ الفائقةِ، فوجبَ أن يُقالَ: لهم الهدى عاجلاً، والفلاح آجلاً. نعم لو أُريدَ التعريضُ على سبيلِ الإدماجِ بَجازٍ، بخلافه في تلكِ الصورة؛ لأنَّ الغرضَ الأولَ هو التعريضُ. قال<sup>(١)</sup>: «إذا كانَ الكلامُ مُنْصَباً إلى غرضٍ من الأغراضِ، جُعِلَ سياقه له وتوجُّههُ إليه كأنَّ ما سِوَاهُ مَرْفُوضٌ مُطَّرَحٌ».

وذهبَ صاحبُ «المفتاح» إلى أن الجملةَ على هذا من مُسْتَبْعَاتِ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقدَّرَه:

«هو هدى»، وقال: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تقريرٌ وتوكيدٌ لقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>. فَعُلِمَ منه أنه على الوجوه السابقة كان مُسْتَبْعاً لِلْمُتَّقِينَ، وهو يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: أن يُرادَ بالمتقين: الضالُّونَ الصائرونَ إلى الهدى كما في الوجه الثاني من الكتاب،

فَعَطَفَ هذه الجملةَ على السابقة على سبيلِ الحصولِ والوجودِ وتفويضِ الترتيبِ إلى الذهن.

يعني: إذا كانَ الكتابُ هُدًى للضالِّينَ الصائرينَ إلى الهدى، فلا بُدَّ أن يكونَ هُدًى للذينَ شرعوا وصدقوا ما يجبُ تصديقُه أُخرى وأولى.

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٣: ٢١).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١١٨.

الذين لم يؤمنوا بنبوّة رسولِ الله ﷺ وهم ظانّونَ أنهم على الهدى، وطامعونَ أنهم ينالونَ الفلاحَ عندَ الله. وفي اسمِ الإشارةِ الذي هو ﴿أُولَئِكَ﴾ إيذانٌ بأنَّ ما يردُّ عَقِبَهُ، فالمذكورونَ قبلَهُ أهلٌ لاكتسابِهِ مِن أَجْلِ الخِصَالِ التي عُدِّتْ لَهُم، .....

وثانيهما: أن يُرادَ بهم الثابتونَ على التقوى كما في الوجه الأوّل، فالعطفُ حيثنَدٍ من حيثُ الجملةُ لا بالنظرِ إلى أنّها مؤكّدةٌ للسابقِ إذ لا تحسُنُ هذه أن تكونَ مؤكّدةً مثلها، بل تكونُ مُستطردةً ولا يمنعُ العاطفُ من الاستطرادِ كما في قوله: ﴿وَيَأْسُ الْقَوِيُّ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وتقريره: أنه لما قيل: إنَّ الكتابَ هُدًى للمتقين الموصوفينَ بتلك الصفاتِ النابهةِ، استتبعَ هذا الحديثُ حديثَ أهلِ الكتابِ الذين جمَعوا بين الإيِّانِ بهذا الكتابِ الكريمِ وبجميعِ ما نزلَ من الكُتُبِ السماويةِ، فأوردَ في الذِّكْرِ على طريقِ التخصيصِ تعريضاً بمنّ لم يؤمنَ منهم.

قوله: (فالمذكورونَ قبلَهُ أهلٌ لاكتسابِهِ) معنى كَوْنِهِم على هُدًى وحصولِ الفلاحِ لهم أمانةٌ لاستيْهاهِم للهدى والفلاح، لأجلِ اتّصافِهِم بتلك الصفاتِ، وهذا إنّما يقعُ موقعه إذا اعتبرَ الاستئنافُ من قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾ [البقرة: ٥] كما سبقَ تقريره آنفاً لا من قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْقَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لأنّه يلزمُ من إجراءِ الأوصافِ على المتقين استيْهاهُم الهدى والفلاح، ويلزمُ من الاستئنافِ كَوْنَ الكتابِ هُدًى، اللهمَّ إلا أن يُجْعَلَ الموجِبُ مركّباً.

ولعلَّ المقصودُ من ركوبِ الاستئنافِ الأوّلِ تقريرُ المذهبِ؛ يعني: إنّما كانَ الكتابُ هُدًى للمتقين، لكونِهِم على هُدًى وأيُّ هُدًى! فاستوجبوا لذلك أن يَهْتَدُوا بالكتابِ، لأنهم أوجبوا على الله الهدايةَ بعمَلِهِم كما قال: «بخصائصِهِم التي استوجبوا من الله أن يُلطفَ بِهِم».

وقوله: (فالمذكورونَ قبلَهُ) وارِدٌ على مذهبِ الأُخْفَشِ، وهو: أنّ «إنَّ» و«أَنَّ» لا يَمْنَعانِ دخولَ الفاءِ في خيرِ المُبتدأ، فهو كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ﴾ [البروج: ١٠] ولكنَّ معناه معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ألا ترى أنّك لو جعلتَ مضمونَ قوله: ﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ هو المشروط، لكانَ المعنى:

كما قال حاتم: «ولله صعلوك...»، ثُمَّ عَدَّدَ لَهُ خِصَالًا فَاضِلَةً، ثُمَّ عَقَّبَ تَعْدِيدَهَا بِقَوْلِهِ:  
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكُ فَحَسْبِي ثَنَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمًا

أَنَّ اسْتِقْرَارَهَا بِهِمْ سَبَبٌ لِحُصُولِهَا مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ مِنَ التَّعْكِيسِ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْإِخْبَارَ بِنَفْسِ  
الْجِزَاءِ هُوَ الْمَشْرُوطَ كَمَا تَقُولُ: وَالَّذِي اسْتَقَرَّ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَإِنِّي أَخْبِرُكُمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ، اسْتِقَامَ.  
كَذَا هَاهُنَا وَرُودُ مَا وَرَدَ عَقِيبَ أَوْلَئِكَ سَبَبُ الْإِخْبَارِ أَنَّ الْمَذْكُورِينَ أَهْلٌ لِاتِّسَابِهِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عَدَّدَ لَهُ خِصَالًا فَاضِلَةً) إِشَارَةٌ إِلَى سَائِرِ الْآيَاتِ، وَهِيَ (١):

وَلِلَّهِ صُغْلُوكٌ يُسَاوِرُهُمْ	وَيَمْضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالذَّهْرِ مُقَدِّمًا
فَتَنِي طَلِبَاتٍ لَا يَرَى الْحَمَّصَ تَرْحَةً	وَلَا شِبْعَةَ إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمًا
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ	تَيِّمَمَ كُبْرَاهُنَّ ثُمَّتَ صَمًّا
تَرَى رُحْمَهُ أَوْ بَيْلَهُ أَوْ مِحْنَهُ	وَذَا شَطَبٍ عَضَبَ الضَّرِيَّةِ مَخْدَمًا
وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِرٍ (٢)، وَجِلَامِهِ	عَتَادَ فَنَى هَيْجَا وَطِرْفًا مُسَوِّمًا
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكُ فَحُسْنِي ثَنَاؤُهُ	وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمًا

«وَلِلَّهِ صُغْلُوكٌ» كَقَوْلِكَ: وَلِلَّهِ الْقَاتِلُ، وَلِلَّهِ أَنْتَ، أَي: لِلَّهِ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ قَاتِلِ (٣) هَذَا  
الْكَلَامِ، وَهَذَا يُقَالُ عِنْدَ صَدُورِ كَلَامٍ غَرِيبٍ وَفِعْلٍ عَجِيبٍ. وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ صَنِيعُهُ وَمُخْتَارُهُ،  
فَلَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ مِثْلِكَ.

الصُّغْلُوكُ: الْفَقِيرُ، وَصَعَالِيكُ الْعَرَبِ: ذُؤَابَانُهَا (٤) أَي: الَّذِينَ يَتَلَصَّصُونَ.

المُساوِرَةُ: المُوَاتِبَةُ، وَالْحَمَّصُ: الْجُوعُ، وَالتَّرْحُ: السُّدَّةُ. شَطَبَةُ السَّيْفِ: طَرِيقَتُهُ الَّتِي فِي مَتْنِهِ،  
خَدَمَتُهُ: قِطْعَتُهُ بِسُرْعَةٍ، وَسَيْفٌ مِخْذَمٌ وَخَدِيمٌ: قِطَاعٌ.

(١) ديوان حاتم الطائي، ص ٨٢.

(٢) في (ط): «فاتر».

(٣) قوله: «قاتل» ساقط من (ط).

(٤) وهم طائفة من فُتَاكِ الْعَرَبِ وَفِرْسَانِهَا، مِنْهُمْ السَّلِيكُ بْنُ السَّلَكَةِ، وَالشَّنْفَرِيُّ وَعُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ وَغَيْرُهُمْ.



ومعنى الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لِّتَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهم به، شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ مَنْ اعْتَلَى الشَّيْءَ وَرَكِبَهُ، ونحوه: هو على الحق، وعلى الباطل. وقد صرَّحوا بذلك في قولهم: جعل الغواية مركباً، .....

أعرضت، أي: ظهرت واستبانَتْ. فاتر<sup>(١)</sup>: واقٍ لا يعقر ظهر الفرس، وحسن: مَصْدَرٌ بمعنى حسن، مثل بشرى بمعنى بشارة، وقيل: هو اسم من الإحسان.

يقول: لله در فقير يوانب همته ويمضي مُقَدِّمًا على الدهر، والحال أنه فتى طلبات يتجدد طلبه كل ساعة، والدهر يسعف بمطلوبه بجده ورشده، ولا يرى الجوع شدة، ولا الشبع غنيمَةً، لعلو همته، فمثله إن يهلك فحسن ثناؤه، وإن يعيش يعيش ممدوحاً معززاً.

قوله: (مثل لتمكنهم) أي: هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية، يدل عليه قوله: «شُبِّهَتْ حَالُهُمْ»: وتقريره أن يُقال: شُبِّهَتْ حَالُهُمْ وَهِيَ تَمَكُّنُهُمْ مِنَ الْهُدَى واستقرارهم عليه، وتمسُّكهم به، بحال من اعتلى الشيءَ وَرَكِبَهُ، ثم استعير للحالة التي هي المُشَبَّه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المُشَبَّه به.

ويدلُّك على أن الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء، وبه يُشعر قول صاحب «المفتاح» في استعارة لعل: فَتَشَبَّهُ حَالُ الْمُكَلَّفِ وَكَيْتَ وَكَيْتَ بِحَالِ الْمُرْتَجِيِ الْمُخَيَّرِ إِلَىٰ آخِرِهِ<sup>(٢)</sup>. وليكن هذا المعنى على ذكر منك ليُنَبِّهَكَ على أن أحد وجهي المجاز في ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] من الاستعارة والتثيل على هذا.

قوله: (وقد صرَّحوا بذلك) أي: بإرادتهم معنى الاستعلاء والركوب فيما يُشبه الآية، وقولهم: «هو على الحق وعلى الباطل» من قولهم: «جعل الغواية مركباً» أي: كالمركب، فهو من التشبيه. وقالوا: «امتطى الجهل» أي: اتخذ الجهل مطية، وهو أيضاً تشبيه، وأما قوله: «واقعد

(١) في (ط): «فاتر».

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٦٢.

وامتطى الجهل، واقتعد غارب الهوى. ومعنى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أي: مُنْحَوْه مِن عِنْدِهِ، وَأُوتُوهُ مِن قِبَلِهِ، وهو اللطف والتوفيق الذي اعتصدوا به على أعمال الخير، والترقي إلى الأفضل فالأفضل. ونكر ﴿هُدًى﴾؛ .....

غارب الهوى» فهو استعارة: إما تحقيقة أو تخيلية. و«اقتعد» ترشيح لها نحو قوله:

وَعُرِّيَ أفراسُ الصِّبَا ورَواجِلُه (١)

قوله: (ومعنى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾) مُبتدأ، و«مُنْحَوْه مِن عِنْدِهِ» خبره، فأقحم «أي» التفسيرية، لمزيد البيان، أو معنى هدى من ربهم هذا القول، فحذف القول (٢) وجيء بتفسيره كما سيجيء في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١].

قوله: (أي: مُنْحَوْه مِن عِنْدِهِ وَأُوتُوهُ مِن قِبَلِهِ) يعني: أن «من» هاهنا لا ابتداء الغاية فلا يصح إلا بتقدير «عند» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وهو أيضاً لا يصح إلا بالكناية، فيرجع حاصله: أُوتُوهُ مِن قِبَلِهِ، أي: بتوفيقه ولطفه، واللطف ما يختار عنده المكلف الطاعة على مذهبه، وسيجيء تحقيقه بعد هذا.

قوله: (والترقي إلى الأفضل فالأفضل) والفاء مثلها في قوله صلوات الله عليه: «الأمثل فالأمثل» (٣)، فهي للتعقيب على سبيل الاستمرار إلى ما لا نهاية له.

المعنى: إذا ساعدتهم الطاف الله، وتداركهم توفيقه، اقتدروا على عمل من الأعمال الحسنة، وهذا العمل يستنزله لهم لطفًا جديدًا أفضل منه، فيستجدوا به عملاً أعلى من ذلك،

(١) هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٢٦ وصدّره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

(٢) قوله: «فحذف القول» ساقط من (ط).

(٣) هو جزء من حديث أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصححه ابن حبان (٢٩٠٠) من

حديث مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، قال: يا رسول الله، من أشد الناس بلاء؟ قال:

«الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل».

لِيُفِيدَ ضَرْبًا مَبْهَمًا لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ، وَلَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَلَى أَيِّ هَدَى، كَمَا تَقُولُ: لَوْ أَبْصَرْتَ فَلَانًا لِأَبْصَرْتَ رَجُلًا. وَقَالَ الْهُدَلِيُّ:

فَعَلَى هَذَا، فَاللُّطْفُ يَدْعُو إِلَى الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ إِلَى اسْتِجْلَابِ اللُّطْفِ، فَلَا يَزَالُ اللُّطْفُ وَالْعَمَلُ يَتَنَاوَبَانِ حَتَّى يَتِمَّ كُنْهَهُ عَلَى الْأَعْمَالِ، فَتَصِيرَ فِيهِمْ صِفَةً رَاسِخَةً. وَإِلَيْهِ يَنْظُرُ مَا رُوِيَ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ، وَرَزَّهَ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»<sup>(١)</sup>.

وَرُوِيَ عَنِ الْجَنِيدِ<sup>(٢)</sup>: «الْحَسَنَةُ بَعْدَ الْحَسَنَةِ ثَوَابُ الْحَسَنَةِ، وَالذَّنْبُ بَعْدَ الذَّنْبِ عِقَابُهُ الذَّنْبِ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ)، الْأَسَاسُ: سَأَلَهُ عَنِ كُنْهِ الْأَمْرِ: عَنِ حَقِيقَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ، وَاكْتَنَهُ الْأَمْرَ: بَلَغَ كُنْهَهُ وَغَايَتَهُ.

قَوْلُهُ: (لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ)، الْأَسَاسُ: قَدَّرْتُ الشَّيْءَ أَقْدَرُهُ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، وَقَدَّرْتُ أَنَّ فَلَانًا يَفْعَلُ كَذَا، وَفُلَانٌ يُقَادِرُنِي: يَطْلُبُ مَسَاوَاتِي، وَتَقَادَرُ الرِّجَالُ: طَلَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مُسَاوَاةَ الْآخَرِ.

(١) هُوَ جُزْءٌ مِّنْ حَدِيثِ ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (١٠: ١٥) مِّنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، عَنِ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَضَعْفَهُ، وَانظُرْ: «تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» لِلْعِرَاقِيِّ (١: ٤٥).

(٢) أَبُو الْقَاسِمِ الْجَنِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ النَّهْوَانْدِيِّ (ت ٢٩٧هـ)، الْأَسْتَاذُ الْعَارِفُ الْقَدْوَةُ. تَفَقَّهَ بِأَبِي نُورٍ، وَصَحَبَ الْحَارِثَ الْمَحَاسِبِيَّ وَأَبَا حَمْزَةَ الصُّوفِيَّ، ثُمَّ أَصْبَحَ سَيِّدَ الطَّائِفَةِ الصُّوفِيَّةِ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي «سِيرِ النَّبَلَاءِ» (١٤: ٦٦)، وَ«طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ»، ص ١٢٩.

(٣) كَذَا نَسَبَهُ الْمَوْلِيفُ إِلَى الْإِمَامِ الْجَنِيدِ، وَنَسَبَهُ السُّلَمِيُّ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الزَّيْنِ، مِّنْ أَعْيَانِ الْعَارِفِينَ (ت ٣٢٨هـ)، وَمِنْ بَدِيعِ كَلَامِهِ: «مَنْ اسْتَغْنَى بِاللَّهِ أَحْرَجَ اللَّهُ الْخَلْقَ إِلَيْهِ». انْتَهَى مِّنْ «طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ» ص ٢٨٩، وَ٢٩٠.

فلا وأبي الطير المُرَبَّة بالضحى  
 على خالدٍ لقد وَقَعَتِ على لحمِ  
 والنون في ﴿مَنْ يَبِيَهُمْ﴾ أدغمتُ بَغْنَةً وبغير غَنَّةٍ؛ فالكسائيُّ وحمزةٌ ويزيدٌ وورشٌ  
 - في رواية - والهاشميُّ عن ابن كثيرٍ لم يَغْنَوْها، وقد أَغْنَهَا الباقونَ إلا أبا عَمْرٍو؛ فقد روي  
 عنه فيها روايتان. وفي تكريرِ ﴿أُولَئِكَ﴾ تنبيهٌ على.....

قوله: (فلا وأبي الطير المُرَبَّة) (١) البيت: نُقِلَ عن المُصنِّفِ أنه كان يقول: ما أَفْصَحَكَ يا بيتَ  
 المُرَبَّة! أي: المُلازمة (٢)، من أربَّ بالمكان: إذا أقامَ به، وقد كان خالدٌ هذا رفيعَ الشأنِ، عليَّ  
 القَدْر، فاستعظَمَ لَحْمَهُ حيث نكَّرَه، وبسببِ تعظيمه اللحمِ استعظَمَ الطيرَ الواقعةَ عليه، حيثُ  
 أقسمَ بأبيها؛ والإقسامُ بالشيءِ دليلٌ على تعظيمه، وكذلك الكُنْيُ تدلُّ على التعظيمِ.  
 ثم إنَّ جُعِلتُ «لا» زائدةٌ، كانَ جوابُ القسمِ: «لقد وَقَعَتِ»، وفيه إشعارٌ من حيثُ  
 الالتفاتُ بالتعظيمِ، ومن حيثُ إنَّ سببَ الإقسامِ بها كونُها واقعةٌ على ذلك اللحمِ فيه تعظيمُ  
 الشيءِ بنفسِه، فيعودُ إلى معنى قولِ الطائي (٣):

وثنايك إنما إغريض

وقوله تعالى: ﴿حَمَّ \* وَالْكَتَبِ الْمُبِينِ \* إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١-٣]، وإن لم  
 تُجْعَلِ «لا» زائدةٌ بل ردًّا لكلامٍ سابقٍ، أي: ليس الأمرُ كما زعمتُ وحقُّ أبي الطيرِ، يكونُ جوابُ  
 القسمِ ما دَلَّتْ عليه «لا»، ثم ابتداءً بإنشاءٍ قسمٍ آخرٍ، أي: والله لقد وَقَعَتِ على لحمِ، كقوله تعالى:  
 ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] فيكونُ صفةً للطيرِ على تأويلِ: الطيرِ المَقولِ في حَقِّه ذلك.

(١) البيت لأبي كبير الهللي يرثي خالد بن زهير كما في «شرح ديوان الهذليين» (٣: ١٠٦٩).

(٢) في (ط): «اللازمة».

(٣) يعني أبا تمام، سبقت ترجمته. وانظر الشطر المذكور في «ديوانه» (١: ٢٨٧)، وعجزه:

ولآلِ توأمٍ وبرقٍ وميضٍ

والإغريض: ما ينشق عنه الطلُع من الحثيبيات البيض. انظر: «أساس البلاغة» (غرض).

أنهم كما ثبتت لهم الأثرَةُ بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح، فجعلت كل واحدة من الأثرتين في تمييزهم بالمشابيه التي لو انفردت كفت مميزة على حياها. فإن قلت: لم جاء مع العاطف؟ وما الفرق بينه وبين قوله: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]؟ قلت: قد اختلف الخبران هاهنا؛ فلذلك دخل العاطف، .....

قوله: (كما ثبتت لهم) لا يجوز أن تحمل «الكاف» على التشبيه؛ لأن «الفاء» التي في قوله: «فهي» مانعة من جعل ما بعدها مشبهاً به، بل «الكاف» للقران<sup>(١)</sup> في الوقوع كما في قولك: كما حضر زيد قام عمرو، والمعنى: كما حصلت الأثرَةُ بالهدى ما توقفت حصول الفلاح عقيبها؛ جعل الفلاح<sup>(٢)</sup> المتوقع في الآجل حاصلًا مع حصول الهدى في العاجل، مبالغة، وما اكتفى بذلك، بل غير العبارة، وأبرز الجملة الثانية وهي قوله: «فهي ثابتة» في معرض الاسمية وبناها على تقوي الحكم ليشير به إلى مبالغة أخرى في الآية سوى التكرار، وهي تعريف ما يعطيه الخبر، وتوسيط الضمير في الجملة الثانية بخلاف الأولى.

قوله: (الأثرَةُ بالهدى) الأثرَةُ: التقدم والاختصاص؛ من الإيثار، الأساس: ولهم مأثر، أي: مساع بأثر وئها عن آبائهم، وهو أثري، أي: الذي أوتره وأقدمه، وله عندي أثر، وهو ذو أثر عند الأمير.

قوله: (على حياها)، الجوهرى: قعد حيا له وبحياله، أي: بإزائه. وأصله الواو.

المغرب: وأعطى كل واحد على حيا له، أي: بانفراده<sup>(٣)</sup>.

قوله: (قد اختلف الخبران) أي: الجملتان الواقعتان خبرين عن ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ فإن معنى ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾: أنهم متمكنون الآن على الهداية، ومعنى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: أنهم في الآخرة يفوزون بمباغيهم ومآربهم، فبينها اختلاف من وجه، واتفاق من وجه، فتوسطت

(١) أي: الاقتران.

(٢) في (ط): «جعل الفراغ».

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٣٧).

بخلاف الخبرين ثَمَّة؛ فإنها متفقان؛ لأنَّ التسجيلَ عليهم بالغفلة، وتشبيهِهم بالبهايمِ شيءٌ واحدٌ، فكانتِ الجملةُ الثانيةُ مقرَّرةً لما في الأولى، فهي من العطفِ بمعزِلٍ. و﴿هُمُ﴾: فَضْلٌ، وفائدته: الدلالةُ على أنَّ الواردَ بعده خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دونَ غيره؛ أو هو مبتدأٌ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خبرُهُ، والجملةُ خبرٌ «أولئك». ومعنى التعريفِ في ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾: الدلالةُ على أنَّ المتقينَ همُ الناسُ الذينَ بَلَغَكَ أنهم يُفْلِحونَ في الآخرة، كما إذا بَلَغَكَ أنَّ إنسانًا قد تابَ من أهلِ بلدك، فاستخبرت: مَنْ هو؟ فقيلَ: زيدُ التائبُ، أي: هو الذي أُخبرت بتوبته؛ أو على أنهم الذينَ إن حصلتْ صفةُ المفلحينَ،.....

بينَ كمالِ الاتصالِ وكمالِ الانقطاع، فدخلَ العاطفُ، بخلافه في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية، هذا إذا قَدَّرُوا<sup>(١)</sup> الاستئنافَ من قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، وأما إذا قُدِّرَ من «أولئك» المرادُ بالخبرينِ الإخبار. والأظهرُ أنَّ المرادُ بالخبرينِ<sup>(٢)</sup> قوله: ﴿عَنْ هُدًى﴾ وقوله: ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾؛ فاختلافُهما يؤدي إلى اختلافِ الجُمْلَتَيْنِ، وإن اتَّحَدَ المبتدأُ فيهما، وكذلك اتفقاُهما في تلك الآية يوجبُ اتفاقَ الجُمْلَتَيْنِ.

قوله: (أو هو مبتدأٌ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خبرُهُ) فعلى هذا تكونُ الجملةُ من بابِ تقويِ الحُكْمِ، أو من التخصيصِ على نحو: هو عارِفٌ.

قوله: (ومعنى التعريفِ) مبتدأٌ و«الدلالةُ» الخبرُ. وفي قوله: «همُ الناسُ الذينَ بَلَغَكَ» إشارةٌ إلى أنَّ التعريفَ للعهدِ.

وفي قوله: (أو على أنهم الذينَ إن حصلتْ صفةُ المفلحينَ) دلالةٌ على أنَّ التعريفَ في هذا الوجهِ للجنسِ، فإذا جُعِلَ للعهدِ كانَ قَصْرًا للمُسندِ على المُسندِ إليه، فالفلاحُ لا يتعدى إلى

(١) في (ط): «قُدِّرَ».

(٢) في الأصول الخطيَّة: «بالخبران» أو بالخبرِ أن. ولعلَّ الصوابَ ما أثبتناه.

وتَحَقَّقُوا ما هُمْ، وتَصَوَّرُوا بصورتِهِم الحَقِيقِيَّة؛ فَهَمْ هُمْ لا يَعُدُّون تِلْكَ الحَقِيقَةَ، كما تَقُولُ لصاحِبِكَ: هل عَرَفْتَ الأَسَدَ وما جُبِلَ عَلَيْهِ من فَزْطِ الإِقْدَامِ؟ إِنَّ زَيْدًا هُوَ هُوَ. فَانظُرْ كَيْفَ كَرَّرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التَّنْبِيَةَ عَلَى اِخْتِصَاصِ المُتَقِينَ بِنَيْلِ ما لا يَنالُهُ أَحَدٌ عَلَى طَرِيقِ شَيْءٍ؛ وَهِيَ: ذِكْرُ اسْمِ الإِشَارَةِ وَتَكَرُّرُهُ، وَتَعْرِيفُ المُفْلِحِينَ، وَتَوَسِيطُ الفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «أَوَّلِكَ»؛ لِيَبْصُرَكَ مَرَاتِبَهُمْ، وَيَرْغَبَكَ فِي طَلَبِ ما طَلَبُوا، وَيَنْشِطَكَ لِتَقْدِيمِ ما قَدَّمُوا، وَيُثَبِّطَكَ عَنِ الطَّمَعِ الفَارِغِ، وَالرَّجاءِ الكاذِبِ،.....

غَيْرِهِمْ، وَإِذَا جُعِلَ لِلجِنْسِ، أَفَادَ أَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ عَلَى المُسْنَدِ، فلا يُعَدُّونَ مِنَ الفِلاحِ إِلَى صِفَةِ أُخْرَى، فَيَلْزِمُ عَلَى الأَوَّلِ اِخْتِصَاصَهُمْ بِالفِلاحِ دُونَ<sup>(١)</sup> غَيْرِهِمْ. وَلَمَّا كَانَ الكَلَامُ وَارِدًا عَلَى التَّعْرِيفِ<sup>(٢)</sup> بِأَهْلِ الكِتَابِ يَعُودُ عَدَمُ الفِلاحِ إِلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وتَحَقَّقُوا ما هُمْ) أَي: أَي شَيْءٍ هُمْ؟ وَهَذِهِ الجُمْلَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِتَحَقُّقِ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى العِلْمِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَعَلِمُوا أَي شَيْءٍ هُمْ، وَهَذَا لا يُسَمَّى تَعْلِيْقًا، وَإِنَّمَا التَّعْلِيْقُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ ما يَسُدُّ مَسَدَ المَفْعُولَيْنِ جَمِيعًا كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَيُّهُمَا عَمَرُو، وَعَلِمْتُ أَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ أَمْ عَمَرُو، وَإِذَا قُلْتَ: عَلِمْتُ أَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ أَمْ هُوَ كَاتِبٌ، كَانَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ واقِعَةً مَوْقِعَ ثَانِي مَفْعُولِي عَلِمْتُ.

قَوْلُهُ: (وتَصَوَّرُوا بصورتِهِم) أَي: لَوْ قُدِّرَ أَنَّ مَعْنَى المُفْلِحِينَ تَصَوَّرَ بِصَوْرَتِهِ الحَقِيقِيَّةِ، فَالْمُتَّقُونَ لا يَعُدُّونَ تِلْكَ الحَقِيقَةَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ عَلَى المُسْنَدِ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُ الطَّائِفَةِ:

ولو صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَرِدْهَا      عَلَى ما فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَّاعِ<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ: (ويُثَبِّطَكَ عَنِ الطَّمَعِ الفَارِغِ، وَالرَّجاءِ الكاذِبِ) وَهَذَا تَلْوِيحٌ إِلَى الوَعِيدِ.

(١) فِي (ط): «اِخْتِصَاصِ الفِلاحِ بِهِمْ دُونَ».

(٢) فِي الأَصُولِ الخَطِيَّةِ: التَّحْرِيفُ بِالحاءِ المَهْمَلَةِ.

(٣) دِيوانُ أَبِي تَمَّامٍ (٢: ٣٤٠)، وَالبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي مَدْحِ مَهْدِيِّ بْنِ أَصْرَمِ.

والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته، ولم تسبق به كلمته.

اللهم زيننا بلباس التقوى، واحشرننا في زمرة من صدرت بذكركم سورة البقرة.

وقوله: (والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته) معناه: توقع الثواب من غير عمل باطل، لا متناع الثواب بدون العمل على مذهبه، وتلخيص كلامه: أن المتقي من صدر منه تلك الخصال المذكورة، فمن أحل بشيء منها لم يكن متقياً، ومن لم يكن متقياً<sup>(١)</sup> لم يكن مفليحاً، بدليل تكرير ما كرر، ومن لم يكن مفليحاً، لا خلاص له من العذاب السرمذ.

وأجاب القاضي: المراد بالمفليحين: الكاملون في الفلاح، ويلزم عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح رأساً<sup>(٢)</sup>.

وقلت: يمكن أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] صفة مادحة، أو محصصة على ما قرزناه، لا كاشفة ولا محصصة على ما ذكره من التفسير للمتقي لما أبطأناه، وأن المراد بالمتقين المجتنبون عن الشرك، فيدخل العاصي في هذا الحكم، وهذا التأويل أوفق لتأليف النظم مما ذهب إليه المصنف لدخول أكثر المسلمين في الحكم، فتطابق هذه الآية وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ويحسن تقسيمه.

افتتح سبحانه بذكر الذين أخلصوا دينهم، واطأت قلوبهم ألسنتهم، ثم ثنى بالذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، ثم ثلث بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، إذ لو حمل على ما قال، لم يدخل فيه سوى الأفراد منهم كقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣].

فإن قلت: كيف جاز أن يكون العاصي مفليحاً؟

(١) قوله: «ومن لم يكن متقياً» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٤) وهو في سياق الرد على «الوعيدية = المعتزلة» القائلين بخلود الفساق من أهل القبلة في العذاب.



والمفلح: الفائز بالبغية، كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر، ولم تستغلق عليه.  
والمفلج - بالجيم - مثله، ومنه قولهم للمطلقة: استفليحي بأمرِك، بالحاء والجيم، والتركيبُ  
دالٌّ على معنى الشقِّ والفتح، وكذلك أخواته في الفاء والعين؛ نحو: فلَّق، وفلذ، وفلي.

قلت: كما جاز أن يكون مصطفي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا آلَ كِنَبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ  
عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وروينا عن رسول الله ﷺ: «لو جعل القرآن في إهابٍ ثم ألقي في النارِ  
ما احترق»، أخرجه الدارمي<sup>(١)</sup> عن عقبة بن عامر. هذا مثلٌ لبركة مجاورته، فكيف بالمؤمنِ  
الذي تولى حفظه وتفسيره وإن كان عاصياً.

وروينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذي، عن أبي ذرٍّ أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريلُ،  
فبَسَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟  
قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ!»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: أنه ﷺ قال: «ما من عبدٍ قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل  
الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق! ثم قال في الرابعة: على رَغْمِ أَنْفِ  
أبي ذرٍّ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (استفليحي) أي: فوزي بأمرِك واستبدي؛ وهو من كِنَايَاتِ الطلاق<sup>(٤)</sup>.

(١) في «السنن» (٢: ٥٢٢)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٦٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن»  
ص ٢٢، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧: ٨٥٠)، والبعوي في «شرح السنة» (١١٨٠)، وإسناده  
ضعيف لأجل مِشْرَحِ بن عاهان، ليس بالقوي، وابن لهيعة مختلفٌ فيه.  
قلت: الإهاب: الجلدُ ما لم يُدْبِغ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٣)، ومسلم (٩٥).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٨٣).

(٤) ذكره السرخسي في «المبسوط» (٦: ٢٥٦) وفسره بقوله: هو بمنزلة قوله: اذهبي، لأنَّ العرب تقول: أفلح  
بخير، أي: اذهب بخير، وكذلك لو قال: استفليحي، لأنَّ معناه: اطلبي فعلاً.

[إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾]

لَمَّا قَدَّمَ ذِكْرَ أَوْلِيَائِهِ وَخَالِصَةِ عِبَادِهِ بِصِفَاتِهِمُ الَّتِي أَهْلَتْهُمْ لِإِصَابَةِ الزَّلْفَى عِنْدَهُ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْكِتَابَ هَدَى وَلَطْفٌ لَهُمْ خَاصَّةً؛ قَفَى عَلَى أَثَرِهِ بِذِكْرِ أُضْدَادِهِمْ؛ وَهَمَّ الْعُنَاةُ الْمَرْدَةُ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يَنْفَعُ فِيهِمُ الْهُدَى، وَلَا يُجِدِي عَلَيْهِمُ اللَّطْفُ،.....

روى في «الفاثق»<sup>(١)</sup> عن ابن مسعود: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: اسْتَفْلِحِي بِأَمْرِكِ وَالْحَقِي بِأَهْلِكَ، فَقَبِلْتُ، فَوَاحِدَةٌ بَائِتَةٌ. أَي: اسْتَبَدِّي بِهِ، وَاقْتَطَعِي إِلَيْكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُنَازِعِيهِ. وَقَالَ أَيْضًا: كُلُّ مَا فِيهِ فَاءٌ وَلَا مٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّقِّ، فَلَقَّ الصُّبْحَ، أَي: شَقَّ، وَفَلَذَّ، أَي: قَطَعَ، وَفَلَى، هُوَ مَنْ فَلَوْتَهُ عَنْ أُمَّه، إِذَا فَطَمْتَهُ، وَفَلَوْتَهُ بِالسِّيفِ وَفَلَيْتَهُ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِهِ.

قال الراغب<sup>(٢)</sup>: الفَلْحُ: الشَّقُّ، وقيل: الحديدُ بالحديد يُفْلَحُ، أَي: يُشَقُّ، والفَلَّاحُ: الأَكَّارُ، وكذلك الفَلَّاحُ: الظَّفَرُ وإِدْرَاكُ البُعْيَةِ، وذلك صَرَبَانُ: ذُنُوبِي وَأُخْرُوبِي، فالذُنُوبِيُّ: الظَّفَرُ بالسَّعَادَاتِ الَّتِي تَطِيبُ بِهَا حَيَاةَ الدُّنْيَا، وَهُوَ الْبِقَاءُ وَالْغِنَى وَالْعِزُّ، وَفَلَّاحُ أُخْرُوبِيٍّ وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: بِقَاءٌ بِلَا فَنَاءٍ، وَغِنَى بِلَا فَقْرٍ، وَعِزٌّ بِلَا ذُلٍّ، وَعِلْمٌ بِلَا جَهْلٍ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ: «لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وَقَالَ: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(١) «الفاثق في غريب الحديث» (٣: ١٣٨).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٨٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٦٤٤.

(٣) هذا من كلام نبيِّنا المصطفى صلواتُ الله عليه، طيَّبَ بِهِ خَاطَرَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ حِينَ كَانُوا يَجْفِرُونَ الْخُنْدُقَ وَيَنْشُدُونَ:

على الجهادِ ما حَيَّنَا أبدأ

نحنُ الذين بايعوا مُحَمَّدًا

فأجابهم النبي ﷺ:

فأكرم الأنصارَ والمُهَاجِرَةَ

اللهم لا عيشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ

أخرجه البخاري (٢٩٦١) ومسلم (١٨٠٥) وغيرهما من حديث أنس.

وسواءً عليهم وجودُ الكتابِ وعدمه، وإنذارُ الرسولِ وسكوته. فإن قلتَ: لم تُقطعْ قصةَ الكفارِ عن قصةِ المؤمنينَ ولم تُعطفْ، كنجوِ قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ \* وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤-١٥] وغيره من الآيِ الكثيرة؟ قلتُ: ليسَ وزانُ هاتينِ القصَّتينِ وزانَ ما ذكرتَ؛ لأنَّ الأولى فيها نحنُ فيه مسوقةٌ لذكرِ الكتابِ، وأنه هدى للمتقين، وسيقتُ الثانيةُ لأنَّ الكفارَ من صفتهم كَيْتَ وكيت، فبيَّنَ الجملتينِ تباينُ في الغرضِ والأسلوبِ، وهما على حدِّ لا مجالَ فيه للعاطفِ.....

قوله: (تباينُ في الغرضِ والأسلوبِ)، أمَّا الغرضُ فلأنَّ الأولى مسوقةٌ لوصفِ الكتابِ بكونه هادياً كاملاً في بابه، بالغاً في إيصالِ المهديين إلى مُنتهى مباحيهم، والثانية واردةٌ لذمِّ الكفارِ، وأنَّ إنذارهم بالكتابِ لا ينفعُ فيه<sup>(١)</sup>، وأمَّا الأسلوبُ، فلأنَّ الثانيةَ مُصدَّرةٌ بحرفِ التوكيدِ التي يُتلقَى بها الطالبُ أو المنكرُ عريَّةً عن الفنونِ البيانيَّةِ والصَّنعةِ البديعيَّةِ المستدعيَّةِ، لذلك توخَّى العطفَ كقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ \* وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]، وإنَّ فيها صَنعةَ التقابلِ والترصيعِ، فإنَّ العطفَ بينَ الجملتينِ جائزٌ بشرطِ رعايةِ التناسُبِ، وبينَ المُفردينِ بشرطِ اتِّحادِ التصوُّراتِ.

قوله: (لا مجالَ للعاطفِ فيه) قيل: فيه نظرٌ، لأنَّ قوله: «سواءً وجودُ الكتابِ وعدمه» مُشعرٌ بآتها مسوقةٌ لوصفِ الكتابِ.

قلتُ: المطلوبُ منَ الوصفِ هنا تعظيمُ الكتابِ وتُفخيمُ شأنه، فإنَّ الموصوفَ إنَّها يكتسبُ المدحَ إذا كانتِ الصفةُ صالحةً للتمدحِ بها. ولا شكَّ أنَّ كونَ الكتابِ غيرَ مُتَّفَعٍ به للمُصرِّينَ على الكفرِ لا يصلحُ للمدحِ، لأنَّ القصدَ منَ سَوِّقِ الآياتِ مدحُ الكتابِ.

وأما<sup>(٢)</sup> قوله: «سواءً وجودُ الكتابِ وعدمه» بيانٌ لنظْمِ الآيِ، وأنَّ ذِكرَ الكفارِ على سبيلِ

(١) من قوله: «والثانية واردة» إلى هنا من (ط).

(٢) هذه الفقرة إلى قوله: «فتورده مفصلاً» ورد في (ط) هنا، وقُدِّم في (ح) قبل الفقرة السابقة، وهي: «قوله:

تباين في الغرض».

فإن قلت: هذا إذا زعمت أن «الذين يؤمنون» جارٍ على «المتقين»، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم؛ كان مثل تلك الآي المتلوّة. قلت: قد مرّ لي أن الكلام المبتدأ عقيب «المتقين» سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال،.....

الاستطراد لذكر المؤمنين، وكوّن الكتاب هادياً لهم كما قال صاحب المفتاح: هذا كما يكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر بينهما جامع، لكن غير ملتفت إليه لبعده مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع، فتورده مفصلاً<sup>(١)</sup>.

قوله: (كان مثل تلك الآي) يعني قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ \* وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي حِمِيمٍ﴾ [الانطار: ١٣-١٤] ونحوها لانقطاعها عما قبلها، وابتداء جملة أخرى<sup>(٢)</sup> متأخية لما بعدها بالتقابل، فإذا لا يمتنع إدخال العاطف بينهما.

وخلاصة الجواب: أن ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ٦] ليست على منوال ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لا صفة ولا استئنافاً كما سبق. نعم، هي واردة على الاستئناف استطراداً لا مدحاً، لأن «إن» مستدعية للطلب أو الإنكار، لكونها لتأكيد النسبة كأنه لما قيل: إن الكتاب هادٍ للمتقين، وموصل لهم إلى مباغيهم، تردّد السامع في هذا الاختصاص قائلاً: لِمَ ائْتَصَّ الْمُتَّقُونَ بتلك الهداية؟ وما بال الكفرة محرومين عنه؟ فقيل: لأن الذين كفروا مُصْرَوْنَ على كفرهم، وأن الله ختم على قلوبهم وسَمِعِهِمْ وأبصارهم. والحاصل: أن هذه الآية تابعة للتابع وهو «الذين يؤمنون» لا صفة للكتاب، لأنها لا يصلح للتمدح بها مثلها، فتدبر<sup>(٣)</sup>.

(١) «مفتاح العلوم»، ص ١١٧.

(٢) قوله: «وابتداء جملة أخرى» ساقط في (ط).

(٣) من قوله: «لأنها لا يصلح» إلى هنا ساقط في (ط).

فذلك إدراج له في حُكم المتقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ، فهو في الحقيقة كالجارى عليه. والتعريف في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون للعهد،.....

قوله: (إدراج) يعني: هو تعليل للحكم، كأنه قيل: الكتاب هدى للمتقين؛ لاختيارهم تلك الفضائل الناهية، وكذا حكمه إذا جعل وصفاً له، لما عرفت أن ترتب الحكم على الوصف المناسب يُشعر بالعلية، فتدبر<sup>(١)</sup>.

قوله: (والتعريف في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) يعني المراد بالذين كفروا قومٌ بأعيانهم فيطابقه قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فإذا لا إشكال فيه، ويجوز أن يكون التعريف للجنس، فيكون اللفظ بظاهره متناوِلاً لكل من صمّم ولمن لم يصمّم، كالمشرك، ويكون قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ قرينة مبيّنة لأحد مفهوميه.

قال القاضي: وتعريف الموصول للجنس متناوِلاً لمن صمّم على الكفر وغيرهم، فخصّ منهم غير المصرّين بما أسند إليهم<sup>(٢)</sup>.

وقلت: حمل قول المصنّف على<sup>(٣)</sup> المطلق والمقيّد أظهر عنده من الحمل على الخاصّ والعام، يدلّ عليه قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: أراد ذوات الأقرء<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: كيف جاز إرادتهنّ خاصّة واللفظ يقتضي العموم؟

قلت: بل هو مطلق في تناوّل الجنس صالح لكلّه وبعضه، فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك، وذلك أن دليل الخصوص عند الحنفية<sup>(٥)</sup> جملة مستقلة بنفسها، نصّ عليه

(١) من قوله: «قوله: إدراج» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٧).

(٣) في (ط): «قلت: الحمل على».

(٤) «الكشاف» (٣: ٣٨٥).

(٥) في (ط): «عند أبي حنيفة».

وَأَنْ يُرَادَ بِهِمْ نَاسٌ بِأَعْيَانِهِمْ؛ كَأَبِي لَهَبٍ، وَأَبِي جَهْلٍ، وَالْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَأَضْرَابِهِمْ؛ وَأَنْ يَكُونَ لِلجِنْسِ مُتَنَاوِلًا كُلٌّ مِّنْ صَمَمٍ عَلَى كُفْرِهِ تَصْمِيمًا لَا يُرْعَوِي بَعْدَهُ، وَغَيْرِهِمْ. وَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ لِلْمُصَرِّينَ الْحَدِيثُ عَنْهُمْ بِاسْتِوَاءِ الْإِنذَارِ وَتَرْكِهِ عَلَيْهِمْ. وَ﴿سَوَاءٌ﴾: اسْمٌ بِمَعْنَى الْاسْتِوَاءِ، وَوُصِفَ بِهِ كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ.....

الْبِرْدَوِيُّ بِقَوْلِهِ: «دَلِيلُ الْخُصُوصِ يُشْبِهُ النَّاسِخَ بِصِغَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>، فَعَلَى هَذَا: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا» لَفْظٌ مُّطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَنِ صَمَمَ عَلَى الْكُفْرِ وَمَنْ لَمْ يُصَمِّمْ؛ فَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ - أَيْ: إِرَادَتِهِ - الْمُصَرِّينَ هَاهُنَا حَدِيثُ اسْتِوَاءِ الْإِنذَارِ وَتَرْكِهِ، وَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ الْمُنَافِقِينَ انْتِصَامُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] مَعَهَا.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُرَادَ [بِهِمْ] نَاسٌ بِأَعْيَانِهِمْ) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ.

قَوْلُهُ: (مَنْ صَمَمَ)، الْجَوْهَرِيُّ: صَمَمَ فِي السَّرِّ، أَيْ: مَضَى، وَصَمَمَ، أَيْ: عَضَّ وَنَيْبَ<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يُرْسِلْ مَا عَضَّ.

قَوْلُهُ: (لَا يُرْعَوِي)، النِّهَائِيَّةُ: فِي الْحَدِيثِ «سَرُّ النَّاسِ رَجُلٌ يَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا يُرْعَوِي إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup> أَيْ: لَا يَكْفُفُ وَلَا يَنْزَجِرُ عَنْ مَنَهَاتِهِ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ ارْعَوَى عَنِ الْقَبِيحِ يُرْعَوِي ارْعَوَاءً، وَقِيلَ: الْارْعَوَاءُ: النَّدْمُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْانْتِصَافُ عَنْهُ وَتَرْكُهُ.

قَوْلُهُ: (كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ) رُوِيَ عَنِ الْمُصَنِّفِ: الْوَصْفُ بِالْمَصْدَرِ نَحْوَ رَجُلٍ صَوْمٌ وَعَدْلٌ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافًا مَحْذُوفًا، أَيْ: ذُو صَوْمٍ، وَذُو عَدْلٍ، وَأَنْ يُجْعَلَ أَنَّهُ تَجْسِيمٌ مِنَ الصَّوْمِ وَالْعَدْلِ مَبَالِغَةً<sup>(٥)</sup>. وَالمَبَالِغَةُ هَاهُنَا أَنَّ الْإِنذَارَ وَعَدَمَ الْإِنذَارِ نَفْسُ السَّوَاءِ.

(١) انظر: «أصول البردوي بشرح العلاء البخاري» (١: ٣١٠).

(٢) يعني أدخل نابه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائي (٦: ١١)، والحاكم في «المستدرک» (٢: ٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٤) قوله: «عن منهاته» ساقط من (ط).

(٥) انظر: «المفصل» للزنجشيري، ص ١٥٠، باب الوصف بالمصدر.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] بمعنى مستوية، وارتفاعه على أنه خبر لـ «إِنَّ»، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع المرتفع به على الفاعلية؛ كأنه قيل: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا مَخْتَصِمٌ أَخُوهُ وَابْنُ عَمَّتِهِ، أَوْ يَكُونُ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع الابتداء، ﴿وَسَوَاءٌ﴾ خبرًا مقدمًا بمعنى: سواءٌ عليهم إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ، والجملَةُ خبرٌ لـ «إِنَّ». فَإِنْ قُلْتَ: الفعلُ أَبَدًا خبرٌ لا مخبرٌ عنه، فكيف صحَّ الإخبارُ عنه في هذا الكلام؟ قلتُ: هو مِنْ جنسِ الكلامِ المهجورِ فيه جانبُ اللفظِ إلى جانبِ المعنى، وقد وجدنا العربَ يميلونَ في مواضعٍ مِنْ كلامِهِمْ مَعَ المعاني ميلاً بيِّنًا،.....

قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾ [فصلت: ١٠] بالجرِّ شاذٌّ، وبالنصبِ مشهورٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: (من جنسِ الكلامِ المهجور) قال القاضي: والفعلُ إِنَّمَا يمتنعُ الإخبارُ عنه إذا أُريدَ به تمامٌ ما وُضِعَ له، أما إذا أُطلق، وأُريدَ به اللفظُ، أو مُطلقُ الحديثِ المدلولِ عليه ضمناً على الاتساع، فهو كالاسمِ في الإضافةِ والإسنادِ إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣] وقوله: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٢)</sup>. وَإِنَّمَا عَدَلْنَا هُنَا عَنِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفِعْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامِ التَّجَدُّدِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (يميلون... مع المعاني)، الأساس: مَالٌ مَعَهُ وَمَا يَلْهُهُ وَمَالٌ إِلَيْهِ: أَحَبُّهُ. والمعنى يميلون مُصَاحِبِينَ المعاني، أو يدورونَ معها ولا يُبالونَ بالألفاظِ كما في قولهم: لا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، عَطَّفُوا الاسْمَ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى تَأْوِيلٍ: لا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ وَشُرْبُ اللَّبَنِ.

(١) القراءة بالجرِّ في «سواء» قرأ بها يعقوب الحضرمي، وتُنسَبُ أيضاً إلى الحسن البصري، انظر: «النشر في

القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٦٦)، وهي قراءة متواترة، ولا يجوز وصفها بالشذوذ.

(٢) هذا مثلُ يَضْرِبُ مَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ الْمُنْذَرُ بِنِ مَاءِ السَّمَاءِ. لتتام الفائدة انظر: «مجمع

الأمثال» للميداني (١: ١٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٠).

من ذلك قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل، والهمزة و«أم» مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنها معنى الاستفهام رأساً.....

هذا التقدير على غير المتعارف، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَفُّرُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]: إن «الواو» بمعنى الجمع، أي: لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتبان الحق كمسألة السمكة، لكن المعنى يعود إليه، لأن المنهية في الظاهر في قوله: «لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن» هو الأكل والشرب على منوال ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ولا أرينك هاهنا، وإنما المنهية المخاطب بأن يجانب الأكل والشرب على أبلغ وجه، وقد علم جواز الانفراد، فتوجه النهي إلى الجمع لما يورث الداء المحذّر منه.

وأما بيان الجمع، فهو ما قال صاحب «الصّوّء»: هذه «الواو» تسمى واو الجمع، وهي بمعنى «مع»، لأن المراد<sup>(١)</sup>: لا تأكل السمك مع شربك اللبن، وله أن يأكل كل واحد منهما على حدة، وليس له أن يجمع بينهما في وقت واحد، وإن أردت أن تحفه عن كل واحد منهما، قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم، والفعل بعدها مع «أن» المضمرة منصوب المحل على أنه مفعول معه كما في قولهم: ما صنعت وإياك. ونحوه في «الإقليد».

قوله: («والهمزة» و«أم» مجردتان) شروع في التفسير على طريق يؤكد معنى الجواب، لأن معنى «الهمزة» و«أم» أيضاً من جنس الكلام المهجور؛ يعني أن همزة الاستفهام تقيّد شيئين: السؤال والاستواء، فإنك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ كان المعنى: أخبرني أيها عندك؟ و«أخبرني» سؤال، و«أيها عندك» يؤذن بالاستواء، ألا ترى أن المجيب بأيها أجاب كان مصيباً في الجواب.

قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لأنهما لو كانا للاستواء لما أخبر عنه ب«سواء»، فلعل

(١) قوله: «لأن المراد» ساقط من (ط).



قال سيويوه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء، ولا نداء.

ومعنى الاستواء: استواءهما في علم المستفهم عنهما؛ لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن: إما الإنذار وإما عدمه، ولكن لا بعينه، فكلاهما معلوم بعلم غير معين. وقريء: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر،.....

المراد: أيتها كانا للاستفهام عن مستويين فجردا عن الاستفهام، بقي أيتها للمستويين، ولا تكرار لإدخال «سواء» عليه، لأن المعنى: أن المستويين في العلم مستويان في عدم النفع، وإثما جردا عن الاستفهام ليقع فاعلا لسواء، لأن الاستفهام يمنع ذلك لصدارته<sup>(١)</sup>، ولكونه لأحد الأمرين، والاستواء يقتضي متعددا، فبالجريد ارتفع المانعان.

قوله: (قال سيويوه: جرى هذا) قال ابن الحاجب: اعلم أن في كلامهم حملا لمعان في الأصل، ثم نقلوها إلى معان أخر مع تجريدتها عن أصل معناها، وهذا في أبواب منها قولهم: سواء علي أقممت أم قعدت، سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما، ثم نقل إلى الخير بمعنى التسوية من غير سؤال، ومنها: قولهم: يا أيها الرجل، أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، ثم نقل إلى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الإقبال في قولك: أما أنا فأفعل كذا يا أيها الرجل<sup>(٢)</sup>.

قوله: (يعلم غير معين) صح «معين» بكسر الياء في نسخة المصنف. لعل المراد أن المستفهم كما إذا استفهم بقوله: أزيد عندك أم عمرو؟ يعلم أن أحدهما عنده، لكن لا يعينه ويطلب منه التعيين، كذلك المستفهم بقوله: أأنذرتهم أم لم تُنذرتهم يعلم أن أحد الأمرين كائن، ولكن لا يعينه، فيجب التأويل، والقول بأن حرف الاستفهام مُنسلخ عن معنى الطلب إلى الاستواء.

(١) يعني وقوعه في صدر الكلام.

(٢) لم أهد إلى كلام ابن الحاجب فيما بين يدي من مصنفاته.

وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْنَ، وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محققين، وبتوسيطِها والثانيةِ بَيْنَ بَيْنَ، وبحذفِ حرفِ الاستفهام، وبحذفِه وإلقاءِ حركتهِ على الساكنِ قبله، كما قرئ: (قد أفلح). فإن قلت: ما تقولُ فيمن يقلبُ الثانيةَ أَلْفًا؟ قلتُ: هو لاحقٌ خارجٌ عن.....

قوله: (وبتخفيفِ الثانيةِ) عطفٌ على قوله: «بتحقيقِ الهمزتين» وقوله: «والتخفيفُ أعربٌ وأكثرُ» اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، إنما قُدِّمَ للاهتمام، والقراءةُ بتحقيقِ الهمزتين لابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيِّ<sup>(١)</sup> «وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْنَ» لابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو، وهشامٌ وورشٌ يبدلُها أَلْفًا، والقياسُ أن تكونَ بينَ بينَ، وابنِ كثيرٍ لا يدخلُ بينهما أَلْفًا، وقالون<sup>(٢)</sup> وهشامٌ وأبو عمرو يدخلونها، ويحذفُ حرفَ الاستفهام، ويحذفُه وإلقاءِ حركتهِ على الساكنِ قبله، وهو «عليهمَ أنذرتهم»، القراءتانِ شاذتان.

قال ابنُ جني: حذفُ الهمزةِ قراءةُ ابنِ مُحَيِّصِن وهو للتخفيف، كراهةُ اجتماعِ الهمزتين. والقرينةُ مجيءُ «أم»، وقد حُذِفَ في غيرِ موضع، منه بيتُ الكتاب<sup>(٣)</sup>:

لعمري ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمان<sup>(٤)</sup>

أي: أَسْبَعُ؟ قيل: فلعلَّ في الآيةِ حذفُ همزةِ الفعلِ؟ وأجيب: أنه قد ثبتَ جوازُ حذفِ همزةِ الاستفهام، وأما حذفُ همزةِ الفعلِ في الماضي، فبعيد.

قوله: (ما تقولُ فيمن يقلبُ الثانيةَ أَلْفًا) وهي روايةٌ ثانيةٌ لورش.

قوله: (هو لاحقٌ خارجٌ). فإن قلتُ: هذا طعنٌ فيما هو من القراءاتِ السبعِ الثابتةِ بالتواتر، وهو كُفِر.

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٦٣).

(٢) قالون: هو عيسى بن مينا الرزقي، قارئ المدينة ونحوها، له اختصاصٌ بنافع وهو الذي سماه «قالون» لجودة قراءته، فإن «قالون» باللغة الرومية: جيد، توفي سنة ٢٢٠.

(٣) «المحتسب» (١: ٥٠)، والمرادُ بالكتاب: «كتاب سيبويه» (٣: ١٧٥).

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص ٣٨٠.

كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغماً، نحو قوله: ﴿الصَّالِينَ﴾، .....

قلت: ليس بكُفْرٍ، لأنّ التواتر ما نُقِلَ بينَ دَفْتِي مُصْحَفِ «الإمام»<sup>(١)</sup>، وهذا من قبيل الأداء، ونحوه المد والإمالة وتخفيفُ الهمزة.

قال الكواشي: وفي زَعْمِهِ نَظَرٌ، مَنْ قَلَبَ الهمزة أَلْفًا يُشْبِعُ الألفَ إشباعاً زائداً على مقدارِ الألفِ الخارجةِ عادةً، ليكونَ الإشباعُ فاصلاً بين الساكنين، وهما: الألفُ المقلوبةُ والنون. وذكر ابنُ الحاجبِ في وَجْهِ مَنْ قرأ «مُحْيَاي» بإسكانِ الياءِ وَصَلاً، هذا المعنى<sup>(٢)</sup>. وقيل: طريقُ التخفيفِ ليسَ بخطأً، وأنشدَ للفرزدق<sup>(٣)</sup>:

فارعي فزارة لا هناك المرتع

أي: هَنَّاكَ<sup>(٤)</sup>.

وقال حسان<sup>(٥)</sup>:

سألت هذيل رسول الله فاحشةً ضلّت هذيلُ بما قالت ولم تُصِبِ

وإذا ثبتَ مثله في كلامِ الفصحاءِ ونُقِلَ عَمَّنْ ثَبِتَتْ عَصْمَتُهُ مِنَ الغَلَطِ، يجبُ القبولُ، وأما القُرَاءُ فهمُ أعدلُ من النحاة، فوجبَ المصيرُ إلى قولهم.

(١) يعني مصحفَ عثمان رضي الله عنه الذي اجتمع على صحته ما فيه الجِلَّةُ من صحاية رسولِ الله ﷺ.  
(٢) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الاسترأبادي (٢: ٢٦٥) وعبارته ثَمَّة: «وقد جاء الياء ساكتاً مع الألف في قراءة نافع ﴿وَمُحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذلك: إما لأن الألف أكثر مداً من أخوته، فهو يُقَامُ مقام الحركة في صحّة الاعتمادِ عليه، وإما لإجراء الوصلِ مجرى الوقف، ومع هذا، فهو عند النحاة ضعيف» انتهى.

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ٤٠٨)، وموطن الشاهد تخفيف الهمزة في «هَنَّاكَ».

(٤) قوله: «أي: هَنَّاكَ» ساقط من (ط).

(٥) «ديوان حسان»، ص ١٢٠. وموطن الشاهد تخفيف الهمزة في «سألت».

وُخْوَيْصَةٌ. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأنَّ طريقَ تخفيفِ الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تُخْرَجَ بَيْنَ بَيْنٍ، فأما القلبُ أَلْفًا فهو تخفيفُ الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها؛ كهمزة رأس. والإنذارُ: التخويفُ من عقاب الله بالزجر عن المعاصي. فإن قلت: ما موقعُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: إمَّا أن تكون جملةً مؤكدةً للجملة قبلها، أو خبرًا لـ «إن»، والجملة قبلها اعتراضٌ.

[﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧  
الْحَتْمُ وَالْكُتْمُ أَخْوَانٌ؛ لأنَّ في الاستيثاقِ مِنَ الشَّيْءِ بِضَرْبِ الْخَاتَمِ عَلَيْهِ.....

قوله: (وُخْوَيْصَةٌ)، النهاية: في الحديث: «بادروا بالأعمالِ ستًّا: وُخْوَيْصَةٌ أَحَدِكُمْ» يريدُ حادثة الموتِ التي تخصُّ كلَّ إنسانٍ، وهي تصغيرُ خاصَّة، وُصِّغَتْ لاحتقارها في جنبِ ما بعدها من البعثِ والعرضِ والحسابِ وغير ذلك. والحديثُ من رواية الإمامِ أحمدَ ومُسلمٍ عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بادروا بالأعمالِ ستًّا: الدخان، والدجال، ودابةُ الأرضِ، وطلوعُ الشمسِ من مغربها، وأمرُ العامةِ، وُخْوَيْصَةٌ أَحَدِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (والإنذارُ: التخويف) قال القاضي: إمَّا اقتصرَ عليه، لأنه أَوْقِعَ في القلبِ وأشدُّ تأثيرًا في النفسِ من حيثُ إنَّ دَفْعَ الضَّرِّ أَهَمُّ مِنْ جَلْبِ النَّفْعِ، فإذا لم يَنْفَعِ فيهم، كانتِ البشارةُ بَعْدَمِ النَّفْعِ أَوْلَى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والجملة قبلها اعتراض) والفرقُ بَيْنَ الْمُعْتَرِضَةِ وَالْمُؤَكِّدَةِ - على أنَّ الْمُعْتَرِضَةَ أَيْضًا مُؤَكِّدَةٌ - هو أنَّ الْمُعْتَرِضَةَ أَحْسَنُ مَوْقِعًا، وَأَلْطَفُ مَسَلِكًا، وفيه مع التوكيدِ الاهتمامُ بِشَأْنِهَا لِتَغْلِيلِهَا بَيْنَ الْكَلَامِ، وقال القاضي: إذا كانت مُعْتَرِضَةً كانتِ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الْحَتْمُ وَالْكُتْمُ أَخْوَانٌ)، الراغب: الْحَتْمُ وَالطَّبْعُ: الْأَثَرُ الْحَاصِلُ عَنِ نَقْشٍ، وَيَتَجَوَّزُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤٧). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤١).

(٣) المصدر السابق (١: ١٤٢).

كتمًا له وتغطية؛ لئلا يتوصل إليه، ولا يُطَّلَع عليه. والغشاوة: الغطاء، فعالةٌ من غشاه؛ إذا غطاه. وهذا البناء لما يشتمل على الشيء، كالعصابة والعمامة. فإن قلت: ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلت: لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة، وإنما هو من باب المجاز،.....

به، يقال: ختمت كذا في الاستيثاق من الشيء والمنع منه، نظرًا إلى ما يحصل من المنع بالختم على الكتب والأبواب، ويقال ذلك، وتعني به بلوغ آخر الشيء نظرًا إلى أنه آخر فعلٍ يفعل به<sup>(١)</sup> في إحراز الشيء، ومنه قيل: ختمت القرآن. وقد قيل: للإنسان ثلاثة أنواع من الذنوب يُقابلها في الدنيا ثلاث عقوبات، الأول: الغفلة عن العبادات، وذلك يورث جسارة على ارتكاب الذنوب، وهي المشار إليها بقوله: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ أُوْرَثَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، وَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ، صَقَلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تُغْلِقَ قَلْبَهُ»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: الجسارة على ارتكاب المحارم، إما لشهوة تدعوه إليه، أو شرارة تحسنه في عينه، فتورثه وقاحة، وهي المعبر عنها بالترين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والثالث: الضلال، وهو أن يسبق إلى اعتقاد مذهب باطل، وأعظمه الكفر، فلا يكون تلتفت منه بوجه إلى الحق، وذلك يورثه هيئة تمرته على استحسانه المعاصي، واستباحة للطاعات، وهو المعبر عنه بالختم والطبع في قوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [الجاثية: ٢٣] و﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَمَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وبالأفعال في قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَن قُلُوبٌ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] إلى غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «يفعل به» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٤)، والترمذي (٣٣٣٤)، وابن حبان (٢٧٨٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «تفسير الراغب» (١: ٨٩-٩٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٢٧٤.

ويحتمل أن يكون من كلا نوعيه؛ وهما الاستعارة والتمثيل. أمّا الاستعارة: فأن تجعل قلوبهم - لأن الحق لا ينفذ فيها،.....

قوله: (ويحتمل أن يكون من كلا نوعيه) لا يخلو لفظه عن اتساع ما، لأنه جعل التمثيل نوعاً من المجاز، وقسيماً للاستعارة. بيانه: أنه إن عنى بالتمثيل ما هو واقع على سبيل التشبيه، بأن يكون وجهه متزعاً من عدة أمور غير حقيقية، فهو ليس بمجاز، وإن أراد به الاستعارة التمثيلية، فهو ليس قسيماً للاستعارة، بل هو قسم منها. والأظهر أن يقال: المجاز نوعان: مُرسل، واستعارة. والاستعارة نوعان: تمثيلية، وغير تمثيلية، ككونها تخيلية، أو حقيقية، أو مكنية، والعذر أن الاستعارة التمثيلية غلب عليها اسم التمثيل، ولا يكاد يُطلق عليها اسم الاستعارة كما استقرنا من كلامه، منه ما قال في قوله تعالى: ﴿وَأَعْوَجُّوا بَحْبِلٍ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به، ووثوقه بحمائه بامتسالك المتدلي من مكان مُرتفع بحبل وثيق، وأن يكون استعارة<sup>(١)</sup>، وبقيّة الاستعارات يُطلق عليها اسم الاستعارة مطلقاً، ونحوه قول أبي الطيب:

فإن تُفَقِ الأَنَامَ، وَأَنْتَ مِنْهُمُ  
فإن المُسَكَّ بعضُ دَمِ الغَزَالِ<sup>(٢)</sup>

وذلك أنهم إذا رأوا أن بعض أنواع الجنس له مزية على سائر أنواعه يُخرجونه من ذلك الجنس ويُجعلونه جنساً آخر، كذاها هنا.

قوله: (فإن تجعل قلوبهم) إلى آخره، شروع في بيان كيفية التشبيه الذي هو واقع في طريق هذه الاستعارة، ليعلم منه كيفية استخراج الاستعارة؛ وذلك أن قوله: «أن تجعل قلوبهم» بسبب عدم نفوذ الحق فيها «كأنها مُستوثق منها بالحنتم» كقولك في الاستعارة المكنية في قول الهذلي<sup>(٣)</sup>:

(١) «الكشاف» (١: ٣٩٤).

(٢) «ديوان المتنبي» (٣: ١٥١).

(٣) يعني أبا ذؤيب، والبيت من قصيدته المشهورة في رثاء أبنائه. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١: ٨).

ولا يَخْلُصُ إلى ضمائرِها مِنْ قَبْلِ إِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ وَاسْتِكْبَارِهِمْ عَنْ قَبُولِهِ وَاعْتِقَادِهِ؛ وَأَسْمَاعِهِمْ؛ لِأَنَّهَا تَمَجُّهُ وَتَنْبُو عَنْ الإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَتَعَاْفُ اسْتِمَاعَهُ، كَأَنَّهَا مُسْتَوْتِقٌ مِنْهَا بِالْحَتْمِ؛ وَأَبْصَارِهِمْ - لِأَنَّهَا لَا تَجْتَلِي آيَاتِ اللَّهِ الْمَعْرُوضَةَ، وَدَلَائِلَهُ الْمَنْصُوبَةَ، كَمَا تَجْتَلِيهَا أَعْيُنُ الْمُعْتَبِرِينَ الْمُسْتَبْصِرِينَ، كَأَنَّهَا غُطِّيَ عَلَيْهَا وَحُجِبَتْ، وَحِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الإِدْرَاقِ. وَأَمَّا التَّمْثِيلُ: فَأَنْ تَمَثَّلَ - حَيْثُ لَمْ يَسْتَنْفِعُوا بِهَا فِي الأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي كَلَّفُوهَا.....

### وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَشْبَهَتْ أَظْفَارَهَا

جُعِلَتِ الْمَنِيَّةُ بِسَبَبِ اغْتِيَالِهَا الأَرْوَاحَ كَأَنَّهَا سَبَعٌ ذُو أَظْفَارٍ وَأَنْيَابٍ، ثُمَّ ذُكِرَتِ الْمَنِيَّةُ، وَأُرِيدَتِ الْمَنِيَّةُ الْمُشْكَلَةُ<sup>(١)</sup> عَلَى صُورَةِ السَّبْعِ فِي التَّخْيِيلِ، وَجُعِلَتِ الْقَرِينَةُ مَا يَلَازِمُ السَّبْعَ الْمَشْبَهَ بِهِ، وَنُسِبَتْ إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ، لِأَنَّ الْمَكْنِيَّةَ لَا تَنْفَكُ عَنِ التَّخْيِيلِيَّةِ، كَذَا هَاهُنَا تُجْعَلُ الْقُلُوبُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً عَنِ قُلُوبِ مُتَخَيِّلَةٍ عَلَى صُورَةِ شَيْءٍ مُسْتَوْتِقٍ مِنْهُ، ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَيْهَا لِأَزْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ الْحَتْمُ بَعْدَ التَّخْيِيلِ، قَائِلًا: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، وَالَّذِي يُؤَيِّدُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ هَذِهِ الاسْتِعَارَةَ مَكْنِيَّةٌ تَصْرِيحٌ التَّشْبِيهِ فِي الْقُلُوبِ بِقَوْلِهِ: «كَأَنَّهَا مُسْتَوْتِقٌ مِنْهَا»؛ لِأَنَّ الاسْتِعَارَةَ بِالْكِنَايَةِ هِيَ الَّتِي يُذَكَّرُ<sup>(٣)</sup> فِيهَا الْمَشْبَهَ، وَيُرَادُ بِهِ الْمَشْبَهَ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْلُصُ)، الْجَوْهَرِيُّ: خَلَصَ إِلَيْهِ الشَّيْءُ: وَصَلَّ.

قَوْلُهُ: (فَأَنْ تَمَثَّلَ) أَي: تُشَبَّهُ حَالَةَ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ، وَهِيَ عَدَمُ انْتِفَاعِهَا فِي الأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ بِسَبَبِ مَنَعِ قَبُولِ الْحَقِّ، بِحَالَةِ أَشْيَاءٍ ضُرِبَ حِجَابٌ - أَي: حَدٌّ فَاصِلٌ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الاسْتِنْفَاعِ بِهَا بِالْحَتْمِ وَالتَّغْشِيَةِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لْجَانِبِ الْمَشْبَهِ لَفْظُ «الْحَتْمِ» جَاعِلًا الْقَرِينَةَ نِسْبَتَهُ إِلَى الْقُلُوبِ، فَيَكُونُ مِنَ الاسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ

(١) فِي (ط): «الْمَشْكَلَةُ».

(٢) فِي (ط): «يُؤَيِّدُهُ».

(٣) فِي (ط): «هِيَ أَنْ يَذَكَّرَ».

وخلِّقوا من أجلها - بأشياء ضُربَ حجابٌ بينها وبين الاستفاح بها بالحثم والتغطية. وقد جعل بعض المازنيين الحُبْسَةَ في اللسانِ والعيَّ ختمًا عليه، فقال:

ختمَ الإلهَ على لسانِ عذافرٍ      ختمًا فليسَ على الكلامِ بقادرِ  
وإذا أرادَ النطقَ خِلتَ لسانَه      لَحْمًا يحرِّكُه لِصَقْرِ نافرِ

فإن قلت: فلم أسند الحثم إلى الله تعالى، وإسناده إليه يدل على المنع.....

عَلَى هُدَى مَنْ رَبَّيْهِمْ ﴿البقرة: ٥﴾ [ويؤيده قوله بعيد هذا: «ويجوز أن تُضربَ الجملة كما هي مثلاً». ودل على أن التشبيه مُركَّبٌ قوله: «بأشياء ضُربَ حِجابٌ بينها وبين الاستفاح بها» لأنه مُشَبَّهٌ به، ولا بد من تقديرٍ مثله في جانب المُشَبَّه فيقال: «فإن تَمَثَّلَ» أي: تُشَبَّهُ قلوبهم؛ لأن الحق لا ينفذ فيها ليستنفعوا بها في الأغراض الدينية، فظهر أن الاستعارة في «ختم» على الأول تخيلية، وفي القلوب مكنية، وعلى الثاني تبعية واقعة على طريق الاستعارة التمثيلية، فصَحَّ قوله: «لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة» وإنما قلنا: تبعية، لأن «ختم» فعلٌ، والاستعارة واقعة في مصدره، والمراد ما في القلوب من المنع من قبول الحق.

قوله: (ختم الإله) البيت<sup>(١)</sup>، عذافرٌ بالعين المهملة وضمها والذال المعجمة: اسم رجلٍ، ويُقال: جملٌ عذافرٌ، أي: قويٌّ شديد.

قوله: (فلم أسند الحثم إلى الله) إلى آخره، هذا السؤال والجواب مبني على مذهبه. والسؤال الأول والجواب مشترك بينهما وبين أهل السنة.

قال القاضي: المراد بالحثم والتغشية أن يحدث في نفوسهم هيئة تُمرِّتهم على استحباب الكفر والمعاصي واستقباح الإيثار والطاعات<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره أبو حيان التوحيدي في «البصائر والذخائر» (٤: ١٩٠)، وعزاه لبعض المازنيين، وكذا الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٤٥٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٤)، وعلله بقوله: «بسبب غيهم وانهاكهم في التقليد وإعراضهم عن النظر الصحيح، فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق».



من قَبُولِ الْحَقِّ وَالتَّوَصُّلِ إِلَيْهِ بِطَرَفِهِ وَهُوَ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ عَلَوًا كَبِيرًا لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَعِلْمِهِ بِغِنَاهُ عَنْهُ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَنْزِيهِ ذَاتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمْتَنَّهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل؟ قلتُ: القصدُ إلى صفةِ القلوبِ بأنها كالمختومِ عليها، وأما إسنَادُ الحُتْمِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلْيَنبَغِ عَلَيَّ أَنْ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي فَرْطِ تَمَكُّنِهَا، وَثَبَاتِ قَدَمِهَا كَالشَّيْءِ الحُتْمِيِّ غَيْرِ العَرَضِيِّ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: فَلَانَ مَجْبُولٌ عَلَى كَذَا، وَمَفْطُورٌ عَلَيْهِ، يُرِيدُونَ أَنَّهُ بَلِغٌ فِي الثَّبَاتِ عَلَيْهِ.....

وقلتُ: فالإحداثُ فِعْلُ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَالْحُتْمُ وَالتَّغْشِيَةُ مَجَازٌ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ) يَعْنِي مَنْ ارْتَكَبَ قَبِيحًا إِنَّمَا يَرْتَكِبُهُ لِأَمْرَيْنِ: إِنَّمَا لِلْجَهْلِ بِكُونِهِ قَبِيحًا، أَوْ لِلْحَاجَةِ إِلَى فِعْلِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّةٌ عَنْهَا.

و«الفاء» فِي «فَلِمَ» دَلَّتْ عَلَى إنْكَارٍ، يَعْنِي: أَنَّ الحُتْمَ لَمَّا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْمَنْعِ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ فَلِمَ أُسْنِدَ إِلَى ذَاتِهِ.

قَوْلُهُ: (الْقَصْدُ إِلَى صِفَةِ الْقُلُوبِ بِأَنَّهَا كَالْمَخْتُومِ عَلَيْهَا) أَي: الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِبَاءِ عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ، فَعَبَّرَ عَنِ الْمُبَالِغَةِ بِقَوْلِهِ: «كَالْمَخْتُومِ عَلَيْهَا»، هَذَا خُلَاصَةُ الْجَوَابِ، وَالْوَجُوهُ الْآتِيَةُ بَيَانٌ لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى طَرِيقِ شَتَّى.

قَوْلُهُ: (فَلْيَنبَغِ) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوَجُوهِ وَخُلَاصَتُهُ: أَنَّ ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ الْآيَةُ بِكُلِّهَا مُعَبَّرَةٌ عَنِ فَرْطِ تَمَكُّنِ الْكُفْرِ فِيهِمْ عَلَى الْكِنَايَةِ الْإِبْيَاطِيَّةِ: وَهِيَ أَنْ تُؤْخَذَ الزُّبْدَةُ وَالخُلَاصَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُفْرَدَاتِهَا بِالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: هَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْمَلِكِ (١)، قَالُوا: فَلَانَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، يُرِيدُونَ مَلَكًا وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ عَلَى السَّرِيرِ الْبَتَّةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ

(١) «الكشاف» (١٠: ١٢٨) بتصرفٍ ملحوظ.

وكَيْفَ يُنْحِيْلُ مَا خُيِّلَ إِلَيْكَ. وقد وردت الآية ناعيةً على الكفارِ شناعةً صفتهم، وسماجةً حالهم، ونيطاً بذلك الوعيدُ بعذابٍ عظيمٍ!.....

بقوله: «فلانٌ مجبولٌ على كذا، ومفطورٌ عليه، يريدون أنه يبلغُ في الثباتِ عليه» قال صاحبُ المفتاح في قولِ الطائي<sup>(١)</sup>:

أَبَيْنَ فَمَا يَزُرْنَ سِوَى كَرِيمٍ      وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبَا سَعِيدٍ

إنه في إفادة أن أبا سعيد كريم، غيرُ خاف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكَيْفَ يُنْحِيْلُ مَا خُيِّلَ) تعريضٌ بأهلِ السُّنَّةِ وتوهينٌ لدلائلهم، يعني أنها مُتَخَيَّلَاتٌ لا حقيقة لها، وهي ما حكى الإمامُ في «تفسيره»<sup>(٣)</sup>: القائلون بأن أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى لهم قولان: أحدهما: أن الحُتْمَ هو خُلُقُ الكُفْرِ في قلوبِ الكفار. وثانيهما: أنه خُلُقُ الداعية التي إذا انضمت إلى القدرة صار مجموعُ القدرة معها سبباً موجِباً لوقوعِ الكفر، وللمنعِ عن قبولِ الإيمان.

وقال مُحبي السُّنَّةِ: معناه: حكَمَ اللهُ على قلوبهم بالكُفْرِ لما سَبَقَ من عِلْمِهِ الأزليِّ فيهم<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (وقد وردت الآية ناعيةً على الكفار) أي: مُظْهَرةٌ لهفواتهم؛ من قولهم: فلانٌ نعى على فلانٍ ذنوبه: إذا أظهرها وشهرها.

وقال القاضي: الحُتْمُ والتَّغْيِيبُ من حيث إنَّ المُمَكِّنَاتِ مُسْتَنَدَةٌ إلى الله تعالى، واقعةٌ بقدرته أُسْنَدَتْ إليه، ومن حيثُ إنَّهَا مُسَبِّبانِ مِمَّا اقْتَرَفُوهُ وَرَدَّتْ نَاعِيَةٌ عَلَيْهِمْ شَنْعَةً صِفَتُهُمْ وَوَحَامَةً عَاقِبَتُهُمْ، ثم الآيةُ تعليلٌ للحكم السابق وبيانٌ ما يقتضيه<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجده في «ديوان أبي تمام»، وهو من شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز»، ص ٣١٣.

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٧٤.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٩١).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٦).

وقلت: تفريره أن الآية جارية مجرى السبب الموجب لكون الهدى لا ينفع فيهم، فإن الله تعالى لما أظهر تَصْمِيمَهُمْ على الكفر بقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] اتجه لسائل أن يقول: ما بالهم كذلك؟ فأوقع قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ إلى نهايته جواباً منظوياً على بيان الموجب، وقد بولغ في المعنى حيث جعل الختم على القلوب ليمنع من الفكر في الدلائل المعقولة الصرفة، وعلى السمع لئلا تنفذ في القلوب بسببه الدلائل المسموعة، وجعل على البصر الغشاوة لئلا تصل إليها الدلائل البصرية ليستدلوا بها على وجود منشيها، فسد الطرق عليهم من كل وجه.

أما صاحب «الانتصاف» فقد أطنب في هذا المقام، وقال: قد اشتمل كلام الزمخشري على مفاصد:

أحدها: الخروج عن دليل العقل الدال على أنه لا موجد إلا الله.  
الثانية: مخالفة دليل النقل المؤيد له كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزَّ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣].

الثالثة: غلط في أن ما يقبح شاهداً يقبح غائباً، وهي قاعدة باطلة.  
الرابعة: قالوا: لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله، لما عابها، ولما عاقب عليها بناءً على قاعدة الحُسن والبُحْبُوح، ولم يعلموا أن هذه الملائمة تلزمهم أيضاً، لأنه يقبح شاهداً أن يُمكن الإنسان من القبائح والفواحش وهو بمرأى منه وبمسمع مع قدرته على رده، وهو كإعطاء سيفٍ باترٍ لفاجرٍ يقطع الطريق ويسبي الحرِيم، وهو قبيح في الشاهد. فإن قالوا: نعم، لكن ذلك لحكمة استأثر الله تعالى بعلمها، ففرقوا بين الغائب والشاهد، فيقال: ما ذكرتموه إن صلح جواباً كان جواباً عما اعترضتم، فلم لا سلّمتم الأمر إلى الله تعالى في أول الأمر؟ والواجب على العبد أن يلاحظ الفرق بين الحركة الاختيارية والاضطرارية فيخرج عن الجبر، ثم يلاحظ الأدلة الدالة على أنه لا خالق إلا الله، فيخرج عن الاعتزال<sup>(١)</sup>.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤٩: ١).

ويجوز أن تُضرب الجملة كما هي - وهي ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ - مثلاً، كقولهم: سأل به الوادي؛ إذا هلك، وطارث به العنقاء؛ إذا أطال الغيبة، وليس للوادي ولا للعنقاء عملٌ في هلاكه ولا في طول غيبته، وإنما هو تمثيلٌ مُثِّلَ حاله في هلاكه بحالٍ.....

قوله: (ويجوز أن تُضرب الجملة كما هي) هذا هو الوجه الثاني من الوجوه، وهو مبنيٌّ على التمثيل<sup>(١)</sup>، وهو الذي عناه صاحبُ «المفتاح» بقوله: التشبيهُ التمثيليُّ متى فشا استعماله على سبيلِ الاستعارة سُمِّيَ مثلاً<sup>(٢)</sup>. والفرقُ بين هذا التمثيلِ والذي سَبَقَ في قوله: «ختم»، هو أن في ذلك الاستعارة واقعةٌ في الختمِ فقط على سبيلِ التبعية، وهنا الاستعارة في الجملة برأسها، وإليه الإشارة بقوله: «أن تُضرب الجملة كما هي مثلاً». ثم هذا الوجه يُقدَّرُ على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن تكونَ قلوبٌ موجودةٌ ختمَ الله تعالى عليها نحوَ قلوبِ الأعمام. الأساس: العتمة: عجمةٌ في النطق، ورجلٌ أغتمَّ وقومٌ غتمَّ وأغتمَّ من الغتم، وهو الأخذُ بالنفس.

وثانيها: كذلك نحوَ قلوبِ البهائم.

وثالثها: قلوبٌ مقدرةٌ ختمها لا وجود لها.

قوله: (ولا للعنقاء عملٌ في هلاكه) عن الميداني، قال الخليل: سُمِّيتِ عنقاء؛ لأنه كان في عنقها بياضٌ كالطوق، ويُقال: لطولٍ في عنقها. قال الكلبي<sup>(٣)</sup>: كان لأهل الرسِّ نبيٌّ يقال له حنظلة بن صفوان، وكان بأرضهم جبلٌ مضعده ميلٌ، وكانت تتأبه طائفةٌ كأعظم ما يكون لها عنقٌ طويلٌ فجاءت ذات يوم، وأعوزت الطير، فانقضت على صبيٍّ، فذهبت به فسُمِّيت «عنقاء مغرب»، لأنها تُعربُ كلَّ ما أخذته، ثم انقضت على جارية فشكوا ذلك إلى نبيهم،

(١) قوله: «وهو مبني على التمثيل» ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٥٤.

(٣) هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦ هـ وأتهم بالكذب،

«سير النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩).

مَنْ سَأَلَ بِهِ الْوَادِي، وَفِي طَوْلٍ غَيْبَتِهِ بِحَالٍ مَن طَارَتْ بِهِ الْعَنْقَاءُ، فَكَذَلِكَ مُثِّلَتْ حَالٌ قُلُوبِهِمْ فِيهَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّجَافِي عَنِ الْحَقِّ بِحَالٍ قُلُوبٍ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا، نَحْوُ قُلُوبِ الْأَغْتَامِ الَّتِي هِيَ فِي خُلُوعِهَا عَنِ الْفِطَنِ كَقُلُوبِ الْبَهَائِمِ، أَوْ بِحَالٍ قُلُوبِ الْبَهَائِمِ أَنْفُسِهَا، أَوْ بِحَالٍ قُلُوبٍ مَقْدَرٍ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا حَتَّى لَا تَعْبَى شَيْئًا، وَلَا تَفْقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ عَزٌّ وَجَلٌّ فَعَلٌ فِي تَجَافِيهَا عَنِ الْحَقِّ وَتُبُوءِهَا عَنْ قَبُولِهِ وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ ذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَعَارَ الْإِسْنَادُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ لِلَّهِ، فَيَكُونُ الْخَتْمُ مُسْنَدًا إِلَى اسْمِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَهُوَ لِغَيْرِهِ حَقِيقَةٌ. تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ لِلْفِعْلِ مَلَابَسَاتٍ شَتَّى؛ يَلَابَسُ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمُصَدَّرَ، وَالزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ، وَالْمُسَبَّبَ لَهُ، فإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ يُسْنَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُسَمَّى اسْتِعَارَةً؛ وَذَلِكَ لِمُضَاهَاةِهَا لِلْفَاعِلِ.....

فَقَالَ: اللَّهُمَّ خُذْهَا، واقطع نسلها، فأصابتهَا<sup>(١)</sup> صاعقة فاحترقت، فضرَبَ بها العَرَبُ مثلاً<sup>(٢)</sup> وأنشد البحري<sup>(٣)</sup>:

أَتَتْ دُونَ ذَلِكَ السَّهْرِ أَيَّامُ جُرْهُمِ  
وَطَارَتْ بِذَلِكَ الْعَيْسِ عَنقَاءٌ مُعْرَبِ

قوله: (ويجوزُ أن يُستعار) هذا هو الوجه الثالث وهو: أن يُستعارَ إسنادُ الفعلِ من الفاعلِ الحقيقيِّ لفاعلٍ غيرِ حقيقيِّ.

قوله: (في نفسه) أي: نفسُ الإسنادِ من غيرِ النظرِ إلى المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَقِيقَةٌ لَا مَجَازَ إِلَّا فِي مُجَرَّدِ الْحُكْمِ، كَمَا يَقَالُ: أَتَبَتِ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ.

قوله: (وقد يُسْنَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُسَمَّى اسْتِعَارَةً) وَقَدْ يُخْتَلَجُ فِي بَعْضِ الْخَوَاطِرِ أَنَّ مَعْنَى الاسْتِعَارَةِ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَى حَدِّهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُذَكَّرَ أَحَدُ طَرَفَيْ التَّشْبِيهِ، وَيُرَادُ بِهِ الطَّرْفُ الْآخَرُ، بَلْ هُوَ عَلَى حَدِّهِ وَمَوْقِعِهِ.

(١) فِي (ط): «فَأَصَابَتْهُ».

(٢) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (٤٢٩: ١) فِي بَيَانِ قَوْلِ الْعَرَبِ: «طَارَتْ بِهِمُ الْعَنْقَاءُ».

(٣) دِيوَانُ الْبَحْرِيِّ (١: ١٩٠).

في مُلابسةِ الفعل، كما يُضاهي الرجلُ الأسدَ في جرأته، فيستعارُ له اسمه؛ فيقالُ في المفعولِ به: عيشةٌ راضيةٌ.....

نعم، الفرقُ بين هذه الاستعارة وبين الاستعارة في المفرد، هو أنّ الاستعارة هناك واقعةٌ في الموضوع اللغويّ واللفظ المفرد بسببِ علاقة التشبيه، كما تُرى بين الأسدِ والإنسانِ بسببِ علاقة الجرأةِ الموجودةِ فيهما، وهاهنا الاستعارة واقعةٌ في النسبة<sup>(١)</sup> للدليلِ عقليّ بسببِ التشبيهِ بين الفاعلِ الحقيقيّ والفاعلِ المجازيّ، فكما أنّ المُستعارَ هناك لفظُ الأسدِ للشجاعِ، كذلك في قولنا: «أُنبِتَ الربيعُ البقلَ»، المُستعارُ إسنَادُ الإنباتِ من الفاعلِ الحقيقيّ وهو الله عزَّ وجلَّ للفاعلِ المجازيِّ وهو الربيعُ بسببِ دورانِ الإنباتِ معه. قال صاحبُ المفتاح<sup>(٢)</sup>: «مِثْلُ مَا يُرَى الرَّبِيعُ فِي: «أُنبِتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ»<sup>(٣)</sup> مِنْ نَوْعِ شَبِّهِ بِالْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ مِنْ دَوْرَانِ الإنبَاتِ مَعَهُ وَجُودًا وَعَدَمًا، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّبُّ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَتْرُوكِ كَمَا لَوْ قُلْتَ: أُنبِتَ الرَّبِيعُ<sup>(٤)</sup> البَقْلَ، نُسِبَتْ إِلَى مَا تَكَرَّرَ»<sup>(٥)</sup>.

وإنما قلنا: إنَّ نسبةَ الإنباتِ إلى الله على الحقيقة لما يتبادرُ إلى فهمِ الموحِّد من ذلك كما يتبادرُ إلى الفهمِ من لفظِ الأسدِ الحيوانِ المفترسِ، فالطرفُ المتروكُ هنا إسنَادُ الإنباتِ إلى الله والمذكورُ تعلقُ الربيعِ به، وهو حصوله في أوانه، ولذلك كان المُقدَّرُ: أُنبِتَ اللهُ البَقْلَ وَقَتَ الربيعِ، فقوله: «وذلك لمُضَاهَاةِهَا الفَاعِلَ» تَعْلِيلٌ لَجَعْلِ الإسنَادِ استعارةً، أي: إنّما جعلناه استعارةً لذلك، لأنه تَقَرَّرَ أَنَّ الاستعارةَ هي المَجَازُ الذي العَلاقةُ<sup>(٦)</sup> بينه وبين الحقيقة التشبيهية.

(١) في (ط): «في التشبيه».

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٧٥.

(٣) في (ح): «ما يرى الربيع البقل لربيع البعل».

(٤) في (ط) و(ح): «الرضيع».

(٥) يعني لما ارتكبت من خطأ النسبة بين المسند والمسند إليه في المجاز.

(٦) قوله: «العلاقة» ساقط في (ط).

و: ماءٌ دافقٌ، وفي عكسه: سَيْلٌ مُفْعَمٌ، وفي المصدرِ: شِعْرٌ شاعِرٌ، و: ذَيْلٌ ذَائِلٌ، وفي الزمان: نهاره صائِمْ، وليله قائِمْ، وفي المكان: طريقٌ سائِرٌ، ونهرٌ جارٍ، وأهلُ مَكَّةَ يقولون: صَلَّى المقامُ؛ وفي المسبِّب: بنى الأميرُ المدينةَ، وناقَةٌ صَبُوْثٌ، وحَلُوبٌ، وقال:

إِذَا رَدَّ عَافِي الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا

فالشيطانُ هو الخاتِمْ في الحقيقة، أو الكافرُ، إلا أن الله سبحانه لَمَّا كَانَ هو الذي أقدَره ومكَّنه أسندَ إليه الختِمْ كما يُسندُ الفعلُ إلى المسبِّبِ.....

قوله: (وفي عكسه سَيْلٌ مُفْعَمٌ) مُفْعَمٌ، بفتح العين، من: أفعَمَ السَيْلُ الوادي: إذا ملاه، وإِنَّمَا قال: «عكسه» لأنه جعلَ في الأولِ المفعولَ فاعلاً، وفي هذا جعلَ الفاعلَ مفعولاً، فإنَّ السَّيْلَ يُفْعَمُ ولا يُفْعَمُ.

قوله: (ذَيْلٌ ذَائِلٌ)، الأساس: وذالَّت: الجاريةُ وتذَّيَلت: تَبَحَّثَرَتْ ساجِبةً ذَيْلَها، وأذالَه: أهانَه، وذالَ بِنَفْسِه ذَيْلاً. وهو في ذَيْلِ ذائِل: في هوانٍ شديد.

قوله: (ناقَةٌ صَبُوْثٌ)، الأساس: صَبَّتَ الشيءَ، وَصَبَّتَ عليه: إذا قَبَضَ عليه وجسَّه، ومنَ المجاز: ناقَةٌ صَبُوْثٌ: يُشَكُّ في سَمَنِها فَضَبَّتْ، وإِنَّمَا جُعِلَتْ ضابِثَةً لِمَا بها من الداعي إلى الضَّبِّ، ومثله الحَلُوبُ والرَّكُوبُ.

قوله: (إِذَا رَدَّ عَافِي الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا) أوله:

فلا تَسألِني واسألي عن خَلِيقتي<sup>(١)</sup>

الخَلِيقَةُ: الخُلُقُ والطبيعة. عَافِي الْقَدْرِ: من العَفْوَةِ والعَفَاوَةِ وهي: ما يَبْقَى في أسفلِ القَدْرِ من المَرَقَةِ، وموضع «عافي» رُفِعَ على الفاعِلِيَّةِ، لأنه هو الذي يردُّ المُسْتَعِيرَ وَيَمْنَعُ المَعِيرَ من إعارَةِ القدرِ، والفاعلُ على الحقيقةِ صاحبُ القَدْرِ، هكذا كانوا يفعلونه في تناهي القَحْطِ وشدَّةِ الزمان.

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٤٣٢)، وعزاه لعوف بن الأحوص الباهلي.

ووجهٌ رابع؛ وهو: أنهم لما كانوا على القطع والبتِّ ممن لا يؤمن، ولا تُغني عنهم الآيات والنذر، ولا تُجدي عليهم الألفاظ المحصَّلة ولا المقرَّبة إن أعطوها؛ لم يبقَ - بعد استحكام العلم بأنه لا طريقَ إلى أن يؤمنوا طَوْعًا واختيارًا - طريقٌ إلى إيمانهم.....

قوله: (ووجهٌ رابع) تلخيصه: أنهم لما كانوا مُصرِّينَ على الكفرِ مُتمكِّنين عليه، وما كان الطريقُ إلى الإيمانِ سوى القَسْرِ والإجاءِ، فكُنِيَ عن تركِ القَسْرِ والإجاءِ بالحثِّم، وهي من التلوحيمة، وتحريره: أن قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] على زَعْمِهِ مُشعِرٌ بأن الله تعالى لم يفسِّرْهم، ولم يُلجِئْهم إلى الإيمانِ، وتَرَكَ القَسْرَ والإجاءَ مُشعِرٌ بأن القَسْرَ والإجاءَ مُقتَضِي حَالِهِمْ؛ لأنَّ التَرَكَ إنَّما كان لئلا يتَقَصَّ عَرَضُ التَكْلِيفِ، وهو حصولُ الاختيارِ للابتلاءِ، وإلا كانَ الحقُّ أن يفسِّرَ؛ لأنَّه الطريقُ إلى إيمانهم. وكوْنُ القَسْرِ والإجاءِ مُقتَضِي حَالِهِمْ، مُشعِرٌ بأن الآياتِ والنَّذرَ لا تُغني عنهم، والألفاظُ لا تُجدي عليهم، وكوْنُ الآياتِ والألفاظِ لا تنفعُهم مُشعِرٌ بأن ترامي أمرهم في التصميمِ أقصى غاياته ومدى نهاياته، فانظر بين الكِنَايَةِ وبينَ المطلوبِ بها كم تَرَى من لوازمٍ ومُلَوِّحاتٍ!

قوله: (ولا تُجدي عليهم الألفاظُ المحصَّلةُ ولا المقرَّبةُ)، قال نجمُ الدِّينِ الزاهديُّ الخوارزميُّ<sup>(١)</sup> في كتاب «الصفوة»<sup>(٢)</sup>: اللُّطْفُ في عُرْفِ المُتَكَلِّمِينَ: هو ما يختارُ عنده المكلفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا. ثم إنَّ اللُّطْفَ إذا كانَ محصَّلاً للواجبِ يُسمَّى تَوْفِيقًا، وإذا كانَ محصَّلاً لتَرَكَ القَبِيحِ يُسمَّى عِصْمَةً، وإذا كانَ مُقَرَّبًا من الواجبِ أو تَرَكَ القَبِيحِ يُسمَّى لُطْفًا مُقَرَّبًا. قوله: (إنَّ أعطوها) شَرَطُ، والجزاءُ ما دلَّ عليه ما قبَّله. وقوله: «لم يبقَ» جوابُ «لما» وقوله: «بأنَّه لا طريقَ مُتَّصِلٌ بالعلم، وقوله: «عَبَّرَ» جوابُ «إذا».

(١) الإمام العلامة أبو الرجا مختار بن محمود الزاهدي الحنفي (ت ٦٥٨هـ) صاحب «الصفوة في أصول الفقه». له شرح «مختصر القدوري»، وكتاب «الغنية» وغير ذلك. انظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص ٢٩٥، و«كشف الظنون» (٢: ١٠٨٠).

(٢) لم أجده مطبوعاً.



إلا القسْرُ والإجاء، وإذا لم يبقَ طريقٌ إلا أن يقسَرهم اللهُ ويُلجئهمُ ثمَّ لم يقسِرهم ولم يُلجئهم؛ لئلا ينتقصَ الغرضُ في التكليفِ - عبَّرَ عن تركِ القسْرِ والإجاءِ بالختَمِ؛ إشعارًا بأنهم الذين ترامى أمرهم في التصميمِ على الكفرِ والإصرارِ عليه إلى حدِّ لا يتناهونَ عنه إلا بالقسْرِ والإجاءِ،.....

وفي «شرح مقامات المصنف»<sup>(١)</sup>: الألفاظُ عند المتكلمين: هي المصالحُ، وهي الأفعالُ التي عندها يُطِيعُ المكلفُ أو يكونُ أقربَ إلى الطاعةِ على سبيلِ الاختيارِ، ولولاها لم يُطِيعَ أو لم يكنُ أقربَ مع تمكُّنه في الحالين، والواحدُ لطفٌ بضم اللام وسكون الطاء، وقد لطفَ اللهُ بعبده يلفظُ، وأمَّا الألفاظُ الهدايا، فالواحدُ لطفٌ بفتح اللام والطاء، قال:

كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللِّطْفُ

والفِعْلُ مِنْهُ: أَلْفَطَ.

وقال أهلُ السنَّةِ والجماعةِ في مسألةِ خَلْقِ الأفعالِ: إنَّ الله تعالى لطفًا لو فَعَلَ بالكفَّارِ لآمنوا اختيارًا، غيرَ أنَّه تعالى لم يفعلْ وهو في فِعْلِهِ مُتَفَضِّلٌ، وفي تَرْكِه عَادِلٌ، ولا يَجِبُ على الله تعالى الأصلحُ ولا الصِّلاح.

وقال الشيخُ أبو القاسمِ القُشَيْرِيُّ<sup>(٢)</sup> في كتابِ «مفاتيحِ الحُجُجِ وَمَصَابِيحِ النُّهْجِ»<sup>(٣)</sup>: اللطفُ قُدْرَةُ الطاعةِ على الصَّحِيحِ، ويُسمَّى ما يُقَرِّبُ العبدَ إلى الطاعةِ ويُوَصِّلُ دَوَاعِيَهُ إلى الخَيْرِ أيضًا لطفًا، والتوفيقُ ما تَفَوَّقَ به الطاعةُ، وهو القُدْرَةُ التي تصلحُ للطاعة، واختصَّ هذا

(١) يعني «شرح مقامات الزمخشري»، ص ٦.

(٢) الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري الشافعي (ت ٤٦٥هـ)، كان من أئمة التصوف وأعيان المفسرين، وكتابه «لطائف الإشارات» و«الرسالة» فيها جماع الدلالة على سعة دائرته في العلم ولطف ما أخذه في النظر. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١: ٨٣)، و«طبقات السبكي» (٥: ١٥٣)، و«سير النبلاء» (١٨: ٢٢٧).

(٣) لم أهدئ إلى هذا الكتاب، ولتنام الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» (٣: ٣٤٨).

وهي الغاية القصوى في وصف لجأهم في الغي، واستشرائهم في الضلال والبغي. ووجه خامس؛ وهو: أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكمًا بهم من قولهم: ﴿قُلُونَا فِي أَكْتَنِوْ مَا نَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقُرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].....

الاسم بما يتفق به الخير دون ما يتفق به الشر عرفًا شرعيًا، والخذلان: قدرة المعصية، والحرمان قدرة الكفر، والله سبحانه وتعالى قادر على ما لو فعل المؤمن لكفر، وعلى ما لو فعل الكافر لآمن، وليس لأحد عليه سبحانه وتعالى حق مستحق، وكل ما يفعلُه فمنه جميل.

قوله: (وهي الغاية)، الضمير عائد إلى العبارة الدال عليها قوله: «عبر» أو إلى التعبير، والتأنيث باعتبار الخبر.

قوله: (واستشرائهم) أي: لجأهم، الأساس: استشرى في الأمر وفي العدو: لج فيه. وشري البرق: كثر لمعانه.

قوله: (ووجه خامس) وحاصله: أنه تعالى حكى كلام الكفار على سبيل التهكم، فإن الكفرة لما قالوا: ﴿قُلُونَا فِي أَكْتَنِوْ مَا نَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقُرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] فجيء بقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] معبرًا عن كلامهم على سبيل التهكم والوعيد والتهديد، فقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ كقولهم: ﴿قُلُونَا فِي أَكْتَنِوْ مَا نَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾ و﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ كقولهم: ﴿وَفِي ءَاذَانِنَا وَقُرْ﴾ لأن الوقر في الأذن يمنع من نفوذ الصوت فيها، وقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ كقولهم: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ فإن الغشاوة هي الحجاب. قيل: هذا الوجه أحسن الوجوه، ويقال: لأنه أسهل في استخراج المقصود، ولم يحتاج إلى استفراغ القوى وبذل المجهود، وإلا فأين الثريا من الثرى، على ما يلزم منه فك الرابطة الاستثنائية في بيان الموجب بينها وبين الجملة السابقة.

ولله در القائل: ومُستودعاتُ هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء خاطر وقاد، ولا تنكشف جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع نقاد، ثم نقول: من رُفِعَ الحتم عن تفسيره لحتم الله، فقد حل له

ونظيره في الحكاية والتهكم قوله: ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ﴾ [البينة: ١]. فإن قلت: اللفظ يحتمل أن تكون الأسباع داخله في حكم الختم، وفي حكم التغشية، فعلى أيها يعول؟ قلت: على دخولها في حكم الختم؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ عَشْرَةَ﴾ [الجاثية: ٢٣]،.....

الشروع في هذا الكتاب، وقد علم أنه<sup>(١)</sup> من رجال تصدوا لكشف الحجاب، وإلا فليرك القوس لباريها<sup>(٢)</sup>، وعند الله العلم بالصواب.

قوله: ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، قيل: كان الكفار من الفريقين: أهل الكتاب وعبدة الأوثان يقولون قبل مبعث النبي ﷺ: لا ننكحك مما نحن عليه من ديننا ولا نتركه حتى يبعث النبي الموعود الذي هو مكتوب في التوراة والإنجيل، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به، فحكى الله تعالى كلامهم كما كانوا يقولون على سبيل الوعيد والتهديد، ولو كان هذا ابتداء إخبار من الله تعالى لكان الانفكاك متحققاً موجوداً عند مجيء الرسول ﷺ.

قوله: (على دخولها في حكم الختم) قال القاضي: لأنها لما اشتركا في الإدراك من جميع الجهات جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما اختص بجهة المواجهة، جعل المانع لها عن فعلها الغشاوة المختصة بتلك الجهة<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ح): «وعلم أنه».

(٢) فيه تعريض لا يخفى بالإمام الزمخشري، وأنه على فرط ذكائه قد بدرت منه هفوات في «تفسيره»، حاققه

عليها أهل السنة، وكانت ذريعة إلى التنفير مما اشتمل عليه كتابه من مقولات أهل الاعتزال.

وقوله: «فليرك القوس لباريها» مستفاد من قول العرب: «أعط القوس باريها» أي: استعز على عملك

بأهل المعرفة والحدق فيه. ومنه قول الشاعر:

يا باري القوس برباً لست تحسنها لا تُفسدتها وأعط القوس باريها

انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣).

ولوقفهم على سمعهم دون قلوبهم. فإن قلت: أي فائدة في تكرير الجارِّ في قوله: ﴿عَنْ سَمْعِهِ؟﴾ قلت: لو لم يكرَّر لكان انتظامًا للقلوبِ والأسماعِ في تعدية واحدة، وحين استُجِدَّ للأسماعِ تعديةً على حدة كان أدلَّ على شدة الختمِ في الموضعين، ووَحَّدَ السَّمْعُ كما وُحِّدَ البَطْنُ في قوله:

### كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

يفعلون ذلك إذا أَمِنَ اللَّبْسُ، فإذا لم يُؤْمَنَ - كقولك: فرَسُهُم وثوبُهُم، وأنت تريدُ الجمعَ - رفضوه، ولك أن تقول: السَّمْعُ مصدرٌ في أصله، والمصادرُ لا تُجمعُ،.....

قوله: (وَوَحَّدَ السَّمْعَ)، المُغْرِبُ: السَّمْعُ: الأذُنُ، وأصله المصدرُ<sup>(١)</sup>. قيل: وقد يُطلقُ مجازًا على القوَّةِ الحالَّةِ في الغِشاءِ المُفْتَرَشِ عند الصَّباحِ بها تُدركُ الأصواتُ، فعلى هذا الوجه المرادُ بالسَّمْعِ الآلةُ، ولم يُلمَحْ فيه الأصلُ.

قوله: (كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا) تمامه:

### فَإِنْ زَمَانِكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ<sup>(٢)</sup>

الحَمِيصُ: الجائع، أي: ذو حَمَصٍ كقوله: ﴿عَيْشِكُمْ رَاضِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢١] يقال: عَفَّ يَعِفُّ عَفًّا ومنه العِفَّةُ، وهي الكفُّ عمَّا لا يحِلُّ. أي: اقتنعوا بالقليلِ من الطعامِ، تَعَفُّوا عن طلبِ الحرامِ، فإنَّ زمانكم زمنُ الضيقِ والجَدْبِ، واستعملَ البَطْنُ في موضعِ البطونِ إرادةً بطنٍ كلِّ واحدٍ منهم، ويُفَعَّلُ ذلك إذا أَمِنَ اللَّبْسُ مثلَ قولهم: سَمِعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَيَطْنِهِمْ، فإنَّ من المعلومِ أنَّ لكلِّ واحدٍ منهم سَمْعًا واحدًا، وَقَلْبًا وبطنًا، وإذا خيفَ اللَّبْسُ في مثلِ الثوبِ والفرسِ، فلا بدَّ في حالِ الجَمْعِ أن يُجْمَعُ، لأنَّهُ لا يبعُدُ أن يكونَ للجميعِ فرسٌ واحدٌ، أو ثوبٌ واحدٌ.

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤١٥).

(٢) هو من شواهد سيبويه (١: ٢١٠) التي لم يُعرَفْ قائلها، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٥).

فَلَمِحَ الْأَصْلُ. يَدُلُّ عَلَيْهِ جَمْعُ الْأُذُنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥]؛ وَأَنْ تَقْدَّرَ مِضَافًا مَحذُوفًا، أَي: وَعَلَى حَوَاسِّ سَمْعِهِمْ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ: (وَعَلَى أَسْمَاعِهِمْ). فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا مَنَعَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ مِنْ إِمَالَةِ (أَبْصَارِهِمْ) مَا فِيهِ مِنْ حَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ، وَهُوَ الصَّادُ! قُلْتُ: لِأَنَّ الرَاءَ الْمَكْسُورَةَ تَغْلِبُ الْمُسْتَعْلِيَةَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِيرِ كَأَنَّ فِيهَا كَسْرَتَيْنِ، وَذَلِكَ أَعْوَنُ شَيْءٍ عَلَى الْإِمَالَةِ، وَأَنْ يُيَالَّ لَهُ مَا لَا يُيَالَّ. وَالْبَصْرُ نُورُ الْعَيْنِ، وَهُوَ مَا يُبْصِرُ بِهِ الرَّائِي وَيَدْرِكُ الْمَرْتَبَاتِ، كَمَا أَنَّ الْبَصِيرَةَ نُورُ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَا بِهِ يُسْتَبْصَرُ وَيُتَأَمَّلُ، وَكَأَنَّهَا جَوْهَرَانِ لَطِيفَانِ خَلَقَهُمَا اللَّهُ فِيهِمَا الْآتَيْنِ لِلْإِبْصَارِ وَالِاسْتَبْصَارِ. وَقُرِيَ: (غِشَاوَةٌ)..

قَوْلُهُ: (يَدُلُّ عَلَيْهِ)، أَي: عَلَى كَمَحٍ مَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ فِي اسْمِ الْعُضْوِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] حَيْثُ جَمَعَ الْأُذُنَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ تَقْدَّرَ مِضَافًا مَحذُوفًا)، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: السَّمْعُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ بِمَعْنَى الْأُذُنِ كَمَا فِي الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَي: عَلَى حَوَاسِّ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهَا جَوْهَرَانِ لَطِيفَانِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْبَصْرِ وَالْبَصِيرَةِ، وَفِي «فِيهِمَا» إِلَى الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ. وَقَوْلُهُ: «الْآتَيْنِ»، إِمَّا حَالٌّ مِنْ مَفْعُولٍ «خَلَقَهُمَا»، أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ. فَخَلَقَ بِمَعْنَى جَعَلَ. الْمَعْنَى كَأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ الْآتَيْنِ لِلْإِبْصَارِ وَالِاسْتَبْصَارِ، وَهُمَا النُّورَانِ، سَبَّهَ الْعَرَضَ بِالْجَوْهَرِ فِي قَوْلِهِ: «كَأَنَّهَا جَوْهَرَانِ» مِبَالِغَةً فِي كَوْنِهِمَا مَقْصُودَيْنِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِيَ: «غِشَاوَةٌ» إِلَى آخِرِهِ، الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا شَوَادُّ، وَالْمَشْهُورَةُ «غِشَاوَةٌ» بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَ الشَّيْنِ وَالرَّفْعِ، وَلَمْ يَذْكَرْهَا، وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فِعَالَةٍ.

قَالَ الزَّجَاجُ: كُلُّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى الشَّيْءِ مَبْنِيٌّ عَلَى فِعَالَةٍ نَحْوَ الْعِمَامَةِ وَالْقِلَادَةِ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الصَّنَاعَاتِ، فَإِنَّ الصَّنَاعَةَ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى كُلِّ مَا فِيهَا نَحْوَ الْحِيَاظَةِ وَالْقِصَارَةِ، وَكَذَلِكَ مَا اسْتَوْلَى عَلَى اسْمٍ، فَاسْمٌ مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ: الْفِعَالَةُ؛ نَحْوَ الْحِلَاقَةِ وَالْإِمَارَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٣).

بالكسرِ والنصب، و(عِشَاوَةٌ) بالضمِّ والرَّفْعِ، و(عِشَاوَةٌ) بالفتح والنصب، و(عِشَاوَةٌ) بالكسرِ والرَّفْعِ، و(عِشَاوَةٌ) بالفتح والرَّفْعِ والنصب، و(عِشَاوَةٌ) بالعينِ غيرِ المعجمة والرَّفْعِ مِنَ العِشَا. والعذابُ: مثلُ النَّكَالِ بِنَاءٍ وَمَعْنَى؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ: أَعَذَّبَ عَنِ الشَّيْءِ؛ إِذَا أَمْسَكَ عَنْهُ، كَمَا تَقُولُ: نَكَلَ عَنْهُ. وَمِنْهُ: العَذْبُ؛ لِأَنَّهُ يَمُومُ العَطَشَ وَيُرَدِّعُهُ، بِخِلَافِ المِلْحِ، فَإِنَّهُ يَزِيدُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ نِقَاحًا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُحُ العَطَشَ، أَي: يَكْسِرُهُ؛ وَفِرَاتًا؛ لِأَنَّهُ يَرِفُّهُ عَلَى القَلْبِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَسَمِيَ كُلُّ أَلْمٍ فَادِحٍ عَذَابًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِكَالًا، أَي: عِقَابًا يَرْتَدِّعُ بِهِ الجَانِي عَنِ المَعَاوِدَةِ.

والفرقُ بينِ العَظِيمِ والكَبِيرِ: أَنَّ العَظِيمَ نَقِيضُ الحَقِيرِ، والكَبِيرَ نَقِيضُ الصَّغِيرِ، ...

و﴿عِشَاوَةٌ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى الإِبْتِدَاءِ عِنْدَ سَيِّوَيْهِ، وَعَلَى إِعْمَالِ الظَّرْفِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي العَطْفُ عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، أَي: وَاسْتَقَرَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ عِشَاوَةٌ. وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ (١) فَعَلَى تَقْدِيرِ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ عِشَاوَةٌ (٢)، وَأَمَّا العِشَاوَةُ بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ، فَمَنْ قَوَّهْم: عَشَى يَعْشَى، إِذَا صَارَ أَعْشَى، وَعَشَا يَعْشُو: إِذَا جَعَلَ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ أَعْشَى (٣)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ٣٦].

قَوْلُهُ: (لَأَنَّكَ تَقُولُ) تَعْلِيلٌ لِّلْمَعْنَى، لِأَنَّ البِنَاءَ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي المَعْنَى؛ لِأَنَّ النُّكُولَ ارْتِدَاعٌ عَمَّا يُرَادُ الإِقْبَالَ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ العَذَابَ يَرْدَعُ الجَانِيَّ عَنِ المَعَاوِدَةِ إِلَى الجَنَائَةِ. قَوْلُهُ: (يَرِفُّهُ)، الأَسَاسُ: رَفَّتَ الشَّيْءُ: فَتَهُ بِيَدِهِ كَمَا يَرِفُّ المَدْرَ (٤) وَالعَظْمَ البَالِي. قَوْلُهُ: (كُلُّ أَلْمٍ فَادِحٍ عَذَابًا)، الأَسَاسُ: فَدَحَنِي: أَنْقَلَنِي، وَنَزَلَ بِهِمْ خَطْبٌ فَادِحٌ.

(١) وهي رواية المفضل عن عاصم كما في «معاني القرآن» للقرآء (١: ١٣، ٤٠٦).

(٢) وهو الذي علل به الزجاج في «المعاني» (١: ٨٤)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١: ٢٣).

(٣) وقيل: هو الذي فسد.

(٤) وهو الطين اليابس.

فَكَانَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ، كَمَا أَنَّ الْحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ. وَيُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجُثْثِ وَالْأَحْدَاثِ جَمِيعًا، تَقُولُ: رَجُلٌ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ، تَرِيدُ جُثَّتَهُ أَوْ خَطَرَهُ.

وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ: أَنَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ نَوْعًا مِنَ الْأَعْطِيَةِ غَيْرَ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ، وَهُوَ غَطَاءُ التَّعَامِي عَنِ آيَاتِ اللَّهِ، وَلَهُمْ مِنْ بَيْنِ الْأَلَامِ الْعِظَامِ نَوْعٌ عَظِيمٌ لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ.

اللَّهُمَّ اجْرِنَا مِنْ عَذَابِكَ، وَلَا تَبْلُنَا بِسَخَطِكَ يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ.

[﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ \* يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ \* فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ٨-١٠]

افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ بِذِكْرِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ، وَوَأَطَّاتُ فِيهِ قُلُوبُهُمْ أَلْسِنَتَهُمْ، وَوَأَفَقَ سُرَّهُمْ عَلَنَتَهُمْ، وَفَعَلُهُمْ قَوْلَهُمْ، ثُمَّ ثَنَّى بِالَّذِينَ مُحَضُّوا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، قُلُوبًا وَأَلْسِنَةً، ثُمَّ ثَلَّثَ.....

وَقَالَ السَّجَّاءُ وَنُدِّي: الْعَذَابُ: يُصَالُ الْأَلَمُ إِلَى الْحَيِّ مَعَ الْهَوَانِ، فَيُؤَلِّمُ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ لَيْسَ بِعَذَابٍ.

[قوله]: (فَكَانَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ) الْفَاءُ جَوَابٌ لَشَرْطٍ مَحْذُوفٍ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْحَقِيرُ مُقَابِلًا لِلْعَظِيمِ، وَالصَّغِيرُ لِلْكَبِيرِ؛ يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ الْعَظِيمَ لَا يَكُونُ حَقِيرًا؛ لِأَنَّ الضَّدِّيْنَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَالْكَبِيرُ قَدْ يَكُونُ حَقِيرًا كَمَا أَنَّ الصَّغِيرَ قَدْ يَكُونُ عَظِيمًا؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْهَا لَيْسَ بِضِدٍّ لِلْآخِرِ. قَالَ:

وَبُضِّدَهَا تَبَيَّنَ الْأَشْيَاءُ<sup>(١)</sup>

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «فَكَانَ الْعَظِيمُ» إِلَى هُنَا مِنْ (ط).

بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، وأبطنوا خلاف ما أظهروا، وهم الذين قال فيهم: ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، وسأهم المنافقين، وكانوا أخبث الكفرة وأبغضهم إليه، وأمقتهم عنده؛ لأنهم خلطوا بالكفر تمويهًا وتدليسًا، وبالشرك استهزاءً وخداعًا؛ ولذلك أنزل فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ووصف حال الذين كفروا في آيتين، وحال الذين نافقوا في ثلاث عشرة آية نعى عليهم فيها خبثهم ونكرهم، .....

قوله: (آمنوا بأفواههم) أي: أظهروا كلمة الإيمان وهو المراد من قوله: ﴿ءَامَنَّا﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ تَوْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] أي: لم يكن ذلك القول عن تصديق القلب، لأن مكان التصديق القلب لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهو المراد من قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

اعلم أن الإيمان إن كان مجرد التصديق بالجان، فنسبته إلى القلب حقيقة، وإلى غيره مجاز، ومن ثم فسرنا قوله «آمنوا بأفواههم» بقولنا: أظهروا كلمة الإيمان، وإن كان مجموع التصديق والأعمال، فنسبته إلى الشخص حقيقة وإلى بعض الجوارح مجاز.

قوله: (تمويهًا) هو من: موهت الشيء: طليته بذهب أو فضة، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري.

قوله: (نعى عليهم فيها خبثهم) أي: شنع عليهم قلوبهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ والحال أنهم غير مؤمنين «ونكرهم» أي: دهاءهم، وذلك أنهم ادعوا مع الإيمان بالله الإيمان باليوم الآخر لقوله بعد هذا: «إفراطهم في الخبث وتماديهم في الدعارة»<sup>(١)</sup>.

قوله: (ونكرهم) بالضم والفتح، الجوهرى: يقال للرجل إذا كان فطنًا منكراً: ما أشد نكره، بالفتح والضم.

(١) انظر ما سيأتي ص ١٥٥-١٥٦.



وَفَضَحَهُمْ، وَسَفَّهَهُمْ، وَاسْتَجْهَلَهُمْ، وَاسْتَهْزَأَ بِهِمْ، وَتَهَكَّمَ بِفَعْلِهِمْ، وَسَجَّلَ بَطْغِيَانِهِمْ وَعَدَّهِمْ، وَدَعَاهُمْ صَمًا بِكَمَا عَمِيًا، وَضَرَبَ لَهُمُ الْأَمْثَالَ الشَّنِيعَةَ. وَقِصَّةُ الْمُنَافِقِينَ عَنْ آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الَّذِينَ كَفَرُوا، كَمَا تُعْطَفُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ. وَأَصْلُ «نَاسٍ» أَنْ نَاسٌ، حُذِفَتْ هَمْزُهُ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ: لُوقَةٌ فِي أَلُوقَةٍ، وَحُذِفَتْهَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ كَاللَّازِمِ، لَا يَكَادُ يُقَالُ: الْأَنْوَاسُ، وَيَشْهَدُ لِأَصْلِهِ: إِنْسَانٌ، وَأَنْوَاسٌ، وَأَنْوَاسِيٌّ، وَإِنْسٌ. وَسُمُّوا؛ لِظُهُورِهِمْ وَأَتَمُّهُمْ يُؤَسِّنُونَ، أَي: يُبْصِرُونَ، كَمَا سُمِّيَ الْجَنُّ لِاجْتِنَانِهِمْ؛ وَلِذَلِكَ سُمُّوا بَشَرًا. وَوزنُ «نَاسٍ» فَعَالٌ؛ لِأَنَّ الزَّنَةَ عَلَى الْأَصُولِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي وَزْنِ «قَهْ»:.....

قوله: (وَفَضَحَهُمْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «نَعَى عَلَيْهِمْ فِيهَا حُبِّيهِمْ وَنُكْرَهُمْ» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، لِأَنَّ إِظْهَارَ حُبِّيهِمْ وَنُكْرَهُمْ هِيَ الْفَضِيحَةُ نَفْسُهَا.

قوله: (وَسَفَّهَهُمْ) أَي: سَمَّاهُمْ سَفْهَاءً فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] «وَاسْتَجْهَلَهُمْ»، أَي: نَسَبَهُمْ إِلَى السَّجْهَلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، «وَاسْتَهْزَأَ بِهِمْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، «وَسَجَّلَ بَطْغِيَانِهِمْ» حَيْثُ أَضَافَ الطَّغْيَانَ إِلَيْهِمْ. قوله: (كَمَا تُعْطَفُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ تُعْطَفَ مِنْ حَيْثُ حُصُولُ مَضْمُونِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُجُودِ.

وثانيهما: أَنَّ الْجِهَةَ الْجَامِعَةَ بَيْنَ مَنْ مَحَضَّ الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَبَيْنَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ: التَّوَافُقُ فِي الْكُفْرِ.

قوله: (لُوقَةٌ، فِي أَلُوقَةٍ) الْأَلُوقَةُ: طَعَامٌ مِنْ زُبْدٍ، قَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: هُوَ الزَّبْدُ وَالرُّطْبُ، وَأَنْشُدْ<sup>(١)</sup>:

وَإِنِّي لِمَنْ سَأَلْتُمْ لِأَلُوقَةٍ      وَإِنِّي لِمَنْ عَادَيْتُمْ سُمُّ أَسْوَدِ

(١) ذكره في «لسان العرب» (لوق)، وعزاه لرجل من عُذرة.

أفعل؟ وليس معك إلا العَيْنُ وحدها. وهو من أسماء الجمع، كِرِخَال. وأما نُؤَيْسٌ فمن المصغِرِ الآتي على خلافٍ مُكَبَّرِه، كأُنَيْسِيَانٍ ورُؤَيْجِلٍ، ولأَمْ التعريفِ فيه للجنس، ويجوزُ أن تكونَ للعهد. والإشارةُ إلى الذين كفروا المارَّ ذكْرهم، كأنه قيل: ومن هؤلاء من يقول، وهم: عبدُ الله بنُ أبي، وأصحابه، ومن كان في حالهم من أهلِ التصميمِ على النفاق، ونظيرُ موقعه موقعُ «القوم» في قولك: نزلتُ ببني فلان.....

قوله: (من أسماء الجَمْع) الفرقُ بين الجَمْعِ الحقيقيِّ وبين اسمِ الجمع: أنَّ اسمَ الجمعِ في حكمِ الأفراد، بدليلِ جوازِ التصغيرِ فيه، ولا يجوزُ تصغيرُ الجمعِ الحقيقيِّ إذا كانَ جمعَ الكثرة. مثالُ اسمِ الجمع: رَكْبٌ، وسَفَرٌ، وصَحْبٌ، يجوزُ أن يُقالَ: رَكَيْبٌ، سَفَيْرٌ، صُحَيْبٌ، ولا يُجوزون في جمعِ الكثرة، بل يجبُ أن يُردَّ إلى واحدِه أو إلى جمعِ قَلْبِه إن وُجدَ.

قوله: (كِرِخَالٍ)، الجوهري: الرَّخْلُ بكسْرِ الخاءِ: الأُنْثَى من أولادِ الضَّانِ، والذَكَرُ حَمَلٌ والجمعُ رِخَالٌ، يريدُ أن وزنَ أناسٍ كوزنِ رِخَالٍ لا أنه جمعٌ مثله لأنه قال في «الأعراف»<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] الأُناس: اسمُ جمعٍ غيرِ تكسيرٍ نحو رِخَالٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ونظيرُ موقعه) يعني: أن اللامَ في الناسِ للجنسِ وهو المختارُ، ويجوزُ أن يكونَ للعهدِ الخارجيِّ التقديريِّ، فإن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] في معنى الناس؛ لأن الواجبَ في العهدِ الخارجيِّ أن يكونَ هناك ما يُشارُ إليه، وهو إما تحقيقيٌّ كقوله تعالى: ﴿مَا أَرْسَلْنَا إِلَى قَرْعَانَ رَسُولًا \* فَمَعْنَى قَرْعَانَ الرَّسُولُ﴾ [الزمل: ١٥-١٦] أو تقديريٌّ: وهو إما أن يكونَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه كما في الآيةِ والمثال، لأن بني فلانٍ في معنى القومِ، أو يكونَ

(١) الكشاف: (٦: ٦٢٤).

(٢) من قوله: «يريد أن وزن أناسٍ إلى هنا بدله في (ط): «وكذا عن المصنف في أبيات ذكرناها في الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾، وهو مخالفٌ لما ذكره ها هنا وفي الأعراف من كونه اسم جمع».

فلم يَقْرُونِي والقَوْمُ لِثَام. و«مَنْ» فِي ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس يقولون كذا، كقوله: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ إن جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]. فإن قلت: كيف يُجْعَلُونَ بعض أولئك والنافقون غير المختوم على قلوبهم؟ قلت: الكفر جمع الفريقين معاً، وصيرهم جنساً واحداً، وكون النافقين نوعاً من نوعي هذا الجنس مغايراً للنوع الآخر - بزيادة زادوها على الكفر الجامع بينهما من الخديعة والاستهزاء - لا يُخْرِجُهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا بعضاً مِنَ الجنس؛ فَإِنَّ الأجناسَ إِنما تنوعت لمغايرات وقعت بين بعضها وبعض، وتلك المغايرات إِنما تأتي بالنعوية، ولا تأتي الدخول تحت الجنسية. فإن قلت: لِمَ اختص بالذكر الإيـمان بالله والإيمان باليوم الآخر؟ .....

بين المتكلم والمخاطب حصّة معهودة من جنس كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إذا أُريدَ به أبو جهل والمغيرة.

قال صاحب «الفرائد»: الوجه أن يكون اللام للعهد ولا وجه أن يكون للجنس؛ لأن ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ خبر ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، فلو كان للجنس لكان المعنى: مَنْ يَقُولُ مِنَ الناس، والظاهر أنه لا فائدة فيه. وأما إن كانت للعهد، فمعناه: ومن الناس المذكورين جماعة يقولون كذا، ولم يلزم أن تكون موصولة في العهد بل يجوز كلاهما.

وكذا قال صاحب «التقريب»: يحتمل «مَنْ» أن تكون موصولة إن جعل التعريف للجنس، وموصولة إن جعل للعهد. ومنع بعضهم أن يكون للعهد و«مَنْ» موصولة، وقال: بل اللام للجنس و«من» موصوفة، فإن المراد ب«الذين كفروا» الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، وبين النافقين تناف، فلم يكونوا نوعاً تحت ذلك الجنس، وكيف وقد حُكِمَ على أولئك بالحنث على القلوب وغيره، فعلم كفُرهم الأصلي، وعلى هؤلاء بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَاطَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] وأشار إلى تمكّنهم من الهدى وتورّط فطرتهم.

وقلت: إن التفضي عن هذا المقام لا يستتب إلا ببيان كيفية نظم الآيات، فإنه محك

البلاغة، ومُتَقَدِّدُ البَصِيرَةِ، ومُضْمَرُ النُّظَارِ ومُتَفَاوِضُ الأَنْظَارِ، ولا يَهْتَدِي إليه مَنْ ذَيْدُهُ المُجَادِلَةُ ودَابَّةُ المَهَارَةِ، ولم يَتَكَلَّمْ عن مُقْتَضَى الحَالِ، ولم يُعَيِّنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا، وليس كُلُّ مَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِحَسَبِ اللُّغَةِ أَوْ النُّحُوِّ يُعْتَبَرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الفَنِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُعَدُّ مِنَ النِّعَاقِ فِي بَعْضِ المَقَامَاتِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى المُصَنِّفِ فِي سُوْرَةِ «طه» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّائِبَاتِ﴾ [طه: ٣٩] كَيْفَ بَالِغٍ فِيهِ حَيْثُ قَالَ: «حَتَّى لَا تُفَرِّقَ الضَّمَائِرَ، فَيَتَنَاوَرَّ عَلَيْكَ النَّظْمُ الَّذِي هُوَ أُمَّ إِعْجَازِ القُرْآنِ، والقَانُونُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحْدِي، ومُرَاعَاتُهُ أَهَمُّ مَا يَجِبُ عَلَى المُفَسِّرِ»<sup>(١)</sup> وَفِي سُوْرَةِ «الحَاقَّةِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا نُمُودًا فَهَلْ كُفُوا بِالطَّاعِيَةِ \* وَأَمَّا عَادًا فَهَلْ كُفُوا بِرِيحِ صَرَصِرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: ٥-٦] كَيْفَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ المَعْنَى بِقَوْلِهِ: «بِالطَّاعِيَةِ» بِالوَاقِعَةِ المُجَاوِزَةَ لِلْحَدِّ فِي الشَّدَّةِ<sup>(٢)</sup> لِيُطَابِقَ قَوْلَهُ: ﴿بِرِيحِ صَرَصِرٍ عَاتِيَةٍ﴾، وَعَدَلَ عَنِ حَمْلِهِ عَلَى المَصْدَرِ، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الطَّاعِيَةَ كَالعَافِيَةِ، أَي: بِطُغْيَانِهِمْ، لِأَنَّ الوَاجِبَ رِعايَةَ حُسْنِ النَّظْمِ بَيْنَ آيِ التَّنْزِيلِ. وَكَمَّ لَهُ أَمْثَالُ ذَلِكَ! فَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ يَخُوضُ فِي هَذَا الكِتَابِ، لَا سِيَّما فِي كِتَابِ اللَّهِ المُجِيدِ، أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَعْرِفَةَ جَمِيعِ المَقَامَاتِ، وَجَمِيعِ خِوَاصِّ التَّرَاكِيِبِ لِيُنزَلَ كَلًّا فِي مَقَامِهِ.

إِذَا عُلِمَ هَذَا فَتَقُولُ: إِذَا كَانَ النَّظْمُ هُوَ مَا ذُكِرَ افْتِتِحَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذِكْرِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ تَنَى بِذِكْرِ الَّذِينَ مَحَضُوا الكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَتَلَّتْ بِالَّذِينَ آمَنُوا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ، فَالوَاجِبُ حَمْلُ التَّعْرِيفِ فِي الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: إِمَّا عَلَى الجِنْسِ بِأَسْرِهَا، وَإِمَّا عَلَى العَهْدِ بِرُمَّتِهَا، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى الجِنْسِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ» فِي ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ مَوْصُولَةً كَمَا قَالَ أَبُو البَقَاءِ: هَذِهِ الآيَاتُ اسْتَوْعَبَتْ أَقْسَامَ النَّاسِ، فَالآيَاتُ الأُولَى تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ المُخْلِصِينَ فِي الإِيْمَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تَضَمَّنَ مَنْ أَبْطَنَ الكُفْرَ وَأَظْهَرَ، وَهَذِهِ الآيَةُ تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ

(١) «الكشاف» (١٠: ١٦٨).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٦٠٨).

مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ، و«من» للتبعض، و«مَنْ» نكرة موصوفة، ويضعف أن تكون بمعنى «الذي» لأن الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هاهنا على الإبهام. تَمَّ كَلَامُهُ (١).

فإن قلت: آثرت الموصوفة على الموصولة، وهي أيضاً محتملة للجنس كما في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، فيلزم الإبهام أيضاً.

قلت: الموصوفة نص في الشباع، بخلاف الموصولة لاحتمال الأمرين فيها، وبيان الظاهر إيقاعه الموصولة في مقابلة الموصوفة، وكذا قوله قبيل هذا: «ومن هؤلاء من يقول: وهو عبد الله ابن أبي وأصحابه». بقي أن يقال: فما معنى قوله: «ومن الناس من يقول» وأي فائدة فيه؟ فيقال: إنه تعالى نظم الآيات الثلاث في سلك واحد، لكن خص كل صنف بقن من القنن، لاسيما خص هذا الصنف بمبالغات وتشديدات لم يخص الصنفين بها كما قرره المصنف، وأبرز أيضاً نفس التركيب إرازاً غريباً حيث قدم الخبر على المبتدأ، وأهمه غاية الإبهام، ونكر المبتدأ ووصفه بصفات عجيبة ليشوق السامع إلى ذكر ما بعده من قبائحهم ونكرهم نعيًا عليهم، وتعجبياً من شأنهم. يعني: انظروا إلى هؤلاء الحبيبة، وقبيح ما ارتكبه كيف اختصوا من بين سائر الناس بما لم يرص العاقل أن يتسبب إليه! نعم، لم يفد شيئاً أن لو أريد مجرد الإخبار، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: امتاز من بين سائر المؤمنين بهذه المناقب الشريفة رجال كرماء، فدل التنكير في «رجال» على تعظيم جانبهم كما دل الإبهام في ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ على خلاف ذلك هاهنا.

وأما إذا حُمِلَ التعريف في الناس على العهد فيقال: المراد بالمتقين من شاهد حضرة الرسالة من الصحابة المنتجبين، وينصره تقدير إرادة أهل الكتاب، أعني عبد الله بن سلام وأصحابه من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] معطوفاً على

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤).

قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] فعلى هذا يُحمَلُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على قوم بأعيانهم كأبي جهل وأبي لهب والوليد وأضرابهم، وأن يُرادَ بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾ [البقرة: ٨] عبدُ الله بن أبي ومُعْتَبُ بن قُشَيْرٍ وَجُدُّ بن قَيْسٍ وَأَشْبَاهُهُمْ، فلا وَجْهَ إِذْنُ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: ويحتملُ أن تكونَ موصوفةً إن جعلتَ التعريفَ للعهد، لأنَّ المرادَ بقوله: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ حينئذٍ قومٌ بأعيانهم وأشخاصهم كعبدِ الله بن أبي وأصحابه، فكيف تُجَعَلُ موصوفةً، لأنَّ «من» نكرةٌ والقومُ مَعهودون!

ثم إني بعد برهةٍ من الزمان وقفتُ على ما أشار إليه المصنّف في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ الآية [النحل: ٧٥] بقوله: «الظاهر أن «من» موصوفة، كأنه قيل: وحرّاً رزقناه؛ ليطابق ﴿عَبْدًا﴾، ولا يمتنع أن تكون موصولة»، يريد أنّ الآية من باب التضادّ، فالظاهرُ أن تُراعى المطابقة من كلمات القريبتين، فإذا قلتَ: عبداً مملوكاً والحرّ الذي رزقناه؛ ذهبِ المطابقةُ وفاتتِ الطلاوة، فلا يذهب إليه إلا الكزُّ الجافي الغليظ الجاسي<sup>(١)</sup>.

وأما الجوابُ عن قولٍ مَنْ قَالَ: بينهم وبين المنافقين تنافٍ، فهو عَيْنُ ما ذكره المصنّف في الجوابِ عن سؤاله «كيف يُجْعَلُونَ بَعْضَ أَوْلِيائِكَ وَالْمُنَافِقُونَ غَيْرَ الْمُخْتَوَمِ عَلَى قُلُوبِهِمْ»؛ لأنَّ هذا السؤالُ واردٌ على قوله: «ويجوزُ أن تكونَ للعهد والإشارة إلى الذين كفروا المارّ ذكرهم كأنه قيل: «ومن هؤلاء مَنْ يَقُولُ»، والمارّ ذكرهم على ما سبق في الكتاب: أبو لهبٍ وأبو جهلٍ والوليد بن المغيرة وأضرابهم، فإذا جُعِلَ التعريفُ في الناسٍ للمعهودين و﴿مَنْ يَقُولُ﴾ يكونُ بعضاً منهم، لزمَ أن يكونوا في حكمهم في كونهم مختوماً على قلوبهم، وليس كذلك لما ذُكِرَ من قوله: «افتتح سبحانه بذكر المخلصين، ثم ثنى بذكر الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، وثلث بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم» وإليه الإشارةُ بقوله: «والمنافقون غيرُ المختومِ على قلوبهم».

(١) من قوله: «ثم إني بعد برهةٍ إلى هنا من (ط).

قلت: اختصاصهما بالذكر كَشَفَ عن إفراطهم في الخُبث، .....

وأجاب: أن «الكفر جمع الفريقين معاً» إلى آخره، يعني: كَوْنُ هؤُلاءِ مَحْصُوصِينَ بِحُكْمِ النِّفَاقِ لَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ جِنْسِ الْمُصَمِّمِينَ، بل يفيدُ تَمَيُّزَهُمْ عَنْهُمْ بما لم يتصفوا به، وإليه الإشارة بقوله: «بزيادة زادوها على الكفر الجامع بينهما»، فالتعريفُ في قوله: «الكفر جمع الفريقين معاً» وقوله: «الكفر الجامع بينهما» للعهد وهو الكفر الخاص، لأنه جنسٌ أيضاً باعتبار النوعين، وهذا من فصيح الكلام ووجيزه؛ لأنَّ الجنس إذا أُطلقَ شاعَ في جميع مُنْاولاته إن لم تنتهضُ قرينةً على إرادة البعض، فإذا حصلت القرينة قيّدت، فإذا كُرِّرت كُرِّر، فإنه تعالى لما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تناول جميع الفرق من الكفرة، فقيّد بقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بالمصممين، ثم قيده مرةً أخرى مع ذلك القيّد بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾. ونحوه قولُ الأصوليين: يجوزُ تَحْصِيصُ ما بقي غيرَ مَحْصُورٍ، وكيف لا<sup>(١)</sup> يكونُ المنافقونَ مَحْصُومًا على قلوبهم، وقد صرَّح المصنّف بعد هذا في قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]! والأوجهُ أن يراد الطبعُ بقوله: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عَمَى فَهْمٌ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

ثم إنّي عثرتُ بعد هذا التقرير على كلامٍ من جانب الإمامِ أفضلِ المتأخّرينَ القاضي ناصر الدين<sup>(٢)</sup> - تغمده الله برضوانه - ما شدَّ بعضُده، قال: واللامُ فيه للجنسِ و«مَنْ» موصوفةٌ إذ لا عهد، فكأنه قال: ومن الناسِ ناسٌ يقولون، وقيل: للعهد، والمعهودون: هم الذين كفروا، و«مَنْ» موصولةٌ مرادُها ابنُ أبي وأصحابه ونظراؤه، فإنهم من حيثُ إنهم صمّموا على النفاقِ دخلوا في عدادِ الكفارِ المَحْصُومِ على قلوبهم، واختصاصهم بزيادة زادوها على الكفر لا يابى دخولهم في هذا الجنس، فإنَّ الأجناسَ إنَّما تتنوعُ بزياداتٍ تختلفُ فيها أبعاضُها.

قوله: (اختصاصهما)، فاعله: الله، يعني: إنَّما حَصَّصَهَا<sup>(٣)</sup> بالذكرِ من بين سائر قبائحهم للكشفِ عن إفراطهم في الخُبث.

(١) قوله: «لا» ساقط من (ط).

(٢) يعني الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٢٤).

(٣) في (ح) و(ف): «حَصَّصَا».

وتماديهم في الدعارة؛ لأن القوم كانوا يهودًا، وإيمان اليهود بالله ليس بإيمان؛ لقولهم: ﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وكذلك إيمانهم باليوم الآخر؛ لأنهم يعتقدونه على خلاف صفته؛ فكان قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرُ﴾ حُبًّا مضاعفًا، وكفرًا موجهًا؛ لأن قولهم هذا لو صدر عنهم لا على وجه النفاق وعقيدتهم عقيدتهم؛ فهو كفر لا إيمان، فإذا قالوه على وجه النفاق خديعة للمسلمين واستهزاء بهم، وأزوهم أنهم مثلهم في الإيمان الحقيقي؛ كان حُبًّا إلى حُبِّ، وكفرًا إلى كُفر، وأيضًا فقد أوهموها في هذا المقال أنهم اختاروا الإيمان من جانبيه، واكتنفوه من قطريه، وأحاطوا بأوله وآخره.....

قوله: (في الدعارة) أي: الفسق والحُبث. الجوهري: يقال: هو خبيثٌ داعرٌ بين الدعرة والدعارة.

قوله: (موجهًا) أي: ذا وجهين. الأساس: ومن المجاز: كساءٌ موجهٌ: له وجهان. وأحدبٌ موجهٌ له حدبتان من خلفٍ وقدام؛ لأنهم أظْهروا في هاتين المسألتين ما يخالفُ اعتقادهم؛ لأنهم قالوا: عزيزٌ ابنُ الله، والآخرة لا يكون فيها إلا تلذُّدُ الأرواح بالروائح العبقة وما شاكل ذلك، فلما علموا أنَّ عُمدة ما يُنكره المسلمون عليهم هو هذان الأمران، تعرَّضوا لهما وصرَّحوا بالاعتراف بهما مع أنهم باقون على اعتقادهم الأصلي، وعرضهم إجراء أحكام المسلمين عليهم وكان ذلك غايةً دهائهم ومكرهم.

قوله: (وأيضًا). ابنُ السكيت: هو مصدرٌ قولك: آصٌ يبيضُ أيضًا، أي: عاد، وإذا قال: فعَلْتُ ذاك أيضًا، قلت: قد أكثرت من أبيض<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأيضًا فقد أوهموها) عطفٌ على جواب «إذا» وهو «كان حُبًّا إلى حُبِّ» أي: إذا قالوه على وجه النفاق كان حُبًّا مضاعفًا مع إيمانهم أحاطوا بالإيمان من جانبيه.

(١) «إصلاح المنطق»، ص ٣٤٢.



وفي تكرير الباء أنهم ادَّعَوْا كُلَّ واحدٍ مِنَ الإيْمَانِيْنَ عَلَى صِفَةِ الصَّحَّةِ وَالِاسْتِحْكَامِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ طَابَقَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ قَوْلَهُمْ: ﴿ءَأَمْنَا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ والأوَّلُ فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَعْلِ لَا الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لَا الْفَعْلِ؟.....

قوله: (وفي تكرير الباء) وذلك أن في العطف على المظهر المجرور لا يجب إعادة الجار كما في المضمَرِ نَحْوَ: مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو<sup>(١)</sup>، فَكَّرَرَّ هَاهُنَا لِيُؤْذِنَ بِالِاسْتِقْلَالِ وَالْأَصَالَةِ.

قوله: (كيف طابق) تقرير السؤال: أَنْ قَوْلَهُمْ: «أَمْنَا» مَسْوقٌ لِذِكْرِ شَأْنِ الْفَعْلِ، أَي: أَحَدْنَا الإِيْمَانَ، وَلَيْسَ فِي شَأْنِ الْفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ الدَّعْوَى فِي إِحْدَاثِ الإِيْمَانِ أَتَوْا بِجُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ، وَلَوْ كَانَ فِي شَأْنِ الْفَاعِلِ لَقِيلَ: نَحْنُ أَمْنَا، وَحَدْنَا دُونَ غَيْرِنَا، فَكَيْفَ طَابَقَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وَأَنَّهُ فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لِإِيْلَاءِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ حَرْفِ النَّفْيِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَفِيدُ التَّخْصِيصَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]: دَلَّ إِيْلَاءُ الضَّمِيرِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ وَقَعَ فِي الْفَاعِلِ لَا فِي الْفَعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ بَلْ رَهْطُكَ هُمْ الْأَعِزَّةُ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْفَتْحِ»<sup>(٣)</sup>: وَيُحْتَرَزُ أَنْ يُقَالَ: مَا أَنَا ضَرِبْتُ إِلَّا زَيْدًا، لِأَنَّ نَقْضَ النَّفْيِ بِـ«إِلَّا» يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قَدْ ضَرَبْتَهُ، وَتَقْدِيمُكَ ضَمِيرَكَ وَإِيْلَاؤُكَ حَرْفِ النَّفْيِ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قَدْ ضَرَبْتَهُ. وَيُقَالُ أَنْ ظَاهَرَ كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ فِي مَا يَلِيهِ حَرْفُ النَّفْيِ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ يَفِيدُ التَّخْصِيصَ مُضْمَرًا كَانَ أَوْ مُظْهِرًا، مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا.

(١) في (ح): «وبعمر».

(٢) «الكشاف» (٨: ١٧٧-١٧٨).

(٣) «مفتاح العلوم»، ص ١٠١.

(٤) إمام البلاغيين والنقاد أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١هـ) كان من حسنات زمانه، وتصانيفه قاضية بإمامته وعُورته في العلم. وأجل مصنفاته: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ١٨٨).

قلتُ: القصدُ إلى إنكارِ ما ادَّعَوْه ونفيه، فسُئِلَ في ذلكَ طريقٌ أدَّى إلى الغرضِ المطلوبِ، وفيه من التوكيدِ والمبالغةِ ما ليسَ في غيره؛ وهو إخراجُ ذواتهم وأنفسهم من أن تكونَ طائفةً من طوائفِ المؤمنين؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِمِ الْمُنَافِيَةِ لِحَالِ الدَّاخِلِينَ.....

قوله: (القصدُ إلى إنكارِ ما ادَّعَوْه) وحاصله: أن التركيبَ وإن دَلَّ على الاختصاصِ لكنْ هاهنا ما يَأْبَى أن يُحْمَلَ عليه، لأنه واردٌ في إنكارِ ما ادَّعَوْه؛ وذلك أن المنافقين ادَّعَوْا أنهم اختاروا الإيمانَ بجانيبِهِ، وأحاطوا بأوْله وآخِرِهِ حيثُ خَصُّوا ذَكَرَ الإيمانِ باللهِ وباليومِ الآخِرِ مِنْ بَيْنِ خِصَالِهِ، وادَّعَوْا الاستحكامَ والتأكيدَ مع ذلك، حيثُ كَرَّرُوا ذَكَرَ البَاءِ، وما ادَّعَوْا أنهم اختَصُّوا بها دونَ سائرِ الناسِ، لِيُنْكَرَ عليهم دَعْوَى الاختصاصِ، فوجبَ المصيرُ إلى التأويلِ والحَمَلِ على الكنايةِ الإيائيةِ لِيُفِيدَ التأكيدَ ويحْصُلَ التطابقُ.

بيانه: أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا أَوْلَى الضميرِ حَرْفَ التَّنْفِي وَحَكَمَ عَلَيْهِمُ بِأَتَمِّ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ، وكان ذلكَ جوابًا عن دعوتهم أنهم اختاروا الإيمانَ بجانيبِهِ على صفةِ الإحكامِ، دَلَّ على إخراجِ ذواتهم وأنفسهم من أن يكونوا طائفةً من طوائفِ المؤمنين، وإذا شَهِدَ عَلَيْهِمُ بِذَلِكَ لَزِمَ نَفْيُ مَا ادَّعَوْه على سَبِيلِ البَتِّ والقَطْعِ.

وقلت: هذا إِنَّمَا يَصِحُّ لو قيل: وما هُم من المؤمنين؛ إذ ليسَ قوله: وما هو بمؤمنٍ مثل ما هو من المؤمنين، لكن الأولُ أبلغُ؛ لأنه نَفْيٌ لأصلِ الإيمانِ، والثاني نَفْيٌ للكَمالِ.

وَيُمْكِنُ أن يَجْرِيَ الكلامُ على التخصيصِ، وأن يكونَ الكلامُ في الفاعلِ، ويكونَ موقعُ السؤالِ قولَ المصنِّفِ: «وَأَرَوْهُمُ أَتَمِّ مِثْلَهُمْ فِي الإِيمَانِ الْحَقِيقِيِّ» وذلك لما ادَّعَوْا أنهم يُوافِقُونَ المسلمينَ في المسألتينِ، وأن إيمانهم كليهماهم قيل: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ على قِصْرِ الإفرادِ؛ لأنهم ادَّعَوْا الشَّرِكَةَ فِي الإِيمَانِ الْحَقِيقِيِّينِ فَرُدُّوا بِاختصاصِ المؤمنينَ بِمَا دَوَّعَهُمْ، كقوله تعالى: ﴿وَيُخَلِّفُونَ بِاللَّهِ إِتْمَهُمْ لَيْسَ لَكُمْ مِنْكُمْ وَمَا هُمْ بِمَنْكُورٍ﴾ [التوبة: ٥٩]. والمقامُ يُسَاعِدُ هذا التقريرَ دونَ الأولِ، وذلك أن سياقَ الكلامِ لبيانِ حُبِّ المنافقينَ ودَعَارَتِهِمْ كما ذَكَرَ، فإذا ادَّعَوْا رَفَعَ المخالفةَ من البينِ، ارتَفَعَ المنازعةُ، وإِنَّمَا المنازعةُ بينهما في هاتينِ المسألتينِ أقوى من سائرِ المسائلِ، وادِّعَاءُ

في الإيمان، وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل القطع والبت، ونحوه قوله تعالى: ﴿رِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، هو أبلغ من قولك: وما يخرجون منها. فإن قلت: فلم جاء الإيمان مطلقاً في الثاني، وهو مقيد في الأول؟ قلت: يحتمل أن يراد التقييد، ويترك؛ لدلالة المذكور عليه، وأن يراد بالإطلاق أنهم ليسوا من الإيمان في شيء قط، لا من الإيمان بالله وباليوم الآخر،.....

حصولها أذعى لرفع المخالفة، فكان اختصاصها أهم من غيرها. ألا ترى إلى قول الفقهاء: الفلاني إذا قال: أشهد أن الباري علة الموجودات أو مبدؤها أو سببها، لم يكن ذلك إيماناً حتى يقر بأنه مخرع ما سواه ومحدثه بعد أن لم يكن. ذكره شارح «اللباب».

وأما تشبيه هذا التركيب بقوله: ﴿رِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] فصحيح، ولكن لا يتم به غرضه، وذلك أن قوله: ﴿ءَامَنَّا﴾ نحو: ﴿رِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا﴾ وأن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾ ولكن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾ نص في الاختصاص<sup>(١)</sup> كما سيأتي بيانه في موضعه.

قوله: (ما انتحلوا)، الأساس: قال شعراً فنحلّه غيره، وانتحل شعراً غيره: إذا ادعاه لنفسه.

قوله: (يحتمل أن يراد التقييد) حاصل الجواب: إنها حذفت المفعول لدلالة المذكور عليه، أو حذفت لتعم الفائدة، ولثلاً يقصره السامع على ما يذكر معه، ويحتمل أن ينزل منزلة اللازم نحو: فلان يعطي ويمنع.

قوله: (قط)، الجوهرية: إذا كانت بمعنى «حسب» وهو الاكتفاء فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: رأيت مرة واحدة فقط، وقط بضم الطاء معناها الزمان، يقال: ما رأيت قط.

(١) من قوله: «وذلك أن قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

ولا من الإيمان بغيرهما. فإن قلت: ما المراد باليوم الآخر؟ قلت: يجوز أن يُراد به الوقت الذي لا حدَّ له؛ وهو الأبدُ الدائم الذي لا يتقطع؛ لتأخُّره عن الأوقاتِ المنقضية. وأن يراد الوقتُ المحدودُ من النُّشورِ إلى أن يدخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ؛ لأنه آخِرُ الأوقاتِ المحدودةِ الذي لا حدَّ للوقتِ بعده. والخذعُ: أن يُوهَمَ صاحبه خلافَ ما يريدُ به من المكروه، من قولهم: صَبَّ خادعٌ وخَدِيعٌ؛ إذا أمرَ الحارِثُ يدهَ على بابِ جُحرِهِ أو همَّه إقباله عليه ثمَّ خرجَ من بابِ آخر. فإن قلت: كيف ذلك ومُخادعةُ اللهِ والمؤمنينَ لا تصحُّ؛ لأنَّ العالمَ الذي لا تخفى عليه خافيةٌ لا يُخدَع، والحكيمَ الذي لا يفعلُ القبيحَ لا يُخدَع، والمؤمنونَ وإن جازَ أن يُخدَعوا لم يُجزَّ أن يُخدَعوا، ألا ترى إلى قوله:

واستمطروا من قريش كل منخدع

قوله: (أن يُراد به الوقتُ الذي لا حدَّ له) يريدُ أن اليومَ هنا: الوقت. وهو إما أن يُعبَّرَ به عن الوقتِ الذي لا انقضاءَ له وبإزائه الوقتُ الذي له انقضاءٌ، وهو الأيامُ الدنيويةُ، وأوانُ البرزخِ، وأوانُ النُّشورِ لِفَضْلِ القضاءِ ولتعاقبِهِ إياها سُمِّيَ باليومِ الآخرِ، وأن يُعبَّرَ به عن الوقتِ المُحدَّدِ، أي: الذي عيَّنه اللهُ تعالى بقوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، وسُمِّيَ باليومِ الآخرِ لكونه آخِرَ الأيامِ المنقضيةِ ومن جملتها، وتلك محدودةٌ في عِلْمِهِ الخاصِّ.

قوله: (والخذعُ أن يُوهَمَ صاحبه خلافَ ما يريدُ به من المكروه) وزاد القاضي: ليُنزِلَه عما هو بصدده<sup>(١)</sup>. وقال الإمام: إظهارُ ما يُوهَمُ السلامةَ، وإبطانُ ما يقتضي الإضرارَ بالغيرِ أو التخلُّصَ منه<sup>(٢)</sup>. يُشيرُ إلى أن تعريفه ليس بجامع، ولعلَّ قوله: «من المكروه» يشملُ تخلصه منا؛ لأنَّ العدوَّ يكرهه خلاصَ عدوِّه، وفي قوله: «ثمَّ خرجَ من بابِ آخر» رمزٌ إليه.

قوله: (واستمطروا من قريش كل منخدع) تمامه:

إنَّ الكريمَ إذا خادعته انخدعا

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٠٣).

وقول ذي الرمة:

### إِنَّ الْحَلِيمَ وَذَا الْإِسْلَامِ يُخْتَلَبُ

قائله الفرزدق<sup>(١)</sup>، والاستمطاز: الاستسقاء، أي: اطلبوا العطاء، فإنه يُعطيه كالمطر، و«من قريش» بيان كَلِّ مُنْخَدَعٍ، وهو حالٌ منه. قيل: كان عبدُ الله بنُ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما كلما صَلَّى عَبْدٌ لَهُ اعْتَمَهُ، فقيل له<sup>(٢)</sup>: فقال: مَنْ خَادَعَنَا بِاللَّهِ نَخْدَعُ [له]<sup>(٣)</sup>.

وقيل في حقِّ أبيه: كَانَ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ، وَأَوْرَعَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُحْمَلَ الْبَيْتُ عَلَى التَّلْمِيحِ<sup>(٤)</sup>؛ وَذَلِكَ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَعِدَ الْمِنْبَرَ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَقْحَطْنَا اسْتَسْقَيْنَا بَنِيكَ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَسْتَسْقِيكَ الْيَوْمَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ - يعني: عباساً - فاسْقِنَا، فَسُقُوا فِي الْحَالِ، فَقَالَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٥)</sup>:

بِعَمِّي سَقَى اللَّهُ الْبِلَادَ وَأَهْلَهَا      عَشِيَّةً يَسْتَسْقِي بِسَشِيئَتِهِ عَمْرَ  
تَوَجَّهَ بِالْعَبَّاسِ فِي الْجَدْبِ دَاعِيَا      فَمَا حَارَ<sup>(٦)</sup> حَتَّى جَادَ بِالذِّمَةِ الْمَطْرَ

قوله: (إِنَّ الْحَلِيمَ وَذَا الْإِسْلَامِ يُخْتَلَبُ) القائل ذو الرمة، وأوله<sup>(٧)</sup>:

تلك الفتاة التي علقتها عرصاً

(١) ديوان الفرزدق (١: ٥٢٨).

(٢) يعني حذره بعض الناس من صنعهم، وأنهم إنما يفعلون ذلك على جهة الخديعة.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤: ١٦٧)، وذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣٦).

(٤) وهو تنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بوساطة تهكم أو تلميح كقوله تعالى: ﴿فَبَيَّرْتُمُوهُمْ بِعَذَابٍ

أَلِيمٍ﴾ انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص ٢٧٢.

(٥) وعزاهما ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢: ٨١٥) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي هب، وعزاهما الذهبي في

«سير النبلاء» (٢: ٩٤) لعباس بن عتبة بن أبي هب.

(٦) في (ط): «جاز».

(٧) «ديوان ذي الرمة»، ص ١٠.

فقد جاء النعت بالانخداع ولم يأت بالخذع؟ قلت: فيه وجوه؛ أحدها: أن يقال: كانت صورةٌ صنَعَهُم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كفرون صورةً صنَع الخادعين، وصورةٌ صنَع الله معهم - حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عدادٍ شرار الكفرة وأهل الذرِّكَ الأسفل من النار - صورةً صنَع الخادع، وكذلك صورةٌ صنَع المؤمنين معهم؛ حيث امتثلوا أمر الله فيهم فأجروا أحكامهم عليهم. والثاني: أن يكون ذلك ترجمةً عن معتقدهم وظنهم أن الله.....

العلق: الحبُّ، يُقال: يُقال: نَظَرَةٌ مِنْ ذِي عَلَقٍ، عَرَضًا، أي: اعتراضاً من غير قصدٍ ونيةٍ بل بمُخادعةٍ، ثم قال: إنَّ الحليمَ.. البيت. الخِلاَبَةُ: الخديعةُ باللسان، يُقال منه: خَلَبَهُ يَحْلِبُهُ بِالضَّمِّ واختَلَبَهُ مِثْلُهُ.

قوله: (بإجراء أحكام المسلمين عليهم) يعني به جريان التوارث وإعطاء السهم من المغنم وغيرهما. هذا الوجه من الاستعارة التبعية الواقعة على طريق التمثيلية كما سبق في قوله: ﴿عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ألا ترى إلى قوله: «كانت صورةً صنَعَهُم»<sup>(١)</sup> مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كفرون» إلى آخره كيف دلَّ على بيان الحالة المتوهمة المنتزعة من عدة أمور.

قوله: (وأهل الذرِّكَ) صَحَّ<sup>(٢)</sup> بالرفع عَطْفًا على محلِّ «في عداد». قال: الذرِّكَ الأسفل: الطبُّق الذي في قَعْرِ جَهَنَّمَ. الراغب: الذرِّكَ كالدرِّج لكن الدرِّج يقالُ اعتبارًا بالصعود، والذرِّكَ اعتبارًا بالحدور، ولهذا قيل: درجاتُ الجنة، ودركاتُ النار، ولتصوُّر الحدور في النار سُمِّيتْ هاويةً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ترجمةً عن مُعتقدهم وظنهم) هذا كما مرَّ في آخرِ الوجوه المذكورة في قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

(١) في (ح) و(ف): «صنيعهم».

(٢) قوله: «صحَّ» ساقط من (ف).

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٣١١.

مَنْ يَصْحُ خِدَاعُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ ادْعَاؤُهُ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ نِفَاقًا لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِاللَّهِ وَلَا بِصِفَاتِهِ، وَلَا أَنْ لِدَاتِهِ تَعَلَّقًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَلَا أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ فِعْلِ الْقَبَائِحِ؛ فَلَمْ يَبْعُدْ مِنْ مِثْلِهِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - فِي زَعْمِهِ - مَخْدُوعًا وَمُصَابًا بِالْمَكْرُوهِ مِنْ وَجْهِ خَفِيِّ؛ وَتَجْوِيزُ أَنْ يَدْلُسَ عَلَى عِبَادِهِ وَيَخْدَعَهُمْ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يُذَكَّرَ اللَّهُ تَعَالَى وَبِرَادِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَتُهُ فِي أَرْضِهِ، وَالنَّاطِقُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ مَعَ عِبَادِهِ، كَمَا يُقَالُ:.....

قوله: (لم يكن عارفًا بالله ولا بصفاته) إلى آخره، مبني على صيغة الجمع مع التفريق والتقسيم، فجمع ذات الله العُلَيَا وصفاته الحُسْنَى في: «لم يكن عارفًا بالله ولا بصفاته»، وأما التفريق فهو قوله: «ولا أن لذاته» أي: أنهم لم يعلموا أنه من حيث ذاته له تعلق بكل معلوم جزئي وكلي، وقوله: «ولا أنه غني» أي: لم يعلموا أنه من حيث صفاته غني عن القبائح. وأما التقسيم، فهو قوله: «فلم يبعد من مثله تجويز أن يكون الله في زعمه مخدوعًا بالمكروه من وجه خفي» أي: أنهم حين لم يعلموا أن لذاته تعلقًا بكل معلوم، زعموا أنه ممن يخدع. وقوله: (وتجويز أن يدلس على عباده ويخدعهم) أي: حين لم يعلموا أنه من حيث صفاته غني عن القبائح<sup>(١)</sup>، جَوَّزُوا أَنَّهُ مِمَّنْ يَخْدَعُ.

الانتصاف: قوله: «عالم لذاته» والصواب أنه عالم بعلم عام التعلق بجميع المعلومات، ثم إنه تعالى لما كان عالمًا بعلم عام التعلق استحال كونه مخدوعًا، ولما أنه لا يقع في الوجود شيء إلا بقدرته، يمتنع أن يكون خادعًا لهما فيه من الإشعار بالعجز عن المكافحة، لكن لما جاء في مقابلة خداع المنافقين صار كقوله: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أن يدلس) المدلس: هو الذي يظهر خلاف مراده، ومنه أخذ التدليس في الحديث، لأن الراوي يوهم السامع ممن لم يسمع منه.

(١) من قوله: «وأما التقسيم» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠).

قَالَ الْمَلِكُ كَذَا، وَرَسَمَ كَذَا، وَإِنَّمَا الْقَاتِلُ وَالرَّاسِمُ وَزِيرُهُ، أَوْ بَعْضُ خَاصَّتِهِ الَّذِينَ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُ، وَرَسَمُهُمْ رَسْمُهُ، مَصْدَاقُهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. والرابع: أن يكونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أعجبتني زيدٌ وكرمه؛ فيكونَ المعنى: يُخَادِعُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ. وفائدةُ هذه الطريفةِ قوَّةُ الاختصاصِ، ولَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ سُلِّكَ بِهِمْ ذَلِكَ الْمَسْلُكُ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وكذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

ونظيره في كلامهم: علمتُ زيدًا فاضلاً. والغرضُ فيه ذكْرُ إحاطةِ العِلْمِ بفضلِ زيدٍ لا به نفسه؛ لأنه كان معلومًا له قديمًا، كأنه قيل: علمتُ فضلَ زيدٍ، ولكنْ ذكْرُ زيدٍ توطئةٌ وتمهيدٌ لذكْرِ فضله. فإن قلت: هل للاقتصارِ بـ«خادعت» على واحدٍ وجهٌ صحيح؟ قلت: وجهه أن يقال: عني به «فعلت»، إلا أنه أُخْرِجَ فِي زِنَةِ «فَاعَلَت»؛.....

واعلم أن الخِداغَ قد يكونُ حَسَنًا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ اسْتِرْآلَ الْغَيْرِ مِنْ ضَلَالٍ إِلَى رُشْدٍ، كَمَا يَفْعَلُ الْأَبُ الْبَارُّ بَابْنِهِ مِنْ حِيلَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى تَرْكِ شَرٍّ أَوْ تَعَاظِي خَيْرٍ. وَمَنْ تَأَمَّلَ جَمِيعَ اسْتِدْرَاجَاتِ التَّنْزِيلِ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ فِي دَعْوَةِ الْأُمَّمِ، عَايَنَ مَعْنَى الْخِداغِ وَشَاهَدَهُ.

قَوْلُهُ: (أعجبتني زيدٌ وكرمه) أي: أعجبتني كرمُ زيدٍ. والتَّركِيبُ يُشْبِهُ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ التَّوْظِئَةُ وَالتَّمْهِيدُ وَالتَّفْسِيرُ وَالتَّأْكِيدُ، وَيَفْتَرِقُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُبْدَلَ فِي حُكْمِ الْمَنْحَى. وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُنَا مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ، وَمُرَادٌ فِي الْحُكْمِ، فَكَانَ لِذَاتِ زَيْدٍ أَيْضًا مَدْخَلًا فِي الْإِعْجَابِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «لَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ، سُلِّكَ بِهِمْ ذَلِكَ الْمَسْلُكُ» أَي: لَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ عَظِيمَةِ وَاختِصَاصِ قَوِيٍّ كَأَنَّهُ سَرَى خِداغَهُمْ إِلَى خِداغِهِ تَعَالَى. وَيَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ قَوْلُهُ فِي الْمَثَلِ «إِحَاظَةُ الْعِلْمِ بِفَضْلِ زَيْدٍ لَا بِهِ نَفْسِهِ» إِذْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْعَاطِفِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ بَلْ مُجَرَّدُ التَّوْظِئَةِ كَمَا فِي الْمُبْدَلِ. وَالْمُصَنَّفُ كَثِيرًا يَسْلُكُ فِي تَرَاكِيهِ هَذَا الْفَرْقَ مِنَ الْعَطْفِ وَيُشْبِهُ أَنْ يُسَمَّى بِالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.



لأن الزينة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبار؛ لزيادة قوة الداعي إليه. وتعضده قراءة من قرأ: (يخدعون الله والذين آمنوا)، وهو أبو حيوه. و﴿يُخَدِّعُونَ﴾ بيان لـ ﴿يَقُولُ﴾، ويجوز أن يكون مستأنفاً، كأنه قيل: ولم يدعوا الإيمان كاذبين؟ وما رفقهم في ذلك؟ فقيل: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾. فإن قلت: عم كانوا يُخادعون؟ قلت: كانوا يُخادعونهم عن أغراض لهم ومقاصد، منها: متاركتهم وإعفاؤهم عن المحاربة وعماً يطرقون به من سواهم من الكفار. ومنها: اصطناعهم بما يصطنعون به المؤمنين؛ من إكرامهم،.....

اعلم أن الوجه الثالث والرابع لا تستقيم جواباً للسؤال إلا أن يُحمل خادعت على خدعت لما في تنزيل الله سبحانه وتعالى اسمه المقدس منزلة اسم رسوله، وجعل تمهيداً للذكر المؤمنين في هذا المقام للدلالة على الغضب الشديد على اعتدائهم، وإرادة الانتصار ممن يحاول خدعهم، وإنزال الهوان بهم، فلا يدخل في المعنى إثبات الخداع في جانب المؤمنين والله أعلم. ومن ثم عقبها بقوله: «هل للاقتصار بخادعت على واحد وجه صحيح».

قوله: (والمباراة)، الجوهرية: فلان يُباري فلانا، أي: يُعارضه ويفعل مثل فعله، قال المصنف: هذا كما جاء يُخاشي الله، أي: يُخشاه خشية عظيمة.

قوله: (رفقهم) أي: نفعهم، الأساس: ومن المجاز: هذا الأمر رافق بك وعليك، ورفيق: نافع بك، وأرفقني هذا الأمر ورفق بي: نفعني.

قوله: (عم كانوا يُخادعون؟) أي: عن أي شيء من الأعراس كان يصدر خداعهم؟ ففيه تضمين معنى الصدور.

قوله: (متاركهم... واصطناعهم... واطلاعهم) هذه المصادر ثلاثها مضافة إلى المفعول، والفاعل المسلمون، والمفعول المنافقون. أي: متاركة المنافقين المسلمون، أي: لا يكلفوهم على المحاربة ويحموهم عن الغير، ويحسنون إليهم كما يُحسنون إلى المسلمين ويُطلعوهم على أسرارهم. قوله: (يطرقون به)، الأساس: ومن المجاز: طرقة الزمان، أي: نوابه، وأصابتها ضارفة من الطوارق، ويقال: اصطنعت عنده صنعة، قال تعالى: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [ص: ٤١].

والإحسان إليهم، وإعطائهم الحظوظ من المغنم، ونحو ذلك من الفوائد. ومنها: إطلاعهم - لا اختلاطهم بهم - على الأسرار التي كانوا حراساً على إذاعتها إلى مُنابذهم. فإن قلت: فلو أظهر عليهم حتى لا يصلوا إلى هذه الأغراض بخداعهم عنها! قلت: لم يُظهر عليهم؛ لِمَا أحاط به علماً من المصالح التي لو أظهر عليهم لانقلبَت مفاسد، واستبقاء إبليس وذريته، ومشاركتهم وما هم عليه من إغواء المنافقين وتلقينهم النفاق أشد من ذلك، ولكنَّ السبب فيه ما علمه تعالى من المصلحة.

قوله: (مُنابذهم)، الأساس: من المجاز: نَبَذَ إلى العدو: رمى إليه بالعهد ونقضه، ونابذهُ مُنابذةً.

قوله: (فلو أظهر عليهم) جواب «لو» محذوف، أي: لو جعل الله تعالى نفاقهم ظاهراً على المسلمين إظهاراً جلياً حتى لا يصلوا إلى أغراضهم، ماذا كان؟ ولا يجوز أن يكون «أظهر عليهم» بمعنى أطلع عليهم إلا على تقدير حذف، أي: أطلع الله المؤمنين على أسرار المنافقين. قوله: (لانقلبَت مفاسد) منها: أنهم إذا سترُوا على المنافقين أحوالهم، خفي على المخالفين أمرهم، وحسبوا أنهم من جملة المسلمين وأن كلمتهم واحدة، فكان ذلك سبباً لاجتماعهم عن محاربة المسلمين لكثرة عددهم، بل يؤدي ذلك إلى استشعار الخوف منهم، وإذا أظهر الله عليهم، انقلبَت إلى العكس.

ومنها: أنهم إذا سمعوا مخاشنة المسلمين مع من يصحبهم<sup>(١)</sup>، ومن اشتهر أنه منهم، كان ذلك سبباً لتفرتهم وعدم تألفهم؛ رَوَيْنَا عن البخاري ومسلم والترمذي عن جابر، قال عمر رضي الله عنه: ألا نقتل يا نبي الله هذا الخبيث، يعني عبد الله بن أبي بن سلول؟ فقال النبي ﷺ: «لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه»<sup>(٢)</sup> هذا مبني على رعاية الأصلح، وإلا فالله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

(١) في (ط): «مخاشنة المسلمين من صحبتهم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) وغيرهما.

فإن قلت: ما المراد بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾؟ قلت: يجوز أن يراد:....

قوله: (فإن قلت: ما المراد بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٩] يعني أنك فسرت «يُخَادِعُونَ الله» بما فسرت. فما معنى ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ والمخادعة إنما تكون بين اثنين، فكيف يُخَادِعُ أحد نفسه؟ وأجاب عنه بوجه ثلاثة أحدها: أن قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، ذَكَرَ لِمُشَاكَلَتِهِ «يُخَادِعُونَ الله» المراد به الاستعارة كما سبق، أي: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى الْمُفَاعَلَةِ، جُعِلَ الَّذِي مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ مِثْلَهُ، رَوِّمًا<sup>(٢)</sup> لِلْمُشَاكَلَةِ. قال الواحدي: فَلَمَّا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أَجْرَى الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، طَلَبًا لِلتَّشَاكُلِ<sup>(٣)</sup>.

وقال المرزوقي في قول الطائي<sup>(٤)</sup>:

لا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبَّ قَدْ اسْتَعَذَّبْتُ مَاءَ بُكَائِي

لَمَّا قَالَ فِي آخِرِ الْبَيْتِ: «مَاءَ بُكَائِي» قَالَ فِي الْأَوَّلِ: «مَاءَ الْمَلَامِ» فَأَقْحَمَ اللَّفْظَ عَلَى اللَّفْظِ إِذْ كَانَ مِنْ سَبَبِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَزَّوُوا سَيِّئَةً مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فَالثَّانِيَةُ جَزَاءٌ وَلَيْسَتْ بِسَيِّئَةٍ، فَجَاءَ بِاللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ إِذْ كَانَ مِنْ سَبَبِهِ، فَكَذَا هَاهُنَا، لَمَّا كَانَ خِدَاعُ أَنْفُسِهِمْ - أَي: إِيصَالُ الضَّرَرِ إِلَيْهَا - مُسَبَّبًا عَنْ تِلْكَ الْمُخَادَعَةِ الْمُسَبَّهَةِ بِمُغَافَلَةِ الْمُخَادِعِينَ وَمُصَاحِبًا لَهُ، قِيلَ: يُخَادِعُونَ، فَجَاءَ بِاللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ.

وثانيها: أن يراد حقيقة المخادعة الواقعة بين اثنين، لكن على أسلوب التجريد. قال ابن الأثير: إنهم يُجَرِّدُونَ من أنفسهم شخصًا آخر، ثم يُخَاطِبُونَهُ كخُطَابِ الْغَيْرِ<sup>(٥)</sup>. قال الأعشى:

(١) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء بضم الياء وفتح الخاء مثلوةً بألف. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧).

(٢) يعني: طلبًا.

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٨٧).

(٤) يعني أبا تمام، والبيت في «ديوانه» (١: ٩).

(٥) «المثل السائر» (١: ٤٠٩)، بتصرف ملحوظ.

وما يُعَامِلُونَ تِلْكَ الْمَعَامِلَةَ الْمَشْبَهَةَ بِمَعَامِلَةِ الْمَخَادِعِينَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهَا يَلْحَقُهُمْ، وَمَكْرَهَا يَحِيقُ بِهِمْ، كَمَا تَقُولُ: فَلَانٌ يُضَارُّ فَلَانًا وَمَا يُضَارُّ إِلَّا نَفْسَهُ، أَيْ: دَائِرَةُ الضَّرَارِ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ وَغَيْرُ مَتَخَطِيَةٍ إِيَّاهُ؛ وَأَنْ يُرَادَ حَقِيقَةُ الْمَخَادِعَةِ، أَيْ: وَهُمْ فِي ذَلِكَ يَخْدَعُونَ أَنْفُسَهُمْ حَيْثُ يُمَنُّونَهَا الْأَبَاطِيلَ وَيَكْذِبُونَهَا فِيمَا يَخْدَعُونَهَا بِهَا، وَأَنْفُسُهُمْ كَذَلِكَ تُمَنِّيهِمْ وَتُخَدِّئُهُمْ بِالْأَمَانِيِّ، وَأَنْ يُرَادَ: وَمَا يَخْدَعُونَ، فَجِيءَ بِهِ عَلَى لَفْظِ «يَفَاعِلُونَ»؛ لِلْمَبَالِغَةِ، وَقَرِيءٌ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، وَ(يُخَدِّعُونَ) مِنْ خَدَعَ، وَ(يَخْدَعُونَ) بِفَتْحِ الْيَاءِ.....

وَلَنْ تُطِيقَ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ (١)

وإليه الإشارة بقوله: «وهم في ذلك يَخْدَعُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَأَنْفُسُهُمْ كَذَلِكَ تُمَنِّيهِمْ وَتُخَدِّئُهُمْ».

قوله: (وَأَنْ يُرَادَ: وَمَا يَخْدَعُونَ) هذا الجواب وما قبله صريح في أن السؤال عن استعمال «يُخَادِعُونَ» في جانب واحد. والوجه الثالث أيضًا تجريد لكن من جانب واحد، كأن كل واحد منهم جرد من نفسه شخصًا يَخْدَعُهُ.

قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وابنُ عامرٍ، والباقون: «وما يُخَادِعُونَ» بالألف، والبواقي شواد<sup>(٢)</sup>(٣). قال ابنُ جنِّي: ﴿مَا يَخْدَعُونَ﴾ قراءةُ عبد السلام بن شداد والجارود<sup>(٤)</sup>.

(١) «ديوان الأعشى»، ص ١٣٠.

(٢) في (ط): «شاد».

(٣) أي: وبالباقي من القراءات في ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ التي أوردها الزمخشري في «الكشاف»، وهي: وما يُخَدِّعُونَ، وَيُخَدِّعُونَ، وَيَخَدِّعُونَ، وَيُخَدِّعُونَ. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (١: ٤١-٤٢).

(٤) الجارود: هو ابن سبرة - كما صرح باسمه ابنُ جنِّي نفسه في «المحتسب» -، وهو أبو نوفل الجارود بن سالم الهذلي البصري، أحد التابعين، توفي سنة ١٢٠ هـ رحمه الله تعالى. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢: ٥٢-٥٣).

بمعنى: يخذعون، ويخدعون، ويخدعون، ويخدعون، على لفظ ما لم يسم فاعله. والنفس: ذات الشيء وحقيقته، يقال: عندي كذا نفساً، ثم قيل للقلب: نفس؛ لأن النفس به، ألا ترى إلى قولهم: «المرء بأصغريه»؟.....

هذا على قولك: خدعتُ زيداً نفسه، أي: عن نفسه على إرادة الإيصال، أو يُحمَل على المعنى، فيضمَر له ما ينصبه، وذلك أن قولك: خدعتُ زيداً عن نفسه، يدخله معنى انتقصته نفسه، وملكتُ عليه نفسه، وهذا من أسد مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره، وجملته: أنه متى كان فعل<sup>(١)</sup> من الأفعال في معنى فعلٍ آخر، فكثيراً ما يُجرى أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به إليه، ويُحْتَدَى به في تصرفه خذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أن تركي، فنظر معه معنى قولك: أجدبك إلى كذا، وأدعوك إليه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ثم قيل للقلب: نفس) إطلاقاً لاسم المسبب على السبب، ولذلك قال: «لأن النفس به» أي: النفس تقوم بالقلب.

قوله: (المرء بأصغريه) قال الميداني: يعني بهما القلب واللسان<sup>(٣)</sup>، وقيل لهما: الأصغران لصغر حجمهما. ويجوز أن يسميا الأصغرين ذهاباً إلى أنهما أكثر ما في الإنسان معنى وفضلاً، كما قيل: أنا جديلتها المحكك وعديتها المرجب<sup>(٤)</sup>، والجالب للباء معنى القيام كأنه قال: المرء تقوم معانيه بهما، ويكمل المرء بهما، وأنشد زهير:

وكائن ترى من صامت لك مُعجِب  
زيادته أو نقصه في التكلّم

(١) في الأصول الخطية: «فعلاً»!

(٢) «المحتسب» (١: ٥١-٥٢).

(٣) «مجمع الأمثال»، (٢: ٢٩٤).

(٤) من قول الحباب بن المنذر رضي الله عنه. قاله يوم سقيفة بني ساعدة.

وكذلك بمعنى الرُّوح، وللدم نفس؛ لأنَّ قوامها بالدم، وللماء نفس؛ لفرط حاجتها إليه، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وحقيقة نفس الرجل - بمعنى عين -: أصيبت نفسه، كقولهم: صُدِرَ الرَّجُلُ، وقولهم: فلان يؤامر نفسه؛ إذا تردّد في الأمر واتَّجه له رأيان وداعيان لا يدري على أيهما يُعرج. كأنهم أرادوا.....

لسانُ الفتى نِصفٌ، ونِصفُ فؤاده فلم يبقَ إلا صورةُ اللحمِ والدمِ<sup>(١)</sup>

فالنفس على هذا بمعنى الجملة لقوله: المرء بأصغره.

قوله: (وكذلك بمعنى الروح) عطف على قوله: «والنفس ذات الشيء» أي: وكذلك جاء النفس بمعنى الروح. وقوله: «ثم قيل للقلب نفس» مجاز متفرّع على الأوّل.

وقوله: (للدم نفس)<sup>(٢)</sup> متفرّع على الثاني يدلُّ عليه قوله: «لأنَّ قوامها» أي: قوام الروح بالدم، لأنّه مقابلٌ لقوله: «لأنَّ النفس به».

قال في الأساس: ومن المجاز: دَفَقَ نَفْسَهُ، أي: دَمَهُ. وعن النخعي<sup>(٣)</sup>: كلُّ شيءٍ ليسَتْ له نفسٌ سائلةٌ فإنّه لا يُنجَسُ الماء. ومنه: النَّفَاسُ.

وقوله: (وحقيقة نفس الرجل) متفرّع على الأوّل.

قوله: (وقولهم) مبتدأ، والخبر «كأنهم»، والعائدُ محذوف، و«إذا» ظرفٌ قولهم.

(١) ليسا في ديوانه، وهما من زيادات الزوزني في «شرح المعلقات السبع»، ص ٨٩، والقرشي في «جمهرة أشعار العرب»، ص ١٤٧.

(٢) من قوله: «متفرّع على الأوّل» إلى هنا ساقط من (ف).

(٣) الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ)، فقيه العراق ومن آلت إليه علوم أصحاب ابن مسعود في الكوفة. وكان يُلقب صيرفي الحديث لشدة تحريمه، وكان يُهاب هيئة الأمراء. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٢٧٠)، و«سير النبلاء» (٤: ٥٢٠).

داعِيِ النَّفْسِ وَهَاجِسِي النَّفْسِ، فَسَمَّوْهُمَا نَفْسَيْنِ إِمَّا لَصُدُورِهِمَا عَنِ النَّفْسِ، وَإِمَّا لِأَنَّ الدَّاعِيَيْنِ لِمَا كَانَا كَالْمَشِيرَيْنِ عَلَيْهِ وَالْأَمْرَيْنِ لَهُ؛ شَبَّهَوْهُمَا بِذَاتَيْنِ؛ فَسَمَّوْهُمَا نَفْسَيْنِ. وَالْمَرَادُ بِالْأَنْفَسِ هَاهُنَا ذَوَاتُهُمْ، وَالْمَعْنَى بِمَخَادَعَتِهِمْ ذَوَاتِهِمْ: أَنَّ الْخِدَاعَ لِاصْتِقَ بِهِمْ لَا يَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَلَا يَتَخَطَّاهُمْ إِلَى مَنْ سِوَاهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ قَلُوبُهُمْ وَدَوَاعِيَهُمْ وَأَرَاؤُهُمْ. وَالشُّعُورُ: عِلْمُ الشَّيْءِ عِلْمَ حَسٍّ، مِنْ الشُّعَارِ. وَمَشَاعِرُ الْإِنْسَانِ: حَوَاشِيهِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ لِحُوقِ ضَرَرِ ذَلِكَ بِهِمْ كَالْمَحْسُوسِ، وَهُمْ لِتِمَادِي غَفْلَتِهِمْ كَالَّذِي لَا حَسَّ لَهُ. وَاسْتِعْمَالُ الْمَرَضِ فِي الْقَلْبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً وَمَجَازًا؛ فَالْحَقِيقَةُ:.....

قوله: (هَاجِسِي النَّفْسِ)، النهاية: الهاجسة: هي ما يهيجس في الضمائر، أي: ما يخطر بها ويدور فيها من الأحاديث والأفكار.

قوله: (إِمَّا لَصُدُورِهِمَا عَنِ النَّفْسِ) أي: هو من إطلاق المحل وإرادة الحال.

قوله: (ذَوَاتِهِمْ: أَنَّ الْخِدَاعَ لِاصْتِقَ بِهِمْ) مبني على الوجه الأول في الجواب عن معنى المُخَادَعَةِ عَلَى طَرِيقِ الْمُشَاكَلَةِ، وَقَوْلُهُ: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ قَلُوبُهُمْ» عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي عَلَى سَبِيلِ التَّجْرِيدِ.

قوله: (وَاسْتِعْمَالُ الْمَرَضِ فِي الْقَلْبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً) تَحْقِيقُهُ مَا أَسَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَارَ مُبْتَلًى بِالْحَسَدِ وَالنَّفَاقِ وَمَشَاهِدَةَ الْمَكْرُوهِ، وَدَامَ بِهِ، فَرُبَّمَا صَارَ سَبَبًا لِتَغْيِيرِ مِزَاجِ الْقَلْبِ وَتَأَلُّهُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو الطيب:

وَالهَمْ يُخْتَرَمُ النَّفُوسَ مَخَافَةً وَيُشِيبُ نَاصِيَةَ الصَّبِيِّ وَيُهْرَمُ<sup>(٢)</sup>

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٧٢)، وكأنه ينظر إلى أبي نواس في قوله:  
وما إن شبت من كبر ولكن لقيت من الحوادث ما أشابا

أن يُرادَ الألم، كما تقول: في جوفه مرضٌ. والمجازُ: أن يُستعارَ لبعضِ أعراضِ القلب؛ كسوءِ الاعتقاد، والغلِّ، والحسد، والميلِ إلى المعاصي، والعزمِ عليها، واستشعارِ الهوى والجبنِ والضعف، وغير ذلك مما هو فسادٌ وآفةٌ شبيهةٌ بالمرض،.....

ثم قال: في قوله: «فالحقيقة أن يُرادَ الألم» نظر؛ لأنَّ الألمَ مُسَبَّبٌ عن المرضِ لا نفسِ المرضِ<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: المرضُ: حقيقةٌ فيما يعرضُ للبدنِ، فيُخرجهُ عن الاعتدالِ الخاصِّ به، ويوجبُ الخللَ في أفعاله، ومجازٌ في الأعراضِ النفسانيةِ التي تُخلُّ بِكَمالِها كالجَهْلِ وسوءِ العقيدةِ والحسدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي<sup>(٢)</sup>، لأنَّها مانعةٌ عن تَبَلُّغِ الفضائلِ أو مؤديةٌ إلى زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبديةِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (كسوءِ الاعتقادِ) إلى آخره، جعلَ أمراضَ القلبِ على نوعين:

أحدهما: ما يتعلَّقُ بالدينِ وهو المرادُ بقوله: «كسوءِ الاعتقادِ» وهو الكُفْرُ والبدعة.

وثانيهما: ما يتعلَّقُ بالأخلاقِ، وهو إما ما يصدُرُ به عن فاعله الرذائلُ، وهو المرادُ بقوله: «الغلِّ والحسدُ والميلُ إلى المعاصي» وجعلَ طلبَ<sup>(٤)</sup> الشهواتِ شعارًا له. أو يَمْنَعُه مِنَ تَبَلُّغِ الفضائلِ وهو المرادُ بقوله: «والجبنُ والضعفُ» فإنَّ الجبنَ يَمْنَعُه مِنَ الشجاعةِ وكَفَّ الأذى عن نفسه وطلبِ معالي الأمور، والضعفُ يَمْنَعُه عن بَدَلِ المعروفِ، ويَحْمِلُه على أن يَقنَعَ بِسَفاسِفِ الأمور، ولهذا لَمَّا نَشَرَ هذا الكلامَ جاءَ بِلَفْظَةِ «أو» في الوجهينِ الآخرَينِ. ومعنى الاستئنافِ في قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كَمَعْنَى الاستئنافِ في قوله: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) قوله: «وحب المعاصي» ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦).

(٤) في (ط): «وطلب جعل».



كما استُعيرت الصِّحَّةُ والسلامةُ في نقائصِ ذلك. والمرادُ به هنا ما في قلوبهم من سوءِ الاعتقادِ والكفر، أو من الغلِّ والحسدِ والبغضاء؛ لأنَّ صدورهم كانت تغلي على رسولِ الله ﷺ والمؤمنين غلًّا وحنقًا، ويُبغضونهم البغضاء التي وصَّها الله في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ويتحرَّقون عليهم حسدًا، ﴿إِنْ تَمَسَّسْتُمْ حَسَنَةً تَسْوَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وناهيك بما كان من ابنِ أبيٍّ، وقولِ سعدِ بنِ عبادةٍ لرسولِ الله ﷺ: .....

قوله: (ويتحرَّقون) من حرَّق نابه، أي: سحَّقه حتى يُسمع له صريرٌ، فهو كنايةٌ عن الغيظِ الذي جلبه الحسدُ.

قوله: (ناهيك)، الجوهريُّ: يقالُ: هذا رجلٌ ناهيكٌ من رجلٍ، أي: أنه بجِدِّه وغلِّه ينهاك عن تطلُّبِ غيره. والباءُ في قوله: «بما كان من ابنِ أبيٍّ» كالباءِ في حسْبك يزيد. المعنى: يكفيك ما كان من ابنِ أبيٍّ بنِ سلولٍ من الحسدِ والبغضاءِ أي: شدَّةِ البُغضِ.

رَوَيْنَا عن الشَّيْخَيْنِ البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، عن أسامةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ ركبَ على جِمارٍ، وأزْدَفَ أسامةَ بنَ زيدٍ يعودُ سعدَ بنَ عبادةَ، قبلَ وقعةِ بدرٍ، فسارا حتَّى مرَّا بمجلسٍ فيه عبدُ الله بنُ أبيٍّ بنِ سلولٍ قبلَ إسلامِهِ، وفي المجلسِ أخلاطٌ من المسلمِين والمُشركِين واليهودِ، وفي المسلمِين عبدُ الله بنُ رواحةَ، فلَمَّا عَشِيَتِ المجلسَ عَجَّاجَةُ الدَّابَّةِ، حَمَّرَ عبدُ الله بنُ أبيٍّ أنْفَه بردائِهِ، ثمَّ قالَ: لا تُعَبِّرُوا علينا، فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ فنزَلَ فدَعَاهُم إلى الله وقرأَ عليهم القرآنَ، فقالَ عبدُ الله بنُ أبيٍّ: أيُّها المرءُ، إنَّهُ لا أَحْسَنَ ممَّا تقولُ، إنَّ كانَ حقًّا فلا تُؤذونا به في مجالسِنَا، وارْجِعْ إلى رَحْلِكَ، فَمَنْ جاءَكَ فاقصِّصْ عليه، فقالَ عبدُ الله بنُ رواحةَ: بلِ يا رسولَ الله، فاعشِنَا به في مجالسِنَا، فإنَّا نُحِبُّ ذلكَ، واستَبَّ المسلمونَ والمُشركونَ واليهودُ حتَّى كادوا يَتَنابَرُونَ، فلم يزلِ النبيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُم حتَّى سَكَنُوا ثمَّ ركبَ ﷺ فسارَ حتَّى دخلَ على سعدِ بنِ عبادةَ، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «يا سعدُ، ألم تسمعَ إلى ما قالَ أبو حُبابٍ؟» يريدُ ﷺ

اعفُ عنه يا رسول الله واصفح، فوالله لقد أعطاك الله الذي أعطاك ولقد اصطَلَحَ أهل هذه البحيرة أن يُعصّبوه بالعصاية، فلما ردَّ الله ذلك بالحق الذي أعطاكهُ شَرِقَ بذلك. أو يُرادُ ما تداخلَ قلوبهم من الضعفِ والجبنِ والخور؛ لأن قلوبهم كانت قويَّة؛ إمَّا لقوة طمعهم فيما كانوا يتحدثون به أن رِيحَ الإسلامِ تهبُّ حينًا.....

عبد الله بن أبي، «قال، كذا وكذا»، فقال: يا رسول الله اعفُ عنه<sup>(١)</sup>، ثم ساقا الحديث كما أورده المصنّف مع تغيير يسير. فالحديث دلّ على أن ابن أبي كان كافرًا محضًا، ولم يكن منافقًا حينئذ، والذي يُعلم من ظاهر كلام المصنّف أنه كان منافقًا، ولعل مراده من إيراد قصته مجرد إظهار الحسد والبغضاء دون النفاق.

قوله: (هذه البحيرة) البحيرة: كل قرية واسعة، قال في «الفائق»: البحيرة: المدينة، يقولون: هذه بحيرتنا، أي: أرضنا وبلدتنا<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أن يُعصّبوه) من العصاية؛ العمامة يُعصّبُ بها الرأس، وهو كناية عن التسيّد، لأن العمامة تيجان العرب<sup>(٣)</sup>.

قوله: (شَرِقَ بذلك) الشَرِقُ: الشجى والغصة. وقد شَرِقَ بريقه، أي: غصّ ولم يقدر على إساغته لتعاطفه إياه، كأنه اعترض في حلّقه فعصّ به كما يعصّ الشارب بالماء.

قوله: (أن رِيحَ الإسلام) قال: الرِيحُ: الدّولةُ شُبّهت في نفوذ أمرها وتمثيتها بالريح وهبوبها، وأنشد<sup>(٤)</sup>:

(١) «صحيح البخاري» (٤٥٦٦)، و«صحيح مسلم» (١٧٩٨).

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٨٠).

(٣) فيه إشارة إلى ما روي من قوله ﷺ: «العمائم تيجان العرب»، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٧٢)، وعزاه لغير واحد من المصنّفين، وقال: كلّه ضعيف.

(٤) الشطر الأول ذكره الزمخشري في «الأساس» (روح). وأورد البيت تأمّنًا للثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» ص ٢٤١ دون عزو لأحد، وعزاه أبو بكر الخوارزمي لأبي الفرج ابن هندو. انظر: «الأمثال المولدة» ص ٥٩٨.

ثُمَّ تَسْكُنُ، وَلِوَاءِهِ يَخْفِقُ أَيَّامًا ثُمَّ يَقْرُءُ، فَضَعَفْتُ حِينَ مَلَكَهَا الْيَأْسُ عِنْدَ إِنْزَالِ اللَّهِ عَلَيَّ رَسُولَهُ النَّصْرَ، وَإِظْهَارِ دَيْنِ الْحَقِّ عَلَيَّ الدِّينِ كُلَّهُ؛ وَإِمَّا لَجْرَأَتِهِمْ وَجَسَارَتِهِمْ فِي الْحُرُوبِ، فَضَعَفْتُ جُبْنًا وَخَوْرًا حِينَ قَذَفَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ وَشَاهَدُوا شَوْكَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمْدَادَ اللَّهِ لَهُمْ بِالْمَلَائِكَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ». وَمَعْنَى زِيَادَةِ اللَّهِ إِلَيْهِمْ مَرَضًا: أَنَّهُ كَلَّمَا أَنْزَلَ عَلَيَّ رَسُولَهُ الْوَحْيَ فَسَمِعُوهُ كَفَرُوا بِهِ؛ فَازْدَادُوا كُفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَكَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي زَادَهُمْ مَا زَادُوهُ إِسْنَادًا لِلْفِعْلِ إِلَى الْمُسَبَّبِ لَهُ، كَمَا أَسْنَدَهُ إِلَى السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ لِكُونِهَا سَبَبًا؛ أَوْ كَلَّمَا زَادَ رَسُولَهُ نَصْرَةً وَتَبَسُّطًا فِي الْبِلَادِ وَنَقْصًا.....

إِذَا هَبَّتْ رِيَّاحُكَ فَاغْتَنِمْهَا فَعُوقِي كُلَّ خَافِقَةٍ سُكُونِ

قَوْلُهُ: (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ (١).

الرُّعْبُ: الْفَزَعُ وَالخَوْفُ. قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: وَذَلِكَ أَنَّ أَعْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا قَدْ أَوْقَعَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، هَابُوهُ وَقَرَعُوا مِنْهُ فَلَا يُقْدِمُونَ (٢) عَلَى لِقَائِهِ (٣).

قَوْلُهُ: (فَزَادُوا كُفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ) هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ أَنَّهُ يَكُونُ الْمَرَادُ بِالْمَرَضِ سُوءَ الْإِعْتِقَادِ. قَوْلُهُ: (إِسْنَادًا لِلْفِعْلِ) مُصَدَّرٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِهِ، يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا كَانَ سَبَبًا لِلْفِعْلِ وَهُوَ إِنْزَالُهُ الْوَحْيَ أَسْنَدًا زَيْدًا لِلْمَرَضِ إِلَى نَفْسِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٢١)، وَالنَّسَائِيُّ (٦: ٣)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كَذَا فِي (ح) وَ(ف)، وَفِي «الْجَامِعِ الْأَصُولِ»: «فَلَا يُقْدِمُونَ»، وَهُوَ الْجَادَةُ.

(٣) «الْجَامِعِ الْأَصُولِ» (٨: ٥٣١).

من أطراف الأرض ازدادوا حسداً وغلاً وبغضاً، وازدادت قلوبهم ضعفاً وقلة طمع فيما عقّدوا به رجاءهم، وجبنًا وخورًا. ويحتمل أن يُراد بزيادة المرض الطبع. وقرأ أبو عمرو في رواية الأصمعيّ: (مَرَضٌ) و(مَرَضًا) بسكونِ الراء، يقال: ألمَ فهو أليمٌ، كوجع فهو وجيعٌ. ووُصِفَ العذابُ به نحو قوله:

### تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

قوله: (ازدادوا حسداً وغلاً) هذا على التفسير الثاني.

قوله: (أن يُراد بزيادة المرض الطبع) يؤيدُ هذا الوجه إعادةُ ذكرِ المرضِ المنكّرِ، وعدمُ الاكتفاء بالضمير في قوله: ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾؛ لأنَّ النكرة إذا أُعيدت دلّت على غير ما تدلُّ عليه أولاً، ففيه لمحةٌ من معنى قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] وقوله ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِنَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ وَهُوَ الرَّانُ» أخرجه أحمدُ بنُ حنبلٍ والترمذي وابنُ ماجه عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقرأ أبو عمرو) وهي شاذة. قال ابنُ جنّي: لا يجوزُ «مَرَضٌ» مُحَقَّقًا من مَرَضٍ، لأنَّ المفتوح لا يُحَقِّقُ إِلَّا شاذًّا، وإنّا ذلك في المكسورة والمضمومة، فينبغي أن يكون أصله من مَرَضٍ لغةً في مَرَضٍ كالحلبِ والحلب<sup>(٢)</sup>.

قوله: (تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ) أنشد أوله الزجاج<sup>(٣)</sup>:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهُمْ بِخَيْلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (١: ٥٣).

(٣) في (ط) و(ح): «أنشد الزجاج أوله».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٠)، وهو لعمر بن معدى كرب.

وهذا على طريقة قولهم: جَدَّ جِدُّهُ.

والألم في الحقيقة للمؤلم، كما أن الحدَّ للحدَّ، والمراد بكذبهم قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وفيه رمزٌ إلى قبح الكذب وسماجه، وتخيل أن العذاب الأليم لاحقٌ بهم من أجل كذبهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرُقُوا﴾ [نوح: ٢٥]،.....

أي: أصحاب خيل، دلَّفت: دنوتُ، يقال: دلَّفتِ الكتيبةُ في الحرب، أي: تقدَّمت، والتحية مصدرٌ حيَّته تحيةً، أي: ربَّ جيشٍ قد تقدَّمت إليها بجيش، والتحية بينهم: الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة، والوجيعُ في الحقيقة المَضروبُ لا الضَّربُ.

قوله: (طريقة قولهم: جَدَّ جِدُّهُ) أي: طريقة الإسناد المجازي. قيل: يجوز أن يكون «اليم» بمعنى مؤلم، كالسميع بمعنى المسمع، والنذير بمعنى المنذِر، وأنشد الزجاج لعمر بن معدي كِرب:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ      يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

وقال: معنى السَّمِيع: المسمع<sup>(١)</sup>.

قوله: (وفيه رمزٌ إلى قبح الكذب) وهو من باب التعريض، عَرَّضَ بالمؤمنين، فإن المؤمن متى سمع أن العذاب ترتب على الكذب دون التفاق - على أن النفاق من أعظم أنواع الكفر، وأن صاحبه في الدرك الأسفل من النار - تخيل في نفسه تغليظ معنى الكذب، وتصور سماجته فانزجر منه أعظم الانزجار، وإليه الإشارة بقوله: «وإنما خُصَّصَت الخطيئاتُ استعظاماً لها، وتنفيراً عن ارتكابها» وهذا المعنى يشبه ما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] وحملُ العرش ليسوا بمن لا يؤمنون، وذكر الإيمان لشرفه والترغيب فيه، وإنما خصَّ هذا النوع، وهو التعريض بالرمز إذ الرمز إشارة إلى المقصود من قريب مع نوع خفاء، والتعريض كذلك.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٧).

والقومُ كفرةً، وإنما خُصِّتِ الخطيئاتُ استعظاماً لها، وتنفيراً عن ارتكابها. والكذبُ: الإخبارُ عن الشيءِ على خلافِ ما هوَ به، وهو قبيحٌ كُلُّهُ، وأما ما يُروى عن إبراهيم صلوات الله عليه: أنه كذبَ ثلاثَ كذباتٍ؛ .....

قوله: (وأما ما يُروى عن إبراهيم عليه السلام أنه كذبَ ثلاثَ كذباتٍ) جوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ يردُّ على قوله: «هو قبيحٌ كُلُّهُ» وهو يَحْتَمِلُ أن يكونَ مُخَصَّصاً لذلك العام، وأن يُرادَ أن هذا لا يُعدُّ كذباً، لأنه تعريضٌ، ومن ثمَّ قيل: إن في المعارضِ لمندوحةٍ عن الكذبِ<sup>(١)</sup>.

ويدلُّ على أن مرادَ المصنِّفِ هو الاحتمالُ الأوَّلُ: قوله في «الصافات»<sup>(٢)</sup>: «والصحيحُ أن الكذبَ حرامٌ إلا إذا عرَّضَ وورَّى» والذي قاله إبراهيم عليه السلام تعريضٌ، لأنه جاءَ بأداةِ الاستثناء، لكن الاحتمالَ الثاني أولى أن يُصارَ إليه، لأنَّ حدَّ الكذبِ على ما قال «هو الإخبارُ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به»<sup>(٣)</sup> لا يصدِّقُ عليه، فإنَّ المعارضَ والمجازاتِ والنصوصَ الواردةَ على العمومِ أخبارٌ مُقيِّداتٌ بالقرائنِ المانعةِ عن الحملِ على الكذبِ؛ إمَّا لفظاً، أو تقديرًا بحسبِ اقتضاءِ المقامِ، ومن ثمَّ قال صاحبُ «الفتاح»: إنَّ الكذَّابَ لا ينصبُ دليلاً على كذبه<sup>(٤)</sup>.

وأما تخصيصُ هذا العامِّ، فهو إذا أُريدَ بالكذبِ المكيدةُ في الحزبِ، والتقيَّةُ، وإرضاءُ الزوجِ، والصِّلحُ بين المتخاصمينِ على ما روينا عن البخاريِّ ومُسلم وأبي داودَ والترمذيِّ عن أمِّ كلثوم بنت عقبة: أنها سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «ليس الكذَّابُ الذي يُصلِحُ بينَ اثنين، فيقولُ خيراً ويُنمي خيراً»<sup>(٥)</sup>. وزادَ مُسلم: ولم أسمعهُ يُرخِّصُ في شيءٍ ممَّا يقولُ الناسُ

(١) هو من قولِ عليِّ رضوانُ الله عليه، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٢٣٣)، وعزاه للطبراني في

«الكبير»، والبيهقي في «الشعب»، وللطبري في «تهذيب الآثار»، وقال: بسندٍ رجاله ثقات.

(٢) الكشاف (١٣: ١٦٦).

(٣) وهو حاصلُ عبارة الشریف الجرجاني في «التعريفات» ص ١٩٣.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص ١٦٤.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٢)، ومُسلم (٢٦٠٥)، وأبو داود (٤٩٢١)، والترمذي (١٩٣٨).

وقوله: «ينمي» يعني: يرفعُ ويُبلغُ. وكلُّ شيءٍ نَمَيْتُهُ فقد رَفَعْتُهُ.

فالمراد التعريض، ولكن لما كانت صورته صورة الكذب سُمِّيَ به، .....

كذب<sup>(١)</sup> إلا في ثلاث، يعني الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل زوجته، وحديث المرأة زوجها.

وفي أفراد «الترمذي»: يا أيها الناس، ما يَحْمِلُكُمْ عَلَى أَنْ تَتَابَعُوا عَلَى الْكُذِبِ كِتَابِ الْفَرَّاشِ فِي النَّارِ؟ الْكُذِبُ كُلُّهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَرَامٌ<sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ كَذَبَ امْرَأَتَهُ لِتُرْضِيَهَا، وَرَجُلٌ كَذَبَ فِي الْحَرْبِ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، وَرَجُلٌ كَذَبَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ عَنْ أَسَاءَ بِنْتِ يَزِيدٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فالمراد التعريض) وهو اللفظ المشار به إلى جانب، والغرض جانب آخر، ويسمى تعريضاً لما فيه من التعوُّج عن المطلوب، يقال: نظرَ إليه بعرضٍ وجْهه، أي: بجانبه، ومنه المعارض في الكلام، وهو التَّوْرِيَةُ بالشيء.

وتفسيره الكذباتِ بالتعريض يوافق ما روينا عن «الترمذي» عن أبي سعيد في حديث الشفاعة «فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْهَا كِذْبَةٌ إِلَّا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> أي: خاصمَ وجادلَ وذَبَّ عن دينِ الله، وتلك الكذباتُ على ما روينا في حديث آخر في الشفاعة عن الشيخين والترمذي عن إبراهيم عليه السلام: «إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»<sup>(٥)</sup> وفي رواية فقال: وذكرَ قوله في الكوكب: ﴿هَذَا رِئِي﴾ وقوله في

(١) قوله: «كذب» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «حرام» ساقط من (ط).

(٣) هذا جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٢٨٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢١٨) وعزاه للطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٨٩٦)، وقال: فيه شهر بن حوشبٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وروى الترمذي طرفاً من آخره.

(٤) «سنن الترمذي» (٣١٤٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

أهتهم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>. وَوَجْهُ التَّوْفِيقِ: أَنْ قَوْلَهُ ﷺ: «مَاحِلٌ» أَي: جَادِلٌ، هُوَ مَعْنَى التَّعْرِضِ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ، وَنَوْعٌ مِنَ التَّعْرِضِ يُسَمَّى بِالِاسْتِدْرَاجِ، وَهُوَ: إِرْحَاءُ الْعِنَانِ مَعَ الْخِصْمِ فِي الْمَجَارَاةِ لِيَعْتَرُ حَيْثُ يُرَادُ تَبَكِّيَتُهُ، فَسَلَّكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْقَوْمِ هَذَا الْمَنْهَجَ.

أَمَّا قَوْلُهُ فِي الْكَوْكَبِ: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ فَقَالَ الْمَصَنَّفُ: «فَكَانَ أَبِيوهُ وَقَوْمُهُ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَالْكَوَاكِبَ، فَأَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُمْ عَلَى الْخَطَا فِي دِينِهِمْ، وَيُرْسِدَهُمْ إِلَى أَنْ شَيْئًا مِنْهَا لَا يَصْلُحُ لِلْإِلَهِيَّةِ لِقِيَامِ دَلِيلِ الْحُدُوثِ فِيهَا، وَأَنَّ وِرَاءَهَا مُحْدَثًا أَحْدَثَهَا»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ فَتَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِ الْمَضْرَةِ عَنْ نَفْسِهِ كَيْفَ يُرْجَى مِنْهُ دَفْعُ الضَّرْرِ عَنِ الْغَيْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْهَمَهُمْ أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِأَمَارَةِ عِلْمِ النُّجُومِ عَلَى أَنَّهُ سَقِيمٌ لِيَتْرَكَهُ، فَيَفْعَلُ بِالْأَصْنَامِ مَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، أَوْ سَقِيمٌ لِمَا أَحْدَثَ مِنَ الْغَيْظِ وَالْحِنْتِ بِاتِّخَاذِكُمْ النُّجُومَ آلِهَةً، وَفِيهِ تَوْقِيفٌ عَلَى إِبْطَالِ عِلْمِ النُّجُومِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا شَهِدَ لَهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ بِالْبَرَاءَةِ، فَمَا لَهُ يَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِهَا عَلَى أَنْ تَسَمِّيَتَهَا وَأَنَّهَا مَعَارِيضُ بِالْكَذِبَاتِ إِخْبَارٌ بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ؟

قُلْتُ: نَحْنُ وَإِنْ أَخْرَجْنَا عَنْ مَفْهُومِ الْكَذِبَاتِ بِاعْتِبَارِ التَّوْرِيَّةِ وَسَمِّيَتِهَا مَعَارِيضَ، فَلَا تُنَكِّرُ أَنَّ صُورَتَهَا صُورَةُ التَّعْوِجِ عَنِ الْمُسْتَقِيمِ، فَالْحَبِيبُ قَصَدَ إِلَى بَرَاءَةِ سَاحَةِ الْخَلِيلِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهَا، فَسَمَّاها مَعَارِيضَ، وَالْخَلِيلُ لَمَحَ إِلَى مَرْتَبَةِ الشَّفَاعَةِ هُنَالِكَ، وَأَنَّهَا مُحْتَصَّةٌ بِالْحَبِيبِ، فَتَجَوَّزَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «الْكَشَافُ» (٦: ١٤٣).

(٣) فِي هَذَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ السَّلَفِ. انظُرْ: «فَضْلُ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى الْخَلْفِ» لِابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ، ص ٢.



الكذبات. ألا ترى إلى ما رواه أنس وأخرجه الشيخان: «فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَدْرِيكَ: فيقول: لستُ لها» وفي رواية: «لستُ هناكم» فيذكرُ خطيئته، وعلى هذا نوح وإبراهيم وموسى عليهم السلام إلى قوله: «فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي»<sup>(١)</sup> الحديث. وإلا فما وجهُ ذكرِ الخطيئات وقد عُفِرَتْ لهم بالنصوصِ القاطعة.

ويمكنُ أن يُقال: إنهم من هَوْلِ ذلك اليوم، وما بهم من شأنِ أنفُسِهِم، يدفعونهم<sup>(٢)</sup> بذلك. ويعضده ما أخرجه الشيخان والترمذي عن أبي هريرة في حديثٍ طويل: «فَيَأْتُونَ إبراهيمَ فيقولون: أنتَ نبيُّ الله وخليئته، اشْفَعْ لنا إلى ربِّك، فيقول لهم: إنَّ رَبِّي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لم يَغْضَبْ قَبْلَهُ مثله، ولن يَغْضَبَ بَعْدَهُ مثله، وإني كنتُ كذبتُ ثلاثَ كذبات، فذكرها... نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي! اذهبوا إلى غيري»<sup>(٣)</sup> الحديث.

ونظيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنّف: «قيل هو من هَوْلِ ذلك اليومِ يفزعون ويذهلون عن الجواب»<sup>(٤)</sup>. هكذا يتبغى أن يتصوّر هذا المقام، فإنه من مزالِّ الأقدام، ألا ترى إلى الإمام كيف ذهلَ عن ذلك، وطعنَ في الأئمة، وقالَ في سورة يوسف: «الأولى أن لا تُقبَلَ مثلُ هذه الأحاديثِ لئلا يلزمنا تكذيبُ الأنبياء»<sup>(٥)</sup>، ولا شك أن صوّتهم من نسبة الكذب إليهم أولى من صوّن الرواة، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣).

(٢) في (ط): «دفعوهم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٤) «الكشاف» (٥: ٥٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٤٨).

وعن أبي بكر رضي الله عنه، ورُوي مرفوعاً: «إياكم والكذب؛ فإنه مُجَانِبٌ للإيمان». وقرئ: (يَكْذِبُونَ) من «كذَّبه» الذي هو نقيض «صدَّقه»؛ أو مِنْ «كذَّب» الذي هو مبالغةٌ في «كذَّب»، كما بُولِغَ في صَدَقَ فقيلاً: صَدَّقَ، ونظيرُهُما: بَانَ الشَّيْءُ وَيَبَّنَ، وَقَلَّصَ الثَّوْبُ وَقَلَّصَ؛ .....

قوله: (وَرُوي مَرْفوعاً) المرفوعُ: هو الحديثُ الذي أُسْنِدَ إلى النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وإِنَّمَا كَانَ مُجَانِبًا للإيمانِ لِما مضى أَنَّ الإيمانَ هو التصديقُ، والتصديقُ أمانٌ للمُصَدِّقِ عَمَّا يَتَوَهَّمُ مِنَ المُصَدِّقِ مِنْ خَوْفِ التَّكْذِيبِ، وَيُطَابِقُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ما أوردَ الإمامانِ مالكٌ وأحمدُ بنُ حنبلٍ في «مسندَيْهِما»<sup>(٢)</sup> عن مالكِ بنِ صفوان، قُلْنَا: يا رسولَ الله، أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ قال: «نعم»، قِيلَ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ قال: «نعم»، قِيلَ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ قال: «لا»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَقُرئ: يُكْذِبُونَ) وهي قراءةٌ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ<sup>(٤)</sup>، وقرأ الكوفيون بالتخفيفِ وفتحِ الياء<sup>(٥)</sup>.

قوله: (قَلَّصَ الثَّوْبُ وَقَلَّصَ) أي: انزوى بعدَ الغَسَلِ.

(١) عبارة ابن الصلاح في تعريف المرفوع: «وهو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقاً على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها». انتهى من «علوم الحديث»، ص ٤٥.

(٢) هذا تجوزٌ في التسمية من باب التغليب.

(٣) هو في «الموطأ» رواية يحيى الليثي (٢: ٩٩٠)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨١٢)، والذي رواه الإمام أحمد هو حديث أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال: «يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى الْخِلَالِ كُلِّهَا إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذْبَ». أخرجه في «المسند» (٢٢١٧٠)، وهو في «المصنف» لابن أبي شيبة (٨: ٥٩٣) بإسنادٍ ضعيف.

(٤) قوله: «وابن عامر» من (ط).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧-٢٠٨)، و«معجم القراءات» للخطيب (١: ٤٤). وقوله: «وفتح الياء» سقط من (ط)، وفي (ف): «وضم الياء»، وهو خطأ.

أو بمعنى الكثرة، كقولهم: مَوَّتِ البهائمُ، وبرَّكتِ الإبلُ؛ ومن قولهم: كَذَّبَ الوحشيُّ؛ إذا جرى شوطاً ثمَّ وقفَ لينظرَ ما وراءه؛ لأنَّ المنافقَ متوقِّفٌ متردِّدٌ في أمره؛ ولذلك قيلَ له: مُدْبَذِبٌ. وقال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ المنافِقِ كَمَثَلِ الشاةِ العائرةِ بينَ الغنَمِينَ تَعِيرُ إلى هذه مرَّةً وإلى هذه مرَّةً».

قوله: (أو بمعنى الكثرة) عطفٌ على قوله: «هو مُبالغة»، والفرقُ بينَ الكثرةِ والمبالغةِ: أنَّ الكثرةَ نفيٌ صدورَ هذا المعنى من الشخصِ مراراً كثيرةً، والمبالغةُ لا تستدعي المرَّاتِ، بل المرادُ أنَّ الشخصَ في نفسه بليغٌ في كذبه، كأنه بمنزلةِ مرارٍ كثيرة. قال في سورة «مریم»: «الصَّديقُ من أبنيةِ المُبالغةِ كالصَّحَّيِّك، والمرادُ كثرةُ ما صدَّقَ به من غُيوبِ الله وآياته وكُتبه ورُسله، أو كان بليغاً في الصَّديقِ لأنَّ ملاكَ أمرِ النبوةِ الصَّديقُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (ومن قولهم: كَذَّبَ الوحشيُّ) عطفٌ على قوله: «ومن كَذَّبَهُ الذي هو نقيضُ صدِّقه»؛ فعلى هذا هو استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ واقعةٌ على التمثيلِ لقوله: «لأنَّ المنافقَ مُتوقِّفٌ متردِّدٌ في أمره»، ولقوله ﷺ: «مَثَلُ المنافِقِ» إلى آخره. والحديثُ أخرجه مسلمٌ والترمذيُّ<sup>(٢)</sup>؛ والروايةُ: «كالشاةِ» قال التوربشتيُّ<sup>(٣)</sup>: العائرةُ أكثرُ ما تُستعملُ في الناقةِ وهي التي تخرجُ من الإبلِ إلى أخرى ليضربها الفحلُ، ثم اتَّسعَ في المواشي.

قوله: (بينَ الغنَمِينَ) أي: ثلثين، فإنَّ الغنمَ اسمُ جنسٍ. أي: المنافقُ يتردِّدُ بينَ الثلثينِ فلا يَستقرُّ على حالٍ، ولا يثبتُ مع إحدى الطائفتينِ كالشاةِ العائرةِ التي تطلبُ الفحلَ. قلتُ: وفيه أيضاً معنى سَلْبِ الرجوليَّةِ عنهم، وتصويرُ سَناعةِ فَعْلِهِمْ.

(١) «الكشاف» (١٠: ٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٤)، ولم أهد إليه في «سنن الترمذي».

(٣) هو العلامة شهاب الدين أبو عبد الله فضل الله بن حسن التوربشتي، المتوفى سنة ٦٦١ هـ. «طبقات

الشافعية» للسبكي (٨: ٣٤٩).

[ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ \* أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ \* وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ \* اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ \* أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت بِحَدْرَتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ \* ] [١١-١٦]

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾، ويجوزُ أن يُعطفَ على ﴿ يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾؛ لأنك لو قلت: ومن الناس من إذا قيل لهم لا تُفْسِدُوا؛ كان صحيحًا، والأول أوجهٌ...

قوله: (والأول أوجه) قال صاحب «التقريب»: إنها كان أوجه، لأنه أقرب، ويُفيد سببه للعذاب أيضًا.

وقلت: وليؤذن أن صفة الفساد يُحترزُ منها لقبِها كما يُحترزُ عن الكذب تعريضًا كما سبق، ويُمكن أن يُنصرَ القولُ الثاني بأن يُقال: إن في العطفِ على ﴿ يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ٨] تصويرًا للآياتِ على سَنَنِ تعديدِ قبائحهم كما ذكره، نعى عليهم فيها حُبثهم ونكرهم، ولا شك أن قوله: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ الآية [البقرة: ١٠] متعلقٌ بقوله: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ على سبيلِ التعليل، فإذا عطفَ على «يكذبون» يكونُ تابعًا للتابع وإذا عطفَ على «يقول» كان مُستقلًا مثله مُذنبًا بقوله: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٢] كما ذُيِّلَت الآياتُ السابقةُ واللاحقةُ، ومن ثمَّ فَضَّلَ قولَ المتنبِّي:

إذا كان مدحٌ فالنسيبُ المُقدَّمُ      أكلُ فصيحٍ قال شعراً مُتَمِّمٌ؟<sup>(١)</sup>

على قوله:

مغاني الشَّعبِ طيبًا في المغاني      بمنزلةِ الرَّبيعِ من الزمانِ<sup>(٢)</sup>

(١) «ديوان المتنبِّي» بشرح الواحدي (١: ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٨١).

والفساد: خروج الشيء عن حال استقامته، وكونه متفَعًا به، ونقيضه الصلاح؛ وهو: الحصول على الحال المستقيمة النافعة. والفساد في الأرض: هيج الحروب والفتن؛ لأن في ذلك فساد ما في الأرض، وانتفاء الاستقامة عن أحوال الناس، والزروع، والمنافع الدينية والدنيوية. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿أَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومنه قيل ل حرب كانت بين طيء: حرب الفساد. وكان فساد المنافقين في الأرض أنهم كانوا يُبايلون الكفار ويُباثنونهم على المسلمين بإفشاء أسرارهم إليهم، وإغرائهم عليهم، .....

لأن المصراع الأول في البيت الأول مُستقلٌ بنفسه بخلافه في الثاني، وأيضًا إذا ترتب إيجاب العذاب على الكذب وحده، ليكون سببًا مستقلًا، واستوجب هذا القول عذابًا آخر أقطع منه؛ لإطلاقه، كان أبسط للكلام وأشرح له لا سيما المقام يقتضي الإطناب.

قوله: (لأن في ذلك فساد ما في الأرض) تعليل لتسمية هيج الفتن بالفساد؛ لأن هيج الفتن سبب لانتفاء استقامة أحوال الناس من سفك الدماء وهلاك الزروع، ومالأة المنافقين الكفار على المسلمين سبب هيج الحروب كما قال، فتكون المالأة سببًا بعيدًا، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٠٥] فهو إشارة إلى هيج الحروب والفتن، وقوله: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] إشارة إلى فساد أحوال الناس والزروع.

وقوله: (حرب الفساد) قيل: سمي هذا الحرب به؛ لأنهم مثلوا فيها بأنواع المثل؛ جدعوا الأنوف وصلموا الأذان.

قوله: (يُباثنونهم)، النهاية: في حديث عمر رضي الله عنه: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لأقدتهم به»<sup>(١)</sup>، أي: تساعدوا واجتمعوا وتعاونوا، ومنه حديث علي رضي الله عنه: والله ما قتل عثمان، ولا مالأت على قتله، أي: ما ساعدت ولا عاونت.

(١) قول عمر رضوان الله عليه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩: ٣٤٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٨٠٧٥) بلفظ: «لقتلتهم به». ورواية الطيبي من القود وهو القصاص.

وذلك مما يؤدي إلى هيج الفتن بينهم، فلما كان ذلك من صنعهم مؤدياً إلى الفساد قيل لهم: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، كما تقول للرجل: لا تقتل نفسك بيدك، ولا تُلِقِ نفسك في النار؛ إذا أقدم على ما هذه عاقبته. و«إنما» لقصر الحكم على شيء، كقولك: إنما ينطق زيد؛ أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد كاتب. ومعنى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد. و«ألا» مركبة من همزة الاستفهام وحرफ النفي؛ لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً، كقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: ٤٠].

الراغب: مالاته: عاوتته وصرته من ملته، أي: جمعه، نحو: شايعته، أي: صرته من شيعته<sup>(١)</sup>.

قوله: (وإنما لقصر الحكم على شيء) أي: لقصر المسند على المسند إليه كقولك: إنما ينطق زيد. فهو لقصر الانطلاق على زيد؛ لأنه فرغ قولك: ما ينطق إلا زيد، فيلزم أن لا يكون أحد من منطلقاً، ولا يلزم أن لا يكون له صفة غير الانطلاق.

قوله: (أو لقصر الشيء على حكم) أي: لقصر المسند إليه على المسند، كقولك: إنما زيد كاتب، فهو لقصر زيد على الكتابة؛ لأنه فرغ قولك: ما زيد إلا كاتب، فيلزم أن لا يكون له صفة غيرها، ولا يلزم أن لا يكون غيره كاتباً، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] من قبيل الثاني، وتقريره: أن المسلمين لما قالوا لهم: لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ، توهموا أن المسلمين أرادوا بذلك أنكم تخلطون الإفساد بالإصلاح، فأجابوا: بآنا مقصرون على الإصلاح لا نتجاوز إلى الإفساد ولا نتخطى إليه بوجه من الوجوه، فيلزم منه عدم الخلط. وإليه أو ما بقوله: «إن صفة المصلحين خلصت لهم» إلى آخره فهو لقصر الأفراد، فأجيبوا بالقصر القلبي وهو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، لإفادة ضمير الفصل وتعريف الجنس في الخبر أنهم

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥٠٤)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٧٧٦.

ولكونها في هذا المنصبِ مِنَ التحقيقِ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدها إلا مصدرَةً بنحوِ ما يُتلقَى به القَسَمُ، وأختها التي هي «أما» مِنْ مَقَدِّمَاتِ اليمينِ وطلائعها:

أما والذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُهُ

أما والذي أبكى وأضحك.....

رَدَّ اللهُ ما أَدَعَوْهُ مِنَ الانتظامِ في جملةِ المُصلِحِينَ أبلغَ رَدًّا وأدلَّهُ على سخطِ عظيمٍ،....

إِنَّ تُصَوِّرْتَ صِفَةَ المُفسِدِينَ، وَتَحَقَّقُوا ما هُمْ، فَهَمُّ هُمْ لا يَعْدُونَ تلكَ الحقيقةَ، كما سبقَ في: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

قال القاضي: تصوروا الفسادَ تصوِّرَ الصِّلاحِ لما في قلوبِهِم مِنَ المرضِ ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] (١).

قوله: (مِنْ مَقَدِّمَاتِ اليمينِ وطلائعها) طليعةُ الجَيْشِ: ما يَتَقَدَّمُ الجَيْشَ، فاستعيرَ هاهنا للمُقَدِّمةِ.

قوله: (أما والذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُهُ) تمامُهُ:

ويُجِيبِي العظامَ البِيضَ وهي رميم (٢)

قوله: (أما والذي أبكى وأضحك) تمامُهُ:

أما والذي..... والذي وأحيا والذي أمرُهُ الأمرُ

وجوابُ القَسَمِ بَعْدَهُ:

لقد تركتني أحسُّدُ الوحشِ أَنْ أرى أَلْيَقِينَ مِنْها لا يَرَوْعُها الدُّعْرُ (٣)

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) لحاتم الطائي في «ديوانه» ص ٦٠.

(٣) لأبي صخر الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٩٥٧).

والمبالغة فيه من جهة الاستئناف، وما في كلتا الكلمتين «ألا» و«إن» من التأكيدين، وتعريف الخبر، وتوسط الفصل، وقوله: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾.

أَتَوْهُمْ فِي النَّصِيحَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَقْيِيحُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ لُبُعِدِهِ مِنَ الصَّوَابِ، وَجَرَّهُ إِلَى الْفَسَادِ وَالْفِتْنَةِ. وَالثَّانِي: تَبْصِيرُهُمِ الطَّرِيقَ الْأَسَدَّ مِنْ اتِّبَاعِ ذَوِي الْأَحْلَامِ، وَدُخُولِهِمْ فِي عَدَادِهِمْ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِمْ أَنْ سَفَّهُوهُمْ؛ لَفَرَطِ سَفَّهُهِمْ، وَجَهْلِهِمْ؛ لِتَمَادِي جَهْلِهِمْ، وَفِي ذَلِكَ تَسْلِيَةٌ لِلْعَالِمِ مِمَّا يَلْقَى مِنَ الْجَهْلَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يُسْنَدَ ﴿قِيلَ﴾ إِلَى ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ و﴿ءَامِنُوا﴾، وَإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَصِحُّ؟ قُلْتُ: الَّذِي لَا يَصِحُّ هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهَذَا إِسْنَادُهُ إِلَى لَفْظِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ وَهَذَا الْكَلَامُ، .....

قوله: (والمبالغة فيه من جهة الاستئناف) أي: ترك العاطف ليُفيدَ ضربًا من المبالغة، وذلك أن ادعاءهم الإصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغُّلهم في الإفساد مما يشوق السامع أن يعرف ما حكّم الله تعالى عليهم، وكان ورودُه هكذا أي: على التشويق، يُفيدُ المبالغة، فإن الشيء إذا وُجِدَ بعدَ الطلبِ كان أعزَّ مما فوجيء به من غير التعب.

وفي قوله: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ أيضًا تأكيدٌ؛ لأنَّ الشعورَ علِمَ الشيءِ علِمَ حسًّا، فإذا نفى شعورَهم كان أدعى لظهور الفساد، ولأنَّ مَنْ رَكِبَ مَتَنَ الْفَسَادِ وَلَهُ شُعُورٌ بِبُجْحِهِ رَبَّمَا نَزَلَ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا فَقَدَ الشُّعُورَ بِهِ بَلَغَ غَايَتَهُ.

قوله: (أَتَوْهُمْ) هذا شروعٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ (١) [البقرة: ١٣] بعد ما فرغ من تفسير قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] على سبيل ترتيب النظم، أي: المسلمون نصَّحوا المنافقين أولًا: بإزالة ما لا ينبغي وهو الإفساد في الأرض، وثانيًا: بتحصيل ما ينبغي وهو الإصلاح باتباع دين الحق والانخراط في زمرة المؤمنين.

(١) زاد في (ف) على الآية: «قالوا أنؤمن».



فهو نحو قولك: أَلِفٌ: ضَرْبٌ من ثلاثة أحرف، ومنه: .....

مثل استيعابه النصيحة من قَطْرَيْهَا واحتيازها من جانِبَيْهَا بمن أتى الشيء من جميع أكنافه، وهو مُقْتَبَسٌ من قوله تعالى: ﴿لَا يَنْتَهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] أي: لا يَتَيْهِمْ فِي الْوَسْوسَةِ من جميع جهاتها. قال المصنّف: «هذا مثل لو سوسته وتَسَوَّله ما أمكنه»<sup>(١)</sup>.

قوله: (فهو نحو قولك: «ألف» ضَرْبٌ) قال صاحب «الفرائد»: وفيه نظر، لأن «ضَرْبٌ» هنا ليس بفعل، و«لا تفسدوا» فعلٌ باعتبار، والجملة تُذَكِّرُ بعد القولِ مفعولاً بها كقولك: قُلْتُ لا تفعل، فأقيمت مقامَ الفاعلِ بعد تَرْكِ الفاعلِ، وأُسِنِدَ الفعلُ إليها بالنظرِ إلى أنها كلام، وقوله: «ضَرْبٌ» ليس بفعلٍ، يعني أنه في تأويلِ لفظِ «ضَرْبٍ» ولم يُرد بـ«ضَرْبٍ» الإخبار عن الضربِ الحاصلِ في الزمانِ الماضي، بخلافه في: لا تُفسدوا، فإنه أريدَ به معناه، أي: طلبوا إنشاءً عدم الإفساد، غير أن الجملة في مقولِ القولِ بمنزلةِ المفعولِ به في فعلٍ آخر، ومنظورٌ إلى كونها كلاماً مُفْرَداً.

وأجيب عنه: أن قوله: «ألفٌ ضَرْبٌ» مثل: «لا تفسدوا» من حيث الإسنادُ إلى اللفظِ وهذا يكفي في التشبيه، وذلك أن الفعلَ إذا أُسِنِدَ إليه اعتبارُ اللفظِ لا يخلو إما أن لا يكونَ للمعنى فيه مدخلٌ رأساً كقولك: أَلِفٌ ضَرْبٌ من ثلاثة أحرف، أو يكونَ له مدخلٌ ما، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١]. وأما تخصيصُه بالمفعولِ به، ففيه كلام.

قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»<sup>(٢)</sup>: الجملة الواقعة بعد القولِ إذا بُيِّنَ لما لم يُسَمَّ فاعله، تقومُ مقامَ الفاعلِ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ وكذلك ما أشبهه، لأن القولَ تُحكى بعده الجملةُ في موضعِ نصبٍ بالاتفاق، إلا أنها هل هي مصدرٌ أو مفعولٌ به؟ يُبتنى على أن القولَ هل يتعدى أم لا؟ فإن قلنا: يتعدى، تعينت للمفعولِ به، وإن قلنا: لا يتعدى، كانت الجملةُ في

(١) «الكشاف» (٦: ٣٤٤).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٣٦).

«رَعَمُوا: مَطِيَّةُ الكَذِبِ». و«ما» في ﴿كَمَا﴾ يجوزُ أن تكونَ كَافَّةً مِثْلَهَا في «رَبِّمَا»، ومصدرِيَّةٌ مِثْلَهَا في ﴿بِمَا رَحِبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. واللامُ في ﴿النَّاسُ﴾ للعهد، أي: كما آمنَ رسولُ الله ﷺ ومَن معه وهُم ناسٌ معهودون، أو عبدُ الله بنُ سَلَامٍ وأشياعُه؛ لأنهم مِن جِلْدَتِهِمْ وَمِنَ أبنَاءِ جنسِهِمْ، أي: كما آمنَ أصحابُكم وإخوانُكم؛.....

موضع نصبٍ بالمصدر<sup>(١)</sup>، وكانَ ثمَّ غيرُ المصدرِ من المفاعيلِ أُقيمَ كلُّ واحدٍ مُقامَ الفاعلِ وإن لم يكنَ تعيَّنَ المصدرُ.

وقال في «شرح المُفَصَّل»: «ومتعلِّقُ القولِ في المعنى هو القولُ، وإنَّما يكونُ فيه حُصوصيةٌ تُذكرُ خاصيةً فيتوهمُ أنه متعلِّقُ به، وليس كذلك.

وتحقيقُ القولِ ما ذكره أبو البقاء، قال: القائمُ مقامَ الفاعلِ مصدرٌ وهو القولُ، وأضمرَ لأنَّ الجُمْلَةَ بعده تُفسِّره، والتقديرُ: وإذا قيلَ لهم قولٌ هو لا تُفسدوا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رَعَمُوا مَطِيَّةَ الكَذِبِ» مبتدأٌ وخبرٌ. قال صاحبُ «النهاية»: إنَّ الرجلَ إذا أرادَ المسيرَ إلى بلدٍ والظعنَ في حاجةٍ، ركبَ مَطِيَّتَهُ وسارَ حتَّى يقضيَ أربَهُ، فُسِّبَهُ ما يُقدِّمُهُ المتكلمُ أمامَ كلامِهِ ويتوصَّلُ به إلى غرضِهِ من قولِهِ: رَعَمُوا كذا وكذا، بالمَطِيَّةِ التي يتوصَّلُ بها إلى الحاجةِ، وإنَّما يقالُ: «رَعَمُوا» في حديثٍ لا سَنَدَ له ولا ثَبَتَ فيه، وإنَّما يُحكى عن الألسنِ على سبيلِ البلاغِ.

قوله: (من جِلْدَتِهِمْ) جُمْلَتِهِمْ، الجوهري: أجلاذُ الرجلِ: جسْمُهُ وبدنُهُ، كقولِهِم: فلانٌ بضعةٌ مني، وفي الحديثِ «لَحْمُهُ لَحْمِي، ودَمُهُ دَمِي»<sup>(٣)</sup> أي: هو مِنِّي ومن جُمْلَتِي.

(١) من قوله: «يتعدى كانت الجملة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٢٨).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٧٢) وأوله: «هذا عليٌّ لحْمُهُ لحمي ودَمُهُ

ودمي، هو مِنِّي بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبيَّ بعدي»، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»

(٤: ٩) برقم (١٤٦٥٤) وعزاه للطبراني وأعلَّه بالحسن بن الحسين العُرَني، وهو ضعيف.

أو للجنس، أي: كما آمنَ الكاملونَ في الإنسانية؛ أو جُعِلَ المؤمنونَ كأتمهم الناسُ على الحقيقةِ ومنَ عداهم كالبهائمِ في فقْدِ التمييزِ بينَ الحقِّ والباطلِ.....

قوله: (أو جُعِلَ المؤمنونَ كأتمهم الناسُ على الحقيقة). اعلم أنَّ التعريفَ الجنسيَّ يحملُ ادعاءً، تارةً على الكمالِ كما في قوله تعالى: ﴿آلَهُ \* ذَلِكَ أَنْكَرْتُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقد سبقَ تقريرُهُ، وأخرى على الحَضْرِ كما في هذا الوجهِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «ومنَ عداهم كالبهائم»، وكان يمكنُ أن يُجْمَلَ الأوَّلُ على الحَضْرِ أيضًا، فإنَّ الجنسَ لا يتعدَّدُ، وحينَ وُجِدَ كُتِبَ غيرُهُ مثلَ التوراةِ والإنجيلِ والزبورِ، حُجِلَ الحَضْرُ على الكمالِ.

قال القاضي: إنَّ اسمَ الجنسِ يُستعملُ لما يَستجمعُ المعانيَ المخصوصةَ به والمقصودةَ منه، ولذلك يُسلَبُ عن غيره فيقال: إنَّهُ ليسَ بإنسان<sup>(١)</sup>.

وقال الإمامُ في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]: وهذا يدلُّ على أنَّ المتقينَ في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ هم كلُّ الناسِ، فمنَّ لا يكونُ مُتَّقِيًا كأنَّهُ ليسَ بناس<sup>(٢)</sup>.

الراغبُ: كل اسمٍ نَوْعٍ فَإِنَّهُ يُستعملُ على وجهين: أحدهما دلالةٌ على المسمَّى وفضلاً بينه وبينَ غيره، والثاني: لوجودِ المعنى المُختصِّ به، وذلك هو الذي يُمدَّحُ به في نحو:

إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانٌ<sup>(٣)</sup>

وذلك أنَّ كلَّ ما أوجدهُ اللهُ تعالى في هذا العالمِ جعلَهُ صالحًا لِفِعْلِ خاصٍّ ولا يصلحُ لذلك العملِ سواه، كالفرسِ للعدوِّ الشديدِ، والبعيرِ لِقَطْعِ الفلاةِ البعيدة، وعلى ذلك الجوارحُ كاليدِ والرُّجُلِ والعَيْنِ، والإنسانُ أوجِدَ لأنَّ يَعْلَمَ ويعملُ بحسبه، فكلُّ شيءٍ لم يوجدْ كاملاً لما خُلِقَ له، لم يستحقَّ اسمه مُطلقاً، بل قد يُنفى عنه كقولهم: فلانٌ ليسَ بإنسانٍ، أي: لا يوجدُ فيه المعنى

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٨٢).

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٤٢٩) وقال: أنشده الفراء ولم يعزّه لأحد. وتامه:

وإذا أمَّ عمَّارٌ صديقٌ مُساعِفُ

والاستفهام في ﴿أَنْزِمْنَ﴾ في معنى الإنكار. واللام في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ مُشَارٌ بها إلى الناس، كما تقول لصاحبك: إن زيدا قد سعى بك، فيقول: أو قد فعل السفية! ويجوز أن تكون للجنس، وينطوي تحته الجاري ذكْرهم على زعمهم واعتقادهم؛ .....

الذي قد خُلِقَ لأجله، فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠] هو اسمُ جنسٍ لا غير، وقوله: ﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] معناه كما يفعل مَنْ وجد فيه تمام فعل الإنسانية الذي يقتضيه العقل والتمييز وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(١)</sup>.

قوله: (مُشارٌ بها إلى الناس) وهم المائرُ ذكْرهم آنفاً، وهم رسولُ الله ﷺ وأصحابه، أو عبدُ الله بنُ سلام وأشياؤه؛ لأنَّ السفهاءَ عبارةٌ عن الناس، ويتغيَّرُ معنى السفهاءِ بتغيُّرِ إرادةٍ معنى الناس، من كونه جنساً أو عهداً على كلا التقديرين فيه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أَوْقَدَ فَعَلَ السَّفِيهَ!) قال شارحُ «الهادي»: اللام في «السفهاء» للعهد، وذلك أن لامَ العهدِ منها ما يجيء من غيرِ ذكْرٍ نكرة، وذلك بأن يُدكَّرَ اسمٌ يستدعي صفةً، فتُدكَّرُ الصفةُ مُعرِّفةً باللام، كما إذا قيل: شتمك زيدٌ، فتقول: أَوْقَدَ فَعَلَ السَّفِيهَ! فإنَّ قوله: شتمك زيدٌ، تنبيهٌ على سفاهة زيد، كأنه قال: اعترض لك سفيةٌ. وقد يجيء على غيرِ هذا الحدِّ، وهو أن يكون زيدٌ مشهوراً بصفة، فمتى دُكِّرَ زيدٌ عَلِمَ صفتَه. والآيةُ تُنزلُ على الوجهين: أما أولاً، فلأنَّ صفةَ الإيمانِ عندهم تستدعي صفةَ السفاهةِ، فلما ذكَّرَ الإيمانَ ذكَّرَ الصفةَ مُعرِّفةً، وأما ثانياً: فلأنَّ المؤمنينَ عندهم مشهورون أو مجبولون على السفاهةِ، فكلمًا ذكروا بادرَ معنى السفاهةِ إلى أذهانهم الحبيثة.

قوله: (وينطوي تحته الجاري ذكْرهم) فعلى هذا اسمُ الجنسِ شاملٌ لهؤلاء وغيرهم، ولما كان سَوْقُ الكلامِ لهؤلاءِ دخلوا فيه دخولاً أولياً، وهذا أبلغُ لما فيه من الكناية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] واللامُ في «الكافرين» للجنس.

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠١-١٠٢).

(٢) هذه الفقرة - من قوله: «قوله: مشار بها» إلى هنا - مكانها في (ط) بعد فقرة: «قوله: وينطوي تحته الجاري».

لأنهم عندهم أعرقُ الناسِ في السَّفَه. فإن قلت: لم سَفَوهُم واسترَكُوا عقولَهُم وهُمُ العقلاءُ المَرَجِحُ؟ قلتُ: لأنهم لجهلِهِم وإخلاقِهِم بالنظرِ وإنصافِ أنفسهم اعتقدوا أن ما هم فيه هو الحقُّ، وأن ما عداه باطل، ومَن رَكِبَ مَتَنَ الباطلِ كانَ سَفِيهاً؛ ولأنهم كانوا في رياسةٍ وَسِطَةٍ في قومِهِم وَيَسارِ، وكانَ أكثرُ المؤمنِينَ فقراءً، ومنهم مَوالٍ؛ كصُهَيْبِ، وبلالِ، وخبَّابِ، فدَعَوْهم سفهاءَ تحقيراً لسانِهِم؛ أو أرادوا عبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ وأشياعَهُ، ومفارقَتَهُم دينَهُم، وما غاظَهُم مِن إسلامِهِم،.....

قوله: (أعرقُ الناسِ في السَّفَه)، الأساس: فلان مُعْرِقٌ في الكرمِ واللُّومِ، وهو عَرِيقٌ فيه، وفلانٌ يُعَارِقُ صاحِبَهُ: يُفَاخِرُهُ بعِرْقِهِ، واعتَرَقَتِ الشجرةُ: ضَرَبَتْ بعروِقِها.

قوله: (استرَكُوا عقولَهُم) أي: عَدَّوا عقولَهُم رَكِيبَةً.

قوله: (المَرَجِحُ) جَمْعُ مَرَجاح، وهو الذي له رِزَانَةُ العَقْلِ ورِصانَتُهُ. قال في «الأساس»: ومنَ المَجازِ: رجلٌ راجِحُ العَقْلِ، وقومٌ مَرَجِحُ الحِلمِ.

قوله: (لأنهم لجهلِهِم) هذا الجوابُ مَبْنِيٌّ على أن اللامَ في «السفهاء» للجنسِ، وقوله: «ولأنهم كانوا في رياسةٍ» على أن اللامَ للعهدِ. والمرادُ به رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُهُ. وقوله: «أو أرادوا عبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ» عطفٌ على قوله: «ولأنهم كانوا في»<sup>(١)</sup> رياسةٍ» فاللامُ للعهدِ أيضاً.

المعنى: أرادوا رسولَ اللهِ ﷺ وأصحابَهُ لأنهم كانوا في رياسةٍ، أو أرادوا عبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ. فرجعَ معنى نَسَبَتَهُم السفهاءَ على أن اللامَ للجنسِ إلى أن ما هم فيه هو الحقُّ، وأن ما عداه هو الباطلُ؛ لعمومِ «مَن» في قوله: «ومَن رَكِبَ مَتَنَ الباطلِ كانَ سَفِيهاً» فيدخلُ فيه النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ، وعبدُ اللهِ وأشياعُهُ، ورجعَ على تقديرِ العهدِ: إما إلى أن اليسارَ والرئاسةَ هو الرِشْدُ، والفقْرُ والعُدْمُ هو السَّفَه. هذا بالنسبةِ إلى النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ، وإما إلى أن مَن ثَبَّتَ على دينِهِ هو الرَشِيدُ، ومَن فارَقَهُ هو السَفِيهِه هذا بالنسبةِ إلى عبدِ اللهِ وأشياعِهِ.

(١) قوله: «كانوا في رياسةٍ» - الأولى - إلى هنا ساقط من (ط).

وَفَتَّ فِي أَعْضَادِهِمْ، قَالُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّجَلُّدِ تَوْقِيًّا مِنَ الشَّيْءِ بِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ مِنَ السَّفْهِ بِمَعَزَلٍ. وَالسَّفْهُ: سَخَافَةُ الْعَقْلِ، وَخَفَّةُ الْحِلْمِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تُفْصَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِ«لَا يَعْلَمُونَ»<sup>(١)</sup>، وَالتِّي قَبْلَهَا بِ«لَا يَشْعُرُونَ»؟ قُلْتَ: لِأَنَّ أَمْرَ الدِّيَانَةِ وَالْوُقُوفِ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ حَتَّى يَكْتَسِبَ النَّاطِرُ الْمَعْرِفَةَ، وَأَمَّا النِّفَاقُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْبَغْيِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَأَمْرٌ دُنْيَوِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَادَاتِ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ خُصُوصًا عِنْدَ الْعَرَبِ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، وَمَا كَانَ قَائِمًا بَيْنَهُمْ مِنَ التَّغَاوُرِ وَالتَّنَاحُرِ وَالتَّحَارِبِ وَالتَّحَازِبِ فَهُوَ كَالْمَحْسُوسِ الْمَشَاهِدِ:.....

قوله: (وَفَتَّ فِي أَعْضَادِهِمْ)، الأساس: وَفَتَّ فِي عَضُدِهِ: إِذَا كَسَرَ قُوَّتَهُ، وَقَرَّقَ عَنْهُ أَعْوَانَهُ.

قوله: (لَمْ تُفْصَلَتْ) التَّفْصِيلُ مِنَ الْفَاصِلِ كَالْتَقْفِيَةِ مِنَ الْقَافِيَةِ. وَفُصِّلَتْ الْآيَةُ إِذَا جُعِلَ لَهَا فَاصِلَةٌ. وَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي مَذْهَبَنَا فِي الْخُطْبَةِ فِي قَوْلِهِ: «فَصَلِّ سُوْرًا وَسُوْرَةَ آيَاتٍ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (مِنَ التَّغَاوُرِ وَالتَّنَاحُرِ)، الأساس: صَبَّحَتْهُمْ الْغَارَةُ، وَبَيْنَهُمُ التَّغَاوُرُ وَالتَّنَاحُرُ، وَانْتَحَرُوا عَلَى الْأَمْرِ، وَتَنَاحَرُوا عَلَيْهِ: تَشَاجَرُوا، وَحَزَبَ قَوْمَهُ فَتَحَزَّبُوا، أَي: صَارُوا طَوَائِفَ، وَفُلَانٌ يَجَازِبُ فُلَانًا: يَنْصُرُهُ وَيُعَاوَنُهُ، وَإِنَّمَا قَالَ: كَالْمَحْسُوسِ، لِأَنَّ الْمَذْكُورَاتِ مَعَانٍ لَكِنْ أَمَارَاتِهَا ظَهَرَتْ ظَهْوَرَ الْمَحْسُوسِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فَهُوَ كَالْمَحْسُوسِ) قِيلَ: دَخُولُ الْفَاءِ فِيهِ: إِذَا لَتَضَمَّنَ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ قَائِمًا» مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِنَّمَا لِلْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَأَمَّا النِّفَاقُ» إِلَى آخِرِهِ. ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «وَإِنَّمَا النِّفَاقُ» إِلَى قَوْلِهِ: «فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ» تَفْسِيرٌ لِلآيَةِ الْأُولَى مِنَ الْآيَتَيْنِ الْمُفْصَلَتَيْنِ بِ«لَا يَشْعُرُونَ»، وَقَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ قَائِمًا» إِلَى قَوْلِهِ: «كَالْمَحْسُوسِ الْمَشَاهِدِ» لِلآيَةِ الثَّانِيَةِ فَتَدَبَّرْ.

وَقُلْتَ: وَالتَّحْقِيقُ فِيهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَمَا فِيهِ مِنَ الْبَغْيِ»<sup>(٣)</sup> عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى «النِّفَاقِ»

(١) «الكشاف» (١: ٦٢٢) أول مقدمة الزمخشري.

(٢) مكان هذه الفقرة في (ط) و(ف) بعد الفقرة الطويلة التالية، أي: بعد قوله: «لا علم له».

(٣) في (ط): «النفى».

«ما كان قائماً بينهم»<sup>(١)</sup> عَطَفُ عَلَى «جاهليتهم» على نحو: أعجَبَنِي زَيْدٌ وكرمه؛ لاستدعاء الضمير في «بينهم» أن يكون المرجع إليه العرب. وقوله: «فأمرٌ دُنْيَوِيٌّ» جوابُ «أما». وقوله: «فهو كالمحسوس» عَطَفُ عَلَى «فأمرٌ دُنْيَوِيٌّ» مُرْتَبِّبٌ عَلَيْهِ. وأما مع ما بعده عَطَفُ عَلَى قَوْلِهِ: «لأنَّ أمرَ الديانة» من حيث المعنى، لأنَّ «أما» تفصيلية تستدعي التثنية والتكرير.

وتلخيص المعنى: أما أمرُ الديانة، فأمرٌ أُخْرَوِيٌّ يحتاجُ إلى دَقَّةِ نَظَرٍ، فلذلك فُصِّلَتِ الآيَةُ التي اشتملت على الإيِّانِ بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وأما أمرُ البَغْيِ والفسادِ فأمرٌ دُنْيَوِيٌّ فهو كالمحسوسِ المُشَاهِدِ لا يحتاجُ إلى دَقَّةِ نَظَرٍ، فلذلك فُصِّلَتِ الآيَةُ بـ«لا يشعرون».

الراغب: أصلُ الشعورِ مِنَ الشَّعْرِ، ومنه الشَّعَارُ: الثوبُ الَّذِي يَلِي الجَسَدَ. وشَعَرْتُ كَذَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ: تَارَةً يُؤْخَذُ مِنْ مَسِّ الشَّعْرِ، وَيُعْبَرُّ بِهِ عَنِ اللَّمَسِ، وَعنه اسْتَعْمِلَ المِشَاعِرُ لِلحَوَاسِّ، فَإِذَا قِيلَ: فُلَانٌ لَا يَشْعُرُ، فَذَلِكَ أبلغُ فِي الدَّمِّ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ؛ لِأَنَّ حَسَّ اللَّمَسِ أعمُّ مِنْ حَسِّ السَّمْعِ والبَصَرِ، وتَارَةً يُقَالُ: شَعَرْتُ كَذَا، أَي: أدْرَكْتُ شَيْئًا. وقالوا: فُلَانٌ يَشُقُّ الشَّعْرَ فِي كَذَا، إِذَا دَقَّقَ النَظْرَ فِيهِ، ومنه أُحْذِ الشاعِرُ لِإِدْرَاكِه دَقَائِقَ المعاني<sup>(٢)</sup>.

فظهرَ أَنَّ «شَعَرْتُ» يُسْتَعْمَلُ بِمعْنَى: أَحْسَسْتُ، وبمعْنَى أدْرَكْتُ وَفَطِنْتُ، فقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ فِي الآيَةِ الأُولَى نَفْيٌ لِلإحْسَاسِ عَنْهُمْ، وَفِي هَذِهِ الآيَةِ نَفْيُ الفِطْنَةِ، لِأَنَّ معرفةَ الصِّلاحِ والفسادِ تُدْرَكُ بِالفِطْنَةِ، وَفِي الآيَةِ الَّتِي بَعْدَهُمَا نَفْيُ العِلْمِ، وَفِي نَفْيِهَا عَلَى هَذِهِ الوجوهِ تَنبِيهُ لَطِيفٌ وَمَعْنَى دَقِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَيَّنَّ فِي الأَوَّلِ أَنَّ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الخَدِيعَةَ نِهَايَةَ لِلجَهْلِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ الحِجْسِ، وَفِي الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَا يَقْطُنُونَ، تَنبِيهُهَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا حِجْسَ لَهُ لَا فِطْنَةَ لَهُ، وَفِي الثَّالِثِ: أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، تَنبِيهُهَا أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَازِمٌ لَهُمْ لِأَنَّ مَنْ لَا فِطْنَةَ لَهُ، لَا عِلْمَ لَهُ.

(١) من قوله: «عطف تفسيري» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٩٨).

ولأنه قد ذُكِرَ السَّفَهُ، وهو جهلٌ؛ فكان ذِكرُ العِلْمِ معه أحسنَ طباقًا له مساقُ هذه الآية، بخلافِ ما سِيقَتْ له أوَّلُ قِصَّةِ المنافقين، فليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ تلكَ في بيانِ مذهبِهِم والترجمة عن نفاقِهِم، وهذه في بيانِ ما كانوا يعملونَ عليه معَ المؤمنينَ مِنَ التَّكْذِبِ هُم، والاستهزاءِ بِهِم، ولقائِهِم بوجوهِ المصادقينَ، وإيهاهِم أَنهم معهم، فإذا فارَقوهم إلى شُطَارِ دينِهِم صدَقوهم ما في قلوبِهِم.

قوله: (ولأنه قد ذكر السفه) جوابٌ آخرُ عن السؤالِ وهو من بابِ المطابقةِ المعنويةِ، إذ لو كانت لفظيةً لقليل: لا يَرُشدون، فإنَّ الرُّشدَ مُقابلٌ للسفه، أو قيل: ألا إيتهم هم الجهلاء ليقابل «لا يعلمون».

قوله: (مساقُ هذه الآية) أي قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بخلافِ ما سِيقَتْ له أوَّلُ قِصَّةِ المنافقين، أي: قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ المعنى: دلت الآية الأولى على بيانِ ما يعتقدُهُ المنافقون، فيندرجُ في ذلك القولِ من هو مَوْسُومٌ بِسِمَةِ النِّفَاقِ، لأنه لا معنى للنفاقِ شرعًا سوى ذلك، وهي بمنزلةِ حدِّهم ليمتازوا به عن قِسْمَتِهِم. والثانية: على بيانِ الحالةِ المخصوصةِ بأولئك مع المؤمنينَ ومع أصحابِهِم، وتحريرُهُ أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إبداءٌ لِحُبِّهِم ونُكْرِهِم<sup>(١)</sup>، وكشَفٌ عن إفراطِهِم في الدَّعَاةِ وادِّعَاءِ أَنهم مثلُ المؤمنينَ في الإيِّانِ الحقيقِيّ، وأنهم أحاطوه من جانبيهِ، ومن ثَمَّ نفى عنهم ذلك بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وفسَّرَ بقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] وعللَ بقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بيانٌ لدأبِهِم وعادَتِهِم، وأنهم حينَ استقبلوا المؤمنينَ دفعوهم عن أنفُسِهِم بقولِهِم: ﴿ءَامَنَّا﴾ استهزاءً وسُخْرِيَّةً، ولذلك أتى بالجملةِ الشرطيةِ، وعَقَّبَ بقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

قوله: (من التَّكْذِبِ لهم) التَّكْذِبُ تكريرُ الكذبِ في مُهْلَةٍ نَحْوِ تَجَرَّعِهِ.  
قوله: (إلى شُطَارِ دينِهِم)، الجوهرِيّ: الشُّطَارُ: جَمْعُ شاطِرٍ، وهو الذي أعيا أهله خُبْنًا.

(١) في (ط): «ومكرهم».



وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي وَأَصْحَابَهُ خَرَجُوا ذَاتَ يَوْمٍ فَاسْتَقْبَلَهُمْ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: انظروا كيف أَرُدُّ هَؤُلَاءِ السَّفَهَاءَ عَنْكُمْ. فَأَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِالصَّدِّيقِ سَيِّدِ بَنِي تَيْمٍ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَثَانِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغَارِ، الْبَاذِلِ نَفْسَهُ وَمَالَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِسَيِّدِ بَنِي عَدِيٍّ، الْفَارُوقِ الْقَوِيِّ فِي دِينِ اللَّهِ، الْبَاذِلِ نَفْسَهُ وَمَالَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ وَخَتَنِهِ، سَيِّدِ بَنِي هَاشِمٍ مَا خَلَا رَسُولَ اللَّهِ. ثُمَّ افترقوا، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كَيْفَ رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ؟ فَأَنْتَوُا عَلَيْهِ خَيْرًا؛ فَتَزَلْتُ. وَيُقَالُ: لَقَيْتُهُ وَلَا قَيْتُهُ؛ إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ قَرِيبًا مِنْهُ،.....

قوله: (سَيِّدِ بَنِي تَيْمٍ) وفي بعض النسخ: بَنِي تَيْمٍ، وهو خطأ لما في «الجامع»<sup>(١)</sup>: هو أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي، وكذا: عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عمرو بن عمرو<sup>(٢)</sup> في «الاستيعاب»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لَقَيْتُهُ وَلَا قَيْتُهُ؛ إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ) قال شارح «المهادي»: وقد يُفسَّرُ الكلامُ بـ«إِذَا» تقول: عَسَعَسَ اللَّيْلُ: إِذَا أَظْلَمَ، فَتَجَعَلَ أَظْلَمَ تَفْسِيرًا لِعَسَعَسَ، لَكِنَّكَ إِذَا فَسَّرْتَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مُسْتَنَدَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بـ«أَيُّ» ضَمَمْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ، فَتَقُولُ: اسْتَكْتَمْتَهُ سِرِّي، أَي: سَأَلْتَهُ كِتَابَتَهُ، بِضَمِّ تَاءٍ «سَأَلْتَهُ»، لِأَنَّكَ تَحْكِي كَلَامَهُ الْمُعْبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا فَسَّرْتَهَا بـ«إِذَا» فَتَحَتَ فَقُلْتَ: إِذَا سَأَلْتَهُ كِتَابَتَهُ، لِأَنَّكَ تُحَاطَبُهُ، أَي: أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ، وَأَنْشُدُوا فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى:

إِذَا كَتَبْتَ بـ«أَيُّ» فَعَلًا تُفَسِّرُهُ      فُضِّمَ تَاءُكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرِفٍ  
وَإِنْ تَكُنْ بـ«إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ      فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ

(١) «جامع الأصول» (١: ١٢١).

(٢) قوله: «عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عمرو بن عمرو» - الثاني - ساقط من (ط).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٩٤٧).

وهو جاري مُلاقِيٍّ ومُراوِقِيٍّ. وقرأ أبو حنيفة رحمه الله: (وإذا لاقوا). وخالوتُ بفلانٍ وإليه؛ إذا انفردت معه، ويجوزُ أن يكونَ من «خَلَا» بمعنى مضى. و«خَلَاكَ ذَمًّا» أي: عداك ومضى عنك، ومنه: القرون الخالية؛ ومن خلوتُ به؛ إذا سخرت منه، وهو من قولك: خَلَا فلانٌ بعرضِ فلانٍ يعبثُ به، ومعناه: إذا أنهوا السخريةَ بالمؤمنين إلى شياطينهم وحدثوهم بها، كما تقول: أحمَدُ إليك فلانًا وأذمُّه إليك. و﴿شَيْطَانِيهِمْ﴾: الذين ماثلوا الشياطينَ في تمرُّدهم. وقد جعلَ سيبويه نونَ «الشيطان» في موضعٍ من «كتابه» أصليةً وفي آخرَ زائدةً. والدليلُ على أصلتها: قولهم: تَشَيْطَنَ. واشتقاقه من شَطَنَ؛ إذا بَعُدَ؛ لبعده من الصلاحِ والخير؛ ومن شاطَ؛ إذا بطلَ إذا جُعِلت نونُه زائدةً. ومن أساءته: «الباطل».

قال بعضُ الشارحين لـ«المفصل»: وسرُّه أن «أي» تفسيرٌ فينبغي أن يُطابقَ ما بعدها لما قبلها، والأولُ مضموم، فالثاني مثله، و«إذا» شرطٌ تعلقَ بقولِ المُخاطَبِ على فِعْلِهِ الذي الحَقُّه بالضميرِ فمُحالٌ فيه الضمُّ.

قوله: (ومُراوِقِيٍّ) مُحَقَّقًا؛ معناه: رُواقٌ بِنْتِي إلى رُواقِ بيته.

النهاية: الرُواقُ: هو ما بينَ يدي البيت، وقيل: رواقُ البيت: سَماوَتُهُ.

قوله: (خالوتُ بفلانٍ وإليه)، الأساس: خلا بنَفْسِهِ: انفردَ، واستخَلَيْتُ المَلِكَ فأخْلاني، أي: خَلَا معي. ومنَ المِجازِ: خَلَى فلانٌ مكانَه: ماتَ، ولا أخلى اللهُ مكانَكَ: دعاءٌ بالبقاء، وخَلَا به: سَخَرَ به وخَدَعَه؛ لأنَّ السَّخَرَ والمُخادِعَ يخلوان به، يُرِيانِ النَّصْحَ والْخُصُوصِيَّةَ، وتضمَّنَ خلا معنى الإنهاء. قال السَّجَّاءُ وَندِيُّ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَيَّ شَيْطَانِيهِمْ﴾ في مَعْرِضِ أَفْضُوا، أي: خَلَوْا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الشَّيْطَانِ، وهو أبلغُ من قولك بشياطينهم.

قوله: (كما تقول: أحمَدُ إليك) أي: ضمَّنَ «أحمَدُ» معنى الإنهاء، أي: أنهيَ إليك حمَدُ فلان.

النهاية: في حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أحمَدُ إِلَيْكُمْ غَسَلُ الإِحْلِيلِ» أي: أرضاهُ لكم وأتقدَّمُ فيه إليكم.

﴿إِنَّمَعَكُمْ﴾: إِنَّا مصاحبُكم وموافقُكم على دينِكُمْ. فإن قلت: لم كانت مخاطبتهم المؤمنينَ بالجملةِ الفعليةِ وشياطينهمَ بالاسميةِ محققةً بـ«إن»؟ قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنينَ جديراً بأقوى الكلامينَ وأوكدهما؛ لأنهم في ادعاءِ حدوثِ الإيمانِ منهم ونشئهِ مِنْ قِبَلِهِمْ لا في ادعاءِ أنهم أوحديونَ في الإيمانِ غيرُ مشقوقٍ فيه غبارُهم؛ وذلك إمَّا لأنَّ أنفسهم لا تساعدُهم عليه؛ إذ ليس لهم مِنْ عقائدهم باعْثٌ ومحركٌ، وهكذا كلُّ قولٍ لم يصدرْ عن أريحيةٍ وصدقِ رغبةٍ واعتقادٍ؛ وإما لأنه لا يروُجُ عنهم لو قالوه على لفظِ التوكيدِ والمبالغةِ، وكيف يقولونه ويطمعونَ في رواجهِ وهم بينَ ظهرائِ المهاجرينَ والأنصارِ الذين مثلهم في التوراةِ والإنجيلِ؟.....

قوله: (أريحية)، الجوهرية: الأريحية: الواسعُ الخلق. قال في «النهاية»: رجلٌ أريحيٌّ إذا كان سخياً يرتاحُ للتدنى ويُحِبُّه.

قوله: (لا يروُجُ عنهم لو قالوه على لفظِ التوكيد) يشهدُ بذلك أنهم لما قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] على سبيلِ التوكيدِ أُجيبوا بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] أي: فيما ادعوا أن تلك الشهادة من صميمِ قلوبهم.

قوله: (ظَهْرَائِيِ الْمُهَاجِرِينَ)، النهاية: في قوله: فأقاموا بينَ ظهرائِهم، أي: أقاموا بينَهم على سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم، وزيدتُ فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحةٌ تأكيداً، ومعناه: أن ظهراً منهم قدامه، وظهراً وراءه، فهو مكنوفٌ من جانبيه، ثم كثر حتى استعملَ في الإقامةِ بينَ القومِ مُطلقاً.

قوله: (الذين مثلهم في التوراةِ والإنجيلِ) يعني أن الله تعالى مدحهم في هذين الكتابين على لسانِ دينك الرسولينِ بهذه الأوصافِ التي دلت على رجاحةِ عقولهم وشدّةِ ذكائهم وصلابَتهم في دينِ الله، ومن عللِ التمثيلِ بقوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فكيف تروُجُ عندهم تصلُفاتهم.

ألا ترى إلى حكاية الله قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦]؟  
وأما مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية،.....

قولُه: (ألا ترى إلى حكاية الله) استئناف على تقدير سؤال، كأن قائلًا يقول: لزم من قولك: إنهم لو ساعدتهم أنفسهم عليه أو روج عنهم ما قالوه، لأنك إذا كلامهم، وما أماره ذلك؟ فقيل: ألا ترى أن المسلمين كيف أوردوا في مثل هذا التركيب ما قدروا عليه من التأكيد لما أنهم كانوا أوحدين فيه، فساعدتهم أنفسهم عليه، وكان ذلك مقبولاً منهم. وحاصل التأويل: أن معنى التوكيد الذي تُعطيه «إن»<sup>(١)</sup> هاهنا ليس راجعاً إلى المخاطب في إزالة تردده أو نفي شكّه، بل إلى المتكلم في إظهار نشاطه ووفور ارتياحه إيداناً بأن المقام خليق بالإطناب وإبداء ارتياحه ونشاطه، وإعلاماً بأن السامع يتلقاه بالقبول، ويضعي إليه بشره<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فكيف سمحت أزمجتهم حتى قالوا: آمنا بالله وباليوم الآخر بتكرير الباء المؤكدة، أم كيف ادعوا أنهم اختاروا الإيمان من جانبيه، واكتنفوه من قطريه، وهم بين ظهرائي أولئك المتوسمين؟

قلت: ولذلك قال: «مساق هذه الآية بخلاف ما سيقت له أول قصّة المنافقين»<sup>(٣)</sup> لأن مساق تلك للتقية ولخدايعهم ودعوى أنهم مثل المؤمنين في الإيمانين ليُجرؤوا عليهم أحكامهم، ويُعفوهم من المحاربة والمقاتلة. يؤيده بيانه بقوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] فهو جديرٌ بالتوكيد، ومساق هذه مساق الاستهزاء والاستخفاف بعد استقرار تلك الدعوى، فهو بالخلو عن التوكيد أخرى.

قولُه: (وأما مخاطبة إخوانهم) عطف على قوله: «ليس ما خاطبوا به المؤمنين».

(١) يعني التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا إِلَىٰ شِيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].

(٢) سبق تفسيره، وأنه كناية عن الإقبال على الشيء بالكليّة والحزب عليه.

(٣) «الكشاف» (٢: ١٩٦).

والقرارِ على اعتقادِ الكفر، والبعدِ مِنْ أَنْ يزلُّوا عنه على صدقِ رغبةٍ، ووفورِ نشاطٍ وارتياحٍ للتكلُّمِ به، وما قالوا مِنْ ذَلِكَ؛ فهو رائجٌ عنهم، متقبَّلٌ منهم؛ فكان مظنةً للتحقيقِ، ومثنةً للتوكيدِ. فإن قلت: أتى تعلقَ قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؟ قلتُ: هو توكيدٌ له؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ معناه الثباتُ على اليهوديةِ،.....

قوله: (على صدقِ رغبةٍ) خبرٌ عن قوله: «فهم فيما أخبروا به».

قوله: (مظنةً للتحقيقِ)، النهاية: المظنةُ بكسرِ الظاءِ: موضعُ الشيءِ ومعدنه. والقياسُ فتحُ الظاءِ وإنا كسرت لأجلِ الهاءِ.

قوله: (ومثنةً للتوكيدِ)، الفائق: في الحديثِ «إنَّ طولَ الصلاةِ وقصرَ الخطبةِ مينةٌ مِنْ فقهِ الرجلِ المسلمِ»<sup>(١)</sup> قال أبو زيد<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ لَمِنَّةٌ مِنْ ذَاك، وإتَمَّنَ لَمِنَّةً، أي: مخلقةً، وكلُّ شيءٍ دَلَّكَ على شيءٍ فهو مينةٌ له، وحقيقتها: أَنَّهَا مَفْعَلَةٌ مِنْ مَعْنَى «إِنَّ» التأكيديةِ غيرِ مُشْتَقَّةٍ مِنْ لَفْظِهَا؛ لأنَّ الحروفَ لَا يُشْتَقُّ مِنْهَا، وَإِنَّمَا ضُمَّنَتْ حُرُوفَ تَرْكِيبِهَا لِإِيضَاحِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهَا فِيهَا<sup>(٣)</sup>.

قوله: (قلتُ: هو توكيدٌ) يرجعُ حاصلُ الجوابِ إلى وجوهٍ ثلاثةٍ لاحتمالِ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ على طريقِ الكنايةِ أمورًا ثلاثةً.

أحدها: إِنَّا على دينكم ومذهبكم فيصحُّ توكيدهُ إِذْ ن بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بمعنى ندفعُ دينَ مخالفيكم بالاستهزاء.

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣). والحديثُ أخرجه الإمامُ أحمدُ في «المسند» (١٨٣٤٣)، ومسلم (٨٦٩)، وأبو يعلى (١٦٤٢)، وغيرهم من حديثِ عمارِ بنِ ياسرٍ رضي اللهُ عنهما.

(٢) يعني الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

(٣) «الفائق» للزمخشري (١: ٦٣).

وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ردًّا للإسلام ودفعًا له منهم؛ لأنَّ المستهزئَ بالشيءِ المستخفَّ به مُكْرَرٌ له ودافعٌ لكونه معتدًّا به، ودفعٌ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لثباته؛ أو بدَلٌ منه؛ لأنَّ مَنْ حَقَّرَ الإسلامَ فقد عَظَّمَ الكُفْرَ؛ أو اسْتَنَافَ، كأنهم اعترضوا عليهم حينَ قالوا لهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فقالوا: فما بالكم إن صحَّ أنكم معنا تُوافقون أهلَ الإسلامِ؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾. والاستهزاء: السخريةُ والاستخفافُ، .....

وثانيها: إِنَّا مُصَاحِبُكُمْ فِي دِينِكُمْ، لَا تُفَارِقُكُمْ لِاحْتِرَامِكُمْ؛ لأنَّ مَنْ تَوَخَّى تَعْظِيمَ الشَّيْءِ لَا يُفَارِقُهُ، فَحِينَئِذٍ يَسْتَقِيمُ بَيَانُهُ وَتَفْسِيرُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنَّ مَنْ وَضَعَ مِنْ مِقْدَارِ الْعَدُوِّ وَحَقَّرَ شَأْنَهُ، فَقَدْ عَظَّمَ قَدْرَ وَلِيِّهِ، فَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كَالتَوَطُّئِ؛ لأنَّ مِنْ حَقِّ الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولُوا لِأَصْحَابِهِمْ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِمُ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿ءَاْمَنَّا﴾ وَالْفَرْقُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ فِي تَأْوِيلِ الْأُولَى فِي الْأَوَّلِ لِصِحِّ التَّوَكُّيدِ، وَبِالْعَكْسِ فِي الثَّانِي لِيَسْتَقِيمَ التَّفْسِيرُ، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ الْكَلِّ تَفْسِيرًا لِلْمُبْدَلِ كَمَا سَبَقَ فِي «الْفَاتِحَةِ». وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دَلٌّ عَلَى تَعْظِيمِ الْكُفْرِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ دَلٌّ عَلَى تَحْقِيرِ الْإِسْلَامِ، وَلِزِمَ مِنْ مَفْهُومِهِ تَعْظِيمُ الْكُفْرِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ «لأنَّ مَنْ حَقَّرَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ» فَقَدْ اشْتَمَلَ الثَّانِي عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعَ الزِّيَادَةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْوَجْهِ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَوْنُهُ تَأْكِيدًا أَوْ تَفْسِيرًا: أَنَّهُ اعْتَبَرَ فِي الْأَوَّلِ مَفْهُومَ الثَّانِي، لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَاعْتَبَرَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَالْمَفْهُومَ مَعًا، وَلَا بُعْدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكُنْيَاةَ لَا تُنَافِي إِرَادَةَ الْحَقِيقَةَ.

وثالثها: إِنَّا مُوَافِقُكُمْ وَمُؤَالِكُمْ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَحْمِلُ أَصْحَابَهُمْ لِأَنَّهُ يُنْكِرُوا عَلَيْهِمْ وَيَقُولُوا: إِنْ صَحَّ أَنَّكُمْ مَعَنَا فَمَا بِالْكُمْ تُوَافِقُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِي الْإِيمَانِ؟ فَقَالُوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ يَعْنِي نُظْهِرُ هُمْ الْمُوَافِقَةَ عَلَى دِينِهِمْ لِنَقْفِ عَلَى أَسْرَارِهِمْ وَنَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَغَنَائِمِهِمْ.

قوله: (والاستهزاء: السخرية)، الراغب: الاستهزاء: ارتيادُ الهُزءِ، وإن كان قد يُعبرُ به

وأصل الباب الخِفة من الهُزء؛ وهو القتل السريع. وهزأ يهزأ: مات على المكان، عن بعض العرب: مشيت فلغبت فظننت لأهزان على مكاني. وناقته تهزأ به؛ أي: تسرع وتخف. فإن قلت: لا يجوز الاستهزاء على الله تعالى؛ لأنه متعال عن القبيح، والسخرية من باب العيب والجهل، ألا ترى إلى قوله: ﴿قَالُوا أَلَنَتَّخِذُنَا هُزُوعًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]؟ فما معنى استهزائه بهم؟ قلت: معناه: إنزال الهوان والحقارة بهم؛ لأن المستهزئ غرضه الذي يرميه هو طلب الخِفة والزراية بمن يهزأ به، وإدخال الهوان والحقارة عليه، والاشتقاق - كما ذكرنا - شاهدٌ لذلك.....

عن تعاطي الهُزء كالاستجابة في كونها ارتياداً للإجابة وإن كان قد يسجري مسجري الإجابة<sup>(١)</sup>.

قوله: (فَلَغَبْتُ)، الجوهري: اللُّغوب: الإعياء، تقول منه: لَغَبَ يَلْغُبُ بالضمُّ لُغُوبًا وَلَغَبْتُ بالكسر لغة ضعيفة.

قوله: (لأنَّ المُستهزئَ غَرَضُه الذي يَرميه هو طلبُ الخِفة) فيه إشارةٌ إلى ما سبق من القانون في ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فالاستهزاء من المخلوق: الفعل الذي يصدر من الجاهل عبثاً، وغرضه فيه طلب هوان المُستهزأ به، فيحمل هاهنا على المعنى الثاني دون الأول، وهو من باب إطلاق السبب على المُسبب، ثم في قوله: «غَرَضُه» مع قوله «يَرميه» رعاية التناسب، فإن الرامي يرمي الغرض، أي: الهدف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والزراية بمن يهزأ به) قيل: الزراية تُعدى بـ«على»، وإِنما عُدِّي هُنَا بالبَاءِ لِتَضْمِينِهِ معنَى اسْتَحْفَافًا. الأساس: أَرَزَيْتُ به: قَصَرْتُ به وحقَرْتُهُ، وَزَرَيْتُ عَلَيْهِ فَعَلَهُ: عَيْتُهُ وَعَنْقَتُهُ.

قوله: (والاشتقاق كما ذكرنا) وهو قوله: «أصل الباب الخِفة من الهُزء».

(١) «مفردات القرآن»، ص ٨٤١.

(٢) اضطربت عبارة (ف)، والمثبت من (ط).

وقد كثر التهكُّم في كلام الله بالكفرة، والمرادُ به تحقيرُ شأنهم، وازدراءُ أمرهم، والدلالةُ على أنَّ مذهبهم حقيقةٌ بأنَّ يسخرَ منها الساخرون، ويضحكُ الضاحكون. ويجوزُ أن يرادَ به ما مرَّ في ﴿يُخَذِّعُونَ﴾؛ من أنه يُجْرِي عليهم أحكامَ المسلمين في الظاهر وهو مُبْطِنٌ بادِّخارٍ ما يُرادُ بهم. وقيل: سُمِّيَ جزاءُ الاستهزاءِ باسمه، كقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدْهُ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قوله: (وقد كثر التهكُّم)، النهاية: في حديثِ أسامة: «فخرجتُ في أثرِ رجلٍ منهم جعلَ يتهكِّمُ بي»<sup>(١)</sup>، أي: يستهزئُ ويستخفُّ.

قوله: (والدلالةُ على أنَّ مذهبهم) إلى آخره، يعني: أن الاستهزاءَ ممَّا يذمُّ من الأخلاقِ، وكادَ أن يكونَ حرامًا، فلا يجوزُ إسنادُه إلى أدوَنِ الحلقِ، فإسنادُه إلى الله تعالى إيذانٌ بالمبالغةِ في ذمِّ مذهبهم. المعنى: أن مذهبهم مكانُ الاستهزاءِ وموقعه، وحقيقٌ على كلِّ عالمٍ كاملٍ أن يوقعَ الاستهزاءَ فيه، فإنه قد أذنَ الله فيه، وندبَ إليه.

قوله: (ما مرَّ في ﴿يُخَذِّعُونَ﴾) أي: في الوجهِ الأوَّلِ من الوجوهِ المذكورةِ فيه، وذلك بأنَّ شَبَّهَ صورةَ صنْعِ الله مَعَهُمْ حيثُ أمرَ بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم بصورةِ صنْعِ الخادعِ، كذلكَ شَبَّهَ صورةَ صنْعِ الله من إجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم في الظاهرِ - وهو مُبْطِنٌ بادِّخارِ العذابِ - صورةَ صنْعِ الهازيِّ مع المهزوءِ به، وهو من الاستعارةِ التَّبعيةِ.

قوله: (وهو مُبْطِنٌ) الضميرُ فيه لقوله: «إجراءٌ للأحكام»، المدلولُ عليه بقوله: «يُجْرَى» قيل: تَوَبَّ مُبْطِنٌ بِالْقَطْنِ إِذَا كَانَ حَشْوُهُ قُطْنًا. المعنى: أجرى عليهم أحكامَ المسلمينَ من الموارثةِ والمناكحةِ وغيرهما، وفي ضَمَنِ هذا ما يُرادُ بهم من العذابِ والهوانِ، كما أنك إذا أَحْسَنْتَ إِلَى صَاحِبِكَ وَفِي ضَمْنِهِ مَا يُورِثُ هَوَانَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى فِعْلِكَ قَالَ لَكَ: أَتَسَخَّرُ مِنِّي وَتَسْتَهْزِئُ بِي.

(١) رواه الواقدي في «الغازي» (٢: ٧٢٤).



فإن قلت: كيف ابتدأ قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ولم يعطف على الكلام قبله؟ قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاءً أوهم إليه باستهزاءً،.....

قوله: (هو استئناف في غاية الجزالة) قيل: بيان الجزالة<sup>(١)</sup> هو: أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم، وعقبى حالهم، وكيف تعامله الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرئ الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف.

وقلت: ما ذكر بيان لكيفية ورود الاستئناف في هذا المقام، لا بيان جزالته، إذ حقيقة الاستئناف هو أن تجعل الجملة السابقة كالمورد للسؤال<sup>(٢)</sup>، فيجاء بالجملة الثانية، وقول المصنّف: «في غاية الجزالة» يقتضي أمرًا آخر، وتقريره أن يقال: كان من مقتضى الظاهر أن تُصدّر الجملة باسم المؤمنين، لأن المستهزأ بهم هم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ \* وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ [المطففين: ٢٩-٣٠] إلى قوله تعالى: ﴿قَالِيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]، فلما صدّرت بذكر اسم الله الجامع لجميع الصفات وبنى الخبر عليه ليتقوى الحكم، وأبرز الفعل على صيغة المضارع المؤذن بالاستمرار لاستدعاء الجواب، ليكون أبلغ من كلامهم، دل ذلك كله على جزالة الاستئناف وفخامته، ولزم منه تعظيم جانب المؤمنين، وأنه تعالى هو الذي يتولّى الاستهزاء البليغ بنفسه تعالى. وكفى الله المؤمنين القتال.

وقد أشار إلى هذه المعاني بقوله: «وفيه أن الله هو الذي يستهزئ بهم» وقوله: «وفيه أن الله

(١) قوله: (قيل: بيان الجزالة) ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في هامش (ح) ما نصّه: «المورد: بضم الميم هكذا سمعناه من المحققين، لكن الأصوب هو المورد بفتح الميم، لأن الجملة التامة لا تُورد سؤالاً بالضرورة لكنها موضع ورود السؤال. وإن قلت: فأى حاجة لها كاف التشبيه والجملة السابقة مورد للسؤال حقيقة؟ قلت: المراد بالمورد المورد بالفعل، ولا ننكر أن الجملة السابقة ليست موردًا للسؤال بالفعل بل كالمورد. من بعض حواشي شرح مولانا قطب صريح الكشاف». كذا!

ولا يُؤَبِّهُ له في مُقابَلتِه؛ لِما يُنزِلُ بهم من النِّكالِ، ويُحِلُّ بهم مِنَ الهوانِ والذُّلِّ. وفيه أنَّ اللّهَ هو الذي يتولَّى الاستهزاءَ بهم انتقامًا للمؤمنين، ولا يجوزُ المؤمنَ أن يعارضوهم باستهزاءٍ مثله.

فإن قلتَ: فهَلَّا قيلَ: اللّهُ مستهزئٌ بهم؛ ليكونَ طِبَقًا لقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزَءُونَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ ﴿يَسْتَهزِئُ﴾ يفيدُ حدوثَ الاستهزاءِ وتجددَه وقتًا بعدَ وقتٍ،.....

هو الذي يتولَّى الاستهزاءَ بهم. وقد أتى في التفسيرِ بـ«أنَّ» ووسطَ الجُملةِ ضميرَ الفصلِ المؤذَنُ بالاختصاصِ ليشيرَ إلى أنَّ بناءَ «يَسْتَهزِئُ» على «الله» مُفيدٌ للاختصاصِ، ولهذا نفى احتياجَ المؤمنينَ إلى الاستهزاءِ بقوله: «ولا يُخوِّجُ المؤمنينَ إلى أن يعارضوهم».

وقد نصَّ في «المزمّل» في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [الزمل: ٢٠] أنه مُفيدٌ للاختصاصِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (لا يُؤَبِّهُ له)، النهاية: في الحديثِ «لا يُؤَبِّهُ له»<sup>(٢)</sup> أي: لا يُحْفَلُ به لحقارته.

قوله: (وقتًا بعدَ وقتٍ) أي: حالًا فحالًا على الاستمرارِ، وإفادَةُ الفعلِ المضارعِ ذلك من اقتضاءِ المقامِ، فإنَّك إذا قُلْتَ في مقامِ المدحِ: فلانُ يقري الضيفَ ويحمي الحرِيمَ، عَيَّتَ أَنَّهُ اعتادَهُ واستمرَّ عليه، لا أنك تُخبرُ عنه بأنَّهُ سيفعلُهُ، فكذا أَنَّهُ تعالى يُخبرُ أنَّ مُعاملتَه مع هؤلاءِ القومِ إِنَّمَا تَقَعُ على هذه الحالةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهكذا كانتِ نكاياتِ الله فيهم».

ويمكنُ أن يُقالَ: إنَّ هذا الاستمرارَ أبلغُ من الدوامِ الذي يعطيه معنى الجُملةِ الاسميَّةِ؛ لأنَّ النفسَ إذا اعتادتِ الشياءَ ألفتَهُ ولا تُحِبُّ مفارقتَه، قال:

(١) «الكشاف» (١٦: ١٠٣) وعبارته ثَمَّة: «وتقديم اسمه عز وجل مبتدأ مبنياً عليه «يُقدِّرُ» هو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقديرِ». انتهى.

(٢) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه البزارُ في «المسند» (٢٠٣٥)، وأبو يعلى (٦١٢٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٦٥٨٦)، و«الأوسط» (٢٦٣)، وذكره الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١١: ١٦٥)، وقال: رواه البزارُ، ورجاله رجال الصَّحيح غيرِ جاريةِ بنِ هرمٍ، وقد وثَّقه ابنُ جَبانَ على صَعْفِه.

وهكذا كانت نكايات الله فيهم وبلاياه النازلة بهم، ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وما كانوا يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستار، وتكشيف أسرار، ونزول في شأنهم، واستشعار حذر من أن ينزل فيهم، ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزْءُوا إِنْ أَلَّهَ مَخْرَجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ﴾: من: مد الجيش وأمدّه؛ إذا زاده، وألحق به ما يقويه ويكثره، وكذلك مدّ الدواة وأمدّها؛ زادها ما يصلحها. ومددت السراج والأرض؛ .....

ألفت الضنى لما تناول مكثه فلوزال عن جسمي بكتته الجوارح<sup>(١)</sup>  
الانتصاف: على الاستمرار جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ \* وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ [ص: ١٨-١٩] لما كان التسبيح من الوظائف المتكررة أتى فيه بالفعل، وحشر الطير أمر دائم فذكر فيه اسم المفعول<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نكايات الله فيهم)، النهاية: يقال: نكيت في العدو أنكى نكايه؛ إذا أكثرت فيه الجراح والقتل، فوهنوا لذلك، وقد يهمز تقول: نكأت القرحة أنكوها؛ إذا قشرتها.

قوله: (واستشعار حذر)، الجوهرى: استشعر فلان خوفاً، أي: أضمره.

قوله: (من أن ينزل فيهم) أي: في شأنهم وحقهم ما يفتضحون به، ويكشف عن دغلهم وسوء دخلتهم، ومع ذلك لم يكن ينفعهم ذلك الاستشعار حيث كان ينزل الله تعالى ما كانوا يحذرون منه، واستشهد لذلك بقوله: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية [التوبة: ٦٤].

قوله: (من: مدّ الجيش وأمدّه) فمعنى ﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] نوليهم ونعطيههم مدداً في الطغيان، من مدّ الجيش، أي: أعطاهم مدداً.

(١) أورد المحبي البيت في «خلاصة الأثر» (١: ٢١٤) وعزاه للشريف البيضاوي؛ وهو مسعود بن عبد العزيز، المتوفى سنة ٤٦٨.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧).

إذا استصلحتهما بالزيتِ والسَّمَادِ، ومدَّه الشيطانُ في الغيِّ وأمدَّه؛ إذا واصلَه بالوساوسِ حتى يتلاحقَ غيُّه ويزدادَ انهماكًا فيه. فإن قلت: لم زعمتَ أنه من الممددِ دونَ المدِّ في العمرِ والإملاءِ والإمهالِ؟ قلتُ: كفاك دليلًا على أنه من الممددِ دونَ المدِّ قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ محيَّصن: (ويُمدُّهم)، وقراءةُ نافع: (وإخوانهم يُمدُّونهم) [الأعراف: ٢٠٢]، على أن الذي بمعنى: «أمهله» إنما هو مدُّ له مع اللام، كأملَى له. فإن قلت: كيف جازَ أن يوليهم الله مددًا في الطغيانِ وهو فعلُ الشياطينِ؟ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]؟ قلت: إمَّا أن يُحمَلَ على أنهم لَمَّا مَنَّهم اللهُ الطَّافَهُ التي يمنحُها المؤمنينَ، وخذلهم بسببِ كفرهم وإصرارهم عليه؛ بقيتْ قلوبهم يتزايدُ الرِّينُ والظلمةُ فيها تزايدَ الانسراحِ والنورِ في قلوبِ المؤمنينَ، فسَمِّيَ ذلكَ التزايدُ مددًا، وأسندَ إلى اللهِ سبحانه؛ لأنه مسبَّبٌ عن فعلِهِ بهم بسببِ كفرهم؛ .....

قوله: (انهماكًا فيه)، الجوهري: انهمك الرجل في الأمر، أي: جدَّ ولجَّ، وكذلك تهمك في الأمر.

قوله: (كأملَى له)، الجوهري: أمليت له في غيِّه: إذا أطلت. وأملَى الله له<sup>(١)</sup>، أي: أمهله وطوَّل له.

وأما قراءةُ نافع<sup>(٢)</sup>: ﴿يُمدُّونهم﴾ [الأعراف: ٢٠٢] فمن الإمدادِ مِنَ المدِّ، لا من المدِّ في العمرِ، ولأنه لا يُعدَّى إلا باللام.

وأجاب القاضي: أن أصله يُمدُّ لهم بمعنى يُملَى لهم، ويُمَدُّ في أعمارهم كي يتتوها ويُطيعوا، فما زادوا إلا طغيانًا وعمها، فحذفت اللامُ وعُدِّي الفعلُ بنفسه، أي: نمدهم استصلاحًا وهم مع ذلك يعمهون<sup>(٣)</sup>، ويؤيده قولُ الجوهري: مدَّه في غيِّه، أي: أمهله.

(١) في (ط): «به».

(٢) يعني بضمَّ الياء وكسر الميم، من: أمدَّ يمدُّ، ولتعليل القراءة انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٣٠٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨١).

وإِذَا عَلِيَ مَنَعِ الْقَسْرَ وَالْإِلْجَاءَ؛ وَإِذَا عَلِيَ أَنْ يُسْنَدَ فَعَلَ الشَّيْطَانُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ بِتَمَكُّنِهِ، وَإِقْدَارِهِ، وَالتَّخْلِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِغْوَاءِ عِبَادِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا حَمَلَهُمْ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَدِّ فِي الطُّغْيَانِ بِالْإِمْهَالِ، وَمَوْضُوعِ اللَّغَةِ - كَمَا ذَكَرْتَ - لَا يَطَاوَعُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: اسْتَجَرَّهُمْ إِلَى ذَلِكَ خَوْفُ الْإِقْدَامِ عَلَى أَنْ يُسْنَدُوا إِلَى اللَّهِ مَا أُسْنَدَ إِلَى الشَّيَاطِينِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ مَا طَابَقَهُ اللَّفْظُ وَشَهِدَ لَصِحَّتِهِ، وَإِلَّا كَانَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَرْوَى مِنَ النَّعَامِ.....

قوله: (فَمَا حَمَلَهُمْ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَدِّ فِي الطُّغْيَانِ بِالْإِمْهَالِ) وَالضَّمِيرُ لِلْمُفَسِّرِينَ؟

قال الزجاج: يَمْدُهُمْ: يُمَهِّلُهُمْ<sup>(١)</sup>. وكذا في الواحدي<sup>(٢)</sup>. وقال محيي السنّة: يَمْدُهُمْ: يتركُّهُمْ وَيُمَهِّلُهُمْ، وَالْمَدُّ وَالْإِمْدَادُ وَاحِدٌ وَأَصْلُهُ الزِّيَادَةُ إِلَّا أَنَّ الْمَدَّ أَكْثَرُ فِي الشَّرِّ، وَالْإِمْدَادُ فِي الْخَيْرِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام: وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ مِنَ الْمَدِّ بِمَعْنَى الْإِمْلَاءِ وَالْإِمْهَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُمَدُّهُمْ بِالشَّرِّ، عَلَى أَنْ أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْإِمْدَادِ بِالْخَيْرِ نَحْوُ: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفِكَهْمَةٍ﴾ [الطور: ٢٢] ﴿وَيُمَدِّدُكَ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢] وَمِنَ الْمَدِّ بِالشَّرِّ نَحْوُ: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] ﴿وَلِخَوَانِهِمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

قوله: (الْأَرْوَى)، الْجَوْهَرِيُّ: الْأَرْوَى<sup>(٤)</sup>: الْأَثْنَى مِنَ الْوَعُولِ وَثَلَاثُ أَرْوَى عَلَى وَزْنِ أَفَاعِيلَ، فَإِذَا كَثُرَتْ فَهِيَ الْأَرْوَى عَلَى أَفْعَلَ بِغَيْرِ قِيَاسٍ. وَهِيَ تَسْكُنُ الْجِبَالَ وَالْوَعُورَ، وَالنَّعَامُ تَسْكُنُ الْبَوَادِي وَالسَّهْلَ، فَبَيْنَهُمَا بَعْدٌ، يُضْرَبُ هَذَا الْمَثَلُ لِمَنْ يُجَاوِلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩١).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٩٢) وعبارته نَمَّة: «أَي: يُمَهِّلُهُمْ وَيُطَوِّلُ أَعْمَارَهُمْ وَمُدَّتَّهُمْ».

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٦٨).

(٤) في «الصحاح»: الْأَرْوَى: بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ.

(٥) ومنه قول العرب: «تَكَلَّمَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَرْوَى وَالنَّعَامِ» فَسَّرَهُ الْمِيدَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَتَيْنِ مَخْتَلِفَتَيْنِ،

لأنَّ الْأَرْوَى تَسْكُنُ الشَّعْفَ الْجِبَالِ وَهِيَ شَاءُ الْوَحْشِ، وَالنَّعَامُ تَسْكُنُ الْفِيَاضِ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ. انْتَهَى مِنْ

«مجمع الأمثال» (١: ١٤٠).

وَمِنْ حَقِّ مَفْسَّرِ كِتَابِ اللَّهِ الْبَاهِرِ وَكَلَامِهِ الْمُعْجِزِ أَنْ يَتَعَاهَدَ فِي مَذَاهِبِهِ بَقَاءَ النَّظْمِ عَلَى حُسْنِهِ، وَبِالْبَلَاغَةِ عَلَى كَمَا لَهَا، وَمَا وَقَعَ بِهِ التَّحْدِي سَلِيمًا مِنَ الْقَادِحِ، فَإِذَا لَمْ يَتَعَاهَدْ أَوْضَاعَ اللَّغَةِ؛ فَهُوَ مِنْ تَعَاهُدِ النَّظْمِ وَبِالْبَلَاغَةِ عَلَى مَرَاحِلٍ. وَيَعْضُدُ مَا قُلْنَا قَوْلَ الْحَسَنِ فِي تَفْسِيرِهِ: فِي ضَلَالَتِهِمْ يَتِمَادُونَ، وَأَنَّ هُوَ لَاءٌ مِنْ أَهْلِ الطَّبَعِ. وَالطُّغْيَانُ: الْغُلُوفُ فِي الْكُفْرِ، وَمَجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الْعُتُوِّ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي طُغْيَانِهِمْ) بِالْكَسْرِ،.....

قوله: (ويعضد ما قلناه قول الحسن) فإنه فسّر «نمدهم» بقوله: في ضلالتهم يتمادون<sup>(١)</sup>. وقال<sup>(٢)</sup>: «إن هؤلاء من أهل الطبع» لأن الطبع يحصل من تزايد الرّين وترادف ما يزيد في الكفر، فيكون من المدد لا من الإمهال. ويروى: «وأن هؤلاء» بفتح «أن» فيكون عطفًا على قول الحسن ودليلاً آخر، ويمكن أن يقال: إن معنى «يتمادون» يبلغون المدى والغاية في الضلال، وهي بالإمهال أليق، ويكون الطبع مسببًا عنه؛ لأن الإمهال في الكفر يتمادى إلى الطبع، قال الله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

قوله: (الطغيان: الغلوف في الكفر ومجاورة الحد في العتو).

الراغب: يقال: طغا يطغو ويطنغي. وحكي: طغيت. والفرق بين عدا وطنغي وبعي: أن العدوان تجاوز المقدار المأمور بالانتهاء إليه والوقوف عنده، وعلى ذلك قال: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] أي: تجاوز معكم المقدار المأمور بالانتهاء إليه فتجاوزوا معه بقدره، لتكون العدالة محفوظة في المجازاة، وأما الطغيان فتجاوز المكان الذي وقفت فيه، ومن أحل بما عيّن له من المواقف الشرعية والمعارف العقلية فلم يرعها فيما يتحرّاه ويتعاطاه، فقد طغى، وعلى ذلك: ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتُكُمُ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] أي: تجاوز الحد الذي كان عليه من قبل، والبعي: طلب تجاوز قدر الاستحقاق، تجاوزه أم

(١) لم أتهد إلى هذا النقل عن الحسن البصري رحمه الله.

(٢) يعني الحسن البصري. وسأيت مترج آخر في تفسيره من كلام الطيبي رحمه الله.

وهما لغتان؛ كلُّقيان ولقيان، وغُنيان وغِنيان. فإن قلت: أي نُكتة في إضافته إليهم؟ قلت: فيها: أن الطُّغيان والتهادي في الضلالة ممَّا اقترفته أنفسهم، واجترحتهم أيديهم، وأن الله بريءٌ منهم؛ ردًّا لاعتقاد الكفرة القائلين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونفيًا لوهم من عسى يتوهم عند إسناد المدِّ إلى ذاته لو لم يُضف الطُّغيان أن الطُّغيان فعله، فلما أُسند المدُّ إليه على الطريق الذي ذُكر أضاف الطُّغيان إليهم؛ ليُميِّط الشبهة ويقلعهما، ويدفع في صدر من يُلحد في صفاته، ومصدِّق ذلك: أنه حين أُسند المدُّ إلى الشياطين أطلق الغيِّ ولم يقيده بالإضافة في قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

لم يتجاوزوه، وأصله الطلب، ويُستعمل في التكثير، لأن المُتَكَبِّر طالب منزلة ليس لها بأهل<sup>(١)</sup>. قوله: (كلُّقيان) من اللقاء. و«غُنيان» من: غَنِيََ به غُنْيَةً، وغَنِيَتِ المرأة بزوجها غُنْيَانًا، أي: استغنت.

قوله: (ويدفع في صدر من يُلحد)، الأساس: دفعته عني ودفعت في صدره. قوله: (يُلحد) أي: يميل عن الحق. هذا تعصُّب قويٌّ ولفظٌ فاحشٌ. حيثُ جمع أهل الحق مع الكفرة بالعطف، وخصَّ الإلحاد بهم. والمعنى: أنه أزال معنى «يمدُّهم» عن موضعه حيثُ جعل الإسناد مجازيًا، وجعل تزايد الرين بمعنى منَع الألفاف، وأمال «طغيانهم» إلى مذهبه وليس ما ذهب إليه أولى من العكس على اعتبار الإسناد أولى من اعتبار الإضافة؛ لأن الإضافة يُصار إليها بأدنى ملبسة كما في قوله:

إذا قال قَدْنِي قالَ بالله حَلْفَةً      لِتُغْنِيَ عَنِي ذَا إِثَانِكَ<sup>(٢)</sup> أَجْمَعًا<sup>(٣)</sup>

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٤-١٠٥).

(٢) وفي هامش (ح): أي: حيثُ أضاف الإناء للشارب مع أنه ملك الساقى.

(٣) البيت لحريث بن عتاب الطائي كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٦١٦)، وانظر: «مجالس ثعلب»

(٢: ٥٣٦-٥٣٩)، و«خزانة الأدب» (١١: ٢٤٢-٢٤٣، و٤٤٩).

والعمّة: مثل العمى، إلا أنّ العمى عامٌّ في البصر والرأي، والعمّة في الرأي خاصّة؛ وهو التحير والتردد، لا يدري أين يتوجّه، ومنه قوله:

### أعمى الهدى بالجاهلين العمّة

وأنّ الإسناد إذا جُعِلَ مجازياً يُشترط فيه أن يكون بين الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي تعلقٌ شبه، وإلا لم يصح، لكن له شغفٌ بنصرة مذهبه، وأيضاً إسناد الطغيان إليهم لا يُنافي مذهب أهل الحق؛ لأنّ فعل العبد يستند إلى الله تعالى خلقاً وتقديراً، ويضاف إلى العبد اقتراًفاً وكسباً. فمعنى الإضافة إرادة الطغيان الذي عرّف صدوره عنهم ونظيره: «وسعى لها سعيها» [الإسراء: ١٩]، وأنّ الغي في قوله: «يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ» [الأعراف: ٢٠٢] مُقيّدٌ بالتعريف فهو مثل الإضافة؛ لآته إنما يصح المدد في أمر ثابت.

الانتصاف: فعل العبد الاختياري له اعتباران: أحدهما: وجوده وحدوثه، وما هو عليه من وجوه التخصيص، وذلك منسوبٌ إلى القدرة والإرادة. والثاني: تميّزه عن القسريّ الضّروري، وهو منسوبٌ من هذه الجهة إلى العبد، وهو الكسب المراد في مثل قوله تعالى: «فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» [الشورى: ٣٠] فمدّهم في الطغيان مخلوقٌ لله تعالى، فأضافه إليه، ومن حيث كونه واقعاً على وجه الاختيار، وهو الكسب أضافه إليهم<sup>(١)</sup>.

قوله: (لا يدري أين يتوجّه) وهو استئنافٌ على سبيل البيان لقوله: «وهو التحير والتردد» والتردد يستعمل مجازاً في التحير. الأساس: ومن المجاز: رجلٌ مُتردّدٌ حائرٌ بائر.

قوله: (بالجاهلين العمّة) تمامه:

ومهمّه<sup>(٢)</sup> أطرافه في مهمّه أعمى الهدى بالجاهلين العمّة<sup>(٣)</sup>

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٨).

(٢) في (ف): «ومهمّه».

(٣) الرجز لروثة بن العجاج كما في «الصحاح» (٢٢٤٢).



أي: الذين لا رأي لهم، ولا دراية بالطرق. وسلك أرضاً عمها: لا منار بها. ومعنى  
اشترى الضلالة بالهدى: اختيارها عليه، واستبدالها به على سبيل الاستعارة؛ لأنَّ الاشتراء  
فيه إعطاء بدلٍ وأخذ آخر، ومنه:

أخذتُ بالجمَّةِ رأساً أزعراً  
وبالثنايا الواضحاتِ الدُّردراً  
وبالطَّويلِ العُميرِ عمراً جيِّدراً

العُمَّةُ: جمعُ عَمِيهِ وعامِيهِ، أي: المَهْمَةُ طريقةٌ مُشْتَبِهَةٌ على العُمِّيِّ (١) إذ ليس فيه جادةٌ أو  
منارٌ يهتدى به.

قوله: (لأنَّ الاشتراء) تعليلُ الاستعارة، يعني: إنَّها جازتُ استعارةُ الاشتراءِ للاستبدالِ لما  
يجمَعُها معنىُ الإِعطاءِ والأخذ. وأصلُ المِبايعةِ بذلُّ الثمنِ لتحصيلِ ما يُطلَبُ مِنَ الأعيانِ أو  
المنافع، وهي تنقسمُ إلى: مُبايعةٍ بناصٍ (٢)، وإلى مِبايعةٍ سلعةٍ بسلعةٍ، ويُقالُ في الأوَّلِ لاخِذِ  
السَّلعةِ: المُشْتري، ولاخِذِ الناصِّ: بائع. وفي الثاني يُطلقُ على كلِّ واحدٍ منهما اسمُ البائعِ  
والمُشْتري، ولهذا عدَّ البَيْعُ والشراءُ مِنَ الأضدادِ (٣)، وما تدخله الباءُ الثمنُ، والآخِرُ المَثْمَنُ (٤)،  
ثمَّ استعيرَ للإِعراضِ عَمَّا في يدهِ مُحْصَلاً بهِ غَيْرَه، سواءَ كانَ مِنَ المعانيِ أو الأعيانِ.

قوله: (أخذتُ بالجمَّةِ) الأبيات، قيل: هي لأبي النَّجْمِ (٥). والجمَّةُ بالضمِّ: مجتمَعُ شَعْرِ  
الرأسِ. وهي أكثرُ مِنَ الوَفرةِ، والأزعر: الأصلعُ الذي قَلَّ شعره، والدُّردُّ: مَغْرَرُ الأَسنانِ

(١) في (ح): «على الغبي».

(٢) وهي الدراهمُ والدنانيرُ بِلغةِ أهلِ الحِجازِ.

(٣) وهو الذي جزم به ابن الأَباري في «الأضداد» ص ٧٣.

(٤) ويُقالُ «المَثْمَنُ» بالتخفيفِ أيضاً. انظر: «أساس البلاغة» (ثمن).

(٥) يعني العِجْلِيَّ الفَضْلَ بن قُدامة، من مشاهير الرُّجَّازِ، وأرجوزته: «الحمدُ لله الوهوبِ المُجْزَلِ» هي أجودُ

أراجيز العرب. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٠٣-٦٠٤).

## كما اشترى المسلم إذ تنصرا

وعن وَهْبٍ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا يَعِيبُ بِهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: تَفَقَّهُونَ لغيرِ الدِّينِ، وَتَعَلَّمُونَ لغيرِ العَمَلِ، وَتَبْتَاعُونَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ. فَإِنِ قُلْتُمْ: كَيْفَ اشْتَرَوْا الصَّلَاةَ بِالهُدَى وَمَا كَانُوا عَلَى هُدَى؟ قُلْتُمْ: جُعِلُوا لِمَتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ وَإِعْرَاضِهِ لَهُمْ كَأَنَّهُ فِي أَيْدِيهِمْ، فَإِذَا تَرَكُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ عَطَّلُوهُ وَاسْتَبَدَّلُوها بِهِ؛.....

الساقطة الباقية الأصول، والجندُرُ بالجيم والذال المعجمة: القصير<sup>(١)</sup>. والمرادُ بقوله: «كما اشترى المسلم إذ تنصرا» جبلة بن الأيهم الغساني على ما روى الواقدي: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب كتابا إلى أجناد الشام أن جبلة ورد إلي في سراة قومه، وأسلم فأكرمته، ثم سار إلى مكة، فطاف فوطئ إزاره رجل من بني فزارة، فلطمه جبلة، فهشم بها أنفه، وكسر ثنابها، فاستعدى الفزاري على جبلة إلى، فحكمت: إما العفو، وإما القصاص، فقال: أنقض مني وأنا ملك وهو سوقه، فقلت: سملك وإياه الإسلام، فما تفضله إلا بالعاقبة، فسأل جبلة التأخير إلى الغد، فلما كان من الليل ركب في بني عمه، ولحق بالشام مرتدا، وفي رواية: أنه ندم على ما فعل، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

تَنْصَرْتُ بَعْدَ الْحَقِّ عَارًا لِلطَّمَةِ	وَلَمْ يَكْ فِيهَا لَوْ صَبَرْتُ لَهَا صَرَرُ
فَأَذْرَكُنِي فِيهَا لَجَاجَ حَمِيَّةٍ	فَبِعْتُ لَهَا الْعَيْنَ الصَّحِيحَةَ بِالْعَوَزِ
فِيالْبَيْتِ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي وَلَيْتَنِي	صَبَرْتُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ لِي عُمَرُ

قوله: (جُعِلُوا لِمَتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ وَإِعْرَاضِهِ لَهُمْ كَأَنَّهُ فِي أَيْدِيهِمْ) اعلم أن موقع «أولئك» هنا بعد ذكر المنافقين وإجراء أوصافهم وقبائحهم عليهم موقع «أولئك» في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] على أحد وجهيه، فإن السامع بعد سماع ذكرهم، وإجراء تلك

(١) وهو الذي جزم به الجوهري في «الصحاح» (جذر)، ووهمه المجد في «القاموس» (جذر) وقال: هو بالمهملة، يعني حيدر.

(٢) انظر خبر جبلة في «فتوح الشام» للواقدي ص ١٠٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨: ٦٩)، وانظر الأبيات المذكورة في «مختصر تاريخ دمشق» (٢: ٢٥٤).

ولأنَّ الدِّينَ القِيَمَ هُوَ فِطْرَةُ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، فَكُلُّ مَنْ ضَلَّ فَهُوَ مُسْتَبِدِلٌ خِلَافَ الْفِطْرَةِ. و«الضَّلَالَةُ»: الجَوْرُ عَنِ الْقَصْدِ، وَفَقْدُ الْإِهْتِدَاءِ، يُقَالُ: ضَلَّ مَنْزِلَهُ، وَ«ضَلَّ دَرِيصٌ نَفَقَهُ»، .....

الأوصافِ الْمُتَمَيِّزَةِ عَلَيْهِمَ، لِأَبْدَنْ أَنْ يَسْأَلَ: مِنْ أَيْنَ دَخَلَ عَلَى أَوْلَئِكَ هَذِهِ الْهَمَاتُ؟ فَيُجَابُ: بِأَنَّ أَوْلَئِكَ الْمُسْتَبْعِدِينَ إِنَّمَا جَسَرُوا عَلَيْهَا، وَارْتَكَبُوا تِلْكَ الرِّذَائِلَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ أَبْطَلُوا اسْتِعْدَادَاتِهِمُ الْفِطْرِيَّةَ السَّلِيمَةَ عَنِ النَّقَائِصِ، وَاسْتَبَدَّلُوا الضَّلَالَةَ بِالهُدَى، فَخَسِرَتْ صَفَقَتُهُمْ، وَفَقَدُوا الْإِهْتِدَاءَ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلِذَلِكَ وَقَعُوا فِي تِيهِ الضَّلَالَاتِ.

قَوْلُهُ: «وإِعْرَاضِهِ» يُقَالُ: أَعْرَضَ لَهُ، إِذَا أَبْدَى عُرْضَهُ، أَي: جَانِبَهُ. الْجَوْهَرِيُّ: أَعْرَضَ لَكَ الْخَيْرُ، إِذَا أَمَكَّنَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (هُوَ فِطْرَةُ اللهِ) رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَعَبْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ يَقُولُ أَقْرَبُوا: ﴿فِطَّرَتِ اللهُ إِلَيْنِي فِطْرَ النَّاسِ عَلَيْنَا﴾ [الروم: ٣٠] فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِهِ» الْحَدِيثُ (١). قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: كُلُّ مَوْلُودٍ إِنَّمَا يُوَلَّدُ فِي مَبْدَأِ الْخَلْقَةِ، وَأَصْلُ الْحَبْلَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ، وَالطَّبْعِ الْمُتَهَيِّئِ لِقَبُولِ الدِّينِ، فَلَوْ تَرَكَ عَلَيْهَا لِاسْتِمْرَارٍ عَلَى لُزُومِهَا وَلَمْ يُفَارِقْهَا إِلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ حُسْنُهُ مَوْجُودٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنَّمَا يُعَدَّلُ عَنْهُ لِأَفَةِ مِنَ الْآفَاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِ (٢). وَقُلْتُ: فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِثْبَاتُ الْهُدَى لَهُمْ مَجَازٌ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَجَازٌ بِاعْتِبَارِ مَا يُوُولُّ، حَيْثُ جَعَلَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْهُدَى بِمَنْزِلَةِ حُصُولِ الْهُدَى.

قَوْلُهُ: (وَضَلَّ دَرِيصٌ نَفَقَهُ). قَالَ الْمِيدَانِيُّ: هُوَ وَلَدُ الْفَأْرِ وَالْيَرْبُوعِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. وَنَفَقَهُ: جُحْرُهُ، وَيُقَالُ: ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، إِذَا مَالَ عَنْهُ، وَضَلَّ الْمَسْجِدَ وَالِدَارَ، إِذَا لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِمَا، وَلَمْ يَعْرِفْهُمَا؛ يُضْرَبُ لَمَنْ يُعْنَى بِأَمْرِهِ وَيُعَدُّ حُجَّةً لِحُضْمِهِ، فَيَنْسَى عِنْدَ الْحَاجَةِ (٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٥٨).

(٢) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (١: ٢٧٠).

(٣) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٤١٩).

فاسْتَعِيرَ للذَّهَابِ عَنِ الصَّوَابِ فِي الدِّينِ. وَالرَّبْحُ: الْفَضْلُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ؛ وَلِذَلِكَ سَمِيَ الشَّفَّ، مِنْ قَوْلِكَ: أَشَفَّ بَعْضٌ وَلِدَهُ عَلَى بَعْضٍ؛ إِذَا فَضَّلَهُ، وَ: لِهَذَا عَلَى هَذَا شَفَّ. وَالتَّجَارَةُ: صِنَاعَةُ التَّاجِرِ، وَهُوَ الَّذِي يَبِيعُ وَيَشْتَرِي لِلرَّبْحِ، وَنَاقَةُ تَاجِرَةٌ؛ كَأَنَّهَا مِنْ حُسْنِهَا وَاسْمِهَا تَبِيعُ نَفْسَهَا. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ: (تَجَارَاتُهُمْ). فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَسْنَدَ الْحُسْرَانُ إِلَى التَّجَارَةِ وَهُوَ لِأَصْحَابِهَا؟ قُلْتُ: هُوَ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ؛ وَهُوَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ يَتَلَبَّسُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا تَلَبَّسَتِ التَّجَارَةُ بِالْمُشْتَرِينَ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَصْحَحُ رِبْحَ عَبْدِكَ وَخَسِرْتَ جَارِيَتِكَ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ فِي صِحَّةِ: رَأَيْتُ أُسْدًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْمَقْدَامَ إِنْ لَمْ تَقُمْ حَالٌ دَالَّةٌ لَمْ يَصَحَّ. فَإِنْ قُلْتَ: هَبْ أَنْ شَرَاءَ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى وَقَعَ مَجَازًا فِي مَعْنَى الْإِسْتِبْدَالِ، فَمَا مَعْنَى ذِكْرِ الرِّبْحِ وَالتَّجَارَةِ كَأَنَّ تَمَّ مَبَايَعَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ؟.....

قوله: (فاسْتَعِيرَ للذَّهَابِ) هذا بَيَانٌ للعلاقة بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية.

قوله: (إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ) وَهِيَ كَمَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ جَارِيَةً لِيَتَّجَرَ فِيهَا، قَرِبَ أَوْ خَسِرَ فِيهَا، وَإِنَّمَا شَرِطَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مَا ذُوَيْنِ فِي التَّجَارَةِ فَيَكُونَ الْإِسْنَادُ حَقِيقِيًّا.

قوله: (وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ فِي صِحَّةِ: رَأَيْتُ أُسْدًا) نَبَّهَ بِهِ عَلَى قُرْبِ مَعْنَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُصْرَّحَةِ، يَعْنِي: أَنَّ الْإِسْنَادَ يُسْتَعَارُ مِنَ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ لِغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِسَبَبِ تَعَلُّقِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ الْأُسْدِ يُسْتَعَارُ مِنَ الْأُسْدِ الْحَقِيقِيِّ لِلشَّجَاعِ بِسَبَبِ التَّشْبِيهِ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ.

قوله: (كَأَنَّ تَمَّ مَبَايَعَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ) يَعْنِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الشَّرَاءَ عَلَى الْمَجَازِ لِقَرِينَةِ اسْتِعْمَالِ الْهُدَى وَالضَّلَالِ مَعَهُ فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبِحْتَ بِحَدِّثِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦] فَإِنَّهُ لَا يُقَرَّنُ إِلَّا بِالشَّرَاءِ الْحَقِيقِيِّ، كَأَنَّ بَيْنَ إِرَادَةِ الْمَجَازِ وَبَيْنَ هَذَا التَّفْرِيعِ مُنَافَاةٌ؟

وَخِلاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ بَنَوْا كَلَامَهُمْ عَلَى حَدِيثِ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ كَأَنَّهُمْ نَسُوا حَدِيثَ التَّشْبِيهِ وَالْإِسْتِعَارَةَ وَلَمْ يَخْطُرْ مِنْهُمْ عَلَى بَالٍ.

قلت: هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا؛ وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تُقْفَى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم ترَ كلاماً أحسن منه ديباجة وأكثر ماءً وروئفاً، وهو المجاز المرشح، وذلك نحو قول العرب في البليد: «كأنَّ أذني قلبه حَظْلَوانٍ»،.....

قوله: (من الصنعة البديعة) أي: الغريبة المُستحسنة التي يتوخى بها تزيين الكلام، ويُتحرى بها حُسنُ النظام، وتُسمى بالتَّميم، وهو تابعٌ يفيدُ الكلامَ مُبالغةً وإليه أشارَ بقوله: «وأتبعه ما يُشاكله» إلى قوله: «ويتمُّ بانضمامه إليه تمثيلاً» والترشيح وإن كان يُبحث عنه في البيان لكنه من المُستحسنات البديعية لا من الدلالات الالتزامية، ولهذا قال: «لم ترَ كلاماً أحسن ديباجةً، وأكثر ماءً وروئفاً منه» على أنَّ الصنعة البديعية قد تُطلق على مجموع المعاني والبيان والبديع؛ تسمية الشيء باسم أشهر<sup>(١)</sup> أقسامه.

قوله: (أحسن [منه] ديباجة) الدِّياجُ: فارسيٌّ مُعَرَّبٌ<sup>(٢)</sup>. الأساس: ومنَ المَجازِ: دَبَّجَ المطرُ الأرضَ يدبُّجُها بالضمِّ دَبَّجًا، ودَبَّجها زَيْنُها بالرياض، ولهذا القصيدة ديباجةٌ حَسَنَةٌ، إذا كانت مُحَبَّرَةً.

قوله: (حَظْلَوانٍ)، الجَوْهريُّ: أذُنٌ حَظْلَاءٌ بَيْنَةُ الحَظَلِّ، أي: مُسْتَرخِيَةٌ. ومنه سُمِّيَ الأَحْطَلُ الشاعرُ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ط): «تسمية الشيء بأشهر».

(٢) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب» ص ١٤٠ وقال: والدِّياجُ: أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، وقد تكلمت به العرب، قال مالك بن نويرة:

ولا ثيابَ من الدِّياجِ تلبسُها هي الجيادُ، وما في النَّفسِ من دَبِّبِ

الدَّبِّبُ: العَيْبُ. ويجمَعُ الدِّياجِ على دِبايِجٍ ودِبايِجٍ، وأصلُه بالفارسية «ديوباف» أي: نساجة الجنِّ انتهى.

(٣) غِيَاثُ بنِ عُوْثِ التَّغْلِبِيِّ. ثالث شعراءِ العصرِ الأمويِّ بعد جريرٍ والفرزدقِ، وشعرُه في الطبقة العُلَيَّا، وكان من الأمويِّين بمكانةٍ، له ترجمة في «الشعر والشعراء» (١: ٤٨٣).

جَعَلُوهُ كَالْحِمَارِ، ثم رَشَّحُوا ذَلِكَ؛ رَوْماً لِتَحْقِيقِ الْبِلَادَةِ؛ فَادَّعَوْا لِقَلْبِهِ أُذُنَيْنِ، وَادَّعَوْا لَهَا الْخَطْلَ؛ لِيُمَثِّلُوا الْبِلَادَةَ تَمَثِلاً يُلْحِقُهَا بِبِلَادَةِ الْحِمَارِ مِشَاهِدَةً مُعَايِنَةً، وَنَحْوَهُ:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأْيَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي

قوله: (جَعَلُوهُ) أي: البليد كالحمار، ظاهره يُؤذِنُ بَأَنَّ الْمَثَبَةَ الشَّخْصَ، وَإِنَّمَا الْمَثَبَةُ قَلْبُهُ، لَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ يَعُودُ الْمَعْنَى إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «جَعَلُوهُ كَالْحِمَارِ». وَإِنَّمَا ذُكِرَ الْقَلْبُ وَأُرِيدَ الشَّخْصَ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ مَحَلُّ الْفَهْمِ وَالذِّكَاةِ، وَالِاسْتِعَارَةُ الَّتِي فِي الْأُذُنِ تَحْيِيلِيَّةٌ، وَفِي الْقَلْبِ مَكْنِيَّةٌ؛ سَبَّهَ قَلْبَهُ بِالْحِمَارِ فِي الْبِلَادَةِ تَشْبِيْهًا بَلِيغًا، ثُمَّ أَخَذَ الْوَهْمَ فِي تَصْوِيرِهِ بِصُورَةِ الْحِمَارِ بَعِيْنَهُ وَاخْتَرَعَ مَا يُلَازِمُ صُوْرَتَهُ مِنَ الْأُذُنَيْنِ، ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَرَعِ الْمُتَوَهَّمِ اسْمَ الْمُحَقِّقِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَادَّعَوْا لِقَلْبِهِ أُذُنَيْنِ»، وَجُعِلَتِ الْقَرِيْنَةُ إِضَافَتَهُمَا إِلَى الْقَلْبِ، وَقَوْلُهُ: «خَطْلَاوَانِ» تَرْشِيْحٌ لِهَذِهِ الْاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْخَطْلِ مُتَّفَعٌ عَلَى إِثْبَاتِ الْأُذُنَيْنِ الْمُسْتَعَارَتَيْنِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَادَّعَوْا لَهَا الْخَطْلَ»، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أُذُنَا قَلْبِهِ كَأْتَمَّا خَطْلَاوَانِ. وَالْفَاءُ فِي «فَادَّعَوْا» مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَادَّعَوْا» إِلَىٰ آخِرِهِ عَيْنٌ قَوْلُهُ: «جَعَلُوهُ كَالْحِمَارِ» كَمَا أَنَّ الْقَتْلَ عَيْنُ التَّوْبَةِ، أَي: عَزَمُوا عَلَىٰ جَعْلِهِ كَالْحِمَارِ فَادَّعَوْا.

قوله: (مُشَاهِدَةٌ مُعَايِنَةٌ) حَالَانِ مُتْرَادِفَتَانِ، أَوْ مُتَدَاخِلَتَانِ، كَقَوْلِكَ لِلْمَسَافِرِ: رَاشِدًا مَهْدِيًّا.

قوله: (وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ) الْبَيْتُ (١)، النَّسْرُ: طَائِرٌ يُوصَفُ بِطَوْلِ الْعُمُرِ. عَزَّ: غَلَبَ. وَابْنُ دَأْيَةٍ: الْغُرَابُ، الْجَوْهَرِيُّ: دَأْيَةُ الْبَعِيرِ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ ظِلْفَةُ الرَّحْلِ فَتَعْقِرُهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْغُرَابِ: ابْنُ دَأْيَةٍ.

(١) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (لغز) (١٥: ٣١٧) وآته مما أنشده الفراء، ولم أهد إليه فيها بين يدي من مصنفاته.

لَمَّا شَبَّهَ الشَّيْبَ بِالنَّسْرِ، وَالشَّعْرَ الْفَاحِمَ بِالْغُرَابِ أَتْبَعَهُ ذَكَرَ التَّعْشِيشِ وَالْوَكْرَ.  
وَنَحْوَهُ قَوْلُ بَعْضِ فُتَاكِهِمْ فِي أُمَّه:

فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنِ وَإِنْ أَدَلَّتْ      بِعَالِمَةِ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ  
إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا      تَنَفَّقْنَاهُ بِالْحَبْلِ التُّوَامِ

أي: إذا دخل الشيطانُ في قفاها استخرجناه من نافقائه بالحبل المُشْنَى المُحَكَّم، يريدُ إذا حردتُ وأسأتِ الخلقَ اجتهدنا في إزالةِ غَضَبِها وإماطةِ ما يسوءُ من خُلُقِها. استعارَ التَّقْصِيعَ أَوَّلًا، ثُمَّ ضَمَّ إِلَيْهِ التَّنْفُوقَ، ثُمَّ الْحَبْلَ التُّوَامَ، فَكَذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ سَبْحَانَهُ الشَّرَاءَ أَتْبَعَهُ مَا يُشَاكِلُهُ وَيُؤَاخِيهِ، وَمَا يَكْمُلُ وَيَتَمُّ بِانضِمَامِهِ إِلَيْهِ؛ .....

استعارَ للشَّيْبِ النَّسْرَ وللشَّبَابِ الْغُرَابَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ رَشَّحَهَا<sup>(٢)</sup> بِالْوَكْرَيْنِ، وَهَمَّا: الرَّأْسُ وَاللَّحْيَةُ.

قَوْلُهُ: (فُتَاكِهِمْ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْفَاتِكُ الْجَرِيُّ، وَالْجَمْعُ: الْفَتَاكُ، وَالْفَتَكُ: أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ غَافِلٌ حَتَّى يَشُدَّ عَلَيْهِ فَيَقْتَلَهُ.

قَوْلُهُ: (فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنِ) الْبَيْتُ<sup>(٣)</sup>: أَدَلَّتْ مِنَ الْإِدْلَالِ. أَيِ<sup>(٤)</sup>: لَا تَحْفَظُ حَدَّ الْإِدْلَالِ. الْقَاصِعَاءُ:

(١) وَمِنْ هُنَا قَالَتِ الْعَرَبُ لِمَنْ نَجَمَ الشَّيْبُ فِي رَأْسِهِ: طَارَ غُرَابُهُ، يُكْنَوْنَ بِهِ عَنِ ذَهَابِ سَوَادِ شَعْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ذَهَبَ الشَّبَابُ وَغَاضَ مَاءُ فِرْنَيْدِهِ      فَالْيَوْمَ مِنْهُ كُلُّ صَافٍ آجِنُ  
دَرَسَتْ مَحَابِسَتُهُ وَطَارَ غُرَابُهُ      وَلَقَدْ تَكُونُ لَهُ عَلَيْكَ مَحَاسِنُ

انظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٩: ١٣٨)، ولتِهامِ الْفَائِدَةِ، انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز

ص ١٤٥.

(٢) فِي (ط): «رَشَّحَهَا».

(٣) هُمَا لِأَوْسِ بْنِ حَجْرٍ، انظر: «ديوانه» ص ١٢٦.

(٤) قَوْلُهُ: «أَيِ» سَاقَطَ مِنْ (ف).

تمثيلاً لحسارهم، وتصويراً لحقيقته. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فَمَارِيحَتِ يَجْدَرْتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؟ قلت: معناه: أن الذي يطلبه التجار في متصرفاتهم شيئان:.....

الطريق المستوي، وهي إحدى جُمُري اليربوع، والنافقاء، موضع يُرَقِّقه ولا ينفذه مخافة أن يقف<sup>(١)</sup> عليه الصائد، فإذا طُلب من الفاصعاء خرج من النافقاء برأسه، ومنه سُمِّيَ المُنَاقِقُ؛ لأنه يدخل في الإسلام ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه، وإنما جاء بالتفصيص مُصَدِّراً لِشِيرِ إِلَى أَنَّ الاستعارة في قَصَعِ تَبَعِيَّةً، وَرَشَّحِ الاستعارة بِأَنَّ ضَمَّ التَّنْفُقِ وَالْحَبْلِ التَّوَامِ إِلَيْهَا. وَأما وَجْهُ مُنَاسِبَةِ الْقَفَا فَهُوَ أَنَّ سَوَاءَ الْخُلُقِ مِنَ الْحُمُقِ. وَالْحُمُقُ يُنْسَبُ إِلَى الْقَفَا كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ عَرِيضُ الْقَفَا، وَيُرْوَى: إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ<sup>(٢)</sup>، وفيه أنها مُبَالِغَةٌ فِي سَوَاءِ الْخُلُقِ بَعِيدَةُ النُّزُوعِ عَنْهُ، وَأَنَّهُ مِثْلُ الْحَارِسِ الْمَاهِرِ حَيْثُ يَعْلَمُ اسْتِخْرَاجَ الصَّيْدِ مِنْ مَكَامِنِهِ بِلَطَائِفِ الْحَيْلِ وَالْأَسْبَابِ الْمُنَاسِبَةِ.

قوله: (ما)<sup>(٣)</sup> معنى [قوله]: ﴿فَمَارِيحَتِ يَجْدَرْتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؟، وفي بعض النسخ: (فما معنى) بالفاء<sup>(٤)</sup>، يعني: هَبْ أَنْكَ حَمَلْتَ ﴿فَمَارِيحَتِ يَجْدَرْتُهُمْ﴾ على الترشيح لكونه ملائماً للمُستعارِ منه، فما معنى قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ فإنه معطوفٌ عليه ولا يصلح أن يكون ترشيحاً؛ لأنه غير ملائم للمستعار منه، وأجاب: أنه وإن لم يصلح أن يكون ترشيحاً للاستعارة لكن يصلح أن يكون تجريداً لها؛ لأنه يَحْسُنُ أَنْ يُوصَفَ التَّاجِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مُهْتَدِيًا لَطَرِقِ التَّجَارَةِ، فَكَمَا أَنَّ مَطْلُوبَ التُّجَّارِ فِي مُتَصَرِّفَاتِهِمُ الرِّبْحُ، كَذَلِكَ مَطْلُوبُهُمْ سَلَامَةٌ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَا يَسْلَمُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ طُرُقِ التَّجَارَةِ. وَهَاهُنَا رَأْسُ مَا لَهُمُ التَّمَكُّنُ عَلَى

(١) في (ط): «أن يقع».

(٢) وهو كناية عن كثرة النوم، وقيل: عن الغباوة. ومنه قوله ﷺ لعدي بن حاتم الطائي في حديث الخيطين: الأبيض والأسود: «إنَّ وسادك إِدْنُ لعريض»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٠٩)، ومسلم بنحوه في «صحيحه» (١٠٩٠). وانظر ما سيأتي (٣: ٢٥١).

(٣) في (ط): «فما»، وسيتكلم عليه الطيبي.

(٤) قوله: «وفي بعض النسخ: فما معنى بالفاء» ساقط من (ط).



سلامة رأس المال، والربح، وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين معاً؛ لأنَّ رأس ما لهم كان هو الهدى، فلم يبق لهم مع الضلالة، وحين لم يبق في أيديهم إلا الضلالة؛ لم يوصفوا بإصابة الريح. وإن ظفروا بما ظفروا به من الأغراض الدنيوية؛ لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دأمرٌ؛.....

الهدى، والريح حصول الفلاح في الآجل، وحين لم يبق في أيديهم إلا الضلال، فقد أضاعوا الطلبتين. والحاصل: أن هذه الصفقة استتبعَت شيئين: أحدهما: الوصفُ بعدم الريح، والثاني: ظهورُ عدمِ الخبرة بصنعة التجارة. والذي يُؤكد<sup>(١)</sup> أنَّ السؤال عن معنى انضمام ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ مع قوله ﴿فَمَا رِيحَتْ يَحْدَرُهُمْ﴾ سؤاله عن معنى ﴿فَمَا رِيحَتْ يَحْدَرُهُمْ﴾ بقوله «فما معنى ذكر الريح والتجارة، وإتيان هذا السؤال بعد الفراغ من ذلك السؤال وجوابه». ولأجل أن السؤال عن معنى اقتران القريبتين يجب أن يقال: إنَّ قوله ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لطريق التجارة عطفٌ على قوله «لم يوصفوا» ليطابق الجواب السؤال.

فإن قلت: لو كان ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ تجريداً للاستعارة لم قدر «مُهْتَدِينَ لَطَرِقِ التجارة»<sup>(٢)</sup>؟ قلت: ليرشدك إلى اكتساب المعطوف من المعطوف عليه معناه بحسب المقام. ومما يدل على أن قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ وُصفٌ مُلائمٌ للمُستعار له أنك لو قلت: أولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى، فما كانوا مهتدين، كان على ظاهره.

قال القاضي: رأس ما لهم كان الفطرة السليمة، والعقل الصّرف، فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استعدادهم، واختل عقلهم، ولم يبق لهم رأس مال يتوسّلون به إلى درك الحق ونيل الكمال، فبقوا خاسرين آيسين عن الريح فاقدين للأصل<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دأمر) تعليل لقوله: «لم يوصفوا بإصابة الريح». وقوله: «ولأنه

(١) في (ط): «يؤيد».

(٢) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٦).

ولأنه لا يقال لمن لم يسلم له رأس ماله: قد ربح. ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾: لطرق التجارة كما يكون التجار المتصرفون العالمون بما يربح فيهم ويخسر.

[﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي

ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ \* صُمُّ بَيْكُمُ عَمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ١٧-١٨]

لما جاء بحقيقة صفتهم عقبها بضر المثل؛ زيادة في الكشف، وتتمياً للبيان...

لا يقال «عطف على التعليل، والتقدير: لم يوصفوا بإصابة الريح، ولأنه لا يقال، يعني أن قوله: ﴿فَمَا رِيحَتٌ يَحْدَرُهُمْ﴾: إما أن يُحمَل على الحُسران، أو على عَدَمِ الرِّيح، وإلى الأول الإشارة بقوله: «لأن الضالَّ خاسرٌ دامر»، وإلى الثاني بقوله: «لمن لم يسلم» إلى آخره لأنه يصح عرفاً أن يقال لمن ضيع رأس ماله: إنه ما ربح، كما يصح أن يقال: إنه خسر. ثم في تخصيص ذكر نفي الريح في التنزيل، مع تضييع رأس المال لطيفة، وهي تصوير خيبتهم، وتخييل قوت مطلوبهم، وفي انضمام ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ إليه تجهيل أمرهم وتشفية رأيهم وسلب رُشدِهِم.

قوله: (لما جاء بحقيقة صفتهم) يعني أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إلى هنا<sup>(١)</sup> جار مجرئ الصفات الكاشفة عن حقيقة المنافقين. فلما فرغ منها عقبها ببيان تصوير تلك الحقيقة، وأبرزها<sup>(٢)</sup> في معرض المشاهدة المحسوسين تتمياً للبيان، ونعم ما قال القاضي: التمثيل إنما يُصار إليه لرفع الحجاب عن المعنى<sup>(٣)</sup> الممثل له، ليبرزه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصلحه عليه، فإن المعنى الصَّرف إنما يُذكره العقل مع مُنازعة من الوهم؛ لأن من طبعه ميل الحس وحُب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ف): «هاهنا».

(٢) في (ف): «إبرازها».

(٣) قوله: «عن المعنى» من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

ولصَّربِ العربِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءِ المُثَلِّ والنظائرِ شأنٌ ليسَ بالخفيِّ في إبرازِ خيِّثاتِ المعاني، ورفعِ الأستارِ عنِ الحقائقِ حتى تُربِّكَ المتخيِّلَ في صورةِ المحقِّقِ، والمتوهِّمِ في مَعْرِضِ المتيقِّنِ، والغائبِ كأنهَ مشاهدٌ؛ وفيه تبيكيتٌ للخصمِ الألدِّ، وقمعٌ لسورةِ الجامحِ الأبيِّ. ولأمرٍ ما أكثرَ اللهَ في كتابهِ المبينِ وفي سائرِ كتبه أمثاله، وفشتُ في كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكلامِ الأنبياءِ عليهم السلام، والحكماءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ومن سورِ الإنجيلِ: سورةُ الأمثالِ. والسمثلُ في أصلِ كلامهم بمعنى المثل؛ وهو النَّظيرُ، يقال: مِثْلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ، كَشِبُهُ وَشَبِيهِ وَشَبِيهِ، ثُمَّ قِيلَ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ.....

قوله: (وفيه تبيكيت)، الأساس: بَكَتَهُ بِالْحُجَّةِ وَبَكَتَهُ: غَلَبَهُ، تَقَوْلٌ: بَكَتَهُ حَتَّى أَشَكَّتَهُ، وَبَكَتَهُ: قَرَعَهُ (١) عَلَى الْأَمْرِ، وَالزَّمَهُ مَا عَيَّ بِالْجَوَابِ عَنْهُ، وَبَكَتَهُ بِالْعَصَا: ضَرَبَهُ.

قوله: (للخصم الألد)، الجوهري: رَجُلٌ ألدُّ بَيْنَ اللَّدِّدِ، وَهُوَ شَدِيدُ الْخُصُومَةِ. قوله: (الأبي)، الجوهري: أَبِي فُلَانٍ: امْتَنَعَ، فَهُوَ أَبِي وَأَبِيٌّ وَأَبِيَانٌ بِالتَّحْرِيكِ. وإثما كان كذلك؛ لأنَّ إبرازَ حاله في صورةِ المثلِ أَرَدَعُ لَهُ مِنْ مُجَرَّدِ تَقْرِيرِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْخُصَمَاءِ مَعَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢).

قوله: (ثم قيل للقول السائر)، أي: ثُمَّ نُقِلَ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْقَوْلِ السَّائِرِ، أَي: الْمَشْهُورِ الدَّائِرِ بَيْنَ النَّاسِ، الَّذِي هُوَ كَالْعَلَمِ لِلتَّشْبِيهِ، وَأَلْجَلُ كَوْنِهِ عَلَمًا لِلتَّشْبِيهِ حُوفِظَ عَلَيْهِ وَهَجِيَ عَنِ التَّغْيِيرِ.

قال الميداني: حَقِيقَةُ الْمَثَلِ: مَا جُعِلَ كَالْعَلَمِ لِلتَّشْبِيهِ بِالْحَالِ الْأَوْلَى، قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ: كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُقِ قَوْبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهُ إِلَّا الْأَبَاطِيلُ (٣)

(١) في (ط): «ألزمه».

(٢) وسأتي بيانها في موضعه من هذا الكتاب.

(٣) «ديوان كعب بن زهير» ص ٦٢.

الممثل مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ: مَثَلٌ، وَلَمْ يَضْرِبُوا مَثَلًا وَلَا رَأَوْهُ أَهْلًا لِلتَّسْيِيرِ، وَلَا جَدِيرًا بِالتَّدَاوُلِ وَالْقَبُولِ إِلَّا قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَمِنْ ثَمَّ حُوْفِظَ عَلَيْهِ، وَحُمِيَ مِنَ التَّغْيِيرِ....

قوله: «مواعيدُ عُرُقوبٍ» عَلَّمَ لِكُلِّ مَا لَا يَصْلُحُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمَوَاعِيدِ وَالْأَعْلَامِ لَا تَتَغَيَّرُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (السُّمَثَلُ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ)، مَوْرِدُ الْمَثَلِ<sup>(٣)</sup>: هُوَ الْحَالُ الَّتِي صَدَرَ فِيهَا الْمَثَلُ عَنْ مُرْسِلِهِ، وَمَضْرِبُهُ: الْحَالُ الَّتِي شُبِّهَتْ بِهَا. أَي: تُشَبَّهُ حَالُهُ مَضْرِبُهُ بِحَالَةِ مَوْرِدِهِ. مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: «فِي الصَّيْفِ صَيَّعَتِ اللَّبَنُ». مَوْرِدُ الْمَثَلِ هُوَ: أَنْ دَخْتَنَوْسَ<sup>(٤)</sup> بِنْتُ لَقِيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ، كَانَتْ تَحْتَ عَمْرُو بْنِ عَمْرٍو، وَكَانَ<sup>(٥)</sup> شَيْخًا فَمَرَّكَتَهُ<sup>(٦)</sup>، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَتَى وَأَجْدَبَتْ، فَبَعَثَتْ إِلَى عَمْرٍو تَطْلُبُ مِنْهُ حَلْوِيَّةً، فَقَالَ عَمْرٍو: «فِي الصَّيْفِ صَيَّعَتِ اللَّبَنُ»، فَذَهَبَ مِثْلًا<sup>(٧)</sup>. وَمَضْرِبُ الْمَثَلِ حَصُولُ حَالِهِ مَنْ يَطْلُبُ شَيْئًا قَدْ قَوَّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي أَوَانِهِ؛ لِأَنَّ فَحْوَاهُ مُشَابِهٌ لِلذَّكَرِ، فَيُسْتَعَارُ الْمَثَلُ بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَهُوَ تَذَكِيرٌ صَيْغَةٌ «صَيَّعَتِ» لِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَذْكَرِ<sup>(٨)</sup>، بَلْ يُورَدُ هَكَذَا عَلَى صَيْغَةِ الْمَوْثِقِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَارِيَّةً لِلذَّكَرِ.

قوله: (قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ) أَي: قَوْلًا حَاصِلًا أَوْ مُسْتَقَرًّا فِيهِ الْغَرَابَةُ. قَالَ فِي «الْأَسَاسِ»: يُقَالُ: رَمَى فَأَغْرَبَ، أَي: أَبْعَدَ الْمَرْمَى، وَتَكَلَّمَ فَأَغْرَبَ، إِذَا جَاءَ بِغَرَائِبِ الْكَلَامِ وَنَوَادِرِهِ، وَقَدْ عَرَّبَتْ

(١) فِي (ط) وَ(ح): «مَا لَا يَصِحُّ».

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (٥: ١).

(٣) فِي (ط): «مَوْرِدُ الْحَالِ».

(٤) فِي (ط): «دَخْتَنَوْسَ».

(٥) فِي (ط): «تَحْتَ عَمْرٍو وَعَمْرٍو كَانَ».

(٦) يَعْنِي: أَبْغَضْتُهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَفْرُقُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٦٩)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٤١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) ذَكَرَهُ الْمِيدَانِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ» (٢: ٦٨).

(٨) فِي (ط): «فِي الذَّكَرِ».

هذه الكلمة، أي: عَمَّضَتْ فِيهَا غَرِيبَةً، ومنه: مُصَنَّفَ الْغَرِيبِ. وقال فيه (١): وهذا كلامٌ نادرٌ: غَرِيبٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَعْتَادِ.

واعلم أنَّ عُمُوضَةَ الْكَلَامِ وَكُونَهُ نَادِرًا، إمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، أَوِ اللَّفْظِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَأَنْ تَرَى فِيهِ أَثَرَ التَّنَاقُضِ، أَوِ التَّنَافِي ظَاهِرًا، مِثْلَ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِ الْمِثْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، فَأُثِبَتِ الرَّمِيَّةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ صَوْرَتَهَا وُجِدَتْ مِنْهُ، وَنَفَاها عَنْهُ، لِأَنَّ أَثَرَهَا فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ فَاعِلُ الرَّمِيَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال: كَلَامٌ فَصِيحٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَابَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلٌ وَتَقْوِيَةٌ لِلْحَيَاةِ، وَقَدْ جُعِلَ ظَرْفًا وَمَكَانًا لِلْحَيَاةِ. وَفِي الْمِثْلِ: قَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ يَعْقُوبَ: رَبُّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ (٢)، أُثِبَتِ الرَّمِيَّةُ وَنَفِيَ الرَّامِي. وَمِثَالُ الثَّانِي مَارُويٌّ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» (٣) حَكَّمَ بِأَنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ سِحْرٌ، وَالْمُشَبَّهُ مُبَاحٌ مَنْدُوبٌ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ حَرَامٌ مَحْظُورٌ. وَأَمَّا الثَّانِي: فِيمَا أَنْ يَحْصُلَ فِيهِ أَلْفَاظٌ نَادِرَةٌ لَا يَسْتَعْمِلُهَا الْعَامَّةُ نَحْوَ قَوْلِ الْحَبَابِ بْنِ الْمُنْذَرِ: أَنَا جُدَيْلِيهَا الْمُحَكَّكُ، وَعُدَيْقُهَا الْمُرْجَبُ (٤). يُضْرَبُ فِي الْمُرْجَبِ الَّذِي يُسْتَشْفَى بِرَأْيِهِ وَعَقْلِهِ، جُدَيْلٌ: تَصْغِيرُ الْجُدَلِ، أَصْلُ الشَّجَرِ، الْمُحَكَّكُ: الَّذِي تَتَحَكَّكُ بِهِ الْإِبِلُ الْجَرَبِيُّ، وَهُوَ عَوْدٌ يُنْصَبُ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، وَالْعُدَيْقُ: تَصْغِيرُ الْعَدْقِ بَفَتْحِ الْعَيْنِ: النَّخْلَةُ، الْمُرْجَبُ: الَّذِي جُعِلَ لَهُ الدَّعَامَةُ بِأَنْ يُبْنَى حَوْلَهَا مِنَ الْحِجَارَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ كَرِيمَةً. أَوْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَذْفٌ أَوْ إِضْمَارٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «رَبُّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»، أَي: رَبُّ رَمِيَّةٍ مُصِيبَةٍ مِنْ رَامٍ مُحْطَى، أَوْ مِرَاعَاةً لِلْمُشَاكَلَةِ نَحْوًا: كَمَا تَدِينُ

(١) يعني في «أساس البلاغة» (ندر) ص ٤٦٧.

(٢) ذكره الميداني في قصة طويلة في «مجمع الأمثال» (١: ٢٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٦٧) ومسلم (٨٦٩) وغيرهما من حديث عمار بن ياسر.

(٤) قاله يوم سقيفة بني ساعدة قبل مبايعة الصديق رضوان الله عليه خليفة للمسلمين. انظر: «غريب

الحديث» لأبي عبيد (٤: ١٥٣).

تُدان، أي: كما تُجَازِي تُجَازِي، أي: كما تَعْمَلُ تُجَازِي، فَسُمِّيَ الْإِبْتِدَاءُ جَزَاءً، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ» أَي: الْغَرَابَةُ فِي الْمَثَلِ مَطْلُوبَةٌ لِأَنَّ كُلَّ الْوُجُوهِ بَلْ إِنْ حَصَلَتْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ صَحَّ وَاسْتَقَام. وَرَوَى الْمِيدَانِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّظَّامِ: يَجْتَمِعُ فِي الْمَثَلِ أَرْبَعٌ لَا تَجْتَمِعُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ: إِيْجَازُ اللَّفْظِ، وَإِصَابَةُ الْمَعْنَى، وَحُسْنُ التَّشْبِيهِ، وَجَوْدَةُ الْكِنَايَةِ، فَهُوَ نِهَايَةُ الْبَلَاغَةِ<sup>(١)</sup>. وَزَادَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ<sup>(٢)</sup>: وَالْوُسْعَةُ فِي شُعُوبِ الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup>.

وَقُلْتُ: أَمَّا الْإِيْجَازُ فَكَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: رَبُّ رَمِيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ، وَأَمَّا إِصَابَةُ الْمَعْنَى فَكَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» إِذِ الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ يَعْمَلُ عَمَلَ السِّحْرِ لِحَدِّهِ عَمَلُهُ فِي سَامِعِهِ، وَسُرْعَةَ قَبُولِ الْقَلْبِ لَهُ، وَأَمَّا حُسْنُ التَّشْبِيهِ فَأَنَّ يَكُونُ مَوْرِدُ الْمَثَلِ مِمَّا لَهُ صَلَاحِيَّةُ الْمُمَثَّلِ بِهِ لِحُسْنِ مَوْقِعِهِ وَتُدْرِيته كَمَا فِي الْحَدِيثِ. رَوَى الْمِيدَانِيُّ<sup>(٤)</sup>: أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَهْتَمَ، وَالزُّبَيْرِ قَانَ<sup>(٥)</sup> وَفَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ عَمْرًا عَنْ صَاحِبِهِ فَقَالَ: مُطَاعٌ فِي أَدْنِيهِ، شَدِيدٌ الْعَارِضَةِ، مَانِعٌ لِيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ. قَالَ الزُّبَيْرِ قَانُ: إِنَّهُ لَيَعْلَمُ مِنِّي أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ حَسَدَنِي، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنَّهُ لَزَمِرُ الْمُرُوءَةِ، صَيِّقُ الْعَطَنِ، أَحَقُّ الْوَلِيدِ، لُثِيمُ الْخَالِ، وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ فِي الْأُولَى، وَلَقَدْ صَدَقْتُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَكِنِّي رَجُلٌ رَضِيْتُ فَقُلْتُ أَحْسَنَ مَا عَلِمْتُ، وَسَخَطْتُ فَقُلْتُ أَقْبَحَ مَا وَجَدْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا». يُضْرَبُ فِي اسْتِحْسَانِ الْمُنْطِقِ وَإِيرَادِ الْحِجَّةِ الْبَالِغَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ: وَالْوُسْعَةُ فِي شُعُوبِ الْحَدِيثِ.

(١) «مجمع الأمثال» (٦: ١).

(٢) هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفُصحاء، كان من أئمة الكتاب وأول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، توفي سنة ١٤٢ هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٢٠٩).

(٣) عبارة ابن المقفع في «مجمع الأمثال» (٦: ١): «إِذَا جُعِلَ الْكَلَامُ مَثَلًا، كَانَ أَوْضَحَ لِلْمُنْطِقِ، وَأَتَقَّ لِلْسَّمْعِ، وَأَوْسَعَ لِشُعُوبِ الْحَدِيثِ».

(٤) في «مجمع الأمثال» (٧: ١).

(٥) ابن بَدْرٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ سَادَاتِ بَنِي تَمِيمٍ. وَالزُّبَيْرِ قَانُ بِكَسْرِ الزَّيِّ هُوَ الْقَمَرُ، وَالرَّجُلُ خَفِيفُ اللَّحِيَةِ.

فإن قلت: ما معنى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؟ وما مثل المنافقين ومثل الذي استوقد نارًا حتى شبه أحد الممثلين بصاحبه؟ قلت: قد استعير المثل - استعارة الأسد للمقدام - للحال، أو الصفة، أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابة، كأنه قيل: حالهم العجيبة الشأن كحال الذي استوقد نارًا، وكذلك قوله: .....

وأما جودة الكناية، وهي أخذ الزبدية والخلاصة منه، فينبغي أن يكون صحيحًا مشروطًا فيه ما شرط في وجه التشبيه، كما في قوله: «رَبِّ رَمِيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ». فإنه كالعلم لكل من أصاب في شيء ولم يكن أهلاً له، والله أعلم.

قوله: (ما معنى ﴿مَثَلُهُمْ﴾) أي: كيف قال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] والمثل كما علم بما بمعنى النظر لغةً، أو بمعنى القول السائر اصطلاحًا، فأين ذلك النظر أم أين القول السائر حتى يشبه أحدهما بالآخر؟

قوله: (وما مثل المنافقين؟) عطف تفسيري على قوله «ما معنى»، وخلاصة الجواب: أن المثل بعد النقل استعير لمعنى الحال أو القصة<sup>(١)</sup>. فهو مجاز بعد النقل.

قوله: (إذا كان لها شأن) «إذا» في أكثر النسخ معيّر بإسقاط الألف، ولا حاجة إليه؛ لأن «إذا» يرد أيضًا للمجرد الظرفية، فلا بأس أن يعمل «قد استعير» فيه وإن كان للمعنى<sup>(٢)</sup>. قال صاحب التخمير: قال الإمام عمر الجتزي: فاوُضْتُ جاز الله<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] ما العامل في الظرف؟ أعني «إذا»؟ فقال: العامل فيه ما تعلق به «الواو»، فقلت: كيف يعمل فعل الحال في المستقبل؟ وهذا لأن معناه: أقسم الآن، وليس معناه: أقسم بعد هذا، فرجع وقال: العامل فيه مصدرٌ محذوفٌ وتقديره: وهوي النجم إذا هوى. فعرضته

(١) في (ح) و(ف): «الحال والقصة».

(٢) في (ط): «للمضي».

(٣) يعني الإمام الزمخشري.

﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: وفيما قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنَ الْعَجَائِبِ قِصَّةَ الْجَنَّةِ الْعَجِيبَةِ، ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ عَجَائِبِهَا؛ ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصفُ الذي له شأنٌ مِنَ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالَةِ، ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي: صِفَتُهُمْ وَشَأْنُهُمُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

ولما في المَثَلِ مِنْ مَعْنَى الْغَرَابَةِ قَالُوا: فَلَانَ مُثَلَّةً فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَاشْتَقَوْا مِنْهُ صِفَةً لِلْعَجِيبِ الشَّأْنِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مُثَلَّتِ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ؟ قُلْتَ: وَضَعَ «الذي» مَوْضِعَ «الذين»، كَقَوْلِهِ: ﴿وَخُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، وَالَّذِي سَوَّغَ وَضَعَهُ.....

على زَيْنِ الْمَشَائِخِ <sup>(١)</sup> فَلَمْ يَسْتَحْسِنُ قَوْلَهُ الثَّانِي، وَالْوَجْهُ: أَنَّ «إِذَا» قَدْ انْسَلَخَ عَنْهُ مَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ وَصَارَ لِلْوَقْتِ الْمَجْرَدِ، وَنَحْوُهُ: آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: آتِيكَ وَقَتَّ احْمَرَّاهُ، فَقَدْ عَرِيَ عَنِ مَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَتِ الْغُنْيَةُ بِقَوْلِكَ: آتِيكَ.

قَوْلُهُ: (فُلَانٌ) <sup>(٢)</sup> مُثَلَّةً فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، «فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» <sup>(٣)</sup> يَتَعَلَّقُ «بِقَالُوا» لَا بِمُثَلَّةً، أَيْ: يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَه فِي مَعْنَى الْخَيْرِ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ:

أَنَا فِي الْعَالَمِ مُثَلَّةٌ      وَأَهْلُ الْعِلْمِ قَيْلَةٌ <sup>(٤)</sup>

قَوْلُهُ: (فَاشْتَقَوْا) عَطَفُ عَلَى «قَالُوا» عَلَى التَّعْقِيبِ؛ عَطَفَ ﴿فَأَقْتُلُوا﴾ عَلَى ﴿فَتُوبُوا﴾.

قَوْلُهُ: (﴿وَخُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]) هَذَا إِذَا جُعِلَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ لِلَّذِي.

(١) أبو الفضل، محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي (ت ٥٧٦ هـ) أخذ عن الزمخشري وحلّفه في حلقاته، كان حُجَّةً فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ «الإعجاب في علم الإعراب»، و«تقويم اللسان في النحو»، و«التنبيه على إعجاز القرآن»، وغير ذلك. له ترجمة في «الجواهر المضية» (٤: ٣٩٢)، و«بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

(٢) قَوْلُهُ: «فُلَانٌ» سَاقَطَ مِنْ (ح).

(٣) قَوْلُهُ: «فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٤) «مقامات الحريري» ص ٢٥٢.



«الذي» موضع «الذين» - ولم يَجْزُ وضع «القائم» موضع «القائمين» ولا نحوه من الصفات - أمران: أحدهما: أن «الذي» لكونه وُضِلَّ إلى وصف كل معرفة بجُملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم؛ ولكونه مُستطالاً بِصِلْتِهِ حَقِيقٌ بالتخفيف؛ ولذلك نَهَكُوهُ بِالْحَذْفِ؛ فَحَذَفُوا يَاءَهُ، ثُمَّ كَسَرْتَهُ، ثُمَّ اقْتَصَرُوا بِهِ عَلَى اللّامِ وَحَدَّاهَا فِي أَسَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ. والثاني: أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون، وإنما ذاك علامة لزيادة الدلالة،

المعنى: خُضِّمْتُمْ مُشَبَّهِينَ بِالَّذِينَ خَاضُوا، أَوْ خَوْضًا مِثْلَ خَوْضِ الَّذِينَ خَاضُوا، وَإِذَا جُعِلَ الضميرُ العائدُ محذوفًا وجب أن يكون «الذي» على بايه، أي: وخُضِّمْتُمْ خَوْضًا مِثْلَ الَّذِي خَاضُوهُ. فإن قلت: ليس قوله: ﴿الَّذِي اسْتَوَقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] مثل ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ باختلافِ صِلْتَيْهِمَا مُفْرَدًا وَجَمْعًا، وقرينةُ التخفيفِ في المُستشهدِ جَمْعُ الصَّلَةِ.

قلت: سيجيء أن الآية بحسبِ عَوْدِ الضميرِ من ﴿بَنُوهُمْ﴾ إلى الموصولةِ بِحَمَلِ أَمْرَيْنِ، فيجوزُ أن يُحْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ لِلتَّخْفِيفِ، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي نَحْنُ بِصَدِّدِهَا إِذَا حُمِلَ عَلَى التَّشْبِيهِ الْمُفْرَقِ يُوجِبُ تَقْدِيرَ الْجَمْعِ. قال أبو البقاء: ﴿الَّذِي اسْتَوَقَدَ نَارًا﴾ أراد «الذين»، فحذف النونَ لطولِ الكلامِ بالصَّلَةِ، ومثله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣] (١).

قوله: (نَهَكُوهُ) بِالْكَسْرِ، صَحَّ عَنْ نُسخَةِ الْأَصْلِ. الجوهريُّ: نَهَكَ، أي: دَنَفَ وَضَنِي. قال في «المفصل»: ولا استطالتهُم إياهُ بِصِلْتِهِ مع كثرة الاستعمالِ حَقْفُوهُ من غير وجه، فقالوا: «اللذ» بحذفِ الياءِ، ثم «اللذ» بحذفِ الحركةِ، ثم حَذَفُوهُ رَأْسًا وَاجْتَزَّوْا عَنْهُ بِالْحَرْفِ الْمُلتَبَسِ بِهِ، وهو لامُ التعريفِ (٢)، وأوردَ بأنَّ الذي يكماها للتعريفِ، واللامُ بانفرادها للتعريفِ. قوله: (وإنما ذاك علامة) قيل: يريدُ أن لفظة «الذي» كما تصلحُ للمفردِ تصلحُ أيضًا للجمعِ

(١) التبيان في إعراب القرآن (١: ٣٣).

(٢) «المفصل» للزنجشيري ص ١٧٤.

أَلَا تَرَى أَنَّ سَائِرَ الْمُوصُولَاتِ لَفِظُ الْجَمْعِ وَالوَاحِدِ فِيهِنَّ وَاحِدًا! أَوْ قُضِدَ جِنْسُ الْمُسْتَوْقِدِينَ، أَوْ أُرِيدَ الْجَمْعُ أَوْ الْفَوْجُ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا، عَلَى أَنَّ الْمَنَافِقِينَ وَذَوَاتِهِمْ لَمْ يُشَبَّهُوا بِذَاتِ الْمُسْتَوْقِدِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ تَشْبِيهُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ، إِنَّمَا شُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّةِ الْمُسْتَوْقِدِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [عمد: ٢٠] وَوُقُودُ النَّارِ: سَطْوَعُهَا وَارْتِفَاعُ هَبِّهَا، وَمِنْ أَخْوَاتِهِ: وَقَلٌّ فِي الْجَبَلِ؛ إِذَا صَعِدَ وَعَلَا. وَالنَّارُ: جَوْهَرٌ لَطِيفٌ مُضِيءٌ حَارٌّ مُحْرَقٌ. وَالتُّورُ: ضَوْءُهَا وَضَوْءُ كُلِّ نَيْرٍ، وَهُوَ نَقِيضُ الظُّلْمَةِ. وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ: نَارِ يَنْوُرُ؛ إِذَا نَفَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا حَرَكَةً وَاضْطِرَابًا.....

كسائرِ الموصولاتِ مثل «مَنْ» و«مَا» وغيرِهما، فلَمَّا أُلْحِقَ بِهِ «الْيَاءُ» و«النون» اِخْتَصَّ بِالْجَمْعِ، وَلَا كَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي جُمِعَتْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، لِأَنَّهَا بَدَوْنِهَا لَا تَكُونُ لِلْجَمْعِ.

قال القاضي: إِنَّمَا جازَ ذلك في «الذي» ولم يَجْزُ في نحوِ: القائم، لأنه غيرُ مقصود، والمقصودُ الوصفُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صَلْتَةٌ، وَهُوَ وَصْلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ تَامٌ بَلْ هُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُجْمَعُ كَمَا لَمْ يُجْمَعِ أَخْوَاتُهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: (على أَنَّ الْمَنَافِقِينَ وَذَوَاتِهِمْ لَمْ يُشَبَّهُوا) يعني: أَنَّ التَّشْبِيهَ وَقَعَ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعًا، لَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> وَحَدَهُ، وَالتَّطَابُقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ حَاصِلٌ كَمَا فِي الْآيَةِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهَا أَوْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ التَّشْبِيهُ وَقَعَ فِي النَّظَرَيْنِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا، لَا فِيمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا وَحَدَهُ.

قوله: (وذواتهم)، وفي أكثرِ النسخِ بكسرِ التاءِ، وفي بَعْضِهَا بِالْفَتْحِ. وَجْهُهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي «المُغْرِبِ»: ذُو بَمَعْنَى الصَّاحِبِ يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ: مَوْصُوفًا وَمُضَافًا إِلَيْهِ، تَقُولُ لِلْمَوْثِقِ: امْرَأَةٌ ذَاتُ مَالٍ، وَلِلثَّانِيَيْنِ ذَوَاتَا مَالٍ، وَلِلْجَمَاعَةِ ذَوَاتُ مَالٍ، هَذَا أَصْلُ الْكَلِمَةِ ثُمَّ اقْتَطَعُوا عَنْهَا مُقْتَضِيهَا،

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «معًا لا في المضاف إليه» ساقط من (ط).

وَالنُّورُ مُشْتَقٌّ مِنْهَا. وَالْإِضَاءَةُ: فَرَطُ الْإِنَارَةِ، وَمِصْدَاقُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ  
النَّهَارَ ضِيَاءً وَاللَّيْلَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، وَهِيَ فِي الْآيَةِ مُتَعَدِّيَةٌ،.....

وَأَجْرُهَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ النَّامَةِ الْمُسْتَقَلَّةِ بِأَنْفُسِهَا غَيْرِ الْمُقْتَضِيَةِ لِمَا سِوَاهَا، فَقَالُوا: ذَاتٌ قَدِيمَةٌ أَوْ  
مُحَدَّثَةٌ، وَسَبَّوْا إِلَيْهَا كَمَا هِيَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ، فَقَالُوا: الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ، وَاسْتَعْمَلُوهَا  
اسْتِعْمَالَ النَّفْسِ وَالشَّيْءِ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ (١): كُلُّ شَيْءٍ ذَاتٌ (٢)، وَكُلُّ ذَاتٍ شَيْءٌ (٣). وَقَالَ فِي  
الْكَوَاشِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]: بَنَاتُكُمْ:  
جَمْعُ بِنْتٍ، فَلَا مِ الْكَلِمَةِ مَحْذُوفٌ وَالتَّاءُ عَوَظٌ مِنْهُ وَلَيْسَتْ بِنَاءً تَأْنِيثِيًّا؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا  
يُسَكَّنُ مَا قَبْلَهَا وَمَعَ ذَلِكَ فَكُسِّرَ تَاءُ بَنَاتٍ فِي حَالَةِ النَّصْبِ تَشْبِيهًا لَهَا بِمَا فِي آخِرِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ  
كَمَسَلَاتٍ. إِلَّا يُونُسُ (٤) فَإِنَّهُ يَقُولُ: رَأَيْتُ بَنَاتَكَ فَتَحًّا يَجْعَلُهَا كَالنَّاءِ الْأَصْلِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَالنُّورُ مُشْتَقٌّ مِنْهَا) أَي: مِنَ النَّارِ. الرَّاعِبُ: النُّورُ وَالنَّارُ: أَحَدُهُمَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْآخَرِ  
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَلَمًا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿نَفَقَيْسٌ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فَاسْتَعْمَلَ  
فِيهِ الْاِقْتِبَاسُ الَّذِي هُوَ لِلنَّارِ (٥).

قَوْلُهُ: (وَهِيَ فِي الْآيَةِ مُتَعَدِّيَةٌ) فَعَلِيٌّ هَذَا «مَا» مَوْصُولَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: أَضَاءَتِ النَّارُ مَا  
حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ فَيُسْنَدُ لِفِعْلِ: «مَا» عَلَى تَأْوِيلٍ: أَضَاءَتِ  
الْأَمَاكِنَ الَّتِي حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ، أَوْ يَسْنَدُ إِلَى ضَمِيرِ النَّارِ، فَعَى هَذَا يَنْتَصِبُ ﴿مَا حَوْلَهُ﴾ عَلَى  
الظَّرْفِيَّةِ أَي: أَضَاءَتِ النَّارُ فِي الْأَمَكِنَةِ الَّتِي حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ، وَإِنَّمَا أَضَاءَتْ إِشْرَاقًا فِيهَا حَوْلَهُ

(١) نَقَلَ مَحَقُّ الْمَغْرِبِ عَنْ إِحْدَى النُّسخِ الْخَطِيَّةِ لِلْكِتَابِ: «هَكَذَا فِي النُّسخِ»، وَالظَّاهِرُ: أَبِي عُبَيْدٍ، انْتَهَى.

(٢) «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» (١: ٣١١).

(٣) قَوْلُهُ: «وَكُلُّ ذَاتٍ شَيْءٌ» مِنْ (ط).

(٤) عَنَ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، مِنْ أَشْيَاحِ سَيَبَوِيهِ وَأَعْيَانِ الْبَصْرِيِّينَ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي «طَبَقَاتِ النُّحَوِيِّينَ» لِلزُّبَيْرِيِّ

ويُحتمل أن تكون غير متعدية مُسندة إلى ﴿مَا حَوْلَهُ﴾، والتأنيث للحمل على المعنى؛ لأن ما حول المُستوقد أماكن وأشياء، ويعضده قراءة ابن أبي عبلة: (ضاءت). وفيه وجه آخر؛ وهو: أن يستتر في الفعل ضمير النار، ويُجعل إشراق ضوء النار حوله بمنزلة إشراق النار نفسها، على أن «ما» مزيدة أو موصولة في معنى الأمكنة. و﴿حَوْلَهُ﴾ نُصب على الظرف، وتأليفه للدوران والإطافة، وقيل للعام: حَوْل؛ لأنه يدور. فإن قلت: أين جواب «لما»؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن جوابه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾، والثاني: أنه محذوف، كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، وإنما جاز حذفه؛ لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه، وكان الحذف أولى من الإثبات؛ لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصلت عليها المُستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى؛ كآته قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت.....

لا هي نفسها لكن يُجعل إشراق ضوء النار بمنزلة إشراق النار في نفسها؛ لأن ضوء النار لما كان محيطاً بالمُستوقد مُشْرِقاً فيها حوله غاية الإشراق، أُسند الفعل إلى النار نفسها إسناداً للفعل إلى الأصل كقولهم: بنى الأمير المدينة.

قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥] وجوابه المحذوف: فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا مِنَ الْأَذَى.

قوله: (بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى) يعني لو صرّح بالجواب على ما يقتضيه حال مُستوقد نار أضاءت ما حوله، أو هم أن ذلك محصور، ولما حذف أشعر بأن الأمر بلغ من الفطاعة والشدّة إلى ما لا يدخل تحت الوصف، وهذا من السحر البياني، لأنه آذن بأن الإيجاز استقل بمعان لا يستقلها الإطناب، لكن في كلامه تسامح، لأنه قدّر المحذوف ما لو صرّح به لما اجتري به، فيجب أن يُقدّر بعد قوله: «بعد الكدح في إحياء النار» وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوصف كما قال في قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]: حذف جواب «إذا»، لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدلّ بحذفه على آته شيء لا يُحيط به الوصف.

فَبُقُوا خَابِطِينَ فِي ظِلَامٍ مُتَحِيرِينَ مُتَحَسِّرِينَ عَلَى فَوْتِ الضَّوِّءِ خَائِبِينَ بَعْدَ الكَدْحِ فِي إحياءِ النار. فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا قُدِّرَ الجَوَابُ مَحذُوفًا فِيمَ يَتَعَلَّقُ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَنُورِهِمْ﴾؟ قُلْتُ: يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا؛ كَأَنَّهُمْ لَمَّا شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ المُسْتَوْقِدِ الَّذِي طَفِئَتْ نَارُهُ.....

وللواحدِي في هذا المَقَامِ كَلَامٌ حَسَنٌ، فَلابَدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ، قَالَ: مَثَلُ هَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ لَمَّا أَظْهَرُوا كَلِمَةَ الإِيْمَانِ، وَاسْتَنَارُوا بِنُورِهَا، وَاعْتَرَزُوا بِعِزِّهَا، وَأَمَنُوا، فَنَاكَحُوا المُسْلِمِينَ وَوَارَثُوهُمْ، وَأَمَنُوا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ، فَلَمَّا مَاتُوا عَادُوا إِلَى الظُّلْمَةِ وَالخَوْفِ وَبَقُوا فِي العَذَابِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَارًا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فِي مَفَازَةٍ فَاسْتَضَاءَ بِهَا وَاسْتَدْفَأَ وَرَأَى مَا حَوْلَهُ فَاتَّقَى مَا يَحْدُرُ وَيَخَافُ وَأَمِنَ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ طَفِئَتْ نَارُهُ، فَبَقِيَ مُظْلِمًا خَائِفًا مُتَحِيرًا. فَمَعْنَى إِذْهَابِ اللَّهِ نُورَ المُنَافِقِينَ هُوَ أَنْ يَسْلُبَهُمْ مَا أُعْطُوا مِنَ النُّورِ مَعَ المُؤْمِنِينَ فِي الآخِرَةِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ ظَاهِرِ النِّظْمِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ: «فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ أَطْفَأَ اللَّهُ نَارَهُ»، لِشَاكِلِ جَوَابِ «لَمَّا» مَعْنَى هَذِهِ القِصَّةِ. وَلَمَّا كَانَ إِطْفَاءُ النَّارِ مَثَلًا لِإِذْهَابِ نُورِهِمْ أُقِيمَ إِذْهَابُ النُّورِ مُقَامَ الإِطْفَاءِ، وَجُعِلَ جَوَابُ «لَمَّا» اخْتِصَارًا وَإِيجَازًا<sup>(١)</sup>.

وقلتُ: عَلَى هذا التَّقْدِيرِ فِي هذا التَّمثِيلِ إِيجَازَانِ: أَحَدُهُمَا: إِيجَازٌ فِي الشَّطْرِ الأَوَّلِ مِنَ المُثَلِّ لِه، وَهُوَ مَثَلُ هَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ لَمَّا أَظْهَرُوا كَلِمَةَ الإِيْمَانِ، وَاسْتَنَارُوا بِنُورِهَا وَاعْتَرَزُوا بِعِزِّهَا، وَأَمَنُوا فَنَاكَحُوا المُسْلِمِينَ وَوَارَثُوا وَأَمَنُوا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ لِدَلَالَةِ الشَّطْرِ الأَوَّلِ مِنَ المُثَلِّ بِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]. وَثَانِيهَا: إِيجَازٌ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ المُثَلِّ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ طَفِئَتْ نَارُهُ فَبَقِيَ مُظْلِمًا خَائِفًا مُتَحِيرًا، حَيْثُ لَمْ يَذْكَرْ مِنْهُ شَيْئًا، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ المُثَلِّ لِه وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَنُورِهِمْ وَرَكَعَهُمْ فِي ظُلْمَتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قَوْلُهُ: (بَعْدَ الكَدْحِ) مُسْتَفَادٌ مِنَ السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

(١) «التفسير الوسيط» للواحدِي (١: ٩٣-٩٤).

اعترض سائل فقال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد؟ فقيل له: ذهب الله بنورهم؛ أو يكون بدلاً من جملة التمثيل على سبيل البيان. فإن قلت: قد رجعت الضمير في هذا الوجه إلى المنافقين، فما مرجعه في الوجه الثاني؟ قلت: مرجعه: ﴿الَّذِي أَسْتَوْقَدَ﴾؛ لأنه في معنى الجمع، وأما جمع هذا الضمير وتوحيده في: ﴿حَوْلَهُ﴾ ﴿فَلِلْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ تَارَةً وَعَلَى الْمَعْنَى أُخْرَى.﴾ فإن قلت: فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلت: إذا طُفِئَتِ النَّارُ بِسَبَبِ سَمَاوِي رِيحٍ أَوْ مَطِيرٍ؛ فَقَدْ أَطْفَأَهَا اللَّهُ، وَذَهَبَ بِنُورِ الْمُسْتَوْقِدِ. ووجه آخر؛ وهو: أن يكون المستوقد في هذا الوجه مُسْتَوْقِدَ نَارٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ.

قوله: (أو يكون بدلاً من جملة التمثيل) أي: يكون تفسير المجمع قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ حَمَدَتْ فَبَقُوا مُتَحَيِّرِينَ مُتَحَسِّرِينَ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ وَتَلْخِيصَهُ: ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِ الْمُنَافِقِينَ، وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ، وَالْبَدَلُ كَمَا عَلِمَ فِي «الْفَاتِحَةِ» كَالْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ لِلْمُبْدَلِ.

قوله: (قد رجعت الضمير في هذا الوجه) يعني: إذا كان الجواب محذوفاً، وكان ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافاً، أو بدلاً، يرجع الضمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> إلى المنافقين، وأما إذا كان الجواب ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ لا يجوز أن يرجع إليهم، ولا بأس في تسميته بالوجه الثاني وإن كان مذكوراً أولاً؛ لأن كلاً من الوجهين ثانٍ للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَانِيًا أَتَيْنَا إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: مصيرهما، ونظيره قوله في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «فَعُطِفَتْ - أي: الأرجل - على الرابع<sup>(٢)</sup> المسوح».

قوله: (فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى) دلَّت «الفاء» على إنكار أن يكون ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواباً، يعني إنما جاز إسناد إذهاب نور المنافقين إلى الله تعالى؛ لأنه جزءٌ لفعلهم، وأما إسناد إذهاب نور المستوقدين فلا يجوز لكونه عبثاً والعبثُ قبيحٌ، بناءً على مذهبه.

(١) من قوله: «أو بدلاً» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) وفي بعض نسخ «الكشاف»: «الثالث»، وانظر كلام الطيبي عليه في (٥: ٢٩٢).

ثُمَّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ نَارًا مَجَازِيَةً؛ كِنَارِ الْفِتْنَةِ وَالْعِدَاوَةِ لِلْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ النَّارُ مُتْقَاصِرَةٌ  
 مَدَّةً اشْتِعَالِهَا قَلِيلَةُ الْبَقَاءِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]؟  
 وَإِمَّا نَارًا حَقِيقِيَّةً أَوْقَدَهَا الْغَوَاةُ؛ لِيَتَوَصَّلُوا بِالْإِسْتِضَاءَةِ بِهَا إِلَى بَعْضِ الْمَعَاصِي،  
 وَيَتَهَدَّوْا بِهَا فِي طُرُقِ الْعَيْثِ، فَأَطْفَأَهَا اللَّهُ وَخَيَّبَ أَمَانِيَهُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ فِي  
 النَّارِ الْمَجَازِيَّةِ أَنْ تَوْصَفَ بِإِضَاءَةٍ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ؟ قُلْتَ:.....

وَتَلْخِيصُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْإِسْنَادَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إِذَا جُعِلَ مَجَازِيًّا يَجُوزُ  
 أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ عَلَى نَارٍ أَوْقَدَهَا بَعْضُ النَّاسِ لِلانْتِفَاعِ بِهَا مِنْ نَحْوِ  
 الِاسْتِدْفَاءِ وَإِضَاءَةِ مَا حَوْلَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَطْفَأَهَا رِيحٌ أَوْ مَطَرٌ، وَإِنَّمَا جَازَ إِسْنَادُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
 لِأَنَّهُ سَبَبٌ بَعِيدٌ، وَإِذَا جُعِلَ الْإِسْنَادُ حَقِيقَةً احْتَمَلَ أَنْ يُرَادَ بِالنَّارِ نَارُ الْفِتْنَةِ، وَأَنْ يُرَادَ نَارٌ  
 حَقِيقِيَّةً أَوْقَدَهَا الْغَوَاةُ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ إِطْفَاءَ تِلْكَ النَّارِ مُسْتَحْسَنٌ فِي الْعُقُولِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَعْنَى الْإِسْنَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْكَلَّ يَفْعَلُهُ، إِذَا طَفِئَتِ النَّارُ بِسَبَبِ  
 سَمَاوِي<sup>(١)</sup>. يَرِيدُ أَنَّ الْإِسْنَادَ مَجَازِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ: هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ.

قَوْلُهُ: (نَارًا مَجَازِيَّةً) وَعَلَى هَذَا حَصَلَ التَّدَاخُلُ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ، فَأُدْخِلَ الِاسْتِعَارَةَ فِي  
 الْمُسَبَّبِ بِهِ، كَمَا أُدْخِلَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: «كَأَنَّ أُذُنِي قَلْبِي حَطْلًا وَان»<sup>(٢)</sup>، فِي الِاسْتِعَارَةِ هُنَاكَ،  
 وَجَعَلَهُ تَرْشِيحًا لَهَا كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ النَّارُ مُتْقَاصِرَةٌ) فَمَوْضُوعٌ مَوْضِعٌ يُطْفِئُهَا اللَّهُ سَرِيعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:  
 ﴿أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٠) وعبارته ثَمَّةٌ: «وإِسْنَادُ الذَّهَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِمَّا لِأَنَّ الْكَلَّ يَفْعَلُهُ، أَوْ لِأَنَّ  
 الْإِطْفَاءَ حَصَلَ بِسَبَبِ خَفِيِّ أَوْ أَمْرِ سَمَاوِيٍّ كَرِيحٍ أَوْ مَطَرٍ، أَوْ لِلْمَبَالِغَةِ وَلِذَلِكَ عُدِّي الْفِعْلُ بِالْبَاءِ دُونَ  
 الْهَمْزَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الِاسْتِصْحَابِ وَالِاسْتِمْسَاكِ». انتهى.

(٢) «الكشاف» (٢: ٢١٧).

هو خارجٌ على طريقة المَجَازِ المُرَشَّحِ، فأحسِنْ تدبُّره. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَا قِيلَ: ذَهَبَ اللهُ بِضَوْئِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾؟ قُلْتَ: ذَكَرَ النُّورِ أبلغُ؛ لِأَنَّ الضُّوءَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الزِّيَادَةِ، فَلَوْ قِيلَ: ذَهَبَ اللهُ بِضَوْئِهِمْ؛ لِأَوْهَمَ الذَّهَابَ بِالزِّيَادَةِ وَبِقَاءِ مَا يُسَمَّى نُورًا، وَالغَرَضُ إِزَالَةُ النُّورِ عَنْهُمْ رَأْسًا وَطَمَسُهُ أَصْلًا،.....

قوله: (المَجَازِ المُرَشَّحِ) يريدُ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَعَارَ لِإِثَارَةِ الْفِتْنَةِ لَفْظَ النَّارِ قَفَّاهَا بِالْإِضَاءَةِ، فَإِنَّهَا صِفَةٌ مَلَائِمَةٌ لَهَا.

قوله: (وَالغَرَضُ إِزَالَةُ النُّورِ) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ نَفْيَ الْقَلِيلِ يُوجِبُ نَفْيَ الْكَثِيرِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَفِي مَعْنَاهُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَقْبَى وَلَا نَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]. قَالَ صَاحِبُ «الْفَلَكَ الدَّائِرِ»<sup>(١)</sup>: هَذَا غَيْرُ صَاحِحٍ، فَإِنَّا تَصَفَّحْنَا كُتُبَ اللُّغَةِ فَلَمْ نَجِدْهَا شَاهِدَةً لِمَا ذَكَرَ وَلَا الْإِصْطِلَاحُ الْعُرْفِيُّ مُسَاعِدٌ لَهُ.

وقال ابن السكيت - وإنه ثقة بالإجماع - في كتاب «إصلاح المنطق»<sup>(٢)</sup>، في بابِ فِعْلٍ وَفُعْلٍ بِكسْرِ الفاءِ وَضَمِّهَا مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ بِاِخْتِلَافِ الْمَعْنَى: النَّيْرُ: عَلَمُ الثَّوْبِ، وَالنُّورُ: الضِّيَاءُ، فَجَعَلَهَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ. وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: إِنَّ ابْنَ السَّكِّيتِ جَعَلَهَا شَيْئًا وَاحِدًا؛ هُوَ أَنَّ ابْنَ السَّكِّيتِ بَيَّنَّ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ بِحَسَبِ الْوَضْعِ لَا الْاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّ هَذَا الْإِعْتِبَارَ بِحَسَبِ الْاسْتِعْمَالِ، وَحَيْثُ قَالَ: وَمُضَادُّ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾ [يونس: ٥]، وَأَنَّ الْأَصْلَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّكِّيتِ.

(١) يعني العلامة عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعروف بابن أبي الحديد، (ت ٦٥٥ هـ) صاحب «شرح نهج البلاغة». وكتابه «الفلک الدائر على المثل السائر» تعقب فيه ابن الأثير في «المثل السائر». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٩).

(٢) «إصلاح المنطق» ص ٣٤-٣٥ دون قوله: «والنور: الضياء».



أَلَا تَرَىٰ كَيْفَ ذَكَرَ عَقِيْبِهِ: ﴿وَتَرَكْتَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ﴾! والظُّلْمَةُ عبارةٌ عن عَدَمِ النُّورِ وانطِماسِهِ؛ وَكَيْفَ جَمَعَهَا! وَكَيْفَ نَكَّرَهَا! وَكَيْفَ أَتْبَعَهَا مَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ ظُلْمَةَ مَبْهَمَةٌ لَا يَتَرَاءَىٰ فِيهَا شَبَحَانٌ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾! فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ وُصِفَتْ بِالْإِضَاءَةِ؟

وَقَالَ فِي «الْأَسَاسِ»: أَشْرَقَ ضَوْءُ الشَّمْسِ وَضِيَآؤُهَا وَأَضْوَاؤُهَا، وَقَوْلُهُمْ: فَلَا نَأْضُوأُ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنْوَرُ مِنَ الْبَدْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup>: لَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً <sup>(٢)</sup> وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] مَا يَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ، فَيَقَالُ لَهُ: أَفَلَا تُقَابِلُ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حَتَّى يُعْلَمَ الْاِخْتِلَافُ لِلْاِسْتِعْمَالِ!

قَوْلُهُ: (أَلَا تَرَىٰ كَيْفَ ذَكَرَ عَقِيْبِهِ... وَكَيْفَ جَمَعَهَا، وَكَيْفَ نَكَّرَهَا) كَرَّرَ «كَيْفَ» لِيُؤْذِنَ بِاسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فِيمَا قَصَدَ إِلَيْهِ، أَي: أَنَّهَا ظُلْمَاتٌ مُتَكَافِئَةٌ بِتَبَاعِجِ الْقَطْرِ وَظُلْمَةٍ عَمَامِهِ مَعَ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَأَنَّهَا ظُلْمَاتٌ لَا يُكْتَنَتُهُ كُنْهَهَا. ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ كَالْتِمِيزِ وَالِإِيغَالِ كَقَوْلِهَا:

كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ <sup>(٣)</sup>

وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّازِمِ مِنْ قَبِيلِ: فَلَا نَأْضُوأُ وَيَمْنَعُ.

قَوْلُهُ: (فَلِمَ وُصِفَتْ بِالْإِضَاءَةِ) الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَىٰ إِنْكَارِ الْكَلَامِ السَّابِقِ. وَمَبْنَىٰ سَوْأَلِهِ السَّابِقِ «هَلَّا قِيلَ: ذَهَبَ اللَّهُ بِضَوْوَتِهِمْ»، هُوَ أَنَّ الْمُجَابَوْبَةَ بَيْنَ صَدْرِ الْكَلَامِ وَعَجْزِهِ مَطْلُوبَةٌ، فَلَمَّا قِيلَ:

(١) يَعْنِي ابْنَ أَبِي الْحَدِيدِ صَاحِبَ «الْفَلَكَ الدَّائِرِ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «الْآيَةُ وَأَنَّ الْأَصْلَ» إِلَىٰ هُنَا سَقَطَ مِنْ (ط) وَ(ف).

(٣) لِلْخِصَاءِ فِي «دِيَوَانِهَا» ص ٤٠ قَالَتْ فِي رِثَائِ أَخِيهَا صَخْرَ، وَصَدَّرَهُ:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهَدَاةُ بِهِ

قلت: هذا على مذهب قولهم: للباطل صولةٌ ثم تضمحل، ولريح الصلالة عصفه ثم تخفت، و«نار العرفج»: مثل لزوة كل طمّاح. والفرق بين «أذهبه» و«ذهب به»: .....

﴿أضاءت﴾ فالمناسب أن يقال: بصوتهم، ليكون من باب ردّ العجز على الصدر، وأجاب عنه بأن مراعاة تلك التكتية - وهي إزالة النور بالكلية - اقتضت المخالفة، ثم سأل ثانيًا على الإنكار: «فلم وُصفت بالإضاءة؟» يعني إذا كان الغرض إزالة النور بالكلية، وأنه لو قيل: ذهب الله بصوتهم، لم يحصل العرض، فما الذي استدعى وصف النار بالإضاءة دون الإنارة، إذ لو قيل: فلما أنارت ما حوله حصل المقصود أيضًا وتجاوب النظم؟ وأجاب بما معناه: أنه أذمّج في الكلام معنى الباطل، وتحريره: أن سياق الكلام كان في إثبات ضوء أو نور كيف ما كان، ثم إزالته ليحصل عرض التمثيل، ففي إيرادِهِ على هذه الطريقة إشعارٌ بمعنى البطلان أيضًا، فإنه ثبت عند ذوي البصائر وأرباب النهى قوة ظهور الباطل في بدء الحال ثم اضمحلاله سريعًا في المال، فقيل: ﴿فلمّا أضاءت﴾ ليثبت أولاً الإفراط في إشراق النار ثم ﴿ذهب الله بنورهم﴾ ليثبت التفریط فيه ثانيًا، ليكون على وزان قولهم: للباطل صولةٌ ثم يضمحل. وفي هذا التقرير إيذانٌ بأن الواجب أن يحمل التنكير في قوله: ﴿استوقد نارًا﴾ على التعظيم والتهويل، وأن يجعل الإسناد في «أضاءت» للنار على المجاز، كما سبق.

قوله: (ونار العرفج مثل لزوة كل طمّاح)<sup>(١)</sup> أي: هذا اللفظ وهو نار العرفج، علم لهذا المعنى وقد أسلفنا أن حقيقة المثل: ما جعل علمًا للتشبيه لحال الأول، فإن نار العرفج علمٌ لحال من تراه يخوض في أمرٍ مع شره قوي، ثم تراه ينخفص عنه سريعًا. والعرفج: شجرٌ ينبت في السهل، الواحدة عرفجة. والنزوة: الطفرة، ومنه: نزا الذكر على الأنثى، والطمّاح: الشره.

قوله: (والفرق بين أذهبه وذهب به) وقد ذهب إلى هذا الفرق أبو العباس المبرد، ذكره الحريري في «درة الغواص»<sup>(٢)</sup>. قال صاحب «المثل السائر»: كل من ذهب بشيء فقد أذهبه،

(١) ومنه قول العرب: «أسرع من النار في بييس العرفج». انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٥).

(٢) «درة الغواص» ص ٢٠.

أَنَّ معنَى «أذهب»: أزاله وجعله ذاهبًا، ويقال: ذهب به؛ إذا استصحبه ومضى به معه، وذهب السلطان بآله: أخذَه، ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ النَّاسِ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ومنه: ذهبَ به الخيلاء. والمعنى: أخذَ اللهُ نورَهم وأمسكَه، ﴿وَمَا يُمسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ﴾ [فاطر: ٢]، وهو أبلغُ مِنَ الإذْهَابِ. وقرأَ اليَمانِيُّ: (أذهب اللهُ نورَهم).....

وليسَ كُلُّ مَنْ أذهبَ شيئًا فقد ذهبَ به، لأن قولنا: ذهبَ به يُفهمُ منه أَنه استصحبه معه، وأمسكَه عن الرجوعِ إلى الحالةِ الأولى، وليس كذلك «أذهب»<sup>(١)</sup>.

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: وفيه نظر؛ لأنَّ كلا اللفظين يدلان على معنى واحد؛ لأنَّ الأفعالَ اللازمة تُعدَّى تارةً بحرفِ الجرِّ، وأخرى بالهمزة، كما تقول: أخرجتُ زيدًا من البلدِ، وخرجتُ بزيدٍ منه، وليس معنى الثاني أنك أخرجتُ زيدًا واستصحبتَه معك، وكذا عن صاحب «الضوء» أَنه قال: ويكونُ للتعديَّة نحو: ذهبْتُ به، إذ المعنى: أذهبته، وهي في سائرِ المواضع تُفيدُ معنى التعديَّة إلى معنى آخر، وهاهنا لم يُفدُ شيئًا سواها.

والجوابُ: أَنهما وإن اشتركا في معنى التعديَّة، لكن لم قلتَ: إِنهما مُشتركان في تأدي معنى واحد؟ وهل النزاعُ إلَّا في هذا؟ فإنَّ الهمزة هاهنا للإزالة والباء للمصاحبة، وصاحبُ المعاني لا ينظرُ إلَّا إلى الفرقِ بينهما، واستعمالِ كُلِّ منهما في مقامه، لا إلى التعديَّة نفسها فإنَّ البحثَ عنها وظيفة النَّحوي. ويؤيده ما قاله المصنِّفُ في «الأعراف»<sup>(٢)</sup>: «فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿مِنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بحرفِ الابتداءِ ﴿وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بحرفِ المُجاوِزة؟ قلتَ: المفعولُ فيه عُدِّي إليه الفِعْلُ نحوَ تَعَدَّيْتَهُ إلى المفعولِ به، فكما اختلفتْ حروفُ التعديَّة في ذلك، اختلفتْ في هذا، وكانت لغةٌ تُؤخذُ ولا تُقاسُ، وإِنها يُفتشُ عن صحَّةِ مَوْقعِها فقط، فلَمَّا سَمِعناهم يقولون: جلسَ عن يمينه، وعلى يمينه، وعن شماله، وعلى شماله،

(١) «المثل السائر» (٢: ٣٠).

(٢) «الكشاف» (٦: ٣٤٤-٣٤٥).

و«ترك»: بمعنى طَرَحَ واخلَى إذا عُلِقَ بواحد؛ كقوله: «تَرَكَه تَرَكَ ظَبِي ظِلَّهُ»؛ فإذا عُلِقَ بشيئين كَانَ مضمناً معنى «صير»؛ فيجري مجرى أفعال القلوب؛ كقول عنترَةَ:

فَتَرَكَتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ

قلنا: معنى «على يمينه» أنه تَمَكَّنَ من جهة اليمين تَمَكَّنَ المُسْتَعْلَى مِنَ المُسْتَعْلَى عَلَيْهِ، ومعنى «عن يمينه»، أي: جلس مُتَجَافِئًا عن صاحب<sup>(١)</sup> اليمين، مُنْحَرِفًا عنه غَيْرَ مُلَاصِقٍ لَهُ.

وقال في «طه»: «ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَى النَّارِ﴾ [طه: ١٠]: أَنَّ أَهْلَ النَّارِ يَسْتَعْلُونَ الْمَكَانَ الْقَرِيبَ مِنْهَا، كَمَا قَالَ سَيُوبِيه - فِي مَرَزُتُ بَزِيدٍ -: إِنَّهُ لُصُوقٌ بِمَكَانٍ قَرُبُ مِنْ زَيْدٍ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ترك ظبي ظله) أي: كِنَاسَهُ الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَيَأْتِيهِ الصَّائِدُ فَيُثِيرُهُ فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا، يُضْرَبُ فَيَمْنُ تَرَكَ الْأَمْرَ تَرَكَ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا. قاله الميداني<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فتركته جزر السباع ينشئه):

مَا يَبِينُ قَلْبَهُ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

قبله:

فَشَكَّكَتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ<sup>(٤)</sup>

ورُوي: فَتَرَكَتُهُ بِالنُّونِ، وَالضَّمِيرُ «لِلْقَنَا» وَفِي رِوَايَةٍ: يَقْضِمْنَ حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمِعْصَمِ. الْجَزْرُ: جَمْعُ الْجَزِيرَةِ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلذَّبْحِ، وَالنَّوْشُ: التَّنَاوُلُ، وَالْقَضْمُ: الْأَكْلُ بِمُقَدِّمِ الْأَسْنَانِ. يَقُولُ: صَيَّرْتُهُ طُعْمَةً لِلسَّبَاعِ، أَي: قَتَلْتَهُ فَجَعَلْتَهُ عُرْضَةً لِلسَّبَاعِ حَتَّى تَنَاوَلْتَهُ وَأَكَلْتَهُ بِمُقَدِّمِ أَسْنَانِهَا.

(١) في (ط): «عن جانب».

(٢) «الكشاف» (١٠: ١٣٦).

(٣) في «مجمع الأمثال» (١: ١٢١).

(٤) البيتان لعنترَةَ في «ديوانه» ص ١٢٤.

ومنه قوله: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ﴾ أصله: هُمْ فِي ظُلْمَاتٍ، ثم دَخَلَ «ترك»؛ فنَصَبَ الجُزْأَيْنِ.

والظُّلْمَةُ: عَدَمُ النُّورِ، وقيل: عَرَضٌ يُنَافِي النُّورَ. واشتقاقها مِنْ قولِهِم: ما ظَلَمَكَ أَنْ تَفْعَلَ كذا؟ أي: ما مَنَعَكَ وَسَعَلَكَ؛ لأنها تَسُدُّ البَصَرَ وتمنعُ الرُّؤيةَ. وقرأ الحسنُ (ظُلْمَاتٍ) بسكونِ اللامِ، وقرأ اليبانيُّ: (في ظُلْمَةٍ) على التَّوْحِيدِ. والمفعولُ الساقطُ.....

قوله: (ومنه قوله: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ﴾) يُوهِمُ أَنْ تقدِيرَ الآيةِ مَقْصُورٌ على هذا الوجهِ دونَ الأوَّلِ، ولكن جاءَ في «الأمامي» عن ابنِ الحاجبِ: أَنَّ على الأوَّلِ مفعولُ «ترك»: «هم»، و﴿فِي ظُلْمَةٍ﴾ و﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ حالانِ مُترادِفانِ مِنَ المفعولِ<sup>(١)</sup>، فيقال: إِنَّ المَصْنَفَ إِنما تركَ ذَكَرَهُ لظهورِهِ، والوجهُ الثاني: لَمَّا كانَ مُتَضَمِّناً لفائدةِ التضمينِ وعلى قاعدةٍ وأصلٍ في الإعرابِ وهي: أَنَّ بعضَ الأفعالِ التي تَقْتَضِي مفعولينِ مُبْنِيَّةٌ على أصلِ الأخبارِ.

وقال ابنُ الحاجبِ: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ كقولك: صَيَّرْتُ زيدا عالِمًا فاضلاً، لأنَّها في معنىِ الأخبارِ، فكما جازَ تعدُّدُ الأخبارِ جازَ تعدُّدُها، ويجوزُ أَنْ يكونَ الأوَّلُ هو المفعولُ، والثاني حالاً من الضميرِ في قوله «تركهم» أي: تركهم مُسْتَقَرِّينَ في ظُلْمَاتٍ في حالِ كَوْنِهِم لا يُبْصِرُونَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الأوَّلُ حالاً، والثاني هو المفعولُ، أي: صَيَّرَهُم غيرَ مُبْصِرِينَ في حالِ كَوْنِهِم في ظُلْمَاتٍ.

قوله: (والظُّلْمَةُ عَدَمُ النُّورِ) وزاد الإمام<sup>(٢)</sup>: عَمَّا مِنْ شأنِهِ أَنْ يستنيرَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقيل: عَرَضٌ يُنَافِي النُّورَ) فعلى هذا الظُّلْمَةُ أمرٌ وجوديٌّ، ويدلُّ عليه قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

(١) «أمامي ابن الحاجب» (١: ١٤٣).

(٢) في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٤).

(٣) في (ح): «أن يستر».

مِنْ ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ مِنْ قَبِيلِ الْمَتْرُوكِ الْمَطْرَحِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَى إِخْطَارِهِ بِالْبَالِ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْمُقَدَّرِ الْمُنَوَّى، كَأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ أَصْلًا، نَحْوُ ﴿يَعْمَهُونَ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. فَإِنْ قُلْتَ: فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ؟ قُلْتَ: فِي أَنَّهُمْ غَبَّ الْإِضَاءَةَ حَبَطُوا فِي ظُلْمَةٍ، وَتَوَرَّطُوا فِي حَيْرَةٍ. فَإِنْ قُلْتَ: وَأَيْنَ الْإِضَاءَةُ فِي حَالِ الْمُنَافِقِ؟ وَهَلْ هُوَ أَبَدًا إِلَّا حَائِثٌ خَابِطٌ فِي ظُلْمَاءِ الْكُفْرِ؟ قُلْتَ: الْمُرَادُ مَا اسْتِضَاءُوا بِهِ قَلِيلًا مِنَ الْإِتْفَاعِ بِالْكَلِمَةِ الْمُجْرَاةِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ،.....

قوله: (فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ) والذي عليه المعنيون بشأن هذا الكتاب (١): أن السؤال عن وَجْهِ التَّشْبِيهِ؛ قالوا: الْمَعْنَى مَا وَجْهُ التَّشْبِيهِ؟ ثُمَّ بَيَّنَّ الْوَجْهَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، وَمَا ذَكَرَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ، أورد سؤالاً وأجاب عنه، ثم شرع في الوجهين الآخرين فتدبر، وقالوا: إنَّ الضمير في «أَتَمَّ غَبَّ الْإِضَاءَةَ» لِلْمُسْتَوْقِدِينَ، والذي نذهب إليه: أن السؤال عن المُشَبَّهِ، ومورده قوله السابق: إِنَّمَا شُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّةِ الْمُسْتَوْقِدِ، وأن الضمير للمنافقين، وإن كان ظاهر اللفظ يُشعرُ بأنَّ السؤال عن الوجه فافهم، فإن هذا المقام من مزال المناقدين. فإذاً المعنى: في أيِّ حالٍ من أحوال المنافقين وقع التشبيه بحال المستوقد؟ فإن حالات المنافقين فيها كثيرة كما سبقت من ابتداء ذكرهم إلى أن انتهت إلى ما نحنُ بصدده، فلا بد من تخصيص بعضها بهذا التشبيه، ولهذا وقع الاختلاف في الجواب وتعددت الوجوه، ولا كذلك إذا كان السؤال عن الوجه. ثم نقول: إننا لو فرضنا أن يكون هذا السؤال عن الوجه، فلا يتخلو: إما أن يكون هذا التشبيه مُفَرَّقًا أو مُرَكَّبًا، ولو كان مُرَكَّبًا كان الوجه ما ذكره صاحب «المفتاح»، حيث قال: وَجْهُ تَشْبِيهِ الْمُنَافِقِينَ بِالَّذِينَ شُبِّهُوا بِهِمْ فِي الْآيَةِ هُوَ رَفْعُ الطَّمَعِ إِلَى تَيْسِيرِ (٢) مَطْلُوبِهِمْ بِسَبَبِ مَبَاشَرَةِ أَسْبَابِهِ الْقَرِيبَةِ مَعَ تَعْقِيبِ الْحَرَمَانِ وَالْحَيَّةِ لِانْقِلَابِ الْأَسْبَابِ (٣).

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في «مفتاح العلوم»: تَسَنَّى. وهما بمعنى.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٥٤.

وراء استضاءتهم بنور هذه الكلمة ظلمة النفاق التي ترمي بهم إلى ظلمة سخط الله وظلمة العقاب السرمد. ويجوز أن يشبه بذهاب الله بنور المستوقد اطلاع الله.....

وليس في الأجوبة التي أوردتها المصنّف ما يدلُّ على ذلك، ولا على ما يقاربه، وأما إذا كان مُفَرَّقًا، فالوجه في غاية الظهور، فلا يحتاج إلى السؤال والجواب كما في بيت امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا      لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي<sup>(١)</sup>

لأن الوجه فيه مُتَعَدِّدٌ بِحَسَبِ تَعَدُّدِ الْمَشْبِيهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ، واستخراجه سهل، على أن السؤال من الوجه إنما يحسن إذا تَعَيَّنَ الطَّرْفَانِ، وهاهنا المُشَبَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ؛ لأن في قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] المُشَبَّهُ مَثَلُهُمْ وليس فيه ظاهرًا ما يصحُّ أن يُقَابَلَ بها في المُشَبَّه به، فوجب السؤال عنه، ومثل هذا المعنى أورد في التمثيل الثاني: «قد شبه المنافق في التمثيل الأول بالمستوقد نارا، وإظهاره الإيابة بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، فماذا شبه في التمثيل الثاني بالصَّيْبِ بِالظُّلْمَاتِ؟»، ثم أعرض عن هذا السؤال بقوله: «والصحيح أن التمثيلين من التمثيلات المركبة».

وأما بيان كون الاختلاف في الجواب دالًّا<sup>(٢)</sup> على المدعى، فهو أن قوله: «في أنهم غب الإضاءة خبطوا في ظلمة، وتورطوا في حيرة» لا يصلح أن يكون وجهًا في التشبيه المركب والمفروق؛ لما تقرر أن الوجه أمرٌ مُشْتَرَكٌ يعمُّ الطَّرْفَيْنِ، وهاهنا ليس كذلك، لأنه لا يخلو من أن تكون الإضاءة فيه حقيقة أو مجازًا، فإن كان حقيقةً فتختص بالمستوقد، وإن كان مجازًا فبالمنافق، وعلى التقديرين لا يكون مشتركًا، فلا يكون وجهًا فيجب حمله على أحدهما، فخصصناه بالمنافقين على المجاز، ليكون مُشَبَّهًا، فيرد عليه سؤاله: «وأي الإضاءة في حال المنافق؟» وينطبق

(١) «ديوان امرئ القيس» ص ٣٨ يصف عُقَابًا تَخطفُ الطَّيْرَ وَتَنْزِعُ قُلُوبَهَا.

(٢) في (ط) و(ف): «دالٌّ» لكن دون لفظة «كون»، وبها تستقيم العبارة من جهة النحو، لكن تُشكِلُ من حيث المعنى، والله أعلم.

عليه الجوابُ المرادُ: «ما استضاءوا به قليلاً من الانتفاعِ بالكلمةِ المُجرأةِ على ألسنتهم» إلى آخره فإنه في بيان مجاز المشبه.

وأما الجوابُ الثاني، وهو قوله: «ويجوزُ أن يُشَبَّهَ بذهابِ الله بنورِ المستوقِدِ» إلى آخره، والثالثُ وهو قوله: «والأوجهُ أن يُرادَ الطَّبَعُ» فمن الدلائلِ القاطعةِ على ما قَصَدناه.

بيانُ الوجهِ الثاني: أنَّ المُشَبَّهَ بالاستضاءةِ هو انتفاعُهم من المؤمنينَ بالمُتَارِكَةِ والإِعْفَاءِ عن المحاربةِ، والإِحْسَانِ إليهم، وإِعْطَائِهِم الحُظُوظَ من المغنمِ، وبذهابِ الله بنورِ المُسْتَوْقِدِ إذهابُ الله ذلكَ الانتفاعَ بِكُشْفِ أسرارِهِم وافتضاحِهِم بين المؤمنينَ بِإِطْلَاعِهِم على أفعالِهِم، فيكونُ الإِطْلَاعُ على النفاقِ مُرتَباً على الانتفاعِ، كما أنَّ الذهابَ مُرتَبٌ على الإضاءةِ في حالِ المُسْتَوْقِدِ. ويفترقُ هذا الوجهُ من الوجهِ الأولِ في إرادةِ معنى «ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ» دونَ الإضاءةِ والانتفاعِ، فإنَّ المرادَ بالإضاءةِ في الوجهِينِ الانتفاعُ بالكلمةِ المُجرأةِ على ألسنتهم، وبالإذهابِ في الأولِ ظلمةُ العقابِ، وفي الثاني إطلاعُ الله المؤمنينَ على أسرارِهِم.

وبيانُ الوجهِ الثالثِ: هو أنَّ المُشَبَّهَ بالاستضاءةِ هو الانتفاعُ المذكورُ، وبالإذهابِ الطَّبَعُ المُرتَّبُ على عَدَمِ مَنَحِ الألطافِ، وتَرْكُهُم على ما هُم عليه، فإنه سَبَبٌ لتراكمِ الرِّينِ والطَّبَعِ على قلوبِهِم، فَصَحَّ إيقاعُ الطَّبَعِ مُشَبَّهًا، وأنه بمنزلةِ إذهابِ النورِ في طرفِ المُشَبَّهِ به، لأنَّ نورَهُم، أي: انتفاعَهُم لَمَّا كان سَببًا عن إظهارِهِم الإيَّانَ وموافقَتِهِم المُسلمينَ في الظاهرِ، وكان تَرْكُهُم على هذه الحالةِ سَببًا لتراكمِ الرِّينِ فَكَلَّمَا ازدادَ الرِّينُ، قَلَّ الانتفاعُ والإضاءةُ، إلى أن ينتهيَ الرِّينُ إلى الطَّبَعِ، فحينئذٍ لم يتماكوا أن يُجْرُوا على ألسنتِهِم كلمةَ الإيَّانِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَيْضَاضَةُ مِنَ آفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفَى ضُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٦] فانقطعَ لذلكَ الانتفاعُ بالكلمةِ، فَصَحَّ التشبيهُ، هذا على تقديرِ أن يكونَ «ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ» جزءًا الشرطيِّ والضميرُ للمُستوقِدِينَ، وأما إذا قُدِّرَ الجُزْءُ محذوفًا، تكونُ دلالةُ «ذَهَبَ اللهُ» على هذا المعنى دلالةَ النَّائِبِ على المَنُوبِ.



على أسرارهم وما افترضوا به بين المؤمنين وأتسموا به من سمة النفاق. والأوجه أن يراد الطبع؛ لقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾. وفي الآية تفسير آخر؛ وهو: أنهم لما وُصفوا بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى، عُقِبَ ذلك بهذا التمثيل؛ ليُمثَلَ هُداهم الذي باعوه بالنار المضئية ما حوّل المُستوقِد؛ والضلالة التي اشتروها وطُبعَ بها على قلوبهم بذهاب الله بنورهم وتركه إياهم في الظلمات. وتكثير النار للتعظيم. كانت حواسهم سليمة،.....

قوله: (وما افترضوا) قيل: هو عطفٌ على «اطلاع الله».

وأما الجواب الرابع وهو قوله: «وفي الآية تفسير آخر» فكذا يُقَوَّى قولنا: إن تقدير السؤال: في أي حالة من حالات المنافقين وقع التشبيه؟ فإن حالات المنافقين فيها كثيرة.

تقريره: أن تلك الأجوبة كانت مبنية على أن المراد من الحال المسؤول عنها ما يُعلم من تفسيره قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ حيث قال: «كانت صورة صنيعهم مع الله - حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون - صورة صنيع المخادعين، وصورة صنيع الله معهم - حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده في عداد شرار الكفرة وأهل الدرك الأسفل من النار - صورة صنيع الخادع» إلى آخره. وهذا الجواب مبني على أن الحالة التي وقع التشبيه فيها هي ما في الآية السابقة وهي قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]. ألا ترى كيف صرّح بالمشبه والمُشَبَّه به بقوله: «ليُمثَلَ هُداهم الذي باعوه بالنار المضئية»! فالحق أن هذا جواب ثانٍ، والجواب الأول مُتفرِّغٌ عليه الوجهان.

قوله: (والأوجه أن يراد الطبع) لما أن قوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨] واقع استئنافاً على بيان الموجب.

قوله: (كانت حواسهم سليمة)، الراغب: الصَّمُّ: صلابة من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حَجَرٌ أَصَمٌّ وصخرة صماء، وقيل لرأس القارورة: الصَّام، والبكْمُ: اعتقال اللسان، وأصله فيمن يولد أخرس، والعمى قد يُقال في عدم البصيرة والبصر جميعاً، فمن ترك الإصغاء إلى

ولكن لما سدوا عن الإصاحه إلى الحق مسامعهم، وأبوا أن يُنطقوا به ألسنتهم، وأن ينظروا ويتبصروا بعيونهم؛ جعلوا كأنهم إيفت مشاعرهم، وانتقضت بناها التي بُنيت عليها للإحساس والإدراك؛ كقوله:

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذُنُوا

أَصَمُّ عَمَّا سَاءَ سَمِعُ

أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسْمَعُ خَلْقَ اللَّهِ حِينَ أُرِيدُهُ

الحكمة الربانية، وأعرض عن الطريق الأخرى واشتغل عن تعرف حالها، ولم يُنعم تدبرها، صح أن تُستعمل هذه الألفاظ فيه، والآية مبنية على الآية الأولى ومفسرة بحسب تفسيرها<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأن ينظروا ويتبصروا)<sup>(٢)</sup> بعيونهم) زاد في العبارة في هذا القسم، وأكد فيه، حيث بين النظر بالتبصر وصرح بذكر العين، وبناء من التفعّل؛ لأن بديهه النظر لا تُجدي البتة، والنظرة الأولى حقائق، فلا بُد من بناء ثان على الأول، وإعمال التفكير فيه لينتفع به.

قوله: (إيفت) أي: صارت ذا آفة<sup>(٣)</sup> الجوهرية: الآفة: العاهة. وقد يف الزرع، أي: أصابته آفة فهو مؤوف مثال معوف، والبني: بالضم مقصورة مثل البني يقال: بنية وبني، وبنيه وبني.

قوله: (أذنوا) هو من: أذنت الشيء أذنا، إذا أصغيت إليه، وأنشد الجوهري قبله لقعنب:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طاروا بها فرحاً مني، وما أذنوا من صالح دفنوا<sup>(٤)</sup>

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٧).

(٢) في الأصول الخطية: «ويتبصروا»، وكلام الشارح دائر على التبصر.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «ذات».

(٤) «الصحاح» (٥: ٢٠٦٨) (أذن). ومنه قوله ﷺ: «ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنى بالقرآن» يعني

استمع. أخرجه البخاري (٥٠٢٤)، ومسلم (٧٩٢) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا وَأَعْمَيْتُهُ  
عَنِ الْجُودِ وَالْفَخْرِ يَوْمَ الْفِخَارِ  
فَإِنْ قَلْتَ: كَيْفَ طَرِيقَتُهُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ؟ قَلْتُ: طَرِيقَةُ قَوْلِهِمْ:.....

قوله: (فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا) البيت<sup>(١)</sup>. أي: وَجَدْتُهُ أَصَمًّا، «وَأَعْمَيْتُهُ»، أي: وَجَدْتُهُ أَعْمَى.

قوله: (كَيْفَ طَرِيقَتُهُ) قيل: أي: هُوَ حَقِيقَةٌ أَمْ مَجَازٌ؟ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَجَازًا، أَمْ مِنْ بَابِ التَّمثِيلِ أَوْ الِاسْتِعَارَةِ؟ وَلَيْسَ بِذَلِكَ، بَلْ تَوَجِيهُ السُّؤَالِ أَنْ يُقَالَ: ذَكَرْتَ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿صُمُّكُمْ عَمَى﴾ [البقرة: ١٨] لَيْسَتْ عَلَى ظَوَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ حَوَاسَهُمْ كَانَتْ سَلِيمَةً، وَأَمَّا مَحْمُولَةٌ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي، فَمِنْ أَيِّ أَسْلُوبٍ هُوَ فِي الْبَيَانِ؟ فَأَجَابَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ، ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنْ مَبْنَى التَّشْبِيهِ أَنْ يُذَكَّرَ طَرَفَاهُ، وَهُوَ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ هِيَ أَنْ يُطْلَقَ أَحَدُ طَرَفَيْ التَّشْبِيهِ، وَيُرَادَ الطَّرْفُ الْآخَرَ، وَهَاهُنَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُشَبَّهُ، فَهَلْ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى اسْتِعَارَةً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ مَذْكُورٌ وَهُوَ الْمَنَافِقُونَ، ثُمَّ مَنَعَ هَذَا التَّعْلِيلَ بِقَوْلِهِ: «طَوَى ذِكْرَهُمْ عَنِ الْجُمْلَةِ بِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ» وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ ثَبِتَ فِي الْبَيَانِ أَنَّ شَرْطَ الِاسْتِعَارَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهَ الْمَتْرُوكُ مَطْوِيًّا فِي جُمْلَةٍ وَقَعَتِ الِاسْتِعَارَةُ فِيهَا، فَلَوْ ذُكِرَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْجُمَلِ لَا يَضُرُّهَا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ      نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي  
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ      شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ قَوْلَهُ: «شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي» عُدَّ اسْتِعَارَةً، وَإِنْ عَلِمَ مِنَ السَّابِقِ أَنَّهُ تَشْبِيهِ، كَذَا هَاهُنَا هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُعْرَاةٌ عَنِ ذِكْرِ الْمُشَبَّهِ، وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرَهُمْ، فَانْسَلَقَ إِلَى أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «طَوَى ذِكْرَهُمْ عَنِ الْجُمْلَةِ». وَأَجَابَ أَنَّ الْمَطْوِيَّ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْتِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ مُسْتَقِلَّةٌ.

(١) ذكره ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (١: ٥٦٠)، واليوسفي في «زهر الأكم في الأمثال والحكم» (٢: ٩٦) غير منسوب إلى أحد.

(٢) البيتان لابن العميد كما في «يتمة الدهر» للثعالبي (١: ٣٧٤).

هُم لِيُوْتُ؛ لِلشُّجْعَانِ، وَ: بُحُورٌ؛ لِلأَسْحِيَاءِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي الصِّفَاتِ وَذَلِكَ فِي الأَسْمَاءِ. وَقَدْ جَاءَتْ الاستِعَارَةُ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ جَمِيعًا؛ تَقُولُ: رَأَيْتُ لِيُوْتًا، وَلَقِيتُ صُومًا عَنِ الحَيْثِرِ، وَدَجَا الإِسْلَامُ، وَأَضَاءَ الحَقِّ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ تُسَمِّي مَا فِي الآيَةِ استِعَارَةً؟ قُلْتَ: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ تَشْبِيهًا بَلِيغًا، لَا استِعَارَةً؟.....

قوله: (هم ليوت للشجعان، وبحور للأسخياء) أي: تشبيه بحذف الأداة، والوجه كأنه قيل: هم كالليوت وكالصم إلا أن الفرق بينهما من حيث الاسم والصفة، وكما جاءت الاستعارة على الأصالة في الأسماء وعلى التبعية في الصفات والأفعال كذا تجيء في التشبيه؛ لأن مبنى الاستعارة على التشبيه فقوله: «رأيت ليوتًا ولقيت صومًا، وأضاء الحق» استعارات لا تشبيهات، فإذا جُورَ ذلك في الفرع، ففي الأصل بطريق الأولى.

قوله: (ودجا الإسلام)، الأساس: ومن المجاز ثوب داج: سابع غطى<sup>(١)</sup> جسده كله، وثوب الإسلام داج.

قوله: (تشبيهًا بليغًا) وذلك أن حق التشبيه ذكر أركانه الأربعة: المشبه والمشبه به، وأداته ووجهه، وحين لم يذكر هاهنا الأداة دل على الحمل، ولما لم يذكر الوجه دل على العموم.

وأما حذف المُسْنَدِ إليه، فيه بلاغة أم لا؟ فمذهب صاحب المفتاح: لا، لكون المُقَدَّرِ كالمفروض، لكن لا يخلو من نوع مبالغة، فإن دلالة المُسْنَدِ على المُسْنَدِ إليه المُقَدَّرِ في نحو: أسد علي وفي الحروب نعام<sup>(٢)</sup>

قريب من نحو دلالة الأسد على الشجاع في قولك: رأيت أسدًا يرمي، ولهذا اختلف

فيه.

(١) لفظ «غطى» من (ط)، ومن «أساس البلاغة» (دجى)، وسقط من سائر الأصول.

(٢) لعمران بن حطان، من فرسان الخوارج وشجعانهم، يخاطب الحجاج بن يوسف حين فر من غزاة الحرورية. «التذكرة الحمدونية» (١: ٢٦٩)، ولتنام الفائدة انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد.

لأنَّ المُستعارَ له مذكورٌ، وهُم المُنافعون، والاستعارةُ إنما تُطلَقُ حيثُ يُطوى ذِكْرُ المُستعارِ له، ويُجْعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه صالحًا لأنَّ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه لولا دلالةَ الحالِ أو فحوى الكلام، كقولِ زهير:

لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ      له لِيَدُ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

قوله: (يُطوى ذِكْرُ المُستعارِ له) ليس بكُلِّي؛ لأنَّ ذلكَ مشروطٌ في الاستعارةِ المُصرَّحة، أما المَكْنِيَّةُ فبخلافه.

قوله: (وَيُجْعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه، صالحًا لأنَّ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه) مبنيٌّ على القولِ بالادِّعاءِ الذي هو أصلُ الاستعارة، وإلا فمعنى الحقيقةِ هو المُبادِرُ إلى الفَهْمِ عند خُلُوِّ الكلامِ عن القرينة، وإلى الاستعارة عند وجودها؛ وذلك أنَّ المُتَكَلِّمَ عند إرادةِ الاستعارة يَدَّعي أَوَّلًا أنَّ المُشَبَّهَ داخلٌ في جِنْسِ المُشَبَّهِ به، وفَرْدٌ من أفرادِ حقيقته، فالمُستعارُ كاللفظِ المُشْتَرَكِ الدائرِ بين مفهومَيْه، ولولا القرينةُ المبيِّنةُ لم يُعْلَمِ المراد.

قوله: (لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ) الشوكَةُ شِدَّةُ البأسِ، والحِدَّةُ في السِّلَاحِ<sup>(١)</sup>، وقد شاكَ الرجلُ، أي: ظَهَرَ شوكتهُ وحِدَّتُه، فهو شائِكُ السِّلَاحِ، وشاكِي السِّلَاحِ مَقْلُوبٌ منه<sup>(٢)</sup>، مُقَدِّفٌ: كثيرُ اللحمِ، ناقةٌ مُقَدِّفةٌ مُكْتَنِزةُ اللَّحْمِ، كأنها قُدِّفَتْ به قَدْفًا. لِيَدُ: جَمْعُ لِيَدَةٍ، وهي الشَّعْرُ الذي على رَقَبَتِهِ<sup>(٣)</sup> يتلَبَّد.

قوله: (أظفاره لم تُقَلِّمِ) أي: برائته لا يعترها ضَعْفٌ، يقالُ للضعيفِ: مَقْلُومُ الظُّفْرِ، واجتمع في البيتِ تجريدُ الاستعارة مع ترشيحها، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به لقيامِ دلالةِ الحالِ على الاستعارة.

(١) في (ح) و(ف): «والحد في السلاح».

(٢) يعني قَلَبَ الياءِ من عينِ الفعلِ إلى لامِه، ويجوز حذفُ الياءِ فيقال: شاكٌ. أفاده الشنمري في «شرح ديوان زهير» ص ٢٢.

(٣) يعني الأسد، وتُسَمَّى زُبْرَةُ الأسد.

وَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْمُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ مِنْهُمْ كَأَنَّهُمْ يَتَنَاسَوْنَ التَّشْبِيهَ وَيُضْرِبُونَ عَنْ تَوْهِيهِ  
صَفْحًا، قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:

وَيُضَعِدُّ حَتَّى يَظَنَّ الْجَهْلُ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «وَيُجْعَلُ الْكَلَامُ خَلُوعًا عَنْهُ صَالِحًا لِأَنَّ يُرَادَ بِهِ الْمُنْقُولُ  
عَنْهُ» أَي: حَقِيقَةً «وَالْمُنْقُولُ إِلَيْهِ» أَي: ادْعَاءٌ، وَلِأَنَّ الْمُشَبَّهَ دَاخِلٌ فِي جِنْسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فَرَدُّ مِنْ  
أَفْرَادِ حَقِيقَةِ «يَتَنَاسَوْنَ التَّشْبِيهَ» فِي التَّرْشِيحِ (١) كَأَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ مِنْهُمْ عَلَى بَالٍ، وَلَا رَأَوْهُ وَلَا  
طَيَّفَ خِيَالًا.

فَإِنْ قُلْتَ: الْكَلَامُ فِي تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ مَسْوُوقٌ لِلِاسْتِعَارَةِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ، وَهَذَا تَشْبِيهُ  
كَمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَفْهُومِ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَفْتَاخِ؟ قُلْتُ: ذِكْرُهُ لِلْمُبَالِغَةِ وَالْإِيدَانِ بِأَتَمِّمْ إِذَا كَانُوا مَعَ  
التَّشْبِيهِ وَالْإِعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ يُسَوِّغُونَ أَنْ لَا يَبْنُوا إِلَّا عَلَى الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، فَهَمَّ إِلَى  
تَسْوِيفِ ذَلِكَ مَعَ جَعْدِ الْأَصْلِ فِي الْاسْتِعَارَةِ أَقْرَبَ (٢).

قَوْلُهُ: (الْمُفْلِقِينَ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْفَلَقُ بِالْكَسْرِ: الدَّاهِيَةُ وَالْأَمْرُ الْعَجِيبُ تَقُولُ مِنْهُ: أَفْلَقَ  
الرَّجُلُ، وَشَاعِرٌ مُفْلِقٌ.

الْأَسَاسُ: شَاعِرٌ مُفْلِقٌ يَأْتِي بِالْفَلَقِ وَهُوَ الْأَمْرُ الْعَجِيبُ.

قَوْلُهُ: (وَيُضَعِدُّ) الْبَيْتُ (٣)، وَالضَّمِيرُ فِي «يُضَعِدُّ» لِلْمَدْوُوحِ (٤)، سَاقٌ سُمُوٌّ مَنَزَلَتُهُ وَارْتِفَاعُهُ (٥)

(١) قَوْلُهُ: «فِي التَّرْشِيحِ» مِنْ (ط).

(٢) هَذِهِ الْفَقْرَةُ - مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتَ: الْكَلَامُ» إِلَى هُنَا - هُنَا مَكَانَهَا فِي (ط)، وَفِي (ح) وَ(ف) مَكَانَهَا بَعْدَ فَقْرَةِ:

«قَوْلُهُ: لَا تَحْسَبُوا» الْآيَةَ.

(٣) لِأَبِي تَمَّامٍ فِي «دِيْوَانِهِ» (١: ٤١٧).

(٤) فِي (ف): «لِلْمَدْوُوحِ».

(٥) فِي (ط): «وَارْتِفَاعُهُ».

ولبعضهم:

لا تَحْسَبُوا أَنَّ فِي سِرْبَالِهِ رَجُلًا      فففيه عَيْثٌ وليتُّ مُسْبِلٌ مُسْبِلٌ  
وليسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: طُوِيَ ذِكْرُهُمْ عَنِ الْجُمْلَةِ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ؛ فَاتَّسَلَقُ بِذَلِكَ إِلَى  
تَسْمِيَةِ اسْتِعَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، نَظِيرُهُ قَوْلُ مَنْ يَخَاطِبُ الْحَجَّاجَ:  
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ      فَتَخَاءُ تَنْفِرٌ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

مدارج الكمال مساق علوه المكاني، واللام في «لظن» جواب القسم، والبيت مثال الاستعارة.  
قوله: (لا تحسبوا) البيت<sup>(١)</sup>، والبيت مُسْتَشْهَدٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ كَمَا تَقُولُ فِي شُجَاعٍ:  
هَذَا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ بَلْ هُوَ أَسَدٌ؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ يَفْتَرِسُ وَيَصُولُ.

قوله: (مُسْبِلٌ)، الأساس: أَسْبَلَ الْمَطَرَ: أَرْسَلَ دَفْعَةً وَتَكَاثَفَ كَأَنَّمَا أَسْبَلَ سَيْتَرًا.  
قوله: (فَاتَّسَلَقُ)، الجوهرية: تَسَلَّقَ الْجِدَارَ: تَسَوَّرَهُ. أَي تَرَكَ التَّشْبِيهَ وَارْتَقَى إِلَى  
الاستعارة، لِأَنَّهَا تَدْرُجُ مِنَ التَّشْبِيهِ لِحَذْفِ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَذِكْرِ الْآخَرِ، وَفِي حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ إِيهَامٌ  
لِتَطْهِيرِهِ اللَّسَانَ عَنْهُ.

قوله: (أَسَدٌ عَلِيٌّ) البيت<sup>(٢)</sup>، ويَعْدَهُ:

هَلَا حَمَلَتْ عَلَى غَزَالَةٍ فِي الْوَعْيِ      بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحِي طَائِرٍ  
فَتَخَاءُ: مُسْتَرْخِيَةٌ الْجَنَاحِ. وَالصَّفِيرُ: صَوْتُ الْمَكَاءِ، وَالنَّعَامُ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْجُبْنِ.  
قيل: قَتَلَ الْحَجَّاجُ شَيْبَا الْخَارِجِيَّ، فَحَارَبَتْهُ أَمْرَأَتُهُ سَنَةً، وَهَزَمَتْ الْحَجَّاجَ وَهِيَ تَتَّبِعُهُ، فَقِيلَ لَهُ  
ذَلِكَ تَعْيِيرًا، أَي: هَلَا حَمَلَتْ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي الْوَعْيِ بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي الْوَجِيبِ<sup>(٣)</sup> وَالْحَقَّقَانِ  
كَأَنَّهُ فِي جَنَاحِي الطَّيْرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) للزمخشري كما في «شواهد الكشاف» (١: ٧٧).

(٢) سبق تخريجه قبل قليل.

(٣) في (ط): «الوجب».

(٤) في (ط): «الطائر».

ومعنى ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾: أنهم لا يعودون إلى الهدى بعد أن باعوه، أو عن الضلالة بعد أن اشتروها؛ تسجيلاً عليهم بالطبع؛ أو أراد أنهم بمنزلة المتحيرين.....

قوله: (ومعنى ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾) أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(١)</sup> متعلقه محذوف. الأساس: رجع إلى رجوعاً ومرجعاً ورجعى، ورجعته أنا رجعاً. فإما أن يُقدَّر المتعلق «إلى»<sup>(٢)</sup>، فالرجوع إذن بمعنى الإعادة إلى ما كان، فالمعنى: «لا يعودون إلى الهدى»؛ لأن المراد تمكُّنهم من الهدى، وإما أن يُقدَّر «عن» فالمعنى: «لا يرجعون عن الضلالة»، فإن التمسك بالشيء لا يرجع عنه، وإما أن لا يُقدَّر شيء، ويترك على الإطلاق، والوجهان المتقدمان مبنيان على أن وجه التشبيه في التمثيل مُستنط من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] والوجه الأخير من قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾، المعنى به قوله<sup>(٣)</sup>: «إِنَّهُمْ غَبَّ الإِضَاءَةَ، خَبَطُوا فِي ظُلْمَةٍ، وَتَوَرَّطُوا فِي حَيْرَةٍ».

قوله: (تسجيلاً عليهم بالطبع) اعلم أن في تفريعه هذا اللفظ على قوله: «بعد أن باعوه» أو «بعد أن اشتروها» وإيقاعه مفعولاً له للقول المُقدَّر، أي: قيل: فهم لا يرجعون، تسجيلاً عليهم<sup>(٤)</sup>، دقيقة جليلة ولطيفة سنيّة، لأنه آذن به أن هذا القول أيضاً مُتفرِّع على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] وتتميمٌ لذلك المعنى، نحو قوله: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَحْدَرْتُهُمْ﴾ وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؛ لأن المشتري والبائع إذا بتا المبايعه بحيث لا يكون لأحدهما الخيار والرجوع إلى السلعة كتباً صكاً على ذلك، ثم أثبت الحاكم سجله تأكيداً على تأكيد، فهذا هو معنى الطبع، لأن الطبع: تراكم الرين وتزايد في الكفر، فعلى هذا جملة التمثيل كالمُعترضة بين التميم أعني: ﴿صُمُّ بَصَرِكُمْ عُنَى فَهْمٌ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] والمُتمم وهو قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ الآية [البقرة: ١٦] وعلى الوجه الثاني وهو قوله: «أو أراد

(١) في (ح): «أي يرجعون».

(٢) في (ط): «المتعلق أي».

(٣) من قوله: «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إلى هنا من (ط).

(٤) متعلق بقوله: «اعلم أن في تفريعه».



الذين بقوا جامدين في مكانهم لا يبرحون، ولا يدرون أيتقدمون أم يتأخرون، فكيف يرجعون إلى حيث ابتدأوا منه.

[﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَرَقٌّ يَجْعَلُونَ أَصْدِعُكُمْ فِيءَآذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ \* يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّسَوًّا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ١٩-٢٠]

ثم ثنى الله سبحانه في شأنهم بتمثيل آخر؛ ليكون كشفًا لحالهم بعد كشف، وإيضاحًا غبّ إيضاح.....

أثمهم بمنزلة المتحيرين، قوله: ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عُنَىٰ فَهْمٌ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ كالتميم لجملة التمثيل، ويمكن أن يُنظر في الترشيح والتجريد والتميم معنى الترقى ليشمل جميع شرائط التجارة؛ لأن المقصود من التجارة حصول الربح، وحفظ رأس المال، وهؤلاء في هذه الصفقة أضاعوا هاتين الطلبتين، فعلم من ذلك فقد اهدأهم لطرق التجارة. ومن وقف على كونه دخيلاً في صنعة التجارة ربما اشتغل بالتلافي، ويرجع إلى البائع ويعتذر إليه ليرد رأس ماله، ويرجع عن الغبن الفاحش، وهؤلاء حرموا<sup>(١)</sup> كل ذلك فدمروا.

قوله: (وكيف<sup>(٢)</sup> يرجعون) عطف على «أيتقدمون أم يتأخرون» ضمن «لا يدرون» معنى العلم، وعلق عمله حيث أتى بالجملتين مصدرتين بحرف الاستفهام، و«كيف» مفعول «يرجعون» على تأويل جواب الاستفهام.

قوله: (ثم ثنى الله تعالى) هو عطف على قوله: «عقبها بضر المثل» في قوله: «ولما جاء بحقيقة صفتهم عقبها».

قوله: (غبّ إيضاح)، الجوهرى: الغبُّ: أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ط): «وحرمو هؤلاء».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكيف».

(٣) من قوله: «قوله: غب إيضاح» إلى هنا ساقط من (ط).

وكما يجب على البليغ في مَظَانَّ الإجمالِ والإيجازِ أن يُجَمِّلَ ويُوَجِّزَ، فكذلك الواجب عليه في مَوَارِدِ التفصيلِ والإشباعِ أن يُفَصِّلَ ويُشَبِّعَ. أنشد الجاحظ:

يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً      وَحَيَّ الْمُلَاحِظِ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ

ومما تُنَبِّئُ مِنَ التَّمثِيلِ فِي التَّنزِيلِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ \* وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ \* وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ \* وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١]، وَالْأَتْرَى إِلَى ذِي الرَّمَّةِ كَيْفَ صَنَعَ فِي قَصِيدَتِهِ:

أَذَاكَ أَمْ تَمْشُ بِالْوَشِيِّ أَكْرَعُهُ؟

قَوْلُهُ: (وكما يجب على البليغ) الواو للاستئناف، والكلام إلى تمام بيت الجاحظ مُعْتَرِضٌ، وَالْكَافُ فِي «كَمَا» مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ، وَلِذَلِكَ جِيءَ بِالْفَاءِ فِي الْحَبَرِ، وَهُوَ «فَكَذَلِكَ».

قَوْلُهُ: (يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ)، الْأَسَاسُ: وَمَنْ الْمَجَازُ: رَأَيْتَ النَّاسَ يَرْمُونَ الطَّائِفَ، أَي: يَقْصِدُونَهُ. وَهَذَا الْكَلَامُ بَعِيدٌ الْمَرَامِي.

قَوْلُهُ: (وَحَيَّ الْمُلَاحِظِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: يُشِيرُونَ رَمْزًا.

قَوْلُهُ: (وَالْأَتْرَى) وَيُرْوَى بِغَيْرِ «الواو»، وَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ «الواو» فَهُوَ كَالْبَيَانِ لِمَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ «بِالواو» فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «مَمَّا تُنَبِّئُ».

قَوْلُهُ: (أَذَاكَ أَمْ تَمْشُ بِالْوَشِيِّ أَكْرَعُهُ) تَمَامُهُ:

مُسْفَعٌ الْحَدَّ غَادٍ نَاشِطٌ سَبَبٌ<sup>(١)</sup>

النَّمَشُ بِالْفَتْحِ: نَقَطٌ بِيضٌ وَسُودٌ، وَمِنْهُ: نَوْرٌ نَمَشٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهُوَ الْوَشِيُّ<sup>(٢)</sup> الَّذِي فِيهِ نَقَطٌ. بِالْوَشِيِّ: صِفَةُ النَّمَشِ، وَأَكْرَعُهُ فَاعِلُهُ. مُسْفَعٌ الْحَدُّ: أَسْوَدُ الْجَوْهَرِيِّ: السُّفْعَةُ فِي الْوَجْهِ: سَوَادٌ فِي خَدِّي الْمَرَأَةِ الشَّاحِبَةِ. نَاشِطٌ: يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ. وَسَبَبٌ: نَوْرٌ مُسِنَّةٌ قَدْ

(١) لذي الرمة في «ديوانه» ص ٢٤.

(٢) في (ط) و(ح): «الوحشي».

## أذاك أم خاضبٍ بالسِّيِّ مَرْتَعُهُ؟

فإن قلت: قد شُبِّهَ المنافقُ في التمثيلِ الأوَّلِ بالمستوقِدِ نارًا، وإظهاره الإيمانَ بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، .....

استحکم أسنائه. والأكْرَعُ: جَمْعُ الكِرَاعِ، وهو الوَظِيفُ وهو ما بينَ الرُّكْبَةِ إلى الرُّسْغِ. يقولُ: أذاك الحِمَارُ الوحشيُّ الذي مَرَّ ذِكْرُه يُشْبِهُ نَاقَتِي، أم تُورُّ مُلَمَّعٌ مُسَقَّعُ الحَدِّ.  
قوله: (أذاك أم خاضبٍ بالسِّيِّ مَرْتَعُهُ) تمامه:

أبو ثلاثين أمسى وهو مُنْقَلِبٌ<sup>(١)</sup>

الخاضبُ: الظَّلِيمُ<sup>(٢)</sup>. والظَلِيمُ إذا أكلَ الربيعَ احمرَّت ساقاه، وأطرافُ ريشه. و«السِّيِّ»: ما استوى من الأرض. و«أبو ثلاثين» أي: ثلاثين فرسخًا، فهو مُنْقَلِبٌ، أي: مُنْصَرَفٌ إلى وَكْرِهِ. كَرَّرَ التشبيهَ، وشبَّه نَاقَتَهُ تارةً بالحمارِ، وأخرى بالثورِ، ثم بالنعامِ في السُّرْعَةِ والخِفَّةِ.

قوله: (وإظهاره الإيمانَ بالإضاءة) قيل: فيه نظر، والأولى أن يُقال: إظهاره الإيمانَ بالاستيقاد، وانتفاعه بالإضاءة؛ لأنَّ المنافقَ إذا شُبِّهَ بالمُستوقِدِ، ففعلُهُ وهو إظهارُ الإيمانِ يكونُ كالأستيقادِ لا محالةً، وما يحصلُ له من إظهارِ الإيمانِ يكونُ كالإضاءةِ الحاصِلةِ من الاستيقاد. هذا هو التحقيق.

وقلت: تحقيقُ هذا المقامِ أن التشبيهَ واقعٌ في صِفَةِ المنافقينَ وصِفَةِ المُستوقدينَ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وصِفَةِ المنافقينَ إظهارُ الإيمانِ بالكلمةِ المُجرأةِ على ألسنتِهِم، وصِفَةِ المُستوقدينَ مُزاوَلَةَ الوقودِ ومُحاوَلَةَ الاستيقادِ، وكما أن هذه المزاوَلَةَ عقيب هذه الإضاءةِ على ما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾، كذلك ذلك الإظهارُ أُوْرَتْ أن تُجْرِي عليهم أحكامُ المُسلمينَ من المُتاركةِ والاصطناعِ والإحسانِ إليهم، فإنَّها منافعٌ بمنزلةِ

(١) «ديوان ذي الرمة» ص ٣٧.

(٢) وهو ذَكَرُ النِّعَامِ.

فماذا شُبِّهَ في التمثيل الثاني بالصَّيْبِ، وبالظُّلُمَاتِ، وبالرَّعدِ، وبالبرقِ، وبالصَّواعقِ؟ قلتُ: لقائل أن يقولَ: شُبِّهَ دينُ الإسلامِ بالصَّيْبِ؛ لأنَّ القلوبَ تَحْيَا به حياةُ الأرضِ بالمَطَرِ، وما يتعلَّقُ به مِنْ شُبِّهِ الكُفَّارِ بالظُّلُمَاتِ،.....

الإضاءةُ، يدلُّ عليه قوله فيما سبق: «وأين الإضاءةُ في حالِ المُنَافِقِ» وجوابه: أنَّ «المُرَادَ ما استضاءوا بِهِ قليلاً مِنَ الانتفاعِ بالكلمَةِ المجرأةِ على ألسنتهم» ثمَّ كما تَرَتَّبَ على تلكِ الإضاءةِ إذهابُ النورِ بالكليةِ كذلك تَرَتَّبَ على هذه الإضاءةِ انقطاعُ الانتفاعِ وهو المُرَادُ بقوله: «وانقطاعُ انتفاعِهِ بانطفاءِ النَّارِ» ولا شكَّ أنَّ انقطاعَ الانتفاعِ مُتوقَّفٌ على ثبوته، فالتقديرُ: شُبِّهَ الإظهارَ بالاستيقادِ والانتفاعِ بالإضاءةِ لدلالةِ كلامِهِ السابقِ وهو<sup>(١)</sup> قوله: «ما استضاءوا بِهِ قليلاً مِنَ الانتفاعِ» على أنَّ الانتفاعَ مُشَبَّهٌ بالإضاءةِ. هذا التَّقريرُ وهو قوله: «قد شُبِّهَ المُنَافِقُ» إلى آخِرِهِ؛ هذا التقريرُ يؤيدُ أيضاً ما ذَهَبْنَا إليه مِنْ أنَّ السُّؤالَ فيما سبقَ في قوله: «فِيمَ شُبِّهَتْ» عن المُشَبَّهِ لا عن الوجهِ.

قوله: (شُبِّهَ دينُ الإسلامِ بالصَّيْبِ) لما كانَ الكلامُ فيه تشبيهُ حالِ المُنَافِقِينَ بِذوي الصَّيْبِ، فكانوا مُلتَبَسِينَ بالمسلمينَ تجري عليهم أحكامُهُم، دخلَ دينُ الإسلامِ بالتشبيهِ.

قال القاضي: شُبِّهَ أنفُسُ المُنَافِقِينَ بأصحابِ الصَّيْبِ، وإيماهم المُخالطُ بالكُفْرِ والخداعِ بِصَيْبٍ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ من حيث إنَّهُ وإن كانَ نافعاً في نفسه لكنه لَمَّا وُجِدَ في هذه الصورةِ، عادَ نفعُهُ ضُرّاً، وشبَّهَ نفاقَهُم حَدَرًا عن نكاياتِ المؤمنينَ، وما يطرُقونَ به مَنْ سواهم مِنَ الكُفْرَةِ بِجَعْلِ الأصابعِ في الأذَانِ مِنَ الصَّواعقِ حَدَرَ الموتِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وما يتعلَّقُ به) رُويَ مجْهولاً. قيلَ: الضميرُ المَجْرورُ إذا رَجَعَ إلى «الدِّينِ»، لا يَبْقَى للمَوْصُولِ عائدٌ، ولو رُويَ مرفوعاً لرجَعَ الضميرُ المُستترُّ فيه إلى المَوْصُولِ، وفي «به» إلى «الدِّينِ»، لكانَ وجهًا، لكنَّ الروايةَ بالضمِّ.

(١) من قوله: «وهو المراد بقوله: وانقطاع» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٤).

وما فيه مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ بِالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ، وما يُصِيبُ الْكُفْرَةَ مِنَ الْأَفْزَاعِ وَالْبَلَايَا وَالْفِتَنِ مِنْ جِهَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِالصَّوَاعِقِ، والمعنى: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيْبٍ، والمراد: كَمَثَلِ قَوْمٍ أَخَذْتَهُمُ السَّمَاءُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَلَقُوا مِنْهَا مَا لَقُوا. فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا تَشْبِيهُ أَشْيَاءَ بِأَشْيَاءَ، فَأَيْنَ ذَكَرُ الْمَشَبَّهَاتِ؟ وَهَلَّا صُرِّحَ بِهِ، كما في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَالْأُمُوسَى﴾ [غافر: ٥٨]! وفي قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا      لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

قلتُ: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطوياً ذكره على سَنَنِ الاستعارة؛.....

قوله: (وما فيه) الضميرُ المجرورُ «للذنين»، والمستترُ التحوُّلُ إلى الظرفِ للموصول.

قوله: (وما فيه مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ بِالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ) فيه لَفٌّ ونَشْرٌ.

قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨] شَبَّهَ الْأَعْمَى بِالْبَصِيرِ، وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا بِالْبَصِيرِ، وَأَتَى بِالْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ فِيهَا عَلَى طَرِيقَةِ اللَّفِّ وَالتَّنْشِيرِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ كَمَا أَتَى امْرُؤُ الْقَيْسِ بِنِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ. وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى جَوْدَةِ ذَهْنِ السَّامِعِ بِأَنْ يَرُدَّ كَلًّا مِنْهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ.

قوله: (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ الْبَيْتُ<sup>(١)</sup>)، الْحَشْفُ: أُرْدَأُ التَّمْرِ. وَالْبَالِي مِنْ بَلِي الشَّيْءُ بِلَاءٌ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَيَلِي بِكسْرِهَا، يَصِفُ بَازِيًا<sup>(٢)</sup> يَصِيدُ الطَّيُورَ، وَرَطْبًا وَيَابَسًا حَالَانِ. وَالْعَامِلُ «كَأَنَّ»، كَقَوْلِكَ: كَأَنَّكَ مَقَاتِلًا الْأَسَدُ أَي: أُسَبِّهُكَ بِهِ فِي حَالِ الْقِتَالِ.

قوله: (على سَنَنِ الاستعارة) أي: الاستعارة المَصْرَّحة، فَإِنَّ الْمُشَبَّهَ فِيهَا مَطْوِيٌّ أَبَدًا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَتْرُوكَ فِي التَّشْبِيهِ مَنُويٌّ مُرَادٌ، وَفِي الاستعارة مَنَسِيٌّ غَيْرُ مُرَادٍ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ﴾

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبقت الإشارة إلى أنه قاله في وصف عقاب كانت تخطف الطير وتكشف عن قلوبها.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩].  
والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه: أن التمثيلين جميعاً.....

مُشَبَّهٌ مُبْهَمٌ، والمُشَبَّهُ به قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] إلى آخره، وهو مُشْتَمَلٌ على أشياء معدودة مستدعية لهما يُقَابَلُها من المُشَبَّهِ في الطرفِ الآخرِ لِيَتِمَّ أمرُ التشبيه، وكذلك كان في حُكْمِ المذكورِ كما استدعى الإخبارُ في قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨] المتبدأ، ولذلك لم يكن استعارةً بخلافه في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] وقوله: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾<sup>(١)</sup> [الزمر: ٢٩] فإنَّ المرادَ بالأوَّلِ الكافرَ والمؤمنَ، وبالثاني الكافرَ وإشراكه الأصنامَ بالله، والمؤمنَ وتفرُّدهُ بإله واحد. فسبَّه الكافرَ مع آلهته بعبُدٍ قد اشتركَ فيه شركاءُ بينهم اختلافٌ، كلُّ واحدٍ منهم يدعي عبوديته، ويريدُ أن يتفرَّدَ له بالخدمة، فذاك يأمره، وهذا ينهاه، فهو مُتَحَيِّرٌ لا يدري رضاءَ أيهم يتحرى، وسبَّه المؤمنَ مع توحيدِه بعبيدٍ قد سلِمَ لِمَالِكٍ واحدٍ، فهو مُعْتَبِقٌ لِمَا لَزِمَهُ من الخدمة، مُعْتَمِدٌ على مولاهُ فيما يصلحُه ويُهيمُه، فهو مُجْتَمِعُ القلب. ولا يستدعي الإتيانُ سوى القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة، والصارفُ فيهما سياقُ الكلامِ فكانتا استعارتين.

قوله: (والصحيح) جوابٌ آخرُ عن قوله: «فأين ذكُرُ المُشَبَّهات» أو يُقال: إنه جوابٌ آخرُ عن السؤالِ الأوَّلِ، فإنه سألَ أوَّلًا بقوله: «قد سبَّه المُنافِقَ في التمثيلِ الأوَّلِ» إلى آخره. وقد رُفِيَ الجوابُ المُشَبَّهاتِ كُلِّها، ثم سأل: فأين هذه المُقدَّرات؟ وأجابَ عنه: أنه مطويٌّ مُراد، ثم أتى بالوجهِ الصحيحِ بل الظاهرِ هذا؛ لأنَّ المُشَبَّهَ في هذا الوجهِ أيضًا مطويٌّ منويٌّ لكن بوجهِ آخر، فإذا هو عطفٌ على قوله: «ولقائل أن يقول» ودلَّ قوله في الجوابِ: «ولقائل أن يقول» على ضَعْفِ القولِ الأوَّلِ.

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف) «سالمًا لرجل»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، بألف بعد السين وكسر اللام، والأولى: (سَلَمًا) بغير ألف وفتح اللام، قراءة الباقيين «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٦٢).

من جملة التمثيلات المركبة دون المفردة، لا يتكلف لواحدٍ واحدٍ شيءٌ يقدرُ شَبْهُه به، وهو القولُ الفحل، والمذهبُ الجزل. بيانه: أن العرب تأخذُ أشياءً فرادى معزولاً بعضها من بعض، لم يأخذ هذا بحُجْزَة ذاك، فتشبهها بنظائرها، كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن، وتُشَبَّه كيفيةٌ حاصلَةٌ من مجموع أشياء قد تضاقت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً بأخرى مثلها؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ﴾ الآية [الجمعة: ٥]، الغرضُ تشبيهُ حالِ اليهودِ في جهلها بما معها مِنَ التوراةِ وآياتها الباهرة بحالِ الجمارِ في جهله بما يحملُ من أسفارِ الحكمة، وتساوي الحاليتين عنده من حملِ أسفارِ الحكمة وحملِ ما سواها مِنَ الأوقار، لا يشعرُ من ذلك إلا بما يمرُّ بدفئِهِ.....

قوله: (لا يتكلف) استئنافٌ على سبيلِ البيان، أو حال، المعنى: أن التمثيلين من جملة التمثيلات المركبة فلا محتاج إلى أن يُقدَّرَ في طرفِ المشبه ما يُقابلُ واحداً واحداً معزولاً بعضها عن بعض.

قوله: (بيانه) أي: بيان وقوع التمثيلين في كلامهم، لا بيان القولِ الفحل، وأما جزالة هذا الوجه فإنك تتصورُ في المركبِ الهيئةَ الحاصلةَ من تقارنِ تلك الصورِ وكيفياتها المتضامة، فيحصلُ في النفسِ منه ما لا يحصلُ من المفردات، كما إذا تصوَّرتَ من مجموعِ الآيةِ مكابدةَ مَنْ أذركه الوَبْلُ الهطلُ مع تكاثفِ ظلمةِ الليلِ وهيئةِ انتساجِ السحابِ يتتابعِ القطرِ، وصوتِ الرَّعدِ الهائلِ، والبرقِ الخاطفِ، والصاعقةِ المُحرِّقةِ، ولهم من خوفِ هذه الشدائدِ حركاتٌ منْ يحدُّ الموت، حصلَ لك منه أمرٌ عجيبٌ وخطبٌ هائلٌ بخلافِ ما إذا تكلفتَ لواحدٍ واحدٍ مُشَبَّهاً به.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ﴾ الآية [الجمعة: ٥]). فإن قلت: كيف استشهد بها هنا للتمثيل المركب، وقد استشهد بها للمفرد في قوله: «لم يُشَبَّهوا بذاتِ المُستوقِدِ وإنما شُبَّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّتِهِمْ»؟ قلت: ليرتك أن الآية أيضاً يسوغُ فيها الأمران، وأن القولَ القوي الذي عليه علماءُ البيان هو الأخير.

من الكدِّ والتَّعب؛ وبقوله: ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [الكهف: ٤٥]، المراد: قَلَّةٌ بقاءِ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، كَقَلَّةِ بقاءِ الحَضِر؛ فأما أن يُراد تشبيهُ الأفرادِ بالأفرادِ غيرِ مَنْوِطٍ ببعضِها ببعضِ ومُصَيَّرَةً شَيْئًا واحِدًا؛ فلا، فكذلك لَمَّا وُصِفَ وَقوعُ المنافقينِ في ضلالَتِهِم وما حَبَطُوا فيه مِنَ الحَيَرةِ والدَّهْشَةِ؛ شُبِّهَتْ حيرَتُهُم وشِدَّةُ الأمرِ عليهم بما يُكابِدُ مَنْ طَفِئَتْ نارُهُ بعدَ إيقادِها في ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وكذلك مَنْ أَخَذَتْهُ السَّيِّءُ فِي اللَّيْلَةِ المَظْلَمَةِ مَعَ رَعْدٍ وَبَرْقٍ وَخوفٍ مِنَ الصَّواعِقِ. فَإِنْ قُلْتَ: الَّذِي كُنْتَ تُقَدِّرُهُ فِي المَفْرَقِ مِنَ التَّشْبِيهِ مِنَ الحَذْفِ المَضافِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ.....

قوله: (فأما أن يُراد تشبيهُ الأفرادِ بالأفرادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «الغَرَضُ تَشْبِيهُ حَالِ اليَهُودِ فِي جَهْلِهَا» إِلَى آخِرِهِ، إِيجازٌ بِحَذْفِ «إِما» فِي أَحَدِ الفَضْلَيْنِ، أَي: إِما أَن يُراد تَشْبِيهُ المُرْكَبِ بِالمُرْكَبِ فَهُوَ المَرَامُ، وَإِما أَن يُراد تَشْبِيهُ المُفْرَدِ بِالمُفْرَدِ، فلا.

قوله: (فكذلك لما وُصِفَ وَقوعُ المنافقينِ في ضلالَتِهِم) هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيانِ التَّشْبِيهِ عَلَى أَنَّ الوَجْهَ فِيهِما غيرُ حَقِيقِي، مُتَنَزِّعٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ، فعندَ هَذَا يَحْتَسُنُ السُّؤالُ عَنِ بَيانِ الوَجْهِ فِي التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُشْكِلٌ، فيُقالُ: فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُ المُنَافِقِينَ بِحَالِ المُسْتَوَقِدِينَ وَبِحَالِ ذَوِي الصَّيِّبِ؟ والجوابُ عنها<sup>(١)</sup> ما ذَكَرَهُ صاحِبُ «المَفْتاحِ»: فَإِنَّ وَجْهَ تَشْبِيهِ المُنَافِقِينَ بِالَّذِينَ شُبِّهُوا بِهِمْ إِلَى آخِرِهِ كما سَبَقَ<sup>(٢)</sup>. وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٩] إِلَى آخِرِهِ تَمَثِيلٌ لِمَا أَنَّ وَجْهَ الشَّبهِ بَيْنَهُم وَبَيْنَ المُنَافِقِينَ هُوَ أَنََّّهُمْ فِي المَقامِ المُطْمَعِ فِي حُصُولِ المَطالِبِ وَنُجْحِ المَآرِبِ، لا يَحْتَظُونَ إِلا بَضدَ المَطْمُوعِ<sup>(٣)</sup> فِيهِ مِنْ مُجَرَّدِ مَقاساةِ الأهُوالِ.

قوله: (الذي كُنْتَ تُقَدِّرُهُ فِي المَفْرَقِ مِنَ التَّشْبِيهِ مِنَ الحَذْفِ المَضافِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ) يَعْنِي: لا بَدَّ فِي التَّشْبِيهِ المَفْرَقِ مِنَ تَقْدِيرِ «ذَوِي»؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ حَيْثُ لا يَسَ بَيْنَ

(١) فِي (ط): «والجواب عن الأول».

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٥٤.

(٣) فِي (ط): «المطمع».



هل تقدّر مثله في المركّب منه؟ قلت: لولا طلبُ الراجع في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ ما يرجعُ إليه، لَكُنْتُ مُسْتغْنِيًا عن تقديره؛ لأنِّي أُرَاعِي الكيفيَّةَ المُتَرَعَّةَ مِنْ مجموع الكلام، فلا عليَّ أَوْلِيَّ حَرَفَ التَّشْبِيهِ مَفْرُودًا يَتَأْتَى التَّشْبِيهُ بِهِ أَمْ لَمْ يَلِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية [يونس: ٢٤] كَيْفَ وَلِيَّ المَاءِ الكافِ وَلَيْسَ الغَرَضُ تَشْبِيهُ الدُّنْيَا بِالمَاءِ وَلَا بِمَفْرُودٍ آخَرَ يُتَمَحَّلُ لِتَقْدِيرِهِ! وَمَا هُوَ بَيِّنٌ فِي هَذَا: قَوْلُ لَبِيدٍ:

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلها  
بها يومَ حَلُّوها وَعَدُّوا بِلَاقِعِ

ذواتِ المنافقينِ والصَّيْبِ نَفْسِهِ، بَلْ بَيْنَ ذَوَاتِهِمْ وَذَوَاتِ ذَوِي الصَّيْبِ، وَمِنْ تَقْدِيرِ «مِثْلُ» أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهِ أَيْضًا لَيْسَ بَيْنَ صِفَةِ الْمُنَافِقِينَ وَبَيْنَ ذَوَاتِ ذَوِي الصَّيْبِ، بَلْ بَيْنَ صِفَتِهِمْ وَصِفَتِهِمْ، لِأَنَّ هَذَا التَّشْبِيهِ يَقْتَضِي التَّسَاوِيَّ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْوُجُوهِ، فَإِذَا جُعِلَ التَّشْبِيهُ مُرَكَّبًا هَلْ يَجِبُ التَّطَابُقُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؟ وَأَجَابَ: أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ التَّطَابُقِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْمُرَكَّبِ، لَكِنْ اقْتَضَى ذَلِكَ التَّقْدِيرَ أَمْرَانِ آخَرَانِ: أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ﴾ فَإِنَّهُ يَسْتَدْعِي مَرْجوعًا إِلَيْهِ يُنَاسِبُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ «ذَوِي»، وَثَانِيهَا: عَطْفُ هَذَا التَّمثِيلِ عَلَى التَّمثِيلِ الْأَوَّلِ، فَالْوَاجِبُ تَقْدِيرُ لَفْظِ «مِثْلُ» أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَمَا هُوَ بَيِّنٌ فِي هَذَا) أَي: فِي أَنَّ الْمُرَاعِيَّ هِيَ الْكَيْفِيَّةُ الْمُنْتَرَعَةُ لَا النَّظْرُ فِيهَا يَلِي حُرُوفَ التَّشْبِيهِ أَيَّ شَيْءٍ كَانَ، فَإِنَّ الشَّاعِرَ جَاءَ فِي التَّشْبِيهِ بِأَدَاةِ الْحَصْرِ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَكُونُ النَّاسُ إِلَّا مُشَبَّهِينَ بِالْدِيَارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُرَاعَ (١) فِيهِ الْكَيْفِيَّةُ.

قَوْلُهُ: (وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ) الْبَيْتُ (٢)، قَوْلُهُ: «بِلَاقِعِ» خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، «وَعَدُّوا» مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَأَهْلُهَا بِهَا» وَ«يَوْمَ» ظَرْفٌ لِلْمُقَدَّرِ (٣) فِي «بِهَا» الَّذِي هُوَ الْخَبْرُ. أَي: النَّاسُ كَالدِّيَارِ مَا هَوْلَةٌ يَوْمَ حَلُّوا فِيهَا، وَبِلَاقِعِ (٤) يَوْمَ رَحَلُوا عَنْهَا. بَعْدَهُ:

(١) فِي (ط): «لَمْ يَرَاعَ».

(٢) «دِيْوَانُ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ» ص ٤٥.

(٣) فِي (ط): «لِلْعَامِلِ الْمُقَدَّرِ».

(٤) بِلَاقِعِ، أَي: خَالِيَةٌ مَقْفَرَةٌ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» (بِلَقْعِ).

لم يُشَبَّه النَّاسَ بِالذَّيَارِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ وَجُودَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَسُرْعَةَ زَوَالِهِمْ وَفَنَائِهِمْ بِحُلُولِ أَهْلِ الدِّيَارِ فِيهَا، وَوَشَّكَ نَهْوِضِهِمْ عَنْهَا وَتَرْكِهَا خِلاَءَ خَاوِيَةٍ.

فَإِن قُلْتَ: أَيُّ التَّمثِيلَيْنِ أَبْلَغُ؟ قُلْتُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَدْلُّ عَلَى فَرْطِ الْحَيْرَةِ وَشِدَّةِ الْأَمْرِ وَفِظَاعَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ أُخِّرَ، وَهُم يَتَدَرَّجُونَ فِي نَحْوِ هَذَا مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَغْلَظِ. فَإِن قُلْتَ: لِمَ عَطَفَ أَحَدُ التَّمثِيلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِحَرْفِ الشُّكِّ؟ قُلْتُ: «أَوْ» فِي أَصْلِهَا لِتَسَاوِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فِي الشُّكِّ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهَا فَاسْتَعِيرَتْ لِلتَّسَاوِي فِي غَيْرِ الشُّكِّ؛ .....

وما المرء إلا كالشَّهابِ وضوئه

وما المال والأهلون إلا وديعةٌ

يحوّرُ رماذاً بعد إذ هو ساطعٌ

ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ

قوله: (وَوَشَّكَ نَهْوِضِهِمْ) أَي: قُرِبَ رَجُلِهِمْ. الْأَسَاسُ: وَشَكَ وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَخَافُ وَشَكَ الْبَيْتِ.

قوله: («أَوْ» فِي أَصْلِهَا لِتَسَاوِي<sup>(١)</sup> شَيْئَيْنِ [فَصَاعِدًا] فِي الشُّكِّ) إِلَى قَوْلِهِ: «فَاسْتَعِيرَتْ لِلتَّسَاوِي». وَتَبِعَهُ صَاحِبُ «التَّخْمِيرِ» بِإِذْنِ تَغْيِيرِ فِي الْعِبَارَةِ.

قال صاحبُ «الفرائد»: الْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: «أَوْ» لِتَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالتَّفَاوُتُ فِي الْمُؤَدَى إِنَّمَا يَقَعُ بِحَسَبِ التَّرْكِيبِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ، فَإِن وَقَعَتْ فِي السَّخْرِ، فَالْحَاصِلُ تَعْلُقُ الْحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَأَمَكَّنَ أَنْ يَقَعَ الشُّكُّ فِيهِ، وَإِن وَقَعَتْ فِي الطَّلِبِ وَلَمْ يُمَكَّنْ وَقُوعُ الشُّكِّ فِيهِ، أَفَادَ التَّخْيِيرَ وَالْإِبَاحَةَ، وَالْحَاصِلُ أَيْضًا تَعْلُقُ الْحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا وَذَلِكَ غَيْرُ مَنَعٍ لِتَعْلُقِ الْحُكْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَعَلَى هَذَا لَمْ تَلْزَمْ الْإِسْتِعَارَةُ وَهِيَ<sup>(٢)</sup> فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى مَعْنَاهَا.

قُلْتُ: حَاصِلُ تَقْرِيرِهِ: أَنَّ «أَوْ» حَقِيقَةٌ فِي الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنِ الشُّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ وَهُوَ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

(١) فِي (ف): «لِلتَّسَاوِي».

(٢) فِي (ط): «فَهْي».

وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنها سيان في استصواب أن يجالسا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: الأثم والكفور متساويان في وجوب عصيانهما، فكذلك قوله: ﴿أَوْ كَصِيبٍ﴾، معناه: أن كيفية قصة المنافقين مُشبهة لكيفيتي هاتين القصتين، وأن القصتين سواء في استقلال كل واحدة منهما بوجه التمثيل، فبأيتهما مثلتها فأنت مُصيب، وإن مثلتها بهما جميعًا فكذلك.....

وقال الحديشي: دلالة الثلاثة، أعني: «أو» و«أما» و«أم» على أحد الشئتين لا غير، وأما الشك والتخيير والإباحة وغيرها، فإنها من صفات الكلام الذي هي فيه، وإضافتها إليها مجازًا. وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: «إنا قال - أي المصنف -: «ويقال في «أو» و«أما» إنها للشك» بلفظة «يقال» تبيها على أن ذلك ليس بلازم إذ قد يكون المتكلم غير شاك، بل يكون مُبهمًا، أما في الأمر، فيقال للتخيير، والإباحة على وضعها لإثبات الحكم لأحد الأمرين، إلا أنه إن حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير حاجز<sup>(١)</sup> عن الآخر، مثل قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين سمي الإباحة، وإلا سمي تخييرًا، وهو لأحد الأمرين في الموضعين. وإنما علم نفي حَجْر<sup>(٢)</sup> الأمر عن الآخر في الإباحة من أمر خارج كما في النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] جاء التعميم من جهة النهي الداخل على معنى النفي؛ لأن المعنى قبل وجود النهي على بابه، ومصير المعنى: ولا تطعم واحدًا منهما، فلا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنها مطلقًا. روي أن المصنف كتب في بعض الحواشي: تقول: كل خبزًا أو لحمًا، كأنك قلت: كل أحدهما، فإذا نقيت هذا، وقلت: لا تأكل خبزًا أو لحمًا، فكأنك قلت: لا تأكل شيئًا منهما.

وقلت: وجه التوفيق بين كلامي المصنف في «الكشاف» و«المفصل» هو أن «أو» في أصل اللغة موضوعة لتساوي شئتين في الشك، ثم فيه طريقان:

(١) في (ط): «حاجز».

(٢) في (ط): «حجز».

والصَّيْبُ: المطرُ الذي يَصُوبُ، أي: يَنْزِلُ ويقعُ، ويقالُ للسَّحابِ: صَيَّبَ أيضًا، قالَ الشَّيْخُ يَصِفُ سحابةً:

وَأَسْحَمُ دَانَ صَادِقُ الرَّعْدِ صَيَّبُ

أحدهما: أن يُستعارَ لمعنى التَّخْيِيرِ «أو» الإِبَاحَةِ لعِلاقَةِ تَعْلِيْقِ الحُكْمِ بأحِدِ المذْكَورَيْنِ كما يُستعارُ الأَسَدُ للشَّجَاعِ لعِلاقَةِ الجِراءِ.

وثانيهما: أن يَحْمَلَ على عَمومِ المِجازِ لتَعْلِيْقِ الحُكْمِ بأحِدِ المذْكَورَيْنِ، فيقالُ: «أو» أمَّا في الخَبَرِ، فإنَّها للشُّكِّ، وفي الأَمْرِ للتَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ، وعلى الأَوَّلِ وردَ في «الكِشافِ»، وعلى الثَّانِي في «المُفَصَّلِ»، وفي كلامِ الزَّجَّاجِ إشعارٌ بما ذَهَبَ إليه المُصَنِّفُ وقالَ: «أو» في قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ دَخَلَتْ لغيرِ شُكِّ، وَهذه يُسَمِّيها الحُدَّاقُ بِاللُّغَةِ «أو» الإِبَاحَةِ، والمعنى: أنَّ التَّمثِيلَ مُباحٌ لَكُمْ في المُناقِضِ، إنَّ مَثَلْتُمُوهمَ بالمُسْتَوْقِدينَ فَذاكَ مَثَلُهُم، أو مَثَلْتُمُوهمَ بأصْحابِ الصَّيْبِ فَهو مَثَلُهُم، أو مَثَلْتُمُوهمَ بِها جَميعًا فَهنا مَثَلُهُم<sup>(١)</sup>.

وقلتُ: إنَّ اختِصاصَ الحُدَّاقِ، أي: المَهْرَةَ بهذا المعنى دُونَ مَنْ سِوَاهِم، دَليلٌ على دِقَّةِ هذا المعنى. ولم يَكُنْ كذلك إذا كان حَقِيقَةً لاسْتِواءِ الحُدَّاقِ وَغَيرِهِم من أَهْلِ اللُّغَةِ فيه. وَهذا خِلافُ تلكِ القاعِدةِ، وَهي أنَّ «أو» في الأَمْرِ للإِبَاحَةِ لكونِها داخِلةً هاهنا على الخَبَرِ، وَهي للإِبَاحَةِ، ولأنَّ «أو» عِنْدَ الإِطْلاقِ يَتبادَرُ مِنْها الشُّكُّ دُونَ ما سِوَاهُ من المعاني، وَذلكَ أَمارةُ الحَقِيقَةِ.

قولُهُ: (وَأَسْحَمُ دَانَ صَادِقُ الرَّعْدِ صَيَّبُ) صدره<sup>(٢)</sup>.

عفا آية نَسُجِ الجَنُوبِ مع الصَّبَا

الأَسْحَمُ: السَّحابُ الأَسودُ، دَانَ: قَرِيبٌ من الأَرْضِ، صَادِقُ الرَّعْدِ، أي: غَيرُ حُلبٍ<sup>(٣)</sup>، المعنى: مَحَا آثارَ رُبْعِ المَحْبُوبِ وَغَيرَ رَسومِهِ، اِختِلافُ هاتَيْنِ الرِّيحَيْنِ، وَتَتابعُ هُبُوبَهُما؛ مَثَلٌ

(١) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ٩٦-٩٧).

(٢) للشَّيْخِ بنِ ضَرارِ الدِّيَّانِي. انظر: «ملحق الديوان» ص ٤٣٢.

(٣) وَهو الَّذي لا غَيبَ مَعَهُ.

وتنكير «صَيَّب»؛ لأنه أريد نوعٌ مِنَ المطرِ شديد هائل، كما نُكِّرتِ النارُ في التمثيلِ الأول. وقرئ: (كَصَائِب)، والصَيَّبُ أبلغُ. والسَّاءُ: هذه المُظَلَّة. وعن الحسن: أنها موجٌ مكفوف. فإن قلت: قوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ ما الفائدةُ في ذكره والصَيَّبُ لا يكونُ إلا مِن السَّاءِ؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: أنه جاء بالسَّاءِ مُعرِّفةً؛.....

اختلافَ الرِّيحَيْنِ بِنَسْجِ الصَّانِعِ الثَّوْبِ، فَإِنَّ إِحْدَى الرِّيحَيْنِ بِمَنْزِلَةِ السَّادِي، وَالْأُخْرَى<sup>(١)</sup> كَاللُّحْمَةِ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ رِيحَ الصَّبَا<sup>(٣)</sup> تَهْبُ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِقِ، وَالْجَنُوبُ مِنْ يَمِينِ مَنْ يَكُونُ مُتَوَجِّهًا الْمَشْرِقَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أَنَّهَا مَوْجٌ مَكْفُوفٌ) رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا فَوْقَكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فِيَّهَا الرَّقِيعُ، سَقْفٌ مَحْفُوظٌ، وَمَوْجٌ مَكْفُوفٌ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>، مَكْفُوفٌ: مَدْفُوعٌ، أَي: كُفَّ أَنْ يَسِيلَ. النَّهْيَةُ: كُلُّ سَمَاءٍ يُقَالُ لَهَا رَقِيعٌ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ سَمَاءِ الدُّنْيَا.

قوله: (الفائدةُ فيه<sup>(٦)</sup>) أنه جاء بالسَّاءِ مُعرِّفةً يوهِّمُ أنه غيرُ مُطابِقٍ للسَّؤالِ؛ لأنه لم يسأل

(١) في (ط): «الآخر».

(٢) وهما ما يتكوَّنُ منهما الثوبُ في نسجه.

(٣) في (ط): «فإن الصبا».

(٤) في (ط): «الشرق».

(٥) «سنن الترمذي» (٣٢٩٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨٨٢٨)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٦) ورد على حاشية (ط) هنا فائدة، ونصُّها: «قوله: «قلت: الفائدةُ فيه» يعني: أن الفائدةُ في ذكرِ ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ الدلالةُ على أنه غمامٌ مُطَبَّقٌ آخِذٌ بِجَمِيعِ الْأَفَاقِ، عَلَى مَا يَفِيدُهُ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ الْبَعْضِيَّةِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكَرْ لَمْ تَحْصُلْ هَذِهِ الْفَائِدَةُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ «الصَّيَّبُ» مِنْ بَعْضِ الْأَفَاقِ، إِذْ كُلُّ أَفْقٍ وَنَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ سَمَاءٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:

فَأَوْهَ لِذِكْرِهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا      وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ =

فَنَقَى أَنْ يَتَصَوَّبَ مِنْ سَمَاءٍ، أَي: مِنْ أَفْقٍ وَاحِدٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْآفَاقِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَفْقٍ مِنْ آفَاقِهَا سَمَاءٌ، كَمَا أَنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَاقِ سَمَاءٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، والدليل عليه قوله:

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ

عَمَّا عَرَضَ لِلْفِظِ السَّمَاءِ مِنَ التَّعْرِيفِ، بَلْ سَأَلَ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ؟ بَلِ الْجَوَابُ الْمُطَابِقُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَفِيهِ أَنَّ السَّحَابَ مِنَ السَّمَاءِ يَنْحَدِرُ، وَمِنْهَا يَأْخُذُ مَاءَهُ» لِيَرَدَّ رَعْمَ الْمُخَالَفِ، وَكَانَ مِنَ الظَّاهِرِ تَقْدِيمُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: قَدْ يُذَكَّرُ الشَّيْءُ إِمَّا لِكَوْنِهِ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ، أَوْ لِيُعْلَقَ عَلَيْهِ أَمْرٌ آخَرَ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ. وَهَاهُنَا الْمَقْصُودُ الْاسْتِغْرَاقُ وَالْمُبَالَغَةُ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِذِكْرِ السَّمَاءِ مُعْرَفَةً، فَجِيءَ بِهَا كَمَا تَرَى، وَاسْتَجَلَبَ ذِكْرَهُ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَهُوَ رَدُّ رَعْمِ الْمُخَالَفِ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْمَاجِ، أَي: إِشَارَةَ النَّصِّ، فَذَكَرَهُ، وَلَوْ عَكَسَ لَمْ تَكُنْ الْمُبَالَغَةُ مَقْصُودًا أَوْلِيًّا، وَإِنَّمَا قُلْنَا: الْمَقْصُودُ الْمُبَالَغَةُ لِطَبَاقِ ذِكْرِ السَّمَاءِ ذِكْرَ الصَّبَبِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُبَالَغَاتٍ شَتَّى كَمَا ذَكَرَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «كَمَا جَاءَ بِصَّبَبٍ» إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ) صَدْرُهُ (١):

= حَيْثُ نَكَرَ «أَرْضٍ» وَ«سَمَاءٍ» لِلْبَعْضِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بُعْدُ جَمِيعِ الْأَرْضِ وَجَمِيعِ السَّمَاءِ، يَعْنِي: أَتَوْجَعُ مِنْ ذِكْرَاهَا وَمِنْ حِيلُولَةِ قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَنَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ بَيْنَنَا. فَفِي الْجُمْلَةِ: لَمَّا كَانَ فِي «صَبَبٍ» مُبَالَغَاتٍ؛ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الصَّادَ مِنَ الْمُسْتَعْلِيَّةِ، وَالْيَاءُ مُشَدَّدٌ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّدِيدَةِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ: لِأَنَّ «فِعْلًا» صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الثَّبُوتِ، وَمِنْ جِهَةِ الْعَارِضِ: لِأَنَّ التَّنْكِيرَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ؛ بَوْلُغٍ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَجَاوِرِ أَيْضًا، فَفَرَّقَ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مُطَبَّقٌ لَا يَخْتَصُّ بِسَمَاءٍ دُونَ سَمَاءٍ. سَعْدُ الدِّينِ.

(١) ذَكَرَهُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمْكَنَةِ» ص ٥٠٣، وَصَلَحَ الدِّينُ الصَّفْدِيُّ فِي «تَصْحِيحِ النَّصْحِيِّفِ»

ص ١٧١ غَيْرَ مَنْسُوبٍ لِأَحَدٍ.

والمعنى: أنه عَمَامٌ مُطَبَّقٌ أَخَذَ بِأَفَاقِ السَّمَاءِ، وكما جاءَ بـ«صَيَّبَ» - وفيه مبالغاتٌ من جهة التركيبِ والبناءِ والتنكيرِ - أمدَّ ذلكَ بأن جَعَلَهُ مُطَبِّقًا، وفيه أنَّ السحابَ مِنَ السَّمَاءِ يَنحَدِرُ، ومنها يأخذُ ماءً، لا كزَعْمٍ مَنْ يزعمُ أنه يأخذُه مِنَ البَحْرِ، .....

فأَوْهَ لذكراها إذا ما ذكَّرتُها<sup>(١)</sup>

سمى بعض الأرض أرضاً، وبعض السماء سماءً، وأريدَ ببعْدِ السماءِ والأرضِ ما يُقابلُ من السماءِ والأرضِ<sup>(٢)</sup> التي بينهما، ولا يجوزُ<sup>(٣)</sup> أن يرادَ بالسماءِ المطلقة؛ لأنَّها ليستَ بينَهُ وبينها. قوله: (من جهة التركيب) لأنها رُكِّبَتْ من صَادٍ، وهي مُطَبَّقةٌ مُستعليةٌ، وباءٍ مُشدَّدةً، وباءٍ وهي من الشديدة.

قوله: (والبناء) لأنَّها بُنِيَتْ على وَزْنِ فَيَعْل، وهي صِفةٌ مُشَبَّهةٌ تدلُّ على شيءٍ ثابت. قال السجاونديُّ: وهو بناءٌ يَخْتَصُّ بالمعتلِّ وفيه مبالغة. وقوله: (والتنكير) لأنه تنكيرٌ تَهْوِيل.

قوله: (بأن جَعَلَهُ مُطَبِّقًا) حيث عَرَّفَ السماءَ باللام الاستغراقية.

قوله: (لا كزَعْمٍ مَنْ يزعمُ أنه يأخذُه مِنَ البحر) قال الإمام: مِنَ الناسِ مَنْ قال: المَطَرُ إِنَّمَا يَحْضُلُ من ارتفاعِ أبخرةٍ رَطْبِيَّةٍ من الأرضِ إلى الهواءِ، فتتعدَّدُ هناكَ مِنْ شِدَّةِ بَرْدِ الهواءِ، ثم تنزلُ مرَّةً أُخرى، والله تعالى أَبْطَلَ ذلكَ المذهبَ هُنَا بأن يبيِّنَ أن ذلكَ الصيَّبَ نَزَلَ من السماءِ. وكذلك بقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وبقوله: ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَّابًا فِيهَا مِنْ بَرِّيرٍ﴾ [النور: ٤٣]<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): «فأَوْهَ بذكرها إذا ما ذكَّرتُها».

(٢) في (ط): «من السماء الأرض».

(٣) في (ط): «ويجوز».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٧) وهذا الذي قاله الرازيُّ إنَّها هو ما أدَّته إليه علومُ عصره، وإلا فلا تناقضَ بين =

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَابًا فِيهَا مِنْ بَرَرٍ﴾ [النور: ٤٣]. فإن قلت: بم ارتفع ﴿ظَلُمْتُ﴾؟ قلت: بالظرف على الاتفاق؛ لاعتماده على موصوف. والرد: الصوت الذي يسمع من السحاب، كأن أجرام السحاب تضطرب وتتفرض.....

قوله: (بالظرف على الاتفاق) يريد: أنك لو قلت ابتداء: «فيه ظلمات» فعند الأخفش ارتفاعه على الفاعلية؛ لأنه لم يشترط الاعتداء، وعند سيبويه ارتفاعه على الابتداء لاشتراطه الاعتداء، وإذا اعتمد الظرف على شيء جاز إعماله كما في الآية، لأنه وصفت «صيب» به، فارتفاعه على الفاعلية بالاتفاق<sup>(١)</sup>.

قوله: (والرعد: الصوت الذي يسمع من السحاب) إلى آخره، والصحيح الذي عليه التعويل هو ما روينا عن الترمذي، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: أقبلت يهودي إلى رسول الله ﷺ فقالوا: أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: «ملك من الملائكة موكل بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوقها بها حيث شاء الله»، فقالوا: فما هذا الصوت الذي يسمع؟ قال: «رجره حتى تنتهي حيث أمرت، فقالوا: صدقت»<sup>(٢)</sup>.

النهاية: المخاريق: جمع مخراق، وهو في الأصل ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضا، أراد أنها آلة تزجر بها الملائكة السحاب وتسوقه، ويُفسره حديث ابن عباس: «البرق سوط من نور تزجر به الملائكة السحاب».

قوله: (تتفرض)، الجوهري: نفضت الثوب والشجر أنفضه نفضا، إذا حرّكته ليتفرض.

= كَوْنِ الْمَطْرِ نَازِلًا مِنَ السَّمَاءِ، وَيَبَيِّنُ كَوْنَهُ أَبْحَرَةً مُتَصَاعِدَةً مِنَ الْأَرْضِ، انْعَقَدَتْ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَكَاثَفَتْ ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَى هَيْئَةِ الْمَطْرِ.

(١) لتمام الفائدة، انظر: «التيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٣٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٧) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٣٢) وقال الترمذي: هذا حديث حسن

صحيح غريب. ولتمام الفائدة، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ١٨٤).



إِذَا حَدَّثَهَا الرِّيحُ فَتصَوَّتْ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الارتفاعِ.

والبرقُ: الذي يلمعُ مِنَ السَّحَابِ، مِنْ بَرَقَ الشَّيْءُ بَرِيقًا؛ إِذَا لَمَعَ. فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ جُعِلَ الصَّيْبُ مَكَانًا لِلظُّلُمَاتِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرَادَ بِهِ السَّحَابُ أَوْ المَطَرُ، فَأَيُّهَا أُرِيدَ فَمَا ظُلُمَاتُهُ؟ قُلْتَ: أَمَّا ظُلُمَاتُ السَّحَابِ: فَإِذَا كَانَ أَسْحَمَ مُطَبَّبًا: فَظُلْمَتَا سُحْمَتِهِ وَتَطْبِيقُهُ مضمومةٌ إِلَيْهَا ظُلْمَةُ اللَّيْلِ. وَأَمَّا ظُلُمَاتُ المَطَرِ: فَظُلْمَةُ تَكَاثُفِهِ وَأَنْتِسَاجِهِ بِتَابِعِ القَطْرِ؛ وَظُلْمَةُ إِظْلَالِ غَمَامِهِ مَعَ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ المَطَرُ مَكَانًا لِلبرقِ والرَّعْدِ وَإِنَّمَا مَكَانُهُمَا السَّحَابُ؟ قُلْتَ: إِذَا كَانَ فِي أَعْلَاهُ وَمَصَبُهُ وَمُلْتَبِسِينَ فِي الجُمْلَةِ بِهِ فَهِيَ فِيهِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: فُلَانٌ فِي البَلَدِ، وَمَا هُوَ مِنْهُ إِلَّا فِي حَيِّزٍ يَشغُلُهُ جِرْمُهُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا جُمِعَ الرَّعْدُ وَالبرقُ أَخْذًا بِالْأَبْلَغِ؟ كَقَوْلِ البَحْرِيِّ:

يَا عَارِضًا مُتَلَفَعًا بَرُودِهِ      يَخْتَالُ بَيْنَ بُرُوقِهِ وَرُعودِهِ

قوله: (من الارتفاع) لم يُرَدَّ أَنْ أَصْلَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الرَّعْدَةِ، بَلْ أَرَادَ أَنْ فِيهِ مَعْنَى

الاضطرابِ والحركة.

قوله: (مضمومةٌ إِلَيْهَا ظُلْمَةُ اللَّيْلِ) قيل: ظُلْمَةُ اللَّيْلِ مِنْ أَيْنَ تُسْتَفَادُ مِنَ الآيَةِ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؟ وَالعَجَبُ أَنَّهُ كَرَّرَهَا، فيُقَالُ: تُسْتَفَادُ مِنَ الجَمْعِ، وَمَقَامِ المَبَالِغَةِ، فَإِنَّ أَقْلَ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، فَلِذَلِكَ اعتَبَرَ الأَعْدَادَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

قوله: (في أَعْلَاهُ وَمَصَبُهُ) هُوَ مِنْ إِطْلَاقِ أَحَدِ المُتَجَاوِرَيْنِ عَلَى الآخَرِ، وَالمَقْصُودُ فِي الِاسْتِشْهَادِ بِالبَلَدِ المُجَاوِرَةِ، لِأَنَّهُ مِنْ إِطْلَاقِ الكَلِّ عَلَى البَعْضِ. قَالَ السَّجَاوَنْدِيُّ: «فِيهِ ظُلُمَاتٌ» أَي: فِي وَقْتِهِ.

قوله: (يَا عَارِضًا) البَيْتُ (١). العَارِضُ: السَّحَابُ. يُقَالُ: تَلَفَعْتُ، أَي: تَلَحَّفْتُ كَمَا تَلَحَّفَتِ

المرأةُ بِمِرْطِهَا، وَالاخْتِيَالُ: التَّبَخُّرُ.

(١) «ديوان البحري» (٢: ٢٨٩) وهو مطلع قصيدة يمدحُ بها عبيد الله بن يحيى.

وكما قيل: ﴿ظَلَمْتُمْ﴾؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدهما: أن يُرَادَ الْعَيْنَانِ، ولكنَّهِنَّ لَمَّا كَانَا مُصَدَّرَيْنِ فِي الْأَصْلِ، يُقَالُ: رَعَدَتِ السَّمَاءُ رَعْدًا، وَبَرَقَتْ بَرْقًا؛ رُوِيَ حُكْمُ أَصْلِهِمَا بِأَنْ تُرِكَ جَمْعُهُمَا وَإِنْ أُرِيدَ مَعْنَى الْجَمْعِ. والثاني أن يرادَ الْحَدَثَانِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِزْعَادٌ وَإِبْرَاقٌ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُتَكَرِّرَاتٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْوَاعَ مِنْهَا؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ ظِلْمَاتٌ دَاجِيَةٌ، وَرَعْدٌ قَاصِفٌ، وَبَرْقٌ خَاطِفٌ. وَجَازَ رَجُوعُ الضَّمِيرِ فِي ﴿يَجْعَلُونَ﴾ إِلَى أَصْحَابِ الصَّيْبِ مَعَ كَوْنِهِ مَحذُوفًا قَائِمًا مَقَامَهُ الصَّيْبِ، كَمَا قَالَ: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ بَاقٍ مَعْنَاهُ وَإِنْ سَقَطَ لَفْظُهُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى حَسَنَ كَيْفَ عَوَّلَ عَلَى بَقَاءِ مَعْنَاهُ فِي قَوْلِهِ:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ      بَرَدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قوله: (العَيْنَانِ) أَي: اسْمَانِ لَا مُصَدَّرَانِ.

قوله: (وَإِنْ أُرِيدَ مَعْنَى الْجَمْعِ) «الواو» بِمَعْنَى مَعَ، أَي: تُرِكَ الْجَمْعُ لَفْظًا مَعَ إِرَادَتِهِ مَعْنَى. وَلَوْ رُوِيَ «إِنْ» بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ كَانَ أَظْهَرَ.

قوله: (الْحَدَثَانِ) يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَيُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ، وَكَسْرُ النُّونِ وَيُرَادُ بِهِ تَثْنِيَةُ الْحَدَثِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ أَيْضًا، وَصَحَّ بِالْكَسْرِ.

قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فَإِنَّ «هُمْ» وَالضَّمِيرَ فِي «قَائِلُونَ» يَرْجِعُ إِلَى الْمُضَافِ الْمَحذُوفِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ أَي: أَهْلَكْنَا أَهْلَهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَقْدِيرَ «ذَوِي» فِيْمَا سَبَقَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِطْرَادِ، وَذَكَرَهُ هَاهُنَا عَلَى سَبِيلِ الْأَصَالَةِ وَحَلِّ التَّرْكِيْبِ.

قوله: (يَسْقُونَ) الْبَيْتِ، قَبْلَهُ:

لِلَّهِ دَرٌّ عَصَابِيَةٌ نَادِمَتْهَا	يَوْمًا بَجَلَّتْ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
أَوْلَادُ جَفْنَةٍ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ	قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ، الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ
بِيضُ الْوَجْهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ	سُمُّ الْأَنْوَابِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ

حيثُ ذَكَرَ «يُصَفِّقُ»؛ لأنَّ المعنى: ماءٌ بردى، ولا محلَّ لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ لكونه مستأنفاً؛ لأنه لما ذَكَرَ الرَّعْدَ والبرقَ على ما يُؤذَنُ بالشدَّةِ والهولِ؛ فكانَ قائلاً قال: فكيفَ حالهم مع مثلِ ذلك الرَّعدِ؛ فقيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾، ثم قال: فكيفَ حالهم مع مثلِ ذلك البرقِ؟ فقيل: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يُخَطِّفُ أَبْصَرَهُمْ﴾؛ فإن قلت: رؤس الأصبعِ هو الذي يُجْعَلُ في الأذنِ، فهلَّا قيل: أناملهم؟ قلت: هذا من الاتساعاتِ في اللُّغة التي لا يكادُ الحاصرُ يَحْضُرُها، كقوله: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٦]، أرادَ البعضُ الذي هو إلى المرفقِ والذي إلى الرُّسغِ، وأيضاً ففي ذِكْرِ الأصابعِ مِنَ المبالغةِ ما ليسَ في ذِكْرِ الأناملِ.....

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابِهِمْ	لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
اللاحقينَ فقيرهم بغنيهم	والمُنْفِقينَ على اليتيمِ الأرملي
يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ	بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ <sup>(١)</sup>

جَلَّقُ؛ بكَسْرِ الجيمِ وتشديد اللام: موضعٌ بدمشق<sup>(٢)</sup>، بَرْدَى: وادي دِمَشقَ، والبريصُ: نَهْرٌ مُتَشَعِّبٌ منه، تَصْفِيقُ الشرابِ: أن يتحوَّلَ من إناءٍ إلى إناء. والرحيقُ: صَفْوَةُ الخَمْرِ. وماءُ سَلْسَلٌ وسَلْسَالٌ، أي: سَهْلُ الدخولِ في الخلقِ. والشاعرُ عَوَّلَ على بقاءِ المعنى حيثُ ذَكَرَ «يُصَفِّقُ» لأنَّ المعنى «ماءُ بَرْدَى»، وكان القياسُ «تُصَفِّقُ» بالتاءِ المُعْجَمَةِ بنقطةٍ من فوقٍ؛ لأنَّ في «بَرْدَى» أَلْفَ التانيثِ. «الطَّرَازُ الأوَّلُ»: هو الذي يُبْدَأُ بِذِكْرِهِ في الخِصَالِ الحميدةِ.

الأساس: ومن المَجَازِ: ما أَحْسَنَ طِرَازَ فلانٍ وطِرَازَهُ، وهو طريقتُهُ في عَمَلِهِ، وهذا الكلامُ الحَسَنُ من طِرَازِ فلانٍ، وهو من الطَّرَازِ الأوَّلِ.

(١) «ديوان حسان بن ثابت» (١: ٧٤).

(٢) وقيل: بل هي دِمَشقُ نَفْسُهَا. انظر: «معجم البلدان» (٢: ١٥٤).

فإن قلت: فالأصبعُ التي تُسَدُّ بها الأذنُ أصبغٌ خاصّة، فلم ذُكِرَ الاسمُ العامُّ دون الخاصِّ؟ قلتُ: لأنَّ السبابةَ فعالةٌ من السبِّ؛ فكان اجتنابُها أولى بأدابِ القرآن، ألا ترى أنهم قد استبشعُوها فكننوا عنها بالمسبحةِ والسبّاحةِ والمهللةِ والدّعاء؟ فإن قلت: فهلا ذُكِرَ بعضُ هذه الكِنَيّاتِ! قلتُ: هي ألفاظٌ مستحدثةٌ لم يتعارفها الناسُ في ذلك العهد، وإنما أحدثوها بعدُ. وقوله: ﴿مِرَا الصَّوَاعِقِ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾، أي: من أجلِ الصواعقِ يجعلون أصابعهم في آذانهم، كقولك: سقاه من العيمة. والصاعقة: قصفَةٌ رعدٍ تنقضُّ معها شقَّةٌ من نار، قالوا: تنقِذُ من السحابِ إذا اصطكَّتْ أجرامه، وهي نارٌ لطيفةٌ حديديةٌ لا تمرُّ بشيءٍ إلا أتت عليه، إلا أنها معَ حدّتها سريعةٌ الحُمود. يُحكى أنها سقطت على نخلةٍ فأحرقت نحو النصفِ ثم طُفئت. ويقال: صعقت الصاعقة؛ إذا أهلكته فصعق؛ أي: ماتَ إمّا بشدّةِ الصّوت، أو بالإحراق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وقرأ الحسن: (من الصواعق)، وليس بقلْبٍ للصواعق؛.....

قوله: (من العيمة). العيمة: اشتهاؤُ اللبن، يقال: عامٌ إلى اللبن، أي: اشتهاه. قال صاحبُ «الضوء»: يُروى: «عن العيمة»، أي: بَعَدَهُ عنها وجاوَزَ به حُكْمَهَا إلى الرّيِّ، وإن شئتَ قلته بـ «من» على معنى سقاه من جهة العيمة، وهذا من عمَلٍ من تمّ كلامه. و«من» هذه كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمِنَا﴾ [مريم: ٥٣] أي: من أجلِ رحمتنا.

قوله: (قصفَةٌ رعد)، الجوهرية: رعدٌ قاصفٌ: شديدُ الصّوت، والقصفُ: الكسر. تنقضُّ، أي: تسقط.

قوله: (إلا أتت عليه) أي: أهلكته ووطئته وطأ مُفنيًا. الأساس: أتى عليهم الدهر: أفناهم. وقال أبو زيد: الصاعقة: نارٌ تسقط من السماء في رعدٍ شديد.

قوله: (ومنّه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]) أي: ومنه جاز قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ كقوله في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْكُمْ الصَّلْصَلَةُ وَأَنْتُمْ نَظْرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]:

لأن كِلا البنائين سواءً في التصرف، وإذا استويا كان كل واحد بناءً على حياله، ألا تراك تقول: صَقَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَصَقَعَ الدِيكُ، وَخَطِيبٌ مِصْقَعٌ: مُجَهَّرٌ بِخَطِيبَتِهِ، وَنظِيرُهُ «جَبَدًا» فِي «جَذَب»، لَيْسَ بِقَلْبِهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي التَّصَرُّفِ، وَبِنَاؤِهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ.....

«وموسى عليه السلام لم تكن صَعَقْتَهُ مَوْتًا، وَلَكِنْ غَشِيَتْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] (١) إِذْ لَوْ جُمِلَ عَلَى الْاِسْتِقَاقِ لِنَاقِضِ بَيْنَ كَلَامَيْنِ.

قَوْلُهُ: (سواءً في التصرف) (٢) أَي: فِيمَا يَلْزَمُ الْفِعْلُ مِنَ التَّشْعَبِ وَالِاسْتِقَاقِ، فَيُقَالُ: صَقَعَ الدِيكُ، وَخَطِيبٌ مِصْقَعٌ، وَصَقَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَوْ كَانَ مَقْلُوبًا لَمْ يُتْجَاوَزْ عَنْ صُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

الرَّاعِبُ: الصَّاعِقَةُ وَالصَّاعِقَةُ يَنْقَارِيَانِ، وَهِيَ الْهَدَّةُ الْكَبِيرَةُ إِلَّا أَنَّ الصَّقْعَ يُقَالُ فِي الْأَجْسَامِ الْأَرْضِيَّةِ، وَالصَّعْقُ فِي الْأَجْسَامِ الْعُلُويَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ: الصَّاعِقَةُ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الْمَوْتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وَالْعَذَابُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] وَالنَّارُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ﴾ [الرعد: ١٣] (٣). وَمَا ذَكَرَهُ فِيهَا أَشْيَاءٌ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الصَّاعِقَةِ، فَإِنَّ الصَّاعِقَةَ هِيَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ مِنَ الْجَوِّ، ثُمَّ تَكُونُ مِنْهُ نَارًا فَقَطْ، أَوْ عَذَابًا أَوْ مَوْتًا، وَهِيَ فِي ذَاتِهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَأْتِيَاتٌ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (وبنأؤها) أَي: بِنَاءُ الصَّاعِقَةِ «إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَصْفَةٍ» (٤) الرَّعْدُ «لِأَنَّ فَاعِلَةَ صِفَةً لِلْمَوْثُوثِ، يَجِيءُ جَمْعُهَا عَلَى فَوَاعِلٍ نَحْوِ: ضَارِيَّةٍ وَضَوَارِبٍ، أَوْ هُوَ فَاعِلٌ صِفَةً لِلْمَذَكَّرِ وَهُوَ الرَّعْدُ، وَالتَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، فَيُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ شَادًّا نَحْوَ فَارَسٍ وَفَوَارِسَ، أَوْ هِيَ فَاعِلَةٌ اسْمُ الْمَوْثُوثِ نَحْوَ كَاتِبَةٍ وَكَوَاتِبِ.

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٥٦١-٥٦٢).

(٢) كذا في (ج) و(ف)، وفي «الكشاف»: «لاستوائيهما في التصرف».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) في (ط): «لقصة».

صفة لَقْصْفَةِ الرَّعْدِ، أو لِلرَّعْدِ، والتاءُ مبالغةٌ؛ كما في الرَّاويةِ؛ أو مصدرًا؛ كالكَاذِبَةِ  
والعافيةِ. وقرأ ابنُ أبي ليلٍ: (حذارِ الموتِ)، وانتصبَ على أنه مفعولٌ له، كقولِهِ:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

والموتُ: فسادُ بنيةِ الحيوانِ، وقيل: عَرَضٌ لا يَصِحُّ معه إحساسٌ، معاقِبٌ للحياةِ.

وَإِحاطَةُ اللَّهِ بِالْكَافِرِينَ مَجَازٌ، والمعنى: أنهم لا يفوتونَهُ.....

قوله: (وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ) تمامُهُ:

وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

قائله حاتم<sup>(١)</sup>. العوراءُ: الكلمةُ القبيحةُ، أي: أسْتَرَّها لتبقى الصداقةُ، وأدخِرَه ليومِ احتِاجِ  
إليه، لأنَّ الكريمَ إذا قرطَ منه قُبْحٌ ندمَ على فعلِهِ، ومنعه كرمُه أن يعودَ إلى مثله، واستشهد به  
لكونه مضافًا إلى المعرفةِ وهو نادرٌ كقولِهِ تعالى: ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: ادخاره  
وتكريمًا، كلاهما مفعول له.

قوله: (وقيل: عَرَضٌ لا يَصِحُّ معه إحساسٌ، مُعاقِبٌ للحياةِ) هذا يدلُّ على أنَّ الموتَ في

الوجهِ الأوَّلِ ليس بعَرَضٍ بل هو أمرٌ عَدَمِي.

وقال القاضي: وقيل: عَرَضٌ يُضادُّ الحياةَ لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢]

وَرَدَّ بَأَنَّ الْخَلْقَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، والإعدامُ مُقَدَّرٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَإِحاطَةُ اللَّهِ بِالْكَافِرِينَ مَجَاز) أي: الاستعارةُ تَمثيليةٌ شُبَّهت حالةَ إنزالِ الله

عذابه على الكافرينَ مِنْ كُلِّ جانبٍ بحيثُ لا تحيدَ لهم عنه، بحالةِ الجيشِ الذي صَبَحَ الْقَوْمَ  
وقد أحاطَ بهم عن آخرِهِم، فلا يفوتُ منهم أحدٌ، يؤيِّدُه قوله في موضعٍ آخر: «والإحاطَةُ بِهِمْ  
مِنْ ورائِهِمْ مَثَلٌ لِأَنَّهُمْ لا يفوتونَهُ كما لا يفوتُ فائتُ الشيءِ المُحيطَ به»<sup>(٣)</sup>.

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص ٥٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٦: ٣٧٨).

كما لا يفوتُ المُحاطُّ به المحيطُ به حقيقةً. وهذه الجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها. والخطْفُ: الأخذُ بسرعة.

قوله: (المُحاطُّ به: المحيطُ به) لا ضَميرٌ في «المحاطُّ» لآته يُعدَّى بالجارِّ إلى المفعولِ به، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى اللامِ، والضميرُ في «المُحيطُ» عائدٌ إلى اللامِ<sup>(١)</sup> فيه وفي «به» الثاني إلى المحاط. المعنى: كما لا يفوتُ الذي أحيطَ به من كلِّ جانبٍ مَنْ قَصَدَهُ وأحاطَ به.

قوله: (وهذه الجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها) فإن قلتَ: كيف يصحُّ أن تقعَ مُعترضَةٌ وهي لتأكيدِ معنى المُعترضِ فيها، والكلامان اللذان اعترضتْ هُذه فيهما في شأنِ ذَوي الصيِّبِ، وهو المُمَثَّلُ به وهذه بعضُ أحوالِ المنافقين المُمَثَّلِ له؟

قلتُ: هذا من وجيزِ الكلامِ وبليغِهِ؛ وذلك أن مقتضى الظاهرِ أن يُذكَرَ هذا قبيلَ «كصيِّبٍ» ليكونَ بعضًا من أحوالِ المُشَبَّه، فنزلَ هنا ليدلَّ على ذلك، ويُعطي معنى التأكيدِ في هاتينِ الجُمَلَتَيْنِ. وفيه مِنَ العَرابة: أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ بحالِ المُشَبَّه به، وهو من حالِ المُشَبَّه، وفائدته شدةُ المناسبةِ بين المُشَبَّه والمُشَبَّه به، وأنَّ المُشَبَّه مِمَّا يَهْتَمُّ بشأنِهِ ويُعنى بحالِهِ، وهذا المعنى قريبٌ مما مرَّ في ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وأنه في حالِ المنافقين على جزاءِ الشرطِ، وأنه من حالِ المُستوقدين.

والأوجهُ أن يُقالَ: إنَّ قوله: ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ من وضعِ المُظهِرِ موضعِ المُضْمَرِ إشعارًا باستهالِ أصحابِ ذَوي الصيِّبِ ذلكَ لكُفْرانِهِم نَعَمَ اللهُ تعالى. ومثلُ هذا التسميمِ في المُشَبَّه به مما يُقوي المقصودَ في التمثيلِ من المبالغة، ونحوه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]. قال<sup>(٢)</sup>: «شُبَّهَ بِحَرْثِ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ، فَأَهْلِكَ عُقُوبَةٌ لَهُمْ عَلَى مَعاصِيهِمْ؛ لَأَنَّ الإِهْلَاكَ عَنْ سُخْطِ أَشَدُّ

(١) قوله: «والضمير في المحيط عائد إلى اللام» ساقط من (ط).

(٢) يعني الزمخشري في «الكشاف» (٤: ٢٢٩-٢٣٠).

وقرأ مجاهدٌ: (يَخْطِفُ) بكسر الطاء، والفتحُ أَفْصَحُ وأعلى. وعن ابن مسعود: (يَخْتِطِفُ)،

وأبلغ. وينصره قوله في التشبيه الأول: أن يكونَ المستوقدُ في هذا الوجهِ مستوقدَ نارٍ لا يَرُضَاهَا اللهُ تعالى، أو قدَّها العُورَةُ ليتوصَّلوا بالاستضاءةِ بها إلى بعضِ المعاصي، وَيَتَهَدَّوْا بها في طُرُقِ العَيْثِ<sup>(١)</sup> فأطفأها اللهُ تعالى وَخَيَّبَ أَمَانِيَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «كاد» وَضِعَتْ لمقاربةِ الخَبَرِ من الوجودِ لِعُرْوِضِ سَبَبِهِ، لكنه لم يُوجَد، إمَّا لِفَقْدِ شَرْطٍ، أو لِعُرْوِضِ مانعٍ، و«عسى» موضوعةٌ لرجائه، فهي خَبَرٌ مُخْتَصٌّ، ولذلك جاءت مُتَصَرِّفَةً بخلافِ «عسى»، وخبرها مشروطٌ فيه أن يكونَ مضارعاً تنبيهاً على أنه المقصودُ بالقُرْبِ من غيرِ «أن» لتوكيدِ القُرْبِ بالدلالةِ على الحال، وقد تدخلُ «أن» حملاً لها على «عسى» كما تُحْمَلُ عليها بالحدفِ عن خيرها لمشاركتها في أصلِ معنى المقاربةِ<sup>(٣)(٤)</sup>.

قوله: (قرأ مجاهد<sup>(٥)</sup>: يَخْطِفُ). القراءاتُ كُلُّها سَوَادٌ. قال ابنُ جُنَيْ: «حكى القراءُ عن بعضِ القراءِ: «يَخْطِفُ» بنصبِ الياءِ والخاءِ والتشديدِ، ثم قال ابنُ جُنَيْ: أصلُه: يَخْتِطِفُ فأذغمَ التاءَ في الطاءِ؛ لأنَّهما مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ، ولأنَّ التاءَ مهموسةٌ، والطاءُ مَجْهُورَةٌ، والمَجْهُورُ أقوى صوتاً من المهموسِ. ومتى كان الإدغامُ يُقَوِّي الحَرْفَ المُدْغَمَ حَسَنَ ذلك، وَعَلَّتْهُ: أَنَّ الحَرْفَ إذا أُدْغِمَ خَفِيَ فَضَعُفَ، فإذا أُدْغِمَ في حرفٍ أقوى منه، استحالَ لفظُ المُدْغَمِ إلى لفظِ المُدْغَمِ، فيه، فقويَ لقوته، وكان<sup>(٦)</sup> في ذلك تداركٌ وتلافٍ لما جُنِيَ على الحرفِ المدغمِ<sup>(٧)</sup>، فأسكَنَ

(١) كذا في (ط)، وفي (ف): «العَيْب».

(٢) في (ط): «وخيَّبَ أمانِيَهُمْ».

(٣) أنوار التنزيل (١: ٢٠٧).

(٤) من قوله: «قال القاضي: كاد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٥) يعني ابن جَبْرِ المَكِّيَّ (ت ١٠٣ هـ) من مشاهير القراء. أخذ القراءة والفقهِ والتفسير عن ابن عباس، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٥: ٤٦٦)، و«سير النبلاء» (٤: ٤٤٩).

(٦) في (ح): «فكان».

(٧) من قوله: «فقوي لقوته» إلى هنا من (ط).



وعن الحسن: (يَخْطَفُ) بفتح الياء والخاء، وأصله يَخْتَفِطُ، وعنه: (يَخِطْفُ) بكسرهما على إتيان الياء الخاء، وعن زيد بن علي: (يُخْطَفُ) من «خَطَفَ»، وعن أبي: (يَتَخَطَفُ) من قوله: ﴿وَيَخْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ﴾: استئناف ثالث كأنه جواب لمن يقول: كيف يصنعون في تارقِ خُفوقِ البرقِ وخِفْيته؟ وهذا تمثيل لشدة الأمر على المنافقين بشدته على أصحاب الصيب وما هم فيه من غاية التحير والجهل بما يأتون وما يذرون إذا صادفوا من البرق خفقة مع خوف أن يخطف أبصارهم انتهزوا تلك الخفقة فرصة فخطوا خطوات يسيرة، فإذا خفي وفتّر لمعانه بقوا واقفين متقيدين عن الحركة. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ لزاد في صيف الرعد فأصمهم، أو في ضوء البرق فأعماهم.....

«التاء» لإدغامها، و«الخاء» قبلها ساكنة، فنقلت الفتحة إليها، وقُلبت التاء طاءً، وأدغمت في الطاء فصارت «يَخْطَفُ». ومنهم من إذا أسكن «التاء» ليدغمها، كسر الخاء لالتقاء الساكنين، فاستغنى بكسرتها عن نقل الفتحة إليها، فيقول: يَخِطْفُ. ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتياعاً لكسرة فاء الفعل بعده فيقول: يَخِطْفُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (استئناف ثالث) الأول: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ والثاني: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ﴾.

قوله: (وهذا - أي: قوله: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ﴾ - تمثيل)، أي: تميم للتمثيل لا أنه تمثيل آخر، فقوله: «وما هم فيه» إلى آخره بيان معنى ﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ وعطف تفسيره على شدة الأمر على المنافقين كما أن ﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ﴾ والباءان - في «بشدته» و«بما يأتون ويذرون» أي: يزاوونه ويتركونه<sup>(٢)</sup> - يتعلقان بقوله: «تمثيل».

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٥٩) وانظر كلام الفراء في «معاني القرآن» (١: ١٧) ونقل ابن جني عن مجاهد أنه قال: ولم يزاونا عن أحد.

(٢) قوله: «وبما يأتون ويذرون، أي: يزاوونه ويتركونه» ساقط من (ط).

﴿أَضَاءً﴾ إِمَّا مُتَعَدِّ، بِمَعْنَى: كَلَّمَا نَوَّرَ لَهُمْ مَشَىٰ وَمَسَلَكًا أَخَذُوهُ، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ؛ وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدِّ، بِمَعْنَى: كَلَّمَا لَمَعَ لَهُمْ مَشَوْا فِي مَطْرَحِ نُورِهِ وَمُلْقَىٰ ضَوْئِهِ، وَتَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ: (كَلَّمَا ضَاءَ لَهُمْ). وَالْمَشْيُ: جِنْسُ الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ، فَإِذَا اشْتَدَّ فَهُوَ سَعْيٌ، فَإِذَا زَادَ فَهُوَ عَدْوٌ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قِيلَ مَعَ الْإِضَاءَةِ: ﴿كَلَّمَا﴾، وَمَعَ الْإِظْلَامِ: ﴿إِذَا﴾؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُمْ حِرَاصٌ عَلَىٰ وَجُودِ مَا هُمُّهُمْ بِهِ مَعْقُودٌ مِنْ إِمْكَانِ الْمَشْيِ وَتَأْتِيهِ، فَكَلَّمَا صَادَفُوا مِنْهُ فَرَسَةً انْتَهَزُوهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّوَقُّفُ وَالتَّحْبُّسُ. وَ﴿أَظْلَمَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَعَدِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا مَنقُولًا مِنْ ظَلَمَ اللَّيْلَ، .....

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يُؤْهِمُ أَنْ التَّشْبِيهَ الثَّانِي مُفْرَقٌ، مَعَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْبَيَانِ»<sup>(١)</sup>. قُلْتَ: هَذَا لَا يَأْبَى التَّمثِيلَ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ مُتَنَزِعًا؛ مِنْ عَدَّةِ أُمُورٍ، وَكُلُّ مَا ذُكِرَ فِي طَرَفِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَمْرٌ يُتَوَهَّمُ وَيُعْتَبَرُ مِثْلُهُ فِي طَرَفِ الْمُشَبَّهِ، إِذْ لَوْ اخْتَلَّ أَمْرٌ مِنْهُ اخْتَلَّ التَّمثِيلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ» بِقَوْلِهِ: وَالَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ مِنَ الْوَصْفِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَحْوَجُ مَنْظُورٍ فِيهِ إِلَى التَّأَمُّلِ، لَا سِيَّامَا الْمَعَانِي الَّتِي يُتَنَزَعُ مِنْهَا، فَرَبَّمَا يُتَنَزَعُ مِنْ ثَلَاثَةِ فَأَوْرَثَ الْخَطَأَ لَوْجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنْ أَكْثَرِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (فَإِذَا زَادَ فَهُوَ عَدْوٌ) فَإِنْ قِيلَ: فَالْمَقَامُ يَفْتَضِي عَدْوًا لَا مَشْيًا لِانْتِهَازِهِمُ الْفُرْصَةَ، قُلْنَا: بَلْ يَفْتَضِي الْمَشْيَ لِأَنَّ سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿حَدَّرَ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فَإِنَّهُمْ لَغَايَةَ تَحْيِيرِهِمْ وَدَهْشَتِهِمْ لَا يُمْكِنُ لَهُمُ الْمَشْيُ أَيْضًا عِنْدَ الْفُرْصَةِ فَكَيْفَ بِالْعَدْوِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «مِنْ إِمْكَانِ الْمَشْيِ».

قَوْلُهُ: (انْتَهَزُوهَا)، الْجَوْهَرِيُّ: انْتَهَزْتُ الْفُرْصَةَ إِذَا اغْتَنَمْتَهَا.

(١) «الكشاف» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٥٤.

وتشهد له قراءةُ يزيد بنِ قُطيب: (أظلم) على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالِيَّ ثُمَّتَ أَجَلِيَا      ظلامَيْهَما عن وجهِ أَمْرَدٍ أَشِيْبِ

قوله: (وتشهد له قراءةُ يزيد بنِ قُطيب) (١) قيل: فيه نظر؛ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مُسنَدًا إلى الجارِّ والمجرورِ كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؟  
والجواب: أن الجارَّ والمجرورَ ليسَ صلةً للإظلام، بل هو طرفٌ مُستقرٌّ كما في الاستعمال، و«على» مثلها في قوله (٢):

زارتَ عليها للظلامِ رواقُ      ومن النجومِ قلائدُ ونطاقُ (٣)

قوله: (هُما أَظْلَمًا حالِيَّ) البيت، وقبله:

أحاولتِ إرشادي فعقلي مُرشدِي      أم استمتتِ تأديبي فدَهري مُؤدِّي (٤)

استمتت، أي: تجشمت وطلبت، «هما أظلما»، أي: العقل والذهن، «حالِيَّ»، أي: الشيب والشباب، «ثُمَّتَ أَجَلِيَا» يقال: للقوم إذا كانوا مُقبلين على شيء، مُجدقين به ثم انكشفوا عنه: قد أفرجوا عنه وأجلوا عنه. «أمرد»، أي: في السن، و«أشيب» أي: في الرأي، ويجوزُ أن يُريدَ أنه شاب في حالِ المُردِّ لِعِظَمِ ما ناله من الشدائد، وإنما أضافَ الإظلامَ إلى العقلِ لأنَّ العاقلَ لا يطيبُ له عيش.

قوله: (عن وجهِ أمرَدٍ أَشِيْبِ) يريدُ به نفسه، جرَدَ شخصًا أمرَدٍ يخاطبُ عاذلته، أي: لا تُخاطبيني لإرشادي في الكرم، فعقلي يُرشدني، ولا تُجشمي تأديبي، فإنَّ الدهرَ مُؤدِّي.

(١) السكوني: ثقة له اختيارٌ في القراءة. له ترجمة في «غاية النهاية» (٣٨٨١):

(٢) أي: المعري في ديوانه «سقط الزند» ص ٢١٠، وذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٠٠.

(٣) من قوله: «وعلى مثلها» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٨٩).

وهو وإن كان محدثًا لا يُستشهدُ بشعره في اللغة فهو من علماء العربية؛ فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت «الحماسة»؟ فيقتنعون بذلك؛ لو ثوقهم بروايته وإتقانه. ومعنى «قاموا»: وقفوا وثبتوا في مكانهم، ومنه: قامت السوق؛ إذا ركدت، وقام الماء: جمد. ومفعول «شاء» محذوف؛ لأن الجواب يدلُّ عليه، والمعنى: ولو شاء الله أن يذهبَ بسمعهم وأبصارهم لذهبَ بها. ولقد تكاثرت هذا الحذفُ في «شاء» و«أراد»، لا يكادون يُبرزون المفعولَ إلَّا في الشيء المُستغرب، كنحو قوله:

فلو شئتُ أن أبكي دما لبكيتُهُ

قوله: (وإن كان محدثًا) الشعراء طبقات: الجاهليون مثل امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة، والذين أدركوا الجاهلية ثم أسلموا مثل لبيد، وحسان، والمتقدمون من الإسلاميين كفرزدق وجرير، والمحدثون كأبي تمام والبخري.

قوله: (فاجعل ما يقوله) أي: إنه موثوقٌ به في الرواية، فلو لم يسمع من العرب لم يُقل. قال ابن الأنباري: هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي شامي الأصل، قدم بغدادًا وجالس فيها الأدباء، وعاشر العلماء، وقد روى عنه أحمد بن أبي طاهر وغيره أخبارًا مُسندة، ورثاه الحسن بن وهب:

فُجِعَ القَرِيضُ بخاتم الشعراءِ      وغديرِ رَوْضَتِهَا حبيبِ الطائي  
ماتًا معًا فتجاورا في حُفْرَةٍ      وكذلك كانا قبلَ في الأحياء<sup>(١)</sup>

قوله: (فلو شئتُ أن أبكي دما لبكيتُهُ) تمامه:

عليه ولكن ساحة الصبرِ أوسع<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «نزهة الألباء» للأنباري ص ١٢٣، والبيتان المذكوران ذكرهما الصولي في «أخبار أبي تمام» ص ٤٣.

(٢) البيتُ لإسحاق بن حسان الحرثي. ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٢: ٤)، وبعده:

وَأَيْقَنْتُ أَنَّ الحَيَّ لا بُدَّ هالِكٌ      وَأَنَّ الفَتَى في أهله لا يَمْتَعُ

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [الزمر: ٤]، وأراد: ولو شاء الله لذهب بسَمْعِهِم بَقْصِيفِ الرَّعْدِ، وأبصارِهِم بَوْمِضِ الْبَرْقِ. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: (لأذهب بأسماعِهِم) بزيادة الباء، كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. والشيء: ما صحَّ أن يُعْلَمَ ويُخْبَرَ عنه. قال سيبويه في ساقه البابِ المُترجمِ ببابِ مجاري أواخرِ الكلامِ مِنَ العرَبِيَّةِ: وإنما يخرج التأنيتُ من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كلِّ ما أُخبر عنه من قبل أن يُعْلَمَ أَذْكَرُ هو أم أنثى؟ والشيء: مُذَكَّرٌ، وهو أعمُّ العامِّ، .....

أتى بالمفعول لأنَّ بكاءَ الدمِ مُستغربٌ، ونصبَ دَمًا باعتبارِ تَضْمِينِ البكاءِ معنى الصبِّ.

قوله: (وأراد: ولو شاء الله عطفٌ على قوله: «والمعنى لو شاء الله» يعني كما أن مفعول شاء محذوفٌ كذا مُتعلِّقٌ «لذهب» محذوفٌ وهو «بقصيف» و«بوميض».

قال القاضي: فائدة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] إيداءُ المانعِ لذهابِ سَمْعِهِم وأبصارِهِم مع قيامِ ما يُقتضيه، والتنبيهُ على أن تأثيرَ الأسبابِ في مُسبباتِها مشروطٌ بمشيئةِ الله، وأن وجودَها مُرتبطٌ بأسبابِها<sup>(١)</sup>.

وقلت: وفائدته الرجعةُ إلى الممثلِ له هي أنه تعالى يُمهِّلُ المنافقينَ فيما هم فيه ليتهاذوا في الغيِّ والفسادِ ليكونَ عذابُهُم أشدَّ.

قوله: («بأسماعِهِم» بزيادة الباء) يعني دلتِ الهمزةُ على التَّعْدِيَةِ، والباءُ كعُضَادَةٍ للتَّعْدِيَةِ وتأكيدِها كما يُعْضَدُ البابُ بعُضَادَتِهِ.

قوله: (وهو أعمُّ العامِّ) كلامُ المصنِّفِ لا كلامُ سيبويه، وهو لفظٌ يقعُ على كلِّ مُذَكَّرٍ ومُؤنَّثٍ، ثم إنه لا يُستعملُ إلا مذكراً، فلولا أن المذكَرَ أصلُ لوقعِ التَّغْلِيْبُ للرفعِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٩).

كما أن الله أَخَصَّ الخاصَّ، يُجْرَى على الجسم والعَرَضِ والقديم، تقول: شيءٌ لا كالأشياء، أي: معلومٌ لا كسائر المعلومات؛ وعلى المعدوم والمُحال. فإن قلت: كيف قيل: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر؛ كالمستحيل، وفعلٍ قادرٍ آخر؟ قلت: مشروطٌ في حدِّ القادر أن لا يكون الفعل مستحيلًا، فالمستحيل مُسْتَنَى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها، فكأنه قيل: على كلِّ شيءٍ مستقيمٍ قديرٌ، ونظيره: فلان أميرٌ على الناس، أي: على من وراءه منهم، ولم تدخل فيهم نفسه وإن كان من جُملة الناس.....

قوله: (كما أن الله أَخَصَّ الخاصَّ) يريد به قوله: «وأما الله فمُخْتَصَّ بالمعبود بالحق ولا يُطلَق على غيره»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وعلى المعدوم والمُحال)، الانتصاف: الشيء عندنا مُخْتَصَّ بالموجود فلا يدخل فيه المستحيل، وعند المعتزلة يدخل فيه المعدوم، وأما المستحيل فلا يدخل فيه فلا يرد السؤال. فإن قيل: إذا كان المعدوم لا يُسمى شيئًا، وإذا وجد صار شيئًا لا تعلق القدرة به، إذ القدرة إنما تعلق بالشيء أول وجوده، فكيف يكون قادرًا على شيء؟ فجوابه: أنه من باب: «من قتل قتيلاً»<sup>(٢)</sup> أي: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كأنه قال: قادرٌ على كلِّ ما يصير شيئًا<sup>(٣)</sup>.

الإنصاف: وفيه نظر، فإن القدرة تعلق به في أول زمن وجوده، وهو في أول زمن وجوده شيءٌ بلا خلاف بين المسلمين، إذ لو لم يكن شيئًا في أول وجوده لم يكن شيئًا في ثاني الأحوال.

قال القاضي: الشيء يُخْتَصَّ بالوجود؛ لأنه في الأصل مَصْدَرُ شيءٍ، أُطْلِقَ بمعنى شيء تارة، أي: مُريد، والمريد يكون موجودًا، وحينئذ يتناول الباري تعالى كما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] وبمعنى مُشْيءٍ أخرى، أي: مُشْيء وجوده، وما شاء الله وجوده

(١) «الكشاف» (١: ٧٠٣).

(٢) فيه إيهاء إلى قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» سبق تخريجه من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

وأما الفعل بين قادرين فمختلف فيه. فإن قلت: مم اشتقاق القدير؟ قلت: من التقدير؛ لأنه يوقع فعله على مقدار قوته واستطاعته وما يتميز به عن العاجز.

فهو موجود، أي: موجودٌ حالاً أو مآلاً، أو أعمّ منه على حسب مشيئته، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أن يوجد، وهو يعلم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، فيعمّ المنتفع أيضاً، لزمهم التخصيص بالممكن بدليل العقل<sup>(١)</sup>، أي: تخصيص قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وهو المراد بقول المصنّف: «مشرّوط في حدّ القادر بأن لا يكون الفعل مستحيلاً».

قوله: (فمختلف فيه) يعني بين المعتزلة؛ فمن جوزه قال: إن القادر متا غير مستقل، أي: ليس سبباً تاماً، ومن منعه قال: إن اجتماع قدرتي قادرين مستقلّين على فعل واحد مُمتنع. وقيل: مختلف بين المعتزلة وأهل السنّة، فإنهم قالوا: فعل العبد مقدور له من جهة الكسب، ومقدور لله من جهة الإيجاد.

الانتصاف: المعتزلة<sup>(٢)</sup> زعموا أنّ ما تعلقت به قدرة العبد لا تتعلق به<sup>(٣)</sup> قدرة الله سبحانه وتعالى؛ إذ قدرة العبد مستغنية بنفسها، وأما أهل السنّة، الخالق عندهم هو الله الواحد القهار، فتعلّق قدرته بالفعل، وتعلّق به قدرة العبد لا للتأثير، ولذلك لم يميلوا مقدوراً بين قادرين<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لأنه يوقع فعله على مقدار قوته). قال القاضي: القدرة: هو التمكن من إيجاد الشيء. وقيل: صفة تقتضي التمكن، وقيل: قدرة العبد: هيئة بها يتمكن من الفعل، وقدرة الله: عبارة عن نفي العجز عنه، والقادر هو الذي إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل، والقدير هو الفاعل لما يشاء على ما يشاء، ولذلك قلما يوصف به غير الباري. واشتقاق القدرة من القدير؛ لأنّ القادر

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٠).

(٢) قوله: «المعتزلة» ساقط من (ف).

(٣) قوله: «قدرة العبد لا تتعلق به» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [٢١]

لَمَّا عَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى فِرْقَ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَذَكَرَ صِفَاتِهِمْ، وَأَحْوَالَهُمْ، وَمَصَارِفَ أُمُورِهِمْ، وَمَا اخْتَصَّتْ بِهِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِمَّا يُسَعِدُهَا وَيُشْقِيهَا، وَيُحْظِيهَا عِنْدَ اللَّهِ وَيُرِيدُهَا؛ أَقْبَلَ عَلَيْهِم بِالْخَطَابِ، وَهُوَ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، .....

يُوقِعُ الْفِعْلَ عَلَى مِقْدَارِ قُوَّتِهِ، أَوْ عَلَى مِقْدَارِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ حَالَ حَدُوثِهِ، وَالْمُمْكِنَ حَالَ إِمْكَانِهِ مَقْدُورَانِ، وَأَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ مَقْدُورُ اللَّهِ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «اشتقاقُ القدير من التقدير» يُؤَوَّلُ بِقَوْلِنَا: اشتقاقه من القدر بمعنى التقدير، إذ لا يستقيم أن يُشْتَقَّ الثَّلَاثِيُّ مِنَ الْمَزِيدِ.

الراغب: القدرة إذا وُصِفَ بِهَا الْإِنْسَانُ، فَاسْمٌ لِهَيْئَةٍ لَهُ يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ مَا، وَإِذَا وُصِفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فَنَعْنِي لِلْعَجْزِ عَنْهُ، وَمُحَالٌّ أَنْ يُوصَفَ غَيْرُ اللَّهِ بِالْقُدْرَةِ الْمَطْلُوقَةِ مَعْنَى، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ [لَفْظًا]<sup>(٢)</sup>، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: قَادِرٌ عَلَى كَذَا، وَمَتَى قِيلَ: هُوَ قَادِرٌ، فَعَلَى سَبِيلِ مَعْنَى التَّقْيِيدِ، وَلِهَذَا لَا أَحَدٌ غَيْرُ اللَّهِ يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ<sup>(٣)</sup>، وَالْقَدِيرُ هُوَ الْفَاعِلُ لِمَا يَشَاءُ عَلَى قَدْرِ<sup>(٤)</sup> مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ لَا زَائِدًا عَلَيْهِ وَلَا نَاقِصًا عَنْهُ، وَلِهَذَا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وَالْمَقْتَدِرُ يُقَارِبُهُ نَحْوُ: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] لَكِنْ قَدْ يُوصَفُ بِهِ الْبَشَرُ، فَإِذَا اسْتَعْمِلَ فِي اللَّهِ فَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْقَدِيرِ، وَفِي الْبَشَرِ بِمَعْنَى الْمُتَكَلِّفِ وَالْمُكْتَسِبِ لِلْقُدْرَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٢) وزاد بعده: وكلُّ شيءٍ مَقْدُورٌ لَلَّهِ تَعَالَى.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن» ص ٦٥٧.

(٣) عبارة الراغب في «المفردات»: «ولهذا لا أحدٌ غيرُ اللَّهِ يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ مِنْ وَجْهِ إِلَّا وَيُصَحُّ أَنْ يُوصَفَ بِالْعَجْزِ مِنْ وَجْهِ». انتهى.

(٤) قوله: «قدر» ساقط من (ط).

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٥٧-٦٥٨.



وهو فنٌّ من الكلام جَزَلٌ فيه هزٌّ وتحريكٌ من السامع، كما أنك إذا قلت لصاحبك حاكياً عن ثالثٍ لكما: إن فلاناً من قصته كيت وكيت، فقَصَصْتَ عليه ما فرطَ منه، ثم عدلتَ بخطابك إلى الثالثِ فقلت: يا فلانُ من حقك أن تلزمَ الطريقةَ الحميدةَ في مجاري أمورِك، وتستويَ على جادةِ السدادِ في مصادِرِك ومواردِك - نبهتَه بالتفاتِك نحوهَ فضلَ تنبيهه، واستدعيتَ إصغاءَه إلى إرشادِك زيادةَ استدعاء، وأوجدتَه بالانتقالِ مِنَ الغيبةِ إلى المواجهةِ، هازِماً من طبعه ما لا يجده إذا استمررتَ على لفظِ الغيبةِ، وهكذا الافتتانُ في الحديثِ والخروجُ فيه من صنفٍ إلى صنفٍ: يستفتحُ الآذانَ للاستماع، .....

قوله: (وأوجدته) أي: صيرته واجداً، من: أوجدته الشيء فوجدته، وأوجدته الله مطلوبه، أي: أظفَره به. المعنى: صيرته واجداً شيئاً هازِماً من طبعه، ولولا هذا الالتفاتُ لما وجدَ السامعُ ذلك الشيءَ الهازِماً.

قوله: (والخروجُ من صنفٍ إلى صنفٍ يستفتحُ الآذانَ للاستماع). واعلم أن كلَّ عدولٍ عن الظاهرِ من البليغ، سواءً كان التفاتاً أو غيره، تنبيهٌ على مكانٍ لطيفةٍ مثارها مقتضى المقام، فمتى وقعَ عند بليغٍ مثله، وتنبه لها، استهشَّ نفسه لقبولها.

قال صاحبُ «المفتاح»: ولأمرٍ ما تجدُ أربابَ البلاغةِ وفرسانَ الطرادِ يستكثرونَ من هذا الفنِّ في محاوراتهم<sup>(١)</sup>.

واللطيفةُ التي يتضمَّنُها هذا المقامُ هي أنه تعالى لهما عددُ الفرقِ الثلاثِ بمسمعٍ منهم، مُحاطباً غيرهم، ووصفَ كلَّ فرقةٍ بما اختصَّت به مما يسعدها ويُشقيها، ويُحظيها ويُردِّيها؛ أقبلَ عليهم بقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ يعني: أيها المؤمنون كما شرفتمكم ورفعت منزلتكم ومنحتكم الكتابَ الكامل، ففرزتم بالهدى عاجلاً، وبالفلأحِ آجلاً، دوموا على ما أنتم فيه، ولا تتوانوا، وزيدوا في الشكرِ والتقوى، لأزيدنكم في النعمةِ والإفضال، وبأيها الكافرون أقلعوا عما أنتم

(١) «مفتاح العلوم» ص ٧٦.

وَيَسْتِهْشِ الْأَنْفُسَ لِلْقَبُولِ. وَبَلَّغْنَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ نَزَلَ فِيهِ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ مَكِّيٌّ، وَ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فَهُوَ مَدَنِيٌّ، فَقَوْلُهُ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ خِطَابٌ لِمُشْرِكِي مَكَّةَ.....

فيه، وارجعوا عن عبادة غير الله الذي لا نفع فيه، ولا ضرر، وتوجهوا إلى عبادة من خلقكم وآباءكم، وجعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء، ورزقكم وكيت وكيت، ويا أيها المنافقون، اعلّموا أنّي عالمٌ بما في ضمائركم وأسراركم، وأعلم ما تاتون وما تَدرون، فأخلصوا العبادة لخالقكم الذي أنعم عليكم وعلى أسلافكم لعلكم تتقون، فتحذرون عن النفاق.

قوله: (وَبَلَّغْنَا) إِلَى آخِرِهِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَمَّا عَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى» لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْخِطَابَ شَامِلٌ لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَمَعْنَى «بَلَّغْنَا» إِلَى آخِرِهِ: أَنَّ الْخِطَابَ مُخْتَصٌّ بِمُشْرِكِي مَكَّةَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَكِّيٌّ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَدَنِيٌّ» فَمَذْكُورٌ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» وَالْوَسِيطِ» وَ«الْكَوَاشِي» نَحْوَهُ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ (١).

قوله: (فَقَوْلُهُ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ خِطَابٌ لِمُشْرِكِي مَكَّةَ) تَفْرِيعٌ عَلَى هَذِهِ

الرَّوَايَةِ.

رَوَى الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي: أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ - يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ وَعَلْقَمَةَ (٢) - إِنْ كَانَ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَى النُّقْلِ فَمُسَلَّمٌ، وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ فِيهِ حُصُولَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَدِينَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ دُونَ

(١) بل هو في «مسند البزار» (١٥٣١)، و«أسباب النزول» للواحدي ص ١٣، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٧٧٣) موقوفاً على عروة بن الزبير، وقد استقصى طرقه الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٤٩-٥٠).

(٢) هو علقمة بن قيس النخعي، من كبار فقهاء أهل الكوفة، قرأ على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومن قرأ عليه: ابن أخته إبراهيم النخعي الفقيه المعروف، وكان من أشبه الناس بابن مسعود سَمْتًا وهديًا وعلماً، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة ٦٢ هـ رحمه الله تعالى. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٧-٤٥٨).

و«يا»: حرفٌ وُضِعَ في أصلِهِ لنداءِ البعيد، صوتٌ يَهْتَفُ به الرَّجُلُ بَمَنْ يُناديه، وأَمَّا نداءُ القريبِ فَلَهُ: «أَيُّ»، والهمزةُ،.....

مكَّة، فَضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ (١) مَرَّةً بِصِفَتِهِمْ وَمَرَّةً بِاسْمِ جِنْسِهِمْ، وَقَدْ يُؤَمَّرُ مَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِالْعِبَادَةِ كَمَا يُؤَمَّرُ الْمُؤْمِنُ بِالِاسْتِمْرَارِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَالْإِزْدِيَادِ مِنْهَا، فَالْخَطَابُ فِي الْجَمِيعِ مُمَكِّنٌ (٢).

وقال القاضي: الجموعُ وأسماءُها المُحَلَّاةُ بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ حَيْثُ لَا عَهْدَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالتَّوَكُّيدُ بِمَا يُفِيدُ الْعُمُومَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلُّهُمْ جَمْعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، وَاسْتِدْلَالُ الصَّحَابَةِ بِعُمُومِهَا شَائِعًا ذَائِعًا، فَالنَّاسُ يَعْمُ الْمَوْجُودِينَ وَقَتَّ النُّزُولِ لَفْظًا وَمَنْ سُبُوجِد، لِمَا تَوَاتَرَ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ مُقْتَضَى خَطَابِهِ وَأَحْكَامِهِ شَامِلٌ لِلْقَبِيلَيْنِ، ثَابِتٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا مَا خَصَّهِ الدَّلِيلُ (٣).

الراغب: «قد تقدّم أنّ الناس يُستعملُ على وجهين: أحدهما: المُشارُ به إلى الصورةِ المخصوصةِ، وذلك عامٌّ في الصغيرِ والكبيرِ، والعاقِلِ وغيرِ العاقلِ. والثاني: المُشارُ به إلى المختصِّ بقوى العلمِ والعملِ المُحكَّمِ، وهو المُستعملُ على طريقِ المدحِ، ولذلك يُقال: فلانٌ أكثرُ إنسانيَّةً من فلانٍ؛ لاختصاصِ هذا المعنى بقبولِ الزيادةِ والنقصانِ. وهذا المعنى هو المرادُ في هذا الموضعِ. والعبادة: نهايةُ التذلُّلِ في الخِدمةِ، وبذلُّ الطاقةِ وذلك في مُقابِلَةِ أعظمِ النِّعمِ، ولا يستحقُّها غيرُ اللهِ؛ لأنَّهُ هو الذي له أعظمُ النِّعمِ، والعبادةُ تُقالُ في ثلاثةِ أشياء: اعتقادِ الحقِّ، ومُحرِّيِ الحقِّ، وعَمَلِ الخَيْرِ (٤)، وعبادةُ اللهِ كما تكونُ في فِعْلِ الواجباتِ قد تكونُ في فِعْلِ

(١) قوله «المؤمنين» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٢٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٧).

(٤) في (ط): «الغير».

ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَنَادَةِ مَنْ سَهَا وَغَفَلَ وَإِنْ قَرَّبَ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةٌ مِّنْ بَعْدِ، فَإِذَا تُودِيَ بِهِ الْقَرِيبُ الْمُفَاطِنُ فَذَلِكَ لِلتَّكْيِيدِ الْمُؤْذِنِ بِأَنَّ الْخِطَابَ الَّذِي يَتَلَوُّهُ مَعْنِيٌّ بِهِ جَدًّا.....

المباحات، وذلك إِذَا قُصِدَ بِالْفِعْلِ وَجْهُ اللَّهِ وَتَحَرَّى مَرْضَاتِهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: مُبَاحَاتُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ كُلُّهَا وَاجِبَاتٌ، وَوَجِبَاتُهُمْ نَوَافِلٌ، فَقِيلَ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ عَلَى تَنَاوُلِ مُبَاحٍ لَهُمْ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ حَتَّى يُضْطَرَّوْا إِلَيْهِ، فَيَصِيرُ تَنَاوُلُهَا مُتَحْتَمًا، وَيَلْتَزِمُونَ مِنَ الْفَرَائِضِ فَوْقَ مَا يَلْزِمُهُمْ حَتَّى يَصِيرَ فَرَضُهُمْ مُتَنَفَّلًا. وَبِهَذَا النَّظَرِ قِيلَ: عِنْدَ أَكْمَلِ الصَّالِحِينَ تَنْزِيلُ الرَّحْمَةِ (١). وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ لِأَنَّ فِي الثَّانِي إِيْجَابَ الْعِبَادَةِ بِوَسْطَةِ رُؤْيَةِ النَّعْمَةِ الَّتِي بِهَا تَرْبِيَّتُهُمْ وَقِيَامُهُمْ، وَفِي «اعْبُدُوا اللَّهَ» إِيْجَابُ عِبَادَتِهِ بِمُرَاعَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١] وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فَحَيْثُ ذُكِرَ النَّاسُ ذُكِرَ الرَّبُّ، وَحَيْثُ ذُكِرَ الْإِيْمَانُ ذُكِرَ اللَّهُ (٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ اسْتَعْمَلَ) أَي: «يَا» مَوْضُوعَةٌ لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ حَقِيقَةً، وَإِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِي الْقَرِيبِ عَلَى الْمَجَازِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يُرَادَ بِالْبُعْدِ الْبُعْدُ بِحَسَبِ الْمَنْزِلَةِ وَالْمَرْتَبَةِ، إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُتَكَلِّمِ، كَقَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿يَتَأَرْضُ أَبْلَغِي مَاءً لِي وَيَسْمَأَهُ أَقْلِي﴾ [هود: ٤٤] إِظْهَارًا لِعَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ، وَإِبْدَاءً لِسَانِ عَزَّتِهِ وَتَهَاوُنًا بِالْمُنَادِي وَتَبَعِيدًا لَهُ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُخَاطَبِ، كَمَا يَقُولُ: يَا رَبِّ، وَيَا اللَّهَ، هَضْمًا لِلنَّفْسِ وَاسْتِعْبَادًا لَهَا عَنْ مِظَانِ الرَّؤْفِ، أَوْ الْبُعْدِ بِحَسَبِ الْعَقْلَةِ وَالْبِلَادَةِ كَمَا يُقَالُ: يَا هَذَا، إِنْ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ (٣). وَكَقَوْلِهِ:

فَانْعِقْ بِضَائِكَ يَا جَرِير..... (٤)

(١) المعروف هو: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِيلُ الرَّحْمَةِ».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ١٠٩-١١٠).

(٣) هَذَا مَثَلٌ تَضْرِبُهُ الْعَرَبُ لِلضَّعِيفِ يَصِيرُ قَوِيًّا، وَلِلذَّلِيلِ يَعْزُبُ بَعْدَ الذَّلِّ. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٠).

(٤) هُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي «دِيوانه» ص ٢٠٥، وَسِيَّاتِي عِنْدَ الرَّخْمَشَرِيِّ (٣: ١٩٦).

فإن قلت: فما بال الداعي. يقول في جوارِه: يا رب، و: يا الله، وهو أقرب إليه من حبل الوريد، وأسمع به وأبصر؟! قلت: هو استقصارٌ منه لنفسه، واستبعادٌ لها من مظانِّ الزُّلفى وما يقربُه إلى رضوانِ الله ومنازلِ المقرِّين؛ هضمًا لنفسه،.....

أو بحسبِ التفتُّن، وأنَّ الخطابَ بمكانٍ بعيدٍ عن التفكُّرِ لِمَا فيه من المعاني الدقيقة، أو أنه معنيٌّ به جدًّا كما نحنُ بصدده، فيُنزَلُ لذلك المخاطبُ منزلةَ الغافلِ تَهْيِيجًا وإلهابًا ليتلقاهُ بشرائره ومجامعِ قلبه.

قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥] أي: سَمَّهِمْ حَرَضًا كما يُقالُ: ما أراك إلا مُرَضًّا في هذا الأمرِ، لِيَهْجِهَ وَيُحَرِّكَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (في جوارِه)، النهاية: الجُّوار: رفعُ الصوتِ والاستغاثه، ومنه الحديثُ: «لَحَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعْدَاتِ تَجَارُونَ إِلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وأسمع به وأبصر) عطفٌ على جُملةِ قوله: «وهو أقربُ إليه من حبلِ الوريد». قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِ، وَأَسْمِعَ﴾ [الكهف: ٢٦]: الهاءُ في «أبصر به» تعودُ على الله وموضعها رَفَعٌ، والباءُ زائدةٌ أي: أبصر الله. وهكذا في فعلِ<sup>(٣)</sup> التعجُّبِ الذي هو على لَفْظِ الأمرِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (واستبعادٌ لها من مظانِّ الزُّلفى) تفسيرٌ لقوله: «استقصارٌ منه لنفسه» وكذا «ما يقربُه» تفسيرٌ لقوله «من مظانِّ الزُّلفى» وكذا «إقارًا عليها بالتفريطِ في جنبِ الله» تفسيرٌ

(١) «الكشاف» (٧: ١٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

(٣) في (ط): «في كل فعل».

(٤) «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

وإقرارًا عليها بالتفريط في جنبِ الله مع فَرَطِ التَهَالِكِ على استجابةِ دعوته، والأذِنِ لِنِدَائِهِ وابتِهَالِهِ. و«أَيُّ»: وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا أَنَّ «ذُو» وَ«الَّذِي» وَصَلَتَانِ إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَوَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ، وَهُوَ اسْمٌ مُبْهَمٌ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَوْضَحُهُ وَيَزِيلُ إِبْهَامَهُ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَرُدَّ قَهُ اسْمٌ جِنْسٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ يَتَّصِفُ بِهِ حَتَّى يَبْضَحَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ، فَالَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ حَرْفُ النَّدَاءِ هُوَ «أَيُّ»،

لقوله: «هَضْمًا لِنَفْسِهِ» وقوله: «مع فَرَضِ التَهَالِكِ» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «إِقْرَار» أَي يَسْتَبَعِدُ نَفْسَهُ مِنَ الْقُرْبِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ بِالتَّفْرِيطِ مُصَاحِبًا الْحِرْصَ عَلَى اسْتِجَابَةِ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ دَعْوَةَ الضَّعِيفِ الْخَاضِعِ الذَّلِيلِ الَّذِي يَسْتَعِطِفُهُ وَيُظْهِرُ إِفْتِقَارَهُ وَمَسْكَنَتَهُ.

قوله: (التَهَالِكُ)، النِّهَايَةُ: فِي الْحَدِيثِ «فَتَهَالَكْتُ عَلَيْهِ» أَي: سَقَطْتُ عَلَيْهِ، وَرَمَيْتُ بِنَفْسِي فَوْقَهُ، فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْحِرْصِ.

قوله: (وَالْأَذِنِ لِنِدَائِهِ)، النِّهَايَةُ: أَدْنَى يَأْدُنْ أَدْنَى بِالتَّحْرِيكِ: اسْتَمَعَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا أَدْنَى اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَدْنَى لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>، أَي: مَا اسْتَمَعَ اللَّهُ لَشَيْءٍ كَاسْتِمَاعِهِ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، أَي: يَتْلُوهُ جَهْرًا.

قوله: (فَلَا بَدَّ أَنْ يَرُدَّ قَهُ اسْمٌ جِنْسٍ) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ الذَّاتِ، فَكَانَ وَضْفُهُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِهِ أَوْ لَا هُوَ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْمَعَانِي الْخَارِجَةِ فَرَعٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الذَّاتِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْمُبْهَمُ مُسْتَبَدًّا<sup>(٢)</sup> بِصَحَّةِ الْوَصْفِيَّةِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ دُونَ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ) مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

(١) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(٢) فِي (ط): «مُسْتَبَدًّا».

(٣) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى مَوْضِعِ هَذَا النِّقْلِ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ.

والاسم التابع له صفته، كقولك: يا زيدُ الظريفُ، إلا أن «أياً» لا يستقل بنفسه استقلالاً زيد؛ فلم ينفك من الصفة.

وفي هذا التدرج من الإبهام إلى التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد. وكلمة التنبية المُقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين: مُعاضدة حرف النداء ومكافئته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضاً مما يستحقه، أي: من الإضافة. فإن قلت: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قلت: لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المُبالغة؛ لأن كل ما نادى الله له عباده - من أوامره، ونواهيه، وزواجره، وعظاته، ووعده، ووعيده، واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم، وغير ذلك مما أنطق به كتابه - أمورٌ عظامٌ، وخُطوبٌ جسامٌ، ومعانٍ عليهم أن يتقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم عنها غافلون، فاقترض الحال أن ينادوا بالأكيد الأبلغ. فإن قلت: لا يخلو الأمر بالعبادة من أن يكون متوجّهاً إلى المؤمنين والكافرين جميعاً، أو إلى كفار مكة خاصة على ما روي عن علقمة والحسن، فالمؤمنون عابدون ربهم فكيف أمرُوا بما هم مُلتبسون به؟ وهل هو إلا كقول القائل:

قوله: (لفائدتين) إحداهما: تأكيد معنى النداء؛ لأن النداء تنبيه. وثانيتها: أن «أياً» مُستدعية للإضافة، فحيث فُكَّت عنها عوض بها ليُستغَلَّ بها عنها.  
قوله: (ومُكافئته)، الجوهري: المكافئة: المعاونة.

قوله: (ما لم يكثر في غيره) «ما» يُمكن أن تكون موصولة، أي: الكثرة التي لم تكثر في غيره، أو مصدرية أي: كثر كثرة لم تكثر في غيره من الكلام.

قوله: (كقول القائل) وهو أبو تمام. وقبلة:

نعمة الله فيك، لا أسأل الله  
إلا بها تُعْمى سوى أن تدوما<sup>(١)</sup>

(١) «ديوان أبي تمام» (٢: ١١٥).

فَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَمَا كَمَنْ تَسُدُّ أَلَّهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا  
وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ، وَلَا يَقْرُونَ بِهِ، فَكَيْفَ يَعْبُدُونَهُ؟ قُلْتُ: الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ  
الْمُؤْمِنِينَ ازديادهم منها، وإقبالهم وثباتهم عليها.

وَأَمَّا عِبَادَةُ الْكُفَّارِ فَمَشْرُوطٌ فِيهَا مَا لَا بَدَّ لَهَا مِنْهُ؛ وَهُوَ الْإِقْرَارُ، كَمَا يُشْتَرَطُ عَلَى  
الْمَأْمُورِ بِالصَّلَاةِ شَرَايِئُهَا؛ مِنَ الْوُضُوءِ وَالنِّيَّةِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَا لَا بَدَّ لِلْفِعْلِ مِنْهُ فَهُوَ مُنْدَرِجٌ  
تَحْتَ الْأَمْرِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ حَيْثُ لَمْ يَنْفَعَلْ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مِنْ لَوَازِمِهِ، عَلَى أَنْ مُشْرِكِي مَكَّةَ  
كَانُوا يَعْرِفُونَ اللَّهَ وَيَعْتَرِفُونَ بِهِ؛ ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فَإِنْ  
قُلْتُ: فَقَدْ جَعَلْتَ قَوْلَهُ: ﴿اعْبُدُوا﴾ مُتَنَاوِلًا شَيْئَيْنِ مَعًا: الْأَمْرَ بِالْعِبَادَةِ، وَالْأَمْرَ بِازْدِيادِهَا.  
قُلْتُ: الْازْدِيَادُ مِنَ الْعِبَادَةِ عِبَادَةٌ، وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ. فَإِنْ قُلْتُ: ﴿رَبِّكُمْ﴾ مَا الْمُرَادُ بِهِ؟

أَي: نِعْمَةُ اللَّهِ حَاصِلَةٌ فِيكَ، شَامِلَةٌ عَلَيْكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ لَكَ وَلَكِنْ أَسْأَلُهُ  
دَوَامَ تِلْكَ النِّعْمَةِ، فَلَوْ أَنِّي سَأَلْتُ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ لَكَ، لَكُنْتُ كَمَنْ يَسْأَلُ قَائِمًا أَنْ يَقُومَ فَإِنَّهُ مِنْ  
تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ.

قَوْلُهُ: (فَمَشْرُوطٌ فِيهَا مَا لَا بَدَّ لَهَا مِنْهُ) وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ مُطْلَقًا  
يُوجِبُ وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مَقْدُورًا<sup>(١)</sup>. قِيلَ: فِيهِ خِلَافٌ، فَعِنْدَ مَنْ قَالَ: الْمَعَارِفُ  
ضَرُورِيَّةٌ فَالْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ لِلْكَافِرِينَ جَائِزٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ قَالَ: الْأَمْرُ لِلْكَافِرِ  
بِالْعِبَادَةِ، الْأَمْرُ بِمَا هُوَ مِنْ مَتَمِّاتِهَا، فَيَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرِفَةِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ) وَهَاهُنَا بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أُطْلِقَ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَعْنَيْنِ، فَلَا  
يُجَلُّو إِذَا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى حَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، أَوْ عَلَى أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْجُنْسِ،  
أَوْ عَلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ فَلَا يَجُوزُ إِزَادَتُهُمَا مَعًا، فَبَقِيَ الثَّانِي: وَهُوَ الْمُرَادُ  
بِقَوْلِهِ: «وَالْأَمْرُ بِازْدِيَادِ الْعِبَادَةِ عِبَادَةٌ وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ»؛ لِأَنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ أَيْضًا عِبَادَةٌ.

(١) لَتِهَا الْفَائِدَةُ، انظر: «المحصل» للفخر الرازي (١: ٢٢٧)، و«المستصفى» للغزالي (١: ٧١).

(٢) سبق بحث هذه المسألة في الحديث عن خطاب الكفار بالفروع واختلاف علماء الأصول فيه.



قلتُ: كَانَ المشركونَ مُعتقدينَ ربوبيَّتينَ: ربوبيةَ اللّهِ وربوبيةَ آلهتهم، فإنَّ حُصْوَا بِالخطابِ: فالمرادُ به اسمٌ يشتركُ فيه ربُّ السماواتِ والأرضِ والآلهةِ التي كانوا يسمونها أربابًا، وكان قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صفةً موضحةً مميزةً، وإنَّ كَانَ الخطابُ للفرقِ جميعًا: فالمرادُ به ربُّكم على الحقيقة، و﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صفةٌ جرتُ عليه على طريقِ المدحِ والتعظيمِ، ولا يمتنعُ هذا الوجهُ في خطابِ الكفرةِ خاصةً إلاَّ أنَّ الأوَّلَ أوضحٌ وأصحُّ. والخلقُ: إيجادُ الشيءِ على تقديرٍ واستواءٍ، يقال: خَلَقَ النَّعْلَ؛ إذا قَدَّرَها وسَوَّاهَا بالمقياسِ. وقرأ أبو عمرو: (خَلَقَكُمْ) بالإدغام.

وقرأ ابنُ السَّمِيعِ: (وخلق مَنْ قبلكم)، وفي قراءةٍ زيد بن عليٍّ: (والذينَ مَنْ قَبْلَكُمْ) وهي قراءةٌ مُشكلةٌ ووجهها على إشكالها: أن يقال: أقمم الموصول الثاني بين الأوَّلِ وصلته تأكيدًا، كما أقمم جريزٌ في قوله:

يا تَيْمُ تَيْمِ عَدِيٍّ لا أبا لكم

قوله: (فالمرادُ به ربُّكم على الحقيقة). أي: الربُّ الذي إذا خوطبَ به مُطلقًا سائرُ الناسِ لا يتبادرُ إلى ذهنٍ أحدٍ غيرِ الله تعالى. والفرقُ أنَّ الربَّ في الأوَّلِ مُتعددٌ، والمزبوبُ واحدٌ. أي: طائفةٌ واحدةٌ فلذلك يجيء اللبسُ، وفي الثاني: بالعكس فلا لبسُ.

قوله: (ولا يمتنعُ هذا الوجه) أي: أن تكون الصفةُ جاريةً على المدحِ في خطابِ الكفرةِ، لأنَّهم كانوا يقولون: هؤلاء شفاعونا، والربُّ الحقيقيُّ هو هو. وأيضًا فإذا سمعوه من جانبِ الحقِّ لم يُشبهه عليهم، والأوَّلُ أصحُّ لِمَا تُعورَفَ بينهم، ولأنَّ قولَ السَّحرةِ ﴿قَالُوا ءَأَمْنًا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١-١٢٢] ليس إلاَّ للدفعِ الاحتمالِ.

قوله: (وهي قراءةٌ مُشكلةٌ) لأنَّ فيها موصولينِ وصلةً واحدةً. والإقحامُ: الإدخالُ بالشدة.

قوله: (يا تَيْمُ تَيْمِ عَدِيٍّ لا أبا لكم) عجزه:

«تِيًّا» الثاني بين الأول وما أضيف إليه؛ وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في: «لا أبا لك». و«لعل» للترجي أو الإشفاق، تقول: لعل زيدا يكرمني، ولعله يُهينني، وقال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهٗ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مُتَشَفِّعُونَ مِنْهَا﴾ [الشورى: ١٨]! وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه إطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعَل ما يُطْمِع فيه لا محالة؛ لجزري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به؛ قال من قال: إن «لعل» بمعنى «كَي». و«لعل» لا يكون بمعنى «كَي»، ولكن الحقيقة ما أَلْقَيْتُ إليك، وأيضاً فمن دَيْنِ المَلُوكِ وما عليه أوضاع أمرهم ورسومهم أن يقتصرُوا في مواعيدهم التي يُوطِّئون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى، ولعل، ونحوهما من الكلمات،

### لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاةٍ عُمَرُ<sup>(١)</sup>

وذلك أن عُمَرَ بن لَجَأِ التيميَّ أراد أن يهجو جريراً، فخطب جريراً قبيلة تَيْمٍ وقال: لا تتركوا عُمَرَ أن يهجوني فيصيبكم شرِّي. قال المصنّف: فإن قيل: يا تَيْمُ كلامٌ مُفِيدٌ بنفسه، فجاز وقوع تَيْمٍ الثاني تأكيداً له بخلاف «والذين» في الآية، فإنه غير مُفِيدٍ فكيف يجوز تأكيدُه بمن؟ والجواب: أن «الذين» مُفِيدٌ أيضاً فائدة الإشارة وإن كان المشار إليه مُبْهَمًا، ولهذا رجَعَ الضميرُ إليه، والضميرُ إنما يرجعُ إلى المُفِيدِ فإنك تقول: الذي فعلته.

قوله: ﴿لَعَلَّهٗ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] مثال الترجي. وقوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾

[الشورى: ١٧] مثال الإشفاق، وكذا المثالان السابقان.

قوله: (قال من قال) مُعَلَّلٌ قوله: «لأنه إطماع».

قوله: (وأيضاً فمن دَيْنِ المَلُوكِ) عطفٌ على قوله «إطماع من كريم» من حيث المعنى.

(١) «ديوان جرير» ص ٢٧٨.

أَوْ يُخِيلُوا إِخَالَةً، أَوْ يُظْفَرُ مِنْهُمْ بِالرَّمْزَةِ، أَوْ الْإِبْتِسَامَةِ، أَوْ النَّظْرَةِ الْحُلُوءِ، فَإِذَا عُرِّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَمْ يَبْقَ لِلطَّالِبِ مَا عِنْدَهُمْ شَكٌّ فِي النَّجَاحِ وَالْفَوْزِ بِالْمَطْلُوبِ، فَعَلِيَ مِثْلِهِ وَرَدَّ كَلَامُ مَالِكِ الْمَلُوكِ ذِي الْعِزَّةِ وَالْكِبْرِيَاءِ؛ أَوْ يَجِيءُ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْمَاعِ دُونَ التَّحْقِيقِ؛ لِثَلَا يَتَّكِلَ الْعِبَادُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُؤْبَأُ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [التحریم: ٨]. فَإِنْ قُلْتَ: فـ«لَعَلَّ» الَّتِي فِي الْآيَةِ مَا مَعْنَاهَا؟ وَمَا مَوْقِعُهَا؟ قُلْتُ: لَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَلَقَكُمْ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى رَجَاءِ اللَّهِ تَقْوَاهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّجَاءَ لَا يَجُوزُ عَلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَحَمَلُهُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَهُمْ رَاجِعِينَ لِلتَّقْوَى لَيْسَ بِسَدِيدٍ أَيْضًا، .....

قَوْلُهُ: (أَوْ يُخِيلُوا إِخَالَةً)، الْجَوْهَرِيُّ: وَقَدْ أَحَالَتِ السَّحَابُ وَأَخْيَلَتْ وَخَايَلَتْ، إِذَا كَانَتْ تُرْجَى الْمَطْرَ<sup>(١)</sup>. وَأَخَلْتُ فِيهِ خَالًا مِنَ الْخَيْرِ، أَي: رَأَيْتُ فِيهِ مَحْيَلَتَهُ. وَعَنْ يَعْقُوبَ<sup>(٢)</sup>: وَخَلْتُ الشَّيْءَ خَيْلًا وَخَيْلَةً وَخَيْلَةً، أَي: ظَنَنْتُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَجِيءُ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْمَاعِ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْمَاعِ» كَأَنَّهُ قِيلَ: «لَعَلَّ» إِمَّا تَجِيءُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْمَاعِ مَعَ التَّحْقِيقِ مَجَازًا أَوْ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْمَاعِ دُونَ التَّحْقِيقِ حَقِيقَةً.

قَوْلُهُ: (رَاجِعِينَ لِلتَّقْوَى لَيْسَ بِسَدِيدٍ) أَي: لَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الرَّجَاءِ إِلَيْهِمْ حِينَ خَلَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِالرَّجَاءِ وَلَا بِالتَّقْوَى، وَلَا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي حَتَّى تَتَوَجَّهَ أَذْهَانُهُمْ إِلَيْهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] عَلَى هَذَا حَالًا مُقَدَّرَةً؟ قِيلَ فِي جَوَابِهِ: لِأَنَّهُمْ حَالَةَ الْخَلْقِ لَيْسُوا بِرَاجِعِينَ وَلَا مُقَدَّرِينَ الرَّجَاءَ، وَأُجِيبَ: إِنَّ لَمْ يَجُزْ مُقَدَّرِينَ الرَّجَاءَ بَكْسَرِ الدَّالِّ لَمْ لَا يَجُوزُ مُقَدَّرِينَ بِفَتْحِهَا. قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَشَّرْتَهُ

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: تَرْجِي بِالزَّيِّ، بِمَعْنَى تَسْوِقٍ. وَمَا أُبْتِنَاهُ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

(٢) يَعْنِي ابْنَ السَّكَيْتِ، وَلْتَهَامِ الْفَائِدَةِ، انظُرْ: «الصَّحَاحُ» (٤: ١٦٩٢).

ولكن «لعل» واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة؛ لأن الله عز وجل خلق عباده ليتعبدهم بالتكليف، وركب فيهم العقول والشهوات، وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم، وهداهم التجدين، ووضع في أيديهم زمام الاختيار، وأراد منهم الخير والتقوى، فهم في صورة الرجو منهم أن يتقوا؛ لترجع أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان، كما ترجحت حال المرتجي بين أن يفعل وأن لا يفعل، ومصادقه: .....

يَسْتَحَقُّ نَيْبًا ﴿[الصفات: ١١٢]: حال مُقَدَّرَةٌ، وَقَدَّرَ: ﴿وَبَشَّرْتَهُ﴾ بوجود إسحاق ﴿نَيْبًا﴾، أي: بأن توجد مقدره نبوته.

قوله: (وهداهم التجدين) أي: طريقَي الخير والشر.

قوله: (لترجع أمرهم)، الأساس: رجحت الشيء وزنته بيدي ونظرت ما ثقله. ومن المجاز: رجح أحد قوليه على الآخر، وترجح في القول: تميل فيه.

قوله: (حال المرتجي) أي: الذي يتوقع منه الفعل حقيقة كما قال صاحب «الفتاح»: فُشِبَّهُ حَالُ الْمُكَلَّفِ الْمَكْنٍ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ - أي: مع تكليف الله إياه للابتلاء - بحال المرتجي المحير بين أن يفعل وأن لا يفعل - أي: مع مُرتجيه الذي لا يعلم العاقبة - ثم استعير بجانب المُشَبَّه «لعل» جاعلاً قرينة الاستعارة علم الذي لا تخفى عليه خافية فيه<sup>(١)</sup>. فهو من الاستعارة التبعية. قالوا: قوله: «لأن الرجاء لا يجوز على الله» إلى قوله: «ليس بسديد» هذا إنما يلزم إذا علق «لعل» بـ «خلقكم» وأما إذا علق بقوله: «اعبدوا ربكم» اتقاء واحترازاً من عقابه، أو اعبدوا راجين<sup>(٢)</sup> أن تحصل لكم التقوى التي هي غاية العبادة بحسب تفسير «لعل» بمعنى الترجي أو الإشفاق، فلا يكون مجازاً. وعليه قول القاضي في «تفسيره»<sup>(٣)</sup>: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٦٨.

(٢) في (ح): «أو اعبدوا ربكم راجين».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٠).

قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكْمَ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، وإنما يَبْلُو ويختبرُ مَنْ تَخَفَى عليه العواقبُ، ولكن شَبَّهُ بالاختبارِ بناءً أمرهم على الاختيار. فإن قلت: كما خَلَقَ المخاطِبِينَ لَعَلَّهُم يَتَّقُونَ، فكذلك خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ لذلك،.....

حالٌ من الضميرِ في ﴿اعْبُدُوا﴾ كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلكِ المتقين الفائزين بالهدى والفلاح المستوجبين جوارِ الله تعالى؛ نَبَّه به على أن التقوى مُنتهى درجات السالكين، وهو التبرِّي من كلِّ شيءٍ سوى الله تعالى إلى الله، وأنَّ العابدَ ينبغي أن لا يَغْتَرَّ بعبادته، ويكونَ ذا خوفٍ ورجاءٍ، قال الله تعالى ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧] أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوف عليه على معنى: أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يُرجى منه التقوى ليرجع أمره باجتماع أسبابه وكثرة الدواعي إليه.

قلت: لعلَّ اختيارِ المُصنِّفِ القولَ الثاني لكونه أقربَ إلى مذهبه. واعلم أن الذي يُفهم من ظاهرِ كلامِ المُصنِّفِ أن «لعلَّ» مُشترَكٌ في الترجي والإشفاق، وفي الإطاع مُلحَقٌ بـ«عسى». قال ابنُ الحاجب: «لعلَّ» معناها التوقع، وقد يكونُ التوقعُ للمرجو والمخوف، ولكنه كثر في المرجو حتى صارَ غالبًا عليها<sup>(١)</sup>.

قلت: وأما كونها للإطاع فلتضمُّنها معنى «عسى»، ومن ثمَّ عوملَ معها مُعاملتها في قوله:

لعلَّك يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةً<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «الكافية بشرح الاسترأباضي» (٤: ٣٣٣).

(٢) هو لمتَّم بن نويرة، من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه مالك، وتماث البيت: عليك من اللائي يدعئك أجدعا

انظر: «المفضليات» ص ٢٧٠.

فلم قصره عليهم دون من قبلهم؟ قلت: لم يقصره عليهم، ولكن غلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً.....

قال الزجاج: «عسى» معناها الطمع والإشفاق والإطماع من الله واجب. تمّ كلامه (١).

ثمّ الإطماع إما راجع إلى المتكلم فيكون لتحقيق ما يُطمع فيه؛ لأنه كريم، أو عظيم الشأن، أو إلى السامع فلا يكون لتحقيق. وقال ابن الحاجب: ومنهم من زعم أنّها في حق الله لتحقيق ما تعلقت به، ويقفُ عليه في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَخْشَوْنَ﴾ [طه: ٤٤]. ولم يتذكّر ولم يخش، ومنهم من زعم أنّ معناها في مثل ذلك للتعليل، ويقفُ عليه في مثل ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] (٢)، وإليه الإشارة بقوله: «لعل لا تكون بمعنى كي» أي: لا تظنن أنّ «لعل» بمعنى «كي» على الحقيقة، ومن قال: إنه بمعنى «كي» إنما قال لأنه حين رأى قائلاًها يستعملها في تحقيق المطلوب وإنجاز الموعد، زعم أنها بمعنى «كي»، وذلك إنما نشأ من المقام، فإنّ القائل: إما كريم لا يجوز إخلاف إطاعه لكريمه وشمول رحمته، وإما عظيم نطق بها إبداء لعظمته، وإظهاراً لأبهته، فالرمزة من مثله تقوم مقام مبالغات شتى من غيره. وما هذا شأنه لا يكون حقيقة.

فإن قلت: قوله «ليست مما ذكرناه في شيء» يقتضي أن لا تكون «لعل» بمعنى «كي»، ومرجع تقريره الذي سيذكره إلى ذلك بدليل قوله: «خلقكم للاستيلاء»، وقوله بعد ذلك «خلقكم لكي تتقوا».

قلت: إن المصنّف كان في بيان مجيء «لعل» على الحقيقة، وقال: هي للترجي والإشفاق،

(١) قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩] وعبارته شمة: «وعسى ترج»، وما أمر الله به أن يرجي من رحمته فبمترلة الواقع، كذلك الظن بأرحم الراحمين. انتهى من معاني القرآن وإعرابه (٢: ٩٥).

(٢) انظر: «الكافية» بشرح الاسترأبادي (٤: ٣٣٣) بتصرف ملحوظ.

فإن قلت: فهلا قيل: تعبدون؛ لأجل ﴿اعْبُدُوا﴾، أو: اتقوا؛ لكان ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ ليتجاوبَ طرفا النَّظْمِ! قلت: ليست التقوى غير العبادَةِ حتى يؤدي ذلك إلى تنافُرِ النَّظْمِ،.....

وَضَمَّ إليهما معنى الإطماع، وبنى عليه مسألة المَجَازِ فيها، وهي بمعنى كي. وأما قوله: «ليست مما ذكرناه في شيء» فمعناه: أن المذكورَ في معنى «لعل» لا يجوزُ حَمْلُ الآية على شيءٍ من ذلك، أما بمعنى «كي» لتكونَ من حَمْلِ النقيضِ على النقيضِ<sup>(١)</sup> بواسطة التلميح<sup>(٢)</sup> من الكريم الذي إذا أطمعَ فَعَلَ، ومن العظيم الذي إذا رَضِيَ<sup>(٣)</sup> قَطَعَ، فللمقامِ يَأباه؛ لأنَّ المقصودَ من الإيرادِ الاختبارُ والابتلاء؛ لقوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، فلا يحصلُ ذلك إلا على طريق الاستعارةِ التبعيةِ كما سبق، فطريقُ المَجَازِينِ مُختلفٌ، وإن كان مألُهما إلى معنى «كي»، والله أعلم.

الانتصاف: كلامُ الزمخشريِّ حَسَنٌ إلا قَوْلُهُ: «وأرادَ منهم التقوى» فإنه على مذهبه، واللهُ تعالى مُريدٌ عندَ أهلِ السنَّةِ من كلِّ أحدٍ ما وقعَ منه. وقالَ أيضًا: كلامه: «وأفدَرَهُم وألقىَ بأيديهم زمامَ الاختيارِ» خطأً<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فهلا قيل: تعبدون) يعني من الصنعة البديعية ردُّ العَجْزِ على الصدرِ، وهو أن يُجَعَلَ أحدُ اللَّفْظَيْنِ المُكْرَرَيْنِ في أولِ الفقرةِ والآخِرِ في آخِرِها<sup>(٥)</sup>، كقوله: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخَشَبَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وأوَّلُ الآيةِ الأَمْرُ بالعبادةِ وآخِرُها في ذِكْرِ التقوى، فلو جَعَلَ مُقَدِّمَتَها مطابِقةً لسياقِها بأن يُقالَ: يا أيُّها الناسُ اتقوا، أو بالعكسِ بأن يُقالَ: لعلَّكم تَعْبُدون، لَحَصَلَ المطلوبُ.

(١) في (ج) و(ف): «لتكون حمل النقيض».

(٢) في (ج): «بواسطة التلميح».

(٣) في (ط): «إذا رمز».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).

(٥) ومنه قوله: «الحيلة ترك الحيلة». انظر: «الإيضاح» للقرظيني ص ٣٦٠.

وإنما التقوى قُصارى أمر العابد ومُتتهى جُهدِه. فإذا قال: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ للاستيلاء على أقصى غايات العبادَة؛ كان أبعث على العبادَة، وأشدَّ إلزامًا لها، وأثبت لها في النفوس، ونحوه أن تقول لِعَبْدِكَ: احمل خريطة الكُتُبِ فما ملكتك يميني إلا لجرّ الأثقال، ولو قلت: حَمَلِ خرائطِ الكُتُبِ؛ لم يقع من نفسه ذلك الموقع.

[الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾]

قدّم سبحانه من موجبات عبادته ومُلتزمات حقّ الشُّكرِ له خَلْقَهُم أحياء قادرين أوّلاً؛ لأنه سابقة أصول النعم، ومقدمتها، والسبب في التمكن من العبادَة والشكر وغيرهما؛ ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضِ التي هي مكائهم ومستقرُّهم الذي لا بدَّ لهم منه،.....

وحاصل الجواب: أن المطابقة حاصلة من حيث المعنى مع إعطاء معنى المُبالغة، وهي: أن التقوى عُرْفًا عبارة عن الإتيان بجميع المأمورات والانتها عن جميع المنهيات، وإليه الإشارة بقوله: «والتقوى قُصارى أمر العابد ومُتتهى جُهدِه» ويُمكن أن يكون الأسلوب من باب الترقّي، والمراد في «لعلكم» معنى الترجّي، لكنَّ معناه راجع إلى المُكَلَّفِ، أي: اعملوا في عبادَةِ رَبِّكُمْ عَمَلٌ مَنْ يرجو الترقّي فيها من الأهون إلى الأغلظ.

الانتصاف: قوله: «خلقكم للاستيلاء على أقصى غاية العبادَة» مفرَّغ على مذهبه، والأليق أن يُقال: خلقكم على حالة من حَقَّكم معها أن لا تدعوا من جُهدكم في التقوى شيئاً<sup>(١)</sup>.

الإنصاف: لا يردُّ عليه ما ذكره؛ لأنَّ خلقهم للاستيلاء أهمُّ من كون الاستيلاء منهم أو من الله تعالى، وحينئذٍ يُحصَّصُ عمومُه بأن المراد مَنْ خلق ذلك.

قوله: (خَلَقَهُم أحياء قادرين) نحو قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَدَرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] على أنها حالان مُترادفتان مُقدَّرتان.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).



وهي بمنزلة عَرَصَةِ الْمَسْكَنِ وَمُتَقَلِّبِهِ وَمُفْتَرِشِهِ؛ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ الَّتِي هِيَ كَالْقَبِيَّةِ الْمَضْرُوبَةِ وَالْحَيْمَةَ الْمُطْنَبَةَ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ؛ ثُمَّ مَا سِوَاهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ شَيْءٍ عَقِدِ النِّكَاحَ بَيْنَ الْمُقَلَّةِ وَالْمُظَلَّةِ بِإِنزَالِ الْمَاءِ مِنْهَا عَلَيْهَا، وَالْإِخْرَاجَ بِهِ مِنْ بَطْنِهَا أَشْبَاهَ النَّسْلِ الْمُنْتَجِ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنَ أَلْوَانِ الثَّمَارِ رِزْقًا لِبَنِي آدَمَ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا وَمُتَسَلِّقًا إِلَى النَّظَرِ الْمُوَصِّلِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْاعْتِرَافِ؛.....

قوله: (الْمُقَلَّةِ وَالْمُظَلَّةِ) أي: الأرض والسَّماء، ومنه الحديث: «مَا أَقَلَّتِ الْغَبْرَاءُ وَأَظَلَّتِ الْحَضْرَاءُ عَلَى أَصْدَقِ لَهْجَةٍ مِنْ أَبِي دَرٍّ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (الْمُنْتَجِ)، الجَوْهَرِيُّ: نُبِتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَنْتِجُ نَتَاجًا<sup>(٢)</sup> و«من الحيوان مُتَعَلِّقٌ بِالْمُنْتَجِ، و«من ألوان» بيان «أشباه».

قوله: (لِيَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا وَمُتَسَلِّقًا) أي: مَدْرَجًا وَمَضْعَدًا يَرْقُونَ مِنْهُ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «قَدَّمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ مَوْجِبَاتِ عِبَادَتِهِ» وَقَوْلُهُ: «فِيَتَقَنَّنُوا عِنْدَ ذَلِكَ» نَتِيجَتُهُ. أَمَا بَيَانُ التَّرَقِّيِّ فَهُوَ: أَنَّهُ تَعَالَى مُنْعِمٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا بَدَّ مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمَظْهَرُهَا وَجُودُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُكَلَّفُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «خَلَقَهُمْ»، لَا بَدَّ مِنْ تَمَكُّنِهِ مِمَّا خُلِقَ لَهُ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا قَادِرًا، وَلَمَّا كَانَ الْخَلْقُ وَالْقُدْرَةُ كَالْمُقَدِّمَةِ لِلْمَطْلُوبِ قَالَ: «وَمُقَدِّمَتُهَا وَالسَّبَبُ فِي التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ»، وَلِمَا أَنَّ الْقِيَامَ بِالشُّكْرِ وَالْعِبَادَةِ مَسْبُوقٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُنْعَمِ وَالْمَعْبُودِ احْتِيَاجًا إِلَى التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ الْمُؤَدِّيِّ إِلَى تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ. وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَقَعُ نَظْرَ الْمُكَلَّفِ إِلَيْهِ مَقَرُّهُ وَمَكَانُهُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضَ الَّتِي هِيَ مَكَائِمُهُمْ وَمُسْتَقَرُّهُمْ»، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا النَّظَرِ إِذَا سَاعَدَهُمُ التَّوْفِيقُ بِأَنْ يَأْخُذُوا فِي الْعُرُوجِ مِنَ السُّفْلِيَّاتِ إِلَى الْعُلُوبِيَّاتِ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥١٩)، والترمذي (٣٨٠١)، والبخاري في «المسند» (٢٤٨٨)، وصححه ابن حبان (٧١٣٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) في (ف): «تتج ينتج نتاجًا».

ونعمة يتعرفونها فيقابلونها بلازم الشكر، ويتفكرون في خلق أنفسهم وخلق ما فوقهم وتحتهم، وأن شيئاً من هذه المخلوقات كلها لا يقدر على إيجاد شيء منها؛ فتيقنوا عند ذلك أن لا بد لها من خالق ليس كمثليها؛ حتى لا يجعلوا المخلوقات له أنداداً وهم يعلمون أنها لا تقدر على نحو ما هو عليه قادر. والموصول مع صلته إما أن يكون في محلّ النصب وصفاً كـ ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾، أو على المدح والتعظيم؛ وإما أن يكون رفعا على الابتداء، وفيه ما في النص من المدح. وقرأ يزيد الشامي: (بساطاً)، وقرأ طلحة: (مهاداً). ومعنى جعلها فراشا وبساطاً ومهاداً للناس: أنهم يقعدون عليها ويتأمنون ويتقلبون كما يتقلب أحدكم على فراشه وبساطه ومهاده. فإن قلت:.....

وآثارها، فينظروا إلى هذه السماء التي هي كالسقف لمفترشهم، وإليه الإشارة بقوله: «ثم خلق السماء التي هي كالقبة المضروبة على هذا القرار» أي: المقر والمفترش، ثم ينظروا بعد النظر إليها إلى ما يحصل من ازدواجها مع مفترشها التي هي فراشهم من أنواع الثمار والنبات، وإليه الإشارة بقوله: «ثم ما سواه - أي: ما سواه الله - عز وجل من شبه عقد النكاح». ثم إن المصنف صمّن في دلائل الآفاق دلائل الأنفس على سبيل الإدماج، بأن جعل دليل الأنفس مشبهاً به، ودليل الآفاق مشبهاً، وذلك قوله: «أشبه النسل المتج من الحيوان» لينضم إلى دليل الآفاق دليل الأنفس، لله درة وبيانه وتقريره.

قوله: (يتعرفونها)، الجوهرية: تعرفت ما عند فلان، أي: تطلبت حتى عرفت. أي: يطلبون ما به يعرفون وجود النعمة ليقابلوها بلازم الشكر، أي: العبادة؛ لأن الشكر لغة: الشاء على المحسن بما أولاه من المعروف، ولازمه آداب الجوارح في العمل، وتحقيق مراضيه بالقلب، وثناءه باللسان. وقيل: المراد «بلازم الشكر»: الشكر اللازم.

قوله: (وإما أن يكون رفعا على الابتداء) أي: على أنه خبر لمبتدأ محذوف<sup>(١)</sup>.

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

هل فيه دليل على أن الأرض مسطحة وليست بكُرْبِيَّة؟ قلت: ليس فيه إلا أن الناس يفتريونها كما يفعلون بالفارِسِ سواء كانت على شكل السطح أو شكل الكرة، فالافتراض غير مستنكر ولا مدفوع؛ لعظم حجمها، واتساع جزمها، وتباعُد أطرافها، وإذا كان متسهلاً في الجبل - وهو وتد من أوتاد الأرض - فهو في الأرض ذات الطول والعرض أسهل. والبناء: مصدرٌ سُمِّيَ به المبنى بيتاً كان أو قُبَّةً أو خِباءً أو طِرافاً، وأبنيَّةُ العرب: أحببتهم، ومنه: بنى على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا صَرَبوا عليها خِباءً جديداً. فإن قلت: ما معنى إخراج الثمرات بالماء؟ وإنما خرجت بقدرته ومشيئته. قلت: المعنى: أنه جعل الماء سبباً في خروجها، ومادة لها، كماء الفحل في خلق الولد وهو قادرٌ على أن ينشئ الأجناس كلها بلا أسباب ولا مواد، كما أنشأ نفوس الأسباب والمواد، ولكن له في إنشاء الأشياء - مُدرجاً لها من حال إلى حال، وناقلاً من مرتبة إلى مرتبة - حكماً ودواعي يجدد فيها للملائكته والنظارِ بعيون الاستبصار من عباده عبراً وأفكاراً صالحةً، وزيادة طمأنينة وسكونٍ إلى عظيم قدرته وغرائب حكيمته، .....

قوله: (بيتاً كان أو قُبَّةً أو خِباءً)، الجوهرية: الخِباءُ: واحد الأخبية من وبر أو صوف، لا من شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك، فهو بيت، والطراف: بيت من آدم<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ومنه: بنى على امرأته)، النهاية: البناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قُبَّةً ليدخل بها فيها.

قوله: (وسكونٍ إلى عظيم قدرته)، الأساس: سكنتُ إلى فلان: استأنستُ به، ومالي سَكَن، أي: مَنْ أسكنُ إليه من امرأةٍ وحميم. والتدرُّجُ إلى الشيء العظيم سَبَبٌ لمؤانسة المرء به، كما أن المبادهة<sup>(٢)</sup> به سَبَبٌ للاستيحاش، ألا ترى إلى إرشاد إبراهيم قومه إلى التوحيد، كيف

(١) وهو الجلد.

(٢) وهي المفاجأة.

ليس ذلك في إنشائها بَعْتَةً مِنْ غير تَدْرِيجٍ وترتيب. و«مِنْ» في ﴿مِنَ الشَّمَرَاتِ﴾ للتبويض بشهادة قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ ولأن المنكَّرين - أعني ماء ورزقاً - يكتنِفانه، وقد قصد بتنكيرهما معنى البَعْضِيَّةِ، فكانه قيل: وأنزلنا مِنَ السَّمَاءِ بَعْضَ المَاءِ فَأَخْرَجْنَا بِهِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ؛ ليكون بَعْضُ رِزْقِكُمْ. وهذا هو المِطَابِقُ لِصِحَّةِ المَعْنَى؛ لأنه لم يُنَزَّلْ مِنَ السَّمَاءِ المَاءَ كُلَّهُ،.....

أخذ في إبطالِ مُعْتَقِدِهِمْ شيئاً فشيئاً، والأخذ مِنَ الأذونِ إلى الأعلى فالأعلى مِنَ الكَوَكَبِ أَوَّلًا، ثم القَمَرِ ثانياً، ثم الشمسِ ثالثاً، ثم قوله: ﴿يَقْوِمُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا فَشَرِكُونَ﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] إذ لو خاطبهم أَوَّلًا بالتوحيد لم يقع هذا الموقع.

قوله: (بشهادة قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾) يعني قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَهُ لِكَلِّهِمْ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ المَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأنه تعالى لم يُرِدْ بقوله: ﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ كَلَّ السحاب، ولا بالبلدِ المَيِّتِ جميعِ الأراضِي، ولا أنزل من السحابِ الثَّقَالَ كَلَّ المَاءِ، ولا أخرج جميع الثمرات، بل أراد بالكُلِّ الأَكْثَرَ، وأكثر ما يُستعمل الكُلُّ في التزليلِ بمعنى أكثر، منه قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] وقوله: ﴿وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> [النمل: ٢٣]، وأما قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] فدلالته على البَعْضِيَّةِ مِنْ حيثِ الجُمُعِيَّةِ والتنكيرُ لأنها جُمِعَ قَلَّةً.

قوله: (لأنه لم يُنَزَّلْ مِنَ السَّمَاءِ المَاءَ كُلَّهُ) أي: لم يُنَزَّلْ مِنَ السَّمَاءِ كَلَّ المَاءِ الذي أخرج به كَلَّ الثمراتِ؛ لأنَّ بَعْضًا مِنَ الثَّمَرَاتِ مُحْرَجٌ مِنْ غيرِ ماءِ السَّمَاءِ بِدليلِ قوله: «وأنزلنا مِنَ السَّمَاءِ بَعْضَ المَاءِ، فَأَخْرَجْنَا بِهِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ» وقوله: «ولا أخرج بالمطرِ جميعَ الثَّمَرَاتِ».

(١) قوله: ﴿وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لم يرد في (ط).

ولا أخرج بالمطرِ جميعَ الثمراتِ، ولا جعلَ الرزقَ كلَّه في الثمراتِ؛ ويجوزُ أن تكونَ للبيانِ، كقولك: أنفقتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَلْفًا. فَإِن قُلْتَ: بِمِ انتصبَ ﴿رِزْقًا﴾؟ قلتُ: إن كانت «مِن» للتبعيضِ: كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له، وإن كانت مبنيةً؛ كان مفعولاً لـ«أخرج». فَإِن قُلْتَ: فالثمرُ المخرَجُ بماءِ السماءِ كثيرٌ جمًّا،.....

فإن قُلْتَ: يخالفُه ما قالَ في «الزمر»: «كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه»<sup>(١)</sup>.

قلتُ: على تقديرِ صحّةِ هذه الروايةِ، «الفاء» في قوله: «فأخرج به» مُستدعيةٌ للإخراج بعد الإنزالِ بلا تراخٍ عادةً، ومفهومُه: أن بعضًا من الثمراتِ مُخرَجٌ على غيرِ هذه الصورةِ، وهي ما يُسقى بماءِ الآبارِ والعيونِ والأنهارِ فإنَّها متراخيةٌ عادةً عن الإنزالِ، لأنَّه تعالى استودعها الجبالَ، ثم أجرها في الأرضِ وأخرجَ بها بعضَ الثمراتِ.

قوله: (إن كانت «مِن» للتبعيضِ) كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له) قيل: إذا كانت «مِن» للتبعيضِ يكونُ محلُّها منصوبًا على المفعولِ به، ورزقًا على المفعولِ له، ومحلُّ «لكم» منصوبٌ على أنه مفعولٌ به لـ«رزقًا» لأنَّه مصدرٌ، وإن كانت للتبيينِ كانت حَالًا ورزقًا مفعولٌ به، و«لكم» صفةٌ لـ«رزقًا».

وقيل: إذا قُلْتَ: أكلتُ من هذا الخبزِ، تكونُ «مِن» للتبعيضِ لا غير، وإذا قُلْتَ: أكلتُ من هذا الخبزِ الجيّدِ بنصبِ الجيّدِ، كان للبيانِ، وعلى أن تكونَ «مِن» مفعولاً به كانت اسمًا كـ«عن» في قولِ الشاعرِ:

فلقد<sup>(٢)</sup> أراني للرماحِ دَرِيَّةً  
مِن عن يميني مَرَّةً وأمامي<sup>(٣)</sup>

(١) «الكشاف» (١٣: ٣٦٦).

(٢) في (ط): «ولقد».

(٣) لقطريّ بن الفجاءة، من فرسان الخوارج وشجعانهم، ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١٠: ١٧٤).

فلم قيل: ﴿الثَّمَرَاتِ﴾ دون الثَّمَرِ والثَّارِ؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يُقصدَ بالثمرات جماعة الثمرة التي في قولك: فلان أدركت ثمرةً بستانه، تريدُ ثماره.

ونظيره قولهم: كلمة الحويدرة؛ لقصيدته، وقولهم للقرية: المدرة،.....

الدَّرِيَّةُ: هي الحلقة التي يُتعلَّم عليها الطعن، والمعنى من جانب يميني فد «من» في الآية و«عن» في البيت مجازان عن مُتعلِّق معنهما كما قال صاحبُ المفتاح: ونازلان منزلتهما في الاعتبار<sup>(١)</sup>، قال المُصنِّفُ في ﴿حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: حاش: حرفٌ من حروف الجرِّ وُضِعَتْ موضع التنزيه والبراءة. والدليلُ عليه قراءةٌ من قرأ «حاشًا لله» بالتونين<sup>(٢)</sup>، فإن قلت: فلم جاز أن لا يُتَوَّن - أي في المشهورة - بعد إجرائه مجرئ براءة؟ قلت: مراعاةً لأصله الذي هو الحزفية؛ ألا ترى إلى قولهم: جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ، كَيْفَ تَرَكَوا «عن» غَيْرَ مُعَرَّبٍ عَلَى أَصْلِهِ.

قوله: (أن يُقصدَ بالثمرات جماعة الثمرة) يريد أن مفرد الثمرات الثمرة التي يُرادُ بها الثمار. والثمرات مشتملة على أفراد، كل فردٍ منها ثمار، فإذا نُقِيدُ الثمرات من الكثرة ما لا تُفِيدُهُ الثمار، وإن كانت جَمْعَ قَلَّة.

قوله: (ونظيره) أي: نظيرُ إرادة الثمار بالثمرة.

قوله: (كلمة الحويدرة) الحويدرة: اسمٌ شاعرٍ، تَصْغِيرُ حَادِرَةٍ، واسمُه قُطْبَةُ بنِ مَحْصَن<sup>(٣)</sup>. رُوِيَ أَنَّ حَسَانًا كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَنْشِدْنَا، قَالَ: هَلْ أَنْشِدُكُمْ كَلِمَةَ الْحَوَيْدِرَةِ<sup>(٤)</sup>؟ أي: قَصِيدَتَهُ الْعَيْنِيَّةَ الَّتِي مُسْتَهْلَأُهَا:

(١) «مفتاح العلوم» ص ٤٣.

(٢) «الكشاف» (٨: ٣١٨).

(٣) انظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام (١: ١٨٦).

(٤) انظر: «ديوان الحادرة» ص ٤٣.

وإنما هي مدَّرٌ متلاحقٌ. والثاني: أَنَّ الْجُمُوعَ يَتَعَاوَرُ بَعْضُهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ؛ لِالتَّقَائِمِ فِي الْجَمْعِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿كَرَّمْتَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وبعضدُ الوجهِ الأوَّلِ قراءةُ محمدِ بنِ السَّمِيعِ: (مِنَ الثَّمَرَةِ) عَلَى التَّوْحِيدِ. و﴿لَكُمْ﴾ صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى الرَّزْقِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْعَيْنُ، وَإِنْ جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: رَزَقًا إِيَّاكُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ تَعَلَّقَ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾؟ قُلْتَ: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْأَمْرِ، أَيْ: اعْبُدُوا رَبَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أُنْدَادًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعِبَادَةِ وَأَسَاسَهَا التَّوْحِيدُ، وَأَنْ لَا يُجْعَلَ لِلَّهِ نِدٌّ وَلَا شَرِيكٌ؛ أَوْ بِ«لَعَلَّ» عَلَى أَنْ يَنْتَسِبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾.....

بَكَرَتْ سُمَيَّةٌ بُكْرَةً فَتَمَتَّعَ وَعَدَّتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرِيعَ

ابنُ السُّكَيْتِ: رَبَعَ الرَّجُلُ: إِذَا وَقَفَ وَتَحَبَّسَ (١).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى) (٢) أَيْ: مَصْدَرًا، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أُعْطَاكُمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «رِزْقًا إِيَّاكُمْ» كَمَا تَقُولُ: رَزَقَهُ الْعِلْمَ وَالْمَالَ أَيْ: أَوْلَاهُ وَأَعْطَاهُ.

قَوْلُهُ: (فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ) وَالْوَجُوهُ ذَكَرَهَا الْقَاضِي مَلْخُصًّا قَالَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ مُتَعَلِّقٌ «بِاعْبُدُوا» عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، أَوْ نَهْيٌ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» جَوَابٌ لَهُ، أَوْ بِ«لَعَلَّ» عَلَى أَنْ نَضَبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾ نَضَبٌ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلِّي أَتَلَعُ الْآسْبَابَ﴾ \* أَسْبَدَبَ السَّمَنَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴿[غافر: ٣٦-٣٧] إِحْقَاقًا لَهَا بِالْأَشْيَاءِ السِّتَةِ؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ مَوْجِبَةٍ، الْمَعْنَى: إِنْ تَتَّقُوا لَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا، أَوْ «بِالَّذِي» جَعَلَ إِنْ اسْتَأْنَفَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ وَقَعَ خَبْرًا عَلَى تَأْوِيلِ مَقُولٍ فِيهِ: لَا تَجْعَلُوا، فَالْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ لِتَضَمُّنِ الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْمَعْنَى: مَنْ حَصَّكَ بِهَذِهِ النُّعْمِ الْجِسَامِ وَالْآيَاتِ الْعِظَامِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُشْرَكَ بِهِ (٣).

(١) حكاه الجوهري عن ابن السكيت في «الصحاح» (٣: ١٢١٢)، ولم أجده في مظانّه من كتبه: «إصلاح المنطق» و«تهذيب الألفاظ».

(٢) في (ح) و(ف): «وَإِنْ جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٦).

انتصاب ﴿فَاطْلِعْ﴾ في قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطْلِعْ إِلَى اللَّهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في رواية حفص عن عاصم، أي: خلقكم لكي تتقوا وتحافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه؛ أو بـ ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم﴾ إذا رفعته على الابتداء، أي: هو الذي حَفَمَ بهذه الآيات العظيمة، والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية، فلا تتخذوا له شركاء. والتدُّ: المثل، ولا يُقال إلا للمثل المُخالفِ المُناوي، قال جرير:

وقلتُ: والوجهُ الأوَّلُ للمصنَّفِ مبنيٌّ على أنه منصوب جوابًا للأمر، ولذلك علَّله بقوله: «لأنَّ أصلَ العبادةِ التوحيد، وأن لا يُجعلَ له ندٌّ ولا شريك»، وأما على عطفِ النَّهيِ على الأمر، فالآيةُ مثلُ قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

والوجه الثاني في الكتاب على غير ما ذهب إليه القاضي لأنه لم يجعل<sup>(١)</sup> «لعل» على تأويل الشرط، بل جعلها بمعنى «كي» على تشبيه الحالة بالحالة في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، ثم الاستعارة على سبيل التبعية كما مضى.

والوجه الثالث غيرُ مُخالفٍ لقوله: «وإن زاد فيه لفظة «هو» حيث قال: «هو الذي خلقكم» لأنه في بيان المعنى لا تقدير الكلام، وفيه إشارة إلى معنى الاختصاص؛ لأنه استئناف بإعادة صفة من استؤنف عنه الحديث»، فكان سائلًا حين سَمِعَ قوله: ﴿أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ سأل: ما بالنا نخصه بالعبادة وأن لا نُشركَ به شيئًا؟ فقليل: لأنه هو الذي خصكم بهذه الآيات العظيمة والدلائل النيرة. وفي الوجوه إشارة إلى الإشعار بالعلية؛ لأنَّ الحكمَ مترتبٌ على الأوصاف.

قوله: (حفكم)، الأساس: حفوا به واحتفوا: أطافوا، وهم حافون به، وحففته بالناس: جعلتهم حافين به.

قوله: (المناوي)، الأساس: نُوتُ بالحملي: نهضتُ به، وناوتُ الرجل: عاديته، ومعناه: ناهضته للعداوة.

(١) من قوله: «له ند ولا شريك» إلى هنا ساقط من (ط).



أَتَيْمًا مَجْعَلُونَ إِلِي نَدًّا وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسِبِ نَدِيدُ

وَنَادَدْتُ الرَّجَلَ: خَالَفْتُهُ وَنَافَرْتُهُ، مِنْ نَدَّ نُدُودًا؛ إِذَا نَفَرَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: لَيْسَ لِلَّهِ نَدٌّ وَلَا ضِدٌّ: نَفِي مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وَنَفِي مَا يُنَافِيهِ.....

قوله: (أَتَيْمًا مَجْعَلُونَ) البيت (١). ضَمَّنَ «تَجْعَلُونَ» مَعْنَى «يَضْمُونَ»، أَي: يَضْمُونَ إِلِي تَيْمًا وَيَجْعَلُونَهُ نَدًّا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «تَيْمًا» مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، أَي: يَضْمُونَ وَيَنْسُبُونَ إِلِي تَيْمًا يَجْعَلُونَهُ نَدًّا لِي، وَأَنْ يَكُونَ إِلِي مَعَ مُتَعَلِّقِهِ الْمَحذُوفِ حَالًا مِنْ نَدًّا.

قوله: (وَنَافَرْتُهُ)، الْأَسَاسُ: نَافَرْتَهُ إِلَى الْحَكْمِ فَنَفَرَنِي عَلَيْهِ، أَي: حَاكَمْتَهُ فَغَلَبَنِي عَلَيْهِ، وَأَصْلُ الْمَنَافَرَةِ قَوْلُهُمْ: أَيْنَا عَزَّ نَفَرًا.

قوله: (لَيْسَ لِلَّهِ نَدٌّ وَلَا ضِدٌّ) لَفٌّ. وَقَوْلُهُ: «نَفِي مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وَنَفِي مَا يُنَافِيهِ» نَشْرٌ.

الرَّاعِبُ: نَدُّ الشَّيْءِ: مُشَارِكُهُ فِي الْجَوْهَرِ. وَذَلِكَ صَرَبٌ مِنَ الْمَاهِلَةِ فَإِنَّ الْمَثَلَ يُقَالُ فِي أَيِّ مَشَارِكَةٍ كَانَتْ، فَكُلُّ نَدٍّ مِثْلٌ وَلَا يَنْعَكُسُ، يُقَالُ: نَدَّهُ وَنَدِيدُهُ وَنَدِيدَتُهُ (٢). وَالضَّدَانُ: الشَّيْئَانِ اللَّذَانِ تَحْتَ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَيُنَافِي كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ فِي أَوْصَافِهِ الْخَاصَّةِ، وَيَبِينُهَا (٣) أَبْعَدُ الْبُعْدِ، كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَمَا لَمْ يَكُنَا تَحْتَ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَالْحَلَاوَةِ وَالْحَرَكَةِ لَا يُقَالُ لِهَذَا ضِدَانٌ، قَالُوا: الضَّدُّ هُوَ أَحَدُ الْمُتَقَابِلَيْنِ، فَإِنَّ الْمُتَقَابِلَيْنِ هُمَا الشَّيْئَانِ الْمُخْتَلِفَانِ بِالذَّاتِ وَكُلُّ وَاحِدٍ قِبَالَةَ الْآخَرِ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الضَّدَانُ، وَالْمُتَنَاقِضَانِ كَالضَّعْفِ وَالنُّصْفِ وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْأَخْبَارِ، وَكَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ يَجْعَلُونَ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَضَادَاتِ وَيَقُولُ (٤): «الضَّدَانِ مَا لَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا

(١) لجرير في «ديوانه» ص ١٦٤ من قصيدة يهجو بها بني تميم.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١١٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٩٦.

(٣) في (ط): «وبينها».

(٤) كذا في (ف) و(ح)، وفي «المفردات»: «ويقولون».

فإن قلت: كانوا يُسْمُونَ أصنامهم باسمه، ويُعظّمونها بما يُعظّم به من القُرب؛ وما كانوا يزعمون أنها تُخالف اللّه وتُناوئه. قلت: لِمَا تقربوا إليها وعظّموها وسَمَوْها آلهة؛ أشبهت حالهم حال من يعتقد أنها آلهة مثله قادرة على مخالفته ومضادته؛ فقليل لهم ذلك على سبيل التهكم، كما تهكم بهم بلفظ الند؛ شنع عليهم، .....

في محل واحد. وقيل: الله تعالى لا ضد له ولا ند؛ لأن الند هو الاشتراك في الجوهر، والضد هو أن يعقب الشيطان المتنافيان على جنس واحد، والله تعالى مُنزه عن أن يكون له جوهر، فإذا لا ضد له ولا ند، وقال تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مریم: ٨٢] أي: مُنافين لهم (١).

قوله: (كانوا يُسْمُونَ) توجيه السؤال: أن الكفرة كانوا يجعلون أصنامهم مساوية لله تعالى في التسمية والتقرب إليهم، وما كانوا يزعمون أنهم يُخالفون الله في شيء من ذلك حتى يكونوا أندادا فكيف قيل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وخلاصة الجواب: أن هذه التسمية، أي: تسمية الله إياها أندادا على التهكم لأنهم يُنزلون الضدّ مقام الضدّ لضرب من التهكم كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] استحقاقا لهم وازدراء لِفعلهم، أي: أنتم لا تعلمون أن مثل هذا التعظيم والتسمية تُؤدّي إلى جعلها قادرة على مخالفته ومناوئته، فهي استعارة مُصرّحةٌ تحقيقيةٌ أصليةٌ واقعةٌ على سبيل التهكم.

قوله: (شنع عليهم) يعني: كما تهكم بهم بإثبات الند بولغ فيه بأن أوثر، لفظ الجمع، يعني لم يكتبوا بذلك الفعل الشنيع حتى صمّوا إليه ما زادت به الشناعة، فيكون من باب الإيغال كقولها (٢):

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٠٣.

(٢) أي: الخنساء، وقد سبق تحريجه من «ديوانها».

والإيغال: هو أن يوغل الشاعر أو المتكلم في الفكر حتى يستخرج قافية أو سجعاً فنيدي معنى زائداً على معنى الكلام. انظر: «تحرير التحرير» ص ٢٣٢. وقد أطنب ابن أبي الإصبع في مدح بيت الخنساء هذا، واستبداده بالدلالة على معنى الإيغال من كل وجه.

وَاسْتَفْطَحَ شَأْنُهُمْ؛ بَأَن جَعَلُوا أُنْدَادًا كَثِيرَةً لِمَن لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِدٌّ قَطُّ، وَفِي ذَلِكَ قَالَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ حِينَ فَارَقَ دِينَ قَوْمِهِ:

أَرْبَاً وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ  
أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمْتَ الْأُمُورُ

وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّمِيعِ: (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ نِدًّا). فَإِن قُلْتَ: مَا مَعْنَى ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؟  
قُلْتَ: مَعْنَاهُ: وَحَالِكُمْ وَصِفْتِكُمْ أَنْكُمْ - مِنْ صِحَّةٍ تَمَيِّزُكُمْ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ،.....

كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ

قَوْلُهُ: (أَرْبَاً وَاحِدًا) الْبَيْتُ (١)، أَدِينُ، أَي: أُنْخِذْهُ دِينًا. تَقَسَّمْتَ الْأُمُورُ، أَي: تَفَرَّقْتَ الْأَحْوَالَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: تَقَسَّمَهُمُ الدَّهْرُ فَتَقَسَّمُوا: فَتَرَقَّوهُمْ فَتَفَرَّقُوا، مِنْ «الصَّحاح». أَي: إِذَا تَفَرَّقْتَ الْأُمُورُ وَفَوَّضَ اخْتِيَارُ هَذَا الْأَمْرِ إِلَيَّ اخْتَارُ رَبًّا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ؟ أَي: كَيْفَ أَتْرُكُ رَبًّا وَاحِدًا وَأَخْتَارُ أَرْبَابًا مُتَعَدَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خِزْيَ أَرِ اللَّهِ الْوَالِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] وَيَعْدَهُ:

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرَ

رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ نُفَيْلٍ بِأَسْبَغِلِ بَلَدِخَ (٢) وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُفْرَةَ فِيهَا لَحْمٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي لَا أَكُلُ مَا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٣).

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: وَحَالِكُمْ وَصِفْتِكُمْ) يَرِيدُ أَنْ مَوْقِعَ ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مَوْقِعَ الْحَالِ الْمَقْرَّرَةِ لِحُجَّةِ الْإِشْكَالِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى التَّعَجُّبِ وَالتَّعْجِيبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ» (٢: ٥٥) فِي جُمْلَةِ آيَاتِ.

(٢) فِي (ط) وَ(ح): «بَلَدِخَ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٢٦).

والمعرفة بدقائق الأمور، وغوامض الأحوال، والإصابة في التدابير، والدهاء، والفتنة - بمنزلة لا تُدفعون عنه، وهكذا كانت العرب - خصوصاً ساكنو الحرم من قريش وكنانة - لا يُضطلُّ بناهم في استحكام المعرفة بالأمور، وحسن الإحاطة بها. ومفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متروك، كأنه قيل: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، والتوبيخ فيه أكد، أي: أنتم العرافون المميزون.

ثم إن ما أنتم عليه في أمر ديارتكم من جعل الأصنام لله أنداداً؛ هو غاية الجهل، ونهاية سخافة العقل.

ويجوز أن يُقدَّر: وأنتم تعلمون أنه لا يُبائل؛ أو: أنتم تعلمون.....

وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴿البقرة: ٢٨﴾ أي: لا تجعلوا لله أنداداً والحال أنكم من صحّة التمييز والمعرفة بمنزلة، يعني جعلكم الله أنداداً مع هذا الصارف القويّ مَطْنَةً تَعْجِبُ وتَعْجِب. فـ«ثُمَّ» في قوله: «ثم إن ما أنتم عليه» للاستبعاد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بَنَاتِ رَبِّهِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ (١) [السجدة: ٢٢].

قوله: (لا يُضطلُّ بناهم)، النهاية: وفي حديث السقيفة: «أنا الذي لا يُضطلُّ بناه» الاصطلاء: افتعال من صلي النار إذا تسخن بها. أي: أنا الذي لا يُتعرَّضُ لحربي يقال: فلان لا يُضطلُّ بناه: إذا كان شجاعاً لا يُطاق. ومعناه: لا تُنال ناره لرفعة شأنه حتى يُضطلُّ بها، ونظيره: لا يُسقى غبارهم، فهما كنيان عن علو المرتبة والسبق.

قوله: (وأنتم من أهل العلم والمعرفة) هذا على تنزيل المتعدي منزلة اللازم، أي: أنكم تُوجدون على هذه الحقيقة إيماناً للمبالغة، واليه الإشارة بقوله «أنتم العرافون المميزون».

قوله: (وأنتم تعلمون أنه لا يُبائل) إلى آخره، إشارة إلى قصد التعميم وعدم القصر على المذكور؛ إذ لو ذُكر واحدٌ مما ذكره المصنّف لاقتصر عليه.

(١) هذه الفقرة - من قوله: «ثم» إلى هنا - وردت في (ط) و(ف) و(ح).

ما بينه وبينها من التفاوت؛ أو: وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله، كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مَن شَاءَ﴾ [الروم: ٤٠].

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٢٣]

لما احتج عليهم بما يثبت الوحدانية ويحققها، ويبطل الإشراك ويهدمه، وعلم الطريق إلى إثبات ذلك وتصحيحه، وعرفهم أن من أشرك فقد كابر عقله، وغطى على ما أنعم عليه من معرفته وتمييزه - عطف على ذلك ما هو الحجّة على إثبات نبوة محمد ﷺ وعلى آله، وما يدحض الشبهة في كون القرآن معجزة، وأراهم كيف يتعرفون؛ .....

قوله: (وعلم الطريق إلى إثبات ذلك) أي: إثبات التوحيد وإبطال الشرك كأنه قال: يا أيها الناس، اعلّموا أن لكم معبودًا يجب عليكم عبادته؛ لأنه خلقكم وخلق آباءكم، وجعل لكم مظلة ومثلة، وأنعم عليكم بإنزال المطر وإخراج الثمر؛ فإذا لا تجعلوا له شريكًا. فالتعليم هو ترتب الحكم على الأوصاف.

قوله: (وغطى على ما أنعم عليه) يشير إلى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا يخفى عليكم بطلان أمر الأصنام وحقبة ألوهية الملك العلام، فلا تكابروا عقولكم ولا تعظّموا على ما رزقكم من المعرفة.

قوله: (وأراهم) عطف على قوله «عطف على ذلك» على سبيل التفسير و«يارشادهم» متعلق بقوله: «أراهم»، والمراد بالإرشاد ما سبق في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وطريقة الإتيان بـ«إن» الشرطية المستدعية للشك وخلو الجزم في مقام القطع ليخزروا أنفسهم ويخربوا طباعهم، فقوله: «على إثبات نبوة محمد ﷺ» في مقابلة ما يثبت الوحدانية، «وما يدحض الشبهة» في مقابلة «يبطل الإشراك ويهدمه»، «وأراهم كيف يتعرفون» في مقابلة «علم الطريق إلى إثبات ذلك»، فطريق إثبات التوحيد هو التفكير في خلق أنفسهم وما يرتفقون به على الترتيب كما سبق، والتنبيه عليه بقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا يَدَّعِي، أَمْ هُوَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ كَمَا يَدَّعُونَ؛ بِإِشَادِهِمْ إِلَى أَنْ يَخْزِرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَيَذُوقُوا طِبَاعَهُمْ، وَهُمْ أَبْنَاءُ جَنَسِهِ، وَأَهْلُ جَلَدَتِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَقِيل: ﴿وَمِمَّا نَزَّلْنَا﴾ عَلَى لَفْظِ التَّنْزِيلِ دُونَ الْإِنْزَالِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْمِرَادَ النَّزُولَ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيجِ وَالتَّنْجِيمِ، وَهُوَ مِنْ مَحَازِهِ لِمَكَانِ التَّحْدِي؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ:.....

قوله: (ويذوقوا طباعهم)، الجوهرية: ذُقْتُ الْقُرْسَ: إِذَا جَذَبْتَ وَتَرَهَا لِتَنْظُرَ مَا شَدَّتْهَا.

قوله: (وهو من محازة) قيل: المعنى: النزول على سبيل التدرج من محازة استعمال لفظ

التنزيل.

وقلت: يابأه الجمع والتعليل على أنه من توضيح الواضح، والوجه أن يقال: هو راجع إلى معنى قوله: لِمَ قِيلَ: نَزَّلْنَا دُونَ أَنْزَلْنَا؟ لِأَنَّهُ مِنْ مَحَازِهِ وَمَوَاقِعِهِ، وَ«مِنْ»: إِمَّا ابْتِدَائِي أَوْ تَبْعِيضِي، أَي: نَاسٌ<sup>(١)</sup> مِنْهُ أَوْ بَعْضُ مَوَاقِعِهِ، لِأَنَّ فَوَائِدَهُ كَثِيرَةٌ؛ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلِضَبْطِ أَلْفَاظِهِ وَتَسْهِيلِ حَفْظِهِ ثُمَّ التَّدْرِجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَلِلتَوْقِيفِ عَلَى مَا يَفْتَقِرُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ السَّانِحَةِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَالِفِينَ فَلِإِزَاحَةِ خَلَلِهِمْ وَتَبْكِيَّتِهِمْ كَمَا نَحْنُ بِصَدِيدِهِ، وَلِذَلِكَ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ «لِمَكَانِ التَّحْدِي» وَبَيَّنَّ مَقَامَ التَّحْدِي بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ» إِلَى آخِرِهِ. أَلَا تَرَى حِينَ لَمْ يَقْصِدْ هَذِهِ الْمَعَانِي كَيْفَ جِيءَ بِلَفْظِ الْإِنْزَالِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٥] وَقَوْلِهِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ! فَلْيَتَأَمَّلْ مَوَاقِعَهَا.

قال القاضي: إنما قال ﴿وَمِمَّا نَزَّلْنَا﴾ لِأَنَّ نَزُولَهُ نَجْمًا فَجَعَلْنَا عَلَى مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشَّعْرِ وَالخَطَابَةِ<sup>(٢)</sup> مِمَّا يُرِيهِمْ كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فَكَانَ الْوَاجِبُ تَحْدِيهِمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِزَالَةَ اللَّشْبَهَةِ، وَالزَّمَامَ لِلْحِجَّةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ط): «أو تبويض بأي ناس».

(٢) في (ط): «على ما عليه الشعر والخطابة».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٠).

لو كَانَ هذا من عِنْدِ اللَّهِ مُخَالَفًا لِمَا يَكُونُ من عِنْدِ النَّاسِ لم يَنْزَلْ هَكَذَا نُجُومًا؛ سورةٌ بَعْدَ سورةٍ، وآيَاتٍ غِيبٍ آيَاتٍ، على حَسَبِ النَّوَازِلِ، وكِفَاءِ الحَوَادِثِ، وعلى سَنَنِ مَا نَرَى عليه أَهْلَ الحِطَابَةِ والشُّعْرِ من وجودِ مَا يُوجَدُ مِنْهُمْ مُفَرَّقًا حِينًا فَحِينًا، وشَيْئًا فَشَيْئًا؛ حَسَبَ مَا يَعْزُّ لَهُم من الأحوَالِ المُتَجَدِّدَةِ، والحَاجَاتِ السَّانِحَةِ؛ لا يُلْقِي النَّاظِمُ دِيوانَ شِعْرِهِ دَفْعَةً، ولا يَرْمِي النَّائِرُ بِمَجْمُوعِ خُطْبِهِ أو رِسَالَتِهِ صَرِيحَةً، فلو أَنْزَلَ اللَّهُ لِأَنْزَلِهِ خِلَافَ هَذِهِ العَادَةِ جَمَلَةً واحِدَةً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان: ٣٢]. فِقِيل: إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي هَذَا الَّذِي وَقَعَ أَنْزَالُهُ هَكَذَا على مَهَلٍ وَتَدْرِيجٍ؛ فَهَاتُوا أَنْتُمْ نُوبَةً واحِدَةً من نُوبِهِ، وَهَلِّمُوا نَجْمًا فَرْدًا من نِجْمِهِ؛.....

قَوْلُهُ: «من مَحَازِهِ»، الأَسَاسُ: قَطَعَ فَأَصَابَ المِحْزَ، وَمن المِجَازِ: تَكَلَّمَ أو أَشَارَ فَأَصَابَ المِحْزَ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَكِفَاءِ الحَوَادِثِ)، الأَسَاسُ: قَوْلُهُمْ: لا كِفَاءَ لَهُ، مَصْدَرٌ بِمَعْنَى المُكَافَأَةِ، وَوَضِعَ مَوْضِعَ المُكَافِي، قَالَ حَسَانُ<sup>(٢)</sup>:

وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ

أَي: مُكَافِئٌ مُقَاوِي<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ كُفْرٌ بَيْنُ الكِفَاءَةِ. الجَوْهَرِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ يُسَاوِي شَيْئًا حَتَّى يَكُونَ مِثْلَهُ فَهُوَ مُكَافِئٌ لَهُ.

قَوْلُهُ: (فِقِيل: إِنْ ارْتَبْتُمْ) عَطْفٌ على قَوْلِهِ «كَانُوا يَقُولُونَ».

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ف) قبل فقرة «وقلت: ياباه الجمع».

(٢) «ديوان حسان» (١: ١٨) من قصيدته الشهيرة:

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

قالها في يوم فتح مكة.

(٣) في (ط): «مقاوم».

سورة من أصغر السور، أو آيات شتى مفتريات، وهذه غاية التبكيت، ومنتهى إزاحة العِلل. وقُرئ: (على عبادنا) يُريدُ رسولَ اللهِ ﷺ وأُمَّته. والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات. وواوها إن كانت أصلاً؛ فيما أن تُسمى بسورة المدينة، وهي: حائطها؛ لأنها طائفة من القرآن محدودة محوزة على حياها؛ كالبلد المسور؛ أو لأنها محتوية على فنون من العلم، وأجناس من الفوائد، كاحتواء سورة المدينة على ما فيها؛ وإما أن تُسمى بالسورة التي هي الرتبة، قال النابغة:

وَلِرَهْطِ حَرَابٍ وَقَدْ سَوْرَةٌ      فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ

قوله: (وهذه غاية التبكيت) أي: هذه الحجة غاية التبكيت؛ لأنها إفحام للخضم يعني ما يريد به بطلان الشيء؛ وذلك أنهم كانوا يقولون: لم يُنزل القرآن جملة واحدة ليكون على خلاف ما نشاهد من الشعراء والخطباء؛ إذ لو كان كلام الله لم يكن على سنن ما يرى عليه الخطابة والشعر؛ فأجيبوا بأن النزول هكذا كما هو دأبكم وعادتكم أسهل لكم أن تأتوا بمثله إذا تُحدّثتم به فلا يشق عليكم معارضته، فلو نزل جملة واحدة وتُحدّثتم بها لصعب عليكم معارضته، فإذا لم تأتوا بأقصر سورة منه فقد دلّ على حقيقته وبطلان قولكم، فألزموا بعين ما أرادوا بطلانه وهذا قريب من القول بالموجب<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولرَهْطِ حَرَابٍ) البيت<sup>(٢)</sup>. حَرَابٍ بالراء المهملة، وقد بالدال غير المعجمة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ليس غُرَابُهَا بِمُطَارٍ) كناية عن كثرة الرَّهْطَيْنِ ودوام المجد لهما؛ فإن النبات والشجر إذا كثر في موضع قيل: لا يطير غرابه؛ لأن الغراب إذا وقع في المكان الخصب أصاب فيه

(١) وهو أن يخاطب المتكلم مخاطباً بكلام، فيعمد المخاطب إلى كل كلمة مفردة من كلام المتكلم فيبني عليها من لفظه ما يوجب عكس معنى المتكلم. أفاده ابن أبي الإصبع في «تحرير التحبير» ص ٥٩٩.

(٢) ديوان النابغة ص ٥٥.

(٣) في (ح): «(والرهط حزاب) البيت، حزاب بالزاي المهملة وقد بالدال المعجمة».



لأحدٍ معيّنين: لأنَّ السُّورَ بمنزلةِ المنازلِ والمراتبِ، يترقَّى فيها القارئُ وهي أيضًا في أنفسِها مترتبةٌ؛ طوَالٌ، وأوساطٌ، وقصارٌ؛ أو لرفعِ شأنِها، وجلالةِ محلِّها في الدينِ. وإن جُعِلَتْ وأوها مُنْقَلِبَةً عن الهمزة؛ فلأنها قِطْعَةٌ وطائفةٌ من القرآن؛ كالسُّورَةِ التي هي البقيَّةُ من الشيءِ، والفضلةُ منه. فإن قلت: ما فائدةُ تفصيلِ القرآنِ وتقطيعه سورًا؟ قلت: ليست الفائدةُ في ذلكِ واحدةً، ولأمرٍ ما أنزلَ اللهُ التوراةَ، والإنجيلَ، والزبورَ، وسائرَ ما أوحاهُ إلى أنبيائه على هذا المنهاجِ مُسَوِّرةً مترجمةً السُّورَ، وبوَبَ المصنِّفونَ في كلِّ فنٍّ كتبهم أبوابًا موشحةً الصدورِ بالتراجمِ. ومن فوائده: أنَّ الجنسَ إذا انطوت تحتَ أنواعٍ، واشتمل على أصنافٍ؛ كان أحسنَ وأنبَلُ وأفخمَ من أن يكونَ بيانًا واحدًا.....

ما لا يحتاجُ معه إلى أن يتقلَّ منه إلى مكانٍ آخر<sup>(١)</sup>. والوجهُ: أن يُرادَ أنه لا يرامُ هذه المرتبةُ لكونِها منبِعةٌ رفيعةٌ.

قوله: (بَيَّانًا واحدًا)<sup>(٢)</sup> روى البخاريُّ أنه سمعَ عمرَ رضيَ اللهُ عنه يقول: «لولا أن أتركَ آخرَ الناسِ بيانًا واحدًا ليس لهم من شيءٍ ما فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كما قَسَمَ رسولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ، ولكنني أتركها خِزَانَةً لهم يقسمونها»<sup>(٣)</sup>. النهاية: عن أبي عبيد<sup>(٤)</sup>: لا أَحْسِبُهُ عربيًّا. قال

(١) وقد تُكَنِّي العَرَبُ بقولها: «طار الغراب» عن ذهابِ سوادِ الشعرِ وتَغَلُّغِ الشيبِ في الرأسِ، ومنه قولُ ابنِ المُعْتَرِّ:

زمان الصِّبَالِيتِ أَيَّامَنَا رَجَعْنَ لَنَا الخَالِيَاتِ القِصَارَا

ليالي رأسي غُرَابٌ غِداً فطيرَه الشيبُ عني فطارا

انظر: «طبقات الشعراء» لابن المُعْتَرِّ ص ١٤٥، ولتأمامِ الفائدةِ، انظر: «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي (٩: ١٣٨).

(٢) بالباءِ الموحَّدةِ من تحت في الموضعين، واشتبه على بعضهم، فقال: بيانًا بالياء، وهو خطأ.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٣٥).

(٤) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣: ٢٦٨) وزاد: ولم أسمعها في غير هذا الحديث. الإمام الحافظ المجتهد المُتَمَنِّن أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) صاحبُ التصانيفِ البديعةِ ومَن كان في طبقَةٍ =

ومنها: أَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ سُورَةً أَوْ بَابًا مِنَ الْكِتَابِ ثُمَّ أَخَذَ فِي آخَرَ؛ كَانَ أَنْشَطَ لَهُ وَأَهْزَرَ لِعَطْفِهِ، وَأَبْعَثَ عَلَى الدَّرْسِ وَالتَّحْصِيلِ مِنْهُ لَوْ اسْتَمَرَ عَلَى الْكِتَابِ بِطَوْلِهِ. وَمِثْلُهُ الْمَسَافِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَطَعَ مِيلًا أَوْ طَوَى قَرْسَخًا، أَوْ انْتَهَى إِلَى رَأْسِ بَرِيدٍ؛ .....

أبو سعيد الضرير<sup>(١)</sup>: ليس في كلامهم بَبَّان، والصحيحُ عندنا: «بَبَّانًا»<sup>(٢)</sup> و«أحدًا»، أي: لأَسْوَيْنَ بينهم في العطاء حتى يكونوا شيئًا واحدًا لا فَضْلَ لأحِدٍ عَلَى غَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>. وقال الأزهري<sup>(٤)</sup>: ليس كما ظَنَّ، وهذا حديثٌ مشهورٌ رواه أهلُ الإِتْقَانِ، وكأَنَّهَا لُغَةٌ بِبَانِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (رأس بريد) قال في «الفاثق»: «سَمِيَ الْمَسَافَةُ الَّتِي بَيْنَ السَّكَّتَيْنِ بَرِيدًا، وَالسَّكَّةُ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ الْفُيُوجُ»<sup>(٦)</sup> المرْتَبُونَ مِنْ رِبَاطٍ أَوْ قُبَّةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَبُعْدُ مَا بَيْنَ السَّكَّتَيْنِ الْفَرْسَخَانِ، فَكَانَ يُرْتَّبُ فِي كُلِّ سِكَّةٍ بَغَالٌ<sup>(٧)</sup>. والبريدُ في الأصلِ الْبَغْلُ وهي كلمةٌ فارسيةٌ أي: «بُرَيْدُهُ دَم»، لأنَّ بِيغَالَ الْبَرِيدِ كَانَتْ مَحْدُوفَةٌ الْأَذْنَابِ، فَعَرَّبَتْ وَخُفِّقَتْ، ثُمَّ سُمِّيَ

= الأئمة الأربعة فقهاً واجتهادًا ومعرفة بالآثار. ومصنَّفاته دالَّة على سعة دائرته في العلم، وأجلُّها: «غريب الحديث»، و«فضائل القرآن»، و«الأموال»، وغير ذلك، وكلُّها مما يُتَنَاقَسُ فيه. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٥٥)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٦٠)، و«سير النبلاء» (١٠: ٤٩٠).

(١) أحمد بن أبي خالد للضرير البغدادي، لقي أبا عمرو الشيباني وابن الأعرابي، وكان يلقي الأعراب الفصحاء فيأخذ عنهم. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٦: ٢٢٨).

(٢) في (ط): «بَبَّانًا».

(٣) واحتج له بقول العرب إذا ذكرت من لا تعرف: هو هَيَّان بن بَبَّان.

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٥: ٤٢٥).

(٥) قال الجواليقي في «المعرب» ص ٧٢: «وَبَبَّانٌ لَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ مَخْصُصَةٌ»، ونقل عن الليث قال: «بَبَّان» على تقدير «فَعْلَان» ويقال: على تقدير «فَعَال» والتون أصلية، ولا يُصَرَّفُ منه فِعْلٌ.

(٦) مفْرُودُهُ فَنَيْجٌ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ رَسُولُ السُّلْطَانِ عَلَى رِجْلَيْهِ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ. أفاده الجواليقي في «المعرب» ص ٣٤٣.

(٧) «الفاثق في غريب الحديث» (١: ٩٢).

نَفَسَ ذلك منه ونَشَطَه للسير، ومن ثَمَّ جَزَأَ القَرَأَةَ القَرآنَ أسباعًا، وأجزاء، وعُشُورًا، وأخاسًا. ومنها: أن الحافظَ إذا حَدَقَ السُّورَةَ اعتقدَ أنه أخذَ من كتابِ اللّهِ طائفةً مُستقلَّةً بنفسِها، لها فاتحةٌ وخاتمةٌ؛ فيعظُمُ عنده ما حَفَظَه، ويَجُلُّ في نفسِه ويَعْتَبُطُ به، ومنه حديثُ أنسٍ رضي اللّهُ عنه: كان الرجلُ إذا قرأَ البقرةَ وآلَ عمرانَ جَدَّ فينا. ومن ثَمَّ كانتِ القِراءةُ في الصَّلَاةِ بسُورَةٍ تامَّةٍ أَفضَلَ. ومنها: أن التفصيلَ سببُ تلاحقِ الأشكالِ والنظائرِ، ومُلاءمةٍ بعضِها لبعضٍ، وبذلك تتلاحظُ المعاني، ويتجاوبُ النِّظَمُ، إلى غيرِ ذلك من الفوائدِ والمنافعِ .....

الرسولُ الذي يركبُ البريدَ باسمه. قال الصَّغاني: الفيجُ الذي تسميه أهلُ العراقِ الرِّكابيَّ والساعي، وهو مُعَرَّبٌ.

قوله: (حَدَقَ السُّورَةَ)، الجوهري: حَدَقَ الصَّبِيَّ القَرآنَ، إذا مَهَرَ فيه.

قوله: (جَدَّ فينا) رَوَيْنَا عن البخاريِّ ومُسلمٍ عن أنسٍ «أن رجلاً كان يكتبُ للنبيِّ ﷺ، وكان قد قرأَ «البقرة» و«آل عمران» وكان الرجلُ إذا قرأَ «البقرة» و«آل عمران» جَدَّ فينا» الحديث (١)، النهاية: «جَدَّ فينا»، أي: عَظُمَ قَدْرُه وصارَ ذا جَدِّ.

قوله: (كانتِ القِراءةُ في الصَّلَاةِ بسُورَةٍ تامَّةٍ أَفضَلَ). قال الرافعيُّ (٢) رَجَّه الله: «وأصلُ الاستحبابِ يتأدَّى بقِراءةِ شيءٍ من القَرآنِ، لكنَّ السُّورَةَ أَحَبُّ حتَّى إنَّ السُّورَةَ القصيرةَ أَوْلَى من بعضِ سُورَةٍ طويلة» (٣).

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١) وغيرهما.

(٢) شيخ الشافعية أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت ٦٣٣ هـ)، كلد إليه المُنتهى في معرفة المذهبِ وتقريره، وعلى كلامه تُعَوَّلُ الشافعية، وكتابه «فتح العزيز في شرح الوجيز» غاية في بابه. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٨١)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٢٥٢)...

(٣) «فتح العزيز في شرح الوجيز» (٣: ٣٥٤).

﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾: مُتَعَلِّقٌ ﴿بِسُورَةٍ﴾، صفةٌ لها، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله. والضميرُ لـ «ما نزلنا» أو لـ «عَبْدِنَا»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقوله: ﴿فَأَتُوا﴾، والضميرُ للعبد.....

قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ ﴿بِسُورَةٍ﴾<sup>(١)</sup>. قال الزجاج: وللعلماء فيه قولان: قال بعضهم: من مثل القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال بعضهم: من مثله، أي: من بشرٍ مثله<sup>(٢)</sup>. وقال القاضي: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفة «سورة»، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله، والضميرُ لـ «ما نزلنا»، و«مِنْ» للتبويضِ أو التبيين، وزائدةٌ عند الأخفش، أي: بسورةٍ مماثلةٍ للقرآن في البلاغةِ وحُسنِ النظم، أو لعَبْدِنَا، ومنْ للابتداء، أي: بسورةٍ كائنةٍ مَن هو على حاله من كونه بشرًا أميًا لم يقرأ الكتب، ولم يتعلَّم العلوم، أو صلةٌ ﴿فَأَتُوا﴾ والضميرُ للعبد. ثمَّ كلامه<sup>(٣)</sup>. لا يقال: إنه إن جعلَ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفةً لـ «سورة»، فإن كان الضميرُ للمُنزَّلِ فمِنْ للبيان، وإن كان للعبدِ فمِنْ للابتداء، وهو ظاهر. فعلى هذا إن تعلَّقَ قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ بقوله: ﴿فَأَتُوا﴾ فلا يكونُ الضميرُ للمُنزَّلِ؛ لأنه يستدعي كونه للبيان، والبيانُ يستدعي تقديمَ مُبْهِمٍ، ولا تقديمَ، فتعيَّنَ أن يكونَ للابتداءِ لَفْظًا أو تقديرًا، أي: اصدروا وأنشؤا واستخرجوا من مثل<sup>(٤)</sup> العبدِ بسورةٍ؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العبد لا غير، فلذلك تَعَيَّنَ في الوجهِ الثاني عَوْدُ الضميرِ إلى العبدِ؛ لأن هذا وأمثاله ليس بوافٍ، ولذلك تصدَّى للسؤالِ بعضُ فضلاءِ الدهر، وقال: قد استبَّهَم قول صاحب «الكشاف» حيث جَوَّزَ في الوجهِ الأوَّلِ كونَ الضميرِ لـ «ما نزلنا» تصریحًا، وحَظَرَه<sup>(٥)</sup> في الوجهِ الثاني تلويحًا، فليت شعري ما الفرقُ بين «فأتوا بسورةٍ كائنةٍ من مثل ما نزلنا» و«فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة»!!

(١) في (ف): «من مثله أي: من بشر مثله من متعلق بسورة».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٨) وهو قول ابن عطية، وأجاز هو وأبو البقاء أن تكون زائدة. قال السمين الحلبي: ولا تحجب زائدة إلا على قول الأخفش. انظر: «الدر المصون» (١: ٩٢).

(٤) في (ح) و(ف): «من مثله».

(٥) في الأصول الخطية: «وخطره»، والظاهر أنها تحريف عن مثبت.

وأجيب: إنَّك إذا اطلَّعت على الفرقِ بين قولك لصاحبك: أتيتُ برجلٍ من البصرة، أي: كائني منها، وبين قولك: أتيتُ من البصرة برجلٍ، عثرتَ على الفرقِ بين المثاليين، وزالَ عنك التردُّدُ والارتياب<sup>(١)</sup>. ثم نقول: إنَّ «من» إذا تعلقَ بالفعلِ يكون إمامًا ظرفًا لغوًا، و«من» للابتداء، أو مفعولًا به و«من» للتبعيض، إذ لا يستقيمُ أن يكونَ بيانًا لاقتضائه أن يكونَ مُستقرًّا، والمقدَّرُ خلافه، وعلى تقديرِ أن يكونَ تبعيضًا فمعناه: فأتوا بعضُ مثلِ المنزلِ بسورة، وهو ظاهرُ البطلان. وعلى أن يكونَ ابتداءً لا يكونُ المطلوبُ بالتحديّ الإتيانَ بالسورة فقط؛ بل بشرطِ أن يكونَ بعضًا من كلامٍ مثلِ القرآن، وهذا على تقديرِ استقامتهِ بمعزلٍ عن المقصودِ واقتضاءِ المقام؛ لأنَّ المقامَ يقتضي التحديّ على سبيلِ المبالغة، وأنَّ القرآنَ بلغ في الإعجازِ بحيث لا يوجد لأقلِّه نظيرٌ، فكيف للكلِّ! فالتحديّ إذاً بالسورة الموصوفةِ بكونها من مثله في الإعجاز، وهذا إنما يتأتى إذا جعلَ الضميرُ «لما نزلنا»، و«من مثله» صفةً لسورة، و«ومن» بيانية فلا يكون المأتيُّ به مشروطًا بذلك الشرط؛ لأنَّ البيانَ والمبينَ كشيءٍ واحدٍ؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَجْتَكِبُوا الْبَعْضَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. وبعضه قول المصنّف في سورة «الفرقان»: إن تنزِيلَهُ مُفَرَّقًا وَتَحَدِّيهِمْ بَأَن يَأْتُوا بِبَعْضِ تِلْكَ التَّفَارِيقِ كُلِّهَا نَزَلَ شَيْءٌ مِنْهَا أُدْخِلَ فِي الْإِعْجَازِ، وَأَنْوَرُ لِلْحُجَّةِ مِنْ أَن يَنْزَلَ كُلُّهُ جَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَيَقَالُ لَهُمْ: جِئُوا بِمِثْلِ هَذَا الْكِتَابِ فِي فَصَاحَتِهِ مَعَ بُعْدِ مَا يَبَيِّنُ طَرَفِيهِ<sup>(٢)</sup>، أي: طوله.

فإن قلت: إذا كان المأل إلى أن المطلوب المبالغة والإتيان بمثلٍ أقصرِ سورة يكون القولُ بأنَّ الضميرَ للعبدِ مردودًا، وقد قيل به، ونقله الزجاجُ وغيره<sup>(٣)</sup>؟

(١) في (ط): «التردد والشك».

(٢) «الكشاف» (١١: ٢٣٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٠).

فإن قلت: وما «مثله»، حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل؟ قلت: معناه: فأتوا بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب، وعلو الطبقة في حسن النظم،.....

قلت: ولهذا جعله المصنف مرجوحاً بقوله: لأنهم إذا خوطبوا، وهم الجم الغفير بأن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يقال: ليأت أحد بنحو ما أتى به هذا الواحد.

قوله: (فإن قلت: وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل) تلخيصه: أنه تعالى تحدى بإتيان مثل المنزل ومثل الرسول، ولا بد أن يكون المطلوب شيئاً يتوجه إليه الطلب، فما ذلك الشيء الذي هو نظير هذا المنزل وهذا الرسول حتى يؤتى به؟

واعلم أن الجواب مبني على قاعدة: وهي أن التشبيه أكثر ما يقع في إلحاق النظر بالنظر والمثيل بالمثيل، ورُبما لا يراد فيه النظر والمقابل، بل مجرد وصف يشركهما في أمر، وإن شئت فجزب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] قال المصنف (١): فإن قلت: كيف شبه به وقد ولد بغير أب، وآدم وجد بغير أب وأم؟

قلت: هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شبه به في أنه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران. وما نحن بصده من قبيل الأول دون الثاني؛ ألا ترى إلى قوله: «بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب» وقوله: «ولا قصد إلى مثل ونظير»! فإذا لو قدر أن يكون المأثري به شعراً أو خطبةً ويكون المصنف بوصف البلاغة الفاتحة والنظم الأنيق استقام وصح. ولو أريد به النظر لأوهم؛ لأن المراد نظيره في كونه مشتملاً على علوم الأولين والآخرين، أو نظيره في كونه منزلاً من عند الله بليغاً فصيحاً، أو نظيره ﷺ في كونه نبياً أميناً فصيحاً، ومن المثال الذي

(١) «الكشاف» (٤: ١٢٤).

ورد ولم يُردّ من المثلِ النظيرِ والمثيلِ: قولُ القَبْعَثِيِّ: مِثْلُ الأَمِيرِ حَمَلٌ عَلَى الأَذْهِمِ والأَشْهَبِ<sup>(١)</sup>.  
فإن قلت: المِثَالُ لا يَصْلُحُ للاستشهاد؛ لأنَّ المقصودَ منه أنَّ الأَمِيرَ يَحْمَلُ عَلَى الأَذْهِمِ  
والأَشْهَبِ، ولا معنى لِقَوْلِنَا: فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنَ المُنَزَّلِ أو من محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلم.  
قلت: والعَجَبُ أنَّ المِثَالُ أيضاً مُسْتَشْهَدٌ به لِمُجَرَّدِ الوصفِيةِ دونَ الكِنَايةِ، فإنَّ المقصودَ من  
إثباتِ الوصفِ فيه<sup>(٢)</sup> الكِنَايةِ، وتشبيهِ الآيةِ به وَقَعَ في مُجَرَّدِ الوصفِيةِ دونَ ملزومِها، وقد  
سَبَقَ أنَّ هذا القَدْرَ لا يَمْنَعُ من إيرادِ التشبيهِ.

فإن قلت: أوضح لي الفرقَ بين المِثَالِ إذا كان بمعنى الصفة، وبينه إذا كان بمعنى النظيرِ،  
فإنَّ المذكورَ لا يَشْفِي الغليلَ.

قلت: على الأوَّلِ الصفةُ مقصودةٌ أوليةٌ ويتبعها الموصوفُ ضمناً، وعلى الثاني كِلَاهُمَا  
مطلوبانِ معاً؛ لأنَّ نظيرَ الشيءِ هو الذي يُقَابَلُهُ ويُبَارِيهِ. قال في الأساس: وهو ناظرُهُ بمعنى  
مُناظرِهِ، أي: مُقَابِلُهُ ومُثَالِهِ، وهي نظيرُها. وعن الزهريِّ: لا تناظرُ بكتابِ الله ولا بكلامِ  
رسولِ الله<sup>(٣)</sup>، أي: لا تُقَابَلُهُ ولا تُجَعَلُ مِثَالاً له.

قال الراغب: النَّظِيرُ: المِثْلُ، وأصلُهُ المِناظَرَةُ كأنَّهُ يَنْظُرُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا إلى صاحِبِهِ فيُبَارِيهِ<sup>(٤)</sup>.  
فالنظيرُ أَخْصُ، ولذلك قَدَّرْنَا في المِثَالِ كونهُ مُنْزَلاً من عندِ الله بليغاً فصيحاً. ولَمَّا كانَ الأوَّلُ

(١) هو الغضبانُ بن القَبْعَثِيِّ الشيباني. عاش في زمن الحجاج فأخذه وحَبَسَهُ، ثمَّ هَدَّده وتوعَّده بقوله:  
«لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَذْهِمِ - يعني الحديد - فقال له القبعثي: مِثْلُ الأَمِيرِ مَنْ حَمَلَ عَلَى الأَذْهِمِ وَالكَمِيَّتِ  
والأَشْقَرِ - يعني أنواعاً شريفة من الخيل !!» انظر تمام القصة في «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢: ٣٥).  
(٢) في (ط): «من أبياتٍ فيه».

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٣٤٣).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٨١٤.

أو فأتوا ممن هو على حاله؛ من كونه بشراً عربياً أو أمياً لم يقرأ الكُتُب، ولم يأخذ من العلماء، ولا قَصَدَ إلى مثلٍ ونظير هنالك؛ ولكنه نحو قول القَبَعَثَرِيِّ للحجَّاج وقد قال له: لأحملنك على الأدهم: مثل الأمير حمَل على الأدهم والأشهب؛ أراد: مَنْ كان على صفة الأمير من السلطان والقدرة؛ وبسطة اليد، ولم يقصد أحداً يجعله مثلاً للحجَّاج. وردَّ الضمير إلى المنزَّل أوجه؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿فَأَتُوا بِمِثْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ﴿عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ ولأن القرآن جديرٌ بسلامة الترتيب، والوقوع على أصح الأساليب؛ والكلام مع ردِّ الضمير إلى المنزَّل أحسنُ ترتيباً؛ وذلك أن الحديث في المنزَّل لا في المنزَّل عليه، وهو مسوقٌ إليه ومربوطٌ به، فحقه أن لا يُفكَّ عنه بردَّ الضمير إلى غيره ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزلٌ من عند الله تعالى فهاتوا أنتم نبذاً مما يماثلُه ويمجانسه. وقضية الترتيب لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله ﷺ: أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزلٌ عليه فهاتوا قرآناً من مثله؛ ولأنهم إذا خوطبوا جميعاً وهم الجَمُّ الغفيرُ بأن.....

أعمَّ قدرنا أن يكون المأتي به شعراً أو خطبةً أو غير ذلك، وهو المختارُ لاقتضاء المقام وإرخاء العنان، والله أعلم.

قوله: (أو أمياً) عطفٌ على «عربياً» ممن لا كتاب له أصلاً كالعرب، أو ممن له كتاب لكنه لم يقرأ ولم يتعلم. قال في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: الذين لا كتاب لهم من مشركي العرب<sup>(١)</sup>.

قوله: (وهم الجَمُّ الغفير)، النهاية: رُويَ جمًّا غفيرا، يُقال: جاء القومُ جمًّا غفيرا، والجماء الغفير، أي: مجتمعين كثيرين. ويقال: جاؤوا الجَمُّ الغفير، وأصل الكلمة من الجموم والجممة، وهو الاجتماع والكثرة.

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٥٩).



يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما يأتي به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يُقال لهم: ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد؛ ولأن هذا التفسير هو الملائم لقوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾، والشهداء: جمع شهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة.....

والغفير من الغفر وهو التغطية والستر. فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم يقولوا: الجماعة إلا موصوفة، وهو اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر<sup>(١)</sup>.

قوله: (هو الملائم لقوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٣])، إن كان المراد بالشهداء الأصنام كما سيجيء فدعاؤهم حينئذٍ لأجل الاستظهار والتعاون، ولا معنى لاستظهارهم بها أن يأتوا بسورة واحدة من مثل محمد ﷺ، وكذا إن أريد بالشهداء القائمون بالشهادة ليشهدوا لهم أنهم أتوا برجلٍ من مثله<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والشهداء جمع شهيد)، قال القاضي: الشهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة، أو الناصر، أو الإمام، وكأنه سُمِّيَ به لأنه يحضُر النوادي وتُبرَم بمحضره الأمور؛ إذ التركيب للحضور، إما بالذات أو التصور، ومنه قيل للمقتول في سبيل الله: شهيد، لأنه حضر ما كان يرجوه، أو الملائكة حضره<sup>(٣)</sup>.

الراغب<sup>(٤)</sup>: الشهادة تَبَيَّن الشيء الحاضر. ولما كان تَبَيَّن الشيء على ضربين: تَبَيَّن بالبصر وتَبَيَّن بالبصيرة، والحضور على ضربين: حضور بالذات وحضور بالتصور، صارت الشهادة تُستعمل على أوجه، فيقال لحصول قُرْبية ومَنزلة، ومنه قيل: استشهد فلان وهو شهيد، كأنه حضر وتَبَيَّن ما كان يرجوه. وقالوا: أنا شاهد لهذا الأمر، أي: عارف به مُتصوِّر له، إشارة إلى

(١) لتام الفائدة انظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢: ١٥٩)، و«النهاية» (١: ٢٨٩).

(٢) في (ط): «برجل مثله».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٢).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ١١٧).

ومعنى «دون»: أدنى مكانٍ من الشيء، ومنه: الشيءُ الدون؛ وهو الدنيءُ الحقير، ودَوْنُ الكتَبِ: إذا جمعها؛ لأنَّ جَمْعَ الأشياءِ: إِدْناءُ بعضها من بعض، وتقليلُ المسافةِ بينها، يقال: هذا دونَ ذاك؛ إذا كانَ أَحَطَّ منه قليلاً، و«دونك هذا»: أصله خُذْهُ مِنْ دُونِكَ، أي: من أدنى مكانٍ منك، فاخْتَصِرَ واستَعِيرَ للتفاوتِ في الأحوالِ والرُّتَبِ، فقيل: زيدٌ دونَ عمروٍ في الشرفِ والعِلْمِ، ومنه قولٌ من قال لعدوِّه.....

قولهم: لئن غيبتَ عن عيني فما غيبتَ عن قلبي. وأما الشهادةُ المتعارفةُ فأصلُها الحضورُ بالقلبِ والتهيؤُ، ثم يقال ذلك إذا عَبَّرَ باللسان، ثم يقال لكلِّ ما يدلُّ على شيءٍ: شهادةٌ، وإن لم يكن قولاً. فقوله: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ قد فُسِّرَ على كُلِّ ما يَقْتَضِيهِ لفظُ الشهادةِ.

قوله: (ومنه الشيءُ الدون) أي: مأخوذٌ من هذا الأصل. وكذا جميعُ الأمثلةِ.

قوله: (فاختصر) معطوف على قوله: «أصله خُذْهُ مِنْ دُونِكَ»، وقوله: «واستعير» على قوله: «أي: من أدنى<sup>(١)</sup> مكان» يعني لِمَا كَثُرَ استعمالُهُ في هذه المعاني استعيرَ في معنى المرتبةِ مطلقاً بأن شُبِّهَتِ المراتبُ المعنويةُ بالمكانيةِ واستعيرَ لها ما كان مستعملاً هناك، ثم اتَّسَعَ فيها، فَجُعِلَ مثلاً لكلِّ تجاوزِ حَدٍّ من غيرِ نظرٍ إلى الاستعارةِ.

وقال الزجاج: ومعنى «من دونِ المؤمنين» في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أنه لا يتناولُ الولايةُ من مكانٍ دونَ مكانِ المؤمنين، والكلامُ جارٍ على المثلِ في المكانِ كما تقول: زيدٌ دونك، وليس معناه أنه في مُتَسَفَّلٍ، وأنت في مُرتَفَعٍ، ولكنك جَعَلْتَ الشرفَ بمنزلةِ الارتفاعِ في المكانِ، والحسَّةُ كالاستفالِ فيه، والمعنى: أَنَّ المَكَانَ المُرْتَفِعَ في بابِ الولايةِ مكانُ المؤمنين دونَ الكافرين<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ط): «على قوله: ومعنى دون أدنى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٦).

وقد رآه بالثناء عليه: أنا دونَ هذا وفوقَ ما في نفسك. واتَّسَع فيه فاستُعمل في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلى حدٍّ، ونَحَطِّي حُكْمٍ إلى حُكْمٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوزوا ولايةَ المؤمنين إلى ولايةِ الكافرين.

وقال أمية:

يا نفسُ مالكِ دونَ اللهِ من واقِي

أي: إذا تجاوزتِ وقايةَ اللهِ ولم تنالِها لم يبقَ غيرُه. ﴿مَنْ دُونَ اللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿أَدْعُوا﴾ أو بـ ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾، فإن علقته بـ ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ فمعناه:.....

قوله: (وقد<sup>(١)</sup> رآه)، الجوهرى: رآه فلانُ الناسَ يُرائيهم مرآةً ورأيأهم مرآةً على القلبِ بمعنى. وفي «مقدمة الأدب»<sup>(٢)</sup>: رآه الناسَ بعمَلِه: أراهم عمله. فالباءُ صلةٌ. قال الميداني<sup>(٣)</sup>: هذا قولٌ على رضى الله عنه لرجلٍ مَدَحَه نِفَاقًا.

قوله: ﴿مَنْ دُونَ اللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿أَدْعُوا﴾، أو بـ ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ (اعلم أن «من دون الله» إما متعلِّقٌ بشُهَدَائِكُمْ أو بادعوا، والشهداءُ إما بمعنى الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة، و«دون» إما بمعنى غير، أو قَدَّام، فإذا عُلِّقَ بشُهَدَائِكُمْ اختَصَّ أن يكونَ بمعنى القائمِ بالشهادة. والشاهدُ إما الأصنامُ أو مدارِه<sup>(٤)</sup> القوم، فعلى أن يُرادَ به الأصنام: ﴿مَنْ دُونَ اللَّهِ﴾ إما في محلِّ النصبِ على الحال، قال أبو البقاء: «من دون الله» في موضعِ الحالِ والعاملُ محذوفٌ، أي: «شهداءكم»<sup>(٥)</sup>

(١) في (ف): «فقد».

(٢) للزحشري.

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٨٨).

(٤) جَمْعُ مِدْرَه بكَسْرٍ فَسَكُونٌ آخِرُهَا هَاءٌ، وَهُوَ زَعِيمُ الْقَوْمِ الْمُتَكَلِّمُ عَنْهُمْ، وَسَيَاتِي تَفْسِيرُهُ مِنْ «الصَّحاح» (دره).

(٥) في (ط): «شهداء».

ادْعُوا الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ أَنْكُمْ عَلَى الْحَقِّ؛ أَوْ: ادْعُوا الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، مِنْ قَوْلِ الْأَعْشى: .....

منفردين عن الله. وهو المراد بقوله: «ادْعُوا الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ»، أو على الظرف والعامل ما في الشهداء من معنى الفعل (١). وهو المراد من قوله: «أَوْ ادْعُوا الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ»، وعلى التقديرين المراد بالشهداء الأصنام، يدلُّ عليه قوله بعد ذكرهما: «وَفِي أَمْرِهِمْ أَنْ يَسْتَظْهِرُوا بِالْجِهَادِ» إلى قوله: «غَايَةُ التَّهْكُمْ».

وعلى أن يكونَ القائمُ بالشهادة المدارة، المضافُ محذوف. المعنى: ادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مُتَجَاوِزِينَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وادْعُوا غَيْرَهُمْ فَانظُرُوا هَلْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ، وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ وَارِدٌ عَلَى سَبِيلِ إِخْرَاجِ الْعِنَانِ وَالْكَلامِ الْمُنْصَفِ؛ لِأَنَّكُمْ إِذَا سَمِعُوا هَذَا الْكلامَ تَفَكَّرُوا فِيهِ، وَأَيَقِنُوا أَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ لَهُمْ بِذَلِكَ، لِأَنَّكُمْ زَعَمْتُمْ الْحَوَارِ وَأَرْبَابَ الْفِصَاحَةِ، يُمَيِّزُونَ بَيْنَ كَلَامِ فَصِيحٍ وَأَفْصَحَ، وَبَلِيغٍ وَأَبْلَغَ، وَيَأْنِفُونَ عَنِ الْكُذِبِ.

وَإِذَا عُلِّقَ بِ«ادْعُوا» يَعْمُ الشُّهَدَاءُ فِي الْقَائِمِ بِالشَّهَادَةِ فِي الْحَاضِرِ، فَعَلَى أَنْ يَرَادَ الْقَائِمُ بِالشَّهَادَةِ الشَّهِيدُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِقَوْلِهِ: «مَنْ دُونِ اللَّهِ» كَمَا فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ قَيْدٌ لِلْفِعْلِ وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَتُوا سُورَةَ مَنْ مَثَلِهِ»، فَيَكُونُ الدَّعَاءُ قَدْ ابْتَدَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَالْمَرَادُ بِالشَّاهِدِ حِينَئِذٍ الشَّاهِدُ الْعَدْلُ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا أُطْلِقَ عُرْفًا بَادِرَ إِلَى الذَّهْنِ هَذَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: «مَنْ دُونِ أَوْلِيَائِهِ وَمِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ»، وَهَاهُنَا: «وَادْعُوا شُهَدَاءَ مَنْ الَّذِينَ شَهِدْتُمْ بَيِّنَةً تُصَحِّحُ بِهَا الدَّعَاوِي»، وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ لِلتَّبْكِيتِ؛ لِأَنَّكُمْ مُقَرَّرُونَ بِأَنْ لَيْسَ لَهُمْ شُهَدَاءُ عَادِلُونَ تُصَحِّحُ بِهِمُ الدَّعَاوِي يَشْهَدُونَ لَهُمْ بِذَلِكَ.

وَلِقُرْبِ هَذَا الْوَجْهِ مِنَ السَّابِقِ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِشُهَدَائِكُمْ (٢) الْمَدَارَةُ قَالَ: «وَتَعْلِيْقُهُ بِالْدَّعَاءِ

(١) فِي «التَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٤٠).

(٢) فِي (ط): «يُرَادُ يَشْهَدُ أَنْكُمْ».

### تُريكَ القَدَىٰ من دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ

في هذا الوجهِ جائزٌ. وعلى أن يرادَ بالشهيدِ الحاضرُ، ففي الكلامِ تخصيصُ بحسبِ المفهوم؛ لأن الدعاءَ إذا قُيِّدَ بمن دون الله يكونَ غَيْرَ متناولٍ لله تعالى، ولهذا قال: «فادعوا كل من يشهد لكم واستظهروا به من الجنِّ والإنسِ إلَّا الله»، والأمرُ على هذا للتعجيزِ والتحدِّي مُطلقاً<sup>(١)</sup>، ولهذا قال: «وادعوا شهداءكم من دونِ الله» إلى قوله: «والجنُّ والإنسُ شاهدوكم». ويؤيده قوله: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] وفي التقسيمِ وجوهٌ أُخرُ، وللبحثِ فيه مجالٌ فليتأمل.

واعلم أن التفرقةَ بين الوجوهِ تُوجبُ التفرقةَ بين المعاني، فإذا أريدَ بالشهداءِ الأصنامُ كان الأمرُ بقوله: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ للتهكم، وإن أريدَ به الرؤساء، كان الأمرُ للاستدراجِ وإرخاءِ العنان، وإن أريدَ به الناسُ العدولُ، كان لإظهارِ التبكيت، وإن أريدَ به الناصرُ والمُستظهِرُ به من دونِ الله، كان الأمرُ للتحدِّي والتعجيزِ كما سبق تفصيله.

قوله: (تُريكَ القَدَىٰ من دونها وهي دونه) قيل تمامه:

إذا ذاقها مَنْ ذاقها يتمطَّقُ

أي: تُريكَ الزجاجةُ القَدَىٰ من قُدَامِهَا وهي قُدَامَ القَدَىٰ.

الأساس: ودُونَهُ خَرَطُ القَتَادِ، أي: أمامه. يتمطَّقُ، أي: يَمُصُّ شَفْتَيْهِ مِن لَدَاذِمَاتِهَا.

وروى ابن حَمْدُونَ<sup>(٢)</sup> في «التذكرة»<sup>(٣)</sup>: أن الوليدَ بنَ عبد الملك قال لابن الأقرع<sup>(٤)</sup>:

أُنشِدْنِي قولَكَ في الخمرِ، فَأُنشِدَهُ:

(١) من قوله: «ولهذا قال: فادعوا» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) أبو المعالي محمد بن الحسن بن حمدون الكاتب (ت ٥٦٢هـ)، كان فاضلاً من أهل المعرفة التامة بالأدب، وكتابه «التذكرة» من مجاميع الأدب الحسنة، وقد حققه المرحوم العلامة إحسان عباس، وهو مطبوع. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ٣٨٠)، و«المنتظم» (١٠: ٢٢١).

(٣) «التذكرة الحمدونية» (٢: ٣٦٦).

(٤) في «التذكرة»: أبو الأقرع.

أي: تريك القذى قدامها وهي قدام القذى؛ لرفقتها وصفائها، وفي أمرهم أن يستظهروا بالجهاد الذي لا ينطق في معارضة القرآن بفصاحته غاية التهكم بهم؛ أو ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي: من دون أوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم أنكم أتيتم بمثله، وهذا من المساهلة وإرخاء العنان، والإشعار بأن شهداءهم وهم مداره القوم الذين هم وجوه المشاهيد، وفرسان المفاولة والمناقلة؛ تأبى عليهم الطباع، وتجمع بهم الإنسانية والأنفة أن يرضوا لأنفسهم الشهادة بصحة الفاسد البين عندهم فساده، واستقامة المحال الجلي في عقولهم إحالته. وتعليقه بالدعاء في هذا الوجه جائز، وإن علقته بالدعاء فمعناه: ادعوا من دون الله شهداءكم، يعني: لا تستشهدوا بالله، .....

كُمَيْتٌ إِذَا سُجَّتْ فِي الْكَاسِ وَرَزْدَهَا<sup>(١)</sup> لها في عظام الشارين ديبُ  
تريك القذى من دونها وهي دونه لوجه أحيها في الإناء قطوبُ

فقال الوليد: شربتها ورب الكعبة، قال: لئن كان وضي لها رابك فقد رابني معرفتك بها. فعلى هذا ابن الأقرع إما ضمن<sup>(٢)</sup> المصراع، أو كان من التوارد<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مداره القوم)، الجوهرى: ذرّهت عن القوم: دفعت عنهم، مثل ذرأت، وهو مُبدل منه نحو هراق<sup>(٤)</sup>، والمذرة: زعيم القوم والمتكلم عنهم، والجمع المذارة.  
قوله: (والأنفة)، الأساس: ومن المشتق من الأنف: فيه أنفة وأنف، وقد أنف من كذا، ألا تراهم قالوا: الأنف من الأنف! الجوهرى: أنف من الشيء تأنف أنفاً: استنكف.

(١) في «التذكرة»: «كميّاً... ورزدة»، وهو الأشبه بالصواب. والمراد به لونها على حدّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَتْ السَّمَاءَ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] أي: مُحَمَّرَةٌ كالوردية، وهو النوار المعروف.

(٢) في (ط): «ضمير».

(٣) في (ط): «من النوادر».

(٤) يعني من «أراق».

ولا تقولوا: اللّهُ يَشْهَدُ أَنَّ مَا نَدَّعِيهِ حَقٌّ، كما يَقُولُهُ الْعَاجِزُ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ، وَاذْعُوا الشَّهَدَاءَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ شَهِدْتُمْ بَيِّنَةً تُصَحِّحُ بِهَا الدَّعَاوِي عِنْدَ الْحُكَّامِ، وَهَذَا تَعْجِيزٌ لَهُمْ وَبَيَانٌ لَانْقِطَاعِهِمْ وَاخْتِذَاهِمْ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ قَدْ بَهَرْتَهُمْ وَلَمْ تَبْقَ لَهُمْ مُتَشَبِّهًا غَيْرَ قَوْلِهِمْ: اللّهُ يَشْهَدُ أَنَّا صَادِقُونَ. وَقَوْلُهُمْ هَذَا تَسْجِيلٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِتَنَاهِي الْعَجْزِ وَسُقُوطِ الْقُدْرَةِ. وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ نَسَبِهِ، فَقَالَ: قُرَشِيٌّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. فَقِيلَ لَهُ: قَوْلُكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ رِيئَةٌ. أَوْ: اذْعُوا مِنْ دُونِ اللّهِ شَهِدَاءَكُمْ؛ يَعْنِي: أَنَّ اللّهُ شَهِدُكُمْ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَهُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رَوَاحِلِكُمْ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ شَهِدُوكُمْ؛ فَادْعُوا كُلَّ مَنْ يَشْهَدُكُمْ، وَاسْتَظْهِرُوا بِهِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِلَّا اللّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْقَادِرُ وَحْدَهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ دُونَ كُلِّ شَهِيدٍ مِنْ شَهِدَائِكُمْ، فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لِيَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٨٨].

[فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ

لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾]

لَمَّا أَرشَدَهُمُ اللّهُ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي مِنْهَا يَتَعَرَّفُونَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ،.....

قَوْلُهُ: (يَعْنِي أَنَّ اللّهُ شَهِدُكُمْ) أَي: حَاضِرُكُمْ، وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ» تَعْلِيلٌ لِلتَّفْسِيرِ، أَي: الشَّهِيدُ بِمَعْنَى الْحَاضِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] وَلِقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «وَهُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رَوَاحِلِكُمْ» وَالْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي مُوسَى فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «ازْبُعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنْكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنْكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ» (١) وَهُوَ مِثْلُ لِقَرَبِ الْقَرِيبِ، الْجَوْهَرِيُّ: ازْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ: أَي: ازْفُقْ بِنَفْسِكَ وَكُفَّ.

قَوْلُهُ: (لَمَّا أَرشَدَهُمُ [اللَّهُ] إِلَى الْجِهَةِ) يَعْنِي بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] حَيْثُ أَتَى بِ«إِنْ» فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ لِكَوْنِ الْكَلَامِ مَعَ الْمُزْتَابِينَ، وَالغَرَضُ اسْتِدْرَاجُهُمْ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٨٤) وَمُسْلِمٌ (٢٧٠٤) وَغَيْرُهُمَا.

وما جاء به حتى يَعْتَرُوا عَلَى حَقِّقَتِهِ وَسِرِّهِ، وامتيازِ حَقِّهِ من باطلِهِ قَالَ لَهُمْ: فَإِذَا لم تُعَارِضُوهُ ولم يَتَسَهَّلْ لَكُمْ مَا تَبْعُونَ، وَبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْهُ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ، وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ، فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ الْمُعَدَّ لِمَنْ كَذَّبَ. وفيه دليان على إثبات النبوة: صحة كون المُتَحَدِّى به مُعْجِزًا، والإخبارُ بأنهم لن يفعلوا.....

أَنْ يَخْزِرُوا نَفْسَهُمْ وَيُجْرِبُوا قُورَاهِمَ، فَيَعْتَرُوا عَلَى سِرِّهِ وَامْتِيَازِ حَقِّهِ، قَالَ لَهُمْ: فَإِذَا لم تُعَارِضُوهُ، أَي: رَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ الْإِرْشَادِ جَمَلَيْنِ شَرْطِيَيْنِ: أُولَاهُمَا: مَحْذُوفَةٌ الْجِزَاءِ، وَثَانِيَتُهُمَا: مَحْذُوفَةٌ الشَّرْطِ لِتَكْمِيلِ ذَلِكَ الْإِرْشَادِ وَتَتْمِيمِ التَّحْقِيقِ فِيهِ.

بيانه: أَنْ قَوْلَهُ: «إِذَا لم تُعَارِضُوهُ، ولم يَتَسَهَّلْ لَكُمْ مَا تَبْعُونَ، وَبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْهُ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ وَهُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، «فَقَدْ صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ» جِزَاءً لِهَذَا الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ. وَقَوْلُهُ: «فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ وَهُوَ جِزَاءُ شَرْطِ مُقَدَّرِ، أَي: إِذَا «صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ». يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ تَصْرِيحُهُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّهُمْ إِذَا لم يَأْتُوا بِهَا، وَتَبَيَّنَ عَجْزُهُمْ عَنِ الْمَعَارِضَةِ فَقَدْ صَحَّ عِنْدَهُمْ صِدْقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا صَحَّ عِنْدَهُمْ صِدْقُهُ ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ اسْتَوْجَبُوا الْعَذَابَ».

قَوْلُهُ: «صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ»، الْجَوْهَرِيُّ: الصَّرِيحُ: اللَّبْنُ الْخَالِصُ، وَالْمَحْضُ كَذَلِكَ. الْأَسَاسُ: لَبْنٌ صَرِيحٌ: ذَهَبَتْ رَغْوَتُهُ وَخَلَّصَ.

الميداني: صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ، أَي: انْكَشَفَ الْأَمْرُ وَظَهَرَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَي: انْكَشَفَ الْبَاطِلَ وَاسْتَبَانَ الْحَقُّ فَعُرِفَ (١).

قَوْلُهُ: (وفيه دليان) أَي: فِي (٢) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ سَعَوْا﴾ الْآيَةَ.

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٨).

(٢) فِي (ف): «وفيه دليل أن التي في».



وهو غَيْبٌ لا يعلمه إلا الله. فإن قلت: انتفاء إتيانهم بالسورة واجب، فهلاً جيء بـ «إذا» الذي للوجوبِ دونَ «إن» الذي للشكِّ! قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يُساق القولُ معهم على حَسَبِ حِسَابَنهم وطَمَعهم، وأن العجزَ عن المعارضة كان قَبْلَ التأمل؛ كالمشكوكِ فيه لديهم لا تكالهِم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام.

والثاني: أن يتهكَّم بهم كما يقول الموصوفُ بالقوَّة، الواثق من نفسه بالغلبة على من يُقاويه: إن غلبتُك لم أبقِ عليك، وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه؛ تهكُّماً به. فإن قلت: لم عبَّرَ عن الإتيانِ بالفعل؟ وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِه إليه؟ قلت: لأنه فِعْلٌ من الأفعال، تقول: أتيتُ فلاناً، فيُقَالُ لك: نِعَمَ ما فَعَلتَ. والفائدةُ فيه: .....

قوله: (على حَسَبِ حِسَابَنهم) فإنهم كانوا يقولون: لو نشاء لقلنا مثل هذا.

قوله: (على مَنْ يقاويه) أي: يُعارضه. قاوَيْتُهُ فقاوَيْتُهُ، أي: غلبته.

الأساس:

وهم يتقاوونَ الفطيمة في الدم<sup>(١)</sup>

وتقاوينا الدلو تقاويًا: إذا جمعوا شفاههم على شَفَتْهَا<sup>(٢)</sup> فشرِبَ كُلُّ واحدٍ ما أمكنه.

قوله: (لم أبقِ عليك)، الجوهري: أَبَقَيْتُ على فلان: إذا أَرَعَيْتَ عليه وَرَحِمْتَهُ، يقال: لا أبقِ الله عليك إن أَبَقَيْتَ عليّ.

قوله: (لأنه فِعْلٌ من الأفعال)، الراغب: لفظُ الفِعْلِ أعمُّ معنى من سائرِ أخواته نحو الصُّنْعِ والإبداعِ والإحداثِ والخلْقِ والكسْبِ والعمل؛ لأنَّ الإبداعَ أكثرُ ما يُقَالُ في إيجادِ عن عَدَمٍ، وليس حقيقةً ذلك إلا الله تعالى، والإحداثُ في إيجادِ الأعيانِ والأعراضِ معاً، والعملُ

(١) في (ف) و(ح): العظيمة في الدم، وهو تحريف، وما أثبت من «أساس البلاغة» (فطم) و(قوي).

(٢) في (ط): «شفتها».

أنه جار مجرى الكناية التي تُعطيك اختصارًا ووجازة تُغنيك عن طول المكني عنه، ألا ترى أن الرجل يقول: ضربت زيدًا في موضع كذا على صفة كذا، وشمته، ونكّلتُ به، ويُعدُّ كِيفِيَّاتٍ وَأَفْعَالًا، فتقول: بِشِئْسَا فَعَلْتُ! ولو ذَكَرْتَ مَا آتَبْتَهُ عَنْهُ لَطَالَ عَلَيْكَ، وكذلك لو لم يعدل عن لَفْظِ الْإِنْيَانِ إِلَى لَفْظِ الْفِعْلِ لاسْتُطِيلَ أَنْ يَقَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَنْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ مَا مَحَلُّهَا؟ قُلْتَ: لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ اعْتَرَاضِيَّةٌ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا حَقِيقَةُ «لَنْ» فِي بَابِ التَّنْفِي؟.....

لا يُقَالُ إِلَّا فِيمَا كَانَ عَنْ فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ، وَهَذَا قُرْنٌ بِالْعِلْمِ حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: قَلِبَ لَفْظُ الْعَمَلِ عَنْ لَفْظِ الْعِلْمِ تَنْبِيهًُا أَنَّهُ مِنْ مَقْتَضَاهُ. وَالصَّنْعُ يَقَالُ فِي إِيجَادِ الصُّورَةِ فِي الْمَوَادِّ كَالصِّيَاغَةِ وَالْبِنَاءِ<sup>(١)</sup>، وَالخَلْقُ تَقْدِيرُ الْأَعْرَاضِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَإِيجَادُهَا، وَقَدْ يَقَالُ لِلتَّقْدِيرِ مِنْ غَيْرِ إِيجَادٍ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي إِيجَادِ الْأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا امْتِنَاعًا مِنْ إِطْلَاقِ الْخَلْقِ عَلَى الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (جار مجرى الكناية) يريدُ بها الكناية اللغوية، وهي عدمُ التصريح بالشيء وتسمية الضمائرِ بها من هذا القبيل، ويُمكنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ: وَهِيَ أَنْ يُنْفَى الْعَامُّ لِيَتَّفِيَ الْخَاصُّ. وَهَذَا أْبْلَغُ لَكِنَّ قَوْلَهُ: «جَارِ مَجْرَى الْكِنَايَةِ» لَا يَسَاعِدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ أَجْرِي مَجْرَى الضميرِ فِي أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَشْيَاءٌ يُجَاءُ بِهِ أَوْ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ فَيُعْبَرُ بِهَا عَنْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قوله: (ونكّلتُ به)، الجوهرية: يقال: نكّلتُ به تنكيلاً: إِذَا جَعَلْتَهُ نَكَالًا وَعِزَّةً لغيره.

قوله: (جملة اعتراضية)، الكواشي: واوها استثنائية، ولا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، ولا هي مُسْتَحَقَّةٌ لِلْإِعْرَابِ فِي نَفْسِهَا.

(١) تفسير الراغب الأصفهاني (١: ١١٩).

(٢) المصدر السابق (١: ١١٠).

(٣) في (ح): «قوله تعالى».

قلت: «لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل، إلا أن في «لن» توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكرك عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في: أنا مُقيم، وإني مُقيم، وهي عند الحليل - في إحدى الروايتين عنه - أصلها: «لا أن»، وعند الفراء: «لا» أبدلت ألفها نوناً، وعند سيبويه وإحدى الروايتين عن الحليل: حرفٌ مقتضبٌ لتأكيد نفي المستقبل. فإن قلت: من أين لك أنه إخبارٌ بالغيبِ على ما هو به حتى يكون معجزة؟ قلت: لأنهم لو عارضوه بشيء لم يمتنع أن يتواصفه الناس ويتناقلوه؛ .....

قولُه: (تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكرك عليك قلت: لن أقيم غداً) مثاله في الإثبات قولك لخالي الذهن: أنا مُقيمٌ غداً، فإذا تردّد قلت: إني مُقيمٌ غداً، ثم إذا أنكرك قلت: إني لمُقيمٌ غداً.

قولُه: (أصله<sup>(١)</sup>: لا أن) قيل: حُذِفَتْ همزةُ «أن» لكثرتها في الكلام، وذهبت الألف من «لا» في الدرَج لاجتماع الساكنين فبقي اللام من «لا» والنون من «أن» فجمعا وقيل: لن، وقد جاء في الشعر على أصله<sup>(٢)</sup>:

يُرْجِي المرء ما لا أن يلاقي      وتغرُّص دون أقربه خطوبٌ

المعنى: يُرْجِي المرء ما لن يُلاقيه ولن يجده<sup>(٣)</sup>.

قولُه: (مُقْتَضِبٌ) أي: مُرْتَجِلٌ، الأساس: ومن المجاز: اقْتَضَبَ الكلامَ: ارتَجَلَه، واقْتَضَبَ حديثه: انتزعه واقطعه.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أصلها».

(٢) هو من شواهد «مغني اللبيب» ص ٣٨، و«خزانة الأدب» (٨: ٤٤)، وعزاه السيوطي في «شرح شواهد المغني» (١: ٨٥) لجابر بن دالان الطائي.

قلت: الخلافُ منصوبٌ بين النحاة في أصل «لن»، لتام الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري ص ٣٨.

(٣) من قوله: «المعنى: يرجي» إلى هنا من (ط).

إِذْ خَفَاءٌ مِثْلُهُ فِيمَا عَلَيْهِ مَبْنِيُ الْعَادَةِ مُحَالٌ لَا سَبِيًّا وَالطَّاعِنُونَ فِيهِ أَكْثَفُ عَدَدًا مِنَ الذَّائِبِينَ عَنْهُ، فَحِينَ لَمْ يُنْقَلْ عُلْمٌ أَنَّهُ إِخْبَارٌ بِالْغَيْبِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ؛ فَكَانَ مُعْجَزَةً. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى اشْتِرَاطِهِ فِي اتِّقَاءِ النَّارِ انْتِفَاءً إِيْتَانِهِمْ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ؟ قُلْتَ: إِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوا بِهَا وَتَبَيَّنَّ عَجْزُهُمْ عَنِ الْمَعَارِضَةِ؛ صَحَّ عِنْدَهُمْ صِدْقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا صَحَّ عِنْدَهُمْ صِدْقُهُ ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ وَلَمْ يَنْقَادُوا وَلَمْ يُشَايِعُوا؛ اسْتَوْجَبُوا الْعِقَابَ بِالنَّارِ؛ .....

قوله: (إِذْ خَفَاءٌ مِثْلُهُ) الضميرُ راجعٌ إلى «شيء»، و«فيما عليه» ظرفٌ «محال» أي: خَفَاءٌ مَا هُوَ عَلَى صِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَعَارِضِ بِهِ مِنَ الْخَطَرِ وَالْفَخَامَةِ مُحَالٌ فِيمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. هَذَا الْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ أُصُولِيَّةٍ. أَي: عَلِمَ أَنَّهُمْ مَا آتَوْا بِمِثْلِهِ لِأَنَّهُمْ لَوْ آتَوْا بِهِ لَتَوَاتَرَ بَيْنَ الْعَالَمِينَ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى تَقْلِهِ، وَحِينَ لَمْ يُنْقَلْ عُلْمٌ عَدَمِ الْإِيْتَانِ، فَكَانَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ إِخْبَارًا بِالْغَيْبِ، فَيَكُونُ<sup>(١)</sup> مُعْجَزَةً.

قوله: (أَكْثَفُ عَدَدًا)، الأساس: كَثَّفَ الشَّيْءُ: كَثُرَ مَعَ الْإِلْتِفَافِ، وَتَكَاثَفَ عَدَدُهُمْ.

قوله: (مَا مَعْنَى اشْتِرَاطِهِ فِي اتِّقَاءِ النَّارِ انْتِفَاءً إِيْتَانِهِمْ بِسُورَةٍ) أَي: كَيْفَ يَتَرْتَّبُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ أَي: إِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ. قَوْلُهُ: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ لِأَنَّ عَدَمَ إِيْتَانِهِمْ بِمِثْلِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِاتِّقَاءِ النَّارِ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ لِلْجِزَاءِ، عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْمُرْتَابِينَ وَهُمْ يَنْكُرُونَ النَّارَ فَكَيْفَ يَتَّقُونَهَا؟

وَأَجَابَ بِأَنَّ «فَاتَّقُوا» لَيْسَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، بَلْ هُوَ مُبْنِيٌّ عَنِ الشَّرْطِ مَحْذُوفٍ، كَمَا أَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ كِنَايَةٌ عَنِ تَرْكِ الْعِنَادِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَإِذَا صَحَّ عِنْدَهُمْ صِدْقُهُ، ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ، اسْتَوْجَبُوا الْعِقَابَ» هَذَا السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ يَرُدُّ قَوْلَ الزَّاعِمِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَاتَّقُوا﴾ - صَرِيحًا كَانَ أَوْ كِنَايَةً - جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، بَلْ هُوَ جِزَاءٌ لِشَّرْطِ مَحْذُوفٍ يَسْتَدْعِيهِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) فِي (ط): «فَكَانَ».

فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ اسْتَبْتُمْ الْعَجْزَ فَاتْرَكُوا الْعِنَادَ، فَوُضِعَ: ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ﴾ مَوْضِعَهُ؛ لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ لَصِيقُهُ وَضَمِيمُهُ تَرَكُ الْعِنَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ نَتَائِجِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ اتَّقَى النَّارَ تَرَكَ الْمَعَانِدَةَ. وَنَظِيرُهُ: أَنْ يَقُولَ الْمَلِكُ لِحَشْمِهِ: إِنْ أَرَدْتُمْ الْكِرَامَةَ عِنْدِي فَاحْذَرُوا سَخَطِي، يَرِيدُ فَاطِيعُونِي وَاتَّبِعُوا أَمْرِي، وَافْعَلُوا مَا هُوَ نَتِيجَةُ حَذَرِ السَّخَطِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ الَّتِي هِيَ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْبَلَاغَةِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِيْجَازُ الَّذِي هُوَ مِنْ حِلْيَةِ الْقُرْآنِ. وَتَهْوِيلُ شَأْنِ الْعِنَادِ بِإِنَايَةِ اتِّقَاءِ النَّارِ مَنَابَهُ، وَإِبْرَازُهُ فِي صُورَتِهِ مُشَبَّحًا ذَلِكَ بِتَهْوِيلِ.....

قَوْلُهُ: (فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ اسْتَبْتُمْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «تَبَيَّنَ عَجْزُهُمْ» إِلَى آخِرِهِ، وَالْفَاءُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا﴾ [البقرة: ٥٤].

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ لَصِيقُهُ وَضَمِيمُهُ تَرَكُ الْعِنَادَ) ظَاهِرُهُ يُوهِمُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّهُ مَشْعُرٌ بِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ مَلْزُومٌ تَرَكُ الْعِنَادِ لِقَوْلِهِ: «اتِّقَاءَ النَّارِ لَصِيقُهُ» أَي: لِأَنَّهُ تَرَكَ الْعِنَادَ، ثُمَّ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ» بِخِلَافِهِ لَكِنَّ الشَّرْطَ فِي الْكِنَايَةِ التَّسَاوِيَّ بَيْنَ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ فَكَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَلْزُومِ الْآخَرِ، وَهَذَا فَسَّرَ «لَصِيقُهُ» بِقَوْلِهِ: «ضَمِيمُهُ»، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُمْ: رَعَيْنَا الْغَيْثَ. وَأَمَّا الْإِمَامُ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمُؤَثِّرِ مَقَامَ الْأَثْرِ؛ لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ سَبَبٌ لِتَرَكِ الْعِنَادِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (فَائِدَتُهُ<sup>(٢)</sup> الْإِيْجَازُ) لِأَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى إِذَا اسْتَبْتُمْ الْعَجْزَ فَاتْرَكُوا الْعِنَادَ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ تَرَكُهُ اتِّقَاءَ النَّارِ؛ فَأُنِيبَ ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ﴾ مَنَابَ الْمَذْكُورِ جَمِيعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «يَرِيدُ فَاطِيعُونِي وَاتَّبِعُوا أَمْرِي، وَافْعَلُوا مَا هُوَ نَتِيجَةُ حَذَرِ السَّخَطِ» أَي: الْمَذْكُورُ جَمِيعًا مُرَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَاحْذَرُوا سَخَطِي»، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً بِأَنَّ كَانَ مَجَازًا لَمْ يَصِحَّ إِرَادَةُ الْمَجْمُوعِ.

قَوْلُهُ: (وَإِبْرَازُهُ فِي صُورَتِهِ مُشَبَّحًا) الضَّمِيرُ فِي «إِبْرَازُهُ» لِلْعِنَادِ، وَفِي «صُورَتِهِ» لِاتِّقَاءِ النَّارِ «مُشَبَّحًا» حَالٌ مِنْ اتِّقَاءِ النَّارِ، وَالْعَامِلُ قَوْلُهُ: «إِنَابَةٌ»؛ يَرِيدُ أَنْ فِي إِثَارِ الْكِنَايَةِ عَلَى التَّصْرِيحِ فَائِدَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ:

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٣٥٢).

(٢) في (ف): «فائدة».

صفة النارِ وتَقْطِيعِ أمرِها. والوَقُودُ: ما تُرْفَعُ به النَّارُ، وأمَّا المَصْدَرُ فَمَضموم، وقد جاء فيه الفتح، قال سيبويه: وسمعنا من العَرَبِ من يقول: وَقَدْتُ النَّارَ وَقُودًا عَالِيًا. ثم قال: والوُقُودُ أَكْثَرُ. والوَقُود: الحَطَبُ. وقرأ عيسى بنُ عَمْرٍ الهَمْدَانِيّ بِالضَّمِّ؛ تسميةً بالمَصْدَرِ، كما يقال: فلانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ، وَرَينُ بِلَدِهِ، ويجوزُ أن يكونَ مَثَلُ قولِكَ: حَيَاةُ المَصْبَاحِ السَّلِيْطُ، أي: ليست حَيَاةُهُ إلا به، فكأنَّ نَفْسَ السَّلِيْطِ حَيَاةُهُ.....

إحداهما: تصويرُ معنى المَكْنِيّ عنه وأنَّ العنادَ هو النارُ، والسامعُ عند ذكرِ النارِ يستحضرُ صورتَها فَيَمْتَلِئُ قَلْبُهُ رُعبًا وخوفًا، فإنك إذا أردتَ أن تقول: فلانٌ جوادٌ، قلت: فلانٌ جبانٌ الكلب، مهزولُ الفصيل<sup>(١)</sup>، فَصَوَّرْتَ صفةَ الجودِ تصويرًا بليغًا، فإنَّ جُبْنَ الكلبِ يدلُّ على مشاهدتهِ وجوهاً إثرُ وجوه، وهي مُشعرةٌ بكثرةِ تردُّدِ الضَّيفانِ، وهي بكونه مضيافًا، وهو بكونه جوادًا.

وثانيتها: التمكنُ من انضمامِ قوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِجَارَةُ﴾ الآية إليه تميمًا لذلك التهويلِ والرعبِ وترتبه للتصويرِ.

قوله: (الهَمْدَانِيّ) قال صاحبُ «الجامع»<sup>(٢)</sup>: هَمْدَانٌ بفتحِ الهاءِ وسُكونِ الميمِ وبالذالِ المهملة: أبو قبيلةٍ واسمُه أوسَلَةُ بنُ مالكِ بنِ زيدِ بنِ ربيعةَ.

قوله: (فلانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ) أي: الذي يفتخرُ به قومه؛ كقولك: صَرَبُ الأميرِ، أي: مَضْرُوبه.

قوله: (حياةُ المصباحِ السَّلِيْطِ)<sup>(٣)</sup> ولا يبيعدُ على هذا أن يكونَ من بابِ «رَجُلٌ عَدْلٌ»

(١) هذا متنع من قولِ الشاعر:

وما يَكُ فيَّ من عيبٍ فإني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

ذكره الجاحظ في «الحيوان» (١: ٣٨٤)، وعبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص ٣٠٧، والتبريزي

في «شرح الحماسة» (٤: ٩٣) غير منسوب لأحد.

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٩٩٦).

(٣) وهو الزيتُ الجيّد. انظر: «أساس البلاغة» (سلط).

فإن قلت: صلة «الذي» و«التي» يجب أن تكون قصّة معلومة للمخاطب، فكيف علم أولئك أن نار الآخرة تُوقد بالناس والحجارة؟ قلت: لا يمتنع أن يتقدم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب، أو سمعوه من رسول الله ﷺ، أو سمعوا قبل هذه الآية قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. فإن قلت: فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة مُنكرة في سورة التحريم وهاهنا معرفة؟ قلت: تلك الآية نزلت بمكة فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة، ثم نزلت هذه بالمدينة مشارًا بها إلى ما عرفوه أولاً. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾؟ قلت: معناه أنها نارٌ ممتازة عن غيرها من النيران؛ بأنها لا تتقد إلا بالناس والحجارة،.....

والمعنى ليس وقود النار إلا الناس؛ لأن الناس بمنزلة الحطب، وعلى الأول يجوز أن يكون هناك وقود آخر.

قوله: (تلك الآية نزلت بمكة ثم نزلت هذه بالمدينة)، الانتصاف: يعني بآية سورة التحريم ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ لكنني لم أقف على خلاف أن سورة التحريم مدنية، والقصة أولها شاهدة بصحة ذلك، والظاهر أن الزمخشري وهم في قوله: إنها مكية<sup>(١)</sup>.

وقلت: يؤيده ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلواء، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه، فيدنو من إحداهن، فدخل على حفصة بنت عمر رضي الله عنها» وساقوا الحديث<sup>(٢)</sup> إلى قوله: فنزل ﴿لَيْسَ حَرَمٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وكذلك قوله تعالى بعدها: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: ٩] وإنما نجم النفاق في المدينة.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦٧) و(٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٤)، وأبو داود (٣٧١٤)، والنسائي في «السنن

الكبرى» (١١٦٠٩) وغيرهم.

وبأنَّ غَيْرَهَا إن أُرِيدَ إحْرَاقُ النَّاسِ بِهَا أو إِحْمَاءُ الْحِجَارَةِ أو قَدَّتْ أَوَّلًا بِوَقُودٍ، ثُمَّ طُرِحَ فِيهَا مَا يُرَادُ إِحْرَاقُهُ أو إِحْمَاؤُهُ، وَتِلْكَ - أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ - تُوقَدُ بِنَفْسٍ مَا يُحْرَقُ وَيُحْمَى بِالنَّارِ؛ وَبِأَنَّهَا لِإِفْرَاطِ حَرِّهَا وَشِدَّةِ ذَكَائِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا لَا تَشْتَعَلُ بِهِ نَارٌ اشْتَعَلَتْ وَارْتَفَعَ هُبُّهَا. فَإِن قُلْتَ: أَنَارُ الْجَحِيمِ كُلُّهَا مُوقَدَةٌ بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ أَمْ هِيَ نِيرَانٌ شَتِيٌّ؛ مِنْهَا نَارٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟ قُلْتُ: بَلْ هِيَ نِيرَانٌ شَتِيٌّ؛ مِنْهَا نَارٌ تُوقَدُ بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَنْكِيرُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَوَأَنْفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التَّحْرِيمِ: ٦]، ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلْتَظُنُّ﴾ [الْبَلِيلِ: ١٤]، وَلَعَلَّ لِكِفَارِ الْجَنِّ.....

وفي «جامع الأصول»<sup>(١)</sup>: تزوج رسول الله ﷺ عائشة بمكة في شوال سنة عشر<sup>(٢)</sup> من النبوة، وأعرس بها بالمدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وتزوج حفصة في سنة ثلاث من الهجرة. قيل: لعل أن تكون هذه السورة مدنية، وهذه الآية وحدها مكية.

قلت: لا يجوز على مذهبه؛ لأنه قال فيما سبق: بلغنا بإسناد صحيح أن كل شيء نزل فيه: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فهو مكِّي، و﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو مدني، وهذه الآية مُصَدَّرَةٌ بـ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو منافٍ لما قيل، ومناقضٌ لقوله، فحينئذٍ تعريفُ النارِ إما أن يكونَ لسماهم إياها من رسولِ الله ﷺ أو من أهلِ الكتاب.

قوله: (وشدة ذكائها)، المغرب: أصل التركيب يدل على التمام ومنه: ذكاء السن بالمدّ لنهاية الشباب، وذكاء النار بالقصر لتمام اشتعالها<sup>(٣)</sup>.

الجوهري: ذكت النار تذكو ذكاً مقصوراً، أي: اشتعلت.

وفي «الأساس»: ذكت النار تذكو ذكاءً، وأصابه ذكاء النار وذكاء النار؛ بالمد والقصر.

قوله: (يدل على ذلك تنكيرها) أي: على أن نيران الآخرة نيران شتى. قيل: فيه نظر،

(١) «جامع الأصول» (١: ٩٧-٩٨).

(٢) قوله: «سنة عشر» إلى هنا، لم يثبت في (ط) منه إلا قوله: «سنة اثنتين من الهجرة»!

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٠٦).



وشياطينهم نارا وقودها الشياطين كما أن لكفرة الإنس نارا وقودها هم، جزاء لكل جنس بما يشاكله من العذاب. فإن قلت: لم قرن الناس بالحجارة، وجعلت الحجارة معهم وقودا؟ قلت: لأنهم قرنوا بها أنفسهم في الدنيا حيث نحتوها أصناما، وجعلوها لله أندادا، أو عبدوها من دونه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وهذه الآية مفسرة لما نحن فيه؛ فقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ في معنى الناس والحجارة، و﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ في معنى وقودها. ولما اعتقد الكفار في حجارتهم المعبودة من دون الله أنها الشفعاء والشهداء الذين يستشفعون بهم ويستدفعون المضار عن أنفسهم بمكانهم؛ جعلها الله عذابهم؛ فقرنهم بها محمأة في نار جهنم؛ إبلاغا في إيلاهم، .....

لأن التنكير في قوله: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] لا يدل على تنوع نار الآخرة، وغايته أنه دل على تنوع النار مطلقا، والجواب من وجهين:

أحدهما: أن النار ناران: نار لغوية وهي المتعارف [عليها]، ونار شرعية وهي نار الآخرة، فإذا توعد المكلف بالنار بادرت الشرعية، والتنكير يدل على نوعية تلك النار.

وثانيهما: أن التنوع بحسب من وعد بها، فإن من توعدها في الآية هم المؤمنون، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ وفي الثانية الكافرون لقوله: ﴿لَا يَسْأَلُهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٥-١٦]. وأيضا دل هذا الحصر على الاختصاص.

قوله: (بمكانهم) متعلق بقوله: «يستدفعون» وهو مقابل لقوله: «يستشفعون بهم»، والمكان كناية عن مرتبتهم ومنزلتهم. وإنما قيد دفع المضرة به؛ لأن الشافع إنما يدفع عن المشفوع بمكانته ومنزله عند من يشفع له، أو كناية عن قوتهم وشوكتهم فيدفعون بها عنهم مضرة عدوهم.

قوله: (جعلها الله عذابهم فقرنهم بها محمأة) الفاء فيه كما في قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ للتعقيب والتفسير.

وإغراقاً في تحسيرهم، ونحوه ما يفعله بالكانزين الذين جعلوا ذهابهم وفصتتهم عُدَّةً وذخيرةً، فشحوا بها ومنعوها من الحقوق؛ حيث يُجمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم. وقيل: هي حجارة الكبريت. وهو تخصيصٌ بغير دليل، وذهاب عمّا هو المعنى الصحيح الواقع المشهود له بمعاني التنزيل. ﴿أُعدَّتْ﴾: هيئت لهم وجُعِلتْ عُدَّةً لعذابهم. وقرأ عبدُ الله (أُعدت) من العتاد بمعنى العُدَّة.....

قوله: (في تحسيرهم) في نسخة الصَّمصام والمَعزّي: بالحاءِ المُهملة، وفي بعض النسخ بالحاءِ المعجمة، والتخسيرُ: الإهلاك، والتحسيرُ: التلهف على الشيء الفاتئ.

قوله: (وقيل: هي حجارة الكبريت) روى مُحيي السنة عن ابن عباس وأكثر المفسرين ذلك<sup>(١)</sup>. وقالوا: لأنها أكثر التهاّب، وهو دليل عظم النار. قال القاضي: إن صحّت الروايةُ فلعلّ المراد أنّ الأحجارَ كلها لتلك كحجارة الكبريت لسائر النيران<sup>(٢)</sup>. وقيل: هذا أبلغ لأنّ الغرض تعظيمُ صفة هذه النار، والإيقادُ بحجارة الكبريت لا يدلّ على قوة النارِ نفسها، أما لو حُمِلَ على سائر الأحجارِ على أنها تُوقدُ إيقادَ حجارة الكبريت ببلغ النهاية، وفيه أن تلك النار تعلقت في أول أمرها بالحجارة التي طَبَعُها إطفاءُ النارِ تعلّقُ النارِ بالكبريت.

قوله: (المشهود له) أي: الذي استشهد له من التنزيل، وهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ولا دليل لهم من التنزيل ولا من غيرها<sup>(٣)</sup> على إرادة حجارة الكبريت، وهو المرادُ بقوله: «تخصيصٌ بغير دليل».

قوله: (من العتاد بمعنى العُدَّة)، الجوهري: العتادُ: العُدَّة، يقال: أخذَ للأمرِ عُدَّتَه وعتاده، أي: أهبطه وآلته. وقال: أعدّه لأمر كذا، أي: هيأه له.

والاستعداد للأمر: التهيؤ له. والأول من: عتد، والثاني من: عدد.

(١) «معالم التنزيل» (١: ٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعله راعى في لفظ «التنزيل» معنى «آيات التنزيل»، فأنت الضمير لذلك.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ  
فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٢٥]

من عادته عزّ وعلا في كتابه أن يذكرَ التَّغْيِيبَ مع التَّهْيِيبِ، وَيَشْفَعُ الْبِشَارَةَ  
بالإنذار؛ إرادة التَّشْيِيطِ لاكتسابِ ما يُزْلَفُ؛ والتَّشْيِيطِ عن اقتِرافِ ما يُتَلَفُ، فلَمَّا ذَكَرَ  
الكَفَّارَ وَأَعْمَالَهُمْ وَأَوْعَدَهُم بِالْعِقَابِ قَفَّاهُ بِبِشَارَةِ عِبَادِهِ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ التَّصَدِيقِ وَالْأَعْمَالِ  
الصَّالِحَةِ؛ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ وَتَرْكِ الْمَعَاصِي، وَحَمُّوْهَا مِنَ الْإِحْبَاطِ بِالْكَفْرِ وَالْكَبَائِرِ  
بِالثَّوَابِ.

فإن قلت: مَنْ المأمورُ بقوله: ﴿وَبَشِّرِ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ رسولَ اللَّهِ ﷺ،  
وأن يكونَ كلَّ أحدٍ،.....

قوله: (والتشيط) يقال: تَبَّطَه عن الأمر تشيطًا: شغله عنه.

قوله: (وحمؤها من الإحباط بالكفر والكبائر) قال الإمام: القولُ بالإحباطِ باطل؛ لأنَّ مَنْ  
أتى بالإيمان والأعمال الصَّالِحَةِ اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ، فإذا أتى بعده بالكفر اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ  
الدَّائِمَ، ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُوْجَدَا مَعًا، وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ أَنْ يَنْدَفَعَا، وَلَيْسَ زَوَالُ الْبَاقِي لَطَرِيانِ  
الطَّارِي أَوْلَى مِنْ انْدِفَاعِ الطَّارِي<sup>(١)</sup> لِقِيَامِ الْبَاقِي، فَيَبْطُلُ الْقَوْلُ بِالْإِحْبَاطِ، وَعِنْدَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ  
يُقَالُ: إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَحَقُّ عَلَى الطَّاعَةِ ثَوَابًا وَلَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ عِقَابًا اسْتِحْقَاقًا عَقْلِيًّا وَاجِبًا، وَهُوَ  
قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَاخْتِيَارُنَا، وَبِهِ يَحْصُلُ الْخِلَاصُ مِنْ ظُلُمَاتِ هَذِهِ الْوَرُطَةِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بِالثَّوَابِ) هو متعلق بقوله: «بِشَارَةَ عِبَادِهِ».

(١) قوله: «أولى من اندفاع الطاري» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٨).

كما قال ﷺ: «بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلَمِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، لم يأمر بذلك واحداً بعينه وإنما كلُّ أحدٍ مأموراً به، وهذا الوجه أحسن وأجزَل؛ لأنه يُؤدِّن بأن الأمر لعِظَمِهِ وفَخَامَةِ شأنِهِ محقوقٌ بأن يُبَشَّرَ به كلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى البَشَارَةِ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: علامَ عَطَفَ هَذَا الأَمْرُ ولم يَسْبِقْ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: ليس الذي اعْتَمَدَ بِالْعَطْفِ هُوَ الأَمْرُ حَتَّى يُطَلَّبَ لَهُ مُشَاكِلٌ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا المُعْتَمَدُ بِالْعَطْفِ هُوَ جَمَلَةٌ وَصَفٌ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ وَصَفٍ عِقَابِ الكَافِرِينَ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ يُعَاقَبُ بِالقَيْدِ وَالإِزْهَاقِ، وَيَبَشَّرُ عَمْرًا بِالعَفْوِ وَالإِطْلَاقِ.

ولكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَتَّقُوا﴾، كَمَا تَقُولُ: .....

قَوْلُهُ: (بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ) الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١).

قَوْلُهُ: (لَيْسَ الَّذِي اعْتَمَدَ بِالْعَطْفِ هُوَ الأَمْرُ) يَعْنِي إِذَا حَصَلَتِ الجِهَةُ الجَامِعَةُ وَقَوِيَ شَأْنُهَا بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَمَا وَجَدْتُمْ فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ وَهِيَ شَبُهَةُ التَّضَادِّ لَا يُبَالَى بِالِاخْتِلَافِ مِنْ حَيْثُوهُ الخَبْرِيُّ وَالتَّطْبِيقِيُّ فِي أَجْزَائِهِمَا فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ عِنْدَ عَطْفِ المَفْرُودِ عَلَى المَفْرُودِ، وَأَمَّا فِي العَطْفِ الجَمَلِيِّ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ. هَذَا تَلْخِيصُ كَلَامِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «هُوَ جَمَلَةٌ وَصَفٌ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ» يُوهِمُ بِتَأْوِيلِ التَّطْبِيقِيِّ بِالخَبْرِيِّ وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الوَاجِبَ فِي المَوْضِعَيْنِ العَكْسُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ نُجْزِيَنَّكُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا﴾ (٢) مُجْمَلَانِ وَارْدَانِ عَلَى الخِطَابِ فَوَجِبَ تَأْوِيلُ التَّفْصِيلِ بِمَا يَنَاسِبُهُمَا مِنَ الأَمْرِ وَجَعَلَ الخَبْرِيُّ فِي تَأْوِيلِ التَّطْبِيقِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَتَّقُوا﴾) قَالَ الخَطِيبُ (٣) فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٨١)، وَالبِزْرَارِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٧٧: ٨)، وَأَبُو يَعْلَى (١١١٣)، وَالتَّطْبِيقِيُّ فِي «المَعْجَمِ الكَبِيرِ» (٤٥٣٠) مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَهُ الهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٤٠: ٢) وَقَالَ: رَوَاهُ التَّطْبِيقِيُّ فِي «الكَبِيرِ» وَ«الأَوْسَطِ»، وَفِيهِ ابْنُ هَيْبَةَ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ.

(٢) زَادَ فِي (ف): «رَبِّكُمْ».

(٣) أَبُو المَعَالِي جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو القَزْوِينِيِّ (ت ٧٣٩هـ)، مِنْ أَعْيَانِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَرْبَابِ =

يَا بَنِي تَمِيمٍ احذروا عقوبة ما جنيتهم، وبشِّرْ يا فلانُ بني أسدٍ بإحساني إليهم.....

«الإيضاح»<sup>(١)</sup> بعد أن نقلَ كلامَ المصنّف: هذا كلامُه، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل. ثم كتب في الحواشي: لأن قوله: ﴿فَاتَّقُوا﴾ جزاءٌ وما بعده في حكمه، فلهذا امتنع.

قلت: هذا سؤالُ اتفق الناسُ على وروده، وقدّر صاحبُ «المفتاح»: «قُلْ» قَبْلَ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾<sup>(٢)</sup> ليكونَ معطوفاً عليه هرباً من هذا<sup>(٣)</sup>. والجوابُ عنه: أن كل هذا توهّمٌ؛ لأنَّ المصنّف لم يجعلَ قوله: ﴿فَاتَّقُوا﴾ جواباً لقوله: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ حتى يلزمَ المحذور، وإنما جعله جزاءً لشرطٍ محذوفٍ كما قرّرناه وحقّقنا القولَ فيه في قوله: «ولمّا أرشدهم إلى الجهة التي منها يتعرّفون أمرَ النبي ﷺ»، ولا بد من ذلك التقدير لتتم الملازمة؛ لأن قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] يستدعي ذلك؛ لأن المقصودَ منه إزالة الريب وإثبات صحّة ما ادعاه كأنه قيل: وإن كنتم في شك من صحّة نبوته وصدقِ قوله: إن القرآنَ مُنزّلٌ عليه من عند الله، فأتوا بسورة من مثله، فإن لم تقدروا على ذلك، وأنتم فرسان البلاغة، فقد صحَّ صدقُه، وإذا صحَّ صدقُه فليتّقي المعاندُ النار، وبشِّرْ يا محمّدُ المصدّقُ بالجنة.

ثم إنني بعد بُرْهية من الزمان عثرتُ على تحقيقي هذا المقام من جانب الإمام القاضي ناصر الدين تغمده الله برضوانه قال: ﴿وَبَشِّرِ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿فَاتَّقُوا﴾ لأنهم إذا لم يأتوا بما يُعارضُه بعد التحديّ ظهرَ إعجازه، وإذا ظهرَ ذلك فمن كفر به استوجب العقاب، ومن آمنَ به استحقَّ الثواب، وذلك يستدعي أن يُخوّفَ هؤلاء ويُبشِّرَ هؤلاء<sup>(٤)</sup>.

ثم على هذا التقدير يشتملُ العطفُ على جهاتٍ من الحسنِ والمزايا منها: قُرْبُ المعطوفِ

= البلاغة والأدب. وكتابه «الإيضاح في تلخيص المفتاح» دالٌّ على منزلته في علم البلاغة، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٤: ٣)، و«طبقات السبكي» (٩: ١٥٨).

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص ٢٦١.

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٢٦٠.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وعد وعد»، وفي (ح) و(ف): «أوعد وعد»!

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤١).

من المعطوف عليه، ومنها رعاية الجهة الجامعة الوهية بين ﴿بَشِّرْ﴾ و﴿آتَقُوا﴾ لأنه في معنى أنذروا العقلية لاتفاقهما في المسببية، ومنها: اجتماع ثلاث مقابلات، ومنها حذف العجز من الشطر الأول والصدري من الثاني المؤذن بالإيجاز الذي هو حلية القرآن.

وأما عدم اتحاد المسند إليه في ﴿فَاتَقُوا﴾ و﴿بَشِّرْ﴾ فمضمحل نظراً إلى هذه الوجوه، على أن الاتحاد حاصل كما قررناه.

هذا وإن الوجه الأول أفضى لحق البلاغة وأدعى لتلاوم النظم، لأن قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ خطاب عام يشمل الفريقين: الموافق والمعااند كما سبق، وأن قوله: ﴿وَأَن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ تختص بالفريق المخالف ومضمونه الإنذار، وإن قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ تختص بالفريق الموافق، ومضمونه البشارة، كأنه تعالى أوحى إلى حبيبه صلوات الله عليه أن يدعوا الناس قاطبة إلى عبادة الله ويرشداهم إلى معرفته، ثم أمره أن يُنذِرَ مَنْ أَبِي وعانده، وَيُبَشِّرَ مَنْ أَبَ وعبد، وهذا هو المعتمد، ولهذا قال في الوجه الأول: «إنما المعتمد في العطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين» وقال في الوجه الثاني: «ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: فاتقوا»، وبعضه قول الشيخ صاحب «الفرائد»: هو معطوف على الخير الذي قبله؛ لأنه مشتمل على معنى الأمر، كأنه قيل: وأنذر وبشر. ويوافقه ما ذهب إليه صاحب «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]؛ قال: إنه خطاب عام لأهل المحشر<sup>(١)</sup>، وإن قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] إلى قوله: ﴿وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] تفصيل لما أجمله، وأن التقدير: إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر، ومآله إلى معنى: فليمتازوا عنكم يا أهل المحشر إلى الجنة حتى يصح عطف ﴿وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ﴾ على قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾.

(١) «مفتاح العلوم» ص ١١٢-١١٣.

وفي قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما: (وَبَشَّرَ) على لَفْظِ المَبْنِيِّ للمفعولِ عطفًا على ﴿أَعَدَّتْ﴾. والبشارة: الإخبارُ بما يُظهِرُ سرورَ المُخْبَرِ به، ومن ثمَّ قال العلماء: إذا قال لعبيده: أيكم بَشَّرني بقدم فلانٍ فهو حُرٌّ، فبَشَّروه فرادى؛ عَتَقَ أوْلَهُمْ؛ لأنه هو الذي أظهرَ سروره بخبره دونَ الباقيين، ولو قالَ مكانَ «بَشَّرني»: أخبرني؛ عَتَقوا جميعًا؛ لأنهم جميعًا أخبروه. ومنه البَشْرَة؛ لظاهرِ الجلد، وتباشيرُ الصُّبح: ما ظهرَ من أوائلِ صَوْتِهِ. وأما ﴿فَبَشَّرَهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]: فَمِنَ العكسِ في الكلامِ الذي يُقصدُ به الاستهزاءُ الزائدُ .....

قوله: (عطفًا على ﴿أَعَدَّتْ﴾) فعلى هذا يدخُلُ في حَيِّزِ الصلَةِ، ويكونُ بشارَةً للمؤمنينَ عن الخلاصِ عنها من جملةِ تَكْيِيلِ الكافرين، فيجتمعُ لهم التعذيبُ مع التنويرِ<sup>(١)</sup> كما قال في آخرِ «النساء»<sup>(٢)</sup>: «إن الإحسانَ إلى العدوِّ<sup>(٣)</sup> مما يَغْمُ العدو».

قوله: (والبشارة: الإخبارُ بما يُظهِرُ سرورَ المُخْبَرِ به)، الراغب: بَشَّرْتُ الرجلَ وأبَشَّرْتُهُ: أخبرْتُهُ بشارًا يَسْطُ بَشْرَةً وَجْهَهُ، وذلك أنَّ النَّفْسَ إذا سَرَّتْ انتشرَ الدَّمُ انتشارًا الماءِ في الشجرة. وبينَ هذه الألفاظِ فروق، فإنَّ بَشَّرْتُهُ بالتخفيفِ عامٌّ، وأبَشَّرْتُهُ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ، وبَشَّرْتُهُ على التكريرِ، واستبَشَّرَ إذا وَجَدَ ما يُبَشِّرُهُ من الفرح، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَبَشِّرُونَ بِالَّذِينَ نَمَّ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٠]<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وأما ﴿فَبَشَّرَهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فمن العكس) أي: من الاستعارة التهكمية؛ استعارَ البشارةَ للندارةِ بواسطةِ اشتراكِ الضدَّينِ من حيثِ اتصافُ كلِّ بمضادةِ صاحبَتِها، فنزلتِ البشارةُ منزلةَ الندارةِ، ثم قيلَ على التبعية: فَبَشَّرَهُم بدلًا فأَنذَرَهُم.

(١) في (ط): «مع التشوي».

(٢) «الكشاف» (٥: ٢٤٦) باختلاف.

(٣) قوله: «إلى العدو» سقط من (ط)، وفي «الكشاف»: «إلى غيرهم».

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٢٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٢٥.

فِي غَيْظِ الْمُسْتَهْزَأِ بِهِ وَتَأْلَمِهِ وَاغْتِمَامِهِ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِعَدُوِّهِ: أَبْشُرْ بِقَتْلِ ذَرِّيَّتِكَ، وَنَهَبِ مَالِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

..... فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

وَالصَّالِحَةُ: نَحْوُ الْحَسَنَةِ فِي جَرِّهَا تَجْرِي الْأَسْمَاءِ، قَالَ الْخَطِيبِيُّ:

كَيْفَ الْهَجَاءُ وَمَا تَنْفَكُ صَالِحَةٌ      مِنْ آلِ لَأْمٍ بظَهْرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي

قَوْلُهُ: (فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ) أَوْلُهُ:

غَضِبَتْ تَمِيمٌ أَنْ تُقْتَلَ عَامِرٌ      يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

اسْمُ الشَّاعِرِ: بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ (١).

يَوْمَ النَّسَارِ: وَقَعَةٌ كَانَتْ لِبَنِي أَسَدٍ وَذُبْيَانَ عَلَى بَنِي جُشَمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ (٢)، وَالنَّسَارُ مَاءٌ لِبَنِي

عَامِرٍ.

فَأَعْتَبُوا، أَي: أزيلَ الْعَتَبُ، كَأَشْكَى فِي إِزَالَةِ الشُّكُوفِ. وَالصَّيْلَمُ: الدَّاهِيَةُ وَالسَّيْفُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ الْهَجَاءُ) الْبَيْتُ، الْخَطِيبِيُّ بِالْهَمْزِ: الرَّجُلُ الْقَصِيرُ، وَسُمِّيَ الْخَطِيبِيُّ لِدَمَامَتِهِ وَقِصْرِهِ (٣). وَاللَّأْمُ أَيْضًا مَهْمُوزَةٌ (٤). الْبَاءُ فِي «بِظَهْرِ الْغَيْبِ» لِلْحَالِ، أَي: مُلْتَبِسًا بِظَهْرِ الْغَيْبِ، أَي: غَائِبِينَ، وَالظَّهْرُ مُقْحَمٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْغَيْبِ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غُنَى» (٥).

«تَأْتِينِي»: خَبَرٌ «مَا تَنْفَكُ»، أَي: مَا يَزَالُ.

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ، وَالْبَيْتُ فِي «دِيْوَانِهِ» ص ١٩١.

(٢) انظُرْ خَبَرَ هَذَا الْيَوْمِ فِي «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٦: ٨٦).

(٣) وَاسْمُهُ جَزُولُ بْنُ أَوْسِ الْعَبْسِيِّ. كَانَ هَجَاءً خَبِيثَ اللِّسَانِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «الأغاني» (٢: ٤١)، وَ«الشعر

والشعراء» (١: ٣٢٢). وَانظُرْ الْبَيْتَ فِي «دِيْوَانِهِ» ص ١٤٧.

(٤) فِي (ط) وَ(ف): «مَهْمُوزٌ».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٢٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



والصالحات: كل ما استقام من الأعمال بدليل العقل والكتاب والسنة. واللام للجنس. فإن قلت: أي فَرِقَ بينَ لامِ الجنسِ داخلةً على المفرد؛ وبينها داخلةً على المجموع؟ قلت: إذا دخلت.....

قال صاحب «كامل التاريخ»<sup>(١)</sup>: وكان من سبب قول الحطيئة: أن النعمان<sup>(٢)</sup> دعا بحلّة من حلل الملوك وقال للوفود وفيهم أوس بن حارثة بن لأم الطائي: احضروا في غد، فإني مُلبسٌ هذه الحلّة أكرمكم، فلما كان الغد حضروا إلا أوساً فقيل له، فقال: إن كان المرادُ غيري فأجمل الأشياء بي أن لا أحضر، وإن كنت المرادُ فسأطلب، فلما جلس النعمان ولم ير أوساً، فطلب وقيل: أحضر آمناً متاً خفت، فحصر وألبس الحلّة، فحسده قومٌ من أهله وقالوا للحطيئة: أهجبه ولك ثلاث مئة ناقة<sup>(٣)</sup> فقال: كيف الهجاء... البيت.

قوله: (والصالحات: كل ما استقام من الأعمال بدليل العقل والكتاب والسنة)، قال القاضي: الصالحات من الأعمال ما سَوَّغَهُ الشرعُ وحَسَّنَهُ، والتأنيث على تأويل الحصلة أو الحلّة، واللام فيها للجنس، وعُطِفَ العملُ على الإيمانِ مُرتباً للحكم عليهما إشعاراً بأن السبب في استحقاق هذه البشارة مجموع الأمرين، فإن الإيمان المُعَبَّرَ بالتصديق أس<sup>(٤)</sup>، والعملُ الصالحُ كالبناء عليه، ولا غناء بأس لا بناء عليه، ولذلك قلما ذُكِرَا مُفْرَدَيْنِ، وفيه دليلٌ على أنها خارجة عن مُسَمَى الإيمان، إذ الأصلُ أن الشيء لا يُعْطَفُ على نفسه وما هو داخلٌ فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) الإمام المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجزري الشيباني المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، صاحب «الكامل في التاريخ»، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٤٨)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٣٥٣). وانظر الخبر في «الكامل في التاريخ» (١: ٢١٩).

(٢) يعني ابن المنذر.

(٣) قوله: «ناقة» ساقط من (ط) و(ف).

(٤) عبارة البيضاوي: «فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أس».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٣).

على المفرد كان صالحاً لأن يُرادَ به الجنسُ إلى أن يُحاطَ به، وأن يُرادَ به بعضُه إلى الواحدِ منه، وإذا دخلت على المجموعِ صلحَ أن يُرادَ به جميعُ الجنس، وأن يُرادَ بعضُه لا إلى الواحدِ؛ لأنَّ وزانه في تناولِ الجمعيَّةِ في الجنسِ وزانُ المفردِ في تناولِ الجنسيَّةِ،.....

الراغب<sup>(١)</sup>: قيلَ ما ذَكَرَ اللهُ تعالى الإيمانَ إلا قرَنَ به الأعمالَ الصالحةَ؛ تبيينها على أن الاعتقادَ لا يُغني من دونِ العملِ، فالعلمُ أَسُّ والعملُ بناءٌ، ولا غناءَ للأَسِّ ما لم يكن بناءً، كما لا بناءَ ما لم يكن له أَسٌّ، ولذلك قيل: لولا العملُ لم يُطلبِ العلمُ، ولولا العلمُ لم يَكُنْ عملٌ، فإذا نَحَقَّها أن يتلازما.

قلت: مذهبُ السلفِ الصالحِ والصحابةِ بخلافه كما نصَّ في «شرح السنة»<sup>(٢)</sup>. وأما قوله<sup>(٣)</sup>: لا يُعطفُ على الشيءِ ما هو داخلٌ فيه، فمَنقوضٌ بقوله: «وملائكته وجبريل»، وفائدته: الإيدانُ بأن الأعمالَ الصالحةَ أنفعُ الأجزاءِ وبها كمالُها: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، أو أن أصلَ الكلامِ: وبشَّرَ المؤمنينَ، كما في قوله: ﴿نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَقَدْ قَرَّبَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، فجيءَ بأبسطَ تعريضاً بالكافرين الذين عاندوا بعد ظهورِ الحقِّ وهو عجزُهم عن المعارضةِ، ونحوه تعبيرُك عن المُتَّقِي العارف بقولك: الذي يؤمنُ ويصليُّ ويؤتيُّ، أي: يفعلُ الواجباتِ ويَحْتَنِبُ عن الفواحشِ.

قوله: (صالحاً لأن يُرادَ به الجنس) اعلم: أن تعريفَ الجنسِ عنده بمنزلةِ المطلقِ، أي: اللفظِ الشائعِ على جنسه، فكما أن المطلقَ يصحُّ حمُّه على الحقيقةِ من حيث هي هي، وعلى بعضِ

(١) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٢٢).

(٢) يعني الإمام البغوي في «شرح السنة» (١: ٣٨) وعبارته ثَمَّةٌ: اتفقت الصحابةُ والتابعونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ من علماءِ السُنَّةِ على أن الأعمالَ من الإيمانِ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِمَّا زَكَّاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٤] فجعل الأعمالَ كلها إيماناً. وقالوا: إن الإيمانَ قولٌ وعملٌ وعقيدةٌ، يزيد بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ.

(٣) يعني ما سبق من كلامِ البيضاوي.

## والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه.

الحقيقة، وعلى كُلِّ<sup>(١)</sup> بحسب التقييد وعدمه<sup>(٢)</sup>، كذلك هذا التعريف يدل عليه قوله: «صالحاً لأن يُرادَ به الجنس، وأن يرادَ به بعضه»، وتصريحه في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: اللفظ مُطلقٌ في تناول الجنس صالحٌ لكُلِّه وبَعْضِه، فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك. فقوله: «صالحاً لأن يُرادَ به الجنس إلى أن يُحاطَ به» تقريرٌ لبيان الاستغراق؛ لأنَّ «إلى» لانتهاية الغاية فلا بُدَّ من الابتداء. يعني: إذا دَخَلَتْ على المُفْرَدِ وَقُصِدَ الاستغراقُ تناولَ فَرْدًا فَرْدًا من الحقيقة إلى أن يستغرقها إذا لم تنهض قرينة لإرادة البعض<sup>(٣)</sup>، وأما إذا انتهضت القرينة جُمْلَ على بعض تلك الحقيقة بحسب الاقتضاء إلى أن يُجْمَلَ على الواحد منها، وكذا إذا دخلت على المجموع، لكن يفترق الحكم بحسب الاعتبار؛ لأنَّ المجموع إذا أُريدَ به الشمولُ والاستغراقُ كالمفرد لا يكون حقيقة فيه بل مجازاً؛ إطلاقاً للجمع على الجنس<sup>(٤)</sup>، قال البرزدي<sup>(٥)</sup>: قولك: والله لا أتزوج النساء، ولا أكلم العبيد وبني آدم، إنَّ ذلك يقع على الأقلِّ ويحتمل الكلَّ؛ لأنَّ هذا جمعٌ صارَ مجازاً عن اسم الجنس، لأننا إذا بقينا<sup>(٦)</sup> جمعاً لغا حَرْفِ العهد، وإذا جعلناه جنساً بقي اللامُ لتعريف الجنس، وبقي معنى الجمع من وجه في الجنس، فكان الجنس أولى. تَمَّ كلامه.

وإذا أُريدَ بالمجموع البعض يتتهي المرادُ إلى أقلِّ ما يُطلقُ عليه اسمُ الجَمْعِ، فعلى هذا اللفظُ المجموعُ المستغرقُ للجنس بحسب المجموع وُحدانه<sup>(٧)</sup> الجُموع، فلا يدخل تحته إلا ما فيه

(١) في (ط): «كلها».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «شرح مختصر الروضة» للنجم الطوفي (٢: ٦٣٠).

(٣) في (ط): «النقض».

(٤) قوله: «وإطلاقاً للجمع على الجنس» من (ط).

(٥) «أصول البرزدي» (١: ٢٤)، وفيه: «والله لا أتزوج النساء، ولا أشتري العبيد، ولا أكلم بني آدم...».

(٦) في (ط): «نفينا».

(٧) في (ط): «وحدانه».

فإن قلت: فما المراد بهذا المجموع مع اللام؟.....

الجنسية من المجموع، فلا يبعدُ على هذا أن يكونَ حقيقةً كالمفرد، فقوله: «وزأنه في تناولِ الجمعية في الجنس» معناه ما يُعتَبَرُ فيه معنى المجموع في الجنس، وذلك أن الجنس من حيث هو هو لا مُتَعَدِّد ولا لا مُتَعَدِّد لكن يَتَحَقَّقُ مع كلِّ منهما، فتَحَقَّقَهُ مع المتعدِّد يكون تارةً باعتبارِ الأفرادِ وأخرى باعتبارِ المجموع. والحاصل: أن وزانَ اللفظِ المجموعِ المُحَلَّى باللام في تناوله الجمعية في الجنس وزانُ المفرد في تناوله الجنسية، فكما يصحُّ أن يُطَلَقَ المفردُ ويرادَ به جميع ما فيه الجنسية بحسبِ أفرادِهِ، وأن يُرادَ بعض ما فيه الجنسية، كذا يصحُّ أن يُطَلَقَ الجَمْعُ ويرادَ به جميع ما فيه الجمعية في الجنس وأن يُرادَ بعض ذلك. فإذاً لا يدخلُ في هذا الاعتبار الواحدُ، إذ الجمعية في جُمَلِ الجنس لا في وُحدانِهِ، فعلى هذا ينبغي أن يُقَدَّرَ بعد قوله: «صلح أن يُرادَ به جميع الجنس لا إلى الواحد» بقريته المذكورِ حتى يصحَّ التعليلُ بقوله: «لأن وزانَهُ» إلى آخره، وينطبق عليه قولُ صاحبِ «المفتاح»: الاستغراقُ في المفردِ أشملُ منه في الجمع<sup>(١)</sup>، ويؤيِّدُهُ قولُ ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: إن كتابه أكثرُ من كتبه.

قوله: (فما المراد بهذا المجموع) الفاءُ مُسَبَّبٌ عن المُقَدَّمِ ذِكْرُهُ، أي: إذا كانتِ اللامُ داخلةً على المجموعِ ويصلحُ أن يُرادَ جميعُ الجنسِ وأن يُرادَ بعضُهُ فما المرادُ بقوله: «وعملوا الصالحات»؟ إن كان جميعُ الجنس، فليس ذلك من وَسْعِ المُكَلَّفِ، وإن كان البعض فما المُخَصَّصُ، أي: المُقَيَّدُ؟

وأجاب: إنَّ المُخَصَّصَ على حَسَبِ حالِ المؤمنِ في مواجِبِ التَكْلِيفِ، فمن لیس له مالٌ فلا تجبُ عليه الزكاة، ومن لم يكن له استطاعةٌ لم يجب عليه الحجُّ، وكذا المسافرُ والمريضُ والصبيُّ والمجنونُ على هذا.

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٤.

قلتُ: الجملةُ من الأعمالِ الصَّحيحةِ المستقيمةِ في الدينِ على حَسَبِ حالِ المؤمنِ في مَواجِبِ التكليفِ. والجنَّةُ: البستانُ من النَّخْلِ والشَّجَرِ المتكاثفِ المُظللِ بالتفافِ أغصانه، قال زُهَيْرُ:

..... تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا

قولُه: (الجملةُ من الأعمالِ الصَّحيحةِ المستقيمةِ في الدينِ) فالأعمالُ كالجنسِ تشمَلُ الصَّحيحةَ وغيرها<sup>(١)</sup>، والصَّحيحةُ إلى آخره كالفَصْلِ، وبالصَّحيحةِ<sup>(٢)</sup> خرَجَتِ الفاسدةُ سواءً كانت في الدينِ أم لا، وبالمستقيمةِ خرَجَتِ من الأعمالِ الصَّحيحةِ ما لا تَعَلُّقُ لها بالدينِ.

قولُه: (في مَواجِبِ التكليفِ) أي: مَساقِطه، المغرب: الوجوب: اللزوم، يقال: وجِبَ البيع، ويقال: أوجِبَ الرجلُ: إذا عمِلَ ما تجبُ به الجنةُ أو النارُ. ويقال للحسنةِ وللسيئةِ: مُوجِبَةٌ، والوَجِبَةُ: السُّقُوطُ، يقال: وجِبَ الحائِطُ<sup>(٣)</sup>.

عن مسلم عن جابرٍ قال: سألَ أعرابِيُ النَّبِيَّ ﷺ: ما الموجبتان؟ قال: «مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ به شيئاً دخلَ الجنةَ، ومَنْ ماتَ يُشْرِكُ به دخلَ النارَ»<sup>(٤)</sup>.

قولُه: (تسقي) تمامُه<sup>(٥)</sup>:

كَأَنَّ عَيْنَيْيَ فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ      من النواضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا

«في غربي» خَبَرُ كَأَنَّ، رَجُلٌ مُقْتَلٌ: مُجْرَبٌ، وَالْمُقْتَلَةُ: الناقَةُ المُرْتاضَةُ المَذَلَّةُ. والغَرَبانُ:

(١) في (ح) و(ف): «وغيرهما».

(٢) في (ط): «بالصَّحيحة».

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ٣٤٢).

(٤) «صحيح مسلم» (٩٣)، وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٢٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٧: ٤٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٤).

(٥) «ديوان زهير» بشرح ثعلب ص ٤١.

أي: نَحَلًا طَوَالًا. والتركيبُ دائِرٌ على معنى السِّتْرِ؛ وكأنها لتكاثُفِها وتظليلِها سُمِّيَتْ بالجنَّةِ التي هي المرَّةُ من مَصْدَرِ جَنَّهُ؛ إذا سَتَرَهُ، كأنها سَتْرَةٌ واحدةٌ لفرطِ التفافِها، وسُمِّيَتْ دارُ الثوابِ جنَّةً؛ لِما فيها من الجنانِ. فإن قلت: الجنَّةُ مخلوقةٌ أم لا؟ قلت: قد اختلفَ في ذلك، والذي يقول: إنها مخلوقةٌ يَسْتَدَلُّ بِسُكْنِي آدَمَ وحواءَ الجنَّةَ، وبمجيئِها في القرآنِ على نهجِ الأسماءِ الغالبةِ اللاحقةِ بالأعلامِ؛ .....

الدَّلوان الضخمان. والناضحُ: البعيرُ يُسْتَقَى عليه. وتخصيصُ النواضحِ والمقتلةِ لأنها تُنْجَرُ الدَّلَوُ مِلانٌ بخلافِ الصَّعِيَةِ فَإِنَّها تَنْفِرُ فَيَسِيلُ الماءُ من نواحي الغَرْبِ فلا يبقى منه إلا صُبابَةٌ. والسَّحوقُ من النخيلِ الطَّوِيلَةِ والجَمْعُ سُحوقٌ، وأرادَ بالجنَّةِ النَّخْلَ؛ لأنها أَحْرَجُ إلى الماءِ والطَّوَالُ منها أكثرُ احتياجًا من القِصارِ، وفي قوله: «في غَرْبِي» تجريدية.

قوله: (سُمِّيَتْ بالجنَّةِ) أي: سُمِّيَتْ الجنَّةُ وهي البُستانُ «بالجنَّةِ التي هي المرَّةُ من مَصْدَرِ جَنَّهُ»<sup>(١)</sup> لِما بينهما من مُناسِبةِ السِّتْرِ الواحدة؛ وذلك أنَّ البستانَ إذا كَبُرَتْ<sup>(٢)</sup> أشجارُها وتقايرتَ أغصانُها والتفتَ بعضها ببعضٍ صارتَ كأنَّها سَتْرَةٌ واحدة.

قوله: (لِما فيها من الجنانِ) تعليلٌ للتسمية، يعني سُمِّيَتْ دارُ الثوابِ بالجنَّةِ وإن كانت مشتملةً على أنواعٍ من النِّعمِ سوى الأشجارِ المتكاثفةِ لكثرةِ جنانِها، كما أنَّ دارَ العقابِ سُمِّيَتْ بالنارِ لكونِها أعظمُ أنواعِ العقابِ، أو روعيت في هذه التسمية تلك السِّتْرَةُ الواحدةُ أيضًا، فإنَّ دارَ الثوابِ سُمِّيَتْ بالجنَّةِ التي هي المرَّةُ من مَصْدَرِ جَنَّهُ «لِجنانِها المتلاصقةِ المتباينةِ»<sup>(٣)</sup> من غيرِ فُرْجٍ، فصيرتَ كأنَّها سَتْرَةٌ واحدة.

قوله: (على نهجِ الأسماءِ الغالبةِ) وذلك: أنَّ الجنَّةَ كانت تُطلَقُ على كلِّ بستانٍ متكاثفٍ

(١) في (ح): «من المصدر».

(٢) في (ط): «كثرت».

(٣) في (ط): «المتداينة».

كالتَّبِيِّ، والرَّسُولِ، والكِتَابِ ونحوها. فإن قلت: ما معنى جمع الجَنَّةِ وتكثيرها؟ قلت: الجنة اسمٌ لدارِ الثوابِ كُلِّها، وهي مشتملةٌ على جِنانٍ كثيرةٍ مُرتبةٍ مُراتبٍ على حَسَبِ استحقاقاتِ العاملين؛ لكلِّ طبقةٍ منهم جَنَّتٌ من تلكِ الجَنانِ.....

أغصانُ أشجارِها، ثم غَلَبَتْ على دارِ الثوابِ. وإنما قال: «اللاحقة بالأعلام» لكونها غيرَ لازمةِ اللَّامِ. وتحقيقُ القول: أنها منقولةٌ شرعيةٌ على سبيلِ التغليبِ، وإنَّما تُغَلَّبُ إذا كانت موجودةً معهودةً كالأسماءِ الغالبةِ، كذلك اسمُ النارِ منقولٌ لدارِ العقابِ على سبيلِ الغلبةِ، وإن اشتملتُ على الزمهيرِ والمُهَلِّ والضَّرِيعِ وغير ذلك، ولولا ذلك لما كان يُغني عن المذكوراتِ طلبُ الوقايةِ عن مُطلقِ النارِ.

قوله: (كالتَّبِيِّ والرَّسُولِ والكِتَابِ) أي: القرآنُ، يعني في عُرْفِ الشَّرْعِ لا العرْفِ العامِّ بدليلِ قوله: «وبمَجِيئِها في القرآنِ على نهجِ الأسماءِ الغالبةِ».

قوله: (الجنة) أي: الجنةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كُلِّها كما سبقَ أُنْها سِتْرَةٌ واحدةٌ فجيءَ بها مجموعةٌ ليدلَّ على تعدُّدها، ومُنْكَرَةٌ ليدلَّ على تنوعِها واختلافِها، لأنَّ كلَّ عددٍ من تلكِ الأعدادِ لجماعةٍ، فتختلفُ الجِنانُ بحَسَبِ اختلافِ استحقاقِ ساكنيها.

قوله: (مراتب) منصوبةٌ على المصدرية من مرتبة. قال القاضي<sup>(١)</sup>: الجنان على ما ذكره ابن عباس سَبْعَ: الفِرْدَوْسُ، والعَدْنُ، والنَّعِيمُ، ودارُ الخُلْدِ، وجَنَّةُ المَأْوَى، ودارُ السَّلَامِ، وعِلْيون، في كلِّ واحدةٍ منها مراتبٌ ودرجاتٌ متفاوتةٌ على حَسَبِ تفاوتِ الأعمالِ والعمالِ<sup>(٢)</sup>، واللام في «لهم» تدلُّ على استحقاقِهم إيَّها لأجلِ ما رُتِّبَ عليه<sup>(٣)</sup> من الإيمانِ والعملِ الصالحِ، لا لذاته، فإنَّه لا يكافئُ النعمَ السابقة، فضلاً من أن يقتضي ثواباً وجزاءً فيما يستقبلُ، بل يجعلُ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٢) في (ح) و(ف): «والعمل».

(٣) في (ط): «عليهم».

فإن قلت: أما يُشترط في استحقاق الثواب بالإيمان والعمل الصالح أن لا يُجِبَّها المُكَلَّفُ بالكفر والإقدام على الكبائر، وأن لا يندم على ما أوجده من فعل الطاعة وترك المعصية؟ فهلا شُرِّطَ ذلك! قلت: لَمَّا جَعَلَ الثواب مُسْتَحَقًّا بالإيمان والعمل الصالح، والبشارة مُخْتَصَّةً بمن يتولاهما، وركز في العقول أن الإحسان إنما يستحق فاعله عليه المثوبة والثناء إذا لم يتعقبه بما يُفسده ويذهب بحُسنه، وأنه لا يُبقي مع وجود مُفسِده إحساناً؛ وأعلم بقوله لنبى ﷺ وهو أكرم الناس عليه وأعزُّهم: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال للمؤمنين: ﴿وَلَا يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، كان اشتراط حفظها من الإحباط والندم كالداخل تحت الذكر. فإن قلت: كيف صورة جزي الأنهار من تحتها؟ قلت: كما ترى الأشجار النابتة على شواطئ الأنهار الجارية.

الشارع ومقتضى وعده، ولا على الإطلاق، بل بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِ دِينَكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله تعالى لنبى صلوات الله عليه: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] ونحوهما، ولعله تعالى لم يقيدها هنا استغناءً بها<sup>(١)</sup>.

قوله: (كما ترى الأشجار النابتة) هذا تشبيه صورة ما لم يُعرف ولم يُشاهد بصورة ما تُعرف وشوهد، وإلا فأين المشبه به أن يكون من المشبه! قال صاحب «المفتاح»: كما إذا قيل لك: ما لون عمامتك؟ قلت: كلون هذه، وأشرت إلى عمامة لديك<sup>(٢)</sup>.

والشرط في المشبه به أن يكون أعرف من المشبه وإن لم يكن أقوى منه في الوجه، وعليه قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا﴾.

(١) من قوله: «ولعله تعالى» إلى ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٤٥.



فإن قلت: جوابه غير مطابق للسؤال؛ سأل عن كيفية جزي الأنهار تحت الأشجار وأجاب عن الأشجار النابتة على شواطئ الأنهار.

قلت: في السؤال والجواب اختصاراً، وتحريره أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] «من» فيه لابتداء الغاية، وذلك يقتضي أن يكون ابتداء الجزي من تحت أشجار الجنّات وأصولها، وهذا على غير ما هو عليه المشاهد<sup>(١)</sup>.  
وأجاب بجوابين:

أحدهما: أن «تحتها» صفةٌ موصوفٍ محذوف، والمعنى: جنات تجري الأنهار من مكانٍ كائنٍ تحت الأشجار كما ترى الأشجار النابتة على شواطئ الأنهار.

وثانيهما: أنه لا يبعد ذلك، لأن أوصاف الجنة على خلاف المشاهد كما روي عن مسروق<sup>(٢)</sup>: أن أنهار الجنة تجري في غير أهدود<sup>(٣)</sup>. وقد ذكر الوجهين في تفسير قوله تعالى: ﴿تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾ [مریم: ٢٤] وقال: في أحد الوجهين قيل: تحتها أسفل من مكانها كقوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): «وأصولها هذا على غيرها عليه المشاهد».

(٢) مسروق بن الأجدع الهمداني. تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. (ت ٦٣ هـ) وعلى كلامه نور العلماء، وهو القائل: «ما بقي شيء نرغب فيه إلا أن نعفر وجوهنا في التراب، وما أسى على شيء إلا السجود لله تعالى»، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٧٦)، و«حلية الأولياء» (٢: ٩٥)، و«سير النبلاء» (٦: ٦٣).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١: ٢٠٥)، وعزا إخراجَه لابن المبارك وابن أبي شيبة وابن جرير الطبري وغيرهم. ثم ذكره السيوطي مرفوعاً من حديث أنس رضي الله عنه، وعزاه لابن مردويه وأبي نعيم - يعني في «الحلية» - والضياء المقدسي في «المختارة».

(٤) «الكشاف» (١٠: ٥).

وعن مسروق: أن أنهار الجنة تجري في غير أخدود. وأنزه البساتين وأكرمها منظرًا ما كانت أشجاره مظلمة، والأنهار في خلالها مطردة، ولولا أن الماء الجاري من النعمة العظمى واللذة الكبرى، وأن الجنان والرياض وإن كانت أتق شيء وأحسنه لا تروى النواظر، ولا تبهج الأنفاس ولا تجلب الأريحية والنشاط، حتى يجري فيها الماء، وإلا كان الأتس الأعظم فائتًا، والسرور الأوفر مفقودًا، وكانت كتائب لا أرواح فيها، وصور لا حياة لها، لَمَا جاء الله تعالى بذكر الجنات إلا مشفوعًا بذكر الأنهار الجارية من تحتها مسوقين على قران واحد كالشيتين لا بد لأحدهما من صاحبه؛ ولَمَا قَدَّمه على سائر نعمتها. والنهر: المجرى الواسع، فوق الجدول ودون البحر، يقال لبردى: نهر دمشق، وللنيل: نهر مصر. واللغة العالية: النهر، بفتح الهاء. ومدار التركيب على السعة. وإسناد الجري إلى الأنهار من الإسناد المجازي، كقولهم: بنو فلان يطؤون الطريق،.....

قوله: (من<sup>(١)</sup> غير أخدود)، الجوهري: هو شق في الأرض مستطيل.

قوله: (لَمَا جاء الله) جواب «لولا».

قوله: (مشفوعًا) صحَّ بغير إلا عن المعزي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (واللغة العالية)، المغرب: العالية ما فوق نجد وتهامة. وقيل: العالية: الفصيحة التي كثر استعمالها في كلام الفصحاء<sup>(٣)</sup>.

الأساس: هذا شعرٌ علوي، أي: عالي الطبقة.

قوله: (يطؤون الطريق) أي: يقصدهم العفاة، وهو كناية عن جودهم، والإسناد مجازي على نحو: طريق سائر: لأنه لما كثر في الطريق وطء العفاة كأنها هي التي تطؤون.

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «في».

(٢) صاحب نسخة من «الكشاف»، ينقل عنها الطيبي في مواضع.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨١).

و: صَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تُكْرِّتِ الْجَنَاتُ، وَعُرِّفَتِ الْأَنْهَارُ؟ قُلْتَ: أَمَّا تَنْكِيْرُ الْجَنَاتِ فَقَدْ ذُكِرَ، وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْأَنْهَارِ: فَأَنْ يُرَادَ الْجِنْسُ، كَمَا تَقُولُ: لِفَلَانٍ بَسْتَانٌ فِيهِ الْمَاءُ الْجَارِي، وَالتِّينَ، وَالعِنَبَ، وَأَلْوَانَ الْفَوَاكِهَ، تَشِيرُ إِلَى الْأَجْنَاسِ الَّتِي فِي عِلْمِ الْمُخَاطَبِ؛ أَوْ يُرَادُ أَنْهَارُهَا فَعَوَّضَ التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤٤]؛ أَوْ يشارَ بِاللَّامِ إِلَى الْأَنْهَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيهَا أَنْهَرٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ عَاسِنٍ وَأَنْهَرٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَنْغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾، الْآيَةُ [محمد: ١٥]. وَقَوْلُهُ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ثَانِيَةً لـ ﴿جَنَّتٍ﴾، أَوْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أَوْ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً؛ .....

قَوْلُهُ: (وَصَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ) أَصْلُهُ صَيْدَ الْوَحُوشِ عَلَى الْفَرَسِ مُدَّةَ يَوْمَيْنِ، أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الظَّرْفِ عَلَى الْمَجَازِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تَنْكِيْرُ الْجَنَاتِ فَقَدْ ذُكِرَ) أَنَّهَا إِنَّمَا تُكْرِّتُ لِيُذَلَّ عَلَى تَنْوَعِهَا وَاخْتِلَافِهَا بِحَسَبِ اسْتِحْقَاقِ سَاكِنِيهَا، وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْأَنْهَارِ فَقَدْ ذُكِرَ فِي فَائِدَتِهَا وَجَوْهَا ثَلَاثَةً:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّعْرِيفِ الْجِنْسُ؛ لِيُشِيرَ بِهَا إِلَى مَا هُوَ حَاضِرٌ فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ حَاضِرًا فِي الذَّهْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَظِيمَ الْخَطَرِ مَعْقُودًا بِهِ الْهَمَمُ، أَيْ: تِلْكَ الْأَنْهَارُ الَّتِي عُرِّفَتْ أَتَمَّا النِّعْمَةُ الْعَظِيمَةُ وَاللَّذَّةُ الْكُبْرَى، فَإِنَّ الرِّيَاضَ وَإِنْ كَانَتْ أَنْقَ شَيْءٍ لَا تُبْهِجُ الْأَنْفُسَ حَتَّى تَكُونَ بِهَا<sup>(١)</sup> الْأَنْهَارُ كَمَا سَبَقَ.

وَثَانِيهَا: أَنْ يُبَيِّنَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَنْهَارَ الْمُتَعَدِّدَةَ لِتِلْكَ الْجَنَانِ الْمُتَنَوِّعَةِ بِحَسَبِ التَّوْزِيعِ كَقَوْلِهِمْ: رَكِبُوا خَيْوَلَهُمْ.

وَثَالِثُهَا: لِيُعْلَمَ أَنَّ هُنَاكَ أَنْهَارًا مَعَهُودَةً بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ. وَالْمَرَادُ إِحْضَارَهَا فَلَا بُدَّ

مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا.

(١) فِي (ط): «فِيهَا».

لأنه لما قيل: ﴿أَنْ لَّهُمْ جَنَّاتٌ﴾؛ لم يدخل خلدُ السامع أن يقع فيه: أنما تلك الجنات أشباه ثمار جنات الدنيا أم أجناس أخر لا تشابه هذه الأجناس؟ فقيل: إن ثمارها أشباه ثمار جنات الدنيا، أي: أجناسها أجناسها، وإن تفاوتت إلى غاية لا يعلمها إلا الله. فإن قلت: ما موقع ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾؟ قلت: هو كقولك: كلما أكلت من بستانك من الرمان شيئاً حمدتُك، فموقع ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ موقع قولك: من الرمان، كأنه قيل: كلما رزقوا من الجنات من أي ثمرة كانت؛ من ثمارها، أو رمانها، أو غيرها، أو غير ذلك؛ رزقاً قالوا ذلك، ف«مِنْ» الأولى والثانية كلتاهما لا ابتداء الغاية؛ لأن الرزق قد ابتدئ من الجنات، والرزق من الجنات قد ابتدئ من ثمره، وتنزيله تنزيل أن تقول: رزقني فلان، فيقال لك: من أين؟ فتقول: من بستانه، فيقال: من أي ثمرة رزقك من بستانه؟ فتقول: من الرمان .....

قوله: (قيل: ﴿أَنْ لَّهُمْ جَنَّاتٌ﴾) قوله: «أن» يروى بالفتح على الحكاية وهو الوجه.

قوله: (ف«مِنْ» الأولى والثانية كلتاهما لا ابتداء الغاية) وعلى ما قدره متعلقان ب«رزقوا». وقال القاضي: وكلتاهما واقعتان موقع الحال، وكلما نصب على الظرف، «ورزقاً» مفعول به، وصاحب الحال الأولى «رزقاً»، والثانية ضمير الرزق المستكين في الحال<sup>(١)</sup>. والمعنى كل حين رزقوا مرزوقاً مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمرة، قيد الرزق بكونه مبتدأ من الجنات، وابتداؤه منها بابتدائه من ثمرة فيها.

قوله: (وتنزيله) التنزيل: حط الكلام درجة درجة، فكان أضله كان شيئاً آخر فنزلت إلى هذه المرتبة. قال في «النهاية»: نزلت عن الأمر: إذا تركته، كأنك كنت مستعلياً عليه، وفي الحديث: أن أبا بكر رضي الله عنه «أنزله أبا»<sup>(٢)</sup> أي: جعل الجد في منزلة الأب وأعطاه نصيبه من الميراث.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

(٢) وهو ثابت في الصحيح أخرجه البخاري (٣٦٥٨) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وترجم عليه في «الفرائض» قبل الحديث (٦٧٣٧) بقوله: «باب ميراث الجد مع الأب والإخوة» وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير: الجد أب... ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون. انتهى.

وتحريره: أن ﴿رُزِقُوا﴾ جعل مُطلقاً مُبتدأ من ضمير الجنات، ثم جعل مُقيّداً بالابتداء من ضمير الجنات مُبتدأ من ﴿ثَمَرَةٍ﴾، وليس المراد بالثمرة التفاحة الواحدة أو الرمانة الفدّة على هذا التفسير، وإنما المراد النوع من أنواع الثمار. ووجه آخر؛ وهو: أن يكون ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بياناً، على منهاج قولك: رأيتُ منك أسداً، .....

قوله: (وتحريره)، الأساس: حرّر الكتاب: حسّنه وخلّصه بإقامة حروفه وإصلاح سقّطه. فإن قلت: ما معنى قوله أولاً: «موقعه موقع قولك من الرمان»<sup>(١)</sup> ثم ثانياً: «وتنزيله تنزيل أن تقول: رزقني فلان» وثالثاً: «تحريره: أن ﴿رُزِقُوا﴾ جعل؟ قلت: الأول لبيان الموقع وكونه صفة الفعل، والثاني: لبيان المعنى وأن مرجع «من» الابتدائية على تقدير السؤال والجواب. والثالث: لبيان خلاصة المعنى ورُبْدَتِهِ.

قوله: (وليس المراد بالثمرة التفاحة الواحدة... على هذا التفسير) أي: على أن تكون «من» ابتدائية في ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لأن «رزقاً» هو بمعنى مَرزوقاً، وهو أعمّ من أن يكون من الجنة أو من مكان<sup>(٢)</sup> غيرها، ومن أن يكون<sup>(٣)</sup> ثمرة أو غيرها من المأكولات، فخصّ عموم الأمكنة بقوله: ﴿مِنهَا﴾ وعموم المأكول بقوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لكن بقي عامّاً في هذا الجنس، فلا وجه لتخصيصها بثمرة دون ثمرة فضلاً عن أن تكون جنّة واحدة. وفي نظيره بقوله: «رزقني فلان، فيقال لك: من أين؟ فتقول: من بستانه، فيقال: من أي ثمرة رزقك من بستانه؟ فتقول: من الرمان» إيهاء إلى هذا المعنى فقوله: «من الرمان» بيان للنوع، ويبعد أن يُجاب عن قوله: من أي ثمرة بقوله: من الرمان الفدّ، إذ ليس السؤال عن العدد.

قوله: (رأيتُ منك أسداً) يعني هو من باب التجريد وهو: أن يتزعّج من ذي صفة آخر مثله فيها، إيهاماً لِكِمالها فيه، كأنك جرّدت من المخاطب شيئاً يُشبه الأسد وهو نفسه. كذا هنا

(١) في «الكشاف»: «موقع من ثمرة موقع قولك من الرمان».

(٢) قوله: «مكان» ساقط من (ط).

(٣) يعني الرزق.

تريد: أنت أسد، وعلى هذا يصح أن يُراد بالثمرة: النوع من الثمار، والجناة الواحدة. فإن قلت: كيف قيل: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾؟ وكيف يكون ذات الحاضر عندهم في الجنة هي ذات الذي رُزِقوه في الدنيا؟ قلت: معناه: هذا مثل الذي رُزِقنا من قبل وشبهه؛ بدليل قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِمْ مُتَشَبِهًا﴾، وهذا كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، تُريد أنه لاستحكام الشبه كأن ذاته ذاته.....

جرّد من ثمرة رزقا وهو هي، فيكون رزقا أخص من «ثمرة»؛ لأن الثمرة ذات أوصاف فانتزع منها وصف المرزوقية، أي: التي يقع الأكل عليها لكمال هذا المعنى فيه، فالرزق على هذا مُخرَج من قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ وعلى الأول بالعكس. ولهذا لم يجز أن يُراد على الأول بالثمرة التفاحة الواحدة أو الرمان القد، وجاز ذلك على الثاني: «والجناة الواحدة» إشارة إلى ذلك.

قوله: (وعلى هذا يصح أن يُراد بالثمرة النوع من الثمار والجناة الواحدة) لأن قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ يدل على نوع من الثمار، فانتزع منها ما وقع عليه اسم الرزق، أي: الأكل، فيصح أن يُراد بها التفاحة الواحدة، ويصح أيضا أن يراد بها النوع من الثمار، وذلك أن تخصيص الثمرة التي مدلوها النوع من أنواع الثمار إما باعتبار تعيين النوع عن الشخص كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥] قال صاحب «المفتاح»: أي: نوع من الماء مُخصّص بتلك الدابة، أو من ماء مخصوص وهي النطفة<sup>(١)</sup>.

قوله: (والجناة)، الجوهرية: الجنى: ما يُجْتَنى من الشجرة، يقال: أتانا بجناة طيبة لكل ما اجتنى.

قوله: (كأن ذاته ذاته) أي: هو تشبيه بحذف الأداة ووجهه نحو قولك: زيد أسد. قال الإمام: لما اتحدوا في الحقيقة وإن تغايرا بالعدد صح أن يقال: هذا هو ذاك؛ لأن الوحدة النوعية لا تُنافيها الكثرة بالشخص<sup>(٢)</sup>.

(١) «مفتاح العلوم» ص ٨٣.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٩).

فإن قلت: إلام يرجع الضميرُ في قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ﴾؟ قلتُ: إلى المرزوقِ في الدنيا والآخرةِ جميعاً؛ لأنَّ قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ انطوى تحتَه ذكرُ ما رزقوه في الدارين، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسي الغنيِّ والفقير؛ لدلالةِ قوله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجَعَ الضميرُ إلى المُتكلِّم به لقال: أُولَىٰ به، على التوحيد. فإن قلت: لأيِّ غرضٍ يتشابه ثمرُ الدنيا وثمرُ الجنة؟ وما بال ثمرِ الجنة لم يكن أجناساً آخر؟ قلتُ: لأنَّ الإنسان.....

وقال القاضي: هذا إشارةٌ إلى نوعٍ ما رزقوا، كقولك مشيراً إلى نَهْرٍ جارٍ: هذا الماء لا يَنْقَطِع، فإنك لا تعني به العينَ المشاهدَ منه بل النوعَ المعلومَ المستمرَّ بتعاقبِ جريانه وإن كانت الإشارةُ إلى عينه<sup>(١)</sup>.

وقال صاحبُ «الفرائد»: الإشارةُ بقوله: «هذا» إلى النوعِ فلا حاجةً إلى التأويل الذي ذكره.

وقلتُ: قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِحِيهَا﴾ يُخَوِّجُه إلى التأويل؛ لآتِه اعتراضُ يُقَرَّرُ أمرُ المُعْتَرِضِ فيه، أو حالٌ مُقَيَّدٌ، وإليه الإشارةُ بقوله: «بدليل قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِحِيهَا﴾».

قوله: (لأنَّ قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ انطوى تحتَه ذكرُ ما رزقوه في الدارين) أي: المُشَبَّه والمُشَبَّه به مشتملان على معنى المرزوقِ في الدارين؛ يعني مَنْ أرادَ أن يُعَبَّرَ عن قوله: هذا الذي رزقنا في الآخرةِ مثلُ الذي رزقنا في الدنيا بلفظٍ جامعٍ له أن يقولَ: المرزوقُ في الدنيا والآخرة، وهذا الطريقُ في البيانِ يُسَمَّى بالكنايةِ الإيائية، فالضميرُ المُفْرَدُ راجعٌ إلى المفهومِ الواحدِ الذي تَصَمَّنَه اللفظان، فلو رجَعَ إلى الملفوظِ وهو المُشَبَّه والمُشَبَّه به لقال: وأتوا بهما، ونظيره في رجوعِ الضميرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] إذ لو اعتبِرَ اللفظُ لقال: «أولىٰ به» على الأفراد؛ لأنَّ الضميرَ في الشرطِ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

بالمألوفِ آنسُ، وإلى المعهودِ أميلُ، وإذا رأى ما لم يألفه نَفَرَ عنه طبعه، وعافته نفسه؛ ولأنه إذا ظَفَرَ بشيءٍ من جنسٍ ما سَلَفَ له به عهدٌ، وتقدّم معه إلفٌ، ورأى فيه مزِيَّةً ظاهرةً، وفضيلةً بيّنةً، وتفاوتاً - بيّنه وبين ما عهد - بليغاً؛ أفرط ابتهاجه واغباطه، وطال استعجابُه واستغرابُه، وتبيّن كُنْه النعمة فيه، وتحقّق مقدار الغبطة به، ولو كان جنساً لم يعهده - وإن كان فائقاً - حسب أن ذاك الجنس لا يكون إلا كذلك؛ فلا يتبيّن موقع النعمة حقّ التبيين، فحين أبصروا الرّمانة من رُمان الدنيا، ومبلغها في الحجم، وأنّ الكُبرى لا تفضّل عن حدّ البطيخة الصغيرة، ثم يُبصرون رمانة الجنة تُشيعُ السكّن،....

وهو قوله: «إن يكن» راجع إلى المشهود عليه في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ﴾ أي: المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابق الشرط والجزاء، لكن لما كان المانع من الشهادة على الأقرباء غالباً إما خوف الفقر عليهم إذا كانوا أغنياء، أو تضرُّرهم بها إذا كانوا فقراء عمّ الصفتين بشبهة الضمير، أي: الله أولىٰ بجنس المتّصف بصفة الغنى، وبيجنس<sup>(١)</sup> المتّصف بصفة الفقر، سواء كان مشهوداً عليه أو غيره، وأعلم بمصالحه وبما ينفعه، فيدخل في هذا العام المشهود عليه دخولاً أولياً، وهذا أيضاً كناية إيمائية. يدل على العموم قوله: «بجنسي الغني والفقير».

قوله: (مزيّة)، الجوهرية: المزية الفضيلة ولا يئبني منها فعل. وفي «حاشية الصحاح»: يقال: أمرئته عليه، أي: فضّلته.

الأساس: تَمَيَّزَت علينا: تفضلت، أي: رأيت لك الفضل علينا، ومزيتُ فلاناً فضّلته. قوله: (وتبيّن كُنْه النعمة فيه) فاعله الإنسان، الجوهرية: تبيّن الشيء: ظهر، وتبيّنته أنا.

قوله: (تُشيعُ السكّن)، النهاية: السكّنُ بفتح السين وسكون الكاف: أهل البيت، جمع ساكنٍ كصاحبٍ وصاحب.

(١) قوله: «المتّصف بصفة الغنى وبيجنس» ساقط من (ط).



وَالنَّبَقَةَ مِنْ نَبِقِ الدُّنْيَا فِي حَجْمِ الفَّلَكَةِ، ثم يرون نَبِقَ الجنةِ كَقِلَالِ هَجْرٍ، كما رأوا ظِلَّ الشجرةِ من شَجَرِ الدنيا وَقَدَّرَ امتداده، ثم يرونَ الشجرةَ في الجنةِ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مئةَ عامٍ لا يقطعُه - كَانَ ذَلِكَ أَيْنَ للفضلِ، وأظهرَ للمزيةِ، وأجلبَ للسرورِ، وأزِيدَ في التعجُّبِ من أن يُفاجِئُوا ذلكَ الرَّمَانَ وذلكَ النَّبِقَ من غيرِ عَهْدٍ سابقٍ بجنسِهما. وترديدُهم هذا القولَ، ونطقُهم به عندَ كُلِّ ثمرةٍ يُرَزَقونها دليلٌ على تناهي الأمرِ وتَمادي الحالِ في ظُهورِ المزيةِ وتَمامِ الفضيلةِ، وعلى أن ذلكَ التفاوتَ العظيمَ.....

قوله: (وَالنَّبَقَةَ)، النهاية: النَّبِقُ يَفْتَحُ النونَ وَكَسَرَ الباءَ، وقد يُسَكَّنُ: نَمَرُ السُّدْرِ، واحْدَثَهُ نَبَقَةً. أشبهُ شيءًا بالعُنَابِ قَبْلَ أن تَشْتَدَّ حُمْرَتُهُ.

قوله: (حَجْمِ الفَّلَكَةِ)، الجوهري: الفَلَكََةُ المِغْزَلُ سُمِّيَتْ لاستدارتها.

قوله: (كَقِلَالِ هَجْرٍ)، المغرب<sup>(١)</sup>: القُلَّةُ: حُبٌّ<sup>(٢)</sup> عَظِيمٌ، وهي معروفةٌ بالحجازِ والشامِ، وعن الأزهرِيِّ: تأخذُ القُلَّةُ مَزَادَةً كبيرةً، وتَمَلَأُ الراويةَ قُلَّتَيْنِ، وأراها سُمِّيَتْ قِلَالًا؛ لأنها تُقَلُّ، أي: تُرْفَعُ إذا مُلِئَتْ.

الجوهري: هَجْرٌ: مُدَكَّرٌ مصروفٌ، اسمُ بلدٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (يسيرُ الراكب) عن أبي سعيدٍ عن النبي ﷺ: «إنَّ في الجنةِ شجرةً يسيرُ الراكبُ الجِوَادُ المُضَبَّرُ السَّريعُ مئةَ عامٍ لا يقطعُها» أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>. ولثبوتِ هذا المُشَبِّهِ بهِ عن الأثباتِ الثَّقَاتِ وَكَوْنِهِ أَعْرَفَ من المُشَبِّهِ أَوْقَعَهُ مُشَبِّهًا بهِ في قوله: «كما رأوا» إذ التقديرُ: فحينَ أبصروا الرمانَةَ والنَّبَقَةَ رُؤيةً مِثْلَ رؤيتهم ظِلَّ الشجرةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) «المغربُ في ترتيبِ المُعَرَّبِ» (٢: ٦٩٣).

(٢) وهو الخناييةُ أو الجِرَّةُ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ. انظر: «المُعَرَّبُ» للجواليقي ص ١٢٠.

(٣) وهي قاعدةُ البحرينِ، وفيها كانت تُصنَعُ القِلَالُ، ويَجلبُها أهلُ المدينة. انظر: «معجم البلدان» (٥: ٣٩٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٥١) ومسلم (٢٨٢٧).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة «قوله: كَقِلَالِ هَجْرٍ».

هو الذي يَسْتَمْلِي تَعَجُّبَهُمْ، وَيَسْتَدْعِي تَبْجُحَهُمْ فِي كُلِّ أَوَانٍ. عَنْ مَسْرُوقٍ: نَخَلُ الْجَنَّةِ نَضِيدٌ مِنْ أَصْلِهَا إِلَى فَرْعِهَا، وَثَمَرُهَا أَمْثَالُ الْقِلَالِ، كُلَّمَا نُزِعَتْ ثَمْرَةٌ عَادَتْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَأَنْهَارُهَا تَجْرِي فِي غَيْرِ أَحْدُودٍ، وَالْعُنُقُودُ اثْنَا عَشْرَةَ ذِرَاعًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ فِي: ﴿وَأَتُوا بِهِ﴾ إِلَى الرَّزْقِ، كَمَا أَنَّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ مَا يُرْزَقُونَهُ مِنْ ثَمَرَاتِ الْجَنَّةِ يَأْتِيهِمْ مَتَجَانِسًا فِي نَفْسِهِ، كَمَا يُحْكِي عَنْ الْحَسَنِ: يُؤْتَى أَحَدُهُمْ بِالصَّحْفَةِ فَيَأْكُلُ مِنْهَا، ثُمَّ يُوْتَى بِالْأُخْرَى فَيَقُولُ: هَذَا الَّذِي أُتِينَا بِهِ مِنْ قَبْلُ، فَيَقُولُ الْمَلَكُ: كُلْ فَاللَّوْنُ وَاحِدٌ وَالطَّعْمُ مُخْتَلِفٌ. وَعَنْهُ عليه السلام: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيَتَنَاوَلُ الثَّمْرَةَ لِيَأْكُلَهَا فَمَا هِيَ بِوَاصِلَةٍ إِلَى فِيهِ حَتَّى يُبَدِّلَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِثْلَهَا»، فَإِذَا أَبْصَرُوهَا وَالْهَيْئَةُ هَيْئَةُ الْأُولَى قَالُوا ذَلِكَ. وَالتفسيرُ الْأَوَّلُ هُوَ هُوَ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مَوْقِعُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُوا بِهِ مِثْلَهَا﴾ مِنْ نَظْمِ الْكَلَامِ؟ قُلْتَ: هُوَ كَقَوْلِكَ: فَلَانٌ أَحْسَنَ بِفُلَانٍ وَنَعَمَ مَا فَعَلَ، وَرَأَى مِنَ الرَّأْيِ كَذَا، وَكَانَ صَوَابًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِيهَا أَذَلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْجُمَلِ الَّتِي تُسَاقُ فِي الْكَلَامِ مُعْتَرِضَةً لِلتَّقْرِيرِ.

قَوْلُهُ: (يَسْتَمْلِي)، الْجَوْهَرِيُّ: يَقَالُ: اسْتَمَلَيْتُ الْكِتَابَ: سَأَلْتُهُ أَنْ يُمَلِّيَ عَلَيَّ.

قَوْلُهُ: (تَبْجُحُهُمْ) التَّبْجُحُ: الْفَرَحُ، وَالصَّحْفَةُ<sup>(١)</sup>: كَالْقَصْعَةِ، وَالْجَمْعُ صِحَافٌ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (مَتَجَانِسًا فِي نَفْسِهِ) أَي: يُجَانِسُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَا يُجَانِسُ ثَمَرَ الدُّنْيَا، فَعَلَى هَذَا ﴿مِنْ شَحْرَقٍ﴾ بَيَانٌ «رِزْقًا».

قَوْلُهُ: (هُوَ هُوَ) أَي: هُوَ الْكَامِلُ الْمَعْلُومُ كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

(١) فِي (ح): «وَالصَّفْحَةُ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «يَسْتَمْلِي» إِلَى هُنَا سَاقَطَ فِي (ط).

(٣) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ لَأَبِي النِّجْمِ الْعَجَلِيِّ. انظُرْ: «خَزَانَةُ الْأَدَبِ» (١: ٤١٨).

والمرادُ بتطهيرِ الأزواجِ: أن طُهْرَنَ ممَّا يَخْتَصُّ بالنساءِ من الحيضِ والاستحاضةِ، وما لا يَخْتَصُّ بهنَّ من الأقدارِ والأذناسِ، ويجوزُ لمجيئه مطلقاً أن يدخلَ تحته الطُّهُرُ من دَنَسِ الطَّبَاعِ، وطَبِعِ الأخلاقِ الذي عليه نساءُ الدُّنيا ممَّا يَكْتَسِبْنَ بأنفسِهِنَّ وما يأخُذَنَّهُ من أعراقِ السُّوءِ، والمناصبِ الرديئةِ والمناشئِ المُفْسِدةِ، ومن سائرِ عيوبِهِنَّ، ومثالبِهِنَّ، وخُبَيْثِهِنَّ، وكَيْدِهِنَّ. فإن قلت: .....

أنا أبو النجمِ وشعري شعري

قال القاضي: والأوّلُ أظهرُ لمُحافظتِه على عُمومِ ﴿كُلَّمَا﴾، فإنه يدلُّ على ترديدِهِم هذا القول كلِّ مرةٍ رزقوا، فلا يصحُّ في الوجهِ الثاني<sup>(١)</sup> هذا القولُ إذا أتوا به أوّلَ مرةٍ، ولأنَّ الداعي لهم إلى ذلك فرطُ استغرابِهِم، وتبجُّحِهِم بها وجدوا من التفاوتِ العظيمِ في اللدّةِ والتشابهِ البليغِ في الصورة<sup>(٢)</sup>.

وقلت: ويفوتُ أيضاً على الثاني غرضُ الاستئناسِ وفائدةُ الاستئنافِ، وقد مرَّ أنَّ موقعَ «كلِّما» إما صفةُ جناتٍ، أو جملةٌ مستأنفةٌ كما قدَّره: «أثمارُ الجناتِ أشباهُ ثمارِ الدنيا أم أجناسٌ آخر»، ومن المُقرَّرِ في علمِ المعاني حُسْنُ موقعِ الاستئنافِ في الكلامِ، وإنما يظهرُ حُسْنُهُ على الوجهِ الأوّلِ لانقطاعِه لفظاً.

قوله: (أعراقِ السُّوءِ)، الأساس: فلان مُعَرِّقُ له<sup>(٣)</sup> في الكرمِ أو اللؤمِ وهو عَرِيقٌ فيه، وتداركْتُهُ أعراقُ صدقٍ أو سوءٍ.

قوله: (والمناصبِ)، الأساس: ومن المجازِ: هو يرجعُ إلى منصبِ صدقٍ ونصابِ صدقٍ، وهو أصلُه الذي نُصِبَ به ورُكِّبَ فيه، ومنه نصابُ السَّكِينِ؛ لأنَّها رُكِّبَتْ فيه.

(١) قوله: «الثاني» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٩).

(٣) قوله: «له» ساقط من (ط).

فهلّا جاءتِ الصّفّةُ مجموعةً كما الموصوفُ! قلتُ: هما لغتانِ فصيحتان؛ يقال: النساءُ فعَلْنَ، وهنَّ فاعلاتٌ وفواعلٌ، والنساءُ فعلتُ، وهي فاعلةٌ، ومنه بيتُ «الحماسة»:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَقَنَعَتْ      وَاسْتَعْجَلَتْ نَضَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

والمعنى: وجماعةُ أزواجٍ مطهّرة. وقرأَ زيدُ بنُ عليّ: (مُطَهَّرَاتٍ)، وقرأَ عُبيدُ بنُ عميرٍ: (مُطَهَّرَةٌ) بمعنى مُتَطَهَّرَةٌ، وفي كلامٍ بعضِ العرب: ما أحوجني إلى بيتِ الله فأطهّر به أطهّرةً، أي: فأتطهّر به تطهّرة. فإن قلت: هلا قيل: طاهرة! قلت: في.....

قوله: (كما الموصوف) أي كما الموصوفُ مجموعٌ، ف«ما» كافةٌ مُهيّئةٌ لدخولِ الكافِ على الكافّة.

قوله: (وإذا العذاري بالذخان) البيت<sup>(١)</sup> المرزوقي: العذاري جمعُ عذراءٍ يقول: وإذا أبكارُ النساءِ صَبَرَتْ على دُخَانِ النارِ صارَ كالقِنَاعِ لوجهها، ولم تُصَبِرْ على إدراكِ ما في القُدُورِ فَشَوَتْ في المِلَّةِ<sup>(٢)</sup> على قَدَرٍ ما تُعَلِّلُ نَفْسَهَا به من اللحمِ لدفعِ صَرَرِ الجوعِ المُفْرِطِ من اشتدادِ السّنةِ. حُصِّتِ العذاري بالذِّكْرِ لفرطِ حَيَاتِهِنَّ ولتصوْنِهِنَّ عن كثيرٍ مما<sup>(٣)</sup> يُتَنَدَّلُ فيه غيرُهنَّ، وجعلَ نَضَبَ القُدُورِ مفعولٌ «استعجلت» على السّعة. وجوابُ إذا في البيت الذي يليه:

دَارَتْ بِأَرْزَاقِ الْعُفَاةِ مِغَالِقُ      بِيَدَيَّ مِنْ قَمَعِ الْعِشَارِ الْجِلَّةِ

المِغَالِقُ: البِقْدَاخُ في المَيْسِرِ. والقَمَعُ: جَمْعُ قَمَعَةٍ وهي القِطْعَةُ من السّنامِ، يقال: سَنَامٌ قَمَعٌ، أي: عَظِيمٌ. والجِلَّةُ - بكَسْرِ الجِيمِ - من الإِبِلِ: السَّمَانُ، وهو جَمْعُ جَلِيلٍ كَصَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ. يقول: إذا صارَ الزمانُ كذا دَارَتْ البِقْدَاخُ في المَيْسِرِ بِيَدَيَّ لإِقَامَةِ أَرْزَاقِ الطُّلَابِ من أَسْنِمَةِ النُّوقِ السّمانِ الكِبَارِ الحِوَامِلِ التي قَرُبَ عَهْدُهَا بوضعِ الحَمَلِ. وَسُمِّيَتْ البِقْدَاخُ مِغَالِقُ لِأَنَّ الجُرُوزَ يَغْلِقُ عِنْدَهَا ويَهْلِكُ بها.

(١) البيتُ لسلمى بن ربيعة. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ٥٥٠).

(٢) وهي الجمرُ والرماذ.

(٣) في (ط): «ما».

﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ فخامةً لصفتهنَّ ليست في طاهرة؛ وهي الإشعارُ بأنَّ مطهَّرًا طهَّره من، وليس ذلك إلا الله عزَّ وجلَّ المریدُ بعباده الصالحين أن يُحوِّلهم كلَّ مزيةٍ فيما أعدَّ لهم. والخُلْد: الثباتُ الدائم، والبقاءُ اللازمُ الذي لا ينقطع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ أَلْحَدًا أَفَايِنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال امرؤ القيس:

ألا انعمَ صباحًا أيها الطَّلُّ البالي      وهل ينعمن من كان في العُصْرِ الخالي!  
وهل ينعمن إلا سعيدٌ مُخَلَّدٌ      قليلُ الهموم ما يبيتُ بأوجال!

قوله: (والبقاءُ اللازمُ الذي لا ينقطع) هذا مذهبه، واستدلَّ به على خلود أهل الكباير في النار، وبقيدته في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. على أن ابن جني نقلَ عن أحمد بن يحيى<sup>(١)</sup>: الخُلْدُ: داخِلُ القَلْبِ<sup>(٢)</sup>، واستدلَّ بقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

وهل ينعمن<sup>(٤)</sup> إلا سعيدٌ مُخَلَّدٌ

يعني به من يلبس الخُلْدُ: السَّوَارَ والقُرْطَ. أي: الصبي والصبيَّة يدُلُّ عليه قوله:

قليلُ الهموم لا يبيتُ بأوجال<sup>(٥)</sup>

وأُشْدُ في معناه<sup>(٦)</sup>:

تصفو الحياةُ لجاهلٍ أو غافلٍ      عمًا مَضَى منها وما يُتَوَقَّعُ

(١) يعني أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، سبقت ترجمته.

(٢) ذكره في «المحتسب» (٢: ١٣٠).

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٢٧، وقوله: «وهل ينعمن» يروى أيضًا: «وهل يعمن»، وهو الذي في «الديوان».

(٤) في (ف): «ينعمان».

(٥) في (ف): «بأحوال».

(٦) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٧٤).

وقال القاضي: والحلُّدُ والخلودُ في الأصل: الثباتُ المديدُ دَامَ أم لم يَدَمْ، ولذلك قيلَ للأثافي<sup>(١)</sup> والأحجارِ: حَوَالِدٌ، ولو كان وضعه للدوامِ كان التقييدُ بالتأبيدِ في قوله: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوا، واستعماله حيث لا دوامٌ كقولهم: وَقَفْتُ مُحَلَّدًا، يوجبُ اشتراكًا أو مجازًا.

فإن قيل: الأبدانُ مُرَكَّبَةٌ من أجزاءٍ متضادةٍ الكيفيةِ للاستحالاتِ المؤديةِ إلى الانفكاكِ والانحلالِ، فكيف يُعَقَّلُ خُلُودُها؟

قلنا: إنه تعالى وتَعَظَّمَ يُعِيدُها بحيث لا يَغْتَوِرُها الاستحالةُ، بل يَجْعَلُ أجزاءَها مُتفاوتَةً<sup>(٢)</sup> في الكيفيةِ متساويةً في القُوَّةِ لا يَقْوَى شيءٌ منها على إحالةِ الآخرِ، مُتعاينةٌ مُتلازمةٌ لا ينفكُ بعضها عن شيءٍ كما يشاهدُ في بعضِ المعادن. هذا وإنَّ قياس<sup>(٣)</sup> ذلك العالمِ على ما نجدهُ ونُشاهدُه، من نقصِ العقلِ وَضَعْفِ البصيرةِ<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الراغب<sup>(٥)</sup> نحوًا من هذا، ثم قال: ليس لهذا القولِ وَجْهٌ إلا التوقيفُ ولا مَدْخَلٌ للاجتهادِ فيه، والذي يَسْتَبْعِدُه المُتَفَلِّسُونَ هو أَنَّهُم يريدون أن يتصوَّروا أبدانًا متناولةً لأطعمةٍ لا استحالةَ فيها ولا تَغْيِيرَ لها، ولا يكونُ منها فُضُولَاتٌ، وتَصَوُّرُ ذلك مُحالٌ. وذلك أن التصوُّرَ هو إدراكُ الوهمِ ما أدركه الحِسُّ، وما لا يدركُ الحِسُّ جُزْءَهُ ولا كَلَّهُ كيف يمكنه تصوُّره؟ ولو كان للإنسانِ سبيلٌ إلى تصوُّرِ ذلك لما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وما قال رسول الله ﷺ مخبرًا عن الله تعالى: «أعددتُ

(١) جَمْعُ أَثْفِيَةٍ وهي حجارةٌ توضعُ عليها القِدْرُ.

(٢) في (ط): «متقاومة».

(٣) في (ط): «وأن يقاس»، وفي (ف): «وأن لا القياس»، والتصويب من «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٢).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٢٦).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ \* الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٦-٢٧﴾

سبقت هذه الآية لبيان أن ما استنكره الجهلة والسفهاء، .....

لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»<sup>(١)</sup>. والله يقول  
الحق وهو يهدي السبيل.

وقلت: اعلم أن قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ تكميل في غاية من الحسن ونهاية من الكمال، وذلك أن النعم وإن جلت منزلتها، والترفة وإن عظمت رفعتها لا يتم ولا يكمل إذا تصور انقطاعها وتوهم زوالها، وأما إذا علم أنها باقية دائمة يزيد بها الابتهاج ويتم الفرح فلا يتعص ذلك العيش، ولا يكدر ذلك الصفو، وإلى هذا المعنى ينظر قول امرئ القيس: «ألا انعم صباحًا» البيتين.

انعم صباحًا: كلمة تحية من: أنعم يُنعم؛ إذا طاب عيشه، أي: طاب عيشك في الصباح، وإنما خص الصباح به؛ لأن الغارات والمكارة تقع صباحًا.

الأوجال: جمع وجل وهو الخوف، والعصُر: الدهر. يخاطب الطلل الدارس من ديار المحبوبة بالنعم والطيب ثم قال: وكيف ينعم من كان في زمن الفراق والخلو من الأهل والأحباب! وهل ينعمن إلا سعيد مخلد آمنًا من المخاوف والآفات! ولا يكون ذلك إلا في دار الخلد للمؤمنين، اللهم اجعلنا من زمرة الداخلين فيها.

قوله: (سبقت هذه الآية) أي: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ﴾ قال الإمام: إنه تعالى لما بين

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَوْ أَهْلَ الْعِنَادِ وَالسِّمَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَاسْتَعْرَبُوهُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْمُحَقَّرَاتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ مَضْرُوبًا بِهَا الْمَثَلُ - لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِلِاسْتِنكَارِ وَالِاسْتِعْرَابِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنْ التَّمثِيلَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْمَعْنَى، وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنِ الْعَرَضِ الْمَطْلُوبِ، وَإِدْنَاءِ الْمُتَوَهَّمِ مِنَ الْمُشَاهَدِ، فَإِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ لَهُ عَظِيمًا كَانَ التَّمَثُّلُ بِهِ مِثْلَهُ،.....

أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ أَتَى بِشُبُهَةٍ أوردَهَا الْكُفَّارُ قَدْحًا فِي ذَلِكَ وَأَجَابَ عَنْهَا، وَتَقْرِيرُ الشُّبُهَةِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ<sup>(١)</sup> النَّحْلِ وَالذَّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا تَلِيقُ بِكَلَامِ الْبَلَاغِ فَضْلًا عَنْ كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ.

وَأَجَابَ: إِنَّ صِغَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَقْدَحُ فِي الْبَلَاغَةِ إِذَا كَانَ ذِكْرُهَا مُشْتَمَلًا عَلَى حِكْمٍ بِالْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُؤَلَّفُ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهَذَا الْمَعْنَى لَكِنْ أَوْمَى إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِ، فَعَلَى هَذَا نَظَّمُ هَذِهِ الْآيَةَ بِمَا قَبْلَهَا نَظْمٌ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فِي كَوْنِهَا جَمَلَةٌ مُسْتَطَرَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

وَقُلْتُ: تَلِكُ فِي أَحْوَالِهِمْ وَهَذِهِ فِي أَقْوَالِهِمْ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَهْلَ الْعِنَادِ أَيْ: الْمُسْتَنَكِرُونَ طَائِفَتَانِ: طَائِفَةٌ لَا يَعْلَمُونَ، وَأُخْرَى يَعْلَمُونَ وَلَكِنْ يُعَانِدُونَ).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ<sup>(٣)</sup> لَهُ عَظِيمًا كَانَ التَّمَثُّلُ بِهِ مِثْلَهُ) لَمْ يُرَدَّ بِهِ التَّشْبِيهُ التَّمَثِيلِيَّ أَوْ الِاسْتِعَارَةَ التَّمَثِيلِيَّةَ بَلْ أَعَمَّ. وَفِيهِ: أَنَّ الْمُسَبَّهَ وَإِنْ كَانَ فَرْعًا فِي الْإِحَاقَةِ بِالْمُشَبِّهِ بِهِ لَكِنَّهُ أَصْلٌ فِي إِيرَادِ الْمُسَبَّهِ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَظِيمًا أَوْ حَقِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ. وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَلَيْسَ

(١) قَوْلُهُ: «ذَكَرَ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) «مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ» (٢: ٣٦١).

(٣) فِي (ف): «التَّمَثُّلُ».



وإن كان حقيراً كان المتمثل به كذلك، فليس العِظْمُ والحِقَارَةُ في المضروبِ به المثلُ إذن، إلا أمرًا يستدعيه حالُ المتمثل له، وتستجرُّه إلى نَفْسِهَا، فيعملُ الضاربُ للمثلِ على حَسَبِ تلكِ القَضِيَّةِ؛ ألا ترى إلى الحقِّ لَمَّا كَانَ واضحًا جليًّا أبلجَ كيفَ تُمَثَّلُ له بالضَّيَاءِ والنُّورِ؟ وإلى الباطلِ لَمَّا كَانَ بضدِّ صِفَتِهِ كيفَ تُمَثَّلُ له بالظُّلْمَةِ؟ ولَمَّا كانتِ حَالُ الآلهَةِ التي جَعَلَهَا الكَفَّارُ أُنْدَادًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ لا حَالٍ أَحَقَرَ مِنْهَا وَأَقْلَ؛ ولذلك جُعِلَ بَيْتُ العنكبوتِ مَثَلًا فِي الضَّعْفِ وَالوَهْنِ، وجُعِلتِ أَقْلُ مِنَ الذَّبَابِ وَأَحْسَنُ قَدْرًا، وَضُرِبَتْ لها البعوضةُ، فالذي دُونَهَا مَثَلًا، لم يُسْتَنَكَّرْ ولم يُسْتَبَدَّعْ، ولم يقل للمتمثل: استخِي من تمثيلها بالبعوضة؛ لأنه مصيبٌ في تمثيله، محقٌّ في قوله، سائقٌ للمثلِ على قَضِيَّةِ مَضْرِبِهِ، محتدِّ على مثالٍ .....

العِظْمُ والحِقَارَةُ في المضروبِ به» إلى آخِرِهِ، فإذا اقتضى وصفُ آلهتهم بأن تثبتَ لها صفةُ الحِقَارَةِ فلا بُدَّ أن يُجَاءَ بالممثلِ به ما يشتملُ على معنى الحِقَارَةِ كما نحنُ بصدده. ولما اقتضى وصفُ التكليفِ العِظَمَةَ والفخامةَ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية [الأحزاب: ٧٢] جاء بالممثلِ به كما ترى.

قوله: (لم يُسْتَنَكَّرْ) جواب «لما» أي: لم يُسْتَنَكَّرْ ضَرْبُ البعوضةِ لها مَثَلًا.

قوله: (قضية مَضْرِبِهِ) (١) أي: موضع ضَرْبِ المثلِ فيه.

اعلم أنَّ المستعارَ في التمثيلِ إذا كان قولًا سائرًا يُشَبَّه مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ سُمِّيَ مَثَلًا، وإن لم يكن للمضربِ موردٌ سُمِّيَ تمثيلًا، وكلامُ الله واردةٌ على الثاني دونَ الأولِ.

قوله: (محتدِّ على مثال) هو افتعالٌ من الحَدْوِ، وفيه معنى (٢) الاعتمالِ.

الجوهري: حَدَوْتُ النعلَ بالنعلِ إذا قَدَّرْتَ كُلَّ واحِدَةٍ على صاحبِها. وَصَمَّنَ مَعْنَى قَدَّرَ، وَعَدَى بِ«على».

(١) في (ج): «تصلية مضرية».

(٢) في (ج): «الحذو فيه معنى».

ما يحتكمه ويستدعيه؛ ولبیان أن المؤمنین الذین عادتهم الإنصاف والعمل علی العدل والتسوية والنظر في الأمور بناظر العقل؛ إذا سمعوا بمثل هذا التمثيل علموا أنه الحق الذي لا تمر الشبهة بساحته، والصواب الذي لا يرتع الخطأ حوله،.....

قوله: (ما يحتكمه) يقال: احتكمه إلى الحاكم: ذهب به إليه واستصحبه معه واستجره. والضمير المستتر في «يحتكمه» عائد إلى الممثل له<sup>(١)</sup>، أي: الذي ضرب لأجله المثل نحو حال الآلهة مثلاً، والبارز<sup>(٢)</sup> إلى ما.

قوله: (ولبيان أن المؤمنین) عطف على قوله: «لبیان أن ما استنكره» على طريقة: أعجبنى زيد وكرمه؛ لآته تفصيله، بدليل عطف قوله: «وأن الكفار» على قوله: «أن المؤمنین» ثم قوله: «إن ذلك سبب زيادة الهدى وانهاك الفاسقين» كالنشر للمعطوفين. وتحريره: أن الآية من باب الجمع مع التقسيم والتفريق والتذليل، وتفسيره لها موافق لهذه الصنعة<sup>(٣)</sup>.

أما الجمع فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، لأنها متضمنة لحقيّة المثل وباطليّة مستنكره، وإليه أومى بقوله: «لم يستنكر ولم يستبدع» ويقوله: «لآته مُصِيبٌ في تمثيله مُحَقٌّ في قوله».

ولما كان أصل الكلام مسوقاً للكفار، وذكر المؤمنین فيه على التبعية، صرح بذكرهم ونسب إليهم الاستنكار، ولم يذكر المؤمنین، لكن أثبت فيه الحقيّة التي هي مما يُنسب إلى المؤمنین.

وأما التقسيم، فالجملتان المُصدّرتان بـ«إنا» لأتّهما تفصيلاً ما اشتمل عليه الكلام السابق، فجعل الحق منسوباً إلى صاحبه. والإنكار مُضافاً إلى أهله، وإليه الإشارة بقوله: «وأن المؤمنین الذین عادتهم» ويقوله: «وأن الكفار الذین غلبهم الجهل».

(١) في (ح): «الممثل له».

(٢) يعني الضمير البارز.

(٣) في (ط): «الصفة».

وَأَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ عَلَى عَقُولِهِمْ، وَغَضَبَهُمْ عَلَى بَصَائِرِهِمْ؛ فَلَا يَتَفَطَّنُونَ وَلَا يُلْقُونَ أَذْهَانَهُمْ؛ أَوْ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ إِلَّا أَنَّ حُبَّ الرِّيَاسَةِ، وَهَوَى الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ، لَا يَخْلِيهِمْ أَنْ يُنْصَفُوا؛ فَإِذَا سَمِعُوهُ عَانَدُوا، وَكَابَرُوا، وَقَضَوْا عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ، وَقَابَلُوهُ بِالْإِنْكَارِ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ زِيَادَةِ هُدَى الْمُؤْمِنِينَ، .....

وأما التفريقُ فقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ حيثُ بَيَّنَّ لكلِّ من الفريقين مآل أمره من الضلالِ والهدى، وهو المرادُ بقوله: «وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ زِيَادَةِ هُدَى الْمُؤْمِنِينَ» وبقوله: «وَأَنَّهَا الْفَاسِقِينَ فِي غِيَّهِمْ وَضَلَالِهِمْ».

وأما التذييلُ فقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ \* الَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾ فَحَصَّ الضَّلَالِ بِهِمْ عَلَى الْحَصْرِ لِيَخْتَصَّ الْهُدَايَةَ بِالْمُؤْمِنِينَ لِتَقَابُلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (على بصائرهم) بدل اشتغال من الضمير المنصوبِ في «غَضَبَهُمْ» كقولك: سَلِبَ زَيْدٌ نَوْبَهُ، الْأَسَاسُ: غَضِبَ عَلَى عَقْلِهِ.

الصَّحَاحُ: الْغَضَبُ: أَخَذُ الشَّيْءَ ظَلْمًا، تَقُولُ: غَضَبُهُ مِنْهُ وَغَضَبَهُ عَلَيْهِ.

والفاءُ في قوله: «فَلَا يَتَفَطَّنُونَ» مُسَبِّبَةٌ عَنْ «غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ» وقوله: «أَوْ عَرَفُوا» متفرِّعٌ عَلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْمُتَكْرِينَ طَائِفَتَانِ: جَاهِلٌ وَمَعَانِدٌ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا اسْتَنْكَرَهُ الْجَهْلَةُ وَالسَّفَهَاءُ وَأَهْلُ الْعِنَادِ وَالْمِرَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ». وَالْفَاءُ فِي «فَإِذَا سَمِعُوهُ» مِثْلُهَا فِي: «فَلَا يَتَفَطَّنُونَ» مُسَبِّبَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: «أَوْ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ» وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ» دَاخِلٌ فِي حَيْزِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِاسْمِ «إِنَّ»، وَهِيَ (١) فِي الظَّاهِرِ خَبْرَانِ لِـ«إِنَّ»، وَالْفَاءُ تَدْخُلُ فِي خَبْرِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ (٢) بِالْمَوْصُولِ (٣) الْمَتَضَمِّنِ لِلشَّرْطِ. وَأَنَّ لَا يُنْتَعَمُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ

(١) فِي (ط): «وَهُوَ».

(٢) فِي (ط): «اسْمُ الْمَوْصُولِ».

(٣) قَوْلُهُ: «بِالْمَوْصُولِ» مِنْ (ط).

وانهالك الفاسقين في عيهم وضلالهم. والعجب منهم كيف أنكروا ذلك؟ وما زال الناس يَضْرَبُونَ الأمثالَ بالبهائم، والطيور، وأحناش الأرض، والحشرات، والحوام، وهذه أمثال العرب بين أيديهم مُسَيَّرَةٌ في حواضرهم وبواديه، قد تمثلوا فيها بأحقر الأشياء، فقالوا: «أجمع من ذرة»، و«أجرأ من الذباب»،.....

الأخفش. قال الحبيصي<sup>(١)</sup>: والمفتوحة مثلها، أي: في جواز دخول الفاء على الخير كقولهِ تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ مِنْهُمُ حُمْسٌ﴾ [الأنفال: ٤١].

قوله: (وانهالك)، الجوهرى: انهمك الرجل في الأمر: إذا جدَّ ولجَّ.

قوله: (وأحناش الأرض)، الجوهرى: الحنَّش بالتحريك: كل ما يُصَادُ من الطير والحوام، والجمعُ الأحناش. والحنَّش أيضاً: الحية، والحشرات: صغارُ دوابِّ الأرض.

قوله: (أجمع من ذرة) قال الميداني<sup>(٢)</sup>: قال الشاعرُ في الذرة وجمعها:

تَجْمَعُ للوارثِ جَمْعاً كما تَجْمَعُ في قرينها الذرة

يزعمون أنها تدخرُ في قراها قوتَ سبعِ سنين.

قوله: (وأجرأ من الذباب)<sup>(٣)</sup> وذلك أن الذباب يقع على أنف الملك، وعلى جفن الأسد،

فإذا زيد<sup>(٤)</sup> يعود، قال الراجز<sup>(٥)</sup>:

(١) شارح «كافية ابن الحاجب» شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محمد الحبيصي، منسوب إلى قرية اسمها «خبيص» من قرى «كرمان»، له شرح ممزوج بالمتن سناه «الموشح» توفي سنة ٦٨١ هـ ترجمته في: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٨١) والعسكري في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٢٧).

(٤) يعني دُفِعَ وطرد. وفي (ط): «فإذا ذُبَّ»، وهو بمعناه أيضاً.

(٥) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٢١) غير منسوب لأحد. والراجز هنا بمعنى الشاعر؛ لأن البيت

من ليس بحر الرجز، بل هو من الخفيف.

و«أسمع من قراد»، و«أصردُ من جرادة»، و«أضعفُ من فراشة»، و«أكلُ من السُّوس». وقالوا في البعوضة: «أضعفُ من بعوضة»، و«أعزُّ من منخِّ البعوض»، و«كلفتني منخُّ البعوض». ولقد ضربت الأمثالُ في الإنجيلِ بالأشياء المحقَّرة؛.....

إنما سُمِّيَ الذُّبابُ ذبابًا حيث يهوي وكلُّما ذُبَّ آبا

قوله: (وأسمعُ من قراد) لأنه يسمعُ أصواتَ أخفافِ الإبلِ من مسيرةِ يومٍ فيتحرَّكُ لها. قال أبو زياد الأعرابي<sup>(١)</sup>: رُبما رحَلَ الناسُ عن دارهم بالبادية وتركوها قفارًا، والقردانُ مُتَشَرَّةٌ في أعطانِ الإبلِ وأعقارِ الحياضِ، ثم يرجعون بعدَ عَشْرٍ أو عشرينَ سنةً فيجدونَ القردانَ في تلكِ المواضعِ أحياءَ وقد أَحَسَّتْ بروائحِ الإبلِ.

قال ذو الرِّمة<sup>(٢)</sup>:

بأعقاره القردانُ هزَلِي كَأَتَمَّا      نَوادِرُ صِيصَاءِ الْهَيْبِدِ الْمُحَطَّمِ  
إِذَا سَمِعَتْ وَطَاءَ الرِّكَابِ تَنَغَّشَتْ      حُشاشَاتُهَا فِي غَيْرِ لَحْمٍ وَلَا دَمٍ

الصَّيصَاءُ: صِغَارُ الْحَنْظَلِ. وَالْهَيْبِدُ: حَبُّ الْحَنْظَلِ.

قوله: (وأصردُ من جرادة) وذلك أنها لا تَرى في الشتاءِ أبدًا لقلَّةِ صَبْرِهَا عَلَى البَرْدِ، يقال: صَرَدَ الرَّجُلُ يَصْرُدُ صَرْدًا فَهُوَ صَرِيدٌ وَمُضْرادٌ<sup>(٣)</sup> لِلَّذِي يَجِدُ البَرْدَ سَرِيعًا، كُلُّهَا فِي «مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في الأصل «أبو زياد». والصواب أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، من كبار رواة العربية وحفَّاظِها، والمصنَّفاتُ مشحونةٌ بالنقلِ عنه. له ترجمة في «طبقات اللغويين والنحويين» للزُّبيدي ص ١٩٥.

(٢) «ديوان ذي الرِّمة» ص ٧٠٨.

(٣) في (ط): «ومصدر».

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٣).

## كالزَّوَانِ، والنُّخَالَةِ، وَحَبَّةِ الخَزْدَلِ، والحِصَاةِ.....

قوله: (كالزَّوَانِ)، الجوهرى: الزَّوَانُ: حَبٌّ مُرٌّ يُخَالِطُ البُرَّ، يَفْتَحِ الزَّرَاءَ وَضَمَّهَا وَقَدْ يُهْمَزُ. قال الإمام: قال<sup>(١)</sup>: مَثَلُ مَلَكُوتِ السَّمَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ زَرَعَ فِي قَرِيئَتِهِ حِنْطَةً جَيِّدَةً نَقِيَّةً، فَلَمَّا نَامَ النَّاسُ جَاءَ عَدُوُّهُ فزَرَغَ الزَّوَانِ، فَقَالَ عبيدُ الزَّرَاعِ: يَا سَيِّدُنَا أَلَيْسَ حِنْطَةٌ جَيِّدَةٌ نَقِيَّةٌ زُرِعَتْ فِي قَرِيئَتِكَ؟ قَالَ: بلى، قالوا: فَمِنْ أَيْنَ هَذَا الزَّوَانِ؟ قَالَ: لَعَلَّكُمْ إِنْ ذَهَبْتُمْ أَنْ تَلْقُطُوا الزَّوَانِ تَلْقَعُوا مَعَهُ حِنْطَةً، دَعَوْهُمَا يَتَرَيَّانِ جَمِيعًا حَتَّى الحِصَادِ، فَأَمَرَ الحِصَادِينَ أَنْ يَلْقُطُوا الزَّوَانِ مِنَ الحِنْطَةِ إِلَى الجِرَائِنِ<sup>(٢)</sup> وَأَنْ يَرِطُوهُ حُزْمًا، ثُمَّ يُحْرَقَ بِالنَّارِ وَيُجْمَعُوا الحِنْطَةُ إِلَى الجِرَائِنِ.

التفسير: الزارع أبو البَشْرِ، والقريّة: العالم، والحِنْطَةُ: الطاعة، وزارغُ الزَّوَانِ: إبليس، والزَّوَانِ: المعاصي، والحِصَادُونَ: الملائكة الذين يتوقفون بني آدم.

قوله: (والنُّخَالَةُ) قال: لا تكونوا كمنخُلٍ يخرجُ منه الدقيقُ الطيبُ ويُمسكُ النُّخَالَةُ، كذلك أنتم تخرُجُ الحكمةُ من أفواهكم وتُبقون الغلَّ في صدوركم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَحَبَّةُ الخَزْدَلِ) قال<sup>(٤)</sup>: أَضْرِبْ لَكُمْ مِثْلًا آخَرَ يَشْبَهُ مَلَكُوتَ السَّمَاءِ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ وَهِيَ أَصْغَرُ الحَبُوبِ فزَرَغَهَا فِي قَرِيئَتِهِ، فَلَمَّا نَبَتَتْ عَظُمَتْ حَتَّى صَارَتْ كَأَعْظَمِ شَجَرَةٍ مِنَ البَقُولِ، وَجَاءَ طَيْرُ السَّمَاءِ فَعَشَّشَ فِي فُرُوعِهَا، وَكَذَلِكَ الهُدَى مَنْ دَعَا إِلَيْهِ ضَاعَفَ اللهُ أَجْرَهُ وَعَظَّمَهُ وَرَفَعَ ذِكْرَهُ، وَنَجَّى مِنْ اقْتَدَى<sup>(٥)</sup> بِهِ.

قوله: (والحِصَاةُ) قال: قلوبكم كالحِصَاةِ التي لا تُنضجُها النارُ، ولا يُلينُها الماءُ، ولا تنسِفُها الرياحُ<sup>(٦)</sup>.

(١) يعني المسيح عليه السلام في «الإنجيل» كما صرَّح به الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢).

(٢) جمعُ جرينٍ وهو البَيْدَرُ.

(٣) هو من تمام قول المسيح عليه السلام كما في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٤) يعني المسيح عليه السلام، وما زال الإمام الطيبي ينقل عن «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٥) في (ط): «اهتدى».

(٦) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

والأَرْضَةَ، والدَّودَ، والزَّنَابِيرَ، والتمثلُ بهذه الأشياءِ وبأحقَرِ منها مما لا تُغني استقامتهُ وصحَّتهُ على مَنْ به أدنى مُسكة، ولكنَّ ديدنَ المحجوجِ المبهوتِ الذي لا يبقى له مُتمسكٌ بدليلٍ، ولا مُتَّسَبِّتٌ بأمانةٍ ولا إقناعٍ؛ أن يرميَ لفرطِ الحيرةِ والعجزِ عن إعمالِ الحيلةِ بدفعِ الواضحِ، وإنكارِ المُستقيمِ، والتعويلِ على المكابرةِ والمغالطةِ؛ إذ لم يجدْ سوى ذلك مُعوَّلاً.

وعن الحسنِ وقتادةَ: لَمَّا ذَكَرَ اللهُ الذبابَ والعنكبوتَ في كتابه، وَضَرَبَ للمشركينَ به السَّمْلَ؛ ضحكَتِ اليهودُ، وقالوا: ما يُشبه هذا كلامَ الله! فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هذه الآيةَ. والحياةُ: تغيُّرٌ وإنكسارٌ يعترِي الإنسانَ من تخوُّفٍ ما يُعابُ به ويُذمُّ، واشتقاقُه من الحياةِ، يقال: حَيِيَ الرَّجُلُ، كما يقال: نَسِيَ.....

قوله: (والأَرْضَةَ) قال: لا تَدَخِرُوا ذخائركم حيث السوسُ والأَرْضَةُ فَتُفْسِدُهَا، ولا في البريةِ حيث اللصوصُ والسَّمومُ فَيَسْرِقُهَا اللصوصُ وَتَحْرِقُهَا السَّمومُ، ولكن ادَّخِرُوا ذخائركم عند الله.

قوله: (والزَّنَابِيرَ) قال: لا تُثِرُوا الزَّنَابِيرَ فَتَلْدَغَكُمْ، فكذلك لا تُخَاطِبُوا السفهاءَ فيشتموني، كلها في «التفسير الكبير»<sup>(١)</sup>.

قوله: (عن إعمالِ الحيلةِ) متعلقٌ بقوله: «أَنْ يَرْمِيَ»، كما تقولُ: رَمَيْتُ عن القوسِ. قوله: (والتعويلِ) بالجرِّ عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «وإنكارِ المُستقيمِ»، و«إذا لم يجدْ ظرفٌ «أَنْ يَرْمِيَ».

قوله: (نَسِيَ) الرجلُ، فهو نَسِيَ على فَعِيلٍ: إذا اشتكى نَسَاهُ. الجوهريُّ: قال الأصمعيُّ: النَّسَا بالفتحِ مقصور: عَزَقٌ يخرجُ من الوَرِكِ فيستبطنُ الفَحْذَيْنِ ثم يمرُّ بالعُرُقوبِ حتى يبلغَ الحافرَ.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢-٣٦٣) وفيه: «فيشتموكم» بدل «فيشتموني».

وَحَشِيٍّ، وَشَظِيَّ الْفَرَسِ؛ إِذَا اعْتَلَّتْ مِنْهُ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ، جُعِلَ الْحَيِيُّ لِمَا يَعْتَرِيهِ مِنَ الْإِنْكَسَارِ وَالتَّغْيِيرِ مُنْتَكَسَ الْقُوَّةِ مُنْتَقَصَ الْحَيَاةِ، كَمَا قَالُوا: فَلَانُ هَلَكَ حَيَاءً مِنْ كَذَا، وَمَاتَ حَيَاءً، وَرَأَيْتُ الْهَلَاكَ فِي وَجْهِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ، وَذَابَ حَيَاءً، وَجُمِدَ فِي مَكَانِهِ خَجَلًا. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَارَ وَصْفُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَالْخَوْفُ وَالذُّمُّ؛ وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»؟ قُلْتَ: هُوَ جَارٍ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ، مِثْلُ تَرْكِهِ تَحْيِيْبَ الْعَبْدِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ يَدَيْهِ صِفْرًا مِنْ عَطَائِهِ لِكَرَمِهِ بِتَرْكِهِ مَنْ يَتْرُكُ رَدَّ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ حَيَاءً مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا».....

قَوْلُهُ: (وَحَشِيٍّ) الْحَشِيُّ: الرَّبُّو. وَقَدْ حَشِيَّ بِالْكَسْرِ: إِذَا اشْتَكَى حِشَاهُ.

قَوْلُهُ: (وَشَظِيٍّ)، الْجَوْهَرِيُّ: الشَّظِيُّ: عَظْمٌ مُسْتَدِقٌ مُلْزِقٌ بِالذَّرَاعِ، فَإِذَا تَحَرَّكَ مِنْ مَوْضِعِهِ قِيلَ: شَظِيَّ الْفَرَسُ. قَالَ الْقَاضِي: الْحَيَاءُ انْقِبَاضُ النَّفْسِ عَنِ الْقَبِيحِ مَخَافَةَ الدَّمِّ، وَهُوَ الْوَسْطُ بَيْنَ الْوَقَاحَةِ الَّتِي هِيَ الْجُرْأَةُ عَلَى الْقَبَائِحِ وَالْحَجَلِ الَّذِي هُوَ انْحِصَارُ النَّفْسِ عَنِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا، فَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى، فَالْمُرَادُ اللَّازِمُ لِلانْقِبَاضِ. كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رَحْمَتِهِ وَغَضَبِهِ إِصَابَةُ الْمَعْرُوفِ وَالْمَكْرُوهِ اللَّازِمِينَ لِمَعْنِيهِمَا<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ) وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

الانْتِصَافُ: تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ بِهِ لَازِمٌ، وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاءَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ تَعَالَى، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسْمٍ وَلَا عَرَضٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥) بإسناد صحيح، وأخرجه أبو يعلى

في «المستند» (١٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله بإسنادٍ ضعيف.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤).



أي: لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحي أن يتمثل بها لحقارتها، ويجوز أن تقع هذه العبارة في كلام الكفرة، فقالوا: أما يستحي رب محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟! فجاءت على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال، وهو فن من كلامهم بديع، وطرأ عَجِيب، منه قول أبي تمام: .....

الإنصاف: وفي كلام الزمخشري ما يدل على أن التأويل إنما يحتاج إليه في الخبر لا في الآية فقف عليه.

قلت: يرده إثباته الترك في تأويل الحديث بقوله: «مثل تركه» ونفيه في تأويل الآية بقوله: «أي: لا يترك ضرب المثل» والفرق بين قولنا: إنه تعالى ليس بجسم ولا عرض وما في الآية والحديث، هو: أن القصد في ذلك التنزيه وما لا يجوز أن ينسب إليه تعالى، وفي الآية القصد إلى تجويز ضرب المثل وأن الحياة غير مانع منه. وفي الحديث القصد إلى تركه تحييب العبد، وأن الحياة مانع من التحييب، فالمقاصد مختلفة والمقامات متباينة، فهما قريبان من ترتب الحكم على الوصف المناسب، فلا بد من اعتبار المجاز.

قوله: (على سبيل المقابلة، وإطباق الجواب) اعلم أن هاهنا ألفاظاً يذكرها أرباب البديع، أحدها المقابلة: وهي الجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، وثانيها: المطابقة: وهي أن يجمع بين متضادين، وثالثها: المشاكلة وهي: أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في ضحبتة<sup>(١)</sup>، والآية من قبيل النوع الأخير وإن سماه المصنف باسم النوع الأول، لكن المشاكلة على التقدير إذ لولا قولهم: أما يستحي رب محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت على سبيل الإنكار لم يحسن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ جواباً عنه، ويئت أبي تمام من المشاكلة التي لم ترد على السؤال والجواب وإن تأخر فيه المصاحب<sup>(٢)</sup> عن المصاحب، ومثله قوله:

(١) لتسام الفائدة انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١: ١٨٤).

(٢) في (ط): «المصاحب».

مَنْ مَبْلَغُ أَفْنَاءِ يَعْرُبَ كُلِّهَا      أَتَى بَنَيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ

وَشَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ شُرَيْحٍ فَقَالَ: إِنَّكَ لَسَبَطُ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا لَمْ تُجَعِّدْ عَنِّي. فَقَالَ: لِلَّهِ بِلَادُكَ! وَقَبْلَ شَهَادَتِهِ. فَالَّذِي سَوَّغَ بِنَاءَ الْجَارِ وَتَجَعِيدَ الشَّهَادَةِ هُوَ مُرَاعَاةُ الْمُشَاكَلَةِ. وَلَوْلَا بِنَاءُ الدَّارِ لَمْ يَصَحَّ بِنَاءُ الْجَارِ، وَسُبُوطَةُ الشَّهَادَةِ لَامْتَنَعَ تَجَعِيدُهَا، وَلِلَّهِ دَرٌّ أَمْرُ التَّنْزِيلِ! وَإِحَاطَتِهِ بِفَنُونِ الْبَلَاغَةِ وَشُعْبَيْهَا! لَا تَكَادُ تَسْتَغْرِبُ مِنْهَا فَنًّا إِلَّا عَثَرْتَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى أَقْوَمِ مَنَاهِجِهِ، وَأَسَدِّ مَدَارِجِهِ. وَقَدْ اسْتَعْمَرَ الْحَيَاءُ فِيهَا لَا يَصِحُّ فِيهِ:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي      صَبٌّ قَدْ اسْتَعْدَبْتُ مَاءَ بُكَائِي<sup>(١)</sup>

فَإِنَّ الْمَرْزُوقِيَّ عَدَّهُ مِنَ الْمُشَاكَلَةِ<sup>(٢)</sup>. وَقَوْلُ الشَّاهِدِ: «إِنَّمَا لَمْ تُجَعِّدْ عَنِّي» جَوَابًا عَنِ قَوْلِ شُرَيْحٍ: «إِنَّكَ لَسَبَطُ الشَّهَادَةِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَطَابِقَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّبَطَ ضِدُّ الْجَعْدِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُشَاكَلَةِ، إِذْ لَوْ قَالَ شُرَيْحٌ: إِنَّكَ لَبَدِيَةُ الشَّهَادَةِ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ: لَمْ يُجَعِّدْ عَنِّي. وَمَوْقِعُ الاسْتِشْهَادِ هَذَا الْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «لَوْلَا سُبُوطَةُ الشَّهَادَةِ لَامْتَنَعَ تَجَعِيدُهَا».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ» فَلَمْ يُرْذَ مِنْهُ الْمَعْنَى الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ بَلْ مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَابَلَ بِهِ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَإِطْبَاقَ الْجَوَابِ عَلَى السُّؤَالِ» عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَيْهِ، وَالْمُصَنِّفُ سَلَكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ طَرِيقَ التَّشَابُهِ فِي الْكَلَامِ، فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى تَقَادُحِ الْأَرَاءِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَسَالِبِ حَتَّى يُعَمَّرَ حِ الْمَخْضُ.

تَوَلَّوْهُ: (أَفْنَاءُ يَعْرُبُ) فِنَاءُ الدَّارِ سَاحَتُهَا، وَالْجَمْعُ أَفْنِيَةٌ. يُقَالُ: هُوَ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ مَنْ هُوَ، وَيَعْرُبُ هُوَ ابْنُ قَحْطَانَ سَمَّى بِهِ الْقَبِيلَةَ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ اسْتَعْمَرَ الْحَيَاءُ) يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «هُوَ جَارٍ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ»

(١) ديوان أبي تمام (٩: ١).

(٢) لا أدري أين ذكر المرزوقي ذلك، ولعله سهو من المصنف رحمه الله.

إذا ما استَحَيَنَّ الماءَ يعرِضُ نفسه كَرَعْنَ بِسَبْتٍ في إِنْاءٍ من الوردِ  
 وقرأ ابنُ كثيرٍ في روايةٍ شبل: (يستحي) بياءٍ واحدة. وفيه لغتان: التعديّ بالجارِّ،  
 والتعديّ بنفسه، يقولون: استحييتُ منه واستحييته، وهما محتملتان هاهنا. وضربُ  
 المثلِّ: اعتيادهُ وصنعه، من ضَرَبَ اللَّبْنَ، وضَرَبَ الخاتم، .....

تعلّق الجملةُ الحاليةُ بعاملها، وقد مرَّ مراراً أنَّ الاستعارةَ التبعيةَ قد تقعُ على سبيلِ التمثيلِ،  
 يعني: استعيرَ الحياءُ للتركِّ بعد التشبيهِ في كلامِ الله، وقد جاء مثلهُ في كلامهم، واعترضَ بين  
 الجوابِ ومُتعلِّقه الجوابُ الثاني على سبيلِ الاستطرادِ؛ اهتماماً بشأنه لَمَّا اشتملَ على بديعِ  
 المعاني، وقد تَبَّه عليه بقوله: «وللهِ دَرُّ أمرِ التنزيلِ، وإحاطتهِ بفنونِ البلاغةِ!».

قوله: (إذا ما استَحَيَنَّ) البيت للمتنبي<sup>(١)</sup>. أي: تَرَكْنَ، والضميرُ للنوقِ.

كَرَعَ الماءَ يَكْرَعُ كروعاً: إذا تناوله بفيه من موضعه.

السَّبْتُ: بكسرِ السينِ المُهملةِ: جلودُ البَقَرِ المدبوغَةِ بالقرظِ<sup>(٢)</sup>. شبّه مشافرَ الإبلِ به. عنى  
 بالإناءِ جلدَ البقرةِ فيها الماءُ، وبالوردِ الأزهارَ. يصفُ الإبلَ وكثرةَ مياهِ الأمطارِ المحفوفةِ  
 بالأزهارِ، فكانَ الماءُ يعرِضُ نفسه عليها، والإبلُ تستحيي من ردِّ الماءِ إذا كَثُرَ عَرِضُ نَفْسِهِ  
 عليها فَتَكْرَعُ فيه بمشافرِ كَأَنَّها السَّبْتُ.

قوله: (وقرأ ابن كثير) وهي شاذة: وإن نُسِبَتْ<sup>(٣)</sup> إلى الإمام<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وضربُ المثلِّ اعتيادهُ وصنعه)، الراغب: الضربُ إيقاعُ شيءٍ على شيءٍ، ولتصوُّرِ  
 اختلافِ الضربِ خولَفَ بين تفاسيرِها كضربِ الشيءِ باليدِ والعصا والسيفِ ونحوها،

(١) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٧٤).

(٢) وهو وَرَقُ السَّلَمِ يُدْبَغُ به.

(٣) في (ح) و(ف): «وإن نسب».

(٤) ذكره السمينُ الحلبيُّ بصيغةِ التمریض: «وبرويُّ عن ابن كثيرٍ انظر: «الدر المصون» (١: ١٦٢).

وفي الحديث: اضطرب رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب. و«ما» هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمتها إبهاماً، وزادته شياعاً وعموماً، كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد أيّ كتاب كان؛ أو صلة للتأكيد؛ كالتي في قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، كأنه قيل: لا يستحي أن يضرب مثلاً حقاً، أو ألبتة، هذا إذا نصبت ﴿بِعَوْضَةٍ﴾،.....

وَضَرَبُ الدَّرَاهِمِ اعتبَارًا بِضَرْبِهِ بِالْمِطْرَقَةِ، وقيل له: الطَّيْعُ اعتبارًا بتأثير السَّكَّةِ فِيهِ، وبذلك شُبِّهَ السَّجِيَّةُ فُقِيلَ لَهَا: الضَّرْبِيَّةُ وَالطَّبِيعَةُ، وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: الذَّهَابُ فِيهَا، وَهُوَ ضَرْبُهَا بِالْأَرْجُلِ، وَضَرَبَ الْخِيْمَةَ لِضَرْبِ أَوْتَادِهَا بِالْمِطْرَقَةِ، وَتَشْبِيهَا بِضَرْبِ الْخِيْمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلِيلَةَ﴾ [البقرة: ٦١] أَي: التَّحَفُّتُهُمُ الدَّلِيلَةَ التَّحَافَ الْخِيْمَةِ، وَمِنْهُ اسْتُعِيرَ: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وَضَرَبُ الْمَثَلِ هُوَ مِنْ ضَرْبِ الدَّرَاهِمِ، وَهُوَ ذِكْرُ شَيْءٍ أَثَرُهُ يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِ، وَالاضْطْرَابُ كَثْرَةُ الذَّهَابِ فِي الْجِهَاتِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ (١).

قوله: (اضطرب) (٢) رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب) الحديث من رواية الشيخين وأبي داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر في رواية «أن رسول الله ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَعَلَ فِصَّةً مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَاتَّخَذَ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَدْ اتَّخَذَهَا رَمَى بِهِ وَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا» ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِصَّةٍ فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِمَ الْفِصَّةِ» (٣).

قوله: (كأنه قيل: لا يستحي) فَذَلِكَ (٤) لِمَا سَبَقَ وَتَلْخِيصٌ لِمَا فُسِّرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «حَقًّا» يَتَعَلَّقُ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ، أَي: أَنَّ اللَّهَ لَا يَتْرُكُ الْمَثَلَ الْحَقَّ وَالتَّمثِيلَ الَّذِي يَقَعُ فِي مَوْجِعِهِ كَيْفَ مَا كَانَ؛ حَقِيرًا كَانَ أَوْ عَظِيمًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْبَيَانَ الْجَلِيَّ وَكشْفُ مَعْنَى الْمَثَلِ لَهُ عَلَى وَفْقِ الْحَاجَةِ،

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٠٥.

(٢) في (ف): «أضرب».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٦٦)، ومسلم (٢٠٩١)، وأبو داود (٤٣١٨)، والترمذي (١٧٤١)، والنسائي

(٨: ١٦٥).

(٤) هذا لفظ مؤلّد معناه: فإذا كان ذلك كذلك .. وأصله في الحساب ومعناه: جملة عدد قد فصل وهو مثل قولهم: فهرة، إلا أن «فذلك» ضارب بعرق في العربية. انتهى من «تاج العروس» (٢٧: ٢٩٣).

فإن رفعتها فهي موصولة صلتها الجملة؛ لأن التقدير: هو بعوضة، فحذف صدر الجملة كما حذف في: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]. ووجه آخر حسن جميل؛ وهو: أن تكون التي فيها معنى الاستفهام. لسا استكفوا من تمثل الله لأصنامهم بالمحقرات؛ قال: إن الله لا يستحي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلا؛ بله البعوضة فما فوقها، كما يقال: فلان لا يبالي بما وهب ما دينار وديناران.

فالذين آمنوا يعلمون أنه الحق من ربهم، فعلى هذا انتصاب «حقا» على أنه صفة «مثلا» لا على المصدرية كما سبق إلى بعض الأوهام. وأن قوله: «ألبتة» يتعلق<sup>(١)</sup> بالوجه الثاني، وهو أن تكون «ما» مزيدة، يعني أن الله لا يترك ضرب المثل ألبتة، لما فيه من الفوائد الجليلة والمنافع الكثيرة، لأنه أوقع في القلب وأقنع للشبه، وذلك أن «ما» إذا كانت إبهامية تُعطي معنى التنكير في «مثلا» وتزيد في شيوعه، ولهذا قلنا: أي مثل كان، وأن «ما» المؤكدة تؤكد معنى مضمون الجملة، وإليه الإشارة بقوله: «ألبتة»، وبعضه ما جاء في «المفصل»: قولك: ما إن رأيت زيدا، الأصل: ما رأيت، ودخول «إن» صلة أكدت معنى النفي<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: تسمية «ما» مزيدة لا يعنى بها اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان؛ بل «ما» لم توضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تُذكر مع غيره فتفيد له وثاقه وقوة، وهو زيادة في الهدى<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بله)، النهاية: بله من أسماء الأفعال، كرويد ومه وصه، يقال: بله زيدا، بمعنى: دعه واتركه، وقد يوضع موضع المصدر، فيقال: بله زيد، كأنه قيل: ترك زيد.

(١) في (ط): «متعلق».

(٢) «المفصل» للزخشي ص ٤٢٣ واستشهد بقول دريد بن الصمة:

ما إن رأيت ولا سمعتُ به      كاليوم هانئٍ أينني جُربِ

قاله في وصف الخنساء حين رآها تظلي نياقا لها بالقطران أصابها الجرب.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٧).

والمعنى: أن لله أن يتمثل للأنداد وحقارة شأنها بها لا شيء أصغر منه وأقل، كما لو تمثّل بالجزء الذي لا يتجزأ، وبما لا يُدرّكه لتناهيه في صغره إلا هو وخده بلطفه، أو بالمعدوم، كما تقول العرب: فلان أقل من لا شيء، في العَدَد، ولقد ألمّ به قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢].....

قوله: (بالجزء الذي لا يتجزأ) هو في عبارة المتكلمين. وعندهم: أن الأجسام البسيطة من أجزاء صغار لا تنقسم<sup>(١)</sup> أصلاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إلا هو وخده بلطفه) أي: بلطف إدراكه. قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: وهو للطف إدراكه يُدرِكُ تلك الجواهر اللطيفة التي لا يُدرِكُها مدرك<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أقل من لا شيء) قيل: «شيء» مجرورٌ بـ(من)، ولا زائدة. المعنى: فلان في حساب الناس كأقل شيء. أو لا تكون زائدة أي: أقل من المعدوم، أو غير مُلْتَمَتٍ إليه.

قوله: (ألم به) أي: نزل بهذا المعنى، أي: بالتحكم على الشيء بلا شيء، الأساس: ألمّ: نزل، ومن المجاز: ألمّ بالأمر، أي: لم يتعمق به، الجوهرية: غلامٌ مُلِمٌ: قارب البلوغ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٢] قال أبو البقاء: «ما» في ﴿مَا يُدْعُونَ﴾<sup>(٤)</sup> استفهامٌ منصوبٌ بـ﴿يُدْعُونَ﴾ لا بـ﴿يَعْلَمُ﴾، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ تبيينٌ، ويجوز أن تكون نافيةً، و﴿مِنْ﴾ زائدة، و﴿شَيْئًا﴾ مفعولٌ بـ﴿يُدْعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ط): «لا تتجزئ».

(٢) وهو حاصل عبارة الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص ٧٨ حيث قال: «الجزء الذي لا يتجزأ: جوهرٌ ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهم أو الفرض العقلي».

(٣) «الكشاف» (٦: ٢٠١).

(٤) في (ح): «ما يدعون».

(٥) «التيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

وهذه القراءة تُعزى إلى رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ وهو أَمْضِعُ الْعَرَبِ لِلشَّيْخِ وَالْقَيْصُومِ، المشهودُ له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحَسَنَ، وما أَظَنَّهُ ذَهَبٌ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَّا إِلَى هَذَا الْوَجْهِ، وهو المِطَابِقُ لِفِصَاحَتِهِ. وَاتْتَصَبَ ﴿بِعَوْضَةٍ﴾ بِأَنَّهَا عَطْفٌ بَيَانٌ لـ ﴿مَثَلًا﴾ أَوْ مَفْعُولٌ لـ ﴿يَضْرِبُ﴾، و﴿مَثَلًا﴾: حَالٌ عَنِ النَّكِرَةِ مُقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ، .....

وقيل: نفى أن يكون مدعوهم شيئاً، وما للنفي، والوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾، ثم الابتداء بقوله: ﴿مَا يَدْعُونَكَ﴾ حَسَنٌ وهو موقع الاستشهاد<sup>(١)</sup>.

قوله: (رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ) قَالَ الْقُتَيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي «طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ»<sup>(٣)</sup>: هُوَ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ ابْنِ رُوَيْبَةَ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ. وَأَبُوهُ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ<sup>(٤)</sup>. قَالَ ابْنُ جُنَيْنٍ: فَرَوَايَةُ «بِعَوْضَةٍ» بِالرَّفْعِ حَكَاهَا أَبُو حَاتِمٍ<sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ رُوَيْبَةَ، الْمَعْنَى: لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ الَّذِي هُوَ بِعَوْضَةٍ مَثَلًا، فَحَذَفَ الْعَائِدَ إِلَى الْمَوْصُولِ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هُوَ لَيْسَ بِفَضْلَةٍ كَمَا فِي ضَرْبِ الَّذِي كَلَّمْتُ، أَي: كَلَّمْتَهُ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني ص ٥٩٤.

(٢) في (ط): «الْقُتَيْبِيُّ»، يَعْنِي ابْنَ قُتَيْبَةَ الْإِمَامَ الْمُتَفَنَّيْنَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت ٢٧٥هـ)، كَانَ لِأَهْلِ السَّنَةِ كَالْجَاهِظِ لِلْمُعْتَرِطِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ «تَأْوِيلُ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ»، وَ«عْيُونُ الْأَخْبَارِ»، وَ«الشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٠: ١٧٠)، وَ«وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٣: ٤٢)، وَ«سِيَرِ النَّبَلَاءِ» (١٧: ٢٩٦).

(٣) يَعْنِي فِي «الشُّعْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ» (٢: ٥٩٤). وَقَدْ وَهَمَ الْإِمَامُ الطَّبَيْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، فَإِنَّ ابْنَ قُتَيْبَةَ قَدْ ذَكَرَ كَلَامَهُ هَذَا فِي تَرْجُمَةِ الْعَجَّاجِ وَالذُّرَيْبَةَ فِي «الشُّعْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ» (٢: ٥٩١).

(٤) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤/١/٩٧).

(٥) يَعْنِي: الْإِمَامَ الْعَلَمَةَ سَهْلَ بْنَ مُحَمَّدِ السَّجِسْتَانِيِّ ثُمَّ الْبَصْرِيِّ الْمَقْرئِ النَّحْوِيِّ اللَّغْوِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ، الْمَتوفى سَنَةَ ٢٤٨، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(٦) «الْمَحْتَسِبِ» (١: ٦٤).

أو انتصبا مفعولين مُجْرَى (ضرب) مُجْرَى (جعل). واشتقاق البعوض من البعْض؛ وهو القَطْع، كالبَضْع والعَضْب، يقال: بَعَضَهُ البعوض، وأنشد:

لَنِعْمَ الْبَيْتُ بَيْتُ أَبِي دِثَارٍ إِذَا مَا خَافَ بَعْضُ الْقَوْمِ بَعْضًا

ومنه: بعض الشيء، لأنه قطعة منه. والبعوض في أصله صفةٌ على فَعول، كالقَطْوع، فَعَلَبْتُ، وكذلك الخَمْوش.

﴿فَمَا قَوْهَا﴾: فيه معنيان؛ أحدهما: فما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضُرِبَتْ فيه مثلاً، وهو القلّة والحقارة؛ نحو قولك لمن يقول: .....

قوله: (أو انتصبا مفعولين) أي: ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾. قيل: هذا أبعد الوجوه لنُدرة مجيء مفعوليّ جعل وأمثاله نكرتين لأنهما من دواخل المبتدأ والخبر.

قوله: (لَنِعْمَ الْبَيْتُ بَيْتُ أَبِي دِثَارٍ)<sup>(١)</sup>، قيل: أبو دِثَار: كُنْيَةُ البَعُوضِ لِدُثُورِهِ، أي: دُرُوسِهِ بالنهار.

قال ابنُ الأعرابي<sup>(٢)</sup>: أبو دِثَار: الكِلَّة<sup>(٣)</sup>، أي: نِعْمَ الْبَيْتُ الْكِلَّةُ فِي لَيْلِي الصَّيْفِ إِذَا خَافَ بَعْضُ الْقَوْمِ مِنْ عَضِّ الْبَعُوضِ.

قوله: (الخَمْوشُ)، الجوهري: الخَمْوشُ بفتح الخاء: البَعُوضُ لغة هذيل. والخَمْوشُ: الخُدوشُ وقد حَمَّشَ وَجْهَهُ.

(١) ذكره الثعالبي في «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» ص ٢٤٦، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٢: ١٣)، والزيدي في «تاج العروس» (دثر).

(٢) الإمام اللغوي النسابة أبو عبد الله محمد بن زياد الهاشمي مولا هم الكوفي (١٥٠-٢٣١)، قال الأزهري: ابن الأعرابي صالحٌ زاهد، ورعٌ صدوق، حَفِظَ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ غَيْرُهُ. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٦٨٧-٦٨٨).

(٣) وهي السِّتْرُ الرقيقُ يُجْعَلُ وقايةً من البعوض.



فلانٌ أسفلُ النَّاسِ وأندهُم: هو فوقَ ذاك، تريدُ: هو أبلغُ وأعرقُ فيما وُصِفَ به من السَّفالةِ والتَّدالَةِ. والثاني: فما زادَ عليها في الحَجْم، كأنه قَصَدَ بذلك رَدَّ ما استنكروه من ضَرْبِ المثلِ بالذِّبابِ والعنكبوتِ؛ لأنَّها أكبرُ من البَعوضَةِ، كما تقولُ لصاحبِكَ وقد ذَمَّ مَنْ عَرَفْتَهُ يَشْحُجُّ بأدنى شيءٍ، فقال: فلانٌ بَخِلٌ بالدرهمِ والدرهمين: هو لا يبالي أن يبخَلَ بنصفِ درهمٍ فما فوقَه، تريدُ بـ«ما فوقَه»: ما بَخِلَ فيه، وهو الدرهمُ والدرهمان، كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرهمِ والدرهمين، ونحوُه في الاحتمالين ما سمعناه.....

قوله: (يشحج)، الجوهري: شحجت بالكسر تشحج، وشحجت أيضًا تشحج. قيل: هو في موضع ثاني مفعولي «عرفته» داخل في صلة الموصول، والوجه أن يكون حالًا.

قوله: (هو لا يبالي) مَقولٌ لقوله: «تقول لصاحبك» هذا الوجه إنما يُذهبُ إليه إذا سُمِعَ كلامٌ ذكِرَ فيه ما يَحتمَلُ أحقرَ وأصغرَ منه، فيؤتى بما يَحتمَلُه من الصغرِ، ليرتقى منه إلى ما ذكره المخاطب، فإنَّ الكفارَ لما استنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذِّبابِ والعنكبوتِ، فقيل لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴿[البقرة: ٢٦]﴾ فضلًا عما يقولونه وهو المثلُ بالذِّبابِ والعنكبوتِ، وعليه مثالُ الدرهمِ والدرهمين.

الانتصاف: لا يستقيمُ المعنى على ما أشارَ إليه الزمخشري؛ لأنَّ هذا الاستفهامُ إنما يقعُ للإِنكارِ تنبيهًا بالأدنى على الأعلى، كما تقول: فلانٌ يُعطيُ الأموالَ ما الدينارُ وما الديناران؟ وأما هاهنا فهمُ أنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذِّبابِ، فلا يستقيمُ أن تكونَ البَعوضَةُ فما فوقَها في الصَّغرِ أو الكِبَرِ على اختلافِ المذهبتين تنبيهًا بالأقلِّ على الأكثرِ؛ إذ هي وما فوقَها الأكثرُ في الحِقارةِ! ولا تجبُ لتصحيحِ المعنى وجهًا. وإنما أطلتُ لأنَّه موضعٌ ضيقٌ يبعُدُ فهمُه، وحسبكَ بمعنى انعكس فيه فهمُ الزمخشري<sup>(١)</sup>.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٤) وقد تصرّف فيه الإمام الطيبي تصرّفًا كبيرًا، وإلا فإنَّ مقامَ المحاققة طویل.

في «صحيح» مسلم عن إبراهيم، عن الأسود، قال: دخل شبابٌ من قُرَيْشٍ على عائشة رضي الله عنها، وهي بمِئى، وهم يضحكون فقالت: ما يضحككم؟ قالوا: فلانُ خَرَّ على طُنبٍ فسطاطٍ فكادت عنقه - أو عينه - أن تذهب. فقالت: لا تضحكوا؛ .....

الإنصاف: لو تأمل كلامه لوجد جواب اعتراضه فيه؛ لأنه قال: أُجيبوا بأن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً من الأمثال ما شاء؛ فما البعوضة<sup>(١)</sup> فما فوقها؟ وذلك أن المسلوب عن الله أن يضرب مثلاً وهو نكرة في سياق النفي، فيعم كل مثل على اختلاف أنواعه عن الله، فما البعوضة<sup>(٢)</sup>، أي: الكل في الجواز سواء، فما البعوضة فما دونها في الحقارة؟ إذ المبالغة في تقليده لا يخرج عن كونه مثلاً، والكل جائز، ولا يلزم من الاستفهام بـ«ما» أن يكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، وقد يكون للإنكار على من سمع قاعدة قد تقرر فسأل شيئاً من جزئياتها وقال: لم جاز هذا مع وضوح الدليل على جواز الكل؟ وأشير إلى أن الجميع علة واحدة، وليس بعجيب ما وهم فيه من ضيق مجال هذا البحث.

قلت: كلام صاحب «الإنصاف» يُشعرُ بأن قوله تعالى: ﴿مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ من باب التذليل، وأنه يؤكد معنى العموم في قوله: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وتكرير ﴿بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ للاستيعاب والشمول كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] سواءً اعتبرت الصَّغَرُ أو الكِبَرُ أفاد الاستيعاب.

والذي يفهم من كلام المصنّف: أن الوجه الأول من باب الترقّي كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ﴾، والثاني من باب الأولوية كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْلُ لُحْمًا أَفِي وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإلى الأول الإشارة بقوله: «تريدُ هو أبلغُ وأعرقُ فيما وُصفَ به»، وإلى الثاني بقوله: «كانك قلت: فضلاً عن الدرهم والدرهمين».

(١) في (ط): «فالبعوضة».

(٢) في (ط): «فالبعوضة».

إني سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «ما من مسلم يُشاكُ شوكةً فما فوقها إلا كُتبت له بها درجةٌ ومُحيت بها عنه خطيئة»، يُحتمل: فما عدا الشوكةَ وتجاوزَها في القلّة، وهي نحوُ نُخْبَةِ النَّمْلَةِ في قوله ﷺ: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ فهو كفارةٌ لخطاياها؛ حتى نُخْبَةُ النَّمْلَةِ»، وهي عَصَّتُهَا؛ ويُحتملُ ما هو أشدُّ من الشوكةِ وأوجع؛ كالخُرُورِ على طُنْبِ الفُسْطاطِ. فإن قلت: كيف يُضربُ المثلُ بها دونَ البعوضةِ وهي النهايةُ في الصَّغَرِ؟ قلتُ: ليسَ كذلك؛ فإن جَنَاحَ البَعُوضَةِ أَقْلُ منها وأصغرُ بَدَرَجَاتٍ، وقد ضَرَبَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ مثلاً للدنيا، وفي خَلْقِ اللهِ حيوانٌ أصغرُ منها ومن جَنَاحِها ريباً رأيت في تضاعيفِ الكُتُبِ العتيقةِ دويبةٌ لا يكاد يجليها للبصرِ الحادُّ إلا تحركها، فإذا سكنت فالتسكونُ يُوارِيها، ثم إذا لَوَّحت لها بيدك حادت عنها، وتجنبت مَضَرَّتِها،.....

قوله: (يُشاكُ شوكةً) عن بعضهم: أرادَ المعنى لا العَيْنَ، وهي المَرَّةُ من شاك، ولو أرادَ العَيْنَ لقال: بِشَوكةٍ<sup>(١)</sup>، وفيه نظر.

النهاية: شيك الرجلُ فهو مَشوكٌ: إذا دخل في جِسْمِهِ شوكة.

الحديث أخرجه البخاريُّ ومُسلمٌ ومالكٌ والترمذيُّ<sup>(٢)</sup>. وأما قوله: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ» الحديث، فلم أقف له على رواية<sup>(٣)</sup>.

قوله: (كالخُرُورِ على طُنْبِ الفُسْطاطِ)، الجوهري: الفُسْطاطُ بيت من شَعَرٍ.

قوله: (وقد ضَرَبَهُ رسولُ اللهِ ﷺ مثلاً للدنيا)<sup>(٤)</sup> روينا عن الترمذيِّ عن سهلِ بنِ سعدٍ،

(١) في (ف): «شوكة».

(٢) هو في «الموطأ» ص ٦٧٢، وأخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٩٠٦).

(٣) وكذا قال الحافظان: الزيلعي في «تخریج أحاديث الكشاف» (٥٨: ١)، وابن حجر في «الکافي الشاف» (١٦: ١).

(٤) في (ف): «للدينار».

فسبحانَ مَنْ يُدْرِكُ صُورَةَ تِلْكَ وَأَعْضَاءَهَا الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ، وَتَفَاصِيلَ خَلْقَتِهَا، وَيَبْصُرُ بَصَرَهَا، وَيَطَّلِعُ عَلَى ضَمِيرِهَا! وَلَعَلَّ فِي خَلْقِهِ مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا وَأَصْغَرُ، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ وَمَا عَلَيْهَا وَمَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦]، وَأُنْشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ:

يَا مَنْ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا      فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَثِيلِ  
وَيَرَى عُروَقَ نِيَاطِهَا فِي نَحْرِهَا      وَالْمَخَّ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النَّحْلِ  
اغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ قَرَطَاتِهِ      مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

و«أما» حرفٌ فيه معنى الشرط؛ ولذلك يُجَابُ بالفاء، وفائدته في الكلام: أن يعطيه فضلٌ توكيد؛ تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيدَ ذاك وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدِّ الذَّهابِ، وأنه منه عزيمة؛ قلت: أما زيدٌ فذاهبٌ؛ ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ. وهذا التفسيرُ مُدَلِّ بِفائدتين: بيان كونه توكيداً،.....

عن رسولِ الله ﷺ: «لو كانت الدنيا تعدلُ عندَ الله جناحَ بعوضةٍ ما سقى كافراً منها شربةً ماءً»<sup>(١)</sup>.

قوله: (يا من يرى) الأبيات<sup>(٢)</sup>، الجوهرى: النياطُ: عِرْقٌ علَّقَ به القَلْبُ من الوَتِينِ، فإذا قُطِعَ ماتَ صاحِبُهُ.

قوله: (أما زيدٌ فذاهبٌ) قال الزجاج: الفاءُ دَخَلَتْ في قوله: ﴿فَيَعْلَمُونَ﴾ لأنَّ «أما»

(١) هو في «سنن الترمذي» (٢٣٢٠) وأخرجه ابن ماجه (٤١١٠) وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب انتهى. وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار كما في «مجمع الزوائد» (١١: ١٩٦) وقال: فيه صالح مولى التوأمة وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقيته رجاله ثقات.

(٢) هي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» (١: ١١٦)، وعزاها للزمخشري وقال: وإن كانت عادته في الكتاب أن لا ينسب شعرة لنفسه. انتهى.

وأنه في معنى الشرط، ففي إيراد الجملتين مُصَدَّرَتَيْنِ به وإن لم يقل: فالذين آمنوا يعلمون، والذين كفروا يقولون - إحمادٌ عظيمٌ لأمر المؤمنين، واعتدادٌ بعلمهم أنه الحق، ونعيٌّ على الكافرين إغفالهم حظهم وعنادهم، ورميهم بالكلمة الحمقاء.

تأتي بمعنى الشرط والجزاء كأنه إذا قال: أما زيدٌ فقد آمنَ وأما عمرو فقد كفر، قيل: مهما يَكُنْ من شيءٍ فقد آمنَ زيدٌ، ومهما يَكُنْ من شيءٍ فقد كفرَ عمرو<sup>(١)</sup>.

قلت: وتحريره: أي شيءٍ قُدِّرَ مِنَ الموانع والحوادث لا يمنع زيدًا من الإيمان. ويلزم منه أنَّ الإيمانَ منه عزيمةٌ، ولهذا كَرَّرَ العبارة. وفي «الإقليد»: عن عبد القاهر<sup>(٢)</sup>: حقُّ زيد أن يكونَ بعد الفاء، لأنه جوابٌ وجزاءٌ إلا أنه حُذِفَ فِعْلُ الشرطِ وقُدِّمَ المُبتدأ وهو زيدٌ على الفاء وجُعِلَ التقديمُ عَوْضًا من الفعلِ المحذوف.

قوله: (إحمادٌ عظيم) ليس من أحمده، أي: صادقته محمودًا، وإنما هو من أحمدتُ صنيعه، وأحمدتُ الأرض: رَضِيتُ سُكْنَاهَا، وجاورته فأحمدتُ جواره. قاله في «الأساس» في قسمِ المجاز. وقيل: حُكْمٌ بكونه محمودًا، كالإكفار حُكْمٌ بكونه كافرًا.

قوله: (ورميهم بالكلمة الحمقاء) وَصَفَ الكَلِمَةَ بِالْحَمَقَاءِ إِذَا لَمْ تَصْدُرْ عَنْ فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ، بَل يُرْمَى بِهَا جُرْأَفًا. وَقَصَدَ بِهَا وَصَفَ صَاحِبَهَا عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَمَا وَصَفَ الْقُرْآنَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْقُرْآنَ أَنْ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] بِصِفَةِ مَنْ هُوَ بِسَبَبِهِ، لِتَكُونَ كِنَايَةً عَنْ مُخْتِصِصِ صَاحِبِ الْكَلِمَةِ؛ لِيَصْحَ التَّقَابُلُ بَيْنَ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال القاضي: وكان من حقِّ الكلام: وأما الذين كفروا فلا يعلمون؛ ليطابق قولُه: «يعلمون»، لكن لما كان قولهم هذا دليلًا واضحًا على جهلهم عدلٌ إليه على سبيل الكناية ليكون كالبرهان عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) «معاني القرآن» (١: ١٠٥).

(٢) يعني الجرجاني.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

والحقُّ: الثابت الذي لا يسوغُ إنكاره، يُقال: حقَّ الأمرُ؛ إذا ثبتَ ووجِبَ، ﴿حَقَّتْ  
كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦]، وثوبٌ محققٌ: مُحْكَمُ النَّسْجِ.

﴿مَاذَا﴾ فيه وجهان: أن تكون «ذا» اسماً موصولاً بمعنى «الذي»؛ فتكون كلمتين.  
وأن يكون «ذا» مركبةً مع «ما» مجعولتين اسماً واحداً؛ فتكون كلمةً واحدة، فهو على  
الوجه الأول مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وخبره «ذا» مع صلته، وعلى الثاني منصوبُ  
المحلِّ في حُكْمِ «ما» وحده لو قلتَ: ما أراد الله، والأصوبُ في جوابه أن يجيء على  
الأول مرفوعاً وعلى الثاني منصوباً؛ ليطباقَ الجوابُ السؤالَ. وقد جوّزوا عكس ذلك؛  
كما تقولُ في جوابٍ مَنْ قال: ما رأيتُ؟ خيرٌ، أي المرثيُّ خيرٌ، وفي جواب: ما الذي رأيتُ؟  
خيراً، أي: رأيتُ خيراً. وقرئ قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة:  
٢١٩] بالرفع والنصبِ على التقديرين.

والإرادة: نقيضُ الكراهة، وهي مصدرُ أردت الشيء؛ إذا طلبتَه نفسك، ومأل إليه  
قلبك. وفي حدود المتكلمين: الإرادة: معنى يُوجبُ للحَيِّ حالاً.....

قوله: (والحقُّ الثابتُ الذي لا يسوغُ إنكاره) قال القاضي: الحقُّ يعمُّ<sup>(١)</sup> الأعيانَ الثابتةَ  
والأفعالَ الصائبةَ والأقوالَ الصادقةَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (كما تقولُ في جوابٍ من قال: ما رأيتُ؟ خيرٌ) استشهادٌ للتعكيسِ، وسيجيءُ إن  
شاء الله في «النحل» أن مدارَ المطابقةِ على موافقةِ السائلِ ومخالفتهِ في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ  
رَبُّكَ؟ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤].

قوله: (أردتُ الشيءَ؛ إذا طلبتَه نفسك ومأل إليه قلبك) قال القاضي: الإرادة: نزوعُ  
النفسِ وميلُها إلى الفعلِ بحيثُ يميلُها عليه، ويقالُ للقوة التي هي مبدأ النزوع. والأولُ مع

(١) في (ح): «الحقُّ بهم».

(٢) «أمنوار التنزيل»، ١١: ٢٦٠.

لأجلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه. وقد اختلفوا في إرادة الله؛ فبعضهم على أن للباري مثل صفة المرید من التي هي القصد، وهو أمر زائد على كونه عالماً غير ساه؛ وبعضهم على أن معنى إرادته لأفعاله هو أنه فعلها، وهو غير ساه ولا مكره. ومعنى إرادته لأفعال غيره: أنه أمر بها. والضمير في ﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ للمثل، أول ﴿أَن يَضْرِبَ﴾.

الفعل والثاني قبله، وكل من المعنيين غير متصوّر اتصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته، فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكره، ولأفعال غيره أمره بها، فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته، وقيل: علمه باشتغال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصح، فإنه يدعو القادر إلى تحصيله. والحق أنها ترجيح أحد مقدورتيه على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام: إنها صفة تقتضي رجحان أحد طرفي الجائر على الآخر؛ لا في الوقوع بل في الإيقاع، واحترزنا بهذا القيد عن القدرة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (عالمًا غير ساه) بيان لقوله: «عالمًا»؛ يريد أن المراد من الإرادة مجرد القصد، وهو أمر زائد على معنى العلم المراد منه غير ساه. والوجه الآتي بخلافه.

قوله: (وبعضهم على أن معنى إرادته) قال المصنّف في كتاب «المنهاج»<sup>(٣)</sup>: وقيل: معنى قوله: الله مرید لأفعاله: أنه فعلها غير ساه ولا مكره. «ومريد لأفعال غيره»: أنه أمر بها وليس له مثل صفة المرید منّا، وهي القصد والميل. ومن أثبت له صفة المرید منّا فهو عنده مرید بمعنى الحادث وهو الإرادة، ويلزمه إثبات عرض لا في محل. وعند الأشعري: هو مرید بمعنى

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦١) ودَيْلَه بقوله: «وهي - يعني الإرادة - أعم من الاختيار، فإنه ميل مع تفضيل».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٥) والإمام الرازي إنَّها ينقل تعريف المتكلمين للإرادة، وعبارته ثمة: «الإرادة ماهية يجدها العاقل من نفسه ويدرك التفرقة البديهية بينها وبين علمه وقدرته وألِه ولذَّته، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن تصوُّر ماهيتها محتاجاً إلى التعريف» انتهى.

(٣) وهو كتاب في الأصول. قاله ياقوت في «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٩١) وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١٦٨: ٥).

وفي قولهم: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾ استرذالٌ واستحقر، كما قالت عائشة رضي الله عنها في عبد الله بن عمرو بن العاص: يا عجباً لابن عمرو هذا!

القديم. وعند النجار<sup>(١)</sup>: مُرِيدٌ لذاتِهِ، ويلزمهُمَا أن يريدَ المعاصيَ فيكونَ كارهاً مُرِيداً لشيءٍ واحدٍ في حالة واحدة.

وقال الإمام في «نهاية العقول»<sup>(٢)</sup>: القائلون بنفي الإرادة من المعتزلة أبو الهذيل<sup>(٣)</sup> والنظام والجاحظ والبخعي<sup>(٤)</sup> والخوارزمي<sup>(٥)</sup> قالوا: لا معنى للإرادة والكرهه شاهداً وغائباً إلا الداعي والصارف، وذلك في حَقِّنا هو العلمُ باشتغالِ الفعلِ على المصلحةِ أو الاعتقادُ أو الظنُّ بذلك، والله سبحانه وتعالى لما استحالَ في حَقِّه الاعتقادُ والظنُّ فلا جَرَمَ أنه لا معنى للداعي والصارف في حَقِّه إلا علمُهُ باشتغالِ الفعلِ على المصلحةِ والمفسدةِ. وقال أصحابنا: إنَّ الأمرَ قد ينفكُ عن الإرادة، وتَمَامُ الكلامِ مذكور في الأصول.

قوله: (يا عجباً لابن عمرو هذا) رَوَيْنَا عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ قال: بلغَ عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ عبدَ الله بنَ عمرو يأمُرُ النساءَ إذا اغتَسَلْنَ أن يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ فقالت: يا عجباً لابنِ

(١) الحسين بن محمد النجار، رأس الفرقة النجارية. له مقالات شيعية استقصاها الأستاذ أبو منصور

عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص ١٩٥، والشهرستاني في «الملل والنحل» (١: ٨٧).

(٢) وهو كتابٌ في أصول الدين، واسمه العَلَمِيُّ: «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» رَتَّبَهُ على عشرين

فَصْلاً، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٩٨٨).

(٣) العلاف محمد بن الهذيل. من رؤوس المعتزلة (ت ٢٣٥هـ)، وافق الفلاسفة في كثير من أصولهم الفاسدة.

له ترجمة في «طبقات المعتزلة» للشريف المرتضى ص ٤٤، و«سير النبلاء» (١١: ١٧٣) ولتمام الفائدة انظر:

«الملل والنحل» للشهرستاني (١: ٢٠).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد البَلْخِيُّ الكعبيُّ (ت ٣٢٧هـ) من رؤوس الاعتزال، وله ترجمة في «تاريخ

بغداد» (٩: ٣٨٤)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٥)، و«سير النبلاء» (١٥: ٢٥٥).

(٥) لم أهدِ إلى معرفة المقصود به.



﴿مَثَلًا﴾: نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ أَجَابَ بِجَوَابٍ غَثٍّ: مَاذَا أُرِدْتَ بِهَذَا جَوَابًا؟ وَلِمَنْ حَمَلَ سِلَاحًا رَدِيثًا: كَيْفَ تَنْتَفِعُ بِهَذَا سِلَاحًا؛ أَوْ عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِهِ: ﴿هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقوله ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جَارٍ مَجْرَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ لِلجَمَلَتَيْنِ المَصْدَرَتَيْنِ بـ «أَمَّا»، وَأَنَّ فَرِيقَ العَالِمِينَ بِأَنَّهُ الحَقُّ، وَفَرِيقَ الجَاهِلِينَ المَسْتَهْزِئِينَ بِهِ؛ كِلَاهُمَا موصوفٌ بالكثرة، وَأَنَّ العِلْمَ بِكُونِهِ حَقًّا مِنْ بَابِ الهُدَى الَّذِي أَزْدَادُ بِهِ المُؤْمِنُونَ نُورًا إِلَى نُورِهِمْ، وَأَنَّ الجَهْلَ بِحُسْنِ مَوْرِدِهِ مِنْ بَابِ الضَّلَالَةِ الَّتِي زَادَتْ الجَهْلَةَ خَبْطًا فِي ظُلْمَاتِهِمْ. فَإِنَّ قُلْتَ: لَمْ يُوصَفِ المَهْدِيُّونَ بِالكثرةِ وَالْقِلَّةِ صِفَتِهِمْ ﴿وَقِيلَ مَنْ عِبَادِي الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَقِيلَ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، .....

عمرو هذا. وفيه: «كنتُ أغتسلُ ورسولُ الله في إناءٍ واحدٍ وما أزيدُ أن أفرغَ على رأسي ثلاثَ إفراغاتٍ» أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

قوله: (أو على الحال) قال أبو البقاء: «مثلاً» حالٌ من اسمِ الله، أو من «هذا» أي: مُثْمَلًا أو مُثْمَلًا بِهِ<sup>(٢)</sup>. والمصنّفُ اختارَ الثاني لقوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

قوله: (جارٍ مجرى التفسير والبيان للجملتين) لأنَّ كِلْتَا الجَمَلَتَيْنِ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الكثرةِ وَعَلَى معنَى الضَّلَالَةِ وَالهُدَى وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ﴾ فَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ ذَلِكَ وَكشَفَ المعنَى، وَكَذَا تَفْسِيرُهُ هَذَا، فَقَوْلُهُ: «وإنَّ فَرِيقَ العَالِمِينَ» وَ«فَرِيقَ الجَاهِلِينَ» جَارٍ مَجْرَى التَّفْسِيرِ لِقَوْلِهِ: «جَارٍ مَجْرَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ»، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَأَنَّ العِلْمَ بِكُونِهِ حَقًّا» وَقَوْلُهُ: «وَأَنَّ الجَهْلَ بِحُسْنِ مَوْرِدِهِ» تَفْسِيرٌ لِلتَّفْسِيرِ عَلَى طَرِيقَةٍ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ.

(١) «صحيح مسلم» (٣٣١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١: ٤٤).

«الناس كإبل مئة لا تجد فيها راحلة» «وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْتُ تَقْلَهُ»؟.....

قوله: (الناس كإبل مئة) الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي عن ابن عمر (١).  
 النهاية: أي: المرضي المنتجب من الناس كالنجيب من الإبل القوي على الأحمال الذي لا يوجد في كثير من الإبل. قال الأزهري: الراحلة هي البعير القوي على الأسفار والأحمال التام الخلق، يقع على الذكر والأنثى، والهاء فيه للمبالغة (٢).  
 قوله: (وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْتُ تَقْلَهُ) قال الميداني: ويجوز: «وَجَدْتُ النَّاسَ» بالرفع على الحكاية، أي: سمعت هذا القول، ومن نصب «الناس» نصبه بالأمر، أي: اخبر الناس. «وَوَجَدْتُ» بمعنى: عرفت، أي: عرفت هذا المثل، والهاء في «تقله» للسكت بعد حذف العائد أصله: اخبر الناس تقلهم ثم حذف الضمير، ثم أدخل هاء الوقف، والجملة في محل نصب بـ«وَجَدْتُ» أي: وجدت الأمر كذلك. قال أبو عبيد: جاءنا الحديث عن أبي الدرداء، وقال: خرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قلبتهم، يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم (٣). وقالوا: اخبر تقله، مفعول ثانٍ لوجدت، أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول. ومعناه: ما منهم من أحد إلا وهو مسخوط بالفعل عند الخبرة.

(١) هو في «صحيح البخاري» (٦٤٩٨)، و«صحيح مسلم» (٢٥٤٧)، و«سنن الترمذي» (٢٨٧٢)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٧) (١٠٤:٤).

وقد فسّر الطحاوي دلالة الحديث بقوله: قول النبي ﷺ: «الناس كإبل مئة». يريد به خاصاً من الناس وهم الذين لا غناء معهم، ولا منفعة عندهم لمن سواهم من الناس كإبل مئة ليس فيها راحلة تحمل ما يحتاج الناس إلى حملهم عنهم، وتكون الإبل التي لا راحلة فيها كالناس الذين لا منفعة عندهم من علم يؤخذ عنهم ولا مما سوى ذلك مما يحتاج بعض الناس إليه من بعض، أو في سواهم بحمد الله ونعمته من هو في هداية الناس لرشدهم وفي تعليمهم إياهم أمر دينهم، وفي تسديدهم لهم في أمورهم، وفي حمل الكل عنهم كثير». انتهى من «شرح مشكل الآثار» (١٠٦:٤ - ١٠٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١٩:١)، وانظر كلام الأزهري في «تهذيب اللغة» (٥:٥).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢:٣٦٣).

قلت: أهل الهدى كثيرٌ في أنفسهم، وحين يوصفون بالقلّة إنما يوصفون بها بالقياس إلى أهل الضلال، وأيضاً فإنّ القليل من المهديين كثيرٌ في الحقيقة وإن قلّوا في الصّورة؛ فسّموا ذهاباً إلى الحقيقة كثيراً:

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي السِّبَادِ وَإِنْ قَلُّوا، كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا

وإسنادُ الإضلالِ إلى اللهِ تعالى إسنادُ الفعلِ إلى السبب؛ لأنه لما صرَبَ المثلُ فضَّلَ به قومٌ واهتدى به قومٌ؛ تسبَّب لضلالهم وهداهم، وعن مالكِ بن دينارٍ رحمه اللهُ: أنه دَخَلَ على محبوبٍ قد أخذَ ببالٍ عليه، وقيد، فقال: يا أبا يحيى! أما ترى ما نحنُ فيه من القيود؟ فرجع مالكُ رأسه فرأى سلّةً فقال:.....

قوله<sup>(١)</sup>: (قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا)، الأساس: في ماله قِلَّةٌ وقُلٌّ، والرُّبَا وَإِنْ كَثُرَ فهو إلى قُلٌّ، والحمدُ لله على القُلِّ والكثُرِ.

قوله: (إِنَّ الْكِرَامَ) البيت<sup>(٢)</sup>، الانتصاف: والاستشهادُ بالبيتِ غيرُ مستقيم لأنَّ معناه: أئمتهم وإن كانوا قليلاً فالواحدُ منهم كالكثير، قال<sup>(٣)</sup>:

وواحدٌ كالألف إن أمرٌ عنى<sup>(٤)</sup>

الإنصاف: المهديون في الآية كثيرٌ في أنفسهم وقليلٌ بالنسبة إلى غيرهم، فليس البيتُ من معنى الآية في شيء.

(١) كذا تقدّمت هذه الفقرة في الأصول الخطية على التي تليها، وحقّها أن تتأخر عنها.

(٢) ذكره السمين الحلبي في «الدر المصون» (١: ١٦٧)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (١: ٢٧٠).

(٣) القائل هو ابن دُرَيْدٍ صاحب «الجمهرة» والبيتُ من مقصودته الشهيرة، انظر: «شرح مقصورة ابن دريد» لابن خالويه، ص ٣٩٥ رقم البيت (١٦٩) وفسّره بقوله: إن الرجل إذا كان شجاعاً قامَ مقامَ ألف.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٨).

وقلت: كلاهما اتفقا على أن الجواب الأول هو المقصود في تفسير الآية، لأن المعنى: المهديون كثيرون في أنفسهم لأنهم كانوا جمًّا غفيرًا، ولكن بالنسبة إلى الكافرين كانوا قليلين. وأما الجواب الثاني والبيت المستشهد به فليس من المعنى في شيء، إذ لو أريد هذا المعنى لقليل: يُضِلُّ به قليلاً ويَهْدِي به كثيرًا. ويمكن أن يقال: إن المعنى يُضِلُّ به الناقضين الذين إن عدُّوا كانوا كثيرين، ويَهْدِي به الكاملين الذين إن اعتدُّوا كانوا كثيرين كقوله<sup>(١)</sup>: قليل إذا عدُّوا كثير إذا شدُّوا.

على أن سؤال المصنّف المؤسَّس على قاعدته عن أصله مدفوع؛ لأنه إن أراد معنى العموم فقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سبأ: ١٣] مع سائر الأمثلة لا يقابل الكافرين؛ لأن ذلك القليل لا يوجد إلا في الأنبياء وأفراد المؤمنين، بل المقابل عامَّة المؤمنين من أمَّة محمد صلوات الله عليه الذين علموا أن ما يقوله حقٌّ وصاب، سواء كانوا مُطيعين أو عاصين، فيدخل فيه من سبق له الكلام دخولًا أوليًا، وهو الذي يقتضيه النظم، وإن أراد خصوص السبب، فقد أبعد المزمي؛ لأن الكلام واقع في الطاعنين في ضرب الأمثال، القائلين: أما يستحي ربُّ محمد أن يضرب بالذباب والعنكبوت مثلًا؟ وماذا أراد الله بهذا مثلًا؟ وذلك أن الضمير في ﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ كما صرح به للمثل أو لـ «أن يضرب»، وفي «به» في «يُضِلُّ به» «ويهدي به» كذلك، لما قال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جار مجرئ التفسير والبيان للجملتين المُصدَّرتين بآما، والطاعنون في ضرب الأمثال ما بلغوا مبلغ المؤمنين الذين حازوا قصب السبق، وشهد لهم الله تعالى به في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَمَرُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠] فضلًا عن أن يزيدوا عليهم.

(١) هذا متزع من قول المتنبي:

فقال إذا لا قوا خفاف إذا دعوا  
كثير إذا شدوا قليل إذا عدوا

انظر: «الصبح المنبي عن حيشة المتنبي» (١: ٢١٣).

لمن هذه السَّلَّة؟ فقال: لي، فأمر بها تُنزَلُ، فإذا دَجَّحُ وأخْبِصَةَ فقال مالك: هذه وضعت القيود على رجلك. وقرأ زيد بن علي: (يُضَلُّ به كثيرٌ)، وكذلك: (وما يُضَلُّ به إلا الفاسقون). والفِسْقُ: الخروجُ عن القَصْدِ. قال رؤبة:

### فَوَاسِقًا عَن قَصِيدِهَا جَوَائِرَا

والفاسق في الشريعة: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وهو النازل بين المنزلتين، أي: بين منزلة المؤمن والكافر. وقالوا: إن أول من حد له هذا الحد أبو حذيفة واصل بن عطاء رضي الله عنه وعن أشياعه، وكونه بين بين أن حكمه.....

قوله: (فأمر بها تُنزَلُ) بالرفع على حذف أن وهو بدل اشتغال من الضمير في بها كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّلْعُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قوله: (فوَاسِقًا عَن قَصِيدِهَا جَوَائِرَا) أوله:

يَذْهَبَنَّ فِي تَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا<sup>(١)</sup>

القَصْدُ: الطريق المستقيم، «غورًا»: عَطْفٌ على محل الجارِّ والمجرور، يصفُ نوحًا يمشين في المفاوزِ يذهبَن عن استقامة الطريق.

قوله: (النازل بين المنزلتين) قال القاضي: الفاسق في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وله درجات ثلاث: الأولى: التغابي<sup>(٢)</sup> وهو أن يرتكبها أحيانًا مُسْتَقْبَحًا إياها، والثانية: الانهالك وهو أن يعتاد ارتكابها غير مُبَالٍ بها. والثالثة: الجحود وهو أن يرتكبها مُسْتَضْوَبًا إياها، فإذا شارف هذا المقام وتخطى حُطَطَه خلع رِبْقَةَ الإيْمَانِ من عُنُقِهِ ولا بس الكُفْرِ. وما دام هو في

(١) البيت في «ملحق ديوان رؤبة» ص ١٩٠، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢: ٤٣٢)، و«أساس البلاغة» للزمخشري ص ٤٧٣.

(٢) كذا في (ط) و(ف) و«أنوار التنزيل» بالعين المعجمة والباء الموحدة، وفي (ح): «التغابي»، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة: «التعاني»، من المعاناة، فيكون لها وجه جيدٌ مُتَّجِه.

حكمُ المؤمنِ في أنه يُنَاحُ ويوارِثُ ويُغسَلُ ويُصَلَّى عليه، ويُدفَنُ في مقابرِ المسلمين، وهو كالكَافِرِ في الذمِّ واللَّعْنِ والبراءةِ منه، واعتقادِ عداوته، وأن لا يُقبَلُ له شهادةٌ، ومذهبُ مالكِ بنِ أنسٍ والزَيْدِيَّةِ أنَّ الصَّلَاةَ لا تُجْزئُ خَلْفَهُ. ويقالُ للخُلَعَاءِ المَرَدَّةِ مِنَ الكُفَّارِ: الفُسْقَةُ، وقد جاءَ في كتابِ الله الاستعمالان: ﴿يَسَّسَ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ يريدُ اللَّمَزَ والتَّأْبِيزَ، ﴿لَا تَكُ الْمُنْفِقِينَ هُمْ أَفْسَقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]. النَقْضُ: الفَسْخُ وفكُّ التَّرْكِيبِ. فإن قلت: من أين سَأَغَ استعمالُ النَقْضِ في إبطالِ العَهْدِ؟ قلتُ: من حيثُ تسميتُهُم العَهْدَ بِالْحَبْلِ عَلَى سَبِيلِ الاستعارة؛.....

درجةُ التغابي والانهك فلا يُسَلَّبُ عنه اسمُ المؤمنِ لاتصافِهِ بالتصديقِ الذي هو مُسَمَّى الإيمان، والمعتزلةُ لما قالوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجموعِ التصديقِ والإقرارِ والعملِ، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجُحودُهُ؛ جعلوه قِسْمًا ثالثًا نازلاً بين منزلي المؤمنِ والكافرِ؛ لمساكلتِهِ كُلِّ واحدٍ منهما في بعضِ الأحكامِ<sup>(١)</sup>.

قولُهُ: (للخُلَعَاءِ) هو جَمْعُ خَلِيعٍ. الأساس: ومن المجازِ: خَلَعَ فلانٌ رَسَنَهُ وعِذارَهُ، فعدا على الناسِ بشرَّهُ. وقيلَ لكلِّ شاطِرٍ: خَلِيعٌ.

قولُهُ: (وقد جاءَ الاستعمالان) أي: استعمالُ اسمِ الفاسقِ على المؤمنِ والكافرِ.

قولُهُ: (النَّقْضُ: الفَسْخُ)، الراغب: النَقْضُ فَسْخُ المُبْرَمِ، وأصلُهُ في طاقاتِ الحَبْلِ، والنَّكْثُ مثله<sup>(٢)</sup>.

قولُهُ: (من حيثُ تسميتُهُم العَهْدَ بِالْحَبْلِ) أي: لما سَمَوْا العَهْدَ بِالْحَبْلِ عَلَى سَبِيلِ الاستعارة كما في قولِهِ: «إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ جِبَالًا» أي: عَهْدًا، جَسَرُوا أن يستعملوا النَقْضَ في إبطالِ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٣). وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٦٩٧، حيث احتجَّ لمذهبه القائل بالمنزلة بين المنزلتين.

(٢) ولتمام الفائدة انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين. ومنه قول ابن التَّيَّهَانِ فِي بَيْعَةِ الْعُقْبَةِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَبَالًا وَنَحْنُ قَاطِعُوهَا، فَنَخْشَى إِنْ اللَّهُ أَعَزَّكَ وَأَظْهَرَكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ. وَهَذَا مِنْ أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَلَطَائِفِهَا؛ .....

العهد، وذلك أَنْ شَبَّهَ الْعَهْدَ بِالْحَبْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ ثَبَاتِ الْوُصْلَةِ تَشْبِيهًا بَلِيغًا حَتَّى إِنَّهُ حَبَلٌ مِنَ الْحَبَالِ، ثُمَّ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِهِ بِصُورَةِ الْحَبْلِ<sup>(١)</sup>، وَتَحْيِيلِهِ بِالْحَبْلِ، وَاخْتِرَاعِ مَا يَلْزِمُ الْحَبْلَ مِنَ النَّقْضِ، ثُمَّ إِطْلَاقِ النَّقْضِ الْمُحَقِّقِ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَرَعِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّخِيلِيَّةِ، ثُمَّ إِضَافَتِهِ إِلَى الْعَهْدِ الْمُتَخَيَّلِ لِيَكُونَ قَرِينَةً مَانِعَةً عَنِ إِرَادَةِ الْعَهْدِ الْحَقِيقِيِّ، وَلَوْ لَمْ يُذَكِّرِ النَّقْضُ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَهْدَ مَكَانَ الْإِسْتِعَارَةِ، وَإِلَيْهِ رَمَزَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: «أَنْ يَسْكُتُوا عَنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ الْمُسْتَعَارِ» أَي: الْحَبْلِ «ثُمَّ يَرْمِزُوا إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ رِوَادِفِهِ» أَي: النَّقْضِ، «فَيَنْبَهُوا بِتِلْكَ الرَّمِزَةِ عَلَى مَكَانِهِ» أَي: الْحَبْلِ الْمُسْتَعَارِ، وَعَلَى هَذَا الْمَثَلَانِ.

قَوْلُهُ: (التَّيَّهَانِ) وَفِي «الْحَوَاشِي»: صَحَّ عَنْ نُسخَةِ الْمَصْنُفِ بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَبِكْسَرِهَا خَطَأً ذَكَرَهُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «شَرْحِ الْحِمَاسَةِ»<sup>(٢)</sup>. قُلْتُ: بَلْ هُوَ أَصُوبٌ لِمَا فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»: ابْنُ التَّيَّهَانِ اسْمُهُ أَبُو الْهَيْثَمِ مَالِكُ بْنُ التَّيَّهَانِ الْأَنْصَارِيُّ صَحَابِيٌّ<sup>(٣)</sup> كَبِيرٌ شَهِدَ الْعُقْبَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأَحَدًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، التَّيَّهَانُ: بِفَتْحِ التَّاءِ فَوْقَهَا نُقْطَتَانِ وَبِتَشْدِيدِ الْبَاءِ تَحْتَهَا نُقْطَتَانِ وَكَسْرِهَا. ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (فِي بَيْعَةِ الْعُقْبَةِ) وَهِيَ الْعُقْبَةُ الثَّانِيَةُ فِي ثَلَاثِ عَشْرَةَ مِنَ النُّبُوءَةِ، وَالْعُقْبَةُ الْأُولَى فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْهَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ فِي الْمَوْسِمِ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى الْقَبَائِلِ، فَبَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ الْعُقْبَةِ لَقِيَ رَهْطًا مِنَ الْخَزْرَجِ، فَجَلَسَ مَعَهُمْ وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ، وَتَلَا الْقُرْآنَ،

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَي لَمَّا سَمَّوْا الْعَهْدَ» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ (ح).

(٢) كَذَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الطَّبِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ!! وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِي «شَرْحِ الْحِمَاسَةِ»، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مِنْ بَابَةِ الْوَهْمِ.

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ».

(٤) انظُرْ: «جَامِعِ الْأَصُولِ» (١٢: ١١٨) وَ(١٢: ٨٣٥).

أن يسكتوا عن ذكرِ الشيءِ المُستعارِ ثمَّ يرمزوا إليه بذكرِ شيءٍ من روادِفِهِ فينبهوا بتلك الرِّمزة على مكانه، ونحوه قولك: شجاعٌ يفترسُ أقرانه، وعالمٌ يغترفُ منه النَّاسُ، وإذا تزوجت امرأةٌ فاستوثرها، لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاعِ والعالمِ .....

فأجابوه وانصرفوا راجعين، وكانوا ستَّة نَفَرٍ، فلما كان العامُ المقبلُ قَدِمَ منهم اثنا عشرَ رجلاً منهم ابنُ التَّيْهَانِ، قال عبادة بن الصامت: بايعناهُ بيعةَ النساءِ على أن لا نُشركَ بالله شيئاً، ولا نَزْنِي، ولا نُقتلَ أولادنا، ولا نأتي بيهتانٍ نَفْتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نَعْصيه في معروف. قال ابنُ التَّيْهَانِ: بَيْننا وبينَ القومِ جبالٌ إلى آخره، فتبسَّم رسولُ الله ﷺ وقال: «الدَّمُ بالدم، والهدْمُ بالهدْم، أنتم مِنِّي وأنا منكم». أوردَه ابنُ الجوزي في كتاب «الوفا في سيرة المصطفى»<sup>(١)</sup>.

والجبالُ - في قولِ ابنِ التَّيْهَانِ - استعارةٌ مصرَّحةٌ عن العهدِ والقرينةِ مُقتضىِ المقامِ، و«قاطعوها» ترشيحٌ لها.

«وأن يسكتوا» في الكتاب<sup>(٢)</sup> بَدَلٌ من قوله: «هذا» أي: سكوئهم «عن ذكرِ الشيءِ المُستعارِ» إلى آخره «من أسرارِ البلاغة».

قوله: (فاستوثرها)، الأساس: فراشٌ وثيرٌ، وطيءٌ، وقد وُثِرَ وثارَ، ومن المجاز: وُثِرَتْ وثارَ، إذا سَمِنَتْ، قال القُطامي<sup>(٣)</sup>:

وكانها اشتمل الضجيعُ برِئطِةٍ لا بل تزيُّدٌ وثارَ وليانا<sup>(٤)</sup>

قوله: (لم تقل هذا) أي: «يفترسُ» مثلاً إلا وقد دللت به على أن المراد بقولك: شجاعٌ: أسدٌ، ولا يكونُ أسدًا إلا أن يكونَ استعارةً مَكْنِيَّةً كما سبق، وذلك بأن يُذكرَ اسمُ الشجاعِ

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي ص ٢٢٩.

(٢) يعني في «الكشاف» (١: ١١٩).

(٣) عمير بن شبيب بن عمرو التغلبي (ت ١٣٠هـ)، شاعرٌ مُقِلٌ مجيد. له ترجمة في «الأغاني» (٢٤: ٢١)،

و«طبقات فحول الشعراء» (٢: ٥٣٤).

(٤) «ديوان القُطامي» ص ٢١٦.



بأنها أسدٌ وْبَحْرٌ، وعلی المرأة بأنها فراش. والعهد: الموثق، وعهد إليه في كذا؛ إذا وصاه به ووثقه عليه، واستعهد منه؛ إذا اشترط عليه، واستوثق منه.....

الذي هو المشبه، ويُراد به اسم الأسد المشبه به أولاً، وهو الآن مُتَخَيَّلٌ، وإنما سُمِّيت مكنيةً لدلالة لازم المشبه به على مكانه، فتفطن لها، واحذره حذو ما نبه عليه المصنف، فإن غلط الناس فيها كثير، وحيث لم يفهموه خطؤوا صاحب «المفتاح».

وأما قول صاحب «التقريب»: إنها على الاستعارة المرشحة، فبعيد؛ لأن القرينة لا تكون ترشيحاً، بل الترشيح قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مِثْقَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ لأن الترشيح تفرغ على الاستعارة وتتميم لها، ولا يأتي إلا بعد تمامها.

قوله: (وعلى المرأة بأنها فراش) وإنما أعاد الجار<sup>(١)</sup> ليُفَرِّقَ بين الأمثلة، وقد فرَّقها في قوله: «وإذا تزوجت امرأة» حيث عدل إلى الشرطية، ولو قلت: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، وامرأة وثيرة، لَنَسَبْتَ إلى ما تكره، وجمعت بين الصرغام والنعام.

قوله: (واستعهد) عطف على قوله: «عهد إليه» أي: العهد مُطلقاً: الموثق، فإذا استُعْمِلَ بـ«إلى» كان بمعنى وصاه به، وإذا استُعْمِلَ بـ«من»، كان بمعنى الاشتراط، والقدر المُشْتَرَكُ الموثق، كما قال «العهد: الموثق» ولهذا قدر في المعنيين «وثقه عليه واستوثق منه»، ولا بد في الأول من قبول من يُعهد إليه، وفي الثاني لزوم الوفاء<sup>(٢)</sup> من الطرفين، يدل<sup>(٣)</sup> عليه استشهادُه بقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] والصريح فيه قوله تعالى: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨] إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ٣٩].

(١) في (ح): «أعاد الجارة».

(٢) في (ف): «الفاء».

(٣) قوله: «يدل» ساقط من (ف).

والمراد بهؤلاء الناقضين لعهد الله أحبار اليهود المتعنتون، أو منافقوهم، أو الكفار جميعاً. فإن قلت: فما المراد بعهد الله؟ قلت: ما ركز في عقولهم من الحجّة على التوحيد، كأنه أمرٌ وصّاهم به، ووثق عليهم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أو أخذ الميثاق عليهم بأنهم إذا بعث إليهم رسولٌ يصدّقه الله بمعجزاته صدّقه واتبعوه، .....

الراغب: العهد: حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال. وعهد فلانٌ إلى فلانٍ يفهد، أي: ألقى العهد إليه، وأوصاه بحفظه، وعهد الله تارةً يكونُ بها ركزه في عقولنا وتارةً بها أمرنا به بكتابه وسنة رسوله<sup>(١)</sup>، وتارةً بما نلتزمه وليس بلازم في أصل الشرع كالندور وما يجري مجراها، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] والمُعاهدُ في أصل الشرع يختصُّ بمن دخل من الكفار في عهد المسلمين، وكذلك ذو العهد، ومنه الحديث: «لا يُقتل المؤمنُ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده»<sup>(٢)</sup> وباعتبار الحفظ قيلَ للوثيقة بين المتعاقدين عهداً، وقولهم: في هذا الأمر عهداً لِمَا أمر به بأن يُستوثق منه<sup>(٣)</sup>. ويقال: العهد للدار، لمراعاة الرجوع إليها.

قوله: (ما ركز في عقولهم) مناسب لقوله: «عهد إليه في كذا» فعلى هذا أخذ الميثاق تمثيلاً بدليل قوله: «كأنه أمرٌ وصّاهم به».

فقوله: (وهو معنى قوله: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]) بيان لقوله: «ما ركز في عقولهم من الحجّة» وقوله: «أو أخذ الميثاق عليهم» مناسب لقوله: «واستعهد منه: إذا اشترط عليه»، ويدلُّ عليه تصريح الشرط بأنهم إذا بعث إليهم رسولٌ صدّقه واتبعوه.

(١) في (ط): «وبالسنة رسله».

(٢) هو جزءٌ من حديث أخرجه أبو داود (٢٠٣٥)، والنسائي (٨: ١٩)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد» (٩٥٩)، وفيه تمام تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٩١.

ولم يَكْتُمُوا ذِكْرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْكِتَابِ الْمُنزَلَةِ عَلَيْهِمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وَقَوْلِهِ فِي الْإِنْجِيلِ لِعِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «سَأُنزِلُ عَلَيْكَ كِتَابًا فِيهِ نَبَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَا أَرَيْتُهُ إِيَّاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ، وَمَا نَقَضُوا مِنْ مِيثَاقِهِمُ الَّذِي وَاقَفُوا بِهِ، وَمَا ضَيَّعُوا مِنْ عَهْدِهِ إِلَيْهِمْ، وَحَسَنَ صُنْعِهِ لِلَّذِينَ قَامُوا بِمِثَاقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوْفُوا بِعَهْدِهِ؛ وَنَضَّرْهُ إِيَّاهُمْ، وَكَيْفَ أَنْزَلَ بِأَسْوَءِ نِقْمَتِهِ بِالَّذِينَ عَدَرُوا وَنَقَضُوا مِثَاقَهُمْ، وَلَمْ يُوْفُوا بِعَهْدِهِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ فَعَلُوا بِاسْمِ عِيسَى مَا فَعَلُوا بِاسْمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا، مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْجُحُودِ وَكَفَرُوا بِهِ كَمَا كَفَرُوا بِهِ، وَقِيلَ: .....

قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَدَّمَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «ذِكْرَهُ» وَقِيلَ: مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَخَذَ» وَلَيْسَ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (فِي الْإِنْجِيلِ) أَي: فِي حَقِّ الْإِنْجِيلِ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «كِتَابًا» هُوَ الْإِنْجِيلُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى لِرَسُولِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا تَقِيلاً﴾ [الزمل: ٥] وَالْقَوْلُ الثَّقِيلُ هُوَ الْقُرْآنُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَمَا أَرَيْتُهُ) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ لِقَوْلِهِ: «بَنِي إِسْرَائِيلَ»، عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ، أَي: نَبَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرَيْتُهُ إِيَّاهُمْ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْيَهُودَ فَعَلُوا بِاسْمِ عِيسَى) قِيلَ: إِلَى هَاهُنَا تَمَّ كَلَامُ اللَّهِ فِي الْإِنْجِيلِ. وَفِي قَوْلِهِ: «مِنْ عَهْدِهِ» التَّفَاتُ، وَقَوْلُهُ: «لِأَنَّ الْيَهُودَ» كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «فِي الْإِنْجِيلِ» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِانْتِزَاعِ قَوْلِهِ: «فِي الْإِنْجِيلِ» مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وَكِلَاهُمَا مِثَالَانِ لِقَوْلِهِ: «أَوْ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ إِذَا بَعَثَ إِلَى آخِرِهِ، أَي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ» ص ١٩١٢، وَنَقَلَ عَنْ حُدَاقِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَعْنَاهُ: تَقِيلُ الْمَعَانِي؛ مِنَ الْأَمْرِ بِالطَّاعَاتِ وَالتَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْجِهَادِ وَنَحْوِهِ، وَمَزَاوِلَةِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ دَائِمًا. انْتَهَى، وَلِتِهَامِ الْفَائِدَةِ انظُرْ: «مَعَالِمَ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغْوِيِّ (٨: ٢٥٢)، حَيْثُ اسْتَقْصَى عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ مَعْنَى الْقَوْلِ الثَّقِيلِ.

هو أخذُ اللهِ العهدَ عليهم أن لا يَسفكوا دماءَهم، ولا يَبغِي بعضهم على بَعْض، ولا يقطعوا أرحامهم. وقيل: عَهْدَ اللهُ إلى خَلْقِهِ ثلاثةَ عُهُود: العهدُ الأوَّلُ الذي أَخَذَهُ على جميعِ ذُرِّيَةِ آدَمَ: الإقرارُ بربوبيتِهِ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ وعهدٌ خَصَّ به التَّيِّبِينَ أن يُبلِّغُوا الرِّسَالَةَ، وَيُقيمُوا الدِّينَ ولا يَتفرَّقوا فيه؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ وعهدٌ خَصَّ به العلماءُ؛ وهو قولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. والضميرُ في ﴿مِيثَاقِهِ﴾ للعهد، .....

أخذَ الميثاقَ عليهم بأنه إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ يُصدِّقُهُ بمعجزاته صدَّقوه، ولم يكتُموا ذِكْرَهُ المُثَبَّتَ في الكُتُبِ المُنزَلَةِ عليهم كما كُتِبَ في «التوراة»، واستعهدَ من اليهود فيها: أنه إذا جاءهم الرسولُ النبيُّ الأُمِّيُّ وَيُصدِّقُهُ اللهُ بالمعجزةِ يُؤْمِنُوا به وَيُصدِّقوه ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] ونقضوا الميثاقَ، يدلُّ على هذا قولُهُ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ يَهْدِيكُمْ﴾ وكتبَ أيضًا فيها: وأستعهدُ منهم أنه إذا جاء عيسى وَيُصدِّقُهُ اللهُ بالمعجزةِ يُصدِّقوه وَيُؤْمِنُوا به، فنقضوا الميثاقَ ولم يُصدِّقوه، يدلُّ عليه قولُهُ: سأُنزلُ إلى آخره؛ لأنَّ فيه تسليَةً للمسيحِ عليه السلام، وأنه من زُمرَةِ مَنْ كَذَبَتْهُ اليهودُ ونقضوا ميثاقَ اللهُ فيه، ولم يُوفُوا بعهدِهِ. ووعدَ بأنه سيستقمُّ له منهم البتَّة.

قولُهُ: (والضميرُ في ﴿مِيثَاقِهِ﴾ للعهد) أي: الضميرُ فيه: إمَّا للعهدِ أو اللهُ تعالى، وعلى التقديرين الميثاقُ: إمَّا اسمٌ لما تَقَعُ به الوثاقَةُ، أي: الاستحكامُ، وإمَّا مَصْدَرٌ. فهذه وجوهُ أربعة: الوجهُ الأوَّلُ مناسبٌ لقوله في الجوابِ «ما ركَّزَ في عقولِهِم من الحُجَّةِ على التوحيد»، لإيقاعِ قولِهِ: «مَنْ قَبولِهِ وإلزامِهِ أنْفُسَهُم» بيانا «لِما وَثَّقُوا به»، ولا بُدَّ في هذا الوجهِ من القَبولِ مَنْ يَعهدُ إليه، لِما سبقَ في قولِهِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والرابعُ منها مناسبٌ للوجهِ الثاني في الجوابِ وهو قولُهُ: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم بأنهم إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ صدَّقوه» لقولِهِ: «من آياته وكتبه وإنذارِ رُسُلِهِ»، ولا يجبُ على هذا الوجهِ

وهو ما وثَّقوا به عهدَ الله من قَبُولِهِ، والزَّامِهِ أَنْفُسَهُمْ. ويجوزُ أن يكونَ بِمعنى تَوْثِيقَتِهِ، كما أن الميعادَ والميلادَ بِمعنى الوعدِ والولادة، ويجوزُ أن يَرجعَ الضميرُ إلى الله تعالى؛ أي من بعد تَوْثِيقَتِهِ عَلَيْهِمْ، أو من بعد ما وثَّقَ به عَهْدَهُ من آيَاتِهِ وكتَبِهِ، وإنذارِ رُسُلِهِ. ومعنى قطعِهِم ما أمرَ اللهُ به أن يُوصَلَ: قطعُهُم الأرحامَ وموالاتِ المؤمنين .....

القبولُ لِمَا سبق في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ﴾.

والوجه الثاني والثالث عامان، ولهذا ما قَيَّدَهُما بشيء، أما تقديرُ الوجهِ الثاني: فالمعنى الذين يَنْقُضُونَ عهدَ الله من بعد تَوْثِيقَتِهِم العهدَ مع الله بالقبول والتزموه، أو من بعد توثيقِ الله العهدَ بالشرط الذي شَرَطَ، وعلى هذا الوجهُ الثالث.

قوله: ﴿فَطَعْنَهُم الأرحامَ﴾ قال القاضي: ويحتملُ كلَّ قطعيةٍ لا يَرْضاها الله تعالى وسائر ما فيه رَفُضٌ خَيْرٍ وتَعاطي شَرٍّ، فإنه يقطعُ الوُصْلَةَ بين الله وبين العبدِ المقصودةِ بالذات<sup>(١)</sup>.

وقلتُ: ذهبَ القاضي إلى العُموْمِ، وَخَصَّهُ المصنِّفُ بالوجهين، ولا منافاة؛ لأنَّ قوله: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿إِلَّا الْفٰسِقِينَ﴾، وهو: إمَّا مُظَهَّرٌ وَضِعَ موضعَ المُضْمَرِ، وهم الطاعِنون في التمثيلاتِ الواردةِ في التنزيل. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أن يَضْرِبَ مَثَلًا [البقرة: ٢٦] رَدُّ عَلَيْهِمْ، وحيثُ لا يخلو: إمَّا أن يُرادَ بهم المُشْرِكُونَ، فالمرادُ بقطع الأرحامِ عَدَاوَتُهُمْ مع رسولِ الله ﷺ، وإمَّا أن يُرادَ بهم أهلُ الكتابِ، فالمرادُ قطعُهُم ما بين الأنبياءِ من الوُصْلَةِ والاتحادِ حيث آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، وإمَّا عامٌّ في جميعِ الفسقةِ، فحيثُ يُحْمَلُ على ما قاله القاضي، ويدخلُ فيه أحدُ الفريقينِ على البدلِ دخولاً أولياً بشهادةِ سياقِ الكلامِ، والله أعلم.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٦) وعبارته ثَمَّةٌ: «يحتملُ كلَّ قطعيةٍ لا يرضاها الله تعالى كقطع الرحم والإعراض عن موالاتِ المؤمنين، والتفرقة بين الأنبياء عليهم السلام والكتب في التصديق، وترك الجماعات المفروضة، وسائر ما فيه رَفُضٌ خَيْرٍ أو تعاطي شَرٍّ».

وقيل: قطعهم ما بين الأنبياء من الوصلة والاتحاد والاجتماع على الحق في إيمانهم ببعضٍ وكفرهم ببعض. فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه، وبه سُمِّي الأمر الذي هو واحد الأمور؛ لأن الداعي الذي يدعو إليه من يتولاه شُبَّهَ بأمير يأمره به، فقيل له: أمر؛ تسمية للمفعول به بالمصدر، كأنه مأمورٌ به، كما قيل له: شأن، والشأن: الطلب والقصد، يقال: شأنتُ شأنه، أي: قصدتُ قصده.

الراغب: أما ذمهم بقطع ما أمر الله به أن يوصلَ فذمٌ برفض الخيراتِ وتعاطي السيئات، وذلك أن التقاطع يحصل من رفض المحبة والعدالة، ورفضها سبب كلِّ فساد، فإن القوم إذا أحبوا وعدلوا تواصلوا، وإذا تواصلوا تعاونوا، وإذا تعاونوا عمروا، وإذا عمروا أمروا<sup>(١)</sup>. وبالعكس: إذا تباغضوا وظلموا تداربوا وتخاذلوا<sup>(٢)</sup>، وإذا تحاذلوا<sup>(٣)</sup> لم يعمل بعضهم لبعضٍ فهلكوا. ولهذا قال ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تداربوا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم الله»<sup>(٤)</sup>. ولذلك حننا على الاجتماعات في الجماعات والجماعات؛ لكون ذلك سبباً إلى الألفة، بل لذلك عظم الله تعالى المنَّة على المؤمنين بقوله: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ يَدَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٣] <sup>(٥)</sup>.

قوله: (واحدُ الأمور) أي: القصدُ والشأن، لأن الأمر المُصطلح عليه جمعه: الأوامر. قوله: (لأن الداعي الذي يدعو إليه) والضميرُ في «إليه» راجعُ إلى الأمرِ بمعنى الشأن، وكذا المنصوبُ في «يتولاه»، لا إلى الفعلِ كما ظنَّ؛ لأنَّ التشبيهَ واقعٌ بين الأمرِ الذي هو بمعنى الشأن وبين الأمرِ الذي هو طلبُ الفعلِ، و«من يتولاه» مفعولٌ يدعو، أي: شَبَّهَ الداعي الذي

(١) يعني بالمعروف.

(٢) في (ط) و(ح): «وتداربوا وتخاذلوا».

(٣) قوله: «وإذا تحاذلوا» ساقط من (ط) و(ح).

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٦٤).

(٥) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

﴿هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾؛ لأنهم استبدلوا النقض بالوفاء، والقطع بالوصل، والفساد بالصلاح، وعقابها بثوابها.

[﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّٰهِ وَكُنْتُمْ اَمْوَانًا فَاٰخِذِكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ اِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ \* هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْاَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اَسْتَوَىٰ اِلَى السَّمَآءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٨-٢٩]

معنى الهمزة التي في ﴿كَيْفَ﴾ مثله في قولك: أتكفرون باللّٰه .....

يدعو من يقصدُ أمرًا بامرٍ يأمر المتولي، أي: المأمور؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من باعِثٍ وحاملٍ، فشبه ذلك الباعِثُ بالأمر، فصار ذلك الفعلُ كالمأمورِ به فسمَّوه بالمصدرِ؛ كالصَّيدِ باسمِ المصيد<sup>(١)</sup>. وفي كلامه إيباءٌ إلى أنه منقولٌ عُرفيٌّ، والتشبيهُ بيانٌ للعلاقة. قال صاحبُ «النهاية»: الشأن: الحطُّبُ والأمرُ والحالُ، والجمع: شؤون.

قوله: (استبدلوا النقض بالوفاء) يُشيرُ إلى أنَّ تلك الاستعارة التي سبقت في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللّٰهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧] مُتضمِّنةٌ للاستبدالِ المستعارِ له البيعُ والشراء استعارةً قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلٰلَةَ بِالْهُدٰى﴾ [البقرة: ١٦]، ولهذا ذِيلٌ بقوله: ﴿اُولٰٓئِكَ هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾، فإنَّ الخُسْرانَ لا يُستعملُ إلا في التجارة حقيقَةً، فيكون قرينةً للاستعارة المقدَّرة، كما أنَّ نَمَّةَ النسبة قرينةٌ لها، و«فما ربحت» ترشيحٌ، شَبَّه استبدالَ النقضِ بالوفاءِ المستلزمِ للعقابِ بالاشتراءِ المستلزمِ للخُسْرانِ.

قوله: (وعقابها) الضميرُ فيه راجعٌ إلى النقضِ والقطعِ والفسادِ، وهي جماعة، كما أنَّ في «بثوابها» راجعٌ إلى نقائصها.

قوله: (معنى الهمزة [التي] في ﴿كَيْفَ﴾ مثله في [قولك]: أتكفرون) يعني: «كَيْفَ»

(١) في (ط): «كالمصيد بمعنى الصيد».

ومعكم ما يَصْرِفُ عن الكُفْرِ ويدعو إلى الإيمان؟! وهو الإنكارُ والتعجب، ونظيره قولك: أَتَطِيرُ بغيرِ جَنَاحٍ؟! و: كَيْفَ تَطِيرُ بغيرِ جَنَاحٍ؟! فإن قلت: قولك: أَتَطِيرُ بغيرِ جَنَاحٍ: إنكارٌ للطيران؛ لأنه مستحيلٌ بغيرِ جَنَاحٍ، وأما الكُفْرُ فغيرُ مُستحيلٍ مع ما ذُكِرَ من الإمامةِ والإحياء! قلت: قد أُخْرِجَ في صورةِ المستحيلِ لِمَا قَوِيَ من الصَّارِفِ عن الكُفْرِ والدَّاعي إلى الإيمان. فإن قلت: فقد تبيَّنَ أمرُ الهمزةِ وأنها لإنكارِ الفعلِ والإيدانِ باستحالتهِ في نفسه، أو لقوةِ الصَّارِفِ عنه، فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾؟.....

سؤالٌ عن الحالِ، فإذا قيل: كيف زيدٌ؟ كأنه قيل: أصحیحٌ أم سقيمٌ؟ مشغولٌ أم فارغٌ؟ لأنه إنما يُجابُ بمثلِ ذلك، فإذا ن «كيف» هاهنا متضمَّنٌ للهمزةِ، ثم معنى الهمزةِ فيه الإنكارُ والتعجب؛ لأنه مُتَفَرِّعٌ على قوله: أتكفرونَ كما سُنِّيَتْه، والهمزةُ فيه للإنكارِ والتعجبِ فكذا في كيف. ويُقَلَّ عن المصنِّفِ أنه قالَ في الفرقِ بين الهمزةِ و«كيف»: إن «كيف» سؤالٌ تفويضٍ لإطلاقه، وكان الله تعالى فَوَضَّ الأمرَ إليهم في أن يُجيبوا بأيِّ شيءٍ أجابوا، ولا كذلك الهمزة، فإنه سؤالٌ حَصْرٍ وتوقيت، فإنك تقول: أجاك راکباً أم ماشياً؟ فتوقَّتْ وتحصَّرتُ. ومعنى الإطلاق ما قاله صاحبُ «المفتاح»: «كيف» سؤالٌ عن الحالِ وهو يتنظَّمُ الأحوالَ كُلَّها، والكفارُ حينَ صدورِ الكُفْرِ عنهم لا بُدَّ من أن يكونوا على إحدى الحالتين: إما عالمين بالله وإما جاهلين به، فإذا قيل: كيف تكفرون بالله؟ أفادَ: في حال العلمِ تكفرون بالله أم في حالِ الجهلِ؟ هذا هو معنى التفويضِ في الآية<sup>(١)</sup>.

قوله: (لِما قَوِيَ من الصَّارِفِ عن الكُفْرِ) والصَّارِفُ هو العلمُ بكونه تعالى مُحْيِيهم ثم مُمَيِّتهم، ثم المرجعُ والمصيرُ إليه لإيقاعِ قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْواتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ الآيةَ قَيْداً لقوله: ﴿تَكْفُرُونَ﴾.

قوله: (فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾) يعني: هلا أنكرَ عليهم ذاتَ الكُفْرِ وذاتَ الطيرانِ وهما المُنْكَرَانِ لا حالهما، و«كيف» للحالِ؟ وحاصلُ الجوابِ: أن إنكارَ الذاتِ مُسْتَبَعٌ لإنكارِ الحالِ،

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٣٥.



حيث كان إنكارًا للحال التي يقع عليها كفرهم؟ قلت: حال الشيء تابعة لذاته، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال؛ فكان إنكار حال الكفار؛ لأنها تتبع ذات الكفر ودرقيها؛ إنكارًا لذات الكفر وثباتها على طريق الكناية، وذلك أقوى لإنكار الكفر وأبلغ. وتحريره: أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها - وقد علم أن كل موجود لا ينفك من حال وصفة عند وجوده، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات - كان إنكارًا لوجوده على الطريق البرهاني. والواو في قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ للحال. فإن قلت: فكيف صح أن يكون حالًا وهو ماضٍ، ولا يقال: جئت وقام الأمير، ولكن: وقد قام، إلا أن يضمّر «قد»؟ قلت: لم تدخل الواو على ﴿كُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ وحده، ولكن على جملة قوله: ﴿كُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ إلى ﴿تَرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقيستكم هذه، وحالكم أنكم كنتم أمواتًا نطفًا في أصلاب آبائكم؛ .....

لأن حال الشيء تابعة لذات الشيء، فلو أنكر الذات في هذا المقام [لم] يكن في المبالغة كما إذا أنكر الحال، فاتبعتها امتناع الذات، لأن مقتضى الظاهر إنكار الذات. فإذا أنكر لم يكن من الكناية في شيء. وأما إذا أنكرت الحال لتتفي الذات كان كناية، وكان أبلغ لما يلزم من نفيها نفيها بطريق برهاني؛ لأنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها وقد علم أن كل موجود لا ينفك عن حال، فإذا نفي اللازم يتنفي الملزوم، فكان كدعوى الشيء بيئته، وهي كناية إيوائية.

قوله: (ولا يقال: جئت وقام الأمير ولكن: وقد قام) قال صاحب «المفتاح»: إنها وجب ذلك ليقرّبه من زمانك حتى يصلح للحال<sup>(١)</sup>.

وقال السجّاوندي: الفعل الماضي لا يصح أن يكون حالًا؛ لأن الحال مفعول فيها، وما مضى لا يصح أن يقع فيه شيء، فإذا صحبه «قد» وقع حالًا، وذلك أن «قد» حرف معنى، وحرف المعنى إذا دخل على الفعل غير عما كان عليه من المعنى، فإذا قلت: جئت وقد كتب

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٢٢.

فجعلكم أحياء، ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ بَعْدَ هَذِهِ الْحَيَاةِ، ثُمَّ يُحْيِيكُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ، ثُمَّ يُحَاسِبُكُمْ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: بَعْضُ الْقِصَّةِ مَاضٍ وَبَعْضُهَا مُسْتَقْبَلٌ، وَالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ كِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَا حَالًا حَتَّى يَكُونَ فِعْلًا حَاضِرًا وَقَدْ وَجُودِ مَا هُوَ حَالٌ عَنْهُ، فَمَا الْحَاضِرُ الَّذِي وَقَعَ حَالًا؟ قُلْتُمْ: هُوَ الْعِلْمُ بِالْقِصَّةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ عَالِمُونَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ بِأَوَّلِهَا وَآخِرِهَا؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: فَقَدْ آلَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ: عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكْفُرُونَ فِي حَالِ عِلْمِكُمْ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ؟ فَمَا وَجْهُ صِحَّتِهِ؟ قُلْتُمْ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ فِي: .....

زَيْدًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا إِنْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ قَدْ انْقَضَتْ، وَيَكُونُ إِذَا شَرَعَ فِي الْكِتَابَةِ، وَقَدْ مَضَى مِنْهَا جِزَاءٌ لَا أَنَّهُ مَلْتَبَسٌ بِهَا، فَيُقَيَّدُ «قَدْ» أَنَّ زَيْدًا قَدْ شَرَعَ فِي الْكِتَابَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ مَضَى جِزَاءٌ مِنْهَا، فَلِمَضِيِّ ذَلِكَ الْجِزَاءِ جِيءَ بِالْمَاضِي، وَلَا يَقَعُ الْمَاضِي حَالًا إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَلِهَذَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ «قَدْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِلُحُّ لِلْحَالِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْآنَ أَوْ السَّاعَةَ، وَهَذَا مُتَمَتِّعٌ فِي الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ، فَلَا يَكُونُ حَالًا، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ «قَدْ»، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَرَّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمَاضِي الْمُنْفِيُّ إِلَى ذَلِكَ لِدَلَالَةِ مَا عَلَى نَفْيِ الْحَالِ، وَلِهَذَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ «الآن» أَوْ «السَّاعَةَ».

قَوْلُهُ: (فَقَدْ آلَ الْمَعْنَى) يَعْنِي رَجَعَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ ﴿عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكْفُرُونَ﴾ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَكُنْتُمْ آمِنًا﴾ إِلَى آخِرِهِ «فِي حَالِ عِلْمِكُمْ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ» كَأَنَّهُ قِيلَ: أَجِيبُوا عَنْ حَالِ كُفْرِكُمْ، وَالْحَالُ أَنْكُمْ عَالِمُونَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، فَمَا وَجْهُ اسْتِقَامَةِ هَذَا الْكَلَامِ؟

وُخْلَاصَةُ الْجَوَابِ وَتَحْرِيرُهُ: أَنَّ كَيْفَ سَوْأَلٍ عَنِ الْحَالِ، وَتَقَرَّرَ أَنَّ حَالَةَ الْكُفْرِ مُنْحَصِرَةٌ فِي الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ وَالْجَهْلِ بِهِ، فَإِذَا قُيِّدَ السَّوْأَلُ بِأَحَدِي الْحَالَتَيْنِ فَكَيْفَ يُجَابُ عَنْهُ؟ وَخُلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ مَرَجِعَ إِنْكَارِ حَالِ الْكُفْرِ إِلَى إِنْكَارِ ذَاتِهِ لَا حَالِهِ، وَذِكْرُ الْحَالِ لِلْمَبَالِغَةِ فَقَطْ، وَأَنَّ الْحَالَ الثَّانِيَةَ قَيْدٌ لِلْمُنْكَرِ. الْمَعْنَى: أَتَكْفُرُونَ وَالْحَالُ حَالُ الْعِلْمِ، فَحَصُولُ

﴿ كَيْفَ ﴾: الإنكار، وأن إنكار الحال مُتضمَّنٌ لإنكار الذاتِ على سبيلِ الكِنَايةِ، فكأنه قيل: ما أعجبَ كفرَكم مع علمِكم بحالِكم هذه! فإن قلت: إن اتصلَ علمُهم بأنهم كانوا أمواتًا فأحياءهم ثُمَّ يُميتهم فلم يتصلُ بالإحياءِ الثاني والرجوع؟ قلت: قد تمكَّنوا من العِلْمِ بهما بالدلائلِ الموصلةِ إليه؛ فكانَ ذلكَ بمنزلةِ حصولِ العلمِ، وكثيرٌ منهم عَلِموا ثُمَّ عاندوا. والأموات: جمعُ مَيِّتٍ؛ كالأقوالِ في جمعِ قَيْلٍ. فإن قلت: كيف قيلَ لهم: «أموات» في حالِ كونهم جمادًا، وإنما يُقال: «مَيِّت» فيما تصحُّ فيه الحياةُ من البني؟ قلت: بل يُقالُ ذلكَ لعدمِ الحياة؛ كقوله: ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]. ويجوزُ أن يكونَ استعارة؛ لاجتماعِهما في أن لا روحَ وأن لا إحساسَ. فإن قلت: ما المرادُ بالإحياءِ الثاني؟ قلت: يجوزُ أن يُرادَ به الإحياءُ في القبرِ، وبالرجوعِ النَّشورِ؛ وأن يُرادَ به النَّشورُ، وبالرجوعِ المصيرِ إلى الجزاء. فإن قلت: لِمَ كانَ العطفُ الأوَّلُ بالفاءِ، والإعقابُ بـ«ثُمَّ»؟ قلت: لأنَّ الإحياءِ الأوَّلَ قد تعقَّبَ الموتَ بغيرِ تراخٍ، وأمَّا الموتُ فقد تراخى عن الإحياءِ،....

الكُفْرِ من العاقلِ العالمِ في هذا المقامِ مَظِنَّةٌ تعجُّبٍ وتَعْجيبٍ، وحاصلهُ أن «كيفَ» قد انسلخَ عنه معنى السؤالِ وتولَّدَ معنى الإنكارِ.

قوله: (جمع قَيْلٍ)، الجوهرى: القَيْلُ: مَلِكٌ من ملوكِ حِميرَ دونَ الملكِ الأعظمِ، وأصله قَيْلٌ بالتشديدِ، كأنه الذي له قول، أي: يَنْفُذُ قَوْلَهُ، والجمعُ أقوالٌ وأقْيالٌ أيضًا، ومن جمَعَهُ على أقْيالٍ لم يَجْعَلِ الواحدَ منه مُشَدَّدًا.

قوله: (لا اجتماعِهما) أي: اجتماعِ (١) الجهادِ وما تصحُّ فيه الحياةُ في معنى «لا روحَ ولا إحساسَ»، يعني شَبَهَ الجهادِ بالمَيِّتِ لجامعِ أن لا روحَ ولا إحساسَ (٢) فيهما، ثم استعيرَ اللفظَ.

(١) في (ح) و(ف): «لا اجتماعِهما اجتماع».

(٢) قوله: «يعني شَبَهَ الجهادِ...» إلى هنا ساقط من (ح).

والإحياء الثاني كذلك متراخ عن الموت إن أُريدَ به التشورُ تراخياً ظاهراً، وإن أُريدَ به إحياء القبرِ فمنه يُكتسبُ العِلْمُ بتراخيه، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً متراخٍ عن التشورِ. فإن قلت: من أين أنكر اجتماع الكفرِ مع القصة التي ذكرها: ألاّتها مُشتملةٌ على آياتِ بيّناتٍ تُصِرُّ فهمَ عن الكفرِ، أم على نعمِ جسامٍ حقها أن تُشكرَ ولا تُكفرَ؟.....

قوله: (فمنه يُكتسبُ العِلْمُ) أي: يُعلَمُ من استعمالِ «ثم» في هذا الموضع أن الميتَ يُحْيى في القبرِ للسؤالِ بعد زمانٍ مُتراخٍ. وما يُشعرُ بذلك ما رَوَيْنَا عن مسلمٍ عن عبد الرحمن قال: حَضَرْنَا عَمْرُو بْنَ العاصِ وهو في سياقِ الموتِ، فبكى بكاءً طويلاً، وحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الجدارِ، فجعلَ ابنُه يقول: ما يُبكيك يا أبتاه؟ أما بَشْرُكَ رسولُ الله ﷺ بكذا وكذا؟ فأَقْبَلَ بَوَجْهِهِ فَقَالَ... وساق الحديثَ إلى قوله: فإذا أَنَا مِتُّ فلا يَضْحَبُنِي نائحةٌ ولا نارٌ، فإذا دَفَنْتُمُونِي فَسُنُّوا عَلَيَّ القَبْرَ سَنًا، ثم أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ ما يُنْحَرُ جَزْوَرٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ، وَأَنْظَرْ ماذَا أَرَجَعُ رُسُلَ رَبِّي<sup>(١)</sup>.

وعن أبي داودَ عن البراءِ عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ السَّمِيَّتَ لَيَسْمَعُ حَقَقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يَقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وما دينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟» الحديث<sup>(٢)</sup>.

وفي «جامع الأصول»<sup>(٣)</sup>: سياقُ الموتِ: وَقَتُ حُضُورِ الأَجَلِ، كَأَنَّ رُوحَهُ تُسَاقُ لِتُخْرَجَ مِنْ جَسَدِهِ. وَسَنَنْتُ الترابَ عَلَى الميتِ: إِذَا رَمَيْتَهُ فَوْقَهُ بِرَفِيقٍ وَلُطْفٍ.

قوله: (من أين أنكر اجتماع الكفر) «أين» سؤالٌ عن تعميمِ الأمكنةِ والأحيازِ، فاستُعيرَ للتعليلِ، ولذلك فَصَّلَهُ بقوله: «لأنّها مُشتملةٌ على آياتٍ» إلى آخره، ونَحْوُهُ في التعليلِ «إذ»

(١) أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عبد الرحمن بن شُباة المهرِّي.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٢)، وأخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) وغيرهما من حديث أنس بن مالك.

(٣) «جامع الأصول» (٩: ١٠٤).

قلت: يَحْتَمِلُ الأمرينِ جميعًا؛ لأنَّ ما عدَّه آياتٌ، وهي مع كونها آياتٍ من أعظم النعم.

و«حيث»؛ قال المصنّف: في (١) «الأحقاف» (٢): لاستواء مؤدّي التعليل والظرف في قولك: ضربته لإساءته، وضربته إذ أساء، لأنك إذا ضربته في وقت إساءته فإنما ضربته فيه لوجود إساءته فيه، أُجْرِيَا مجرى التعليل. وقريبٌ منه قولُ الأصوليين: شَرَطُ المجازِ العَلاقةُ المعتبرُ نَوْعُها، نحوُ السبيّةِ القابليةِ، نحو: سأل الوادي، فإنَّ تمكينَ الوادي للماءِ من السيلانِ بمنزلةِ سَبَبِ السيلانِ (٣)، وكذلك موقعُ صدورِ المعنى من الآيةِ وتمكينه للمُنكِرِ من السؤالِ بمنزلةِ السببِ فيه.

ثمَّ في الآيةِ مقامان: مقامُ كونهم كافرينَ بالله جاحدينَ لآياته العظام، ومقامُ كونهم غيرَ شاكرينَ لِنِعْمِهِ الجسام. وقوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَشْكَرًا فَأَجْحَكْتُمْ ثُمَّ يُبَيِّنُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّبُكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أن يكونَ موقعًا لِكِلَا المعنيتين؛ أمّا النعمةُ فلأنَّ نِعْمَةَ الحِياةِ في الدنيا والآخرةِ ممّا يستوجبُ الشكرَ، وأمّا الآيةُ فلأنَّ تلكَ الأطوارَ آياتٌ عظيمة، فعلى العالمِ بها الإقرارُ بعظمةِ مُنشئها وبارئها والإيمانُ به. فما المرادُ في الآيةِ وما الذي يقتضيه المقامُ؟

وأجابَ بقوله: «يَحْتَمِلُ الأمرينِ جميعًا» يعني لا منافاةَ بين المعنيتين، فيجوزُ إرادتهما معًا لِمَا يَجْمَعُهُما معنى النعمة.

وقلتُ: بل الواجبُ تنزُّلُها عليها لما استؤنفَ بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآياتِ [البقرة: ٢٩] على سبيلِ البيانِ، وهي مُتَضَمِّنَةٌ للنعمةِ والآياتِ جميعًا. وأمّا قولُ بعضهم: إنَّ الكُفْرَ بِمعنى الكُفْرانِ لا يُعَدُّ بالبَاءِ، فجوابُه: أنَّ بابَ المجازِ والتضمينِ غيرُ

(١) قوله: «في» ساقط من (ف).

(٢) «الكشاف» (١٤: ٣٠٧) قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وأنه جارٍ مجرى

التعليل لقوله تعالى: ﴿فَمَا آخِذْنَاهُمْ﴾.

(٣) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص ٤٤-٤٥.

﴿لَكُمْ﴾ لأجلكم ولانتفاعكم به في دُنياكم ودينكم، أما الانتفاعُ الدنيويُّ فظاهر، وأما الانتفاعُ الدينيُّ: فالنظرُ فيه وما فيه من عجائبِ الصُّنعِ الدالَّةِ على الصَّانعِ القادرِ الحكيمِ، وما فيه من التذكيرِ بالآخرةِ وبثوابِها وعقابِها؛ لاشتماله على أسبابٍ.....

مسدود، واقتضاءُ المَقامِ حاكمٌ لا يُخالفُ<sup>(١)</sup>، على أتمها من وادٍ واحدٍ، أي: كلاهما يتعديان بالباءِ كقوله تعالى: ﴿وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

قال الراغب: الكفرُ عبارةٌ عن السُّرِّ، وكُفِّرُ النعمةَ: سَرَّتها، يُقال: كَفَرَ كُفْرًا وكُفُورًا نَحْوًا: شَكَرَ شُكْرًا وشُكُورًا. وحقيقةُ الكُفْرِ سَرُّ نِعْمَةِ اللَّهِ، لَمَّا كانت نعمةُ الله إجمالًا ثلاثًا: خارجيةٌ كالمالِ والجاهِ، وبدنيةٌ كالصحةِ والقوةِ، ونفسيةٌ كالعقلِ والفطنةِ، صارَ الشُكْرُ والكُفْرُ ثلاثةَ أنواعٍ. وأعظمُ الكُفْرِ ما كان مقابلًا لأعظمِ النِّعمِ، وهو ما يُتوصَّلُ به إلى الإيمانِ واستحقاقِ الثوابِ، ومنَ قابلٍ تلكِ النعمةِ بالكُفْرِ فهو الكافرُ المطلقُ، ولذلك صارَ الكُفْرُ في الإطلاقِ جحودَ الوُحْدانيةِ والنُّبُوَّةِ والتشريعِ<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: الإمامةُ مِنَ النِّعمِ العظيمةِ المقتضيةِ للشُكْرِ، لكونِها وُصلةً إلى الحياةِ الثانيةِ التي هي الحياةُ الحقيقية؛ كما قال: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] مع أنَّ المعدودَ عليهم نِعْمَةٌ هو المعنى المُستزَعُ من القِصَّةِ بأسرها<sup>(٣)</sup> وهو العلم.

قولُه: (فيه وما فيه) الضميرُ في الموضعينِ لـ ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ كُرِّرَ للتوطئةِ على منوالِ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ، فـ«ما» فيه معطوفٌ على الضميرِ المجرورِ ولا يحتاجُ إلى إعادةِ الجارِّ لكونه كالبَدَلِ في مُجَرَّدِ التوطئةِ لا التنحية؛ لأنَّ لذاتِ زَيْدٍ في المثالِ أيضًا مَدْخَلًا في التعجُّبِ منه. المعنى: فالنظرُ في ما في الأرضِ وفي العجائبِ الكائنةِ فيه.

(١) من قوله: «الآيات» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٨٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٠).

الأُنسِ واللَّذَّةِ من فنونِ المطاعِمِ، والمشاربِ، والفواكهِ، والمَنَاجِحِ، والمرابِ، والسَمَاطِرِ  
الحسنةِ البهيَّةِ، وعلى أسبابِ الوَحْشَةِ والمشقَّةِ من أنواعِ المكارِه؛ كالنيرانِ، والصَّواعقِ،  
والسَّباعِ، والأخناشِ، والسُّمومِ، والغُُمومِ، والمخاوِفِ. وقد استدلَّ بقوله: ﴿خَلَقَ  
لَكُمْ﴾ على أنَّ الأشياءَ التي تصحُّ أن يُتَّفَعَ بها ولم تجرِ محظوراتِ في العقلِ؛  
خُلِقَتْ في الأصلِ مباحةً مُطلقاً، لكلِّ أحدٍ أن يتناولها ويستتفعَ بها. فإن قلت: هل لقولِ  
مَنْ زَعَمَ أَنَّ المعنى: خَلَقَ لكم الأرضَ وما فيها وجهُ صحَّةٍ؟ قلت: إن أرادَ بالأرضِ  
الجهاتِ السُّفليةِ دونَ الغبراءِ كما تُذكرُ السَّماءُ وتُرادُّ الجهاتُ العلويةُ؛.....

قوله: (خُلِقَتْ في الأصلِ مُباحةً مُطلقاً)، الانتصاف: هذا مذهبُ فرقةٍ من المعتزلة<sup>(١)</sup>  
بنوهُ على التحسينِ والتقيحِ<sup>(٢)</sup>.

الإنصاف: قال بهذا جماعةٌ من أهلِ السُّنَّةِ من الشافعيةِ والحنفيةِ<sup>(٣)</sup>، واختاره الإمامُ فخرُ  
الدين في «مَحْصوله»<sup>(٤)</sup> وجعله من القواعدِ الكُلِّيَّةِ، فليس المذهبُ مختصاً بهم كما زعم.

وقال القاضي: الآيةُ تقتضي إباحةَ الأشياءِ النافعةِ ولا يمنعُ اختصاصَ بعضها ببعضٍ  
لأسبابٍ عارِضةٍ، فإنه يدلُّ على أنَّ الكُلَّ للكُلِّ، لا أن كلَّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ<sup>(٥)</sup>، والتعيينُ إنما  
يُستفادُ من دليلٍ منفصلٍ. وكذا عن الإمام<sup>(٦)</sup>.

(١) في «الانتصاف»: القَدْرية. وهما بمعنى: فقد كان أهلُ السُّنَّةِ يُسمونَ المعتزلةَ القَدْريةَ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٣).

(٣) انظر تفصيل المسألة في «البحر المحيط في أصولِ الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٣٢٢).

(٤) «المحصول» للفخر الرازي (٦: ١٤٢) وهو حاصلُ بحثٍ مُتفرِّعٍ المسالكِ ختمه بقوله: «ثبت أنَّ  
الأصلَ في المنافعِ الإباحةَ، وهذا النوعُ من الكلامِ هو اللائقُ بطباعِ الفقهاءِ والقضاةِ، وإن كان تحقيقُ  
القولِ فيه لا يتمُّ إلا مع القولِ بالاعتزال». انتهى.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٢).

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٧٩).

جازَ ذلك؛ فإنَّ العَبْرَاءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفليَّةِ. و﴿جَمِيعًا﴾ نُصِبَ على الحالِ من الموصولِ الثاني. والاستواءُ: الاعتدالُ والاستقامة، يُقال: استوى العودُ وغيره؛ إذا قامَ واعتدل. ثُمَّ قِيلَ: استوى إليه كالتَّسَهُمِ المرسل؛ إذا قَصَدَه قصدًا مُستويًا من غيرِ أن يَلْوِيَ على شيء، ومنه استعيرَ قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ أي: قَصَدَ إليها بإرادته ومشيئته بعدَ خَلْقِ ما في الأرضِ من غيرِ أن يُريدَ - فيما بينَ ذلك - خَلْقَ شيءٍ آخرَ. والمرادُ بالسَّماءِ جهاتُ العُلُوِّ كأنه قيل: ثُمَّ استوى إلى فوق.....

قوله: (جازَ ذلك) أي: قولٌ مَنْ زعمَ أنَّ المعنيَّ بقوله: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ خَلْقُ الأرضِ وما فيها، إنَّما يصحُّ إذا كُنِيَ بالأرضِ عن الجهاتِ السفليةِ دونَ حقيقةِ الأرضِ التي هي العَبْرَاءُ؛ لأنَّ العَبْرَاءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفليةِ، وأما إذا أُجْرِيتُ على الحقيقةِ فلا، فإنَّ الشيءَ لا يحصلُ في نفسه ولا يكونُ طرفًا لها. وينصرُ الأولُ أفرادَ السَّماءِ والمرادُ جهاتُ العُلُوِّ في الوجهِ المختار.

قوله: (ثم قيل: استوى إليه)، الأساس: ومن المجازِ: استويتُ إليك: قصدتُك قصدًا لا ألوي على شيء. ولما لم يكن في الاعتدالِ والاستقامةِ التواءٌ سُمِّيَ به القَصْدُ المُستوي مجازًا، بقرينةِ التَّعْدِيَةِ «بإلى». الأساس: قَصَدْتُهُ وقَصَدْتُ إليه. ثُمَّ شُبِّهَ بهذا القَصْدِ الذي يختصُّ بالأجسامِ إرادتهِ الخاصَّةُ تعالى عن صفاتِ المخلوقين، ثم استعيرَ لها ما كان مُستعملًا في المُشَبَّهِ به استعارةً مُصَرَّحةً تَبَعِيَّةً.

قوله: (المرادُ بالسَّماءِ جهاتُ العُلُوِّ) إنَّما عدلَ إلى هذا التأويلِ لفقدانِ المطابقةِ بينَ ذِكْرِ السَّماءِ والضميرِ في «فَسَوَّاهُنَّ» أفرادًا وجموعًا، فأصلُ الكلامِ حينئذٍ: ثُمَّ استوى إلى فوقِ فسوَّى سَبْعَ سَمَوَاتٍ، ألا ترى حينَ جعلِ «السَّماءِ في معنى الجنس» أو قال: السَّماءُ «جمعُ سَمَاوَةٍ»<sup>(١)</sup> كيف جعلَ الضميرَ للسَّماءِ لحصولِ المطابقةِ، فإذن المعنى على التقديرينِ الأخيرينِ<sup>(٢)</sup>: ثم أرادَ

(١) في «الكشاف»: جمع سماء، بالهمز والمد.

(٢) قوله: «على التقديرين الأخيرين» ساقط من (ط).



والضميرُ في: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ ضميرٌ مُبْهَمٌ. و﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ تفسيره، كقولهم: رَبُّهُ رَجُلًا. وقيل: الضميرُ راجعٌ إلى السَّمَاءِ. والسَّمَاءُ في معنى الجنس، وقيل: جَمْعُ سَمَاءَةٍ، والوجهُ العربيُّ هو الأوَّلُ. ومعنى تسويتَهُنَّ: تعديلُ خَلْقِهِنَّ وتقديمُهُ وإخلاقُهُ من العَوَجِ والفُطُورِ؛ أو إتمامُ خَلْقِهِنَّ. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَمِنْ ثَمَّ خَلَقَهُنَّ.....

تسوية السماوات، فسواهنَّ سَبْعاً، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَوَّأُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: فاعزَمُوا على التوبةِ فاقتلوا أَنفُسَكُمْ، لكنَّ الأوَّلَ أَقْضَىٰ لِحَقِّ البلاغةِ ومَقَامِ إرادةِ تفضيلِ خَلْقِ السماواتِ على الأرضِ، بدليلِ إِيثَارِ «ثُمَّ» الدالَّةِ على التراخي في الرتبةِ وأدعى له، فأفراذُ السَّمَاءِ لإرادةِ جهةٍ فَوْقَ مُؤَدَّنٍ بالفضلِ، إذ التعبيرُ عنها بها تعظيمٌ لها، مع أنَّ في تصويرِ الفوقيةِ في هذا الجانبِ تصويرَ ضِدِّها فيما يُقابَلُها، ولرُتْبَةِ هذه الفائدةِ أْبْهَمَ ضميرِ السماواتِ لِيُسَوِّقَ إلى ما يُبَيِّنُهُ، ثم جيءَ بها تفسيراَ له، فحصلَ من ذلك مزيدُ التفضيمِ لشأنها، وإن شئتَ فجزَّبْ ذوقَكَ في قولك: رَبُّهُ رَجُلًا، وقولك: رَبُّ رَجُلٍ، لتعرفَ الفرقَ.

وليسَ في إرادةِ الجنسيةِ تلكَ الفوائدِ، ولا في الجمعيةِ مع أنَّ تلكَ لُغَةٌ (١) غيرُ فصيحةٍ، وإليه الإشارةُ بقوله: «والوجهُ العربيُّ الأوَّلُ». وأما الفرقُ بين النَّصِّينِ فَإِنَّ الضميرَ في ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلى السَّمَاءِ على المعنى كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ حالاً، أي: فسواهنَّ كائنةً سَبْعَ سماواتٍ، أو سبعِ سماواتٍ متعددةٍ على أنها حالٌ مُوطئةٌ نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وإذا كان الضميرُ مُبْهَمًا كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ نصباً على التمييزِ، والتفسيرُ نحو: رَبُّهُ رَجُلًا. نصَّ على هَذَيْنِ النَّصِّينِ في سورة «حم السجدة» (٢).

قولُهُ: (وقيل: جَمْعُ سَمَاءَةٍ) قال الزجاج: والسَّمَاءُ لفظُها واحدٌ ومعناها الجمعُ، ويجوزُ أن تكونَ السَّمَاءُ جَمْعًا كأنَّ واحدَها سَمَاءَةٌ (٣).

(١) في (ط): «لُغَةٌ».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١٠٧: ١).

خَلَقًا مُسْتَوِيًا مُحْكَمًا مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ مَعَ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ عَلَى حَسَبِ حَاجَاتِ أَهْلِهَا وَمَنَافِعِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ. فَإِنْ قُلْتِ: مَا فَسَّرْتَ بِهِ مَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ يُنَاقِضُهُ ﴿ثُمَّ﴾؛ لِإِعْطَائِهِ مَعْنَى التَّرَاحِي وَالْمُهْلَةَ. قُلْتِ: ﴿ثُمَّ﴾ هَاهُنَا لِمَا بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ، وَفَضْلِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ عَلَى خَلْقِ الْأَرْضِ، لَا لِلتَّرَاحِي فِي الْوَقْتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَعْنَى التَّرَاحِي فِي الْوَقْتِ لَمْ يَلْزَمْ مَا اعْتَرَضَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ حِينَ قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ لَمْ يُجِدْ فِيهَا بَيْنَ ذَلِكَ - أَي: فِي تَضَاعُفِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا - خَلْقًا آخَرَ، فَإِنْ قُلْتِ: أَمَا يَنَاقِضُ هَذَا قَوْلَهُ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النَّازِعَاتِ: ٣٠]؟ قُلْتِ: لَا؛ لِأَنَّ جِزْمَ الْأَرْضِ تَقَدَّمَ خَلْقَهُ خَلْقَ السَّمَاءِ، وَأَمَّا دَحْوُهَا فَمَتَأَخَّرَ. وَعَنِ الْحَسَنِ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ فِي مَوْضِعِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَهَيْئَةِ الْفِهْرِ، عَلَيْهَا دُخَانٌ مُلْتَزِقٌ بِهَا، ثُمَّ أَصْعَدَ الدُّخَانَ وَخَلَقَ مِنْهُ السَّمَاوَاتِ، وَأَمْسَكَ الْفِهَرَ فِي مَوْضِعِهَا، وَبَسَطَ مِنْهَا الْأَرْضَ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَانَنَا رَتَقًا﴾ [الْأَنْبِيَاءِ: ٣٠]؛ وَهُوَ الْإِلْتِرَاقُ.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ \* وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَأِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ \* قَالَ يَتَّادَمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [٣٠-٣٣]

قوله: (يُنَاقِضُهُ) يعني فَسَّرْتَ الْإِسْتَوَاءَ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ فِيهَا بَيْنَ ذَلِكَ خَلْقَ شَيْءٍ آخَرَ، هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَمَعْنَى «ثُمَّ» التَّرَاحِي فِي الزَّمَانِ. وَأَجَابَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «ثُمَّ» هَاهُنَا مُسْتَعَارَةٌ لِلتَّرَاحِي

﴿وَإِذْ نَصَبَ بِأَضْحَارِ «اذْكُرْ»، وَبِحُجُورِ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ﴿قَالُوا﴾. وَالْمَلَأْتِكَةَ: .....

في الرتبة كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، فإن اسم «كان» ضمير يرجع إلى فاعل: ﴿فَلَا أَقْنَمُ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] وهو الإنسان الكافر، وقوله: ﴿فَكَرَّعَتْهُ أَوْ إِيَّاهُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةَ﴾ [البقرة: ١٧٦-١٣] أو «سَكِينًا ذَا مَرْيَةَ﴾ [البلد: ١٣-١٦] تفسير للعقبة، والترتيب الظاهري يُوجِبُ تقديم الإيذان عليهما، لكن «ثم» هاهنا للتراخي في الرتبة.

وثانيهما: أن قولنا: إنه تعالى لم يحدث فيما بين ذلك شيئاً، لا يقتضي التعاقب.

قال الإمام: «ثم» هاهنا من جهة تعدد النعم كما تقول لصاحبك: أليس قد منحتك هذا، ثم رفعت منزلتك، ثم دفعت الخوصم عنك! ولعل بعض ما أخره قد تقدم<sup>(١)</sup>. ف«ثم» على هذا مجاز لمجرد التعاقب.

قوله: ﴿وَإِذْ نَصَبَ بِأَضْحَارِ «اذْكُرْ»﴾ قال القاضي: «إذ» ظرفٌ وُضِعَ لزمانٍ نسبة ماضية وقع فيه أخرى، كما وُضِعَ «إذا» لزمانٍ نسبة مستقبلية وقع فيه أخرى، واستعملنا للتعليل والمجازاة، ولذلك يجب إضافتهما إلى الجمل كحيث في المكان، ومحلهما النصب على الظرفية أبداً<sup>(٢)</sup>. وفيه نظر؛ لأن «إذا» قد تقع اسماً كما تقول: إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَبِحُجُورِ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ﴿قَالُوا﴾) والأول أوجه؛ لأن تقدير «اذكر» يقتضي تذكيراً متجدداً فيكون كقصة مستقلة، ولا كذلك العطف فيكون قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٩] تذكيراً للدلائل الآفاق، وهذه لدلائل الأنفس؛ إما على سبيل كونها نعمة من الله تعالى، أو هي بنفسها آيات. وقد سبق أن هذه الآية كاليان لقوله: ﴿وَكَنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ من جهة النعمة والآية. ويحصل بالترقية الترقى من الأدنى إلى الأعلى، أما كونها

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٧).

(٣) لتنام الفائدة انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» للمراي ص ٣٦٧.

جَمْعُ «مَلَأَك» عَلَى الْأَصْلِ، كَالشَّائِلِ فِي جَمْعِ شَمَّالٍ، وَالْحَاقِ النَّاءِ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ. وَ«جَاعِلٌ»: مِنْ «جَعَلَ» الَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ، دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ وَهِيَ قَوْلُهُ:.....

آيَاتِ فَلَأَنَّ التَّرْقِيَّ مِنْ دَلَائِلِ الْأَفَاقِ إِلَى الْأَنْفُسِ بَابٌ عَظِيمٌ فِي الْاسْتِدْلَالِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سَرَّبِيهْمَ عَائِنَتَانِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣] قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ (١): الطَّبِيعِيُّونَ رَأَوْا فِي تَشْرِيحِ الْأَعْضَاءِ مِنْ عَجَائِبِ صُنْعِ اللَّهِ وَبِدَائِعِ حِكْمَتِهِ مَا اضْطَرُّوا مَعَهُ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِفَاطِرِ حَكِيمٍ مُطَّلِعٍ عَلَى غَايَاتِ الْأُمُورِ. وَأَمَّا كَوْنُهَا نِعْمَةً فَلَا شَكَّ أَنَّ نِعْمَةَ خَلْقِ الْأَنْفُسِ وَتَشْرِيفِهَا بِالْخِلَافَةِ وَتَكْرِيمِهَا بِسُجُودِ الْمَلَائِكَةِ أَعْظَمُ مِنْ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ لَهُمْ جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: (جَمْعُ «مَلَأَك» عَلَى الْأَصْلِ) أَي: أَصْلُهُ: مَلَأَكُ، بِالْهَمْزِ ثُمَّ تُرِكَ الْهَمْزُ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَلَمَّا جَمَعُوهُ رَدُّوهُ إِلَى الْأَصْلِ (٢)، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمَفْرُودُ أَيْضًا مَعَ الْهَمْزَةِ كَمَا أَنْشَدَهُ الرَّجَاجُ لِبَعْضِهِمْ:

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ، وَلَكِنْ لِمَلَائِكٍ      تَنَزَّلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٣)

وَقَالَ الْقَاضِي: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ الرِّسَالَ كَانُوا يَرَوْنَهُمْ كَذَلِكَ (٤).

(١) يَعْنِي الْإِمَامَ الْغَزَالِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَى مَوْطِنِ هَذَا النِّقْلِ مِنْ مَطْنَتِهِ فِي «رِسَائِلِ الْغَزَالِيِّ»، وَبِخَاصَّةِ رِسَالَتِهِ: «الْحِكْمَةُ فِي مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، وَهِيَ نَفِيسَةٌ.

(٢) وَلِأَبِي الْعَلَاءِ الْعَرَبِيِّ رِسَالَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ سَمَّاهَا: «رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ» ذَكَرَ فِيهَا تَصْرِيفَ هَذَا الْاسْمِ، وَأَطْنَبَ فِي التَّفْرِيعِ وَالْإِسْتِدْلَالِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ بِتَحْقِيقِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمِيمَنِيِّ الرَّجَكُوتِيِّ. وَلِتِمَامِ الْفَائِدَةِ أَنْظَرُ: «رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ» ص ٢٣٩.

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (١: ١١٢)، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِعَلْقَمَةَ الْفَحْلِ فِي «دِيْوَانِهِ» ص ٢٢، مَطْلَعُهَا:

وَفِي الْحَيِّ بِيضَاءُ الْعَوَارِضِ نُورُهَا      إِذَا مَا اسْبَكَّرَتْ لِلشَّبَابِ قَشِيبُ

(٤) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٢٧٩).

﴿فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فكانا مفعوليَّه، ومعناه: مُصَيَّرٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً. والخليفة: مَنْ يَخْلُفُ غَيْرَهُ. والمعنى: خليفة منكم؛ لأنهم كانوا سَكَّانِ الْأَرْضِ فَخَلَفَهُمْ فِيهَا آدَمُ وَدُرَيْتُهُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا قِيلَ: خَلَائِفُ، أَوْ: خَلَفَاءُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ بِالْخَلِيفَةِ آدَمَ وَاسْتَعْنَيْ بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ بَيْنِهِ، كَمَا يُسْتَعْنَى بِذِكْرِ أَبِي الْقَبِيلَةِ فِي قَوْلِكَ: مُضَرٌّ وَهَاشِمٌ؛ أَوْ أُرِيدُ مَنْ يَخْلُفُكُمْ؛ أَوْ خَلَفًا نَخْلُفُكُمْ؛ فَوَحَّدَ لِذَلِكَ. وَقُرِئَ: (خَلِيفَةً) بِالْقَافِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ خَلِيفَةَ مِنِّي؛ لِأَنَّ آدَمَ كَانَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَبِيٍّ، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦].  
فإن قلت: لأيِّ غرضٍ أخبرهم بذلك؟ .....

قوله: (ويجوز أن يُريدَ خليفة مني) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «المعنى خليفة منكم» يعني لفظه «من» مُقَدَّرَةٌ فِي التَّنْزِيلِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِلْخَلِيفَةِ، أَي: كَائِنَةٌ مِنْكُمْ أَوْ مِنِّي، وَعَلَى الْأَوَّلِ الْخَلِيفَةُ بِمَعْنَى الْخَلَائِفِ، الْجَوْهَرِيُّ: الْخَلْفُ: الْقَرْنُ بَعْدَ الْقَرْنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ <sup>(١)</sup> [الأعراف: ٦٩]. وَعَلَى الثَّانِي: بِمَعْنَى السُّلْطَانِ فَكَانَ يَرِدُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ: كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُجَاءَ بِالْخَلِيفَةِ جَمْعًا فَلِمَ جِيءَ مَفْرَدًا؟ فَأَجَابَ بِهَا ذَكَرٌ، ثُمَّ أَكَّدَ الْجَوَابَ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهَا مُنَاسِبَةٌ لِأَنَّ يَكُونُ «خَلِيفَةً» بِمَعْنَى الْجَمْعِ. الْجَوْهَرِيُّ: الْخَلِيفَةُ: الْخَلَائِفُ، وَيُقَالُ: هُمْ خَلِيفَةُ اللَّهِ، وَهَمْ خَلَقَ اللَّهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، فَعَلَّلَ ذَلِكَ الْوَجْهَ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، فَالْخَلِيفَةُ عَلَى هَذَا غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ أَنْ تُفَسَّرَ بِالْجَمْعِ.

قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦] استشهدا لكونِ آدَمَ خَلِيفَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَلِيفَةِ حَيْثُ نَزِدَ مَنْ يُجْرِي فِي الْأَرْضِ أَحْكَامَ اللَّهِ عَلَى سَنَنِ الْعَدْلِ وَتَهَيُّجِ الصَّوَابِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ تَرْتُّبُ قَوْلِهِ: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ عَلَى الْوَصْفِ بِجَعْلِهِ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا لِمَا فَقَدَ هَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ الْخَلَائِفِ الرَّاشِدِينَ، قَالَ ﷺ: «الْخَلِيفَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ

(١) في (ط): «من بعد عاد» وكذا هي الآية ٧٤ من سورة الأعراف.

(٢) وهي قراءة زيد بن علي كما في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٦٣).

قلت: ليسألوا ذلك السؤال ويجابوا بما أجيبوا به فيعرفوا حكمته في استخلافهم قبل كونهم؛ صيانة لهم عن اعتراض الشبهة في وقت استخلافهم. وقيل: ليُعلم عبادة المشاورة في أمورهم قبل أن يقدموا عليها، وعرضها على ثقاتهم ونصحائهم، وإن كان هو بعلمه وحكمته البالغة غنياً عن المشاورة. ﴿أَجْعَلُ فِيهَا﴾: تعجب من أن يستخلف مكان....

سنة، ثم مُلِّك بعد ذلك» رواه الترمذي عن سفيينة<sup>(١)</sup>، وروى أبو داود عنه: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء»<sup>(٢)</sup>.

الراغب: إنَّما استخلف الله تعالى آدمَ لقصورِ المستخلفِ عليه أن يقبل التأثير من المستخلف وذلك ظاهر، فإنَّ السلطان جعل الوزير بينه وبين رعيته إذ هم أقرب إلى قبولهم منه، وكذا الواعظُ جعل بين العامة والعلماء الراسخين، فإنَّ العامة أقبَل منهم من العالمِ الراسخِ، وليس ذلك لعجزه بل لعجز العامة عن القبول منه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (صيانة لهم عن اعتراض الشبهة) الضمير للملائكة، و«صيانة» مفعول له لقوله: «أخبرهم» المُقدَّر بعد قوله: «قلت» الدالُّ عليه أخبرهم في السؤال، ولا يجوز أن يكون الضمير لنبى آدمَ لأنَّ الصيانة غيرُ مقارنة عند الإخبار.

قوله: (وقيل ليُعلم عبادة) عطف على قوله: «قلت: ليسألوا».

قوله: (تعجب من أن يستخلف) أي: ولدتِ الهمزة معنى التعجب، لأنه لا يجوز أن يُحمل على الإنكار لثلاثين سنة من اعتراضهم على حكم الله تعالى، وهذا لا يليق بمرتبة الملائكة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

(١) «سنن الترمذي» (٢٢٢٦)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨: ٤١٥) برقم (٣٣٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٢)، وصححه ابن حبان (٦٦٥٧) وفيه تمام تخريجه.

(٢) «سنن أبي داود» (٤٦٤٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣: ١٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٣٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٤)، وغيرهم بإسناد حسن لأجل سعيد بن جهمان مُختلف فيه.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٨-١٣٩).

أهل الطاعة أهل المعصية وهو الحكيم الذي لا يفعل إلا الخير، ولا يريد إلا الخير. فإن قلت: من أين عرفوا ذلك حتى تعجبوا منه، وإنما هو غيب؟ قلت: عرفوه بإخبار من الله، أو من جهة اللوح، أو ثبت في علمهم أن الملائكة وخدمهم هم الخلق المعصومون، وكل خلق سواهم ليسوا على صفتهم؛ أو قاسوا أحد الثقلين على الآخر؛.....

قوله: (عرفوه بإخبار من الله تعالى) قال السدي<sup>(١)</sup>: لما قال الله لهم ذلك قالوا: وما يكون من ذلك الخليفة؟ قال: يكون ذرية يُفسدون في الأرض ويُقتل بعضهم بعضاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أن الملائكة وخدمهم هم الخلق المعصومون)<sup>(٣)</sup> فيه مبالغت شتى: إحداهما: إقامة المظهر موضع المضمّر ليؤذن بالعلية، يعني: حقيقة الملائكة خليفة بأن توصف بالعصمة؛ لأن خلقتهم تقتضي ذلك، وثانيتها: تأكيدها، وثالثتها: نفي هذا الحكم عن الغير بالتصريح<sup>(٤)</sup> بقوله: «وخدمهم» بعد أن نفاه بتعريف الخير وبتوسيط ضمير الفضل، وأكد ذلك بقوله: «وكل خلق سواهم ليسوا على صفتهم»، وفيه تعصبٌ مذهبه<sup>(٥)</sup>.

قوله: (أو قاسوا أحد الثقلين على الآخر) قال المفسرون: خلق الله السماوات والأرض والملائكة والجن، وأسكن الملائكة السماء، والجن الأرض، فعبده، ثم ظهر فيهم الحسد

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي حجازي الأصل. كان إماماً عارفاً بالوقائع والناس، مات

سنة ١٢٨ هـ. انظر: «النجوم الزاهرة» (١: ٣٠٨)، و«اللباب» (١: ٥٣٧)، و«الأعلام» (١: ٣١٧).

(٢) ذكره ابن كثير في «التفسير» (١: ٢١٦) نقلاً عن تفسير السدي.

(٣) في (ح): «وخدمهم هم المعصومون».

(٤) في (ح): «بتصريح».

(٥) يعني من القول بتفضيل الملائكة على البشر. وهي مسألة اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً. انظر تفصيل

ذلك في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٨٩)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣١٥)، و«المحرر الوجيز»

لابن عطية (٢: ٢٢٧).

حَيْثُ أُسْكِنُوا الْأَرْضَ فَأَفْسَدُوا فِيهَا قَبْلَ سُكْنِي الْمَلَائِكَةِ. وَقُرِيءَ: (وَيُسْفِكُ) بِضَمِّ الْفَاءِ، وَ(يُسْفِكُ)، وَ(يُسْفِكُ) مِنْ أَسْفَكَ وَسَفَّكَ. وَالْوَاوُ فِي: ﴿وَنَحْنُ﴾ لِلْحَالِ، كَمَا تَقُولُ: أَتُحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِحْسَانِ!.....

وَالْبَغْيُ، فَاقْتَلُوا وَأَفْسَدُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ جُنْدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَطَرَدُوهُمْ عَنْهَا، وَأَحَقُّوهُمْ بِشُعُوبِ الْجِبَالِ وَالْجَزَائِرِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْقَاضِي: كَانَتْهُمْ عِلْمُوا أَنَّ الْمَجْعُولَ خَلِيفَةَ ذُو ثَلَاثِ قُوَى عَلَيْهَا مَدَارُ أَمْرِهِ: شَهْوِيَّةٌ وَعَظْمِيَّةٌ تَوَدِّيَانِ بِهِ إِلَى الْفَسَادِ وَسَفْكِ الدَّمَاءِ، وَعَقْلِيَّةٌ تَدْعُوهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالطَّاعَةِ، وَنَظَرُوا إِلَيْهَا مُفْرَدَةً، وَقَالُوا: مَا الْحِكْمَةُ فِي اسْتِخْلَافِهِ وَهُوَ بِاعْتِبَارِ تَبْيِئِكَ الْقُوَتَيْنِ لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ إِيجَادَهُ فَضْلًا عَنْ اسْتِخْلَافِهِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ فَنَحْنُ نُقِيمُ مَا يُتَوَقَّعُ مِنْهَا سَلِيمًا عَنْ مُعَارَضَةِ تِلْكَ الْمَفَاسِدِ، وَغَفَلُوا عَنْ فَضِيلَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقُوَتَيْنِ إِذَا صَارَتْ مُهْتَبَةً مِطْوَاعَةً لِلْعَقْلِ مُتَمَرَّنَةً عَلَى الْخَيْرِ كَالْعَفَّةِ وَالشُّجَاعَةِ وَمَجَاهِدَةِ الْهَوَى وَالْإِنْصَافِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ التَّرْكِيبَ يُفِيدُ مَا يَقْضُرُ عَنْهُ الْآحَادُ كَالْإِحَاطَةِ بِالْجُرْتِيَّاتِ وَاسْتِنْبَاطِ الصَّنَاعَاتِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَنَافِعِ الْكَائِنَاتِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْاسْتِخْلَافِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ تَعَالَى إِجْمَالًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (أَتُحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَحَقُّ مِنْهُ) قَالَ الْقَاضِي: هِيَ حَالٌ مُقَرَّرَةٌ لِحُجَّةِ الْإِشْكَالِ كَقَوْلِكَ: أَتُحْسِنُ إِلَى أَعْدَائِكَ وَأَنَا الصَّدِيقُ الْمُحْتَاجُ، وَالْمَقْصُودُ: الْاسْتِفْسَاؤُ عَمَّا رَجَّحَهُمْ - مَعَ مَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ مِنْهُمْ - عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُعْصِمِينَ فِي الْاسْتِخْلَافِ، لَا الْعُجْبُ وَالتَّفَاخُرُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١: ١٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٢٨٢).



والتسبيح: تبيدُ الله من السوء، وكذلك تقديسه، من سَبَحَ في الأرضِ والماءِ، وَقَدَسَ في الأرضِ؛ إذا ذهبَ فيها وأبعد. ﴿وَبِحَمْدِكَ﴾ في مَوْضِعِ الْحَالِ، أي: نُسَبِّحُ حَامِدِينَ لَكَ، وَمُلْتَبِسِينَ بِحَمْدِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا إِنْعَامُكَ عَلَيْنَا بِالتَّوْفِيقِ وَالتَّلَطُّفِ لَمْ نَتِمَكَّنْ مِنْ عِبَادَتِكَ.....

قوله: (والتسبيح: تبيدُ الله من السوء)، الراغب: التسبيح: أصله من السَّبَحِ وهو سرعةُ الدَّهَابِ في الماءِ، واستُعِيرَ جَزْرِي النجومِ في الفَلَكِ، وَجَزْرِي الفَرَسِ. وتَسْبِيحُ اللهُ تَعَالَى: تَنْزِيهُهُ بِالْقَوْلِ وَالْحُكْمِ، وَسُبْحَانَ: مَصْدَرٌ كَكُفْرَانَ، ومعنى ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ أي: نُسَبِّحُكَ وَالْحَمْدُ لَكَ أَوْ نُسَبِّحُكَ بِأَنَّ نَحْمَدُكَ<sup>(١)</sup>.

وقال السيّد ابنُ الشَّجَرِي<sup>(٢)</sup>: إِنْ شئتَ عَلَّقْتَ البَاءَ بِالتَّسْبِيحِ، أي: نُسَبِّحُ بِالشَّاءِ عَلَيْكَ، وَإِنْ شئتَ قَدَّرْتَ: نُسَبِّحُ مُتَلَبِّسِينَ<sup>(٣)</sup> بِحَمْدِكَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لأنه لولا إنعامك علينا بالتوفيق [والتلطف] <sup>(٥)</sup> لم نتمكن من عبادتك) تعليلٌ لتقييد التسبيح بالحمد، أي: تَسْبِيحُنَا مُقَيَّدٌ بِشُكْرِكَ وَمُلْتَبَسٌ بِهِ، يعني لولا الحمدُ لم يصدُرِ الفعلُ، إذ كُلُّ حَمْدٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ يَسْتَجَلِبُ نِعْمَةً مُتَّجِدَّةً، وَيَسْتَصْحَبُ تَوْفِيقًا إِلَهِيًّا، وَمِنْهُ قَوْلُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَقْدِرُ أَنْ أَشْكُرَكَ وَأَنَا لَا أَصِلُ إِلَى شُكْرِ نِعْمَتِكَ إِلَّا بِنِعْمَتِكَ<sup>(٦)</sup>. وَأُنشِدُ<sup>(٧)</sup>:

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٤٠).

(٢) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الهاشمي العلوي الحسني (ت ٥٤٢هـ)، إمام اللغة والنحو في زمانه، وكتابه «الأمالي» من أنفس التوليف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ٤٥)، و«سير النبلاء» (٢٠: ١٩٤).

(٣) في (ط): «نسبح معلنا بحمدك».

(٤) انظر: «الأمالي الشجرية» (٢: ١٥).

(٥) قوله: «التلطف» ساقط من (ف).

(٦) أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص ١٢، برقم (٥)، وذكره البغوي بنحوه في «معالم التنزيل»

(٦: ٥٠١) وعزاه السيوطي في «الدرر المنتور» (١: ١٥٢) إلى الإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي في

«شعب الإيمان» (٦: ٢٣٩) برقم (٤١٠١).

(٧) لمحمود الوراق: والأبيات ذكرها ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص ٣٦ برقم (٨٢)، ومن طريقه أخرجه

البيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٢٣٨) برقم (٤٠٩٩)، وهي في «ربيع الأبرار» للزنجشري (١: ٤٧٤).

﴿أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾: أي: أعلمُ من المصالحِ في ذلك ما هو خفيٌّ عليكم. فإن قلت: هلا بيّن لهم تلك المصالح؟ قلت: كفى العباد أن يعلموا أن أفعال الله كلها حسنة وحكمة، وإن خفي عليهم وجه الحُسن والحكمة، على أنه قد بيّن لهم بعض ذلك فيما أتبعه من قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. واشتقاقهم «آدم» من الأذمة، ومن أديم الأرض، نحو اشتقاقهم «يعقوب» من العقب، و«إدريس» من الدرس، و«إبليس» من الإبلّاس، وما «آدم» إلا اسم أعجمي، وأقرب أمره أن يكون على فاعل؛ كآزر، وعازر، وعابر، وشالّخ، وفالغ، وأشباه ذلك. ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾: أي: أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأنّ الاسم لا بدّ له من مسمّى وعودٍ منه اللام، كقوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ﴾ [مریم: ٤]. فإن قلت: هلا زعمت أنه حذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأنّ الأصل: وَعَلَّمَ آدَمَ مَسْمِيَاتِ الْأَسْمَاءِ! قلت: لأنّ التعليمَ وجبَ تعليقه بالأسماء لا بالمسميات؛ كقوله: .....

إذا كان شكري نعمة الله نعمة	عليّ له في مثلها يجب الشكر
فكيف بلوغ الشكر إلا بفضله	وإن طالت الأيام واتسع العمر؟!
وإن مسّ بالنعماء عمّ سرورها	وإن مسّ بالضرّاء أعقبها الأجر (١)

قوله: (على أنه قد بيّن لهم بعض ذلك) يعني أنّ «ما» في ﴿مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ إنّ كان عامّاً يشمل من المصالح ما لا يدخل تحت الحضر، لكن خصّ منها البعض بما أتبعه من قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ فإنّ اتصافه بعلم لا تعلمه الملائكة دليل على أنّه جامع للكلمات التي بعضها هذا المذكور، فمنّ هذا الطريق يكون مبيّناً مكشوفاً.

قوله: (لأنّ التعليمَ وجبَ تعليقه بالأسماء لا بالمسميات) إلى آخره «الانتصاف»: هو يفرّ

(١) زاد بعده:

وما منهما إله فيه منة  
تضيق بها الأوهام والبرّ والبحر

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿أَنْبِئْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، فكما عَلَّقَ الإنبَاءَ بالأَسْمَاءِ لا بالمُسَمَّياتِ، ولم يُقَلِّ: أَنْبِئُونِي بهؤلاء، و: أَنْبِئْتُهُمْ بهم؛ وَجَبَ تعليقُ التعلِيمِ بها. فإن قلت: فما معنى تعلِيمِهِ أَسْمَاءَ المُسَمَّياتِ؟ قلتُ: أراه الأجناسَ التي خَلَقَهَا، وَعَلَّمَهُ أَنَّ هذا اسْمُهُ فَرَسٍ، وهذا اسْمُهُ بَعِيرٍ، وهذا اسْمُهُ كَذَا، وهذا اسْمُهُ كَذَا، وَعَلَّمَهُ أحوالها وما يتعلَّقُ بها مِنَ المنافعِ الدِّينيةِ والدُّنيويَّةِ.

من أن الاسم هو المسمّى. وقوله ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ دليلٌ عليه، فإنَّ المعروفَ المُسَمَّياتُ بالاتفاق، وأيضاً فإنَّ معرفةَ الذواتِ وما أُودِعَ فيها من الخواصِّ والأسرارِ أهمُّ من معرفةِ أَسْمَائِهَا، وغايةُ ما في قوله: ﴿بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ الإضافةُ المُقتضيةُ للمُغايرةِ، وهو عندنا مثل قولك: نَفْسُ زَيْدٍ، وحقِيقَتُهُ، والمرادُ: أَنْبِئُونِي بحقائقِ هؤلاءِ، فإنَّ الحقائقَ والذواتِ أعمُّ من أَسْمَاءِ هؤلاءِ المُشارِ إليهم، وهذا هو المُصَحِّحُ للإضافة. وعلى الجملة، الخلافُ في هذه المسألة لفظي<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي: الاسمُ باعتبارِ الاشتقاقِ ما يكونُ علامةً للشيءِ ودليلاً يرفَعُهُ إلى الذهنِ من الأَسْمَاءِ والصفاتِ والأفعالِ. واستعمالُهُ عُرْفًا في اللفظِ الموضوعِ لمعنى سِوَاهُ كان مُرَكَّبًا أو مُفْرَدًا مُخَبَّرًا عنه أو خَبَرًا أو رابطةً بينهما. واصطلاحًا: في المفردِ الدالُّ على معنى في نفسه غيرِ مُقْتَرِنٍ بأحدِ الأزمِنَةِ. والمرادُ في الآيةِ إمَّا الأوَّلُ، أو الثاني وهو يستلزمُ الأوَّلَ؛ لأنَّ العِلْمَ بالألفاظِ من حيثِ الدلالةِ مُتَوَقِّفٌ على العِلْمِ بالمعاني. المعنى: أَنَّهُ تعالى خَلَقَ آدَمَ، وَأَهْمَمَهُ معرفةَ ذواتِ الأشياءِ وخواصِّها وأَسْمَائِها وأصولِ العلومِ وقوانينِ الصناعاتِ وكيفيةِ آلياتِها<sup>(٢)</sup>. وقلت: هذا المعنى مفهومٌ من كلامِ المُصنِّفِ مِنْ قوله: «أَرَأَهُ الأجناسَ التي خَلَقَهَا وَعَلَّمَهُ» إلى آخره.

وقال القاضي: الاسمُ إنْ أريدَ به اللفظُ فغيرُ المُسَمَّى؛ لأنَّهُ يتألَّفُ من أصواتٍ مُقطَّعةٍ غيرِ قارَّةٍ، ويختلفُ باختلافِ الأَمِّ والأعصارِ، ويتعدَّدُ تارةً ويتجدَّدُ أخرى، والمُسَمَّى لا يكونُ

(١) «الاتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٥).

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ أي: عَرَضَ الْمَسْمِيَّاتِ، وإنما ذَكَرَ؛ لأنَّ في الْمَسْمِيَّاتِ الْعُقْلَاءَ فغَلَّبَهُمْ،  
وإنما اسْتَنبَاهُمْ وَقَدْ عَلِمَ عَجْزَهُمْ عَنِ الْإِنْبَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ.  
﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يَعْنِي: فِي زَعْمِكُمْ أَنِّي اسْتَخْلِفُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ.....

كذلك. وإن أُريدَ به ذاتُ الشيء، فهو الْمُسَمَّى لَكِنَّه لَمْ يُشْتَهَرْ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ  
أَسْمَاءَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١] المرادُ به اللفظ؛ لأنَّه كما يجبُ تَنْزِيهُ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ عَنِ النِّقَاتِصِ،  
يجبُ تَنْزِيهُ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لَهَا عَنِ سُوءِ الْأَدَبِ. وإن أُريدَ به الصِّفَةُ كما هو رأيُ الشَّيْخِ أَبِي  
الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، انْقَسَمَ انْقِسَامَ الصِّفَةِ عِنْدَهُ: إِلَى مَا هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى، وَإِلَى مَا هُوَ غَيْرُهُ، وَإِلَى  
مَا لَيْسَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

وقلت: إن أُريدَ به التَّحْدِي بِمُجَرَّدِ تَعْلِيمِ الْأَسْمَاءِ بِحُصُلِ الْمَقْصُودِ، وإن أُريدَ به إظهارُ  
الشَّرَفِ وَالْمَزِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْلِيمِ  
الْحَقَائِقِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي «إِيْجَازِ الْبَيَانِ»: «وَقَعَ التَّعْلِيمُ بِالْوَحْيِ فِي أَصُولِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِرِ  
وَمَبَادِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ عِنْدَ حُصُولِ أَوَّلِ اللَّغَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ، ثُمَّ بَزِيَادَةِ الْهُدَايَةِ فِي  
التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ، فَأَفَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ عِلْمَ اللَّغَةِ فَوْقَ التَّحْلِيِّ بِالْعِبَادَةِ، فَكَيْفَ عِلْمُ  
الشَّرِيعَةِ الَّتِي هِيَ الْحِكْمَةُ!»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ)، الْأَسَاسُ: بَكَتُهُ بِالْحُجَّةِ، وَبَكَتُهُ: غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ وَالزَّمَمَهُ مَا عَمِيَ  
بِالْجَوَابِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا سُئِلُوا بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ لَا مَحِيدَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ  
يَقُولُوا<sup>(٣)</sup>: لَا عِلْمَ لَنَا.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يَعْنِي]: فِي زَعْمِكُمْ أَنِّي اسْتَخْلِفُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ. فَإِنْ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩). وانظر كلام الأشعري في «مقالات أبي الحسن الأشعري» تصنيف ابن فورك

(٢) «إيجاز البيان» (١: ٨١-٨٢).

(٣) في (ح): «معيد لهم أن يقولوا».

قُلْتُ: هذا يخالف قول الواحدي: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ أَنِّي لَا أَحْلُقُ خَلْقًا إِلَّا كُنْتُمْ أَعْلَمَ وَأَفْضَلَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>. وأيضاً، إِنَّ الْكَلَامَ فِي الْعِلْمِ وَالسُّؤَالِ فِيهِ، فَلَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ كَمَا تَقُولُ: إِنْ كُنْتَ نَجَارًا فَخِطْ قَمِيصِي.

قُلْتُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَوَّلِي وَأُخْرِي بِأَنْ يُتَلَقَى بِالْقَبُولِ، لِأَنَّهُ كَالْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمَّا بَتُوا دَعَاؤَهُمْ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ فِي نِسْبَةِ الْفَسَادِ إِلَى بَنِي آدَمَ، وَالصَّلَاحِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، حَيْثُ صَدَّرُوا قَوْلَهُمْ: «أَتَجْعَلُ فِيهَا» بِهَمْزَةِ الْاسْتِعْجَالِ، وَكَرَّرُوا الظَّرْفَ، وَعَطَفُوا سَفْكَ الدَّمَاءِ عَلَى الْفَسَادِ، وَبَنُوا الْخَبَرَ وَهُوَ «نُسْبُحُ» عَلَى «نَحْنُ»، لِيَتَقَوَّى بِهِ الْحُكْمُ، وَقَيَّدُوا التَّسْبِيحَ بِالتَّحْمِيدِ، وَعَطَفُوا عَلَيْهِ التَّقْدِيسَ؛ أَي: نَحْنُ أَوَّلِي بِالِاسْتِخْلَافِ مِنْهُمْ لِمَا لَا يَصْدُرُ مِنْهُ إِلَّا مَحْضُ الصَّلَاحِ وَهُمْ بِخِلَافِهِ دُونَهُمْ، قِيلَ لَهُمْ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَي: إِنَّكُمْ نَظَرْتُمْ إِلَى ظَاهِرِ مَا يَقْتَضِي الْقُوَّةَ الشَّهَوَانِيَّةَ وَالغَضَبِيَّةَ مِنَ الْفَسَادِ وَسَفْكَ الدَّمَاءِ، وَغَفَلْتُمْ عَمَّا أَوْدَعْتُمْ فِيهِمَا مِنَ الصَّلَاحِ، وَفِي هَذَا الْوَجُودِ أَسْرَارٌ عَجِيبَةٌ لَا يُحْصَى عَدْدُهَا، وَلَا يُكْتَبَةُ كُنْهُ عِظَمِ نَفْعِهَا، وَبَعْضُ ذَلِكَ هَذَا الْمُتَحَدِّثِي بِهِ وَهُوَ الْعِلْمُ بِأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ، فَأَنْبِئُونِي بِهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي زَعْمِكُمْ أَنِّي أَسْتَخْلَفُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ، وَأَنْتُمْ أَحِقَّاءُ بِالْخِلَافَةِ دُونَهُمْ. أَي: لَيْسَ الْمَانِعُ مَا نَفَيْتُمُوهُ، وَلَا السَّبَبُ مَا أَثْبَتْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: بَعْضُ ذَلِكَ هَذَا الْمُتَحَدِّثِي بِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ الْعَاطِفَةَ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، هُوَ مَعَ الْمَعْطُوفِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، كَالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَن دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ: ﴿وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، وَإِنَّمَا لَمْ يُدْكَرْ لَثَلَا يَنْحَصِرَ عَلَيْهِ، وَيُفِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَوَجِبَ أَنْ تُقَدَّرَ فَوَائِدُ لَا عَدَدَ لَهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَعْلُومِ اللَّهِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَيَبِّنَ لَهُمْ بَعْضَ مَا أَجْمَلَ مِنَ الْمَصَالِحِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾» وَهَذَا الْأَسْلُوبُ مِنَ الْجَوَابِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مَن مِّثْلِهِ. وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]. قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنْ ارْتَبْتُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ

(١) «الوسيط» للواحدى (١: ٢٧٩).

سَفَاكِينَ لِلدَّمَاءِ؛ إِرَادَةَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ،.....

فَهَاتُوا أَنْتُمْ طَائِفَةً يَسِيرَةً مِنْ جِنْسٍ مَا أَتَى بِهِ (١). لَكِنَّ أَصْحَابَهُ لَا يَرْضَوْنَ مِنْهُ هَذَا التَّقْدِيرَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ فَضْلِ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ.

تَنْبِيهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠] يَتَنَزَّهُ فِي سِلْكِ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي هِيَ مِنْ حِلْيَةِ التَّنْزِيلِ، فَاتَى بِلَفْظِ السَّفْكِ الدَّالُّ عَلَى الْإِرَاقَةِ وَالْإِجْرَاءِ كَالْمَالِغِ، وَخَصَّ بِالْمُضَارِعِ الْمُنْبِئِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ عَنِ الْاسْتِمْرَارِ، نَحْوًا: فَلَانَ يَقْرِي الضَّيْفَ، وَيَحْمِي الْحَرِيمَ. وَجَمَعَ الدَّمَاءَ وَحَلَّى بِلَامِ الْاسْتِغْرَاقِ لِيُصَوِّرَ شِنَاعَةَ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَيَسْتَوْعِبَ الْأَزْمَنَةَ، وَيَتَضَمَّنَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الدَّمَاءِ: الْمَحْظُورِ كَحُرُوبِ الْفَسَادِ وَالْفِتَنِ وَالْفَتْكِ وَقَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْوَاجِبِ كَالْمُجَاهِدَةِ مَعَ أَعْدَاءِ الدِّينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، وَالْمُبَاحِ كَسَفْحِ دَمَاءِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ، وَالْمُصْلِحِيِّ الدِّينِيِّ كَأَنْوَاعِ الْقِصَاصِ، وَالسِّيَاسِيِّ كَحِفْظِ نِظَامِ الْمَمْلَكَةِ. قَالَ (٢):

لَا يَسْلُمُ الشَّرْفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ

فَإِذَا مِنْ لَوَازِمِ هَذَا الْخَلِيفَةِ وَخَوَاصِّهِ أَنْ يَكُونَ سَفَاكًا لِلدَّمَاءِ، لِيَتَنَزَّهُ أَمْرُ مَعَايِشِهِ وَمَعَادِهِ، وَنَحْنُ مَعَاشِرَ الْمَلَائِكَةِ أَبْرِيَاءُ مِنْ جَمِيعِ كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ دَابَّنَا التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ، وَعَادَتُنَا التَّقْدِيسُ وَالتَّهْلِيلُ، فَتُودُوا مِنْ سُرَادِقَاتِ الْجَلَالِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِرَادَةَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ) قِيلَ: هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ، لِقَوْلِهِ: «اسْتَنْبَأَهُمْ» وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ: ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فِي لَفْظِ «الْكَشَافِ» تَقْرِيرًا لِكُونِ الْاسْتَنْبَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ. وَالرَّوْجُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ لِلْقَوْلِ الْمُقَدَّرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَي: قَالَ ذَلِكَ إِرَادَةَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ. وَقَوْلُهُ: «عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَنْبَاءِهِمْ، وَيَتَمُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ عَلِمَ عَجَزَهُمْ عَنِ الْإِنْبَاءِ» اعْتِرَاضٌ أَوْ حَالٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ شُرُوعٌ فِي التَّفْسِيرِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١: ٩٩).

(٢) للمتنبّي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

وَأَنْ فَيَمَنَ يَسْتَخْلِفُهُ مِنْ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الْفَوَائِدِ كُلِّهَا مَا يَسْتَأْهِلُونَ  
لأجله أن يُسْتَخْلَفُوا، فأراهم بذلك وبيّن لهم بعض ما أجمل من ذكر المصالح في  
استخلافهم في قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾. وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ استحضار لقوله لهم: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾، .....

قوله: (وَأَنْ فَيَمَنَ يَسْتَخْلِفُهُ) قيل: هو عطف على «الرد»، وقوله: «ما يستأهلون» اسم «أن»  
وفيمَنَ يستخلفه خبره. قال الحريري في «درة العواصم في أوهام الخواص»: يقولون: فلان  
يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام، ولم تُسمع هاتان اللفظتان<sup>(١)</sup> في كلام العرب، ولا  
صَوَّبَ اللفظ<sup>(٢)</sup> بها أحدٌ من أعلام الأدب. وَوَجْهَ الكلام أن يُقال: فلان يَسْتَحِقُّ التَّكْرِمَةَ،  
وهو أهل لإسداء المكرمة، فأما قول الشاعر:

لا بَلْ كُلي يامِئِي واستأهلي  
إن الذي أنفقت من مالِيه<sup>(٣)</sup>

فإنه عنى بلفظ «استأهلي»: اتَّخِذِي الإِهَالَةَ، وهي ما يُؤْتَدُّمُ به من السمن والودك<sup>(٤)</sup>.  
وفي أمثال العرب: استأهلي إهالتي وأحسني إيالتي، أي: خُذِي صَفْوَ طُعْمَتِي وأحسني  
القيَامَ بِخِدْمَتِي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (من الفوائد) بيان «ما» و«فأراهم» عطف على جملة: إرادة إلى آخره، وذلك إشارة إلى  
المذكور كله، وفي قوله: «إني أعلم» ظرف لقوله: «أجمل» وقيل: قوله «فأراهم، وبيّن» متوجهان  
إلى «بعض ما أجمل»، ويجوز أن يكون «بين» عطفاً على «أراهم» على سبيل البيان.

(١) في (ط): «ولم يُستعمل هاتان الكلمتان».

(٢) في (ط) و(ح): «التلفظ».

(٣) البيت لعمر بن أسوى، من عبد القيس كما في لسان العرب وتاج العروس، مادة (أهل)، و«المعاني  
الكبير» (١: ٣٨٢) و«شرح أدب الكاتب» (١: ٢١٨)، وفي «أساس البلاغة» (أهل) عزاه لحاتم.

(٤) «درة العواصم» ص ١٧-١٨.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٥٣).

إلا أنه جاء به على وجه أبسط من ذلك وأشرح.

وَقُرِّي: (وَعَلَّمَ آدَمَ) على البناء للمفعول، وقرأ عبد الله: (عَرَضَهُنَّ)، وقرأ أبي: (عَرَضَهَا)، والمعنى: عَرَضَ مَسْمِيَاتِهِنَّ أَوْ مَسْمِيَاتِهَا؛ لأنَّ العَرَضَ لا يَصْحُحُ فِي الْأَسْمَاءِ. وَقُرِّي: (أَنْبِيَهُمْ) بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً، (وَأَنْبِيَهُمْ) بِحَذْفِهَا، وَالْهَاءُ مَكْسُورَةٌ فِيهَا.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ \* وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ \* فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ ﴿٣٤-٣٦]

السجودُ لله تعالى على سبيلِ العبادَةِ، ولغيره على وجهِ التَّكْرِمَةِ،.....

قوله: (على وجه أبسط)<sup>(١)</sup> لأنه قال أولاً: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم قال (٢): ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ٣٣] وإنما قال: «أَبْسَطَ مِنْ ذَلِكَ» ولم يقل: بيان له، لأنَّ معلومَاتِ الله سبحانه وتعالى لا نهايةَ لها، وغيبُ السماواتِ والأرضِ وما يُبدونه وما يكتُمونه لم يكن قَطْرَةً مِنْ تِلْكَ الْأَبْحُرِ، لكنّه نَوْعٌ بِسَطٍ لَذَلِكَ الْمُجْمَلِ.

قال القاضي: إنما أُجْرِيَ على وَجْهِ أَبْسَطٍ لِيَكُونَ كَالْحِجَّةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَلِمَ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ أُمُورِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، عَلِمَ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَفِيهِ تَعْرِيفٌ بِمُعَاتَبَتِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْأُولَى، وَهُوَ أَنْ يَتَوَقَّفُوا مَرْتَضِدِينَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ (٣).

قوله: (على وجه التَّكْرِمَةِ). قال القاضي: هذا المسجودُ له بِالْحَقِيقَةِ اللهُ تَعَالَى، وَجُعِلَ آدَمُ قِبْلَةً سُجُودِهِمْ تَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ، أَوْ سَبَبًا لَوْجُوبِهِ، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَهُ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمَسْجُودُ

(١) في (ح) و(ف): «على وجه البسط».

(٢) قوله: «قال» ساقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٠).



كما سجّدتِ الملائكةُ لآدمَ، وأبو يوسفَ وإخوتهُ له، ويجوزُ أن تختلفَ الأحوالُ والأوقاتُ فيه. وقرأ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجدوا) بضمّ التاءِ للإتباع، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركةِ الإِتباعِ إلا في لغةٍ ضَعِيفَةٍ، كقولهم: (الحمدِ لِهَلْ).

[له] (١) أنموذجاً للمُبَدَعَاتِ كُلِّهَا بل الموجوداتِ بأسْرِها، ونُسَخَّةً لما في العالم، وذريعةً للملائكةِ إلى استيفاءِ ما قُدِّرَ لهم من الكَمالِ، أمرُهُم بالسجودِ تَذلُّلاً لما رأوا فيه من عظيمِ قُدْرَتِهِ وباهرِ آيَاتِهِ، وشُكْراً لما أنعمَ عليهم بواسطَتِهِ. واللامُ فيه كاللَّامِ في قولِ حَسَّانِ (٢):

أليسَ أوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقِبْلَتِكُمْ وأعرَفَ الناسِ بالقرآنِ والسُنَنِ

أو في قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (٤) [الإسراء: ٧٨].

قوله: (أن تختلفَ الأحوالُ والأوقات) يعني: أحوالُ الأممِ السالفةِ وأوقَاتِهِم مُخَالَفَةٌ (٥) لأحوالِ هذه الأمةِ وأوقَاتِها، أي: يجوزُ أن يقتضيَ التعظيمُ في وقتٍ وحالةِ السجودِ دونَ وقتٍ وحالةٍ أخرى.

قوله: (ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركةِ الإِتباعِ) قال السَّجاوندي: «لِلْمَلَائِكَةِ

(١) زيادة غير موجودة في كلام القاضي البيضاوي.

(٢) كذا قال البيضاوي رحمه الله. والصواب أنه لبعض ولد أبي هب بن عبد المطلب، قاله في الحَضِّ على نُصْرَةِ علي رضي الله عنه حين آلت الخلافة إلى غيره، وقبَّله:

ما كنتُ أَحْسِبُ أَنَّ الأَمْرَ مُنْصَرَفٌ عن هاشمٍ ثم منها عن أبي حسنٍ

وبعده:

وأقربَ الناسِ عهداً بالنبِيِّ وَمَنْ جبريلُ عَوْنٌ له في الغَسَلِ والكَفَنِ

فبعث إليه علي رضوان الله عليه ونهاه عن ذلك وأمره ألا يعود، وقال: سلامة الدين أحبُّ إلينا من غيره. انتهى بحروفه من «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٦: ٢١).

(٣) في (ط): «ما».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٣).

(٥) في (ف): «مخالف».

﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ استثناءً متصل؛ لأنه كان جنياً واحداً بين أظهر الألف من الملائكة مغموراً بهم؛ فغلبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدُوا﴾، ثم استثني منهم استثناءً واحداً منهم. ويجوز أن يُجَعَلَ مُنْقَطِعًا.

اسجدوا» بالضم في غاية الضعف؛ لأن حركة الف الوصل غير لازمة فكيف تحذف لها حركة إعرابٍ مستحقة لإعراب وإتباع ضم الجيم إنما يجوز في الساكن نحو «قالت أخرج»<sup>(١)</sup> [يوسف: ٣١] ولا تقول: للرجل أخرج<sup>(٢)</sup> فإنه لا يُجَوِّزُه<sup>(٣)</sup> أحد، لكن لعل عجزاً رأته بناتها مع رجلٍ فقالت: أفي السوتنتنته؟ تريد: أفي السوءة أنتنته<sup>(٤)</sup>. ولا يحسن حمل القرآن على مثل هذا التعسف.

وروى أبو الحسن الفارسي عن أبي بكر بن مهران<sup>(٥)</sup>: أن التاء عند أبي جعفر بين الضم والكسر، استقل الخروج من الكسر إلى ضمات «اسجدوا» أي: الجيم والداد والهمزة في التقدير، بخلاف نون «للإنسان أكرم» فإنه قد تسكن هاء التانيث على كل حال كقولهم<sup>(٦)</sup>:

(١) بضم التاء في الوصل على إتباع التاء حركة الحرف الثالث مما بعده، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وخلف. «النشر في القراءات العشر» (٢: ١٢٣، ٢٢٥)، «معجم القراءات» (٣: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٧١).

(٣) في (ط): «فإنه لم يجوز».

(٤) عبارة السمين الحلبي في «الدرر المصون» (١: ١٨٦): ومثله ما روي عن امرأة رأته رجلاً مع نساء فقالت: «أفي سوءة أنتنته؟» توت الوقف على «سوءة» فسكنت التاء ثم ألقت عليها حركة همزة «أنتنت». انتهى. ولتتام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٧٢).

(٥) الإمام الجليل أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصهباني النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، كان من أئمة فن القراءات، وصنف فيها: «الغاية» و«الشامل». له ترجمة في «معركة القراء الكبار» (١: ١٧١)، و«سير النبلاء» (١٦: ٤٠٦).

(٦) هذا الرجز منسوب إلى منظور بن حبة الأسدي. ذكره ابن جني في «المحتسب» (١: ١٠٧)، و«الخصائص» (١: ٦٣).

﴿أَبَى﴾: امتنع مما أمر به، ﴿وَأَسْتَكْبَرَ﴾ عنه، ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾: من جنس كَفَرَةَ الْجِنِّ وَشِيَاطِينِهِمْ؛ فلذلك أبى واستكبر، كقوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

السُّكْنَى: مِنَ السُّكُونِ؛ لأنها نوعٌ مِنَ اللَّبْثِ والاستقرار. و﴿أَنْتَ﴾:.....

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دِعَةَ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَاضْطَجَعَ

فَكَانَ مِثْلَ ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾ وَلَا تُسَكِّنُ نُونُ «الإنسان» فِي الْأَصْلِ.

قوله: (فلذلك أبى واستكبر) يشير إلى قوله: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، جملةٌ مُذَيَّلَةٌ أو مُعْتَرِضَةٌ واردةٌ على سبيلِ التعليلِ نَحْوَ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] أي: أنتم قومٌ عادتكم الظلم، فلذلك اتخذتم العجلَ إليها.

وقال القاضي: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ أي: في علم الله، أو صارَ من الكافرين باستقبحه أمر الله إِيَّاهُ بالسجودِ لآدمَ اعتقادًا بأنه أفضلُ منه، والأفضلُ لا يحسنُ أَنْ يُؤْمَرَ بالتخضع للمفضول<sup>(١)</sup>.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]) يعني: هذا الترتيبُ من حيثِ المعنى كالترتيبِ من حيثِ اللفظِ في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ بشهادةِ الفاءِ، يعني: إنها صدرَ منه الفسقُ؛ لأنه كانَ من الجنِّ، فكونهُ من الجنِّ<sup>(٢)</sup> ككونه من الكافرين في صدورِ الفسقِ والتكبرِ عنه، وفيها<sup>(٣)</sup> معنى قولهم: الغاياتُ سابقةٌ في التقدُّمِ، لاجِئَةً فِي الْوُجُودِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٤).

(٢) قوله: «ككونه من الجن» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «ومنها».

تأكيداً للمستكنِّ في ﴿اسْكُنْ﴾؛ ليصحَّ العطفُ عليه. و﴿رَعَدًا﴾: وصفٌ للمصدر، أي: أَكَلًا رَعَدًا واسعًا رافهاً. و﴿حَيْثُ﴾ للمكانِ المُبْهَمِ، أي: أيِّ مكانٍ من الجنةِ ﴿سِتْمًا﴾، أُطْلِقَ لهما الأكلُ مِنَ الجنةِ على وجهِ التوسعةِ البالغةِ.....

قوله: (ليصحَّ العطفُ عليه) فإن قيل: كيف يصحُّ العطفُ «وزوجك» لا يرتفعُ باسْكُنْ، فإنك لا تقول: اسْكُنْ غلامك؛ لأن الغائب لا يؤمَّرُ بلفظِ الحاضرِ فيقال: قد اندرج الغائبُ في حُكْمِ الحاضرِ لقضيةِ العطفِ على سبيلِ التغليبِ فينسحبُ عليه حُكْمُه.

قال القاضي: إنما لم يخاطبها<sup>(١)</sup> أولاً تنبيهاً على أنه المقصودُ بالحكمِ، والمعطوفُ تبعٌ له<sup>(٢)</sup>.

الراغب: إن قيل: ما الفرقُ بين أن يُقالَ: افعلْ أنتَ وقومك كذا، وبين أن يُقالَ: افعلوا كذا؟ قيل: الأولُ تنبيهٌ على أن المقصودَ بالحكمِ هو المخاطبُ والباقون تبعٌ له، وأنه لولاهُ لما كانوا مأمورينَ بذلك، وعلى نحوِه: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبِّكُمَْا يَمُوسَى﴾ [طه: ٤٩] وليس كذا إذا قال: افعلوا<sup>(٣)</sup>.

قوله: (على وجهِ التوسعةِ) أي: بالغَ في جانبِ الأمرِ ليكونَ مُزيلاً للعُذْرِ في تناولِ وبالغِ أيضاً في النَّهْيِ حيثُ قال: ﴿وَلَا تُقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] يعني لا تحوما حولها فضلاً عن أن تتناولوا بالأكلِ، وميَّزها أكملَ تمييزٍ بقوله: «هذه»، وجعلَ القُرْبَانَ منها سبباً لأن يكونا من زُمرةِ الظالمين، ومُنخرطينِ في سِلْكِهم.

الراغب<sup>(٤)</sup>: القصدُ بالنَّهْيِ عن قُرْبِ الشَّيْءِ تأكيدٌ للحظرِ ومبالغةٌ في النَّهْيِ، وذلك أنَّ القُرْبَ من الشَّيْءِ مُقتَضٍ للألفةِ، والألفةُ داعيةٌ للمحبةِ، ومحبةُ الشَّيْءِ كما قيلَ: حُبُّكَ الشَّيْءِ

(١) في «أنوار التنزيل»: يخاطبها على الشنية، وهو الصواب. ويوضحه قولُ الراغبِ التالي له.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٥٢).

(٤) المصدر السابق (١: ١٥٣).

الْمُرِيحَةِ لِلْعَلَّةِ حِينَ لَمْ يُحْظَرَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْأَكْلِ وَلَا بَعْضُ الْمَوَاضِعِ الْجَامِعَةِ لِلْمَأْكُولَاتِ مِنَ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا عُدْرٌ فِي التَّنَاوُلِ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ بَيْنِ أَشْجَارِهَا الْفَائِتَةِ لِلْحَضَرِ. وَكَانَتِ الشَّجَرَةُ - فِيهَا قَيْلٌ - الْحَنْظَلَةُ أَوْ الْكَرْمَةُ أَوْ التَّيْنَةُ. وَقُرِيَ: (وَلَا تَقْرَبَا) بِكسْرِ التَّاءِ، وَ: (هَذِي)، وَ: (الشَّجَرَةُ) بِكسْرِ الشَّيْنِ، وَ: (الشَّيْرَةُ) بِكسْرِ الشَّيْنِ وَالْيَاءِ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ كَرِهَهَا، وَقَالَ: يَقْرَأُ بِهَا بَرَابِرَةُ مَكَّةَ وَسُودَانُهَا.....

يُعْمِي وَيُصِمُّ<sup>(١)</sup> وَالْعَمَى عَنِ الْقَبِيحِ، وَالصَّمَمُ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُمَا الْمَوْقِعَانِ فِيهِ. وَالسَّبَبُ الدَّاعِي إِلَى الشَّرِّ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ السَّبَبَ الدَّاعِي إِلَى الْخَيْرِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ وَرَدَ «وَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (الْمُرِيحَةُ لِلْعَلَّةِ)، النِّهَايَةُ: زَاخٌ عَنِ الْأَمْرِ يَزِيحُ: زَالَ وَذَهَبَ. أَي: لَا يَتَسَبَّانِ فِي تَنَاوُلِهَا بَعْلَةً مِنَ الْعِلَلِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنَاوُلِ، تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْوَحْدَةَ أَنْ تَكُونَ شَخْصِيَّةً، فَالْإِلَامُ فِي «الشَّجَرَةَ» لِلْعَهْدِ، وَأَنْ تَكُونَ نَوْعِيَّةً، وَالْإِلَامُ لِلْجِنْسِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِإِزَاحَةِ الْعُدْرِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّوَسُّعِ.

قَوْلُهُ: (بَرَابِرَةُ مَكَّةَ) قَوْمٌ بِالْمَغْرِبِ جُفَاءٌ كَالْأَعْرَابِ فِي رِقَّةِ الدِّينِ وَقَلَّةِ الْعِلْمِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ فِي

(١) هَذَا حَدِيثٌ مَرْوِيُّ فِي بَعْضِ دَوَائِنِ السَّنَةِ، يَرُودُ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْوَقْفُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ. فَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (٢١٦٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٣٠)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٤٥٤) وَغَيْرُهُمْ، وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ضَعِيفٌ، وَبَعْضُ نِقَادِ الْحَدِيثِ يَمِيلُ إِلَى تَحْسِينِ الْمَرْفُوعِ مِنْهُمْ الْحَافِظَانِ: الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ حَجْرٍ. وَلِتِمَامِ الْفَائِدَةِ انظُرْ: «كَشْفُ الْخَفَاءِ» لِلْعَجْلُونِيِّ (١: ٤١٠).

(٢) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ صَحِيحِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢) وَ(٢٠٥١)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَتَمَامُ تَحْرِيجِهِ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حِبَانَ» (٧٢١).

(٣) هَذَا كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ «الْمَغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ» (١: ٦٩).

﴿مِنَ الظَّالِمِينَ﴾: مِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴿فَتَكُونُوا﴾ جَزْمٌ عَطْفٌ عَلَى ﴿تَقْرِبًا﴾، أَوْ نَصْبٌ جَوَابٌ لِلنَّهْيِ. الضَّمِيرُ فِي ﴿عَنْهَا﴾ لِلشَّجَرَةِ، أَي: فَحَمَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا، وَتَحْقِيقُهُ: فَأَصْدَرَ الشَّيْطَانُ زَلَّتْهَا عَنْهَا. وَ«عَنْ» هَذِهِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ [الكهف: ٨٢]، وَقَوْلِهِ:

### يَنْهَوْنَ عَنِ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ

«الفائق»: البربرة: كثرة الكلام ويُحكى أن إفريقيس أبا بلقيس غزا البربر فقال: ما أكثر بربرتهم، فسموا بذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: (فحملها الشيطان على الزلّة بسببها) يشير أنّ «أزّهمها» - على أن يكون الضمير في «عنها» للشجرة - مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى «أصدر»، و«عن» حينئذٍ للسببية، كما في قوله: «يَنْهَوْنَ عَنِ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ» أَي: إِنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا قَدَرَ عَلَى إِصْدَارِ الزَّلَّةِ عَنِ الشَّجَرَةِ بِسَبَبِ الوَسْوَسَةِ بِأَن يَقُولَ: هَذِهِ شَجَرَةُ الخُلْدِ، فَكَلَّا لِتَخُلْدَا، أَوْ لِأَنَّ أَكْلَهَا سَبَبٌ لِصِرُورَتِكُمَا مَلَكَئِن، هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَحَمَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا» أَي: بِسَبَبِ الشَّجَرَةِ.

قوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ أَي: مَا أَصْدَرْتُ مَا فَعَلْتَهُ عَنِ اجْتِهَادِي وَرَأْيِي، وَإِنَّمَا فَعَلْتَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ.

قوله: (يَنْهَوْنَ عَنِ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ) قبله:

يمشون دُسْمًا حَوْلَ قِيَّتِهِ<sup>(٢)</sup>

يَنْهَوْنَ، أَي: يَتَنَاهَوْنَ فِي السَّمَنِ. الْأَسَاسُ: انْتَهَى الشَّيْءُ: بَلَغَ النِّهَايَةَ وَتَنَاهَى البَعِيرُ سَمَنًا، وَجَمَلَ سَمِيًّا، وَنَاقَةٌ مَهِيَّةٌ. يَقُولُ: إِنَّ كَوْنَ الْأَضْيَافِ مِتْنَاهِينَ صَدَرَ بِسَبَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. يَصِفُ مِضْيَافًا صَدَرَ عَنْهُ الْأَضْيَافُ شِبَاعًا.

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ١٠١).

(٢) ذكره في «لسان العرب» (نهي).

وقيل: فأزلهما عن الجنة: بمعنى أذهبها عنها وأبعدهما، كما تقول: زلّ عن مرتبته، وزلّ عني ذلك؛ إذا ذهب عنك، وزلّ من الشهر كذا. وُقِرَى: (فأزلهما).

﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ مِنَ النِّعَمِ وَالكَرَامَةِ، أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِلشَّجَرَةِ فِي ﴿عَنْهَا﴾. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (فوسوس لهما الشيطان عنها)، وهذا دليل على أن الضمير للشجرة؛ لأنّ المعنى: صَدَرْتُ وَسوسْتُهُ عَنْهَا. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَوَصَّلَ إِلَى إِزْلَاهِهَا وَوَسوسْتِهِ لَهَا بَعْدَمَا قِيلَ لَهُ: أَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ؟ قُلْتَ: .....

قوله: (وُقِرَى: فَأزلهما) قرأها حمزة. قال الزجاج: هو من: زُلْتُ وَأزَلْنِي غَيْرِي، وَأزَلَّهَا، مِنْ: زَلَلْتُ وَأزَلَّنِي غَيْرِي<sup>(١)</sup>. وهذه القراءة تُشَدُّ مِنْ عَضِدِ التفسيرِ الأَخِيرِ وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِهَا.

قوله: (أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ) معطوف على قوله: «من النعيم والكرامة» أي: «ما» في ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ إِمَّا عِبَارَةٌ عَنِ النِّعَمِ وَالكَرَامَةِ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلْجَنَّةِ. أَيْ: أَذْهَبَهُمَا عَنِ الْجَنَّةِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ نَعِيمِهَا وَالكَرَامَةِ فِيهَا، أَوْ عَنِ الْجَنَّةِ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلشَّجَرَةِ. أَيْ: أَصْدَرَ الشَّيْطَانَ زَلَّتَهُمَا عَنِ الشَّجَرَةِ فَأَخْرَجَهُمَا مِنَ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>.

الانتصاف: يشهد للضمير أن يعود إلى الجنة قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبُوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]<sup>(٣)</sup>.

الإنصاف: وهو سهو؛ لأنّ الذي أعاد الضمير إلى الشجرة قال: فأصدر الشيطان زلَّتَهُمَا عن الشجرة، وذلك لا يُنَافِي إِخْرَاجَ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُمَا عَنِ الْجَنَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ نِسْبَةَ إِخْرَاجِ إِلَى الشَّجَرَةِ. وَلَقَدْ كَانَ هَذَا الْوَجْهَ قَوِيًّا وَعَنْ تَأْيِيدِهِ غَنِيًّا.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٥) وقال الزجاج: وكلا القراءتين صواب حسن.

(٢) وفيه خلافٌ دقيق المسالك بين المفسرين. انظر: «الدر المنصور» (١: ١٩٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٧).

يجوزُ أن يُمنَعَ دخولها على جهة التقريبِ والتكرمة، كدخولِ الملائكة، ولا يُمنَع أن يدخلَ على جهة الوسوسة ابتلاءً لآدمَ وحواء. وقيل: كانَ يدنو من السماء فيكلمُهما. وقيل: قامَ عند البابِ فنادى. ورُوي: أنه أرادَ الدُّخولَ فمنعته الخزانة، فدخلَ في قم الحية حتى دخلت به وهم لا يشعرون.

قيل: ﴿أَهْطُوا﴾: خطابٌ لآدمَ وحواءَ وإبليسَ. وقيل: والحية. والصحيحُ أنه لآدمَ وحواء. والمرادُ: هما وذريَّتُهُما؛ لأنَّهما لهما أصلُ الإنسِ ومشعَبُهُمُ جعلًا كأنَّها الإنسُ كلُّهم، والدليلُ عليه قوله: ﴿قَالَ أَهْطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣]، ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨-٣٩]، وما هو إلا حُكْمُ يعمُ الناسَ كلُّهم.

ومعنى ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: ما عليه الناسُ من التَّعادي والتَّباعي وتضليلِ بعضهم لبعض. والهبوطُ: النزولُ إلى الأرض.....

قوله: (يجوزُ أن يُمنَعَ دخولها على جهة<sup>(١)</sup> التقريبِ والتَّكرمة) يريدُ أنَّ الأمرَ بالخروجِ مُعلَّلٌ بقوله: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤] فدَلَّ على أنَّ الجنةَ دارُ المُقرَّبين فلا يسكنها اللعين، فإذا دخلَ لغيرِ التَّكرمة لا تُمنَع منه. ويُمكنُ أن يُعبَّرَ بالأمرِ عن مُطلقِ الطردِ والإهانة، فلا يلزمُ على هذا وجوبُ الخروجِ.

قوله: (ومعنى ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٣٦] ما عليه الناسُ من التَّعادي والتَّباعي). وقال القاضي: «بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ» حالٌ استغنيَ فيها عن الواو بالضمير. أي: متعادين<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ح): «على جهد».

(٢) في (ح): «بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ» دون «عدو».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٨).



﴿مُسْتَقَرًّا﴾: موضع استقرار، أو استقرارًا. ﴿وَمَتَّعٌ﴾: وتمتع بالعيش. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: يريد إلى يوم القيامة. وقيل: إلى الموت.

[﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ \* قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٣٧-٣٩]

وقلت: وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (حال مقدرة أيضًا، ويجوز أن يكون قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة مستأنفة على تقدير السؤال.

قوله: (يريد إلى يوم القيامة. وقيل: إلى الموت) والوجه الأول يشكّل بمعنى قوله: «متاع» بمعنى «تمتع بالعيش» قال صاحب الكواشي<sup>(١)</sup>: لكل إنسان مكان في الأرض يستقر فيه، ويتمتع بها قسيم له فيه مدة حياته وبعد مماته.

قلت: هذا معنى قوله تعالى في «الأعراف»: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعٌ إِلَىٰ حِينٍ \* قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤-٢٥] فالمتاع بمعنى التحقير في الاستمتاع والتقليل في المكث على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَدَيْتُهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مَتَّعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]. ويمكن أن يجعل المتاع بمعنى التمتع في العيش على تقدير حصول الثواب والعقاب للمؤمن والكافر في القبر. وأما تمتع الكافر فعلى التهكم والتغليب. والوجه الأول أظهر.

وقوله: ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ متعلق بخبر المبتدأ وهو قوله: «لكم»، أي: مستقر ثبت لكم إلى حين، فإذا جعل ﴿مُسْتَقَرًّا﴾ بمعنى المصدر، وكذا «متاع» يجوز تعلقه بهما، ولا يجوز إذا أريد موضع

(١) كذا عبّر المؤلف رحمه الله تعالى هنا وفي مواضع أخرى من هذه الحاشية، وعبّر في مواضع أخرى بقوله: «وفي الكواشي»، أما في الغالب فكان يقول: «الكواشي»، وهذا الأخير هو الأقرب، لأن الكواشي اسم المُفسّر لا اسم كتابه، ثم كأنه اشتهر الكتاب باسم مؤلفه، فتوسع فيه لذلك.

معنى تلقى الكلمات: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها. وقرئ بنصب آدم ورفع الكلمات على أنها استقبلته بأن بلغته واتصلت به. فإن قلت: ما هن؟ قلت: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: إن أحب الكلام إلى الله ما قاله أبونا آدم حين أقرت الخطيئة: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك، لا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يا رب ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى. قال: يا رب ألم تنفخ في الروح من روحك؟ قال: بلى. قال: يا رب ألم تسبق رحمتك غضبك؟ قال: بلى. قال: ألم تسكني جناتك؟ قال: بلى. قال: .....

الاستقرار؛ لأن اسم المكان لا يعمل. قال أبو البقاء: يجوز ﴿إلى حين﴾ أن يكون صفة لمتاع، أي: متاع كائن إلى حين<sup>(١)</sup>.

قوله: (استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها) فعل هذا هو مستعار من استقبال الناس بعض الأعززة إذا قدم بعد طول الغيبة؛ لأنهم حينئذ لا يدعون شيئاً من الإكرام إلا فعلوه، وإكرام الكلمات الواردة من الحضرة الإلهية العمل بها.

قوله: (وقرئ بنصب آدم ورفع الكلمات) قراءة ابن كثير<sup>(٢)</sup> وعلى هذه القراءة أيضاً استعارة.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣).

(٢) وعلمه ابن خالويه بقوله: «فأما ابن كثير فإنه جعل الفعل للكلمات؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك، وكل من استقبلته فقد استقبلك». وفي ذلك قراءة ابن مسعود: (لا ينال عهدي الظالمون) [البقرة: ١٢٤] لأن العهد لما نال الظالمين، نال الظالمون العهد. انتهى من «إعراب القراءات السبع وعملها» (١: ٨٣). وهي قراءة شاذة.

قلت: قال الزجاج في «معاني القرآن» (١: ١١٦)، والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى.

يَا رَبِّ إِن تُبْتُ وَأَصْلَحْتُ أُرَاجِعِي أَنْتَ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَاكَتُفِي بِذِكْرِ تَوْبَةِ آدَمَ دُونَ تَوْبَةِ حَوَاءَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَبَعًا لَهُ، كَمَا طَوَّيَ ذِكْرُ النِّسَاءِ فِي أَكْثَرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ لِذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].  
﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَالْقَبُولِ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ كَرَّرَ ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا﴾؟  
قُلْتَ: لِلتَّكْيِيدِ، وَلِمَا نِيَطُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا يَا أَيَّتُكُم مِّنِّي هُدَى﴾.....

قَوْلُهُ: (أُرَاجِعِي) صَحَّ مِنْ نُسْخَةِ الْمَصْنُفِ بِالْتَخْفِيفِ، وَمِنْ نُسْخَةِ زَيْنِ الْمَشَائِخِ<sup>(١)</sup> بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ السَّاعِ، وَتَوَجِيهُهُ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ جَمْعًا، وَهُوَ مُسْتَبَعْدٌ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَالْقَبُولِ الرَّاغِبِ: التَّوْبُ تَرَكُ الذَّنْبِ عَلَى أَجْلِ الْوَجْهِ، وَهُوَ أَبْلَغُ ضَرْبِ الْعِذَارِ، فَإِنَّ الْعِذَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمُعْتَذِرُ: لَمْ أَفْعَلْ، أَوْ يَقُولَ: فَعَلْتُ لِأَجْلِ كَذَا، أَوْ يَقُولَ: فَعَلْتُ وَأَسَأْتُ وَقَدْ أَقْلَعْتُ، وَلَا رَابِعَ لِذَلِكَ، وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ التَّوْبَةُ، وَالتَّوْبَةُ فِي الشَّرْعِ: تَرَكُ الذَّنْبِ لِقُبْحِهِ، وَالنَّدَمُ عَلَى مَا فَرَطَ مِنْهُ، وَالْعَزِيمَةُ عَلَى تَرَكِ الْمَعَاوِدَةِ، وَتِدَارِكِ مَا أَمَكَنَهُ أَنْ يَتِدَارَكَ مِنَ الْأَعْمَالِ بِالْإِعَادَةِ، فَمَتَى اجْتَمَعَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فَقَدْ كَمُلَتْ شَرَائِطُ التَّوْبَةِ، وَتَابَ إِلَى اللَّهِ، فَذَكَرَ «إِلَى اللَّهِ» يَقْتَضِي الْإِنَابَةَ، وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَي: قَبِلَ تَوْبَتَهُ، وَالتَّائِبُ يُقَالُ لِذَائِلِ التَّوْبَةِ. وَلِقَابِلِ التَّوْبَةِ التَّوَابُ، وَيُقَالُ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى لِكَثْرَةِ قَبُولِهِ التَّوْبَةَ مِنَ الْعِبَادِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلِمَا نِيَطُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا يَا أَيَّتُكُم مِّنِّي هُدَى﴾ [البقرة: ٣٨]) يَعْنِي كَرَّرَ «أَهْبَطُوا» لِيَعْلَقَ عَلَيْهِ مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ، اِهْتِمَامًا بِهِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي الْبَدِيعِ بِالتَّرْدِيدِ<sup>(٣)</sup>، قَالَ ابْنُ هَانِي<sup>(٤)</sup>:

(١) يَعْنِي أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْخَوَارِزْمِي، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٢) انظُر: «تَفْسِيرُ الرَّاغِبِ» (١: ١٦٢)، وَانظُر: «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ١٦٩.

(٣) التَّرْدِيدُ: أَنْ تُعْلَقَ اللَّفْظَةُ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ تَرُدُّهَا بَعَيْنَهَا وَتَعْلَقُهَا بِمَعْنَى آخَرَ. انظُر: «الطَّرَازُ» لِيَحْيَى بْنِ حَزْمَةَ الْعُلُوِي الطَّلَبِيِّ (٣: ٤٧)، «الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» (٣: ٢٢٦).

(٤) يَعْنِي أَبُو نَوَاسِ الْحَسَنِ بْنُ هَانِي، وَالبَيْتُ فِي «دِيْوَانِهِ» ص ٦ مِنْ قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ:

دَعَّ عَنَّا لَوْمِي فَإِنَّ اللُّومَ إِغْرَاءٌ      وَدَاوِي بِالْتِي كَانَتْ هِيَ السِّدَاءُ

فإن قلت: ما جوابُ الشرطِ الأوَّل؟ قلتُ: الشرطُ الثاني مع جوابه، كقولك: إن جئتني فإن قَدَرْتُ أحسنتُ إليك. والمعنى: فإمَّا يَأْتِينَكُم مِّنِّي هُدًى بِرَسُولٍ أبعثُهُ إِلَيْكُم وَكِتَابٍ أَنزَلَهُ عَلَيْكُم، بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ في مقابلةِ قَوْلِهِ: .....

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانَ سَاحَتَهَا لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ

اعلم أن قَوْلَهُ: «اهبطوا» في هذا المقام، يجوز أن يُحمَل على موضوعه الحقيقي وعلى غير موضوعه على سبيل الكناية؛ لأن الكناية لا تُنافي إرادة معنى الحقيقة أيضاً، فيُنزَل على انحطاط بعد الرِّفْعَةِ مكاناً ومَرْتَبَةً، أما المكانُ فَمِنَ الْجَنَّةِ إِلَى الْأَرْضِ، وَأما المَرْتَبَةُ فَمِمَّا كَانَا فِيهِ مِنَ النِّعَمِ وَالْكَرَامَةِ، فَعَلَّقَ عَلَى «اهبطوا» أَوْلَا النُّزُولِ مِمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّحَابُّبِ وَالتَّوَادُّقِ وَالتَّوَافُقِ الَّتِي هِيَ مِنْ خِوَاصِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُنْقَلَبِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] إِلَى التَّبَاعُضِ وَالتَّعَادِي وَمَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الشَّرِّ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وَمِنَ الْخُلُودِ وَالدَّوَامِ إِلَى الْفَنَاءِ وَالزَّوَالِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾. وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْانْحِطَاطِ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمَشَقَّةِ وَهُوَ الْإِبْتِلَاءُ بِالتَّكْلِيفِ، أَعَادَ اللَّفْظَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا﴾ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ الْآيَاتِ.

وَأما قَوْلُهُ: ﴿فَلَلْقَاءُ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ، كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فَحَقُّهُ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُبْطِطِينَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ إِنَّمَا صَدَرَتْ وَهُوَ عَلَى الْأَرْضِ، لَكِنْ قَدَّمَ وَعَقَّبَ بِالْفَاءِ الْفَصِيحَةِ؛ لِيُدلَّ عَلَى مَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ التَّوْبَةِ، وَلِيُؤدِّنَ بِهِ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُحْتَرَزَ مِنْهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صُدُورِهِ يَجِبُ أَنْ يُعَقَّبَ بِالتَّوْبَةِ وَلَا يُمَهَّلَ، فَالْمَعْنَى: قُلْنَا ذَلِكَ، فَهَبَطَ آدَمُ، فَتَلَقَّتْهُ الْكَلِمَاتُ أَوْ تَلَقَّاهَا آدَمُ، وَهَذَا صَرَّحَ بِاسْمِهِ، وَلِكَرَامَتِهِ خَصَّهُ دُونَ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾) أَي: يَدُلُّ عَلَى تَقْيِيدِ «هُدًى» بِرَسُولٍ أبعثُهُ (١) وَكِتَابٍ

(١) في (ف): «بعثه».

﴿فَمَنْ يَبِعْ هُدَاىَ﴾. فإن قلت: فلم جيء بكلمة الشك وإتيان الهدى كائن لا محالة لوجوبه؟ قلت: للإيدان بأن الإيمان بالله والتوحيد لا يشترط فيه بعثة الرسل.....

أنزله، وقوع ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ في مقابلة ﴿فَمَنْ يَبِعْ هُدَاىَ﴾، فلما كان الجزاء الذي هو الجملة الشرطية مع ما عطف عليه، مُقَيَّدًا بِالآيَاتِ والتكذيب، يُقَدَّرُ الشرط الأول كذلك؛ لأن متابعة الهدى وتكذيبه مُسَبِّبانِ عن بعثة الرسل، وإنزال الكتب، فالتقدير: إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي الرَّسُلُ والكتب، فَمَنْ صَدَّقَهُمَا فلا خوف عليه، وَمَنْ كَذَّبَهُمَا فهو من أصحاب النار.

قوله: (لوجوبه) أي: رعاية الأصلح واجبة على الله تعالى بناء على مذهبه، وتلخيص جوابه: أنها واجبة لكن هي عبارة عن منح العقل ونصب الأدلة. والهدى في الآية عبارة عن بعثة الرسل وإنزال الكتب، وهما ليسا واجبين على الله تعالى.

قوله: (للإيدان بأن الإيمان بالله والتوحيد) إلى آخره يؤذن بأن الكلام باق على الشك. وقال الزجاج: إن الجزاء إذا جاء في الفعل مع النون الثقيلة أو الخفيفة لزمها «ما»، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد<sup>(١)</sup>. قال صاحب الكواشي<sup>(٢)</sup>: «ما» تؤكد أول الفعل والنون آخره.

قال صاحب «المرشد»: وإنا زيدت «ما» ها هنا لتأكيد الفعل الذي بعد حرف الشرط؛ شبهوها بلام القسم المؤكدة للفعل كقولك: والله لأعطين، وهي أكدت أول الفعل والنون المشددة آخره. كذلك ها هنا، ولئن سلم الشك، فإنها جارية على خلاف مقتضى الظاهر، وذلك أن الله تعالى لما أمر آدم عليه السلام بما أمر، ونهاه عما نهى على المبالغة والتوكيد كما سبق وشوهد منه بعد ذلك عدم العزيمة، وعلم من حال أولاده أنهم مجبولون على العجلة وقلة

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٧).

(٢) تكرر هذا التعبير من المؤلف رحمه الله، وانظر ما تقدم في التعليق عليه ص ٤٤٥.

وإنزال الكتب، وأنه إن لم يبعث رسولاً ولم يُنزل كتاباً كان الإيمانُ به وتوحيدهُ واجباً؛ لِمَا رَكَّبَ فِيهِمْ مِنَ الْعُقُولِ، وَنَصَبَ لَهُم مِنَ الْأَدَلَّةِ، وَمَكَّنَهُمْ مِنَ النَّظْرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. فَإِنْ قُلْتُ: الْخَطِيئَةُ الَّتِي أَهْبَطَ بِهَا آدَمُ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً فَالْكَبِيرَةُ لَا تَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَلِمَ جَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى بِسَبَبِهَا مِنْ نَزْعِ اللَّبَاسِ، وَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْإِهْبَاطِ مِنَ السَّمَاءِ، كَمَا فَعَلَ يَابَلِيسَ وَنَسَبَتْهُ إِلَى الْغِيِّ وَالْعَصِيَانِ، وَنَسِيَانِ الْعَهْدِ، وَعَدَمِ الْعَزِيمَةِ، وَالْحَاجَةِ إِلَى التَّوْبَةِ؟ قُلْتُ: مَا كَانَتْ إِلَّا صَغِيرَةً مَغْمُورَةً بِأَعْمَالِ قَلْبِهِ مِنْ الْإِخْلَاصِ وَالْأَفْكَارِ الصَّالِحَةِ الَّتِي هِيَ أَجَلُّ الْأَعْمَالِ وَأَعْظَمُ الطَّاعَاتِ، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى؛ تَعْظِيماً لِلْخَطِيئَةِ وَتَفْظِيحاً لِشَأْنِهَا وَتَهْوِيلاً؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ لُطْفًا لَهُ وَلِذَرِّيَّتِهِ فِي اجْتِنَابِ الْخَطَايَا، وَأَتْقَاءِ الْمَآثِمِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ بِخَطِيئَةٍ وَاحِدَةٍ.....

النبات، ومائلون إلى حبِّ الشهوات، قال: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْتَكُمُ﴾ على الشكِّ، إيداناً بأنَّه من غيرِ أُولِي الْعِزْمِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥] قال صاحبُ «المفتاح»: إِنْ اسْتَعْمَلْتُ «إِنْ» فِي مَقَامِ الْجَزْمِ لَمْ يَحُلْ عَنْ نَكْتَةِ كَنْتَرِيلِ الْمُخَاطَبِ مَنْزَلَةَ الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ، كَمَا يَقُولُ الْأَبُ لَابْنِ لَا يِرَاعِي حَقَّهُ: إِنْ لَمْ أَكُنْ لَكَ أَبَا فَكَيْفِ تُرَاعِي حَقِّي<sup>(١)</sup>. فدلَّ ذلك على أن لا بُدَّ من إنزالِ الكتبِ وبعثِ الرسلِ تفضُّلاً وإحساناً، فلا يلزمُ ما ذكَّره من وجوبِ الإيمانِ باستقلالِ العقلِ.

قال صاحبُ «التقريب»: إِنَّمَا كَرَّرَ ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا﴾ لِلتَّأْكِيدِ وَلِزِيَادَةِ ﴿فَأَمَّا يَا تَيْتَكُمُ﴾، وَجَوَابُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ الشَّرْطِ الثَّانِي مَعَ جَوَابِهِ. وَإِنَّمَا جَاءَ بِالشَّكِّ فِي ﴿فَأَمَّا يَا تَيْتَكُمُ﴾ لِلإِيدَانِ بِأَنَّ الْوَجُوبَ - وَجُوبَ الْعِقَابِ - إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبَعْثَةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا جِيءَ بِحَرْفِ الشَّكِّ، وَإِتْيَانُ الْهَدْيِ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرٌ وَاجِبٌ عَقْلاً، وَكَرَّرَ لَفْظَ الْهَدْيِ وَلَمْ يُضْمَرْ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالثَّانِي أَعْمَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٠٥.

فكيف يدخلها ذو خطايا جمّة! وقرئ: (فمن تبع هديّ) على لغة هذيل، (فلا خوف) بالفتح.

أتى به الرسل واقتضاه العقل، أي: فمن تبع ما أتاه مُراعياً فيه ما يشهد به العقل، فلا يحلّ بهم مكروهٌ للعليّة فيخافوا، ولا يفوت عنهم محبوبٌ فيحزنوا<sup>(١)</sup>.

وقلت: إتيان الهدى في الثانية من وضع المظهر موضع المضمّر للعليّة، فدلّ على أنّ الهدى بالنظر إلى ذاته واجب الاتباع. وبالنظر إلى أنّه أضيف إلى الله تعالى إضافة تشریف أخرى وأحقّ أن يتبع، وهذا موافق لقول المصنّف. ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ في مقابلة ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ﴾ فالمقابل له حكمُ المقابل.

قوله: (هدىّ على لغة هذيل) حكى<sup>(٢)</sup> ابنُ جنّي: هي قراءةُ أبي الطفيلِ وعيسى بن عمّارِ الثقفيّ، وهي لغة فاشيةٌ في هذيل وغيرهم؛ أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم [ياء]، وأنشد قطرب<sup>(٣)</sup>:

يُطَوِّفُ بِي عَكْبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفَا<sup>(٤)</sup>

قال أبو علي<sup>(٥)</sup>: إنّ وقوع ياء المتكلم بعد الألف موضعٌ ينكسر فيه الصحيح نحو: هذا غلامي، ولما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً، وشبهوا ذلك بقولك: مررتُ بالزّيدَيْن، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجرّ قلبوها ياءً<sup>(٦)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (ط): «قال».

(٣) هو: أبو علي محمد بن المستنير، الشهير بـ«قطرب»، من أهل البصرة، نحوي عالمٌ بالأدب واللغة، توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

(٤) البيت للمنخل اليشكري كما في «لسان العرب» (عكب)، و«الخصائص» لابن جنّي (١: ١٧٧).

(٥) يعني الفارسيّ شيخ ابن جنّي.

(٦) «المحتسب» (١: ٧٦).

﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفٍ بِمَهْدِكُمْ وَإِنِّي  
فَارْهَبُونَ \* وَءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَافٍ كَافِرِينَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي  
ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونِ ﴿٤٠-٤١﴾

إسرائيل هو يعقوب عليه السلام، لَقَّبَ له، ومعناه في لسانهم: صفوة الله، وقيل: عبد الله. وهو بزينة إبراهيم وإسماعيل، غير منصرفٍ مثلها؛ لوجود العلمية والعجمة. وقري: (إسرائيل) و(إسرائيل). وذكرهم النعمة: أن لا يخلوا بشكرها، ويعتدوا بها، ويستعظموها، ويطيعوا مانحها. وأراد بها ما أنعم به على آباؤهم مما عُدَّ عليهم من الإنجاء من فرعون وعذابه، ومن الغرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، والتوبة عليهم وغير ذلك، وما أنعم به عليهم من إدراك زمن محمد ﷺ المبشر به في التوراة والإنجيل. والعهد يضاف إلى المعاهد والمعاهد جميعاً، يقال: أوفيت بعهدي، أي: بما عاهدت عليه، كقوله: ﴿وَمَنْ أَوْفٍ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، وأوفيت بعهدك، أي: بما عاهدتكَ عليه. ومعنى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾: وأوفوا بما عاهدتموني عليه من الإيمان بي والطاعة لي، كقوله: ﴿وَمَنْ أَوْفٍ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

﴿أُوْفٍ بِمَهْدِكُمْ﴾: بما عاهدتكم عليه من حسن الثواب على حسناتكم. ﴿وَإِنِّي فَارْهَبُونَ﴾: فلا تنقضوا عهدي، وهو من قولك: زيداً رهبتُهُ، .....

قوله: ﴿مَّا عُدَّ عَلَيْهِمْ﴾ بيان «ما أنعم»، و«من الإنجاء» بيان «ما عُدَّ»، و«من العفو» عطف على «من الإنجاء».

قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِمَا عَاهَدْتُمُونِي عَلَيْهِ﴾ خبر قوله: «ومعنى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾».

قوله: (وهو من قولك: زيداً رهبتُهُ) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير. قال الزجاج: إياي: نصب بالامر كأنه قال: ارهبوني، ويكون الثاني مُفسراً لهذا الفعل<sup>(١)</sup>.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢١).



وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقُرئ: (وأوفُّ) بالتشديد، أي: أبالغ في الوفاء بعهدكم، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ١٨٩]،.....

قوله: (وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾) قال القاضي: وإنما كان أكد لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمّن الكلام معنى الشرط، كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون<sup>(١)</sup>.

وقلت: هذا على خلاف رأي المصنّف؛ لأنه جعل التركيب من باب الإضمار على شريطة التفسير لقوله: «هو من قولك: زيداً رهبته»، فإن هذا التركيب أكد في إفادة الاختصاص من «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» إذا قدّرت المُفسّر بعد المنصوب لتكرير الجملة المفيدة للتخصيص، بخلاف «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»، فإن فيه تقديمًا فقط.

قال صاحب «المفتاح»: وأما زيداً عرفته، فأنت بالخيار، إن شئت قدّرت المُفسّر قبل المنصوب، وحملته على التأكيد، وإن شئت قدّرتَه بعده، وحملته على باب التخصيص<sup>(٢)</sup>. والمقام يقتضي الثاني لسياق الكلام وسباقه<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا جعل من باب الشرط، فلا وجه أن يُقابَل بقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» إذ لا مناسبة بينهما. نعم لو قدّرت: إن كنتم تحضون أحداً بالوهمية، فحُضوني بها أفاد التخصيص، لكن تقدير الشرط أخط وأضعف من «إِيَّاكَ»؛ لأنّ التقديم يستدعي وقوع الفعل جزماً، والشرط على الفرض والتقدير.

فإن قلت: كيف عطف الجملة المؤكدة على مؤكدها والعطف يقتضي المغايرة؟ قلت: المغايرة حاصلة، لأن المراد من التكرار الترقّي من الأهون إلى الأغلظ، فإن في التعقيب اتصال الرهبة برهبة هي أعلى منها من غير تخلّل شيء آخر، كقولهم: الأفضل فالأفضل، والأكرم

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٠).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٩٦.

(٣) في (ط): «لسباق الكلام وسباقه».

فالأكرم<sup>(١)</sup>، لم يُريدوا به أفضلين وأكرميين، بل الترقّي إلى انتهاء الوسع والإمكان. قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كذّبوه تكذيباً على عقبٍ تكذيب<sup>(٢)</sup>. ففيه إشعارٌ بمزيد الاختصاص.

ثم قوله: «أوكّد في إفادة الاختصاص من إيتاك نعبد» يقتضي أنّه أوكّد منه وحده، لكن إذا ضمّ معه ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كان هذا أوكّد لتصريح التكرير والتعميم في «نستعين» على ما سبق في الفاتحة.

الراغب: إنّما ذكر في الآية الأولى «فارهبون» وفي الأخرى «فاتقون»؛ لأنّ الرهبة دون التقوى، فحيثما خاطب الكافة عالمهم ومقلّدهم وحثّهم على [ذكر] النعمة التي يشتركون فيها، أمرهم بالرهبة التي هي مبادئ التقوى، وحيثما خاطب العلماء منهم، وحثّهم على مراعاة آياته والتنبه لما يأتي به أولو العزم من الرسل، أمرهم بالتقوى التي هي مُتَهَيّ الطاعة<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وأوفوا بما عاهدتموني عليه من الإيّاين والطاعة لي» أوفٍ «بما عاهدتكم عليه من حُسن الثواب على حسناتكم»<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنّ المصنّف قال فيما سبق: إنّ العهد المؤثّق، وعهد إليه في كذا: إذا وصّاه ووثّقه عليه، واستعهد منه: إذا اشترط عليه، واستوثق منه. واللائق بهذا المقام هذا الثاني. فيكون المراد بالعهد ما استعهد من آدم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْنَكُم مِّنِي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] إلى آخره لتتظم الآيات، يؤكّده عطف قوله: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] على «أوفوا» على سبيل التفسير، وفي كلامه إشعارٌ به.

(١) قوله: «والأكرم فالأكرم» ساقط من (ط).

(٢) «الكشاف» (١٥: ١٢٥).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧١). وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٤) من قوله: «وقوله: وأوفوا» إلى هنا ساقط من (ط).

وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَوَعَدُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَالكِتَابِ الْمَعْجِزِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَعَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾: أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ، أَوْ: أَوَّلَ فَرِيقٍ، أَوْ فَوْجٍ كَافِرٍ بِهِ، أَوْ: وَلَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: كَسَانَا حُلَّةً، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا.....

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «ومعنى وأوفوا بعهدي» وعلى الأولِ العهدُ عامٌّ كما في قوله تعالى: ﴿فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾، وعلى هذا خاصٌّ، والآياتُ الثلاثُ المُسْتَشْهَدُ بِهَا لِأَجْلِ أَنَّ الْعَهْدَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فَحَسْبُ. وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ قَوْلِهِ: ﴿وَعَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ظَاهِرًا، قَالَ: «وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَأَمِنُوا» لِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِالْمُنَزَّلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ الْأَمْرَ بِالْإِيمَانِ<sup>(١)</sup> بِالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ نَبِيُّ الرَّحْمَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَطْفَ الْخَاصِّ يُخَصِّصُ الْعَامَّ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مِنَ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَجَعَلَ الْأَوَّلَ تَوَاطُؤًا<sup>(٢)</sup> لِلثَّانِي؛ تَنْبِيْهًُا عَلَى عُلُوِّ مَرْتَبَةِ هَذَا الْمُنَزَّلِ وَنَبَاهَةِ مَنَزَلَةِ هَذَا الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَقَضَيْهِ عَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (أَوْ: أَوَّلَ فَرِيقٍ، أَوْ فَوْجٍ...، أَوْ: وَلَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ) إِنَّمَا قَدَّرَ هَذِهِ التَّقَادِيرَ لِمَا أَنَّ خَبَرَ كَانَ مَفْرَدًا لَفْظًا، وَالاسْمُ جَمَاعَةً. قَالَ الْقَاضِي: أَوَّلُ: أَفْعَلٌ لَا فِعْلَ لَهُ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ «أَوَّلُ» مِنْ: وَآلٍ، فَأَبْدَلَتْ هَمْزُهُ وَآوًا تَخْفِيفًا غَيْرَ قِيَاسِيٍّ، أَوْ أَوَّلُ مِنْ آلٍ فَقَلَبَتْ هَمْزُهُ وَآوًا وَأُدْغِمَتْ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ط): «السابق الإيمان».

(٢) في (ف): «تغطية».

(٣) من قوله: «وأنة نبي الرحمة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) هذه الفقرة - من قوله: «قوله: ويجوز أن يريد» إلى هنا - مكانها في (ط) بعد فقرة قوله الآتي: «قوله:

والمستفتحين».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٢).

وهذا تعريض بأنه كان يجب أن يكونوا أول من يؤمن به؛ لمعرفة فهم به وبصفتيه، ولأنهم كانوا المبشرين بزمان من أوحى إليه، والمستفتحين على الذين كفروا به، وكانوا يعدون أتباعه أول الناس كلهم، فلما بعث كان أمرهم على العكس، كقوله: ﴿لَتَرِيكُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١-٤]، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، ويجوز أن يراد: ولا تكونوا مثل أول كافر به، يعني من أشرك به من أهل مكة، أي: ولا تكونوا - وأنتم تعرفونه مذكورا في التوراة موصوفاً - .....

قوله: (وهذا تعريض) أي: قوله (١): ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ﴾ تعريض بما (٢) يجب عليهم لمتضى حالهم، ولما تكلما به من الاستفتاح والبشارة، والتعريض أنواع منها: أن يكون الكلام مسوقاً لأجل موصوف غير مذکور كما تقول في عرض من يؤدي الناس: فلان رجل مؤمن يصلي ويؤتي ولا يؤدي الناس. ويتوصل به إلى نفي الإيما عن المؤذي.

ومنها: أن يساق به لمتضى الحال على طريقة قوله:

أروح لتسليم عليك وأغتدي وحسبك بالتسليم مني تقاضياً (٣)  
وما نحن بصدده من هذا القبيل.

قوله: (والمستفتحين) الاستفتاح: الاستنصار. أي: كانوا يقولون: قد آن مبعث النبي الأمي الذي نجده في التوراة والإنجيل، فنحن نؤمن به ونقاتلكم معه.

(١) في (ف): «إلى قوله».

(٢) في (ح): «تعريض ما».

(٣) ذكره المبرد في «الكامل» (١: ١٤٠)، والزخشي في «ربيع الأبرار» (١: ٢٤٣) من غير نسبة لأحد. وبعده:

كفى بطلاب المرء ما لا يناله  
عناء، وباليأس المصريح شافيا

مَثَلٌ مَّنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ لَا كِتَابَ لَهُ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ فِي ﴿يَهِيءُ﴾ لـ «مَا مَعَكُمْ»؛  
لأنهم إذا كَفَرُوا بما يُصَدِّقُهُ فقد كَفَرُوا بِهِ. والاشْتِرَاءُ: استِعَارَةٌ للاستبدال، كقوله تعالى:  
﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله:

كما اشترى المسلم إذ تنصرا

وقوله:

فإني شريتُ الحِلْمَ بعَدِكَ بالجهلِ

يعني: ولا تَسْتَبْدِلُوا بآيَاتِي ثَمَنًا، وإلا فالثمنُ هو المشتريُّ به.....

قوله: (لأنهم إذا كَفَرُوا بما يُصَدِّقُهُ فقد كَفَرُوا بِهِ) يعني لا تكونوا أوَّلَ مَنْ كَفَرَ بالتوراة،  
لأنه صلواتُ الله عليه مُصَدِّقٌ فِي التوراةِ لما فيها من صفته ونعته، فإذا كَفَرْتُمْ بِالْمُصَدِّقِ لَزِمَ أَنْ  
تَكْفُرُوا بِالْمُصَدِّقِ.

قوله: (كما اشترى المسلم إذ تنصرا) أي: كما استبدل المسلم بالإسلام الكفر حتى اختار  
النصرانية، مضى بيانه.

قوله: (فإني شريتُ الحِلْمَ بعَدِكَ بالجهلِ) قبله:

فإن تزعميني كنتُ أَجْهَلُ فيكم<sup>(١)</sup>

«كنتُ أَجْهَلُ» ثاني مفعولي «تزعميني» وقيل: الزَّعْمُ بمعنى القولِ لوقوع الجملة بعده،  
أي: أن تقول كنتُ أَجْهَلُ الناسِ فيكم، فإني بدلتُ حالي بعَدِكَ، واستبدلتُ الحِلْمَ بالجهلِ،  
والأناةَ بالطَّيشِ، والرَّفْقَ بالحُرْقِ.

قوله: (وإلا فالثمنُ هو المشتريُّ به) وتقريره: أن الاشتراء استعارةٌ للاستبدال، وإن لم يكن  
استعارةً له لزم أن يكون الثمنُ في قوله تعالى: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المشتريُّ، والثمنُ المتعارفُ هو

(١) لأبي ذؤيب الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (١: ٩٠).

والثمنُ القليل: الرئاسةُ التي كانت لهم في قومهم، خافوا عليها الفوات لو أصبَحُوا تَبَاعًا لرسولِ الله ﷺ فاستبدلواها - وهي بَدَلٌ قليلٌ ومتاعٌ يسيرٌ - بآياتِ الله وبالْحَقِّ الذي كُلُّ كثيرٍ إليه قليلٌ، وكلُّ كبيرٍ إليه حقيرٌ، فما بالُ القليلِ الحقير! وقيل: كانت عامَّتُهُمْ يُعْطُونَ أحبارَهُمْ مِنْ زُرُوعِهِمْ وثمارِهِمْ، ويُهدُونَ إليهم الهدايا ويرشونهم الرِّشَا على تحريفهم الكَلِمَ، وتسهيلهم لهم ما صَعِبَ عليهم مِنَ الشَّرَائِعِ، وكانَ مُلوَكُهُمْ يُدِرُونَ عليهم الأموال؛ ليكتُموا أو يُحَرِّفُوا.

المشترى به، وهامنا المشترى به الآيات، لأنَّ الباءَ تدخلُ على الثمنِ، فلما دخلَ على «آياتٍ» صارَ هو المُشترى به، وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيع؛ يريد: أنَّ هذه الاستعارة استعارةً لفظيةً لا معنوية، فاستعيرَ الشراءَ لمُجَرِّدِ الاستبدالِ من غيرِ نَظَرٍ إلى التشبيهِ كما يُستعارُ لأنفِ الإنسانِ المِرْسَنُ<sup>(١)</sup>. قال المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] الطَّلُعُ للنخلة، فاستعيرَ لِمَا طَلَعَ من شجرةِ الرِّقُومِ من حَمَلِهَا؛ إما استعارةً لفظيةً أو معنويةً. وأمَّا التشبيهُ بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] فلمُجَرِّدِ استعارةِ الاشتراءِ للاستبدالِ، ويُمكنُ أن يكونَ استعارةً معنويةً، بولغَ أولاً بأنَّ شَبَهَ هذا الاستبدالِ في كونه مرغوبًا فيه بالبيعِ والشراءِ، ثم زيدَ في المبالغةِ بأن قُلبتِ القضيةُ، وجُعِلَ الثمنُ مبيعًا، والمبيعُ ثمنًا، ونَحَوُه في القَلْبِ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فجُعِلتِ الآياتُ في الابتدالِ والامتهانِ وكَوْنِهَا ذرائعَ إلى سائرِ مباحيهم كالدرهمِ المبذولةِ لقضاءِ الحوائجِ. ومقامُ التقريرِ والنعيِ على بني إسرائيلِ وسوءِ صنيعِهِمْ يقتضي هذه المبالغةَ، وإليه ينظرُ ما روينا عن الدارميِّ، قال أبو موسى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَأَنَّ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَأَنَّ لَكُمْ وَزْرًا، وَكَأَنَّ لَكُمْ ذِكْرًا، اتَّبِعُوا الْقُرْآنَ وَلَا يَتَّبِعْكُمْ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ مَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَهْبِطُ بِهِ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ يَتَّبِعْهُ الْقُرْآنَ يَرْجُحُ فِي قَفَاهُ فَيَقْدِفُهُ فِي جَهَنَّمَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) وهو مكانُ الرِّسَنِ من الدابة. والرِّسَنُ: الحَبْلُ.

(٢) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٦).

[﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ \* وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا  
الزَّكَاةَ وَآذِكُوا مَعَ الرِّكْبِينَ ﴿٤٢-٤٣﴾]

الباءُ التي في ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ إن كانت صلةً مثلها في قولك: لَبَسْتُ الشيءَ بالشيءِ  
وخلطته به؛ كان المعنى: ولا تكتبوا في التوراة ما ليس منها فيختلط الحقُّ المُنزَلُ  
بالباطلِ الذي كتبتُم، حتى لا يميّزَ بينَ حقِّها وباطلِكُم؛ وإن كانت باءُ الاستعانة، كالتي  
في قولك: كتبتُ بالقلم؛ كان المعنى: ولا تجعلوا الحقَّ ملتبسًا مُشْتَبِهًا بباطلِكُم الذي  
تكتبونه.

﴿وَتَكْتُمُوا﴾: جزمٌ داخلٌ تحت حُكْمِ النهي، بمعنى: ولا تكتبوا، أو منصوبٌ  
بإضمارِ «أن»، والواوُ بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبسَ الحقِّ بالباطلِ وكتبانَ الحقِّ،  
كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن. فإن قلت: لبسُهُم وكتبانُهُم ليسا بفعالين.....

قوله: (وإن كانت باءُ الاستعانة) والفرق: أن الخَلَطَ يستدعي مخلوطًا ومخلوطًا به. قال  
الجوهري: خلطتُ الشيءَ بغيره فاختلطا، فإذا جعلتُ صلةً كان «الباطل» مفعولًا مثل الأول،  
فخلطُهُم أن يكتبوا شيئًا آخرَ مثل المُنزَلِ، فإذا كتبه اختلطَ مع الحقِّ، فالمنهيُّ الكِتْبَةُ نَفْسُهَا،  
لأنَّها مُستلزِمةٌ للاختِلاطِ، ومن ثمَّ قال: «ولا تكتبوا فيختلطُ الحقُّ بالباطل» وجعلَ «فيختلطُ»  
جوابًا للنهي، وإذا جعلتُ للاستعانة كان المنهيُّ جعلَ مكتوبِهِم سببًا للاشتباه، ولهذا قال:  
«ولا تجعلوا الحقَّ مُشْتَبِهًا بباطلِكُم» أي: بسببِ باطلِكُم. وقال «الذي تكتبونه» أي: الذي أنتم  
مُستغنونَ به وهو دأبُكُم وعادتُكُم، فقوله: «ملتبسًا» ثاني مفعولي جعلَ.

قوله: (والواوُ بمعنى الجمع) قال في «الإقليد»: هذه الواوُ تُسمّى واوَ الصِّرف؛ لأنها  
تصرفُ المعطوفَ عن إعرابِ المعطوفِ عليه.

قوله: (لبسُهُم وكتبانُهُم) تقريرُهُ: أن اللبسَ والكتبانَ مُتلازمان، فليست المسألةُ كقولهم:  
لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن، ليصحَّ دخولُ واوِ الجمعِ بينهما. وأجابَ بها تلخيصُهُ: أن لبسَ

متميِّزَيْنِ حتَّى يُنْهَوْا عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ فَقَدْ كَتَمُوا الْحَقَّ. قُلْتُ: بَلْ هُمَا مَتَمِّيزَانِ؛ لِأَنَّ لَبَسَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَتَبِهِمْ فِي التَّوْرَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَكَتَابُهُمُ الْحَقُّ أَنْ يَقُولُوا: لَا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ حُكْمَ كَذَا، أَوْ يَمْحُوا ذَلِكَ، أَوْ يَكْتُبُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ: (وَتَكْتُمُونَ)....

الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْوَجْهَيْنِ، إِظْهَارُ مَا بِهِ يَشْتَبَهُ مَا فِي التَّوْرَةِ، وَكِتَابُ الْحَقِّ إِخْفَاءُ مَا فِي التَّوْرَةِ؛ إِمَّا بِالْقَوْلِ بِأَنْ يَقُولُوا: لَا نَجِدُ فِيهَا كَذَا، أَوْ بِالْفِعْلِ بِأَنْ يَمْحُوا ذَلِكَ، أَوْ يَكْتُبُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: «أَوْ حُكْمَ كَذَا» عَطْفٌ عَلَى «صِفَةِ مُحَمَّدٍ» صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ حُكْمُ الزَّانِي الْمُحْصَنِ، وَرَجْمُهُ كَمَا سَيَجِيءُ حَدِيثُهُ. وَقَوْلُهُ: «أَوْ يَمْحُوا» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَقُولُوا».

فَإِنْ قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا يَلْزِمُكَ جَوَازُ فِعْلِهِمُ اللَّبْسَ بَدُونِ الْكِتَابِ وَعَكْسُهُ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَةِ.

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ جَوَازَ فِعْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَةِ، فَإِنَّ تَمَيُّ الْجَمْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبَعْضِ وَلَا عَلَى عَدَمِهِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمَانِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَةِ فَمِنْ الطَّبِّ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَلَا سِتْبَادَ قُبْحِ كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>. وَبَقِيَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا فَائِدَةُ الْجَمْعِ؟

وَالْجَوَابُ: فَائِدَتُهُ الْمِبَالِغَةُ فِي النَّعْيِ عَلَيْهِمْ وَإِظْهَارِ قُبْحِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ كَوْنِهِمْ جَامِعِينَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ إِنْ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا فِي الْقُبْحِ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْجَزْمِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى الْمِبَالِغَةِ لَكِنْ تَفَوُّتُ فَائِدَةُ النَّعْيِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ: وَتَكْتُمُونَ)<sup>(٢)</sup> قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَعْضُدُ قَوْلَ مَنْ

(١) فِي (ط): «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

(٢) فِي (ح): «وَيَكْتُمُونَ».



بمعنى: كَاتِمِينَ. ﴿وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾: في حالِ عِلْمِكُمْ أَنْكُمْ لَا يَسُونُ كَاتِمُونَ، وهو أَفْبَحُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْقَبِيحِ رَبَّمَا عُدَّ رَاكِبُهُ. ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾: يعني صلاةَ المسلمين وَزَكَاتِهِمْ. ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكِيِّينَ﴾ منهم؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ لَا رُكُوعَ فِي صَلَاتِهِمْ. وَقِيلَ: الرَّكُوعُ: الْخُضُوعُ وَالْانْقِيَادُ لِمَا يَلْزُمُهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِالرَّكُوعِ الصَّلَاةُ، كَمَا يَعْبرُ عَنْهَا بِالسُّجُودِ، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِأَنْ تَصَلِّيَ مَعَ الْمُصَلِّينَ، يَعْنِي: فِي الْجَمَاعَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَصَلُّوْهَا مَعَ الْمُصَلِّينَ لَا مُتَفَرِّدِينَ.

قال: إنَّ «الواو» لِلْجَمْعِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ<sup>(١)</sup>، وفيه إشعارٌ بِأَنَّ اسْتِقْبَاخَ اللَّبْسِ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنْ كِتْمَانِ الْحَقِّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (يعني صلاة المسلمين وزكاتهم) قال القاضي: يعني أَنَّ غَيْرَهُمَا كَلَا صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ، أَمْرُهُمْ بِفِرْعِ الْإِسْلَامِ بَعْدَمَا أَمَرَهُمْ بِأُصُولِهَا، وفيه دليلٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ بِهَا<sup>(٣)</sup>. وَالزَّكَاةُ: مِنْ زَكَ الرَّزْعُ: إِذَا نَمَّ، فَإِنَّ إِخْرَاجَهَا يَسْتَجْلِبُ تَزْكِيَةً فِي الْمَالِ، وَيُثْمِرُ لِلنَّفْسِ فَضِيلَةَ الْكَرَمِ، أَوْ مِنَ الزَّكَاةِ بِمَعْنَى الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطَهِّرُ الْمَالَ مِنَ السُّخْبِ وَالنَّفْسَ مِنَ الْبُخْلِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لأن اليهود) تعليلٌ لِاِخْتِصَاصِ الرُّكُوعِ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ.

(١) لتهم الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (١: ١٨٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

(٣) قد فَرَّقَ علماءُ الْأُصُولِ بَيْنَ خُطَابِ الْكُفَّارِ بِالْفِرْعِ عَقْلًا وَبَيْنَ خُطَابِهِمْ شَرْعًا. وَيَكَادُ الْإِجْمَاعُ يَنْعَقِدُ عَلَى جَوَازِ خُطَابِهِمْ بِالْفِرْعِ عَقْلًا، كَمَا قَرَّرَهُ الْبَدْرُ الزَّرْكَشِيُّ فِي «البحر المحيط» (١: ٣٢١). وَأَمَّا خُطَابِهِمْ بِالْفِرْعِ شَرْعًا، فَالْخِلَافُ فِيهِ مَنْصُوبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِهِ. وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْخَفِيَّةِ، وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ إِلَى أَنَّهُمْ غَيْرُ مَكْلَفِينَ بِالْفِرْعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ مَالِكٍ. انظر: «البحر المحيط» (١: ٣٢٢)، و«البرهان» للإمام الجويني (١: ٩٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

[ ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ \*  
وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ \* الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ  
وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [٤٥-٤٦]

﴿ أَتَأْمُرُونَ ﴾: الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم. والبرُّ: سعة الخير  
والمعروف، ومنه: البرُّ؛ لسعته، ويتناول كلَّ خير، ومنه قولهم: صدقت وبرزت. وكان  
الأخبارُ يأْمُرُونَ مَنْ نَصَحُوهُ فِي السِّرِّ مِنْ أَقَارِبِهِمْ وَغَيْرِهِمْ بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يَتَّبِعُونَهُ.  
وقيل: كانوا يأْمُرُونَ بِالصَّدَقَةِ وَلَا يَتَصَدَّقُونَ، وَإِذَا أَتَوْا بِصَدَقَاتٍ لِيَفْرَقُوا خَائُوا فِيهَا.  
وعن محمد بن واسع: بَلَغَنِي أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطَّلَعُوا عَلَى نَاسٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالُوا  
لَهُمْ: قَدْ كُنتُمْ تَأْمُرُونَنَا بِأَشْيَاءَ عَمَلْنَاهَا فَدَخَلْنَا الْجَنَّةَ! قَالُوا: كُنَّا نَأْمُرُكُمْ بِهَا وَنَخَالِفُ إِلَى  
غَيْرِهَا. ﴿ وَتَلْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾: وتركوها من البرِّ كالمُنْسِيَّاتِ. ﴿ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾:  
تبكيت، مثل قوله: ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، يعني: تتلون التوراة وفيها نعتُ محمدٍ  
ﷺ، أو فيها الوعيدُ على الخيانة، وترك البرِّ، ومخالفة القول العمل.....

قوله: (صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ) أي: بَرَزْتَ فِي صِدْقِكَ، كَمَا يُقَالُ: كَذَبْتَ وَفَجَرْتَ، أَي: فَجَرْتَ  
فِي كَذِبِكَ هَذَا.

قوله: (وقيل: كانوا يأْمُرُونَ بِالصَّدَقَةِ) فعلى هذا البرُّ بمعنى الإحسان، وعلى الأول  
بمعنى الإيمان.

قوله: (كالمُنْسِيَّاتِ) أشار بالكافِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «تَنْسَوْنَ»: تَتْرُكُونَ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ  
التَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَنْسِي نَفْسَهُ بَلْ يَحْرِمُهَا مِنَ الْخَيْرِ، وَيَتْرُكُهَا كَمَا يَتْرُكُ الشَّيْءَ الْمُنْسِيَّ مَبَالِغَةَ  
لِعَدَمِ الْمَبَالَاةِ وَالْغَفْلَةِ فِيهَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَلَهُ.

قوله: ﴿ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ٤٤] تَبَكَيْتُ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾  
[البقرة: ٢٢] يعني: كما وقع ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ «لَا تَلْبَسُوا» عَلَى سَبِيلِ التَّبَكِيَةِ

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: توبيخٌ عظيمٌ، بمعنى: أفلا تَفْطَنُونَ لِقُبْحِ ما أقدمتم عليه حتى يصدكم استبأحه عن ارتكابه وكانكم في ذلك مَسْلُوبِ العُقُول؛ لأنَّ العُقُولَ تَأْبَاهُ وتَدْفَعُهُ،.....

والزمام الحِصْم، كذلك ﴿وَأَنْتُمْ نَتَلَوْنَ الْقِطَابَ﴾ حال من فاعل ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ للتبكييت، وأيضاً كما اختلف تقديرُ مُتَعَلِّقِ «تعلمون» باختلاف تفسير «لا تُلبسوا الحقَّ بالباطل» في الوجهين على ما سبق<sup>(١)</sup>، كذلك يختلفُ تقديرُ مُتَعَلِّقِ «يتلون» باختلاف تفسير «أتمرون» في تلك الوجوه الثلاثة المذكورة من الأمرِ بِاتِّبَاعِ محمدٍ صَلَوَاتُ اللهُ عَلَيْهِ ولا يَتَّبِعُونَهُ، والأمرِ بِالصَّدَقَةِ ولا يتصدَّقون، والأمرِ بِالصَّدَقَةِ والخِيَانَةِ فِيهَا. فأتى بها في التقدير على طريقة النشْرِ بلا ترتيب<sup>(٢)</sup>. ولما كان الوجهانِ الأخيرانِ قولاً واحداً كما سبق، جاء بـ«أو» وعطفَ عليه قوله: «ومخالفة» على «الخيانة» بالواو.

فإن قُلْتَ: هل يحتملُ قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما احتملَ في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] من جعله بمنزلة اللّازمِ مُبالغةً، أي: أنتم من أهل العلم والمعرفة؟

قُلْتَ: لا، لأنَّه عَقَبَ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ الآية وهو مثلُ قوله: ﴿كَمْثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] وقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ تفرِيعٌ بعدَ التبكييتِ، أي: كأنكم مَسْلُوبِ العُقُولِ وكالحمارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، فكيف يَثْبُتُ لهم العلمُ الفائقُ كما أُثْبِتَ لدهاةِ العربِ هناك! وفي هذا إيذانٌ بأنَّ فِعْلَ اليهودِ كانَ أَفْحَشَ من فِعْلِ المُشْرِكِينَ؛ لأنَّ مُخَالَفَةَ النَّصِّ الجَلِيِّ مَعَ اعتقادِ وجوبِهِ مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ اللهِ وَأَمْرِ العَقْلِ، ومُخَالَفَةُ أَمْرِ العَقْلِ مُخَالَفَةٌ لَهُ فَحَسَبُ.

قوله: (مسلوبو العقول؛ لأنَّ العُقُولَ تَأْبَاهُ وتَدْفَعُهُ) فِيهِ إِيْبَاءٌ إِلَى أَنْ قَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٥٩).

(٢) في (ط): «النشْرِ من غير ترتيب».

ونحوه: ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧]. ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾ على حوائجكم إلى الله ﴿يَالصَّبِرِ وَالصَّلَاةِ﴾ أي: بالجمع بينهما، وأن تُصَلُّوا صابرين على تكاليف الصلاة، مُتَمَلِّينَ لمشاقتها وما يجبُ فيها: من إخلاص القلب، وحفظ النيات، ودفع الوسوس، ومراعاة الآداب، والاحتراس من المكاره، مع الخشية والخشوع، واستحضار العلم بأنه انتصابٌ بين يدي جبار السماوات؛ لیسألَ فك الرقاب عن سخطه وعذابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]؛ أو: واستعينوا على البلايا والنوائب بالصبر عليها، والالتجاء إلى الصلاة عند وقوعها، وكان رسول الله ﷺ.....

مُطَلَّقٌ يجري مجرى اللازم. قال القاضي: العقل في الأصل الحس، سُمِّيَ به إدراك الإنسان<sup>(١)</sup>؛ لأنه يحسُّه عما يقبُح، ويعقله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك<sup>(٢)</sup>. المعنى: فلا عقل لكم يحسُّكم عما تعلمون وخامة عاقبته، أو: أفلا تعقلون فُبِحَ صنيعكم فيصدكم عنه.

قوله: (وأن تُصَلُّوا صابرين) عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «بالجمع بينهما» وكذا قوله: «وأن يُستعان» عطفٌ على قوله: «الدعاء»، والضمير في قوله: «بأنه انتصابٌ» راجعٌ إلى الصلاة، والتذكيرُ باعتبار الخير لا إلى الجمع كما ظنَّ؛ لأنه مُتَعَلِّقٌ بقوله: «واستحضار العلم»، وهو عطفٌ على «إخلاص القلب فيها»<sup>(٣)</sup>، و«لِيسألَ» تعليلٌ «انتصابٌ»، وإنما قدَّمَ الصبرَ على الصلاة لأنه لا يمكنُ حصولَ الصلاةِ كاملةً إلا بالصبر<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): «الإدراك الإنساني».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٦).

(٣) عبارة الزمخشري في «الكشاف»: «وما يجب فيها من إخلاص القلب».

(٤) في (ط): «إلا به».

إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ. وعن ابن عباس: أنه نُعِيَ إليه أخوه قُتْمٌ وهو في سَفَرٍ، فاسترجَعَ وتنحَى عن الطريق، فصلَّى ركعتين أطالَ فيهما الجلوس، ثم قامَ يمشي إلى راحلته وهو يقول: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾. وقيل: الصبرُ الصَّوم؛ لأنه حبسٌ عن المفطرات، ومنه قيلَ لشهرِ رمضانَ: شهرُ الصبر. ويجوزُ أن يُرادَ بالصلاةِ الدُّعاء، وأن يُستعانَ علىِ البلايا بالصبرِ والالتجاءِ إلى الدُّعاءِ والابتغالِ إلى الله تعالى في دَفْعِهِ. ﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصلاة، أو للاستعانة، ويجوزُ أن يكونَ لجميعِ الأمورِ.....

قوله: (إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ<sup>(١)</sup>) وفي رواية حذيفة: «إِذَا حَزَنَهُ<sup>(٢)</sup> أَمْرٌ صَلَّى» أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>. حَزَنَهُ بالنون، وفي «الكشاف» بالباءِ الموحدةِ من تحت. وكذا في «النهاية»: إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى، أَي: إِذَا نَزَلَ بِهِ هَمٌّ أَوْ أَصَابَهُ غَمٌّ.

قوله: (فَرَغَ إِلَى الصَّلَاةِ)، في حديثِ الكسوفِ «فافرَعوا إلى الصَّلَاةِ»<sup>(٤)</sup>، أَي: الجُؤُوا إليها، واستعينوا بها على دَفْعِ الأمرِ الحادثِ.

قوله: (فاسترجع) أَي: قَالَ: إِنَّا لله وَإِنَّا إليه راجعون. قَالَ صاحبُ «الجامع»<sup>(٥)</sup>: قُتْمٌ بَضَمٌ القافِ وفتحِ التاءِ المُثَلثة. وكان واليًّا لعلِيٍّ رضي اللهُ عنه على مَكَّةَ، واستشهدَ بِسَمْرِ قُنْدَ رَمَنَ معاويةَ.

قوله: ﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصلاة، الراغب<sup>(٦)</sup>: حَصَّهَا<sup>(٧)</sup> بِرَدِّ الضميرِ؛ لِأَنَّهَا أَرْفَعُ مَنزِلَةً

(١) في (ح): «إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَغَ إِلَى الصَّلَاةِ».

(٢) في (ط): «حزبه».

(٣) «سنن أبي داود» (١٣٢١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وإسناده ضعيف لجهالة محمد بن عبد الله الدؤلي.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) «جامع الأصول» (٢: ٧٨٧).

(٦) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٧).

(٧) في (ف): «حَصَّهَا».

التي أمر بها بنو إسرائيل ونُهِوا عنها، من قوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ إلى ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾. ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لشاقة ثقيلة، من قولك: كَبُرَ عَلَيَّ هذا الأمر، ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]. فإن قلت: ما لها لم تثقل على الخاشعين، والخشوع في نفسه مما يتقبل؟ قلت: لأنهم يتوقعون ما أُدخِر للصابرين على متاعبها فتَهونُ عليهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَكُوا رَبِّهِمْ﴾؟ أي: يتوقعون لقاء ثوابه ونيل ما عنده، ويطمعون فيه. وفي مصحف عبد الله: (يعلمون)، ومعناه: يعلمون أن لا بدَّ من لقاء الجزاء فيعملون على حسب ذلك؛ .....

من الصَّير، لأنها تجمع ضروباً من الصَّير، إذ هي حَبَسُ الحَوَاسِّ على العبادة، وحَبَسُ الحَوَاطِرِ والأفكارِ على الطاعة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، وأما الصلاة التي تخفف على غير الخاشع فَمَسْمَاً باسمها ونُسِتَ في حُكْمِهَا، بدلالة قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ أَلْسِنَتَهُم مِّنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وقلنا ترى صلاة غير الخاشعين تنهى عن الفحشاء والمنكر، ونظيره في ردِّ الضمير: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] أعيَدَ الضميرُ إلى التجارة دون اللَهْوِ لَمَّا كانت سبباً في الانفضاض.

قوله: (لأنهم يتوقعون) مُعَلَّلَةٌ مُقَدَّرٌ؛ لأنَّ تقديرَ السؤالِ: ما للصلاة لم تثقل على الخاشعين، والحال أنَّ الخشوع في الصلاة في نفسه ثقيلٌ كما عَلِمَ من قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما يكون ثقيلًا في نفسه كيف يكون سببًا لخفة صلاتهم؟ وأجاب: إنَّها يكون سببًا لخفة صلاتهم «لأنهم يتوقعون» إلى آخره.

قوله: (أي: يتوقعون لقاء ثوابه) مذهبه<sup>(١)</sup> قال في «يونس» في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: كيف جازَ النَّظْرُ على الله وفيه معنىُ المِقابِلَة<sup>(٢)</sup>!

(١) مراد المؤلف أن هذا هو مذهب الرنخسري في الرؤية، وأما أهل السنة فيثبتون رؤية الله يوم القيامة.

(٢) كذا قال الطيبي رحمه الله، والصواب أن الرنخسري إنما أورد هذا السؤال في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ

خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]. انظر: «الكشاف» (٧: ٤٤٣).

ولذلك فَسَّرَ ﴿يُظُنُّونَ﴾ ب: يتيقنون، وأما مَنْ لم يُوقِنَ بالجزاء ولم يَرْجُ الثواب كانت عليه مشقَّةٌ خالصة؛ فَتَقَلَّتْ عليه، كالمُنافِقِينَ والمُرائِيْنَ بأعمالهم.  
ومثاله: مَنْ وُعدَ على بعض الأعمال والصنائع أُجْرَةٌ زائدة على مقدارِ عمله، فتراه يُزاوِلُه برغبةٍ ونشاطٍ وانسراحِ صَدْرٍ ومُضاحكَةٍ لحاضِرِهِ، كأنه يستلذُّ مُزاوِلَتَه، بخلاف حالِ عاملٍ يتسَخَّرُه بعض الظَّلَمَةِ، ومن ثَمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، .....

قوله: (ولذلك فَسَّرَ ﴿يُظُنُّونَ﴾ ب: يتيقنون) أي: ولأجل ما قرأ عبد الله: (يعلمون) - ومعناه ما ذُكِرَ - فَسَّرَ يظنونَ ب: يتيقنون، قال: الظنُّ هاهنا بمعنى اليقين. ولو كانوا شاكِّينَ كانوا ضلَّالًا كافرينَ، والظنُّ بمعنى اليقين مُوجِدٌ، قالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ (١):  
فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ (٢)

قوله: (وأما مَنْ لم يُوقِنَ بالجزاء ولم يَرْجُ الثواب كانت عليه مشقَّةٌ) هذا يُعَلِّمُ مِنْ مَفْهُومِ قوله: ﴿وَرِثَافًا كَثِيرَةً إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، لآتِه في معنى: لا يهونُ على أحدٍ إلا على الخاشعينَ، فَإِنَّهُ استثناءٌ مُفْرَغٌ مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ.  
قوله: (يَتَسَخَّرُهُ بَعْضُ الظَّلَمَةِ)، الجوهرية: تَسَخَّرَهُ: كَلَّفَهُ عَمَلًا بغيرِ أُجْرَةٍ.  
قوله: (وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ) الحديثُ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبَّ إِلَيَّ الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (٣).

(١) سيد هوازن، فارس جاهلي شجاع، كان مسعر حرب، مات بأوطاس في غزوة حنين بعد أن بلغ من الكبر عتياً.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٤٧. والبيت من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه عبد الله ومطلعها:

أرثَ جديداً الحبل من أمِّ مَعْبِدٍ بعاقبة أمِ أَخْلَفَتْ كُلَّ مَوْعِدِ

(٣) «سنن النسائي» (٧: ٦١) وهو في «السنن الكبرى» للنسائي أيضاً (٨٨٣٦)، وأخرجه الإمام أحمد في

«المسند» (١٢٢٩٣) بإسناد حسن.

وكان يقول: «يا بلال رَوْحنا». والخشوعُ: الإخباتُ والتطامنُ، ومنه: .....

قوله: (يا بلال رَوْحنا) الحديثُ من رواية أبي داود عن سالم بن الجعد قال: قال رجلٌ من خزاعة: لَيتني صَلَّيتُ فاستَرَحْتُ، فكأنتهم عابوا ذلكَ عليه، فقال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «أقمِ الصلاةَ يا بلالُ أرِحنا بها»<sup>(١)</sup> أي: أذُنْ بالصلاةِ نَسْرَحْ بأدائها من شُغْلِ القلبِ بها، قيل: كانَ اسْتِغَالُهُ بالصلاةِ راحةً لَهُ، فَإِنَّه كانَ يَعدُّ غيرَها من الأَعمالِ الدنيويةِ تعبًا، وكانَ يَستريحُ بالصلاةِ لِمَا فيها من مُناجاةِ الله تعالى، ولهذا قالَ: «وقرّةُ عيني في الصلاة»، وما أَقربَ الراحةِ من قرّةِ العين، يقالُ: أراحَ الرَّجُلُ واستراحَ إذا رَجَعَ نَفْسُهُ إليه بعدَ الإعياءِ، كُلُّها في «النهاية».

الراغب<sup>(٢)</sup>: الصلاةُ جامعةٌ للعباداتِ وزائدةٌ عليها لأنَّها لا تصحُّ إلا ببذلِ مالٍ ما، جارِ جَرَى الزكاةِ فيما يَسْتَرُّ به العورةَ، وَيَطْهَرُ به البدنَ، وامتساکُ في مكانٍ مخصوصٍ يجري جَرَى الاعتكافِ، وتَوَجُّهُ إلى الكعبةِ يجري جَرَى الحَجِّ، وذكُرَ الله تعالى ورسولُه يجري جَرَى الشَّهادتينِ، ومُجاهدةٌ في مُدافعةِ الشَّيطانِ جاريةٌ جَرَى الجهادِ، وإمساكٌ عن الأَطْيَبِينَ<sup>(٣)</sup> جارِ جَرَى الصَّومِ، وفيها ما ليسَ في شيءٍ من العباداتِ الأخرى من وجوبِ القراءةِ وإظهارِ الخُشوعِ والرُّكوعِ والسُّجودِ وغيرِ ذلكِ.

وقُلْتُ: وفيها ما قالَ صلواتُ الله عليه: «وجُعِلَتْ قرّةُ عيني في الصلاة»<sup>(٤)</sup> الذي هو أصلُ ذلكَ كُلُّه.

قوله: (الخشوع: الإخباتُ والتطامنُ) الراغبُ: الخشوعُ: الضراعةُ، وأكثرُ ما يُستعملُ فيما

(١) «سنن أبي داود» (٤٩٨٥)، وأخرجه الإمام أحمد (٢٣٠٨٨).

ومن قوله: «الحديث من رواية أبي داود» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٨).

(٣) وهما: الأكلُ والنكاحُ، وقيل غير ذلك. انظر: «تاج العروس» (طيب).

(٤) سلف تخريجه قبل قليل.



الْحُشْعَةُ: الرَّمْلَةُ الْمُتَطَامِنَةُ. وَأَمَّا الْخُضُوعُ: فَاللِّينُ وَالانْقِيَادُ، وَمِنْهُ: خَضَعْتُ بِقَوْلِهَا؛ إِذَا لَيْسَتْهُ.

﴿يَبْنِي إِسْرَاءَ بِلْ أذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ \* وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [٤٧-٤٨]

﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ نصبٌ عطفٌ على ﴿نِعْمَتِي﴾، أي: اذكروا نِعْمَتِي وَتَفْضِيلِي. ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: على الجَمِّ الغفِيرِ مِنَ النَّاسِ، كقوله تعالى: ﴿بَدَرْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] يقال: رأيتُ عالمًا مِنَ النَّاسِ؛ يُرادُ الكثرة. ﴿يَوْمًا﴾: يريدُ يومَ القيامةِ.....

يوجد على الجوارح، والضَّرَاعَةُ أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِيهَا يَوْجَدُ فِي الْقَلْبِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهَا رُوي: «إِذَا صَرَغَ الْقَلْبُ خَشَعَتِ الْجَوَارِحُ»<sup>(١)</sup> ﴿تَرَى الْأَرْضَ خَشِيعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] كِنَايَةٌ.

قوله: ﴿خَضَعَتْ بِقَوْلِهَا: إِذَا لَيْسَتْهُ﴾ مأخوذٌ من قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسَنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَنْقَيْنَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قوله: ﴿على الجَمِّ الغفِيرِ مِنَ النَّاسِ﴾ ذهب الإمام: أَنَّ الْآيَةَ بظَاهِرِهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَكُونُوا أَفْضَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَقُلْتُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: «الْعَالَمِينَ» كَمَا سَبَقَ: اسْمٌ لِذَوِي الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالثَّقَلَيْنِ، أَوْ لِكُلِّ مَا عِلِمٌ بِهِ الْخَالِقُ، وَهُوَ عَامٌّ يَقْبَلُ التَّخْصِيصَ بِالْعِلْمِ بِالْبَعْضِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: مِنْ حَيْثُ الْأَشْخَاصُ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿على الجَمِّ الغفِيرِ مِنَ النَّاسِ﴾ وَهُوَ مُجَازٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوْتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦] ﴿وَأُوْتِينَتْ مِنْ

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٣. والأثرُ المروِيُّ أُخرجه الحَكِيمُ الترمذِيُّ مرفوعًا في «نوادِر الأَصُولِ»

(١: ٣١٧) وَلَفْظُهُ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»، والمعروف أَنَّهُ من قولِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أُخرجه

ابن أَبِي شَيْبَةَ فِي «المصنَّفِ» (٦٧٨٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٣٢).

كَلِّ شَيْءٍ ﴿ [النمل: ٢٣] فعلى هذا يلزم تفضيلهم على غير الصحابة رضوان الله عليهم وهم  
الجم الغفير.

وثانيها: من حيث المكان كما في الآية المُسْتَشْهِدِ بِهَا<sup>(١)</sup> ﴿ وَبَيَّعْتَهُ وَوُطِّئَ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي  
بَرَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧١] أي: أهل الشام، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾  
[الإسراء: ١] ولا يجوز حمل الآية عليه.

وثالثها: أن يختصَّ البعض بحسب اختصاص أمير ما. قال الإمام: «العالمين» عام لكنه  
مطلق في الفضل، والمطلق يكفي في صدقه صورة واحدة، فيلزم أن يكونوا أفضل من غيرهم  
في أمر واحد، وغيرهم أفضل منهم فيما عدا ذلك الأمر<sup>(٢)</sup>.

وقلت: هذا بعيد؛ لأنَّ سياق الكلام لبيان الامتنان عليهم وتعداد النعم الفائقة، وهذا إنَّما  
يُمكن إذا حملنا التفضيل على غير الصحابة من الجم الغفير.

ورابعها: خصَّ به بحسب اعتبار الزمان. قال محيي السنَّة: «على العالمين» أي: عالمي  
زمانهم، وذلك التفضيل وإن كان في حق الآباء لكن يحصل به الشرف للأبناء<sup>(٣)</sup>. وقال  
القاضي: يُريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى عليه السلام وبعده قبل أن يُغيروا،  
بما منحهم من العلم والإيمان، وجعلهم أنبياء وملوكاً مُقسطين<sup>(٤)</sup>.

وقلت: الحقُّ هذا الوجه، وقضية النظم شاهدة بذلك، وبيانه أن المصنَّف كثيراً ما يذهب  
إلى أن الكلام إذا كرر كان للتأكيد، ولما يناط به من زيادة ليست مع الأول، وهانذا كرر نداءهم  
بقوله: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَهُ يَلْ أذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فعلق بها:

(١) في (ح): «المستشهد به».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٩٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٩٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٨).

﴿لَا تَجْزِي﴾: لا تُقضي عنها شيئاً مِنَ الحُقوقِ، ومنه الحديثُ في جَدْعَةِ ابنِ نيارٍ: «تَجْزِي عنكَ ولا تَجْزِي عن أَحَدٍ بَعْدَكَ». و﴿شَيْئاً﴾ مفعولٌ به،.....

أولاً: النعمة التي اختصت بالذين شاهدوا حضرة الرسالة، وأنزل إليهم ما يصدق ما معهم، ومُنحوا ما كانوا يَتَمَنُّونَ من الاستفتاح على الكفارِ بنبي الرحمة.

وثانياً: النعمة التي أنعمها الله تعالى على آبائهم وأسلافهم من تفضيلهم على عالمي زمانهم بالعلم والحكمة والنبوة، وبنجاحهم من فرعون وعقابه، وقلبي البحر، وتظليل الغمام، وغير ذلك. فالواجب: حمل الكلام على هذا لا على ما ذهب إليه المصنّف لئلا يختل النظم، ويؤيّدُهُ ما ذكره الزجاج: أذكّره الله عز وجل نعمته عليهم في أسلافهم، والدليل على ذلك قوله: ﴿وَإِذْ يَخْتَلِفُ أَعْيُنُكُمْ مِمَّنْ آتَى فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] والمخاطبون بالقرآن لم يروا فرعون ولا آله. ولكنه أذكّرهم أنه لم يزل مُنعماً عليهم؛ لأنّ إنعامه على أسلافهم إنعامٌ عليهم، والدليل عليه: أنّ العرب تجعل ما كان لأبائها فخراً لها، وما كان فيه ذمّ تعدّه عاراً عليها<sup>(١)</sup>.

ولعل مراد المصنّف من تخصيص هذا العامّ وتفسير العالمين بالجّم الغفير من الناس أن لا تدخل الملائكة في العالمين حتى لا يلزم أن يكون البشر أفضل منهم كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٠] لأنّ بعض الأصحاب استدلّ بهذه الآية التي نحن بصددِها على فضل البشر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ومنهُ الحديثُ في جدعة ابن نيار) رُوينا في «صحيح البخاري» قال أبو بردة بن نيار خال البراء: يا رسول الله، فإني نسكتُ شاتي قبل الصلاة، وعرفتُ أنّ اليومَ يومٌ أكلٍ وشربٍ، وأحببتُ أن تكونَ شاتي أوّلَ ما يُذْبَحُ في بيتي، فدبّختُ شاتي، وتعدّيتُ قبل أن آتي الصلاة. قال: «شأتك شاة لحم»، قال: يا رسول الله، فإنّ عندنا عناقاً جدعة هي أحبُّ إليّ من شاتين،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٩).

ويجوز أن يكون في موضع مصدر، أي: قليلاً من الجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مریم: ٦٠]، وَمَنْ قَرَأَ: (لا تجزي) من أجزاء عنه؛ إذا أغنى عنه؛ فلا يكون في قراءته إلا بمعنى: شيئاً من الأجزاء. وقرأ أبو السَّرَارِ الغَنَوِيُّ: (لا تجزي نَسْمَةً عن نَسْمَةٍ شيئاً). وهذه الجملة منصوبة المحل؛ صفة لـ ﴿يَوْمًا﴾. فإن قلت: فأين العائد منها إلى المَوْصُوف؟ قلت: هو محذوف تقديره: لا تجزي فيه، ونحوه ما أشده أبو علي:

### تروحي أجدر أن تقيلي

أفتجزي عني؟ قال: «نعم، ولن تجزي عن أحد بعدك»<sup>(١)</sup>، الحديث وفي «مسند أحمد بن حنبل» نحوه. الجدغ من الشاة، ما دخل في السنة الثانية. ابن نيار بكسر النون وتخفيف الياء والراء.

قوله: (أي: قليلاً من الأجزاء) فعلى هذا نزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة، ومن ثم استشهد بقراءة من قرأ «لا تجزي»<sup>(٢)</sup> من: أجزاء عنه.

قوله: (فلا يكون في قراءته إلا بمعنى: شيئاً من الأجزاء) أي: بمعنى المصدر، لأنه لازم تعدى إلى المفعول به بـ «عن».

قوله: (تقديره: لا تجزي فيه) قال الزجاج: وحذف «فيه» هاهنا جائز؛ لأن «في» مع الظروف محذوفة تقول: أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم. فإذا أضمرت قلت: أتيتك فيه، ويجوز أتيتك، ولو قلت: الذي تكلمت فيه زيد، لم يجز: الذي تكلمت زيداً بدله<sup>(٣)</sup>.

قوله: (تروحي أجدر أن تقيلي) تمامه:

غداً بجنبي باردٍ ظليل<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨١).

(٢) وهي قراءة أبي السَّهْلِ العَدَوِيِّ كما في «المحرر الوجيز» لابن عطية (١: ١٢١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٨).

(٤) لأحيحة بن الجلاح الأوسِّي. ذكره أبو علي الفارسي في «الحجّة للقرآء السبعة» (٢: ٤٥). وانظر:

«المحتسب» لابن جنِّي (١: ٢١٢).

أي: ما أجدرَ بأن تَقِيلِي فيه، ومنهم مَن ينزِلُ فيقول: أتسع فيه وأجري مَجْرِي المفعولِ به؛ فحذِفَ الجارُّ، ثم حذِفَ الضميرُ، كما حذِفَ مِن قوله:

..... أو مال أصابوا

قوله: (أي: أجدرُ)<sup>(١)</sup> وفي نسخة: «ما أجدر»، وصحَّ «ما أجدر» في السمتنِ عن المَعزِي. و«ما» موصوفةٌ، صِفَتُهَا «أجدر» منصوبةٌ بـ«تروحي» على تأويلِ مكانًا أو مَرَاحًا. و«أجدرُ» أَفْعَلُ التفضيلِ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستكنٌ للمَراحِ، و«الباءُ» المُقدَّرُ في «أن» صلةُ أجدرُ، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ يقول: جدِّي يا ناقةً في السَّيرِ واطلبي مَراحًا أحقَّ بأن تَقِيلِي فيه مِن مكانٍ أنتِ فيه.

تروحي: من الرِّواحِ وهو السَّيرُ فيما بعدَ الرِّوالِ، و«تقيلي» من القيلولةِ. وفي «مُحتَسَبِ ابنِ جَنِّي»: أصلُهُ اتني مكانًا أجدرَ بأن تَقِيلِي فيه، فحذِفَ اتني لدلالةِ تروحي عليه، فصارَ: تروحي مكانًا أجدرَ بأن تَقِيلِي فيه، ثم حذِفَ الموصوفَ الذي هو مكانًا فصارَ أجدرَ بأن تَقِيلِي فيه، ثم حذِفَ الباءَ تخفيفًا فصارَ أن تَقِيلِي فيه، ثم حذِفَ «في» فصارَ أن تَقِيلِيه، ثم حذِفَ العائدُ المنصوبَ فصارَ كما ترى، ففيه خمسةُ أفعالٍ<sup>(٢)</sup>. هذا الذي عناهُ المُصنِّفُ بقوله: «ومنهم مَن ينزلُ» أي: يَحُطُّ به درجةً فدرجةً.

قوله: (أو مال أصابوا) أوَّلُه:

وطولُ العهدِ أو مالُ أصابوا

فما أذري أغيرَهُم تَناءً

وقبَلَه:

بني عَمِّي<sup>(٣)</sup> فقد حَسَنَ العِتَابُ

ألا أبلِغُ مُعائِبَتِي وقَوْلِي

(١) في (ف): «قوله: أجدر».

(٢) «المحتسب» (١: ٢١٢).

(٣) في (ط): «بني عمرو».

ومعنى التنكير: أن نفساً من الأنفس لا تجزي عن نفسٍ منها شيئاً من الأشياء، وهو الإقناط الكلي القطاع للمطامع.

وكذلك قوله: (ولا تُقبَلُ منها شفاعَةٌ ولا يُؤخَذُ منها عدلٌ) أي: فدية؛ لأنها مُعادلةٌ للمفدي، ومنه الحديث: «لا يُقبَلُ منه صَرفٌ ولا عدلٌ» أي: توبةٌ ولا فدية. وقرأ قتادة: (ولا يُقبَلُ منها شفاعَةٌ) على بناءِ الفِعلِ للفاعل، وهو اللهُ عزَّ وجلَّ، ونصبِ الشَّفاعَةِ. وقيل: كانت اليهودُ تزعمُ أن آباءَهم الأنبياءَ يشفَعون لهم فأؤيسوا.....

وسَلَّ هل كان لي ذنبٌ إليهم هُم منه - فأعتبهم - غضابُ

كتبْتُ إليهم كُتُبا مِرارًا فلم يرجعْ إليَّ لها (١) جوابُ

وبَعَدَه:

فَمَنْ يَكُ لا يدومُ له وفاءٌ (٢) وفيه حين يَغترِبُ انقِلابُ

فَعَهْدِي دائِمٌ هُمٌ ووُدِّي على حالٍ إذا شَهدوا وغابوا

قال السيّد ابن الشجري في «الأمالي» (٣) قائلها: الحارث بن كلدة، وقد خرج إلى الشام وكتب بها إلى بني عمه، فلم يُجيبوه (٤). وإنما قال: أم مالٌ أصابوا؛ لأن الغنى في أكثر الناس يُغيِّرُ الإخوان على إخوانهم، وهي من أطف عتابٍ وأحسنه.

قوله: (وكذلك قوله: «ولا تُقبَلُ منها شفاعَةٌ») أي: إقناطٌ كليٌّ.

قوله: (ومنه الحديث) الحديث من رواية أبي داود عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال:

(١) في (ط): «هم».

(٢) في (ط): «له وصال».

(٣) «الأمالي الشجرية» (١: ٥). وكذا عزاها البصري في «الحماسة البصرية» (١: ١٣٦) وقال: وتروى لغيلان

ابن سلّمة الثقفي. وعزاها القالي في «الأمالي» (٢: ١١٩) لأعرابي.

(٤) انظر: «حماسة ابن الشجري» ص ٦٨.

فإن قلت: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلت: نعم؛ .....

«مَنْ تَعَلَّمَ صَرْفَ الْكَلَامِ لِسَبِيٍّ بِهِ قُلُوبَ الرِّجَالِ - أَوِ النَّاسِ - لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»<sup>(١)</sup>. قال صاحب «الجامع»: صَرْفُ الْكَلَامِ: مَا يَتَكَلَّفُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ مِنْ وِرَاءِ الْحَاجَةِ، وَالِاسْتِبَاءِ؛ اِفْتِعَالٌ مِنَ السَّبِيِّ، كَأَنَّهُ يَنْهَبُ بِكَلَامِهِ قُلُوبَ السَّامِعِينَ، الْعَدْلُ: الْفَرَضُ، وَالصَّرْفُ: التَّافِلَةُ، وَقِيلَ: الصَّرْفُ: التَّوْبَةُ. وَالْعَدْلُ: الْفَدْيَةُ، سُمِّيَتْ لِأَنَّهَا تَصْرِفُ مِنَ الْحَالِ الذَّمِيمَةَ إِلَى الْحَمِيدَةِ<sup>(٢)</sup>.

الرَّاعِبُ: تَفْسِيرُهُمُ الْعَدْلَ وَالصَّرْفَ بِالْفَرِيضَةِ وَالتَّافِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَدْلَ هُوَ الْمَسَاوَاةُ وَتَعَاطِيهِ وَاجِبٌ، وَالصَّرْفُ: الزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ عَنِ التَّصْرِفِ، وَتَعَاطِيهِ تَبَرُّعٌ وَهُمَا كَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ<sup>(٣)</sup>.

وَقُلْتُ: فِي تَخْصِيصِ السَّبِيِّ بِالذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ نُكْتَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ اسْتِعَارَ لِلْمِيلِ إِلَى الْبَاطِلِ لَفْظَ السَّبِيِّ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْغَارَةِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا أُمِيلَتْ إِلَى الْحَقِّ بِسَبَبِ الْكَلِمَاتِ الْمُوَفِّقَةِ فِي التَّرْهِيبِ وَالتَّرْغِيبِ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذَا الْوَعِيدِ.

قَوْلُهُ: (هَلْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تُقْبَلُ لِلْعُصَاةِ؟) ثُمَّ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ عَلَى الْعُمُومِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ \* وَأُمِّهِ \* وَأَبِيهِ \* وَصَجِيهِ، وَبَنِيهِ \* لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] فَالسُّؤَالُ إِنَّمَا يَحْتَسُنُّ عَنِ التَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّهَا هَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تُقْبَلُ لِلْعُصَاةِ وَغَيْرِ الْعُصَاةِ. وَالتَّخْصِيصُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بِحَسَبِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، فَإِنَّ مَوَاقِفَ الْقِيَامَةِ وَمِقْدَارَ زَمَانِهَا فِيهِ سَعَةٌ وَطُولٌ، لَعَلَّ هَذِهِ الْحَالَةَ فِي ابْتِدَاءِ وَقُوعِهَا وَشِدَّةِ أَمْرِهِ، ثُمَّ يَأْذُنُ بِالشَّفَاعَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٠٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٦٢٠)، وَفِي إِسْنَادِهِ الضَّحَّاكُ بْنُ

شَرْحِيلٍ: ضَعَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

(٢) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (١١: ٧٣٢).

(٣) «تَفْسِيرُ الرَّائِغِ الْأَصْبَهَانِيِّ» (١: ١٨٢).

لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفسٍ حقاً أخلت به من فعلٍ أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعتة شفيح؛ فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلت: الضمير في (ولا تقبل منها) إلى أيّ النفسين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاصية غير المجزي عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى (لا تقبل منها شفاعتة): إن جاءت بشفاعة شفيح لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزي عنها شيئاً، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها. ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾: يعني ما دلت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة. والتذكير بمعنى العباد والأناسي، كما تقول: ثلاثة أنفس.

وثانيهما: بحسب الأشخاص، إذ لا بدّ لهم من التخصيص في غير العصاة لمزيد الدرجات، ونحن نخصص في العصاة بما روينا من الأحاديث الصحيحة المروية عن البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة الثقات ما يبلغ مبلغ التواتر منها في حديث طويل: «ثم أشفع فيحد لي حدًا، فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة» قال: لا أدري أي الثالثة أو في الرابعة قال: «فأقول: يارب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن»<sup>(١)</sup> أي: وجب الخلود.

وقال القاضي: إن الآية مخصوصة بالكفار للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعتة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردًا لِمَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَزْعُمُ أَنَّ آبَاءَهُمْ تَشْفَعُ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>. وهذا القول مذكور في «الكشاف»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولو أعطت عدلاً عنها) الضمير المستتر المرفوع راجع إلى النفس الأولى في ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، والمجورور عائد على النفس الثانية.

قوله: (والتذكير بمعنى العباد) عطفت على قوله: «يعني ما دلت عليه النفس المنكرة» أي: يعني الله تعالى بالضمير في «هم لا ينصرون» ما دلت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة،

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٠).

(٣) «الكشاف» (٢: ٤٧٤).



[وَإِذْ جَعَلْنَاكَ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُم سَوَاءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾]

والتذكيرُ بمعنى العبادِ، وحقُّ الظاهرِ أن يُقالَ: ولا هي تُنصرُ، فحولُفَ بأنَّ جَمَعَ الضَّميرِ، والمرجوعُ إليه مفردٌ، وذَكَرَهُ وهو مؤنَّثٌ، والجمعُ باعتبارِ أنَّ النَّفْسَ المُنكَرَةَ في سياقِ النَّفي دَلَّتْ على أنَّ هناكَ نفوسًا كثيرةً، وكلُّ واحدةٍ منها لا تُجزِي عن الأخرى شيئاً، والتذكيرُ بتأويلٍ: «تلكَ الأنفُسُ عبيدٌ مقهورونٌ مُدَلَّلونٌ تحتَ سلطانِ الله ومُلكِهِ».

قال القاضي: وكأنَّه أريدَ بالآيةِ نفيُّ أن يَدفعَ العذابَ أحدٌ عن أحدٍ من كلِّ وجهٍ مُحتمَلٍ، فإنَّه إمَّا أن يكونَ قهراً أو غيرَهُ، والأولُ: النُّصرةُ، والثاني: إمَّا أن يكونَ مجاناً أو غيرَهُ، والأولُ: أن يشفعَ له، والثاني: إمَّا بأداءِ ما كانَ عليه وهو أن يجزيَ عنه، أو بغيرِهِ، وهو أن يُعطيَ عَدلاً<sup>(١)</sup>.

وقلتُ: هذا على التَّقسيمِ العقليِّ، وأمَّا البيانيُّ فإنَّ الآيةَ من أسلوبِ التَّرقيِّ، ولذلك اختارَ المُصنِّفُ في تفسيرِ «تجزِي» تَقضي، على «تُعني»، كأنَّه قيلَ: النفسُ الأولى غيرُ قادرةٍ على استخلاصِ صاحبِها من قضاءِ الواجباتِ، وتدارُكِ التَّبعاتِ؛ لأنَّها مُسْتَغَلَّةٌ عنها بشأنِها ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ \* وَأُمِّيهِ وَأَبِيهِ \* وَصَحْبِهِ وَبَنِيهِ \* لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] ثُمَّ إنَّ قَدَرَتْ على سَعْيي ما مثلَ الشفاعةِ فلا يُقبلُ منها، وإنَّ زادتْ عليها بأنَّ يُضَمَّ معها الفداءُ فلا يُؤخَذُ منها، وإنَّ حاولتْ الخلاصَ بالقهرِ والغلبةِ - وأتَى لها ذلكُ - فلا تتمكَّنُ منه، فالترقيُّ من السَّعيِ إلى السَّعيِ.

فإنَّ قلتَ: لِمَ خالفَ المُفسِّرينَ مثلَ الرَّجاجِ<sup>(٢)</sup> ومُحبي السَّنةِ<sup>(٣)</sup> وغيرَهما؟ على أنَّ صاحبَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٩).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٩).

(٣) في «معالم التنزيل» (١: ٦٩).

أصل ﴿ءَالِ﴾ أهل؛ ولذلك يُصَغَّرُ بأهَيْل، فأبدلت هاؤُهُ أَلْفًا، وُخِصَّ استعمالُهُ بأولي الحَطَرِ والشَّانِ، كالمُلوِكِ وأشباهِهِم، فلا يُقالُ: أَلُ الإسْكَافِ والحِجَّامِ.....

«الإيجاز» قال: وقيل: «تَجْزِي»: تَقْضِي وتُعْغِي. و«تُعْغِي» أبلغ؛ لأنَّ «تُعْغِي» يكونُ نَقْصًا<sup>(١)</sup> وبدْفِعٍ ومنعٍ<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: لا يَخْلُو حينئذٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ «لَا يُقْبَلُ» إِلَى آخِرِهِ عَلَى «لَا تَجْزِي» مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، أَوْ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى الْمُبَيِّنِ، أَوْ مِنْ بَابِ فَحْوَى الْخِطَابِ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَى وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] كَأَنَّهُ قِيلَ: لا يُعْغِي عَنْهَا شَيْئًا قَلِيلًا فَكَيْفَ بِالشَّفَاعَةِ ثُمَّ بِالْفِدَاءِ ثُمَّ بِالنَّصْرَةِ! وَالأوَّلُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِفْرَادِ الذِّكْرِ بَعْدَ الْإِشْتِرَاكِ الْإِيدَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْفَرْدَ قَدْ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ لِاِكْتِسَابِهِ مَا بِهِ تَمَيِّزٌ عَنْهُ مِنَ الْفَضَائِلِ، وَهَاهُنَا أَفْرَادُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَذْكُورَةٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَقْبَلُهُ مَنْ عِنْدَهُ أُذُنِي مُسْكَةً مِنَ الدَّوْقِ، وَالثَّلَاثُ غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ لِاجْتِمَاعِ التَّرْقِي مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ إِلَى آخِرِهِ مَعَ فَحْوَى الْخِطَابِ، لَكِنْ أَيْنَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامٌ<sup>(٤)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (أَلُ الإسْكَافِ)، الْأَسَاسُ: وَهُوَ إِسْكَافٌ مِنَ الْأَسَاكِفَةِ: هُوَ السَّخْرَاؤُ، وَقِيلَ: كُلُّ صَانِعٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الثَّانِي غَيْرٌ مَعْرُوفٌ.

(١) فِي (ط): «لأنه يكون بقضاء».

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٩٢).

(٣) وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ نَفْسِ الْخِطَابِ مِنْ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِينَ بَعْرِفِ اللُّغَةَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَى﴾ [الإسراء: ٢٣] فَهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ الْمَنْعُ مِنَ الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ مِنْ «إِحْكَامِ الْفُصُولِ فِي أَحْكَامِ الْأَصُولِ» لِلْبَاجِي، ص ٥٠٨.

(٤) هَذَا مُتَرَعِّعٌ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا      فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ  
قُلْتُ: حَذَامٌ اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ. انظُر: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ١٥٥).

و«فرعون»: عَلِمَ لِمَنْ مَلَكَ الْعَمَلِقَةَ، كَقَيْصِرِ لِمَلِكِ الرُّومِ، وَكِسْرَى لِمَلِكِ الْفُرْسِ،  
وَلَعَتُوا الْفِرَاعِنَةَ اشْتَقُّوا: تَفَرَّعَ عَنْ فَلَانٍ؛ إِذَا عَتَا وَتَجَبَّرَ، وَفِي مَلْحٍ بَعْضُهُمْ:

قَدْ جَاءَهُ الْمَوْسَى الْكَلُومُ فزَادَ فِي أَقْصَى تَفَرُّعِيهِ وَفَرَطِ عُرَامِهِ  
وَقُرَى: (أَنْجَيْنَاكُمْ) وَ(نَجَّيْتُمْ). ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾: مِنْ سَامِهِ خَسْفًا؛ إِذَا أَوْلَاهُ ظُلْمًا،  
قَالَ عَمْرُ بْنُ كَلْثُومٍ:

إِذَا مَا الْمَلِكُ سَامَ النَّاسَ خَسْفًا أَيْنَا أَنْ يُقَرَّ الْحَسْفَ فِينَا

قوله: (العمالقة)<sup>(١)</sup> أي: الجبابرة، وهم الذين كانوا بالشام من بقية قوم عاد، الواحد: عمليق وعملاق.

قوله: (سامه خسفًا إذا أولاه ظلمًا)، الأساس: سامه خسفًا: أولاه ذلًا وهوانًا. يقال: رضي بالחסف وبات على الحسف: على الجوع. وشربوا على الحسف: على غير ثقل<sup>(٢)</sup>.

الراغب: السوم: الذهب في ابتغاء الشيء، فهو لفظ بمعنى مركب من الذهب والابتغاء، فأجري مجرى الذهب في قولهم: سامت الإبل، فهي سائمة. ومجرى الابتغاء في قولهم: سئمت كذا، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوَاءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] وقيل: سيم فلان الحسف: الظلم والنقصان، ومنه السوم في البيع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (إذا ما الملك سام) البيت<sup>(٤)</sup>. قال ابن الأنباري: الملك والمليك لغتان. قيل: هو

(١) في (ف): «من العمالقة».

(٢) وهو ما يترسب في أسفل الإناء.

ومن قوله: «الأساس» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٣٨.

(٤) في «ديوان عمرو بن كلثوم» ص ٩٠. والبيت من معلقته المشهورة، انظر: «شرح المعلقات العشر» للخطيب

التبريزي ص ٢٨٨.

وأصله من سام السلعة؛ إذا طلبها، كأنه بمعنى: يئغونكم سوء العذاب ويريدونكم عليه. والسوء: مصدر السيئ تقول: أعود بالله من سوء الخلق، وسوء الفعل، تريد قبحها. ومعنى ﴿سوء العذاب﴾ والعذاب كله سيئ: أشده وأفظعه، كأنه قبحه بالإضافة إلى سائرته. ﴿يَذَّبِحُونَ﴾: بيان لقوله: ﴿يسومونكم﴾؛ ولذلك ترك العاطف، كقوله تعالى: ﴿يُضَكَّهُتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]. وقرأ الزهري: (يذبحون) بالتخفيف، كقولك: قطعت الثياب وقطعتها. وقرأ عبد الله: (يقتلون).....

تخفيف المالك، الحسف: الظلم والنقصان. يقول: إذا حل الملك الناس على الظلم أئبنا أن نحمل ذلك ونقر به، وموضع «أن نقر» نصب بأئبنا<sup>(١)</sup>.

قوله: (كأنه قبحه) أي: كان أشد العذاب فنج العذاب بالنسبة إلى سائرته. قال الزجاج: العذاب كله سوء فإننا نكر<sup>(٢)</sup>؛ لأنه أبلغ ما يعامل به من يجني، أي: من يبلغ الإساءة ما لا غاية بعده<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: ﴿يَذَّبِحُونَ﴾: بيان لقوله: ﴿يسومونكم﴾، كما أن «يضاهون» بيان لقوله: ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم يافؤههم يضاؤون﴾ [التوبة: ٣٠] الآية، كما ترك العاطف هناك تركها هنا.

ولقائل أن يقول: هذا غير مستقيم، لأن «يضاهون» ليس بيانا، والدليل عليه قوله هناك<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: «شرح القصائد السبع الطوال» لأبي بكر الأنباري ص ٤٢٥.

(٢) في (ط): «وإننا ذكره».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٠).

(٤) جاء في (ح) و(ف): قوله: «كقوله: (يضاهون) أي: (يذبحون) بيان لقوله: «يسومون» وهو خطأ من

الناسخ. لأن «يضكَّهُتُونَ» - وهي قراءة عاصم - معناها: يشاهون، وقرأ الجمهور: «يضاهون» بغير

همز، والمعنى: يشاهون أيضا. «معجم القراءات» (٣: ٣٧١).

(٥) يعني في «الكشاف» (٧: ٢٢٦).

وإِنَّمَا فَعَلُوا بِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَهَنَةَ أَنْذَرُوا فَرَعُونَ بِأَنَّهُ يَوْلِدُ مَوْلُودٌ يَكُونُ عَلَى يَدِهِ هَلَاكُهُ، كَمَا أَنْذَرَ تَمْرُودٌ، فَلَمْ يُغْنِ عَنْهُمَا اجْتِهَادُهُمَا فِي التَّحْفِظِ، وَكَانَ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَبِالْبَلَاءِ: الْمَحْنَةُ إِنْ أُشِيرَ بِـ ﴿ذَلِكَ﴾ إِلَى صَنِيعِ فَرَعُونَ؛ وَالنِّعْمَةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنجَاءِ.

المعنى: الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى يضاهي قولهم قول قدمائهم. وليس فيه ما يشعر به أنه بيان.

ويجاءُ بأن يُقال: إنه بيان لقوله: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَقْوَاهِمَ﴾ وذلك التقدير لا يُنافيه، فإنه تعالى لما حكَم عليهم أن هذا القول قول باطل ولا معنى له، بيَّنه بقوله: «يضاهي قولهم قول المشركين: الملائكة بنات الله» دفَعًا لِيَوْمِهِمْ مَنْ عَسَى أَنْ يَزْعَمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ كِتَابٍ، لَعَلَّ قَوْلَهُمْ عَنْ نَصِّ أَوْ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، فَقَالَ: بَلْ قَوْلُهُمْ مِثْلُ قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبُطْلَانِ وَعَدَمِ الْحُجَّةِ.

قوله: (والنعمة إن أُشيرَ به إلى الإنجاء)<sup>(١)</sup>، الراغب: بلي الثوب بلي وبلاء، أي: خلق، ومنه بلو سفر وبلي سفر، أي: أبلاه السفر، وبلوته: أي: اختبرته كأنني أخلقتُه من كثرة اختباري له، وسمي الغم بلاء؛ لأنه يبلي الجسم، وسمي التكليف بلاء من أوجه: الأول: أن التكليف كُلفها مشاق. والثاني: أنها اختبارات، ولهذا قال: ﴿وَلَنَسَبَلُونَكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١] والثالث: أن اختبار الله للعباد تارة بالمسارِّ ليشكروا، وتارة بالمضارِّ ليصبروا، والقيامُ بحقوق الصبر أيسر، ولهذا قال عمرُ رضي الله عنه: بلينا بالصرِّاءِ فصبرنا، وبلينا بالسرِّاءِ فلم نصبر<sup>(٢)</sup>، ولهذا قال عليُّ رضي الله عنه: مَنْ وَسَّعَ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مُكِّرَ بِهِ، فَهُوَ مَخْدُوعٌ عَنْ عَقْلِهِ<sup>(٣)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَتَبَلُّوكُم بِالسَّرِّ وَالْخَيْرِ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

(١) في (ح): «إن أُشيرَ إلى الإيحاء».

(٢) في «المفردات»: نشكر، وهو الأُسْبَةُ بالصواب.

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٥-١٤٦. وانظر الأثر المرويَّ عن

عمر رضي الله عنه في كتاب «الزهد» لابن المبارك ص ١٨٢.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾ [٥٠]

﴿فَرَقْنَا﴾: فصلنا بين بعضه وبعض حتى صارت فيه مسالك لكم. وقرئ: (فَرَقْنَا) بمعنى فصلنا، يقال: فرّق بين الشيئين وفرّق بين الأشياء؛ لأن المسالك كانت اثني عشر على عدد الأسباط. فإن قلت: ما معنى ﴿بِكُمْ﴾؟ قلت: فيه أوجه: أن يراد: أنهم كانوا يسلكونه ويتفرق الماء عند سلوكهم، فكأنها فرّق بهم كما يفرق بين الشيئين بها يوسط بينهما؛ وأن يراد: فرّقناه بسبيكم وبسبب إنجائكم، وأن يكون في موضع الحال، بمعنى: فرّقناه ملتبساً بكم، كقوله:

تدوس بنا الجماجم والتربيا

وإذا قيل: ابتلى فلان فلاناً وأبلاه<sup>(١)</sup> يتضمّن أمرين: أحدهما: تعرّف حاله والوقوف على ما يُجهل من أمره، والثاني: ظهور جودته وردائه وربها قصد الأمان أو أحدهما، وإذا قيل: بلاء الله وأبلاه<sup>(٢)</sup> فالمراد الثاني، لأنه تعالى علام الغيوب<sup>(٣)</sup>.

قوله: (تدوس بنا<sup>(٤)</sup>) البيت للمتنبّي<sup>(٥)</sup> وأوله:

كأن خيولنا كانت قديماً  
فمرت غير نافرة عليهم  
تسقى في قحوفهم الحليسا  
تدوس بنا الجماجم والتربيا

التريب: جمع التربية وهي عظام الصدر. والعرب تسقي اللبن كرام خيولهم، يقول: إن خيولنا كانت تسقى اللبن في أقحاف رؤوس الأعداء وألفت بها، فلذلك وطئت رؤوسهم

(١) في (ط) و(ح): «وبلاه».

(٢) في (ط) و(ح): «وابتلاه».

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٤٦.

(٤) في (ح): «يدوسن بناء».

(٥) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

أي: تدوسها ونحن راكبوها. ورؤي: أن بني إسرائيل قالوا لموسى: أين أصحابنا لا نراهم؟ قال: سيروا فإنهم على طريق مثل طريقكم. قالوا: لا ترضى حتى نراهم. فقال: اللهم أعني على أخلاقهم السيئة. فأوحى إليه: أن قل بعصاك هكذا، فقال بها على الحيطان فصارت فيها كوى، فترأوا وتسامعوا كلامهم، ﴿وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ إلى ذلك وتشاهدونه لا تشككون فيه.

وصدورهم، ونحن عليها ولم تنفر. فالظرف على هذا مستقر. وعلى الوجهين لغو. وفرق بين الباء السببية والاستعانة، فإن باء الاستعانة كالألية، وأن البحر فرق بواسطتهم. والسببية أدت بأن الله تعالى فرقه بسببهم ولأجل إنجائهم، لكن ليس فيه أنه فرق بواسطتهم أم بشيء آخر. وعلى الملابس ليس فيها خصوصية الأمر<sup>(١)</sup>، قال السلمي<sup>(٢)</sup>: أما الاستعانة فنحو: كتبت بالقلم، وهذا في كل موضع اتصلت بآلة متوسطة بين الفاعل والمفعول، وأما المصاحبة فنحو: خرج زيد بشيابه، وتكون سببية نحو: أخذت بذنبي، أي: بسببه، وأما التعدية فنحو: خرجت به.

قوله: (أن قل بعصاك)، النهاية: العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام، فتقول: قال بيده، أي: أخذ، وقال برجله، أي: مشى، وقال بثوبه، أي: رفعه، وقال بالماء على يده، أي: قلب، ويقال: قال بمعنى مال وأقبل وضرب وغير ذلك.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ إلى ذلك وتشاهدونه لا تشككون فيه جعل «تنظرون» من النظر بالبصر، والظاهر الإطلاق.

الراغب: النظر نظران: نظرٌ بصير، ونظرٌ بصيرة، والأول كالخادم للثاني، والنظر أصله

(١) في (ط): «الأمرين».

(٢) في (ط): «النبي»، والسلمي: هو أبو نصر عبد الرحيم بن وهبان السلمي (ت ٧١٧هـ). صاحب «الشواهد والأمثال» في النحو. انظر: «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (٢: ٥٩).

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ \* ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥١-٥٢﴾

لَمَّا دَخَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ يَنْتَهُونَ إِلَيْهِ؛ وَعَدَّ اللَّهُ مُوسَىٰ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِ التَّوْرَةُ، وَضَرَبَ لَهُ مِيقَاتًا ذَا الْقَعْدَةِ وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ. وَقِيلَ: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؛ لِأَنَّ الشُّهُورَ غُرُّهَا بِاللَّيَالِي. وَقُرِئَ: ﴿وَعَدْنَا﴾؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَ الْمَجِيءَ لِلْمِيقَاتِ إِلَى الطُّورِ. ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: مِنْ بَعْدِ مُضِيِّهِ إِلَى الطُّورِ. ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ يَأْشُرُكُمْ، ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾ حِينَ تُبْتَمِ .....  


---

لِلْمُنَاطِرِ، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ كُلَّ وَاحِدٍ إِلَى صَاحِبِهِ فِي الْمَشَاكِلَةِ كَالنَّظَرَيْنِ. وَمَا احْتَمَلَتِ الْآيَةُ الْمَعْنَيْنِ قِيلَ: مَعْنَاهَا وَأَنْتُمْ تُشَاهِدُونَهُ وَلَا تَشْكُونُ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ لَئِكَ لَكُورٌ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢] وَقِيلَ: مَعْنَاهَا وَأَنْتُمْ تَعْتَبِرُونَ بِذَلِكَ (١).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾) أَي: فِي الْقُرْآنِ، لَا أَنَّهُ قَوْلُ مُفَسِّرٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَقُرِئَ ﴿وَعَدْنَا﴾» (٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشُّهُورَ) أَي: شُهُورَ الْعَرَبِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَبْتَدِئُ مِنَ اللَّيَالِي بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَسِيَجِيءُ بَعْدَ هَذَا تَحْقِيقُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَ الْمَجِيءَ إِلَى الطُّورِ لِلْمِيقَاتِ (٣)) وَمِنْ فَوَائِدِ صَاحِبِ «التَّقْرِيبِ» رَحِمَهُ اللَّهُ: وَعَدْتُهُ وَعَدَا وَعِدَّةٌ وَمَوْعِدًا، وَاسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وَقَالَ: ﴿النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢] وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قَوْلُهُ: «وَكَمَا قَوْلُهُ: وَقُرِئَ: ﴿وَعَدْنَا﴾» مِنْ (ط).

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةَ وَنَصَّ «الْكَشَافُ» مِنْ (ط)، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ الْخَطِيئَةَ مِنْهُ وَالْمَطْبُوعِ.



﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾: مِنْ بَعْدِ ارْتِكَابِكُمُ الْأَمْرَ الْعَظِيمَ، وَهُوَ اتِّخَاذُكُمْ الْعِجْلَ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: إِرَادَةٌ أَنْ تَشْكُرُوا النِّعْمَةَ فِي الْعَفْوِ عَنْكُمْ.

إن قيل: في قول أهل التفسير: وَعَدَ موسىَ المَجِيءَ إلى الطور، وَعَدَّ اللهُ إليه الوَحْيَ، إشكالاً، وَوَجْهٌ تَقْرِيهِ: أَنَّ «أَرْبَعِينَ» إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لظَهْوَرِ بُعْدِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمُنْصُوبَاتِ أَوْ امْتِنَاعِهِ. وَالأَوَّلُ مُمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّ الْمَوَاعِدَةَ لَمْ تُكُنْ فِي أَرْبَعِينَ، وَكَذَا الثَّانِي، لِأَنَّ الْمَوَاعِدَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْدَاثِ وَالْمَعَانِي لَا بِنَفْسِ الْحَدِثِ وَالْأَزْمَنَةِ، وَلَا جَائِزًا أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافًا، لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الْمَذْكُورَانِ، أَي: الْوَحْيُ وَالْمَجِيءُ، وَهُوَ مُمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ مَضَافَيْنِ، إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ حُدُوفًا مِنَ اللَّفْظِ غَيْرٌ مَعْهُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَا مَلْفُوظَيْنِ نَحْوَ: بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ، أَوْ أَنْ يُقَدَّرَ أَمْرٌ وَاحِدٌ مِنْهَا أَوْ غَيْرِهِ، وَالأَوَّلُ أَيْضًا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا غَيْرُ مَوَاعِدٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ بَلْ كِلَيْهِمَا، وَالثَّانِي غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ الْمَنْقُولَ ذَلِكَ الْأَمْرَانِ، عَلَى أَنَّ الْمَوَاعِدَةَ تَقْتَضِي شَيْئَيْنِ. وَأَجَابَ بِاخْتِيَارِ الثَّلَاثِ، وَتُقَدَّرُ أَمْرًا يَتَضَمَّنُهُمَا لِتَصْحِيحِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ، نَحْوَ الْمَلَقَاةِ فَإِنَّهَا تَسْتَقِيمُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَاللِّقَاءِ الْمَوْعُودِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَجْلِ الْوَحْيِ، وَمِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَجْلِ اسْتِمَاعِهِ.

وَعَرُضُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ بَيَانُ الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْمَوْعُودَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مَاذَا، لَا بَيَانَ الْإِعْرَابِ، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَفْكِيكُ «وَاعِدْنَا» إِلَى فِعْلَيْنِ لِإِضْمَارِ الْمَعْنِيَيْنِ بِاعْتِبَارَيْنِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَحْنُ وَعَدْنَا وَحْيَ أَرْبَعِينَ، أَي: الْوَحْيَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ، وَعَدَّ هُوَ مَجِيءَ أَرْبَعِينَ، أَي: الْمَجِيءَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ. فَإِنَّ «وَاعِدْنَا»، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا لَفْظًا فَهُوَ مُتَعَدِّدٌ مَعْنَى، وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ: بَايَعَ الزُّيْدَانِ عَمْرًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بَايَعَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو، وَبَايَعَ أَيْضًا صَاحِبَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُفَاعَلَةَ صَدَرَتْ مِنْهَا دَفْعَةٌ فَوَجِبَ التَّفْكِيكُ. هَذَا تَلْخِيصُ كَلَامِهِ.

قوله: (مِنْ بَعْدِ ارْتِكَابِكُمُ الْأَمْرَ الْعَظِيمَ) وَدَلَّ عَلَى عِظَمِ الْأَمْرِ إِيْتَانُ «ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ قَرِيبٌ.

قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ إِرَادَةٌ أَنْ تَشْكُرُوا<sup>(١)</sup> فَسَّرَ الرَّجَاءَ بِالْإِرَادَةِ، لِأَنَّ الرَّجَاءَ إِرَادَةٌ

(١) فِي (ح): «إِرَادَةٌ تَشْكُرُ».

[وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ\* وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ  
إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ  
عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ\* ﴿٥٣-٥٤﴾]

﴿الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾: يعني الجامع بين كونه كتاباً مُنَزَّلاً وُفُرْقَانًا يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ  
وَالْبَاطِلِ، يعني التوراة، كقولك: رأيتُ الغيثَ والليثَ، تريدُ الرَّجَلَ الْجَامِعَ بَيْنَ الْجُودِ  
وَالسُّجْرَاءِ، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾  
[الأنبياء: ٤٨]، يعني: الكتابَ الجامعَ بَيْنَ كونه فُرْقَانًا وَضِيَاءً وَذِكْرًا؛ .....

شيءٍ حصوله غيرُ معلوم، وهو على عالم الغيبِ والشهادة غيرُ جائز، فجعله مجازاً عن مُطلقِ  
الإرادة بناءً على مذهبه؛ لأنَّ مُرادَ الله قد يتخلفُ عن إرادته عندهم، وعلى مذهبنا استعمالُ  
«لعلَّ» تمثيل. المعنى: نحنُ عامِلُنَاهُمْ مُعاملةً مَنْ يُدِرُّ النَّعْمَ على الغيرِ مُتواليَّةً، وهو غيرُ مُلتفتٍ  
إليها، ولا يَشْكُرُ الْمُنعِمَ، والمُنعمُ لا يَقطَعُ خَيْرَهُ رجاءً أن يُقلعَ عن فعله، ثم استعملَ هنا ما كانَ  
مُسْتَعْمَلًا هناك<sup>(١)</sup> نعيًا عليهم في التَّماذي في العَفْلةِ، والتناهي في كُفْرانِ النعم.

قوله: (يعني الجامع بين كونه كتاباً مُنَزَّلاً وُفُرْقَانًا) يريدُ أنَّ الكتابَ والفُرْقَانَ عبارتانِ عن  
مُعَبَّرٍ واحدٍ وهو التوراة بعد تأويلها بالصفتين، يدلُّ عليه قوله آخرًا: «يعني التوراة»، هذا نحوُ  
قولك إذا أَرَدْتَ أن ترسَمَ التوراة تقول: هي الكتابُ المُنزَّلُ على موسى عليه السلام، الفارقُ  
بين الحقِّ والباطل، وهو من بابِ الكناية التي يُطلَبُ بها نفسُ الموصوف. نحو قولك في مُستويِ  
القامة: عريضُ الأظفار، وتريدُ به الإنسان. وأما «الواو» فهي الداخلةُ بين الصفاتِ للإعلامِ  
باستقلالِ كُلِّ منها وهي الإشارةُ بقوله: «رأيتُ الغيثَ والليثَ»<sup>(٢)</sup>، وعليه قوله: ﴿وَلَقَدْ  
آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨] يعني التوراة.

(١) يعني في «الكشاف» (٢: ٤٥٢) في تفسير الآية (٤٠) من سورة البقرة.

(٢) من قوله: «وهي الإشارة» إلى هنا ساقط من (ط).

أَوْ التَّورَةَ وَالْبُرْهَانَ الْفَارِقَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ؛ مِنَ الْعَصَا وَالْيَدِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْآيَاتِ؛ أَوْ الشَّرْعَ الْفَارِقَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. وَقِيلَ: الْفَرَقَانُ: انْفِرَاؤُ الْبَحْرِ. وَقِيلَ: النَّصْرُ الَّذِي فَزَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يريدُ به يومَ بدرٍ.

حُمِلَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ عَلَى الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْبَحْعُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: قَتْلُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. وَقِيلَ: أَمْرٌ مَنِ لَمْ يَعْبُدِ الْعَجَلَ أَنْ يَقْتُلُوا الْعَبْدَةَ. وَرُوي: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُيَصِّرُ وَوَالِدَهُ وَوَالِدَةَ وَجَارَهُ وَقَرِيْبَهُ فَلَمْ يُمَكِّنْهُمُ الْمُضِيَّ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى،.....

قَوْلُهُ: (أَوْ التَّورَةَ وَالْبُرْهَانَ الْفَارِقَ) وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْجَامِعَ بَيْنَ كَوْنِهِ كِتَابًا» أَي: الْمُرَادُ بِمَجْمُوعِ اللَّفْظَيْنِ التَّورَةَ، أَوْ يُرَادُ بِالْكِتَابِ التَّورَةَ، وَبِالْفَرَقَانِ الْبُرْهَانَ الْفَارِقَ، وَهُوَ غَيْرُ التَّورَةَ لِبَيَانِهِ بِقَوْلِهِ: «مِنَ الْعَصَا وَالْيَدِ»، فَتَحَصَّلَ الْمَغَايِرَةُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِذْنًا.

قَوْلُهُ: (أَوْ الشَّرْعَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْبُرْهَانَ الْفَارِقَ» فَإِذْنُ الْعَطْفِ إِتْمَانٌ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَلَأْتِكُمْ بِهِ وَرُسُلَهُ وَجِبْرِيْلَ﴾ [البقرة: ٩٨] أَوْ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ؛ لِأَنَّ التَّورَةَ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الشَّرْعِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَجَرَّدَ مِنْهَا هَذِهِ الصِّفَةَ لِكَمَا هِيَ فِيهَا، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا وَهِيَ هِيَ. قَالَ الزَّجَّاجُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الْفَرَقَانُ» الْكِتَابَ بَعِيْنَهُ إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ ذِكْرُهُ، وَعَنَى بِهِ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ (١). قَالَ الْمُصَنِّفُ (٢) فِي (ص): هُوَ اسْمُ السُّورَةِ ﴿وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ﴾ السُّورَةُ بَعِيْنَهَا، كَمَا يَقُولُ: مَرَّرْتُ بِالرَّجْلِ الْكَرِيمِ وَبِالنَّسْمَةِ الْمُبَارَكَةِ، وَلَا تَرِيدُ بِالنَّسْمَةِ غَيْرَ الرَّجْلِ.

قَوْلُهُ: (الْبَحْعُ)، الْأَسَاسُ: بَخَعَ الشَّاةُ: بَلَغَ بِذَبْحِهَا الْقَفَا، وَمِنْ الْمَجَازِ: بَخَعَهُ الْوَجْدُ إِذَا بَلَغَ مِنْهُ الْمَجْهُودُ.

قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُمَكِّنْهُمُ الْمُضِيَّ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى). الرَّاعِبُ: وَقَدْ طَعَنَ بَعْضُ الْمُلْحِدَةِ وَزَعَمَ أَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ مُسْتَقْبِحٌ فِي الْعَقْلِ، وَهَذَا الْجَاهِلُ إِنَّمَا اسْتَقْبَحَهُ لِكَوْنِهِ جَاهِلًا بِأَنَّ لِنَفْسِنَا خَالِقًا،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٤).

(٢) «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فَأرْسَلَ اللَّهُ ضَبَابَةً وَسَحَابَةً سَوْدَاءَ لَا يَتَبَاصَرُونَ تَحْتَهَا، وَأَمَرُوا أَنْ يَحْتَبُوا بِأَفْنِيَةِ بَيْوتِهِمْ وَيَأْخُذَ الَّذِينَ لَمْ يَعْبُدُوا الْعَجَلَ سِيوفَهُمْ، وَقِيلَ لَهُمْ: اصْبِرُوا، فَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ مَدَّ طَرْفَهُ أَوْ حَلَّ حُبُوتَهُ، أَوْ اتَّقَى بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ، فيقولون: آمين، فقتلوهم إلى المساء حتى دعا موسى وهارون، وقالوا: يا رب هلكت بنو إسرائيل! البقيّة البقيّة! فكشفت السحابة ونزلت التوبة، فسقطت الشفار من أيديهم، وكانت القتلى سبعين ألفاً. فإن قلت: ما الفرق بين الفاءات؟ قلت: الأولى: للتسبب لا غير؛ لأن الظلم سبب التوبة. والثانية: للتعقيب؛ لأن المعنى: فاعزموا على التوبة فاقتلوا أنفسكم من قبل أن الله تعالى.....

بأمره يستبقها وبأمره يُفنيها، وأن لها بعد هذه الحياة التي هي لعبٌ ولهوٌ حياةً سرمديةً كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْخَيْرَاتُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وأن قتلها بأمره يُوصلها إلى حياةٍ خيرٍ منها، ومن علم أن الإنسان في هذه الدنيا كُمجاهدٍ أقيم على نُغْرِ يجرسه، ووالٍ على بلدٍ يسوسه، وأنه مها استرّده، فلا فرق بين أن يأمره بخروجه بنفسه، أو يأمر غيره بإخراجه، وهذا واضح لمن تصوّر حالتي الدنيا والآخرة، وعرف قدر الحياتين والميتتين فيها<sup>(١)</sup>.

قوله: (اصبروا، فلعن الله) الفاء للتعقيب داخلة على شرطٍ مُقدّر، تقديره: اصبروا، فمن لم يصبر لعنه الله، فوضع «من مدّ طرفه» إلى آخره موضع الضمير إشعاراً بالعلية.

قوله: (البقيّة البقيّة!) وهي منصوبةٌ بفعلٍ مُضمر، أي: سلّم البقيّة.

قوله: (للتسبب لا غير) يعني ليست للعطف، كقولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب.

قوله: (والثانية للتعقيب)، اعلم أن حمل الفاء على التعقيب يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون قتل أنفسهم عين التوبة، فحينئذ يحتاج إلى تقدير «فاعزموا على التوبة فاقتلوا» لثلا يلزم عطف الشيء على نفسه، وإليه الإشارة بقوله: «من قبل أن الله جعل توبتهم قتل أنفسهم».

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٤).

جَعَلَ تَوْبَتَهُمْ قَتْلَ أَنْفُسِهِمْ؛ ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ تَوْبَتِهِمْ، فيكونَ المعنى: فتوبوا فأتبعوا التوبةَ القتلَ تَمَمَةً لتوْبَتِكُمْ. والثالثةُ: متعلِّقةٌ بِمَحذُوفٍ. ولا يَحِلُّو: إمَّا أن يتنظَّم في قولِ موسى لهم؛ فيتعلَّق بشرطِ مَحذُوفٍ، كأنه قال: فإن فَعَلْتُمْ فقد تابَ عليكم؛ وإمَّا أن يكونَ خِطَابًا مِنَ اللَّهِ تعالى لهم على طريقة الالتفات؛ فيكونَ التقديرُ: ففعلتُم ما أمركم به موسى فتابَ عليكم بارئكم. فإن قلتَ: من أين اختصَّ هذا الموضعُ بِذِكْرِ البارئِ؟.....

وثانيهما: أن يكونَ قَتْلُ أَنْفُسِهِمْ تَمَمَةً للتوبة، فتكونَ التوبةُ مشتملةً على القولِ المتعارفِ والفعلِ المخصوصِ، فيصحَّ العطفُ بدونِ التقديرِ.

قوله: (فَفَعَلْتُمْ ما أمركم به موسى) والذي أمر به<sup>(١)</sup> موسى هو قوله: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: قال لكم موسى: توبوا إلى بارئكم، فتابتُم فتابنا عليكم، فالفاءُ إذن فصيحة؛ لأنها تُفصِّحُ عن محذوفٍ غيرِ شرطٍ هو سببٌ لما بعده. والأولى أن عِلَّةَ التسمية<sup>(٢)</sup> اختصاصُها بكلامِ الفُصحَاءِ، كما سيجيء في قوله: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وأما الفاءُ في قول المصنف: «فيكونُ التقديرُ» فجوابُ شرطٍ محذوفٍ، يعني: التقديرُ على طريقة الشرطِ ما ذُكِرَ، وعلى طريقة الالتفاتِ هذا المذكور، فيكون لفظُ بارئكم في «الكشاف» في قوله: «فتابَ عليكم بارئكم» مقصودًا بالذِّكْرِ وإن لم يكن في التنزيلِ.

فإن قلتَ: فما فائدةُ هذه الزيادةِ في الكتاب؟

قلت: فائدتها بيانُ موقعِ النكتةِ في الالتفاتِ، وهي مزيدُ الاعتناءِ بلفظِ البارئِ الدالِّ على المعنى الذي تضمَّنَه جوابُهُ عن السؤالِ الآتي، كأنه يُشيرُ به إلى أن الضميرَ في «فتابَ» يعودُ إلى البارئِ المذكورِ، فيكون لفظُ «البارئِ» مقصودًا، بخلافه إذا قيل: فتابنا لأنه لا دلالةَ له عليه، والمقامُ يقتضي مزيدَ التوبيخِ والتفريعِ لا التعظيمِ، ومن ثمَّ كرَّرَ لفظَ البارئِ ولا كذلك في

(١) في (ح): «ففعلمت ما أمر به موسى والذي أمره به».

(٢) يعني تسمية الفاء بالفصيحة.

قلت: البارئ: هو الذي خَلَقَ الخَلْقَ بريئاً مِنَ التَّفَاوُتِ، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]، و متميزاً بَعْضُهُ مِن بَعْضٍ بالأشكالِ المختلفةِ والصُّورِ المتباينة،.....

الشرط؛ لأنه على ظاهره يقتضي العودَ إلى البارئ؛ لأنه مِن تَمَمَةِ كلامِ موسى، ولهذا لم يُصَرِّح بـ«البارئ» في التقدير.

فإن قلت: من أين نشأ الالتفات؟ وكيف موقعه؟

قلت: من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٥٤] يعني اذكروا يا بني إسرائيل وقت قولِ موسى لقومه: فتوبوا إلى بارئكم، فامتثلتم أمره، فتابتم، فتابنا عليكم، فرجع إلى العيبة.

قوله: (البارئ: هو الذي خَلَقَ الخَلْقَ بريئاً مِنَ التَّفَاوُتِ)، الراغب<sup>(١)</sup>: أصلُ البُرءِ: خُلوصُ الشيء عن غيره، إما على سبيلِ التَّفْصِي منه، أو على سبيلِ الإنشاءِ عنه، فعلى التَّفْصِي قَوْلُهُم: بَرِيءٌ فلانٌ من مَرَضِهِ، والبائعُ من عُيوبِ مَبِيعِهِ، وصاحبُ الدِّينِ مِنَ دِينِهِ، ومنه استبراءُ الجارية<sup>(٢)</sup>. وعلى سبيلِ الإنشاءِ قَوْلُهُم: برأ اللهُ الخَلْقَ، وقوله صلوات الله عليه: «والذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبرأ النَسْمَةَ»<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: ما معنى قوله: «و متميزاً بَعْضُهُ مِن بَعْضٍ بالأشكالِ المختلفةِ» بعد قوله: «بريئاً من التَّفَاوُتِ»؟

قلت: معنى التَّفَاوُتِ: عدمُ التَّنَاسُبِ، فكأنَّ بَعْضَهُ يَقُوتُ بَعْضًا ولا يُلائِمُهُ، ومعنى التَّمْيِيزِ: التَّفْرِيقِ، فاليدُ مُتَمَيِّزَةٌ عن الرَّجْلِ لكن ملائمةٌ لها من حيثِ الصَّغَرُ والكِبَرُ والغِلَظُ والدَّقَّة، كقوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠] أي: أعطى كلَّ شيءٍ صُورَتَهُ وشَكْلَهُ الذي يَناسبُ المَنفَعَةَ المَنوطةَ بِهِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٢).

(٢) وهو التأكد من خُلُوقِ رَجْمِها من الحَمَلِ حين تُشْتَرَى من سَيِّدِها الأول.

(٣) هو من قولِ علي رضي الله عنه، أخرجه بنحوه البخاري (٣٠٤٧).

فَكَانَ فِيهِ تَقْرِيعٌ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالِمِ الْحَكِيمِ. الَّذِي بَرَّاهُمْ بِلُطْفِ حِكْمَتِهِ عَلَى الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ أُبْرِيَاءَ مِنَ التَّفَاوُتِ وَالتَّنَافُرِ - إِلَى عِبَادَةِ الْبَقْرَةِ الَّتِي هِيَ مِثْلٌ فِي الْغِبَاوَةِ وَالْبِلَادَةِ، فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: أُبَلِّدُ مِنْ نُورٍ؛ حَتَّى عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لَسَخَطِ اللَّهِ وَنَزُولِ أَمْرِهِ بِأَنْ يَفْكَكَ مَا رَكَّبَهُ مِنْ خَلْقِهِمْ، وَيُنْثَرُ مَا نَظَّمَ مِنْ صُورِهِمْ وَأَشْكَالِهِمْ حِينَ لَمْ يَشْكُرُوا النِّعْمَةَ فِي ذَلِكَ وَغَمَطُوهَا بِعِبَادَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمْوِسِي لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ \* ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ \* وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

واعلم أَنَّ هَذِهِ التَّوْبَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقُولُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ مَنَاسِبَةٌ لِذِكْرِ الْبَارِئِ دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا قَالَ: خَلَقَهُمْ «أُبْرِيَاءَ مِنَ التَّفَاوُتِ» وَهِيَ نِعْمَةٌ جَسِيمَةٌ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الشُّكْرِ أَنْ يَخْصُصُوا مَنْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ بِالْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِ، فَلَمَّا عَكَسُوا هَذِهِ الْقَضِيَّةَ، وَكَفَرُوا هَذِهِ النِّعْمَةَ بِأَنْ عَبَدُوا مَا هُوَ عَلَى ضِدِّهِ، أَي: لَا تَمَيِّزُ لَهُ أَصْلًا<sup>(١)</sup>، اسْتَرَدَّ مِنْهُمْ تِلْكَ النِّعْمَةَ بِأَنْ أَمَرُوا بِالْقَتْلِ وَفَكَ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ الْأَتِيقَ. مَا أَحْسَنَ هَذَا الْبَيَانَ!

قَوْلُهُ: (وَالْتَّنَافُرِ) عَطْفٌ عَلَى «التَّفَاوُتِ» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ لِمَا فَسَّرَ أَنَّ مَعْنَى التَّفَاوُتِ عَدَمُ التَّنَاسُبِ، فَعَدَمُ التَّنَاسُبِ هُوَ التَّنَافُرُ، أَوْ عَلَى «تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالِمِ»، وَفِيهِ تَنَافُرٌ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى عَرَّضُوا) غَايَةُ قَوْلِهِ: «مِنْ تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالِمِ» أَي: تَرَكَوا عِبَادَةَ الْعَالِمِ<sup>(٢)</sup> الْحَكِيمِ مَائِلِينَ إِلَى عِبَادَةِ الْبَقْرِ حَتَّى أَوْرَثَهُمُ التَّعَرُّضَ لَسَخَطِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: (وَعَمَطُوهَا)، الْأَسَاسُ: عَمَطَ النِّعْمَةَ: احْتَقَرَهَا وَلَمْ يَشْكُرْهَا.

(١) يعني ما تورطوا به من عبادة العجل.

(٢) قوله: «أي: تركوا عبادة العالم» ساقط من (ط).

قيل: القائلون: السبعون الذين صُعِقُوا. وقيل: قاله عشرة آلاف منهم. ﴿جَهْرَةٌ﴾: عياناً، وهي مصدرٌ من قولك: جَهَرَ بالقراءةِ والدُّعاء، كأنَّ الذي يرى بالعينِ جاهرٌ بالرؤية، والذي يرى بالقلبِ مُحَافِتٌ بها. وانتصابُها على المَصْدَرِ؛ لأنها نوعٌ من الرؤية؛ فُنصِبَتْ بفعْلِها، كما تُنصَبُ القُرُفُصَاءُ بفعالِ الجلوسِ؛ أو على الحالِ، بمعنى: .....

قوله: (السبعون الذين صُعِقُوا) قال محيي السنة: إنَّ الله تعالى أمرَ موسى عليه السلام أن يأتيه في ناسٍ من بني إسرائيل، يعتذرونَ إليه من عبادةِ العجل، فاختارَ السبعين وقال لهم: صوموا وتطهروا وطهروا ثيابكم، ففعلوا، فخرجَ بهم إلى طورِ سَيْنَاءَ لمِيقَاتِ رَبِّهِ، فقالوا: اطلُبْ لنا نَسْمَعُ كلامَ ربِّنا، فلما دنا موسى إلى الطورِ وقعَ عليه عمودُ الغمامِ، فضربَ دونه الحِجابُ، وسمِعوه يُكَلِّمُ موسى، يأمرُهُ ويَنْهَاهُ، فلما انكشَفَ الغمامُ، فقالوا له: لن نُؤمِنَ لك حتى نرى اللهَ جهرَةً، فأخذتُهُم الصاعقةُ، فلما هلكوا جعلَ موسى يبكي ويقول: ماذا أقولُ لبني إسرائيلَ وقد أهلكتَ خيارَهُم؟ فلم يزلَ يناشِدُ رَبَّهُ حتى أحياهم<sup>(١)</sup>.

قوله: (كأنَّ الذي يرى بالعينِ جاهرٌ بالرؤية) يعني: استعمالُ جَهْرَةٍ هاهنا على الاستعارة، لأنها مَسْبُوقَةٌ بالتَّشْبِيهِ، أي: استُعيرَ الجَهْرُ للرؤية، وفائدتها كمالُ الرؤية بحيث لا يُضامُ فيها الأساس: جَهَرَ الشيءُ؛ إذا ظهر، وأَجْهَرْتُهُ أنا، وأَجْهَرَ فلانٌ ما في صدره، ورأيتُه جَهْرَةً، أي: عياناً، وجَهَرَ بكذا، أي: أعلنه، وقد جَهَرَ بكلامه وبقراءته: رفعَ بها صَوْتَهُ.

الراغب: الجَهْرُ: يُقالُ لظهورِ الشيءِ بإفراطٍ إِمَّا لِحَاسَةِ البَصْرِ نَحْوَ: رأيتُه جِهاراً، قال تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ومنه: جَهَرَ البِئْرُ: إذا أَظْهَرَ ماءها، وقيل: ما في القومِ أحدٌ يُجْهَرُ عيني، والجَوْهَرُ: فَوْعَلٌ منه، وهو ما إذا بَطَّلَ بَطْلَ حَمُولِهِ، وَسُمِّيَ بذلك لظهورِهِ لِلحَاسَةِ<sup>(٢)</sup>، وإمَّا لِحَاسَةِ السَّمْعِ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ

(١) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٩٧).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني ص ٨٣.



ذوي جَهْرَةٍ. وقُرئ: (جَهْرَةٌ) بفتح الهاء، وهي إمّا مصدرٌ، كالعَلْبَةِ؛ وإمّا جمعٌ جاهرٍ. وفي الكلام دليلٌ على أنّ موسى عليه الصلاة والسلام رادّهم القول، وعرفهم أنّ رؤية الحقّ محالٌ؛ لأنّ رؤية ما لا يجوزُ عليه أن يكونَ في جهةٍ محالٌ، وأنّ من استجازَ على الله الرؤيةَ فقد جَعَلَهُ من جملةِ الأجسام والأعراض، فرادّوه بعدَ بيانِ الحُجَّةِ ووضوحِ البرهان، وجثّوا؛ فكانوا في الكفرِ كعبدةِ العجل؛ فسَلَطَ اللهُ عليهم الصَّعْقَةَ كما سلَّطَ على أولئك القتل؛ تسويةً بين الكُفْرَيْنِ، ودلالةً على عِظَمِها بعِظَمِ المِحْنَةِ.

و﴿الصَّعْقَةُ﴾: ما صَعَقَهُم، أي: أماتهم. قيل: نازَ وقعت من السماء فأحرقتهم. وقيل: صيحةٌ جاءت من السماء. وقيل: أرسلَ اللهُ جنودًا سَمِعُوا بحِجَّتِها.....

من أَلْقَوْلِ ﴿[الأنبياء: ١١٠] وقيل: كلام جَهْورِي<sup>(١)</sup> وجَهيرٌ يقالُ لرفعِ الصوتِ ولن يَجْهَرُ بحُسْنِه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وفي هذا الكلام دليلٌ على أنّ موسى عليه السلام رادّهم القول وعرفهم) قيل: الدليلُ تسليطُ الصَّعْقَةِ عليهم؛ لأنّه لولا ذلك لما سلَّطَ عليهم الصَّعْقَةَ، لكونهم معذورين إذ لم يَعْلَمُوا أنّه تعالى مُمْتَنِعُ الرؤية، فثبت أنّ موسى عليه السلام عرفهم ذلك وهم رادّوه.

وقلتُ: الوجهُ الذي لا يَحِيدُ عنه أنّ ذلك الدليلُ هو قولهم: لن نُؤمِنَ لك، لأنّ (لن) في النفي بمنزلةِ (أن) في الإثباتِ في كونها يقعان في صَدْرِ الجملةِ الإنكارية كما سبق في قوله: كما تقولُ لصاحبك: لا أُقيمُ غداً، وإن أنكرَ عليك قلتُ: لن أُقيمَ غداً. وليس في الكلام أنّ من استجازَ على الله الرؤيةَ فقد جَعَلَهُ من جملةِ الأجسام. نعم فيه إنكارٌ مُطلقاً، وأقصى ما يُقالُ في ذلك أنّه تعالى ممّا لا يجوزُ أن يُرى في الجملة، وذلك لا يفيدُ عمومَ الأحوالِ والأوقاتِ، وليس فيه ما يلزمُ منه تكفيرُ القومِ.

(١) في «المفردات»: جوهريٌّ، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٨-٢٠٩.

فخَرُّوا صَعِقِينَ مَيِّتِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وموسى عليه السلام لم تكن صَعَقْتُهُ مَوْتًا، ولكن غَشِيَةً، بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا آفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. والظاهر أنه أصابهم ما يَنْظُرُونَ إليه؛ لقوله: ﴿وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾.

وقرأ علي رضي الله عنه: (فأخذتكم الصَّعْقَةُ).

﴿لَمَّا لَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمة البعث بعد الموت، أو نعمة الله بعدما كفرتموها إذا رأيتم بأس الله في رميكم بالصاعقة وإذ اقتكم الموت.....

وتشبههم بعبدة العجل إن كان بسبب طلب الرؤية لا يصح، فإن موسى عليه السلام طلبها في المرة الأولى عند مجيئه إلى الطور، ولم يكن معه القوم كما بيَّناه في «الأعراف»، وإن كان للصَّعْقَةُ فهو كذلك، وإن كان بسبب قولهم: «لن نُؤْمِنَ لَكَ» فحَقُّ، وإنما سلَّط الله عليهم الصعقة لأنهم امتنعوا من الإيمان بموسى بعد إظهاره المعجزات، والإيمان بالأنبياء واجب بعد إثباتهم النبوة بإظهار المعجزة، ولا يجوز لهم بعد ذلك اقتراح المعجزات؛ لأنه باب من التعنُّت، ولهذا عاقبهم الله تعالى.

قوله: (لم تكن صَعَقْتُهُ مَوْتًا ولكن غَشِيَةً بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا آفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]) هذا يُوهِمُ أن صَعَقْتُهُ كَانَتْ في هذه المرة بل صَعَقْتُهُ وإفَاقْتُهُ في المرة الأولى كما بيَّناه في «الأعراف».

قوله: ﴿لَمَّا لَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَةُ الْبَعْثِ) وَكُونُ الْبَعْثِ نِعْمَةً ما ذكره الزجاج: بَعَثْتُمْ بعد الموت، وأعلمكم أن قُدْرَتَهُ عَلَيْكُمْ هذه، وأن الإقالة بعد الموت، أي: الإعادة<sup>(١)</sup> لا شيء بعدها، أي: لا نِعْمَةٌ أَظْهَرَ مِنْهَا، وهي كالمُضْطَرَّةِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو نِعْمَةُ اللَّهِ بعدما كفرتموها) والنعمة على هذا إيمانهم قبل [ما]<sup>(٣)</sup> رآهم موسى،

(١) في (ح): «بعد الموت والإعادة» وفي (ف): «بعد الموت والإعادة».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٨).

(٣) «ما» ساقطة من (ط).

﴿وَوَلَّلْنَا﴾: وجعلنا الغمام تظلكم، وذلك في التيه، سخر الله لهم السحاب تسير بسيرهم تظلمهم من الشمس، وينزل بالليل عموداً من نار يسرون في ضوءه وثيابهم لا تتسخ ولا تبلى، وينزل عليهم المن - وهو الترنجيبين - مثل الثلج من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، لكل إنسان صاع، ويبعث الله الجنوب فتحشر عليهم السلوى - وهي السماني - فيذبح الرجل منها ما يكفيه. ﴿كلوا﴾ على إرادة القول. ﴿وما ظلمونا﴾ يعني: فظلموا بأن كفروا هذه النعم وما ظلمونا، فاختصر الكلام بحذفه؛ للدلالة ﴿وما ظلمونا﴾ عليه.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ \* فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿الْقَرْيَةَ﴾: بيت المقدس، وقيل: أريحاء من قرى الشام، أمروا.....

وقولهم: لن نؤمن لك، أي: فأخذتكم الصاعقة لعلكم تشكرون نعمة الإيمان فلا تعودوا إلى طلب ما لا يجوز. وقوله: «إذا رأيتم ظرف تشكرون».

قوله: (يعني فظلموا بأن كفروا) يريد أن «الواو» في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٥٣] تستدعي معطوفاً عليه هو مترتب على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥] والفاء في «فظلموا» مجاز غير مترتب، على أسلوب قولك: أنعمت عليه فكفر، أي: ليشكر، فكفر، وضعوا الكفر موضع الشكر فظلموا، ونحوه قوله: ﴿وَتَعْمَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي شكر رزقكم ﴿أَنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. وإنما قال: «فظلموا بأن كفروا هذه النعم» ولم يقل: فظلموا بأن لم يمتثلوا الأمر؛ لأنهم امتثلوا الأمر لكن ما عملوا بمقتضاه، أي: الشكر.

قوله: (أريحاء)، النهاية: أريحاء بفتح الهمزة وكسر الراء والحاء المهملة: اسم قرية بالقرور قريباً من بيت المقدس<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ١٦٥).

بُدْخُولِهَا بَعْدَ التَّيِّهِ. وَالْبَابُ: بَابُ الْقَرْيَةِ. وَقِيلَ: هُوَ بَابُ الْقَبَّةِ الَّتِي كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا - وَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا بَيْتَ الْمَقْدِسِ فِي حَيَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أُمِرُوا بِالسُّجُودِ عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْبَابِ شُكْرًا لِلَّهِ وَتَوَاضُّعًا. وَقِيلَ: السُّجُودُ: أَنْ يَنْحَنُوا وَيَتَطَامَنُوا دَاخِلِينَ؛ لِيَكُونَ دَخُولُهُمْ بِخُشُوعٍ وَإِخْبَاتٍ. وَقِيلَ: طُوِطِيَ لَهُمُ الْبَابُ لِيَخْفَضُوا رُؤُوسَهُمْ فَلَمْ يَخْفَضُوهَا، وَدَخَلُوا مُتَرَحِّفِينَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ. ﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ كَالْجِلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ، وَهِيَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: مَسَأَلْتُنَا حِطَّةً، أَوْ أَمْرَكَ حِطَّةً. وَالْأَصْلُ النَّصْبُ بِمَعْنَى: حُطُّ عَنَّا ذُنُوبَنَا حِطَّةً، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ لِتَعْطِي مَعْنَى الثَّبَاتِ كَقَوْلِهِ:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

قَوْلُهُ: (طُوِطِيَ لَهُمُ الْبَابُ) أَي: خُفِّضَ وَحُطِّ، الْأَسَاسُ: طَاطَأْتُ يَدِي بَعِنَانِ الْقَرَسِ: إِذَا خَفِّضْتَ يَدَكَ وَلَمْ تَرْفَعْهَا. وَمِنَ الْمَجَازِ: طَاطَأَتِ الْمَرْأَةُ سِتْرَهَا: حَطَّتْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ قَالَ صَاحِبُ «الْإِقْلِيدِ»: فِعْلَةٌ فِي صَرْفِهَا مَذْهَبَانُ: مِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهَا حُكْمَ نَفْسِهَا فَيَمْتَنِعُهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ وَوَجْهُهُ لَمَّا كَانَتْ عَلِمًا بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ بَقِيَّتْ عَلَى عَلَمِيَّتِهَا، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى وَاحِدٍ، كَأَسَامَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَسَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهَا حُكْمَ مَوْزُونِهَا فَيَقُولُ: وَزَنُ نَاصِرَةً: فَاعِلَةٌ بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ بَابَ «أَسَامَةِ» فِي جَرِيهِ عَلِمًا عَلَى كُلِّ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ، لِكَوْنِهِ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةً.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَمْرَكَ حِطَّةً) أَي: شَأْنَكَ حِطَّةً، أَي: حَطُّ الذُّنُوبِ.

قَوْلُهُ: (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى) أَوَّلُهُ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرِيَّ      يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَيَّ الْمُشْتَكِي<sup>(٢)</sup>

(١) قَوْلُهُ: «كُلٌّ» سَاقَطٌ مِنَ (ط).

(٢) الْأَبْيَاتُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْمُؤَلِّفِ بْنِ حَزْمَةَ الشَّيْبَانِيِّ كَمَا فِي «فَرَحَةُ الْأَدِيبِ» لِلْغَدَجَانِيِّ ص ١٧٩.

والأصل: صبراً على اصبر صبراً. وقرأ ابنُ أبي عَبَّةَ بالنصبِ على الأصل. وقيل: معناه: أمرنا حِطَّةً، أي: أن نَحُطَّ في هذه القرية ونستقرَّ فيها. فإن قلت: هل يجوزُ أن تُنصَبَ حِطَّةٌ في قراءةٍ من نصَّبها بـ ﴿قُولُوا﴾ على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد، والأجودُ أن تُنصَبَ بإضمارِ فعلِها، ويتنصبَ محلُّ ذلك المضمَرِ بـ ﴿قُولُوا﴾. وقرئ: (يُغْفَرُ لَكُمْ) على البناء للمفعولِ بالياءِ والتاء.....

قوله: (وقيل: معناه: أمرنا حِطَّةً) قال الإمام: هذا قولُ أبي مُسلمٍ الأصفهاني<sup>(١)</sup> معناه: أمرنا حِطَّةً، أي: نَحُطُّ في هذه القرية ونستقرُّ فيها<sup>(٢)</sup>، وزَيَّفَ القاضي ذلك<sup>(٣)</sup>، قال: لو كان المرادُ ذلك لم يكنُ غفرانُ خطاياهم متعلقًا به، وقوله: ﴿وقُولُوا حِطَّةً نَنْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] يدلُّ على أن غفرانَ الخطايا كانَ لأجلِ قولهم حِطَّةً. وقال الإمام: ويمكنُ الجوابُ عنه: بأنهم لما حَطُّوا في تلك القرية حتى يدخلوا سُجَّدًا مع التواضع، كان الغفرانُ متعلقًا به<sup>(٤)</sup>.

وقلت: يُشكِلُ بقوله تعالى: ﴿بَدَّلَ الَّذِي ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] ويُمكنُ أن يُقال: إنَّ الأمرَ بذلك القولِ كانَ لمحضِ التعبُّدِ، وحين لم يعرفوا وَجْهَ الحِكْمَةِ بدَّلوه بما اتَّجَهَ لهم من الرأي، فعُدُّوا لذلك.

قوله: (وقرئ: «يُغْفَرُ لَكُمْ») بالياءِ التَّخْتَانِيَّةِ: نافعٌ، وبالتاءِ: ابنُ عامرٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد بن بحر (ت ٣٢٢ هـ)، من وجوه المعتزلة، وله في نُصرةِ مذاهبيهم: «التفسير»، له ترجمة في «لسان

الميزان» لابن حجر (٩: ١٦٢)، و«طبقات المفسِّرين» للداودي (٢: ١٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٥٢٣).

(٣) المقصودُ هو القاضي عبد الجبار الهمداني، وليس القاضي البيضاوي؛ لأن الكلامَ ما زالَ للفخر الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٥: ٥٢٣).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٥).

﴿وَسَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ سَبَبًا فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ، وَمَنْ كَانَ مُسِيئًا كَانَتْ لَهُ تَوْبَةٌ وَمَغْفِرَةٌ. ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، أي: وَضَعُوا مَكَانَ حِطَّةٍ ﴿قَوْلًا﴾ غَيْرَهَا يَعْنِي: أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِقَوْلٍ مَعْنَاهُ التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ، فَخَالَفُوهُ إِلَى قَوْلٍ لَيْسَ مَعْنَاهُ مَا أَمَرُوا بِهِ وَلَمْ يَمْتَثِلُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِلَفْظٍ بَعِينِهِ وَهُوَ لَفْظُ الْحِطَّةِ، فَجَاؤُوا بِلَفْظٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَاؤُوا بِلَفْظٍ آخَرَ مُسْتَقِلٌّ بِمَعْنَى مَا أَمَرُوا بِهِ لَمْ يُوَاخِذُوا بِهِ، كَمَا لَوْ قَالُوا مَكَانَ حِطَّةٍ: نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ، أَوْ: اللَّهُمَّ اعْفُ عَنَّا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: قَالُوا مَكَانَ ﴿حِطَّةٍ﴾: حِنْطَةٌ.....

قوله: (أي مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ سَبَبًا فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ، وَمَنْ كَانَ مُسِيئًا كَانَتْ لَهُ تَوْبَةٌ وَمَغْفِرَةٌ) أَخْرَجَ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، وَهُمَا نَغْفِرُ وَسَزِيدُ مَعِ مُتَعَلِّقِيهِمَا مُخْرَجَ الشَّرْطِ وَالْجُزْأَيْنِ؛ إِعْلَامًا أَنَّ كِلَيْهِمَا جَوَابٌ لِلْأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «قُولُوا»، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مَجْزُومٍ، وَأَنَّ اللَّامَ فِي (الْمُحْسِنِينَ) لِلْعَهْدِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ». فَظَهَرَ مِنْ هَذَا الْبَيَانِ أَنَّ فِي الْكَلَامِ جَمْعًا مَعَ التَّفْرِيقِ، أَمَّا الْجَمْعُ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً﴾ جَمَعَ الْفَرِيقَيْنِ: الْمُسِيءَ وَالْمُحْسِنَ مَعًا فِي هَذَا الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَقَوْلُهُ: ﴿نَغْفِرُ﴾ ﴿وَسَزِيدُ﴾.

فإن قلت: كيف يكون «وسزيد» عطفًا على «نغفر» وهو مجزوم؟

أجاب القاضي: إنما أخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد إيهامًا بأن المحسن بصدد ذلك وإن لم يفعل، فكيف إذا فعله! وأنه تعالى يفعل له لا محالة<sup>(١)</sup>.

قلت: أراد أن الاستزادة إذا كانت عن وعد الله كانت أقطع مما إذا كانت مسببة عن فعلهم.

قوله: (وقيل: قالوا مكان ﴿حِطَّةً﴾: حِنْطَةٌ) هذا يشعر بأن القول الأول أقوى، وهو قوله: «ليس الغرض أنهم أمروا بلفظ بعينه وهو لفظ الحِطَّة» قال الزجاج: كأنه قيل لهم: قولوا:

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٨).

وقيل: قالوا بالنبطية: «حِطًّا سُمَّقَاتًا» أي: حِنطَةٌ حَمْرَاءُ؛ استهزاء منهم بما قيل لهم، وعدوًّا  
 عن طَلَبٍ ما عندَ اللَّهِ إلى طَلَبٍ ما يَشْتَهونَ من أغراضِ الدنيا. وفي تكرير ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾  
 زيادةٌ في تقييح أمرهم، وإيدانٌ بأنَّ إنزالَ الرِّجْزِ عليهمَ لظلمهم. وقد جاء في  
 سورة الأعراف: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٣] على الإضمار. والرِّجْزُ: العذاب.  
 وقرئ بضمِّ الرَّاءِ. ورؤي أنه مات منهم في ساعةٍ بالطاعون أربعةً وعشرون ألفًا، وقيل:  
 سبعون ألفًا.

احطط عنا ذنوبنا حطة، فحرفوا هذا القول وقالوا لفظة غير التي أمرُوا بها<sup>(١)</sup>. ولذلك سمَّاهم  
 ظالمين بقوله: ﴿بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩].

قوله: (بالنَّبْطِيَّةِ)، النهاية: النَّبْطُ والنَّبِيطُ: جيلٌ معروف<sup>(٢)</sup>، كانوا ينزلون بالبطائح  
 بين العِراقَيْنِ. ومنه قول ابن عباس: نحنُ قريشٌ من النَّبِطِ من أهلِ كوثي. قيل: إنَّ إبراهيمَ  
 عليه السلامُ وُلِدَ بها، وكان النَّبِطُ سُكَّانَهَا.

قوله: (وفي تكرير ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾) أي: في وضعِ المُظْهِرِ موضعِ المُضْمَرِ إشعارًا بالعلية،  
 وهي أنَّ إنزالَ الرِّجْزِ عليهم كان بسببِ ظلمهم، ولذلك علَّله بقوله: «الظلمهم» فقوله تعالى:  
 ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨] داخلٌ في حيزِ الصَّلَةِ، وسببٌ للظلم لا الإنزال، فيكونُ إنزالُ  
 العذابِ مُسَبَّبًا عن الظلمِ المُسَبَّبِ عن الفسوق، كما قيل: إنَّ صغائرَ الذنوبِ تؤدي إلى كبائرِها.  
 ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة:  
 ٦١]. وموقعُ «كان» في هذا المكان من مجازِهِ؛ قال الراغب: «كان» ما استُعْمِلَ منه في جنسِ  
 الشيءِ مُتَعَلِّقًا بوصفٍ له: تنبيهٌ على أنَّ ذلك الوصفَ لازمٌ له، قليلُ الانفكاك، كقوله تعالى:  
 ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]<sup>(٣)</sup>.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٩).

(٢) في (ح): «جيلٌ معروف».

(٣) «مفردات القرآن» ص ٧٣٠.

[وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾]

عَطِشُوا فِي التَّيِّهِ فَدَعَا لَهُمْ مُوسَىٰ بِالسُّقْيَا فَقِيلَ لَهُ: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾، وَاللَّامُ إِمَّا لِلْعَهْدِ وَالْإِشَارَةِ إِلَىٰ حَجَرٍ مَعْلُومٍ؛ فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ حَجَرٌ طُورِيٌّ حَمَلَهُ مَعَهُ، وَكَانَ حَجَرًا مُرْبِعًا لَهُ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ، كَانَتْ تَنْبَعُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ،.....

قَوْلُهُ: (عَطِشُوا فِي التَّيِّهِ) شُرُوعٌ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٦٠]. اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ «أَمُرُوا بِدُخُولِهَا بَعْدَ التَّيِّهِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨] ثُمَّ قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ فِي التَّيِّهِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ (١) تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَكُمْ الْأَنْعَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] مُؤَدِّنٌ بِأَنَّ الْآيَاتِ وَارِدَةً عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، فَيَتَّجِهَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: مَا بَالُهَا مَا قُصَّتْ عَلَى تَرْتِيبِ الْوَاقِعَةِ؟

وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (٢): ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِمَنْ نَفْسًا فَاذْرُهَا ثُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]: كُلُّ مَا قُصَّ مِنْ قِصَصِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّمَا قُصَّ تَعْدِيدًا لِمَا وُجِدَ مِنْهُمْ. فَكَذَا هَاهُنَا لَوْ قُصَّتْ مُتَّصِلَاتٍ مُرْتَبَاتٍ كَانَتْ كَقِصَّةِ وَاحِدَةٍ، فَالتَّفْرِيقُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْقِصْدَ تَعْدِيدُ النِّعَمِ، وَتَقْرِيعُ لَهُمْ عَلَى كُفْرَانِهَا نِعْمَةً غَبَّ نِعْمَةً، فَإِنَّمَا وَإِنْ كَانَتْ قِصَّةً وَاحِدَةً لَكِنَّهَا نِعْمٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ كَرَّرَ فِيهَا لَفْظَةَ «إِذْ» أَي: اذْكُرُوا وَقَتَّ كَذَا نِعْمَةً كَذَا، وَصَرَّحَ (٣) فِي بَعْضِهَا ذَكَرَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً مِنْ بَعْدِ أُخْرَى.

قَوْلُهُ: (بِالسُّقْيَا)، النِّهَايَةُ: السُّقْيَا بِالضَّمِّ: اسْمٌ مِنْ قَوْلِكَ: سَقَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْغَيْثَ وَأَسْقَاهُمْ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَمُرُوا بِدُخُولِهَا» إِلَىٰ هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ح).

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «وَوَهَبْنَا لَكُمْ» إِلَىٰ هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٣) فِي (ح): «وَقَتَّ كَذَا وَصَرَّحَ».



لكلِّ سَبْطٍ عَيْنٌ تَسِيلُ فِي جَدُولٍ إِلَى السَّبْطِ الَّذِي أُمِرَ أَنْ يَسْقِيَهُمْ، وَكَانُوا سِتًّا مِثَّةَ أَلْفٍ، وَسَعَةُ الْمَعْسَكِ اثْنِي عَشَرَ مِيلاً. وَقِيلَ: أَهْبَطَهُ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَوَارَثُوهُ حَتَّى وَقَعَ إِلَى شُعَيْبٍ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ مَعَ الْعَصَا. وَقِيلَ: هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي وَضَعَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ حِينَ اغْتَسَلَ؛ إِذْ رَمَوْهُ بِالْأُدْرَةِ فَفَرَّ بِهِ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيْلُ: يَقُولُ لَكَ اللَّهُ تَعَالَى: ارْفَعْ هَذَا الْحَجَرَ فَإِنَّ لِي فِيهِ قُدْرَةً، وَلَكَ فِيهِ مَعْجَزَةٌ، فَحَمَلَهُ فِي مِخْلَاتِهِ؛ وَإِنَّمَا لِلْجِنْسِ، أَي: اضْرِبِ الشَّيْءَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْحَجَرُ. وَعَنِ الْحَسَنِ: لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَضْرِبَ حَجْرًا بِعَيْنِهِ. وَهَذَا أَظْهَرَ فِي الْحِجَّةِ، وَأَيُّنَ فِي الْقُدْرَةِ. وَرُوِيَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ بَنَا لَوْ أَفْضَيْنَا إِلَى أَرْضٍ لَيْسَتْ فِيهَا حِجَارَةٌ؟ فَحَمَلَ حَجْرًا فِي مِخْلَاتِهِ فَحَيْثَمَا نَزَلُوا أَلْقَاهُ. وَقِيلَ: كَانَ يَضْرِبُهُ بِعَصَاهُ فَيَنْفَجِرُ، وَيَضْرِبُهُ بِهَا فَيَبْسُ، فَقَالُوا: إِنْ فَقَدَ مُوسَى عَصَاهُ مُتْنَا عَطْشًا، فَأَوْحِيَ إِلَيْهِ: لَا تَقْرَعِ الْحِجَارَةَ وَكَلِمَتُهَا تَطْعُكَ؛ لَعَلَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ. وَقِيلَ: كَانَ مِنْ رُخَامٍ وَكَانَ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ. وَقِيلَ: مِثْلُ رَأْسِ الْإِنْسَانِ. وَقِيلَ: .....

قَوْلُهُ: (هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي وَضَعَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ حِينَ اغْتَسَلَ إِذْ رَمَوْهُ بِالْأُدْرَةِ) رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوَاءِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرٌ. قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ<sup>(١)</sup>: ثَوْبِي، حَجَرٌ، ثَوْبِي، حَجَرٌ، حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ أَدْرَةٍ»<sup>(٢)</sup> الْحَدِيثِ. وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ هَذَا الْحَجَرُ.

النَّهْيَةُ: الْأُدْرَةُ بِالضَّمِّ: النَّفْخَةُ بِالْحُضِيِّ، يُقَالُ: رَجُلٌ آدَرٌ.

جَمَعَ فِي إِثْرِهِ، أَي: أَسْرَعَ إِسْرَاعًا لَا يَرُدُّهُ شَيْءٌ.

(١) فِي (ط): «فَقَالَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٨) وَمُسْلِمٌ (٣٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٢١).

كَانَ مِنْ أَسِّ الْجَنَّةِ طَوْلُهُ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَهُوَ شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَانَ يُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ. ﴿فَأَنْفَجَرَتْ﴾ الْفَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ، أَي: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ، أَوْ: فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وَهِيَ عَلَى هَذَا فَاءٌ فَصِيحَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي كَلَامٍ بَلِيغٍ. وَقُرِئَ: (عَشْرَةَ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَبِفَتْحِهَا،.....

قَوْلُهُ: (مِنْ أَسِّ الْجَنَّةِ) قِيلَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْكُورٌ فِي وَصْفِ الْعَصَا فِي عَامَةِ التَّفَاسِيرِ، وَأَنَّ عَصَاهُ كَانَ مِنْ أَسِّ الْجَنَّةِ بِالْمَدِّ، طَوْلُهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَهُوَ شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ نُورًا، فَلَا أَذْرِي مِنْ أَيْنَ عَنَّ لَهُ ذَلِكَ.

قُلْتُ: لَعَلَّهُ لَمَّا رَأَى قَوْلَ الْمُفَسِّرِينَ: اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ، وَكَانَتْ مِنْ أَسِّ الْجَنَّةِ طَوْلُهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَلَهَا شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ نُورًا. وَاسْمُهَا عُثْيُوقٌ، حَمَلَهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَتَوَارَتْهَا الْأَنْبِيَاءُ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى شَعِيبٍ فَأَعْطَاهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ مِقَاتِلٌ: اسْمُ الْعَصَا نَبْعَةٌ. ذَكَرَهَا بِطَوْلِهَا مُجِيبُ السُّنَّةِ (١). حَسِبَ (٢) أَنَّهُمْ وَصَفُوا الْحَجَرَ، فَأَخَذَ فِي وَصْفِهِ بِمَا وَصَفَتْ الْعَصَا، ثُمَّ عَنَّ لَهُ أَنَّ الْأَسَّ مُصَحَّفٌ، وَالِدَلِيلُ أَنَّهُ فِي وَصْفِ الْحَجَرِ قَوْلُهُ: «وَكَانَ يُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ».

قَوْلُهُ: (وَهِيَ عَلَى هَذَا فَاءٌ فَصِيحَةٌ) ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْفَاءَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي فَصِيحَةٌ، وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ» (٣) مَا يُشْعِرُ أَنَّ الْفَاءَ الْفَصِيحَةَ هِيَ الَّتِي تَقَعُ فِي جِزَاءِ الشَّرْطِ، وَلِهَذَا عُرِّفَتْ أَنَّهَا هِيَ الْفَاءُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى مَحذُوفٍ غَيْرِ شَرْطٍ هُوَ سَبَبٌ عَمَّا بَعْدَ الْفَاءِ. فَإِذْ ذَاكَ الْوَاجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٠٠) وفيه: اسم العصا: «نبتته» وهو خطأ، وذكرها على الجادة في (٥: ٢٦٨) وانظر:

«البحر المحيط» (٦: ١٧١).

(٢) يعني الزمخشري في تفسيره لأصل العصا، وهل كانت من أس الجنة أم من آسها؟

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٢١.

وهما لغتان. ﴿كُلُّ أَنَايسٍ﴾: كل سببط، ﴿مَشْرَبَهُمْ﴾: عَيْنَهُم التي يشربون منها، ﴿كُلُوا﴾: على إرادة القول، ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾: مما رَزَقَكُم من الطعام - وهو المَنُّ والسَّلْوَى - ومن ماءِ العيون. وقيل: الماء ينبتُ منه الزُّرْعُ والشَّارُ، فهو رِزْقٌ يُؤْكَلُ منه ويُشْرَبُ.....

وقلتُ: ويعضدُ هذا قوله: «لا تَقَعُ إِلَّا في كلامٍ بليغٍ» وفاءُ النتيجةِ يكثرُ وقوعها في الكلام العامي. ولا يبعدُ أن يُقال: إنَّ المرادَ من قوله: «على هذا» أي: على أنَّها مُحْتَمِلَةٌ لهذينِ المعنيين، وَوَجْهٌ تَسْمِيَّتُهَا بالفصيحةِ كونُها مُحْتَصَّةٌ بكلامِ الفُصَحَاءِ لقوله: «لا تَقَعُ إِلَّا في كلامٍ بليغٍ» بالحصَر، وَوَجِدَ في الحاشيةِ المنسوبةِ إليه: «الفاءُ» في «فَتَابَ» تُسَمَّى فصيحةً يُسْتَدَلُّ بها على فصاحةِ المتكلم، يُقال: كلامٌ فصيحٌ، وكَلِمَةٌ فصِيحةٌ، وَصِفَتِ الفاءُ بها على الإسنادِ المجازيِّ كما وصف القرآنُ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] بصفة من هو بسببه، لأنَّ الحكيمَ هو المتكلمُ، وإنَّما اختَصَّت بكلامِ البُلَغَاءِ، لأنَّ المرادَ بالحدْفِ الدِّلالَةُ على أنَّ المأمورَ لم يتوقَّف عن اتِّباعِ الأمر، فكان المطلوبُ من المأمورِ الانفجارَ لا الضَّرْبَ، ومثُلُ هذا المعنى الدقيق لا يذهبُ إليه إلا الفصيحُ، ونحوه مذكورٌ في «الأعراف».

قوله: ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ ممَّا رَزَقَكُم من الطعام - وهو المَنُّ والسَّلْوَى - ومن ماءِ العيون يريد أن الرزقَ عامٌ يُطلَقُ على جميع ما يُخْتَصُّ بالعبد، يُقال: رَزَقَ المَالُ والوَلَدَ والعِلْمَ وغيرَ ذلك بحسبِ المَقَامِ، وَخُصَّ هاهنا من المأكولِ بالسَّمَنِّ والسَّلْوَى، ومن المشروبِ بالماءِ بقريتهِ قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله: ﴿فَدَعَلَكُمْ كُلُّ أَنَايسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] وَيَجُوزُ أن يُخَصَّصَ بالماءِ بقريتهِ حديثِ الاستسقاءِ، وَعَلَّقَ عليه (كُلُوا) لأنَّ الماءَ يَنْبَتُ منه الزُّرْعُ والشَّارُ، وهو المرادُ بقوله: «فهو رِزْقٌ يُؤْكَلُ منه ويُشْرَبُ» فعلى هذا من حَقِّ الكلامِ أن يُقال: كلوا واشربوا منه، أي: من المَشْرُوبِ بَدَلٍ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ، ولَمَّا كان الماءُ ممَّا لا يُؤْكَلُ فلو حُمِلَ على المأكولِ والمشروبِ معاً، لَزِمَ استعمالُ اللفظِ في مَفْهُومَيْهِ: حقيقتهِ ومجازهِ، فَبَدَلُ الرِزْقِ لِيَسْمَلَهَا، ولا يَلزِمُ المحذور، فحينئذٍ ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ هاهنا مُظَهَّرٌ أُقِيمَ موضعَ المُضْمَرِ من غيرِ لفظهِ السابق. وهذا القولُ ضعيفٌ؛ لأنه لو كان كذلك لما طلبوا ذلك بقولهم: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا

والعُتْيُ: أشدُّ الفساد، فقليلُ لهم: لا تتماذوا في الفسادِ في حالِ فسادِكُمْ؛ لأنهم كانوا متماذِينَ فيه.

[وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مَوْسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامِ وَاحِدٍ قَادِعُ لَنَارَيْكَ يَخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِبِهَا وَقَوْمِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصِيلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مِمَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ وَالْمَسْكَانَةُ وَبَاءَ وَبِعَضِبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾]

تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴿البقرة: ٦١﴾ ولا يلتئم أيضاً قولهم: ﴿لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامِ وَاحِدٍ﴾ إلا على أن يُجْمَلَ ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ على المَنِّ والسلوى.

قوله: (والعُتْيُ: أشدُّ الفساد، فقليلُ لهم: لا تتماذوا في الفساد) الفاء مُتَعَلِّقٌ<sup>(١)</sup> بمحذوف، المعنى: العُتْيُ أشدُّ الفساد، لما أُريدَ أن يَنْهَى القومَ عنه أَكَّدَ الفِعْلَ المَنْهِيَّ بالحالِ فقليلُ لهم: لا تتماذوا في الفسادِ في حالِ فسادِكُمْ، لأنَّ القومَ كانوا متماذِينَ فيه<sup>(٢)</sup>.  
فإن قلت: التقييدُ بالحالِ يُوهِمُ أن المنهَى أشدُّ الفسادِ لا الفسادُ مُطلقاً.

قلت: يختلفُ المعنى باختلافِ المَقَامِ، فالقومُ لما كانوا على التماذي في الفسادِ تُهوا عما كانوا عليه، وتعليقه بقوله: «لأنهم كانوا متماذِينَ فيه» إشارةٌ إلى هذا المعنى، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فالحالُ إِذْ مُؤَكَّدَةٌ وَمِنْ ثَمَّ قال في: «حالِ فسادِكُمْ» أي: الفسادِ الذي خُصَّ بكم، وهو التماذي فيه. نَعَمْ لو نهى مَنْ أَرَادَ ذلك الفسادَ يلزمُ مِنَ المَقْهومِ أن لا يكونَ نفسُ الفسادِ منهيًا، فالحالُ حينئذٍ مُتَّعِلَّةٌ. وإليه ذهبُ القاضي حيثُ قال: إِنَّمَا قِيدَ، لأنه وإن غلبَ في الفسادِ، فقد يكونُ منه ما ليسَ بفسادٍ، كمقابلةِ الظالمِ المُعْتَدِي بِفِعْله،

(١) في (ط): «يتعلق» وفي (ف): «تتعلق».

(٢) قوله: «لأن القوم كانوا متماذِينَ فيه» ساقط في (ط) و(ف).

كانوا فلاحاً فنزعوا إلى عكرهم، فأججوا ما كانوا فيه من النعمة، وطلبت أنسهم الشقاء. ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾: أرادوا ما رزقوا في التيه من المن والسلوى. فإن قلت: هما طعامان فما لهم قالوا: ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾؟ قلت: أرادوا بالواحد ما لا يختلف ولا يتبدل، ولو كان على مائدة الرجل ألوان عدة يُداوم عليها كل يوم لا يُبدلها قيل: لا يأكل فلان إلا طعاماً واحداً، يُراد بالوحدة نفي التبدل والاختلاف. ويجوز أن يريدوا أنها صرّب واحد؛ لأنها معاً من طعام أهل التلذذ والترّف، ونحن قوم فلاحه أهل.....

ومنه ما يتضمّن صلاحاً راجحاً، كقتل الخضير الغلام، وخرقه السفينة<sup>(١)</sup>. وعليه قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلُ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] لكن المقام ناب عنه؛ لأن الآية واردة في قوم مخصوصين. قال أبو البقاء: مُفسدين حال مؤكّدة؛ لأنّ قوله: ﴿لَا تَعْتَوْا﴾ لا تفسدوا<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فنزعوا إلى عكرهم) أي: اشتاقوا إلى أصلهم. النهاية: وفي حديث قتادة: ثم عادوا إلى عكرهم، عكر السوء، أي: أصل مذهبهم الرديء، قيل: العكر: العادة والديّن. قوله: (فأججوا) أبو زيد: أجمت الطعام بالكسر إذا كرهته<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أنهما صرّب واحد) أي: يجمعهما كونهما من طعام أهل التلذذ. وهذا أخص من الأول؛ لأنّه بالنسبة إليه نسبة النوع إلى الجنس؛ لأنّ المراد من الطعام على الأول ما يؤكّل ولا يختلف، وعلى الثاني: النوع من الطعام وهو كونه من طعام أهل التلذذ، فالأول يعم الفقراء والأغنياء، والثاني يخص الأغنياء.

قوله: (ونحن قوم فلاحه) أي: أهل زراعات، وهذا طعام المترفين وأهل التنعم، وهو لا يليق بنا، ولهذا عقّب الله الإنكار بقوله: ادخلوا مضر، أي: ادخلوا فيما فيه سبب تعبيكم ومسقتكم، واشتغلوا بالزراعة والفلاحة، فأنتم أهل لذلك.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٠).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٦٧).

(٣) نقله الجوهري في «الصحاح» (أجم).

زراعاتٍ فما تُريدُ إلا ما أَلْفَنَاهُ وَصَرِينَا بِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَاوِتَةِ؛ كَالْحُبُوبِ وَالْبَقُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمَعْنَى «يُخْرِجُ لَنَا»: يُظْهِرُ لَنَا وَيُوجِدُ. وَالْبَقْلُ: مَا أَنْبَتَهُ الْأَرْضُ مِنَ الْخُضْرِ، وَالْمَرَادُ بِهِ أَطْيَابُ الْبَقُولِ الَّتِي يَأْكُلُهَا النَّاسُ؛ كَالنَّعْنَاعِ، وَالكَرْفَسِ، وَالكَرَّاثِ، وَأَشْبَاهِهَا. وَقُرَيْيٌّ: (وَقُتَّائِهَا) بِالضَّمِّ. وَالْفُومُ: الْحِنْطَةُ، وَمِنْهُ: فَوِّمُوا لَنَا، أَي: اخْبِرُوا. وَقِيلَ: الثُّومُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَتُومِهَا) وَهُوَ لِلْعَدَسِ وَالْبَصَلِ أَوْفَقُ. ﴿الَّذِي هُوَ أَدْنَى﴾: الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مَنْزَلَةً، وَأَدْوَنُ مِقْدَارًا. وَالِدَنْوُ وَالْقَرَبُ يُعَبَّرُ بِهِمَا عَنْ قِلَّةِ الْمِقْدَارِ، فَيَقَالُ: هُوَ دَانِي الْمَحَلِّ، وَقَرِيبُ الْمَنْزِلَةِ، كَمَا يُعَبَّرُ بِالْبَعْدِ عَنْ عَكْسِ ذَلِكَ، فَيَقَالُ: هُوَ بَعِيدُ الْمَحَلِّ، وَبَعِيدُ الْهَمَّةِ؛ يَرِيدُونَ الرَّفْعَةَ وَالْعُلُوَّ. وَقَرَأَ زُهَيْرُ الْفَرَقَبِيِّ: (أَدْنَى) بِالْهَمْزِ مِنَ الدَّنَاءَةِ.

قوله: (وَصَرِينَا)، النهاية: يقال: صَرِيءٌ بِالشَّيْءِ يَصْرِيءُ صِرَاوَةً فَهُوَ ضَارٍ، إِذَا اعْتَادَهُ.

قوله: (وَالْفُومُ: الْحِنْطَةُ) قَالَ الزَّجَّاجُ: لَا اخْتِلَافَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْفُومَ: الْحِنْطَةُ، وَسَائِرُ الْحُبُوبِ الَّتِي تُخْتَبَرُ يَلْحَقُهَا اسْمُ الْفُومِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفُومُ الثُّومُ، وَهَذَا لَا يُعْرَفُ، وَلِأَنَّ هَاهُنَا مَا يَمْتَنِعُ، وَهُوَ أَنْ يَطْلُبَ الْقَوْمُ طَعَامًا لَا بَرَّ فِيهِ، وَالْبَرُّ أَصْلُ هَذَا كُلِّهِ (١).

قوله: (وَهُوَ لِلْعَدَسِ وَالْبَصَلِ أَوْفَقُ) أَي: حَمَلَ الْفُومِ عَلَى الثُّومِ أَوْفَقُ مِنَ الْحِنْطَةِ، لَمَّا اتَّبَعَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَسِيهَا وَيَصَلِيهَا﴾ لِأَنَّ الْعَدَسَ يُطْبَخُ (٢) بِالثُّومِ وَالْبَصَلِ.

قوله: (الْفَرَقَبِيُّ) (٣)، النهاية: الْفَرَقَبِيَّةُ وَالشُّرْقَبِيَّةُ: ثِيَابٌ مِصْرِيَّةٌ بِيضٌ مِنْ كَتَّانٍ. وَرُوِيَ بِقَافَيْنِ مَنَسُوبٌ إِلَى فَرَقُوبٍ مَعَ حَذْفِ الْوَاوِ فِي النَّسَبِ، كَسَابِرِيٍّ فِي سَابُورِيٍّ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٣).

(٢) في (ج): «لأن العدسية تطبخ».

(٣) وهو زهير الفرقي النحوي يُعرف بالكسائي. له اختيارٌ في القراءة يُروى عنه، وكان في زمنٍ عاصمٍ. روى عنه حرفَ قراءته نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النحوي. انظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» ابن الجزري (١: ٢٦٨)

﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ وَقُرِئَ: (اهبطوا) بالضم، أي: انحدروا إليه من التيه، يقال: هَبَطَ الوادي؛ إذا نَزَلَ به، وهَبَطَ منه؛ إذا خَرَجَ. وبلادُ التيه: ما بينَ بَيْتِ المَقْدِسِ إلى قَنَسرينَ، وهي اثنا عشر فرسخًا في ثمانية فراسخ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ العَلَمَ، وَإِنَّمَا صَرَفَهُ مَعَ اجْتِمَاعِ السَّبَبِينَ فِيهِ؛ وَهِيَ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ؛ لِسُكُونِ وَسَطِهِ، كَقَوْلِهِ ﴿وَتَوْحَا﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿وَلُوطًا﴾ [الأنعام: ٨٦]، وَفِيهَا العُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ؛ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ البَلَدُ فَمَا فِيهِ إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَأَنْ يُرِيدَ مِصْرًا مِنَ الأَمْصَارِ. وَفِي مِصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَرَأَ بِهِ الأَعْمَشُ: (اهبطوا مصر) بغير تنوين، كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وَقِيلَ: هُوَ مِصْرَائِيمَ فَعْرَبٌ. ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾: جُعِلَتْ الذَّلَّةُ مَحِيطَةً بِهِمْ، مُشْتَمَلَةٌ عَلَيْهِمْ؛ فَهَمَّ فِيهَا كَمَا يَكُونُ فِي القُبَّةِ مَنْ ضَرَبَتْ عَلَيْهِ؛ أَوْ أُلْصِقَتْ بِهِمْ حَتَّى لَزِمَتْهُمْ ضَرْبَةً لَازِبًا، كَمَا يُضْرَبُ الطَّيْنُ عَلَى الحَائِطِ فَيَلْزِمُهُ،.....

قَوْلُهُ: (فهم فيها) مبتدأ وخبر، والكاف في «كما» صفة مصدر محذوف، و(ما) مصدرية. أي: فهم مستقرّون فيها استقراراً من ضربت عليه القبة في القبة.

قَوْلُهُ: (أو أُلصقت) معطوف على «جُعِلت» أي: الاستعارة إما أن تكون في الذلّة بأن شُبّهت الذلّة بالقبّة المضروبة على شيءٍ شاملة له من كلّ جانب، ثم بولغ في التشبيه، فحذفت المُشَبَّه به وأقيم المُشَبَّه مقامه، فأثبت لها الضرب على طريق التخيلية، فتكون استعارة مكنيّة، وإما أن تكون في الفعل، وهو ضربت، فاستعير لمعنى «أُلصقت» على سبيل التبعية، فتكون مُصَرَّحة، فإذاً لا تكون «ضربت» في الآية على باب قوله:

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةِ ضَرَبْتَ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ (١)  
كَمَا ظَنَ (٢).

(١) لزياد الأعجم في «ديوانه» ص ٧٧ في مدح عبد الله بن الحشرج. وانظر: «الأغاني» (١٢: ٢٨).

(٢) قوله: «كما ظن» من (ط).

فاليهودُ صاغرونَ أدلاءُ أهلِ مَسْكِنَةٍ وَمَدْقَعَةٍ؛ إمَّا على الحقيقة، وإمَّا لِتصاغِرِهِم وتفاقرِهِم، خِيفَةٌ أَنْ تُضَاعَفَ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ. ﴿وَيَأْتِي وَيُضَيَّبُ مِنَ اللَّهِ﴾ من قولك: بَاءَ فُلَانٌ بِفُلَانٍ؛ إِذَا كَانَ حَقِيقًا بِأَنْ يُقْتَلَ بِهِ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ وَمِكَافَاتِهِ، أَي: صَارُوا أَحْقَاءَ بَغْضِهِ. ﴿ذَلِكَ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ وَالْحَلَّاقَةِ بِالغَضَبِ، أَي: ذَلِكَ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ قَتَلَتْ الْيَهُودُ - لُعْنُوا - شَعْيًا وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَغَيْرَهُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: قَتَلَ الْأَنْبِيَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَيْرِ الْحَقِّ فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ قَتَلُوهُمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا وَلَا أَفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ فَيَقْتُلُوا، وَإِنَّمَا نَصَحُوهُمْ وَدَعَوْهُمْ إِلَى مَا يَنْفَعُهُمْ فَقَتَلُوهُمْ، فَلَوْ سُئِلُوا وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَذْكُرُوا وَجْهًا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الْقَتْلَ عِنْدَهُمْ. وَقَرَأَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَيَقْتُلُونَ) بِالتَّشْدِيدِ.

قال الراغب: الضَّرْبُ: إِيقَاعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَلِتصَوُّرِ اخْتِلَافِ الضَّرْبِ خَوْلَفَ بَيْنَ تَفَاسِيرِهَا، كَضَرْبِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ، وَالْعَصَا، وَالسِّيفِ وَنَحْوِهَا، وَضَرْبِ الدِّرَاهِمِ اعْتِبَارًا بِضَرْبِهِ بِالْمِطْرَقَةِ، وَقِيلَ لَهُ: الطَّبَعُ اعْتِبَارًا بِتَأْثِيرِ السَّكَّةِ<sup>(١)</sup> فِيهِ، وَبِذَلِكَ شُبِّهَ السَّجِيَّةُ فَقِيلَ لَهَا: الضَّرْبِيَّةُ، وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: الذَّهَابُ فِيهَا، وَهُوَ ضَرْبُهَا بِالْأَرْجُلِ، وَضَرْبُ الْخِيْمَةِ بِضَرْبِ أَوْتَادِهَا بِالْمِطْرَقَةِ، وَتَشْبِيهَا بِضَرْبِ الْخِيْمَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبْتِ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ وَالْمَسْكِنَةَ﴾ [البقرة: ٦١]. أَي: التَّحْفَتُهُمُ الذَّلَّةَ التَّحَافَ الْخِيْمَةَ، وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وَضَرْبُ الْمَثَلِ وَهُوَ مِنْ ضَرْبِ الدِّرَاهِمِ، وَهُوَ ذِكْرُ شَيْءٍ أَثَرُهُ يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِ. وَالاضْطِرَابُ كَثْرَةُ الذَّهَابِ فِي الْجِهَاتِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَمَدْقَعَةٌ)، الْأَسَاسُ: فَفَقِيرٌ مُدْقِعٌ وَمُدْقَعٌ وَقَدْ أَدْقَعَ وَدَقِعَ: لَصِقَ بِالذَّقْعَاءِ وَهُوَ التَّرَابُ مِنْ شِدَّةِ الْفَقْرِ، وَأَدْقَعَهُ الْفَقْرُ.

(١) في «المفردات»: السِّمَّةُ.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٥٠٥-٥٠٦. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).



﴿ذَلِكَ﴾: تكرر للإشارة. ﴿بِمَاعَصُوا﴾ بسبب ارتكابهم أنواع المعاصي، واعتدائهم حدود الله في كل شيء، مع كفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء، وقيل: هو اعتداؤهم في السبت. ويجوز أن يُشارَ بذلك إلى الكفر وقتل الأنبياء على معنى أن ذلك بسبب عصيانهم واعتدائهم؛ لأنهم انهمكوا فيهما، وغلّوا حتى قست قلوبهم فجسروا على جُحود الآيات وقتل الأنبياء، أو ذلك الكفر والقتل مع ما عصوا.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ مِن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٦٢]

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بألسنتهم من غير مواطاة القلوب، وهم المنافقون، ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾: والذين تهودوا يقال: هاد يهود وتهود؛ إذا دخل في اليهودية،.....

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ تكرر للإشارة) كُرِّرَ لِنَاطِ بِه مَا لَمْ يُنْطَ بِه أَوْلَا، واعلم أن فيما سلكه من التفسير دقة نظر، وفضل تأمل؛ وذلك أنه لما جعل ذلك تكريرا، والمشار إليه ما سبق من صرَب الدلة والمسكنة، جعل في كلامه الباء في قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ بمعنى مع، وحين لم يجعل اسم الإشارة تكريرا جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ فِي ﴿بِمَاعَصُوا﴾ سَبِيَّةً تَارَةً، وبمعنى «مع» أخرى.

والسبب في أن اسم الإشارة إذا جعل مكررا يوجب اختصاص معنى المعية في الأول، والسببية في الثاني، هو<sup>(١)</sup> أن مدخول الباء الثانية لا يخلو من أن يكون بدلا من مدخول الباء الأولى بإعادة العامل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] أو كُرِّرَتْ لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنَ السَّبَبَيْنِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، والأول بعيد لتقاصر معنى الثاني عن الأول، ويلزم من الثاني توارد السببين المُسْتَقْلَلَيْنِ عَلَى مُسَبِّبٍ وَاحِدٍ.

(١) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَالسَّبَبُ أَنَّ».

وأما المَعِيَّةُ فتقتضي اجتماع أشياء في معنى سَبَبٍ واحد، كأنه قال: ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ بِسَبَبِ عِصْيَانِهِمْ واعتدائهم المنضمَّ مَعَهَا الكُفْرُ وَقَتْلُ الْأَنْبِيَاءِ، ثم أَقْحَمَ ذلك تأكيداً للأول، ولا كذلك إذا لم يكن تكررًا؛ لأنَّ المشارَ إليه بذلك الأول هو ما سبقَ من ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ والخِلافةِ بالغضب. وبالثاني كُفْرُهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلُ الْأَنْبِيَاءِ، ثم الباءُ إنَّ كانت سَبَبِيَّةً يكونُ ضَرْبُ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ واستحقاقُ الْعَضْبِ مُسَبَّبًا عن الكُفْرِ وَالْقَتْلِ، وهما مُسَبَّبَانِ عن العِصْيَانِ والاعتداءِ على وَجْهِ التَّرْقِي (١)، فإنَّ صِغَاتِ الذُّنُوبِ سَبَبٌ يُوَدِّي إلى ارتكابِ كِبَائِرِهَا، كما أنَّ صِغَارَ الطَّاعَاتِ أَسْبَابٌ مُؤَدِّيَةٌ إلى تَحَرِّيِ كِبَائِرِهَا، وإذا كانت بِمَعْنَى «مع» لا يكونُ كذلك.

فإن قلت: لِمَ جَعَلَ الْبَاءَ فِي ﴿وَمَا عَصَوْا﴾ (٢) سَبَبِيَّةً، وَقَدَّمَهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ مُؤَخَّرَ (٣)، وَفِي ﴿يَأْتَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (٤) بِمَعْنَى «مع» فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَعَكَّسَ فِي ثَانِي الْوَجْهِينِ مِنَ الثَّانِي.

قلت: لأنَّ تَقْدِيمَ الْعِصْيَانِ وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَى وَجْهِ التَّرْقِي (٥) الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ فِي الْأَوَّلِ أَوْلَى مِنْ تَأْخِيرِهُمَا، وَإِنْ كُنَّ تَعْلِيلًا وَاحِدًا لِلتَّرْتِيبِ فِي الْوُجُودِ، وَتَأْخِيرُهُمَا فِي الثَّانِي أُحْرَى لِإِرَادَةِ تَكْرِيرِ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ تَشْدِيدًا عَلَيْهِمْ، عَلَى أَنْ لَفْظَةُ «ذَلِكَ» عَلَى الْأَوَّلِ لَا تَمْنَعُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لِكُونِهَا مَزِيدَةً مُؤَكِّدَةً، وَعَلَى الثَّانِي مَانِعَةً؛ لِكُونِهَا مُشِيرَةً إِلَى الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا وَقَتَلُوا، وَأَنَّهُمْ مَا اكْتَفَوْا بِهِمَا، بَلْ ضَمُّوا إِلَيْهِمَا الْعِصْيَانَ وَالْإِعْتِدَاءَ. وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهَا:

(١) فِي (ط): «التنزل».

(٢) كَذَا فِي (ط)، وَفِي (ف) وَ(ح): «لَمْ يَجْعَلِ الْبَاءَ الثَّانِيَةَ».

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَدَّمَهُ» إِلَى هُنَا مِنْ (ط).

(٤) قَوْلِهِ: «وَفِي ﴿يَأْتَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾» مِنْ (ط)، وَفِي (ف) وَ(ح): «وَالْأَوَّل».

(٥) قَوْلِهِ: «وَجْهِ التَّرْقِي» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

وهو هائدٌ، والجمعُ هود، ﴿وَالنَّصْرَى﴾ وهو جمعُ نصران، يُقال: رجلٌ نصران، وامرأةٌ نصرانة، قال:

..... نصرانةٌ لم تَحْنَفِ

والياءُ في نصراني للمبالغةِ كالتي في أحمرِّي، سُمُوا؛ لأنهم نَصَرُوا المسيح. ﴿وَالصَّيْعِينَ﴾ وهو من صَبَأ؛ إذا خَرَجَ من الدِّين، وهم قومٌ عدلوا عن دينِ اليهوديةِ والنصرانيةِ وعبدوا الملائكة. ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ من هؤلاءِ الكفرةِ إيماناً خالصاً ودَخَلَ في مِلَّةِ الإسلامِ دُخولاً أصلياً. ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ الذي يَسْتَوْجِبُونَهُ بإيمانهم وعملهم.

كأنه عَلِمَ في رأسه ناراً<sup>(١)</sup>

انظر إلى هذه الرموزِ الدقيقةِ مع الإيجاز.

قوله: ﴿وَالنَّصْرَى﴾ وهم جمعُ نصران) أي: وهو جمعُ نصرانِ بديلٍ ﴿وَالصَّيْعِينَ﴾، وهو من صَبَأ. وفي نسخة: «هو» بدل «هم».

قوله: (نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ) أنشدَ الزجاجُ أوله<sup>(٢)</sup>:

فكلتاها خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسها      كما سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ<sup>(٣)</sup>

أَسْجَدَ رأسها، أي: طأطأ، تَحْنَفُ الرجلُ: إذا أَسْلَمَ، أي: عملَ عملَ الحنيفيةِ، والضميرُ في «رأسها» راجعٌ إلى لفظِ «كلتاها» وأنثَ لتأنيثها.

قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ من هؤلاءِ الكفرةِ) جمعَ المنافقينَ واليهودَ والنصارى والصابئينَ في

(١) سبق تخريجه من «ديوان الخنساء».

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٧).

(٣) لأبي الأخرز الحِطَّاني يصف ناقتين مجهودتين قد استبدَّ بهما التَّعَبُ، وهو من شواهد «كتاب سيبويه»

(٣: ٤١١).

فإن قلت: ما محلُّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلت: الرفعُ إن جعلته مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والنصبُ إن جعلته بدلاً من اسم «إن» المعطوفِ عليه، فخيرُ «إن» في الوجهِ الأولِ الجملةُ كما هي، وفي الثاني ﴿فَلَهُمْ﴾ والفاءُ لتضمينِ «من» معنى الشرط.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ \* ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ \* وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ \* فَعَلَعْنَاهَا نَكَلًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٦٣-٦٦]

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ بالعملِ على ما في التوراة. ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ حتى قبلتم وأعطيتم الميثاق؛ وذلك أن موسى عليه السلام جاءهم بالألواح فرأوا ما فيها....

قوله: «الكفرة» لأن الكفر يشملهم، وهذا العام بعد الكلام في قوم مخصوصين دليل على أن الكلام فيه استطراد، وما هو قبله من قوله: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ﴾ مُسْتَطْرِدٌ أَيْضًا، بيان ذلك: أنه تعالى لما حكى إنكار موسى عليه السلام على اليهود استبداهم الذي هو أدنى بالذي هو خير، بعد تعداد النعم عليهم، جاء بقوله: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ استطرادًا حاكياً سوء صنيعهم بالأنبياء، وكفرهم واعتدائهم، يعني أنهم قومٌ بهت معكوسو الرأي في سائر الأمور، وليس هذا يبدع منهم، ألا ترى إلى أنه تعالى كيف ضرب عليهم الذلَّةَ والمسكنة، وغضب عليهم بسبب كفرهم وقتلهم الأنبياء، وعصيانهم بعد أخذ الميثاق، ورفع الطور ونير ذلك! فإثمهم لما غلوا في التهادي في الطغيان أبدل الله مكان عزمهم الذلَّةَ والمسكنة، ثم أراد الله أن يبين للعباد عظيم رحمته، وشمول كرمه ورافته، فعمم الكفرة، يعني ما بال هؤلاء إذا رجعوا إلى الله تعالى وتابوا وآمنوا بنبي الرحمة! بل غيرهم بمن هو أشد منهم كفراً، إذا دخلوا في ملة الإسلام دُخولاً أصيلاً، وعملوا صالحاً، فلهم أجرهم، والدليل على الاستطراد العود إلى خطاب اليهود بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا﴾ الآية [البقرة: ٦٣].

من الآصارِ والتكاليفِ الشاقّةِ فكَبُرَتْ عليهم، وأبوا قبولها، فأمرَ جبريلُ فقلَعَ الطُورَ من أصله، ورفَعَه وظلَّله فوقهم، وقال لهم موسى: إن قبلتم وإلا ألقى عليكم؛ حتى قبلوا. ﴿خُذُوا﴾ على إرادة القول. ﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ من الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾؛ بجدٍّ وعزيمة، ﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ واحفظوا ما في الكتابِ وادرسوه ولا تنسوه ولا تغفلوا عنه؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ رجاءً منكم أن تكونوا متقين، أو قلنا: خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ ثم أعرضتم عن الميثاقِ والوفاءِ به، ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بتوفيقكم للتوبةِ لحسرتم. وفُرِيَ: (خذوا ما آتيناكم) و(تذكروا) و(اذكروا). ﴿السَّبْتِ﴾: مصدرُ سَبَتِ اليهود؛ إذا عظمت يومَ السبت، وإن ناساً منهم اعتدوا فيه؛ أي: جاوزوا ما حدَّ لهم فيه من التجرُّدِ للعبادةِ وتعظيمه، واشتغلوا بالصَّيدِ؛ وذلك أن الله ابتلاهم؛ فما كان يبقى حوتٌ في البحرِ إلا أخرج خرطومَه يومَ السبت،.....

قوله: (حتى قبلوا) فيه لطيفة، وهي: أن تظليل الطور ومقالة موسى معهم امتد زماناً حتى قبلوا، وعلى عكسه قوله: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجْرَ فَأَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].  
قوله: (واذكروا إرادة أن تتقوا) قال القاضي: هذا عند المعتزلة، أي: قلنا: خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا<sup>(١)</sup>.

وقلت: والحاصل أن «لعلكم» إن جعل تعليلاً لقوله: خذوا واذكروا، كان على حقيقته، لأنه راجع إليهم، وإذا علق بـ«قلنا» المقدر كان تعليلاً لفعل الله تعالى، فيجب تأويله بالإرادة على مذهبه.

قوله: (فما كان يبقى حوت) «كان» زائدة كما في قوله:

وجيران لنا كانوا كرام<sup>(٢)</sup>

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٥).

(٢) صدره:

فكيف إذا مررت بدار قوم

فإذا مضى تفرقت، كما قال: ﴿تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَكَتِهِمْ شِرْعًا وَيَوْمَ لَا  
يَسْتَيْتُونَ<sup>١</sup> لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فحفرُوا حِيَاضًا عِنْدَ الْبَحْرِ  
وَشَرَعُوا إِلَيْهَا الْجِدَاوِلَ؛ فَكَانَتِ الْحِيَتَانُ تَدْخُلُهَا فَيَصْطَادُونَهَا يَوْمَ الْأَحَدِ، فَذَلِكَ الْحَبْسُ  
فِي الْحِيَاضِ هُوَ اعْتِدَاؤُهُمْ. ﴿قِرْدَةٌ خَسِيَّةٌ﴾ خَبْرَانِ، أَي: كُونُوا جَامِعِينَ بَيْنَ الْقِرْدِيَّةِ  
وَالْحَسْوَةِ؛ وَهُوَ الصَّغَارُ وَالطَّرْدُ، ﴿فَجَعَلْنَهَا﴾ يَعْنِي: الْمَسْخَةَ ﴿نَكْلًا﴾ عِبْرَةٌ تُنَكَّلُ  
مَنْ اعْتَبَرَ بِهَا أَي: تَمَنَعُهُ، وَمِنْهُ: النَّكْلُ: الْقَيْدُ. ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ لَمَّا قَبْلَهَا ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾:  
وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأُمَمِ وَالْقُرُونِ؛ لِأَنَّ مَسْخَتَهُمْ ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْأَوَّلِينَ، فَاعْتَبَرُوا بِهَا وَاعْتَبَرَ  
بِهَا مَنْ بَلَغَتْهُمْ مِنَ الْآخِرِينَ، أَوْ أُرِيدَ بَيِّنَاتُ يَدَيْهَا: مَا بَحَضَرَتْهَا مِنَ الْقُرَى وَالْأُمَمِ. وَقِيلَ:  
﴿نَكْلًا﴾ عَقُوبَةٌ مَنكَلَةٌ ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾.....

قوله: ﴿شُرْعًا﴾ أَي: ظَاهِرَةٌ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ، يُقَالُ: شَرَعَ عَلَيْنَا فُلَانٌ: إِذَا دَنَا مِنَّا  
وَأَشْرَفَ عَلَيْنَا.

قوله: ﴿قِرْدَةٌ خَسِيَّةٌ﴾ خَبْرَانِ أَي: ﴿خَسِيَّةٌ﴾ خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَكَانٍ  
وَصَفًا لِقِرْدَةٍ، فَالْوَجِبُ خَاسِئَةٌ، أَوْ حَالًا مِنْ اسْمِ «كَانَ» عَلَى بَعْدِ<sup>(١)</sup>.  
قوله: ﴿مَا بَحَضَرَتْهَا مِنَ الْقُرَى وَالْأُمَمِ﴾ تَرَكَ مَعْنَى «وَمَا خَلْفَهَا» فِي هَذَا الْوَجْهِ<sup>(٢)</sup> لظهورها،  
أَي: الْقُرَى الَّتِي لَيْسَتْ بِحَضَرَتِهَا، فـ«مَا» عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي<sup>(٣)</sup> فِي «مَا قَبْلَهَا» وَ«مَا خَلْفَهَا»  
بِمَعْنَى «مَنْ» لِقَوْلِهِ: «مِنَ الْأُمَمِ» لِاعْتِبَارِ وَصْفِ الْمُعْتَبَرِينَ تَعْظِيمًا، لِأَنَّ (مَا) إِذَا وُضِعَ مَوْضِعَ  
«مَنْ» كَقَوْلِهِ: سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا، تُعْتَبَرُ الْوَصْفِيَّةُ فِيهِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ.

= وهو للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٢٩٠) ولتتمة الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٢٢٢).

(١) انظر: «الدرر المصون» للسمين الحلبي (١: ٢٥٢) ففيه تحرير نافع لهذا المقام.

(٢) قوله: «في هذا الوجه» من (ط).

(٣) قوله: «والثاني» ساقط من (ط).

لأجل ما تقدمها من ذنوبهم وما تأخر منها، ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ للذين نَهَوْهم عن الاعتداء من صالحى قومهم، أو لكل متقٍ سمعها.

[وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنَتَّخِذُنَا هُزُوعًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ \* قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَ \* قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْ تَأْتِيهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ \* قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ \* قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْفَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ \* وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْرَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ \* فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٧-٧٣﴾]

وعلى الوجه الثاني: «ما» بمعنى ذوى العقول وغيرهم، وهو أبلغ من الأول لما انضم مع اعتبار الأمم اعتبار الآثار والأطلال. وتجاز نسبة الاعتبار إلى القرى راجع إلى الأهل، كأنه قيل: جعلنا خراب القرى ومسحة أهاليها عبرة تمنع من اعتبار في خراب القرى وإهلاك أهاليها من ارتكاب ما ارتكبه من العدوان.

وعلى الوجه الثالث - وهو أن يراد بالنكال العقوبة لا العبرة - «ما» الأولى على ظاهرها، والثانية بمعنى «من» لأن المسحة الحاضرة يصح جعلها نكالا، أي: عذابا بسبب الجنابة الماضية، لكن لا يصح جعلها نكالا لما بعدها من الجنابة التي لم توجد، ولهذا قال الواحدى: إن «ما» الثانية بمعنى «من»<sup>(١)</sup> أي: نكالا لمن بعدهم من بني إسرائيل، يعني إذا رضوا بها، كقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾ [آل عمران: ١١٢] وفي «الكواشي»: أي: ما عملت من الجنابة التي قبل المسخ، ولما عملت وقت المسخ، فالضمير المجرور في «حلفها» عائد إلى «ما» في

(١) «التفسير الوسيط» للواحدى (١: ١٥٣).

كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْخٌ مُوسَى فَقَتَلَ ابْنَهُ<sup>(١)</sup> بَنُو أَخِيهِ؛ لِيَرْتُوهُ، وَطَرَحُوهُ عَلَى بَابِ مَدِينَةٍ، ثُمَّ جَاءُوا وَيُطَالِبُونَ بِدَيْتِهِ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحُوا بَقْرَةً وَيَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا؛ لِيَحْيَا فَيُخْبِرَهُمْ بِقَاتِلِهِ. ﴿قَالُوا أَلَنْ نَخِذَنَاهُمْ وَأَهْلَهُمْ أَهْلًا هُزْرًا أَوْ أَهْلًا هُزْرًا أَوْ مَهْزُوءًا بَنًا،

﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيْهَا﴾ التي هي عبارة عن الجناية لا إلى المسخحة. وتأويل ما ذهب إليه المصنّف أقرب إلى أن يُجْعَلَ الضميرُ في «خَلَفَهَا» راجعًا إلى المسخحة، أي: جَعَلْنَاهَا مُنْكَلَّةً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا، أي: لِأَجْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، وَلِأَجْلِ اعْتِبَارِ مَنْ تَأَخَّرَ مِنْ تِلْكَ الْمَسْخَحَةِ.

وَحَاصِلُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ «مَا» فِي «مَا قَبْلَهَا» إِمَّا أَنْ تُجْرَى عَلَى الْعُمُومِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ تُجْرَى عَلَى ذَوِي الْعُقُولِ أَوْ عَلَى وَصْفِهِمْ، فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّانِي لِإِيقَاعِ قَوْلِهِ: «مِنَ الْأُمَمِ وَالْقُرُونِ» بَيَانًا لَهُ، وَالثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِجَعْلِهِ «مِنَ الْأُمَمِ وَالْقُرَى» بَيَانًا لـ «مَا بِحَضْرَتِهَا» وَالثَّلَاثُ عَلَى الثَّلَاثِ لِمَا بَيَّنَّ مَا يَقُولُهُ: «مِنْ ذُنُوبِهِمْ».

قَوْلُهُ: (فَقَتَلَ ابْنَهُ بَنُو أَخِيهِ) قَالَ الْمُعْزِي: الصَّوَابُ: فَقَتَلَهُ بَنُو عَمِّهِ، لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ: وَلَمْ يُورَثْ قَاتِلٌ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْرَثَ الْأَبُ لَا ابْنَهُ الْمَقْتُولَ، وَلِأَنَّ قَاتِلَ الْإِبْنِ لَا يُمْنَعُ الْإِرْثَ مِنَ الْأَبِ بِلَا خِلَافٍ، وَقِيلَ فِي الْعُدْرِ: فَقَتَلَ ابْنَهُ بَنُو أَخِيهِ بَعْدَ مَوْتِ الشَّيْخِ، وَفِيهِ تَعَسُّفٌ عَلَى أَنَّ الْمَفْسِرِينَ مِثْلَ مُحْيِي السُّنَّةِ، وَالْوَاحِدِيِّ وَصَاحِبِ «الْمُطَّلِعِ»: رَوَوْا أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ غَنِيٌّ لَهُ ابْنٌ عَمٌّ فَقِيرٌ لَا وَارثَ لَهُ فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِ مَوْتُهُ قَتَلَهُ لِيَرْتُوهُ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (مَكَانَ هُزْرًا) أَي: هُزْرًا مَصْدَرٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِأَنَّهُ عَلَى تَأْوِيلِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ فَيُقَدَّرُ الْمُضَافُ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى مَكَانِ هُزْرًا، أَوْ أَهْلِ هُزْرًا، أَوْ يُجْعَلُ الْهُزْرُ بِمَعْنَى الْمَهْزُوءِ بِهِ؛ تَسْمِيَةَ الْمَفْعُولِ بِهِ بِالْمَصْدَرِ<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] أَي: مَصِيدُهُ،

(١) كذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، وأفاد في الحاشية بوجود نسخة أخرى فيها: «فقتله بنو أخيه».

(٢) من قوله: «أقرب إلى أن يجعل» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ١٠٥-١٠٦) و«الوسيط» للواحد (١: ١٥٤).

(٤) انظر: «الدرر المصون» (١: ٢٥٣) وعبارة ثمة: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعُ المفعول به، أي: مهزوءًا بنا.



أو الهزؤ نفسَه؛ لفرطِ الاستهزاء. ﴿مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾؛ لأنَّ الهُزءَ في مثلِ هذا من بابِ  
الجهلِ والسَّفَه.....

أو تُجَعَلُ الذاتُ نَفْسَ المعنى، نحوَ رَجُلٍ عَدْلٍ، ويرجعُ معنَى «مكانِ هُزؤ» كنايةً إلى المبالغةِ  
فيه.

قوله: (لأنَّ الهُزءَ في مثلِ هذا من بابِ الجهلِ والسَّفَه)، أي (١): هذا المقامُ لا يصلحُ  
للاستهزاء، فإنَّه مقامُ الإرشادِ وتبيينِ الأحكام، وتعيينِ الإبهام، فالاستهزاءُ فيه يُعدُّ مِنَ السَّفَه.  
ويُعلمُ منه أنَّ الهُزءَ إذا وقعَ في موقعِهِ نحوَ قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل  
عمران: ٢١] ليزيدَ غيظَ المُستهزأ به، فيرتدعَ عَمَّا هو عليه، عينُ العَلْمِ والإرشاد. فوضَعَ الجاهلُ  
موضعَ الهازئِ للدلالةِ على أنَّ الهازئَ جاهلٌ، وفَسَّرَ الجهلُ بالسَّفَه، لِيُؤذَنَ أَنَّ العالمَ حلِيمٌ.  
قال الزجاج: فانتفى موسى عليه السلام من الهُزءِ، لأنَّ الهازئَ جاهلٌ لآعب (٢).

قال القاضي: نفى عليه السلام عن نَفْسِهِ ما رُمِيَ به على طريقة البرهان، وأخرَجَ ذلك في  
صورة الاستعاذة (٣).

وقلت: عنى بقوله: «طريقة البرهان» طريقة الكناية حيث نفى عن نفسه أن يكون داخلًا  
في رُمرَةِ الجاهلين، وواحدًا منهم، وتَمَّ المبالغة بالاستعاذة، أي: إنَّ الهُزءَ في مقامِ الإرشادِ  
كأذ أن يكونَ كُفْرًا، فصَحَّتِ الاستعاذة منه، فالمطابقةُ بينَ جوابِ موسى عليه السلام وبينَ  
كلامهم من حيث المعنى.

قال الراغب: الجهلُ على ثلاثة أضرب: الأول: خُلُوُّ النفسِ من العِلْمِ، هذا هو الأصلُ،  
والثاني: اعتقادُ الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، والثالث: فعلُ الشيءِ بخلافِ ما حَقُّه أن يُفعلَ،

(١) في (ف): «إلى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

وَقُرِئَ: (هُزُّوْا) بضمِّتَيْنِ، و(هُزُّوْا) بسكون الزاي نحو (كُفُّوْا) و(كُفُّوْا)، وقرأ حفص: ﴿هُزُّوْا﴾ بالضمتين والواو، وكذلك ﴿كُفُّوْا﴾ [الإخلاص: ٤].

والعياذ واللياذ من واو واحد. في قراءة عبد الله: (سل لنا ربك ما هي) سؤال عن حالها وصفتها؛ وذلك أنهم تعجبوا من بقرة ميتة يضرب ببعضها ميت فيحيا، فسألوا عن صفة تلك البقرة العجيبة الشأن الخارجة عما عليه البقر. والفارض: المسنة وقد قرئت فروضا فهي فارض، قال خفاف بن نذبة: .....

سواءً اعتقد فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا، كمن ترك الصلاة مُتعمِّدًا، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فجعل فعل الهُزء جهلاً، وقال عز وجل: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾<sup>(١)</sup> [الحجرات: ٦] (٢).

قوله: (قُرِئَ: هُزُّوْا)<sup>(٣)</sup>، بضمِّتَيْنِ الجماعة سوى حمزة، فإنه قرأ بالسكون<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أنهم تعجبوا من بقرة ميتة) يعني ما هي؟ يُسأل به عن الجنس وحقيقة الشيء، وحقيقة البقرة غير مسؤول عنها؛ لأن الضمير راجع إلى البقرة المذكورة، وهي بقرة فذة مبهمّة، فامتنع السؤال بها عن حقيقتها، فرجع إلى صفاتها، ثم إلى أقربها من الحقيقة وما بها تمتاز الحقيقة عن الحقائق وعن<sup>(٥)</sup> سائر أنواعها، كأنها صارت حقيقة أخرى، على منوال قوله:

(١) من قوله: «وقال عز وجل» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٩.

(٣) قوله: «هُزُّوْا» ساقط من (ف).

(٤) قرأ: «هُزُّوْا» بضمِّ الهاء والزاي والهمز: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وشعبة عن عاصم، ويعقوب في رواية زؤنس. وقرأ حمزة وصلًا، وخلف وصلًا ووقفًا: «هُزُّوْا» بإسكان الزاي والهمز. وقرأ عاصم في رواية حفص: «هُزُّوْا» بضمِّ الزاي، والواو بدل الهمزة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٩٥)، و«الدر المصون» (١: ٢٥٣).

(٥) في (ط): «وما بها تمتاز عن» دون قوله: «الحقيقة عن الحقائق».

لَعْمَرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ صَبِيَّكَ فَارِضًا تُسَاقُ إِلَيْهِ مَا تَقُومُ عَلَى رِجْلِي  
 وَكَأَنَّهَا سُمِّيَتْ فَارِضًا؛ لِأَنَّهَا فَرَضَتْ سَنَهَا، أَي: قَطَعْتَهَا، وَبَلَغَتْ آخِرَهَا. وَالبَكْرُ:  
 الفَتِيَّةُ. وَالْعَوَانُ: النَّصْفُ، قَالَ:

### نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوْنٍ

وَإِنْ تَفَقَّ الْأَنْبَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ (١)

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا بِقَوْلِهِ: ﴿لَا شَيْئَةَ فِيهَا﴾ (٢) [البقرة: ٧١] أَمْسَكُوا عَنِ السُّؤَالِ وَقَالُوا: ﴿أَلَتَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «الْخَارِجَةُ عَمَّا عَلَيْهِ الْبَقْرُ»، قَالَ الزَّجَاجُ: إِنَّمَا سَأَلُوا مَا هِيَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ بَقْرَةَ بَحْيَا بَضْرَبَ بَعْضُهَا مَيِّتٌ (٣). وَقَالَ الْقَاضِي: مَا هِيَ، أَي: مَا حَالُهَا وَصِفَتُهَا؟ وَكَانَ حَقُّهُمْ أَنْ يَقُولُوا: أَيُّ بَقْرَةٍ هِيَ؟ أَوْ كَيْفَ هِيَ؟ لِأَنَّ «مَا» يُسْأَلُ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ غَالِبًا، لَكِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا مَا أَمْرُوا بِهِ عَلَى حَالٍ لَمْ يَوْجِدْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ جِنْسِهِ، أَجْرَوْهُ مُجْرَى مَا لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ وَلَمْ يَرَوْا مِثْلَهُ (٤).

قَوْلُهُ: (لَعْمَرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ) (٥) الْبَيْتَ، يَصِفُ مُضِيْفًا.

قَوْلُهُ: (مَا تَقُومُ عَلَى رِجْلٍ) أَي: مَا كَانَتْ تَقْدِرُ الْقِيَامَ لِشِدَّةِ هَزَالِهَا.

قَوْلُهُ: (نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوْنٍ) لِلطَّرْمَاحِ (٦)، قَبْلَهُ قَوْلُهُ:

(١) لِلْمَتَنِيِّ فِي «دِيَوَانِهِ» (٢: ١٦).

(٢) فِي (ح): «لَوْ نَهَا كَسْرُ التَّنْظِيرِ».

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» (١: ١٥٠).

(٤) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣٣٩).

(٥) عَزَاهُ الزَّمْخَشَرِيُّ لِحُفَافِ بْنِ نُدْبَةَ. وَعَزَاهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» وَالزَّيْدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» لِعَلْقَمَةَ

ابْنِ عَوْفٍ.

(٦) قَوْلُهُ: «لِلطَّرْمَاحِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

وقد عَوَّنتُ. فإن قلت: «بين» تقتضي شيئين فصاعداً، فمن أين جازَ دُخولُه على «ذلك»؟ قلت: لأنه في معنى شيئين؛ حيث وَقَعَ مُشارًا به إلى ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكرِ. فإن قلت: كيف جازَ أن يُشارَ به إلى مؤنثين، وإنما هُوَ للإشارة إلى واحدٍ مذكَّر؟ قلت: جازَ ذلك على تأويل ما ذُكِرَ وما تقدَّم؛ للاختصارِ في الكلام،.....

ظعائنُ كنتُ أَعهدُهُنَّ قَدَمًا      وهنَّ لذي الأمانةِ غَيْرُ حُونَ  
طوالٌ مِثْلُ (١) أعناقِ الهوادي      نواعمُ بين أبكارٍ وعُونَ  
حِسانُ مواضعِ النُّقبِ الأعالي      غراثُ الوُشحِ صامِتةُ البُرِينِ (٢)

مِثْلُ (٣) أعناقِ الهوادي، أي: طويلة العُنُق، غراثُ الوُشحِ كنايةٌ عن دِقَّةِ خَصْرِها، كما أن صامِتةَ البُرِينِ كنايةٌ عن غِلْظِ ساقِها، والبُرِينِ: الخُلخال.

قوله: (وقد عَوَّنتُ) أي: صارتُ عَوَانًا.

قوله: (لأنه في معنى شيئين) قال القاضي: ذلك إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكرِ، فلذلك أُضيفَ إليه «بين»، فإنه لا يُضافُ إلا إلى مُتَعَدِّدٍ (٤). قال السَّجَاوَندي: وعندي أن المرادَ في وسطِ زمانِ الصلاحِ للعوانِ واعتداله. تقول: سافَرتُ إلى الرومِ وطُفْتُ بَيْنَ ذلك، فالمشارُ إليه عَوَان. وهذا أولى لثلاثِ يفوتُ معنى «بَيْنَ ذَلِكَ» لأن «عَوَان» هي النِّصْفُ كما قال. وقال الجَوْهري: العَوَان هو النِّصْفُ في سِنِّها مِن كُلِّ شيءٍ، والجمْعُ عُونَ، وبِقَرَّةِ عَوَان: لا فارِضٌ ولا بِكرٌ. وفائدةُ قوله: «عَوَان» بعد ما نفى أن تكونَ بِكرًا أو أن تكونَ فارِضًا، هو أنه احتِمَل أن تكونَ عِجلاً أو جَنِينًا، فقال: عَوَان، لإزالةِ اللَّبسِ ونَفْيِ الاحتمالِ.

(١) في (ط): «مِثْلُ».

(٢) «ديوان الطَّرْمَاح» ص ١٣٧، وانظر لزائماً «خزانة الأدب» (٨: ٧١-٧٣). والمِثْلُ: العنق الطويل الغليظ المعزز.

(٣) في (ط): «مِثْلُ».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

كما جعلوا (فعل) نائبا عن أفعالٍ بجمّةٍ تُذكرُ قبله، تقولُ للرجل: نعمَ ما فعلتَ! وقد ذكّرَ لك أفعالا كثيرةً وقصةً طويلةً، كما تقولُ له: ما أحسنَ ذاك! وقد يجري الضميرُ مجرى اسمِ الإشارةِ في هذا. قال أبو عبيدة: قلتُ لرؤيةٍ في قوله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ

كأنه في الجلدِ توليعُ البهقِ

إن أردتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردتَ السّوادَ والبلقَ فقل: كأنهما. فقال: أردتُ كأنّ ذاكَ ويُلِكَ! والذي حَسَنَ منه أنّ أسماءَ الإشارةِ تثنيتها وجمعُها وتأنيتها ليست على الحقيقة، وكذلك الموصولات؛ ولذلك جاء الذي بمعنى الجمعِ.....

قوله: (كما جعلوا «فعل» نائبا عن أفعالٍ بجمّةٍ) أي: كما أنّ الفعلَ الواحدَ يُجَعَلُ كنايةً عن أفعالٍ شتى، وكيفياتٍ مُتعدّدة، كما سبقَ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] كذلك يُجَعَلُ اسمُ الإشارةِ كنايةً عن المذكور، ثم يتفرّعُ على اسمِ الإشارةِ الضميرُ بأن يُجَعَلُ كنايةً عن المذكوراتِ توسعةً في الكلام<sup>(١)</sup> كما في شعرِ رؤية<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فيها خطوط) الضميرُ للبقرة. و«التوليعُ»: اختلافُ الألوان، و«البهقُ»: بياضٌ وسوادٌ يظهُرُ في الجلد.

قوله: (ويُلِكَ) أي: هذا سهّلٌ لا يسأل.

قوله: (ليست على الحقيقة) قيل: لأنها ليست على شاكلتها في أسماءِ الأجناس، ألا ترى أنّ «ذا» موضوعٌ للمفردِ المُذكَرِ، و«الذي» في الموصولِ كذلك، و«اللدان» موضوعٌ للمثنى، وليست تثنيةً «الذي»، و«الذين» هكذا موضوعٌ للجمع.

(١) قوله: «وتوسعة في الكلام» من (ط).

(٢) انظر: «ديوان رؤية» ص ١٠٤.

﴿مَا تُوْمَرُونَ﴾ أي: ما تُؤْمَرُونَ به بمعنى تُوْمَرُونَ به من قوله: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، أو: أَمَرْتُكُمْ بمعنى مأموركم تسمية للمفعول به بالمصدر؛ كضرب الأمير. الفقوع: أشد ما يكون من الصفرة وأنصعه.

يقال في التوكيد: أصفر فاقع ووارس، كما يقال: أسود حالك وحانك، وأبيض يقق ولهق، وأحمر قاني ودريحي، وأخضر ناضر ومدهام، وأورق خطباني، وأزمتك رداي. فإن قلت: فاقع هنا واقع خبراً عن اللون فلم يقع توكيداً لصفراء.....

قوله: (أمرتك الخير) تمامه:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

قيل: فائله عباس بن مرداس، وقيل: خفاف بن نذبة<sup>(١)</sup>، أي: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ، ولأن الأمر لا يستعمل إلا بالباء. «ذا مال» أي: ذا إبل وماشية. والنسب: المال الأصيل، وهو اسم يجمع الصامت والناطق. حذف من الآية الجار إيجازاً وأمتا من الإلباس، وأوصل الفعل ثم حذف الضمير.

قوله: (وأنصعه) الناصع: الخالص من كل شيء، ويقال: أبيض ناصع، وأصفر ناصع، وأصفر وارس، الوزس: نبت أصفر تتخذ منه العمرة للوجه، تقول منه: أوزس الرمث، أي: اصفر ورقه، فهو وارس. والرمث: بالكسر مزعى من مراعي الإبل، وهو من الحمض.

«أسود حالك» حلك الشيء يحلك حلوكة: اشتد سواده. وأسود حالك وحانك بمعنى.

«وأبيض يقق»، أي: شديد البياض، واللّهق بالتحريك: الأبيض، وشيء لهق إذا كان

شديد البياض.

«وأحمر قاني»، قناً الرجل لحيته بالخضاب، وقد قنأت هي من الخضاب إذا اشتدت حرمتها.

(١) وقيل هو: لعمر بن معدى كرب، أو لزرعة بن السائب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٤٢-٣٤٣).

قلت: لم يقع خبراً عن اللون، إنما وَقَعَ توكيداً لصفراء، إلا إنه ارتفع اللونُ به ارتفاعَ الفاعل، واللونُ من سببها وملتبسٌ بها فلم يكن فرقٌ بين قولك: صفراءُ فاقعةً، وصفراءُ فاقعٌ لوئها. فإن قلت: فهلاً قيل: صفراءُ فاقعة، وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ اللونِ؟ قلت: الفائدةُ فيه التوكيد؛ لأنَّ اللونَ اسمٌ للهيئة وهي الصَّفْرَةُ؛ فكأنه قيل: شديدة الصَّفْرَةُ صُفْرَتُها، فهو من قولك: جَدَّ جِدُّه، وجنونك مجنون. وعن وهب: إذا نظرت إليها خُيِّلَ إليك أنَّ شعاعَ الشمسِ يجرُّجُ من جلديها. والسرورُ: لذَّةٌ في القلبِ عند حصولِ نفعٍ أو توقُّعه. وعن عليٍّ رضي الله عنه: من لَبَسَ نَعْلًا صفراءَ قلَّ همُّه؛ لقوله تعالى: ﴿تَسْرَتُ النَّظِيرِينَ﴾....

«ومدهام» اذهام الشيء: إذا اسود، قال تعالى: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: سوداوانٍ من شدة الخُضْرَةِ من الرِّيِّ، والعربُ تقولُ لكلِّ أخضرٍ: أسود.

«وأورق» من الحمام والإبل الذي له لون الرماد.

و«خُطْبَانِي» منسوبٌ إلى الخُطْبَانِ: وهو الخَنْظَلُ إذا صارت فيه خُطوطٌ خُضْر.

والرُمُكَةُ من الإبل الذي اشتدَّت كُمْتُهُ حتى يدخلها السواد، يقال: جَمَلٌ أَرْمَكُ. والرادن<sup>(١)</sup>: الزعفرانُ؛ يقالُ للشيء إذا خالط حُمْرَتَهُ صُفْرَةً: أحمر رادني وناقَة رادنية<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فلم يكن فرقٌ بين: صفراءُ فاقعةً، وصفراءُ فاقعٌ لوئها) أي: في كونها مؤكِّدتين للصفراء، وإلا فالثاني أوكدٌ كما دَكَر.

قوله: (من قولك: جَدَّ جِدُّه) أي: من بابِ الإسنادِ المجازي. قال تَابُطَ شَرًّا:

إذا المرءُ لم يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّه أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ<sup>(٣)</sup>

(١) في (ط) و(ح): «والردان».

(٢) في (ط): «أحمر رادني، وناقَة رادنية».

(٣) البيت في ديوان «تابُطَ شَرًّا» ص ٨٦، و«ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٧٥).

وعن الحسنِ البصريِّ: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾: سَوْدَاءٌ شَدِيدَةُ السَّوَادِ، وَلَعَلَّهُ مُسْتَعَارٌ مِنْ صِفَةِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّ سَوَادَهَا تَعْلُوهُ صُفْرَةٌ، وَبِهِ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَمَلٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، قَالَ الْأَعَشِيُّ: .....

قال المرزوقي: جَدَّ جِدَّهُ إِذَا زَادَ جِدَّهُ جَدًّا<sup>(١)</sup>. وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: حَتَّى اسْتَدَقَّ نَحْوُهَا، أَيْ: زَادَ دَقَّتْهَا دَقَّةً<sup>(٢)</sup>، «وَجُنُونُكَ مَجْنُونٌ» مِنْ قَوْلِهِ:

جُنُونُكَ مَجْنُونٌ وَلَسْتُ بِوَاجِدٍ طَبِيبًا يَدَاوِي مِنْ جُنُونِ جُنُونٍ<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ: (سَوْدَاءٌ شَدِيدَةُ السَّوَادِ) قَالَ صَاحِبُ «المَطْلَعِ»: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ يَرُدُّهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: لِأَنَّ الصُّفْرَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُؤَكَّدُ بِالْفُقُوعِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْجَوَابُ مَا جَاءَ عَنِ الزَّجَّاجِ: فَهَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتٌ مُبَالِغَةٌ فِي الْأَلْوَانِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: صَفْرَاءٌ هَاهُنَا سَوْدَاءٌ<sup>(٥)</sup>.

قُلْتُ: لِأَنَّ صَفْرَاءً إِذَا أُكِّدَ بِالْفُقُوعِ يَدُلُّ عَلَى خُلُوصِ الصُّفْرَةِ فِيهَا، ثُمَّ إِذَا رُوِيَ مَعْنَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ مَعَهَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ التَّأَكِيدِ الْمُبَالِغَةَ فِي الصُّفْرَةِ لَا الْخُلُوصَ فِيهَا، فَدَلَّتْ هَاتَانِ الْمُبَالِغَتَانِ عَلَى أَنَّهَا بَلَغَتِ الْغَايَةَ فِي بَابِهَا، وَكُلُّ لَوْنٍ إِذَا قَوِيَ وَاشْتَدَّ أَخَذَ بِالْعَيْنِ كَالسَّوَادِ، وَلِهَذَا وَصِفَتْ الْخُضْرَةُ إِذَا قَوِيَتْ بِالْإِدْهَامِ.

قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّهُ مُسْتَعَارٌ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَصْفَرِ وَإِرَادَةِ الْأَسْوَدِ فِي الْجَمَلِ، فَنُقِلَ إِلَى الْبَقْرِ.

(١) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٧٥).

(٢) في (ط): «ازداد فيها دقة».

(٣) هو في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢: ٤٧)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١: ٥٤٥) من غير عزو لأحد.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).



تلك خَيْلي منه وتلك ركابي هُنَّ صَفْرٌ وأولادها كالزَّيْبِ

﴿مَا هِيَ﴾ مَرَّةً ثانية، تَكَرُّرٌ للسُّؤالِ عن حالها، وصفتها، واستكشافٌ زائدٌ لِيَزِدَادُوا بياناً لوصفها.

وعن النبي ﷺ: «لو اعترضوا أدنى بقرة فذبوها لكفّتهم، ولكن شدّدوا فشدّد الله عليهم». والاستقصاءُ سُؤْمٌ. وعن بعض الخلفاء أنه كتب إلى عامله بأن يذهب إلى قوم فيقطع أشجارهم، ويهدم دُورهم، فكتب إليه: بأيها أبدأ، فقال: إن قلت لك بقطع الشجر سألتني: بأي نوع منها أبدأ. وعن عمّار بن عبد العزيز: إذا أمرتُك أن تُعطي فلاناً شاةً سألتني: أضائن أم ماعز، فإن بيئتُ لك، قلت: أذكر أم أنثى، فإن أخبرتُك؛ قلت: أسوداء أم بيضاء، فإذا أمرتُك بشيء فلا تراجعني. وفي الحديث: «أعظمُ الناسِ جُرماً من سأل عن شيءٍ لم يُحرّم فحرّم لأجلِ مسألته».....

قوله: (تلك خيلي) (١) البيت (٢)، يقول: خيلي وإيلي سُودٌ وأولادها (٣) سود.

قوله: (لو اعترضوا أدنى بقرة) (٤)، الجوهرية: عن محمد ابن الحنفية: كُلُّ الجَبْنِ عُرْضاً (٥). قال الأصمعي: يعني اعترضه واشتره ممن وجدته، ولا تسأل عمّن عمّله، أمن عمّل أهل الكتاب أم من عمّل المجوس.

قوله: (وفي الحديث: أعظمُ الناسِ جُرماً) الحديث رواه البخاريُّ ومُسلمٌ وأبو داودَ عن

(١) في (ح) و(ف): «تلك خيل».

(٢) للأعشى الكبير في «ديوانه» ص ٣٨٥.

(٣) في (ح): «وأولها».

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (١٢٣٥)، وحكاه ابن كثير (١: ٢٩٨) عن ابن جريج يرفعه إلى رسول الله ﷺ من غير ما إسناد.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٤٨٩٧)، وعبد الرزاق في «المصنّف» (٨٧٩٣).

﴿إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾: أي: إِنَّ الْبَقْرَ الْمَوْصُوفَ بِالْتَعْوِينِ وَالصَّفْرَةَ كَثِيرًا؛ فَاشْتَبَهَ عَلَيْنَا أَيُّهَا نَذْبَحُ. وَقُرِيَ: تَشَابَهُ بِمَعْنَى: تَشَابَهَ؛ بَطْرَحِ التَّاءِ وَإِدْغَامِهَا فِي الشَّيْنِ، وَ(تَشَابَهَتْ) وَ(مَتَشَابَهَةٌ) وَ(مَتَشَابَه). وَقَرَأَ مُحَمَّدٌ ذُو الشَّامَةِ: (إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابُهُ) بِالْيَاءِ وَالتَّشْدِيدِ، جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَوْ لَمْ يَسْتَشْنُوا لَمَا بَيَّنَّتْ لَهُمْ آخِرَ الْأَبَدِ»، أَي: لَوْ لَمْ يَقُولُوا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَالْمَعْنَى: إِنَّا لَمَهْتَدُونَ إِلَى الْبَقْرَةِ الْمَرَادِ ذَبْحُهَا، أَوْ إِلَى مَا خَفِيَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِ الْقَاتِلِ. ﴿لَا ذُلُّ﴾: صِفَةُ لَبْقَرَةٍ، بِمَعْنَى: بَقْرَةٌ غَيْرُ ذُلُولٍ، يَعْنِي لَمْ تُدَلَّلْ لِلْكَرْبَابِ وَإِثَارَةِ الْأَرْضِ،....

سعد<sup>(١)</sup> بن أبي وقاص: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحْرَمْ عَلَى النَّاسِ فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»<sup>(٢)</sup>. قِيلَ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اقْتِرَاحَ السُّؤَالِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَتَمِّمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّبْلِيغِ، وَبَيَانِ مَا يَجِبُ كَشْفُهُ، وَلَا يُقْصَرُونَ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ سَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ يَنْسِبُهُمْ إِلَى التَّقْصِيرِ، فَهُوَ جَرِيمَةٌ مِنَ السَّائِلِ، فَقَدْ يُعَاقِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا هُوَ مَنَاسِبٌ لِجَرِيمَتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُحْرَمَ عَلَيْهِ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، فَإِذَا حُرِّمَ عَلَيْهِ يَسْرِي ذَلِكَ التَّحْرِيمُ إِلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ لِعُمُومِ حُكْمِ الشَّرْعِ، فَيَكُونُ هُوَ سَبَبًا لِتَحْرِيمِ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، فَيَعْظُمُ جُرْمُهُ.

يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا رَوَيْنَا عَنِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَإِنَّا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا مَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُمْكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَقَرَأَ مُحَمَّدٌ ذُو الشَّامَةِ) قِيلَ: هُوَ مُحَمَّدُ الْبَاقِرِ. قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ طَالِبِ رِضِيِّ اللَّهِ عَنْهُمْ، وَسُمِّيَ الْبَاقِرَ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّرَ فِي الْعِلْمِ، أَي:

(١) فِي (ف): «سَعِيد».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٢٨٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٥٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦١٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٩).

ولا هي من التواضع التي يُسنى عليها لسقي الحروث، و﴿لَا﴾ الأولى: للنفي، والثانية: مزيدة لتوكيد الأولى؛ لأن المعنى: لا دُلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وتسقي،.....

تَوَسَّعَ<sup>(١)</sup>. وفيه نُكْتَةٌ لَطِيفَةٌ حَيْثُ عَدَلَ مِنَ البَاقِرِ إِلَى «ذو الشامة»<sup>(٢)</sup> لَدَفَعَ إِيهَامَ أَنَّ قِرَاءَتَهُ مُوَافِقَةٌ لِلْبَقِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

الجوهري: الباقِرُ: جَمَاعَةٌ بَقَرٍ مَعَ رُعَاتِهَا وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلْقِرَاءَةِ المَشهُورَةِ ﴿إِنَّ البَقَرَ﴾ مِنْ حَيْثُ الشَمُولُ، لِأَنَّهُ جِنْسٌ، أَي: اشْتَبَهَ عَلَيْنَا تِلْكَ البَقْرَةَ الخَارِجَةَ مِنْ جِنْسِ البَقْرِ الدَاخِلَةَ فِي جِنْسٍ آخَرَ، وَذَلِكَ البَيَانُ قَاصِرٌ غَيْرٌ وَافٍ لِعُمُومِ التَّنَاوُلِ، أَلَا تَرَى حِينَ سَمِعُوا بِقَوْلِهِ: (مُسَلَّمَةٌ) أَي: مُعْفَاةٌ سَلَّمَهَا أَهْلُهَا مِنَ العَمَلِ وَالرُكُوبِ وَالدَّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَانَاهُ أَرْبَابُ البَقْرِ، قَالُوا: ﴿أَلَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]! وَأَنَّ هَذَا الوَصفَ بَعْدَ الأوصَافِ السَّابِقَةِ يُخْرِجُهَا مِمَّا عَلَيْهِ البَقْرُ المُتَعَارَفُ، وَإِنَّمَا فُسِّرَتْ (مُسَلَّمَةٌ) بِهَا ذِكْرٌ؛ لِأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَا يَدْخُلُ فِي المَعْنَى، فعَلَى هَذَا هِيَ تَتَمِيمٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَا دُلُولٌ﴾ إِلَى آخِرِهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا شَيْءَ﴾ تَتَمِيمٌ لِقَوْلِهِ: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾. وَهَذَا التَّقْرِيرُ يَوْضَحُ أَنَّ سؤَالَهمَ الأَوَّلَ بِقَوْلِهِم: «ما هي» كَانَ عَنِ الجِنْسِ كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ تَمَادِيهِم وَمَرَاجِعَتَهُم فِي السُّؤَالِ كَانَ تَكشُفًا لِحَقِيقَةِ البَقْرَةِ المُعَيَّنَةِ المَخْصُوصَةِ.

قَوْلُهُ: (النواضع) جَمْعُ النَاضِحَةِ. وَالنَاضِحُ: البَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ، وَهِيَ السَانِيَةُ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (لأنَّ المعنى: لا دُلُولٌ تُثِيرُ [الأرض] وَتَسْقِي) قَالَ الزَّجَاجُ: مَعْنَاهُ: لَيْسَتْ بِذُلُولٍ وَلَا بِمُثِيرَةٍ لِلأَرْضِ وَلَا تَسْقِي الحَرثَ<sup>(٤)</sup>.

(١) «جامع الأصول» (٢: ٨٨٦).

(٢) قَدْ اخْتَلَفَ فِي المَقْصُودِ بِذِي الشَامَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حِيَانَ فِي «البحر المحيط» (١: ٢١٥) وَالصَّفْدِي فِي «الوافي بالوفيات» (٢: ٥٣): أَنَّ المَعْرُوفَ بِذِي الشَامَةِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ.

(٣) لَمْ يَنْفَرِدْ ذُو الشَامَةِ بِهَذِهِ القِرَاءَةِ، بَلْ قَرَأَ بِهَا عِكْرَمَةُ، وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ. انظُرْ: «البحر المحيط» (١: ٢١٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

على أن الفعلين صفتانٍ لِذُلُولٍ، كأنه قيل: لا ذُلُولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ. وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ: (لا ذُلُولَ)، بمعنى: لا ذُلُولَ هناك، أي: حيثُ هي، وهو نَفْيٌ لِذُلُومِهَا وَلِأَنَّ تَوْصِفَ بِهِ، فيقال: هي ذُلُولٌ. ونحوه قولك: مررتُ بقومٍ لا بَخِيلٍ ولا جبانَ، أي فيهم، أو حيثُ هم. وقرئ: (تُسْقِي) بضمِّ التاءِ من أسقى. ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: سلمها الله من العيوب، أو معفاةً من العملِ سلمها أهلها منها، كقوله:

قلت: هذا التفسيرُ على أسلوبِ قوله:

على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ<sup>(١)</sup>

تَفْيِياً لِلأَصْلِ والفرع، وانتفاءُ الملزومِ بانتفاءِ لازمه.

قوله: (وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ) في «جامع الأصول»: هو عبدُ الله بن حبيب بن ربيعة السُّلَمِيُّ الكوفيُّ، وهو أحدُ أعلامِ التابعين وثقاتهم، صحبَ علياً وسمع منه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهو نَفْيٌ لِذُلُومِهَا وَلِأَنَّ تَوْصِفَ بِهِ) وهو عطفٌ تفسيري، أي: الذُّلُولُ الذي هو ضدُّ الصَّعْبِ، لو كانَ في مكانِ البقرة كانت البقرة موصوفةً به ضرورة؛ لأن الصفةَ تَقْتَضِي موصوفاً، فلما لم يكنْ في مكانها لم تكنْ موصوفةً به، فهو من بابِ الكِنَايَةِ نَحْوَ قولهم: مجلسُ فلانٍ مَظَنَّةٌ الجودِ والكرمِ.

قوله: (من أسقى) قيل: سقى وأسقى بمعنى واحد. قال لييد:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نُمَيْرًا والقباثلَ مِن هلالٍ<sup>(٣)</sup>

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص ٦٤، وتماؤه:

إذا سافه العودُ النَّبَاطِيُّ جَزَجَرا

(٢) «جامع الأصول» (٢: ٦٥٨).

(٣) «ديوان لييد» ص ٥٥.

أَوْ مُعَبَّرِ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا  
 أَوْ مُخْلِصَةَ اللُّونِ، مِنْ سَلِمَ لَهُ كَذَا إِذَا خَلَصَ لَهُ؛ لَمْ يَشُبْ صُفْرَتَهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَلْوَانِ.  
 ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾: لَا لَمْعَةَ فِي نُقْبَتِهَا مِنْ لَوْنٍ آخَرَ سِوَى الصُّفْرِ فَهِيَ صَفْرَاءُ كُلُّهَا حَتَّى  
 قَرْنِهَا وَظِلْفِهَا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَشَاءُ وَشَيْءٌ وَشَيْءٌ إِذَا خَلَطَ بِلَوْنِهِ لَوْنًا آخَرَ، وَمِنْهُ  
 ثَوْرٌ مَوْشِيٌّ الْقَوَائِمُ. ﴿جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ أَي: بِحَقِيقَةِ وَصْفِ الْبَقْرَةِ، وَمَا بَقِيَ إِشْكَالٌ فِي  
 أَمْرِهَا. ﴿فَذَبِّحُوهَا﴾ أَي: فَحَصِّلُوا الْبَقْرَةَ الْجَامِعَةَ لِهَذِهِ الْأَوْصَافِ كُلِّهَا فذَبِّحُوهَا.  
 وَقَوْلُهُ ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ اسْتِقَالٌ لَا اسْتِقْصَائِهِمْ، وَاسْتِبْطَاءٌ لَهُمْ،.....

قوله: (أَوْ مُعَبَّرِ الظَّهْرِ) البيت<sup>(١)</sup> (رَبُّهُ) باختلاس الحركة من الهاء ليستقيم الوزن. استشهد  
 به سيبويه لذلك ضرورة. والمعبر من الإبل: الذي يترك وبره لا يجز ستين ليتوفر.  
 و«يُنْبِي» من: نَبَا الشَّيْءَ عَنْهُ يَنْبُوهُ أَي: تَجَافَى وَتَبَاعَدَ. عَنْ وَلِيِّتِهِ: أَي: بَرَّدَعْتَهُ<sup>(٢)</sup>، سُمِّيَتْ  
 بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَلِي الْجِلْدَ، وَالْجَمْعُ الْوَالِيَا. أَرَادَ يُنْبِي وَلِيِّتَهُ فزاد «عَنْ» وَإِذَا كَثُرَ الْوَبْرُ عَلَى سَنَامِهِ  
 نَبَتْ وَلِيِّتُهُ وَارْتَفَعَتْ.

وَمَا حَجَّ رَبُّهُ: أَي: صَاحِبُهُ مَا قَصَدَ سَفَرَ الْحَجِّ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى جَزِّ وَبَرِهِ.

قوله: (لَا لَمْعَةَ فِي نُقْبَتِهَا) أَي: لَوْنِهَا. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

وَلَا حَ أَزْهَرُ مَشْهُورٌ بِنُقْبَتِهِ كَأَنَّهُ حِينَ يَعْلُو عَاقِرًا هَبُّ<sup>(٣)</sup>

قوله: (﴿بِالْحَقِّ﴾ أَي: بِحَقِيقَةِ وَصْفِ الْبَقْرَةِ) أَي: لَمْ يَتَضَمَّنْ قَوْلُهُمْ: «بِالْحَقِّ» أَنَّ مَا

جِئْتَ بِهِ مِنْ قَبْلِ كَانَ بَاطِلًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْآنَ جِئْتَ بِهَا تَحَقُّقًا الْمَرَادَ مِنْهَا.

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٠)، وعزاه لرجلٍ من باهلة.

(٢) وهي الجلس الذي يلقى تحت الرّجل.

(٣) «ديوان ذي الرمة» ص ٣١.

وَأَنَّهُمْ لِتَطْوِيلِهِمُ الْمُفْرِطَ وَكَثْرَةَ اسْتِكْشَافِهِمْ مَا كَادُوا يذُبْحُونَهَا، وَمَا كَادَتْ تَنْتَهِي سؤَالَهُمْ، وَمَا كَادَ يَنْقَطِعُ خَيْطُ إِسْهَابِهِمْ فِيهَا، وَتَعَمَّقَهُمْ. وَقِيلَ: وَمَا كَادُوا يذُبْحُونَهَا؛ لِعَلَاءِ تَمَنِّيْهَا، وَقِيلَ: لِحُوفِ الْفَضِيحَةِ فِي ظُهُورِ الْقَاتِلِ. وَرُويَ: أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْخٌ صَالِحٌ لَهُ عِجْلَةٌ فَأَتَتْ بِهَا الْغَيْصَةَ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا لِابْنِي حَتَّى يَكْبُرَ، وَكَانَ بَرًّا بِوَالِدَيْهِ، فَسَبَّتْ، وَكَانَتْ مِنْ أَحْسَنِ الْبَقَرِ وَأَسْمَنِهِ، فَسَاوَمَوْهَا الْيَتِيمَ وَأُمَّهُ، حَتَّى اشْتَرَوْهَا بِمِلءٍ مَسْكَهَا ذَهَبًا، وَكَانَتْ الْبَقْرَةُ إِذْ ذَاكَ بِثَلَاثَةِ دنانيرٍ، وَكَانُوا طَلَبُوا الْبَقْرَةَ الْمَوْصُوفَةَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. فَإِنْ قُلْتَ: كَانَتْ الْبَقْرَةُ الَّتِي تَنَاوَلَهَا الْأَمْرُ بَقْرَةً مِنْ شِقِّ الْبَقْرِ غَيْرِ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ انْقَلَبَتْ مَخْصُوصَةً بِلَوْنٍ وَصِفَاتٍ فَذُبِحُوا الْمَخْصُوصَةَ، فَمَا فَعَلَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ. قُلْتَ: رَجَعَ مَنْسُوخًا لِانْتِقَالِ الْحُكْمِ إِلَى الْبَقْرَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَالنَّسْخُ قَبْلَ الْفِعْلِ جَائِزٌ، عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ مَتَنَاوَلًا لِهَذِهِ الْبَقْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ.....

قوله: (ما كاد ينقطع خيط إسهابهم) خيط إسهابهم استعارة، وينقطع ترشيح لها. قال القاضي: «كاد» من أفعال المقاربة، وُضِعَ لِدُنُو الْخَيْرِ حُصُولًا، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ، وَلَا يَنَافِي قَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قوله ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لِاخْتِلَافِ وَقْتَيْهَا، إِذِ الْمَعْنَى مَا قَارَبُوا أَنْ يَفْعَلُوا حَتَّى انْقَطَعَتْ سؤَالُهُمْ، وَانْتَهَتْ تَعْلَلَاتُهُمْ، فَفَعَلُوا كَالْمُضْطَرِّ الْمُلْجَأِ<sup>(١)</sup>.

قُلْتَ: يَدْفَعُهُ فَاءُ الْفَضِيحَةِ كَمَا سَبَّجِي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكان برًّا بوالديه) والظاهر أن الابن برُّ بوالديه.

قوله: (من شقِّ البقر)، الأساس: خُذْ مِنْ شِقِّ الثِيَابِ: مِنْ عُرْضِهَا وَلَا تَخْتَرِ.

قوله: (على أن الخطاب) أي: أقول: إِنَّ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ رَجَعَ مَنْسُوخًا مَعَ جَوَازِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ ثَابِتٌ، وَقَضِيَّةُ النَّسْخِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٤).

(٢) قوله: «قلت: يدفعه فاء الفصيحة كما سبجي» ساقط من (ط).

كما تناولَ غَيْرَهَا، ولو وَقَعَ الذَّبْحُ عَلَيْهَا بِحُكْمِ الْخِطَابِ قَبْلَ التَّخْصِيسِ لَكَانَ امْتِثَالًا لَهُ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا بَعْدَ التَّخْصِيسِ. ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خُوطِبَتِ الْجَمَاعَةُ لَوْجُودِ الْقَتْلِ فِيهِمْ. ﴿فَأَذْرِئْهُمْ﴾ فَاخْتَلَفْتُمْ وَاخْتَصَمْتُمْ فِي شَأْنِهَا؛ .....

وقلتُ: الفرقُ بين الوجهين هو: أنه لما نظرَ إلى نفسِ الحُكْمِ، وأنه وَرَدَ عَلَى السَّعَةِ والتَّخْيِيرِ، ثم انقلبَ إلى التَّعْيِينِ، جعلَ الثاني نَاسِخًا، ولَمَّا اعتَبَرَ اللَّفْظَ وإِبْهَامَهُ، أي: إطلاقهَ وشُيُوعَهُ في جِنْسِهِ، جعله كَالْعَامِّ المتناولِ لهذه البقرةِ الموصوفةِ ولغيرِها ثم خَصَّصَهُ، والمُخَصَّصُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْعَامِّ لَا يَكُونُ نَاسِخًا بِالِاتِّفَاقِ.

وإنما قلنا: كَالْعَامِّ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مَعْرَفًا بِاللَّامِ، أَوْ بِالِإِضَافَةِ، أَوْ كَانَ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّقْيِ، يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ. وَنُقِلَ عَنِ أَبِي مَنْصُورِ المَاتَرِيدِيِّ<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: الأَمْرُ بِالذَّبْحِ فِي الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا لِ الأَمْرِ، وَلَكِنَّهُمْ أَمَرُوا بِالسُّؤَالِ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>، وَالبَحْثِ عَنِ أَحْوَالِهَا؛ لِيَصِلُوا إِلَى مَا هُوَ المرَادُ بِالأَمْرِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى أَحَدَثَ هُمْ ذَلِكَ بِالسُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرُوا.

وقال القاضي: عَوَّدُ الْكِنَايَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وإجراء تلك الصفات يدلُّ على أنَّ المرادَ بها مُعَيَّنَةٌ، ويلزمُه تأخير البيان، ومَنْ أنكَرَ ذلك زعم أنَّ المرادَ بها بقرةٌ مِنْ شِقِّ البَقَرِ غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ انقلبتْ مَخْصُوصَةً بِسُؤَالِهِمْ، ويلزمُه النَّسْخُ قَبْلَ الفِعْلِ، فَإِنَّ التَّخْصِيسَ إِبْطَالٌ لِلتَّخْيِيرِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ، وَالحَقُّ جَوَازُهُمَا، وَيُؤَيِّدُ الرَّأْيَ الثَّانِي ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَتَقْرِيحُهُمُ بِالتَّمَادِي، وَرَجْرُهُمْ عَلَى المُرَاجَعَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٦٨].

(١) الإمام الجليل أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الحنفي (ت ٣٣٣هـ) المعروف بإمام الهدى، كان من كبار العلماء، وتصانيفه حسنة نافعة، وأجلها «تأويلات أهل السنة» و«التوحيد» وغير ذلك، له ترجمة في «الجواهر المضية» للقرشي (٣: ٣٦٠) و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا الحنفي، ص ٢٤٩.

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» للماتريدي، ص ١٦٧، حيث ذكر هذا التفسير.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

وقلتُ: المعنى يساعِدُ القولُ بأنَّ هذه القضية كانت من بابِ الحُكْمِ عَقِيبَ العِلْمِ بصفةِ المحكومِ عليه عندَ القائلِ، كما تفتضيه قِصَّةُ الشَّيْخِ، واستيداعُه البقرةَ عندَ الله، وإن عارَضَه الحديثُ الضَّعِيفُ: «لو اعترضوا أدنى بقرة فذبَّحوها لكفَّتهم»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ عَوْدَ الكِنَايَاتِ كما قال القاضي، لا سيمًا مرارًا ثلاثًا، وبناء اسمِ البقرةِ على المُسْنَدِ إليه بعدَ الوصفِ، مُبْنِيٌّ<sup>(٢)</sup> على أنَّ الجوابَ عن البيانِ، كأنه قيل: المأمورُ بذبِّحها هذه البقرةُ الموصوفةُ، لما تقررَ في عِلْمِ البيانِ أنَّ في إيقاعِ الخبرِ نفسَ المُبتدأِ إيدانًا بأنَّ القصدَ في الكلامِ نفسُ المُبتدأِ، وأنَّ الخبرَ ليعينه، وذلك أنَّهم تعجبوا من بقرةٍ مَيْتَةٍ يُضْرَبُ ببعضها مَيْتٌ فحيًا، فسألوا عن صفةِ تلكِ البقرةِ العجيبةِ الشَّانِ، الخارجةِ عمَّا عليه البقر، فأعيدتْ في الجوابِ وُيِّنِي عليها الوصفُ، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو منصور: أمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها؛ ليصلوا إلى ما هو المرادُ من الأمرِ<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق أنَّ معنى الجِئْسِ في قراءةِ العامَّةِ ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقراءةِ ذي الشَّامَةِ ﴿إِنَّ الْبَاقِرَةَ﴾ دلَّ على أنَّ الأسئلةَ صدرتْ عن تَكشُفِ حالِ البقرةِ، وعندَ الكشْفِ التَّامِّ ﴿فَالْوَالِئَاتُ جِئَتْ بِالْحَقِّ﴾. وأيضاً إنَّ الفاءَ في قوله: ﴿فَذَبِّحُوهَا﴾ كما قدرها المُصنِّفُ - فصيحةٌ - أدنَتْ بأنهم سارَعوا في الذَّبْحِ ولم يتوقَّفِ امتثالهم أمرَ الله عندَ التَّمييزِ التَّامِّ لمحَّةٍ كما نُصِّ عليه في الأعرافِ<sup>(٤)</sup> عند قوله: ﴿أَنْبِ أَضْرِبِ يَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَأَنْبِجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

فإن قلتُ: هذا مُعارِضٌ بقوله: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لما دلَّ ذلك على تناقلهم وتشبُّطهم في الامتثال.

(١) ذكره ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٥)، ولكنه صحَّ موقوفاً من كلام ابن عباس، أخرجه الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٤).

(٢) كذا في الأصول الخطيَّة. ويُمكن أن تُقرأ: «مُبْنِيٌّ» وهو جيِّدٌ مُتَّجِه.

(٣) من قوله: «وإلى هذا المعنى» من (ط).

(٤) «الكشاف» (٢: ٩٩).



لأن المتخاصمين يذراً بعضهم بعضاً؛ أي يدفعه ويؤذمه؛ أو تدافعتهم بمعنى: طرَحَ قتلها بعضكم على بعضٍ فدفع المطروح عليه الطارح؛ أو لأن الطرح في نفسه دفع؛ أو دفع بعضكم بعضاً عن البراءة واتهمه. ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾: مُظْهِرٌ لَا مَحَالَةَ.....

قلت: وجه الجمع أن يُقال: سارِعوا في امتثال أمر الله عند ظهور الحق، والحال أن بشريتهم، وهي خوف الفضيحة، دعت إلى أن يمتنعوا من ذلك، وتلخيصه: رجحوا جانب الله على جانبهم. ووجه آخر: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قبل تبين الحال، فاختلف الجهتان على التقديرين.

قوله: (لأن المتخاصمين يذراً) تعليل لوجه الكناية في قوله: ﴿فَادْرَأْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٧] بمعنى اختصمتم؛ لأن الذراً لازم الخصومة.

قوله: (فدفع المطروح) الفاء مثلها في قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، فهو كالتعليل للفساد، ولهذا عطف عليه قوله: «أو لأن الطرح في نفسه دفع»، والفرق أن الطارح في الأول لا يصير دافعاً إلا بعد دفع المطروح عليه، بخلاف الثاني، فإنه دافع ابتداءً لما يلزم من طرحه دفعه عن نفسه، وعلى الوجوه الثلاثة كناية.

قوله: (أو دفع بعضكم بعضاً عن البراءة) عطف على «طرَحَ قتلها» وذلك بأن يقول صاحبه: أنت متهم ولست بريء، فالمدفوع البراءة من الجانبيين.

قوله: (مُظْهِرٌ لَا مَحَالَةَ) يعني: دل بناء اسم الفاعل، وهو مُخْرِجٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى التَّبَاتِ وتوكيد الحكم، وهذا عندنا بحسب التفضل والكرم، وعند المعتزلة لرعاية الأصلح؛ لأن الاختلاف في باب القتل يؤدي إلى الفساد والفتنة، وهو خلاف إرادته تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

ما كنتم من أمر القتل، لا يتركه مكتوماً. فإن قلت: كيف أُعْمِلَ ﴿مُخْرِجٌ﴾ وهو في معنى المُضِيِّ؟ قلت: وقد حكي ما كان مُستقبلاً في وقت التدارؤ كما حكي الحاضر في قوله: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهما ﴿ادَارَأْتُمْ﴾، ﴿فَقُلْنَا﴾. والضمير في ﴿أَضْرِبُوهُ﴾: إما أن يرجع إلى النفس، والتذكير على تأويل الشخص والإنسان؛ وإما إلى القتل؛ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ من قوله: ﴿مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾، ﴿بِبَعْضِهَا﴾؛ ببعض البقرة. واختلَفَ في البعض الذي ضَرَبَ به؛ فقيل: لسائها، وقيل: فخذها اليمنى، وقيل: عجبها، وقيل: العظم الذي يلي العُضروف وهو أصل الأذن، وقيل: الأذن، وقيل: البضعة بين الكتفين. والمعنى: فضربوه فحبي، فحذَفَ ذلك؛ لدلالة قوله: ﴿كَذَلِكَ يُعَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾، ورُوي: أنهم لما ضربوه قام بإذن الله وأودجه تشخب دمًا، وقال: قتلني فلان وفلان؛ لابني عمه، ثم سقط ميتًا؛ فأخذوا وقتلوا، ولم يورث قاتل بعد ذلك. ﴿كَذَلِكَ يُعَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾: .....

قوله: (كما حكي الحاضر) يعني أن كلاً من اسمي الفاعل عند نزول القرآن كان ماضياً لكن ﴿مُخْرِجٌ﴾ حكاية لما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ، و﴿بَسِطْ﴾ حكاية للحاضر عند بسط الكلب ذراعيه، فقد اشتركا في أن كلاً منهما حكاية عند النزول، وفائدتها: استحضر تينك الصورتين في مشاهدة السامع؛ تعجيباً له<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقيل: عجبها). العجب: أصل الذنب، وهو من كل دابة: ما ضُمَّت<sup>(٢)</sup> عليه الورك من أصل الذنب. قيل: العجب أمره عجب، وهو أول ما يخلق وآخر ما يخلق.

قوله: (العظم: الذي يلي العُضروف)، الجوهري: هو ما لان من العظم، وهو العُضروف أيضاً.

واعلم أن هذه الأقوال لا يدل عليها القرآن ولا خبر صحيح، فحسن السكوت عنها.

(١) من قوله: «قوله: كما حكي الحاضر» إلى هنا من (ط).

(٢) في (ح): «ما ضمنت».

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ (٢)

وذلك لأن أمر إحياء الموتى عظيم، يجب أن يُخاطَبَ كل مَنْ يَصِحُّ أَنْ يُخاطَبَ ويتأتى منه الاستماع، فيدخل هؤلاء فيه دُخُولاً أَهْلِيًّا: يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَرِيضِكُمْ﴾.

قَوْلُهُ: (في الأسبابِ والشُّروطِ حِكْمٌ وفَوَائِدٌ) تمهيدٌ للجواب. والجواب: «وإنما شرط ذلك»، وقَوْلُهُ: «وما في التَّشديدِ عَلَيْهِمْ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «ما في ذَبْحِ البقرة» بدونِ لامِ التعليل. وقَوْلُهُ: «وليعلم» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ «لِهَا فِي ذَبْحِ البقرة» مع اللام. وفي هذا الاختلافِ مِنَ العطفِ إِيذانٌ بِأَنَّ فِي الشَّرْطِ فَائِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: عَمَلِيَّةٌ، وَثَانِيَتُهَا اعتقاديَّةٌ. والأولى: إمَّا عَامَّةٌ فِي نَفْسِ الذَّبْحِ فِيهِمْ وَفِي غَيْرِهِمْ، أَوْ خَاصَّةٌ بِتِلْكَ القِصَّةِ، أَي: نَاشِئَةٌ مِنْهَا. أمَّا الاعتقادُ فَهُوَ المُرَادُ بقَوْلِهِ: «لِيعلمَ بِهَا أَمْرٌ مِنْ مَسِّ المِيتِ بِالمِيتِ، وَحُصُولِ الحَيَاةِ عَقِيْبِهِ، أَنَّ المَوْثُرَ هُوَ المُسَبِّبُ». أمَّا الفائدةُ العَامَّةُ فَهِيَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ «التَّقَرُّبِ وَأَدَاءِ التَّكْلِيفِ وَاكتِسَابِ الثَّوَابِ»، وَأَمَّا الخَاصَّةُ بِذَلِكَ الذَّبْحِ فَهِيَ قَوْلُهُ: «مِنَ اللَّطْفِ لَهُمْ وَالأَخْرِينَ فِي تَرْكِ التَّشديدِ وَالمُسَارعةِ» إِلَى آخِرِهِ. وَفِي قَوْلِ المُصَنِّفِ: «إِنَّ المَوْثُرَ هُوَ المُسَبِّبُ لا الأسبابُ» إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمُنْكَرِينَ) فعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير القول، وكاف (١) الخطاب في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣] نحو الخطاب في قوله:

قَوْلُهُ: (١) فِي (ف): «وَكَانَ».

(٢) لِلْمُتَنَبِّي فِي «دِيوانِهِ» (٢: ١٨٣).

وإنما شَرَطَ ذلك: لِمَا فِي ذُبْحِ البَقْرَةِ مِنَ التَّقَرُّبِ، وَأَدَاءِ التَّكَالِيفِ، وَاِكْتِسَابِ الثَّوَابِ، وَالْإِشْعَارِ بِحُسْنِ تَقْدِيمِ القُرْبَةِ عَلَى الطَّلَبِ، وَمَا فِي التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ لِتَشْدِيدِهِمْ مِنَ اللُّطْفِ لَهُمْ وَالأَخْرِينِ فِي تَرْكِ التَّشْدِيدِ، وَالمَسَارَعَةِ إِلَى امْتِثَالِ أوَامِرِ اللّهِ تَعَالَى، وَارْتِسَامِهَا عَلَى الفَوْرِ مِنْ غَيْرِ تَفْتِيشٍ وَلَا تَكْثِيرِ سَوَالٍ؛ وَنَفْعِ اليَتِيمِ بِالتَّجَارَةِ الرَّابِحَةِ، وَالدَّلَالَةِ عَلَى بَرَكَةِ البرِّ بِالوَالِدَيْنِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى الأَوْلَادِ، وَتَجْهِيلِ المَازِي بِمَا لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ وَلَا يَطَّلِعُ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنْ كَلَامِ الحُكَمَاءِ، وَبَيَانِ أَنَّ مِنْ حَقِّ المَتَقَرِّبِ إِلَى رَبِّهِ أَنْ يَتَنَوَّقَ فِي اخْتِيَارِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ،.....

قوله: (المسارعة) عطفٌ على قوله: «ترك التشديد».

قوله: (والدلالة على بركة البرِّ بالوالدين والشفقة على الأولاد). أما البرُّ فقوله فيما سبق: «وكان براً بوالديه»، وأما الشفقة فقوله: «اللهم إني أستودعكها لابني».

قوله: (وتجهيل المازي) أي: لما في التشديد عليهم لأجل تشديدهم تجهيل للمازي. يعني: لما شددوا على أنفسهم وقالوا: ﴿أَتَجِدْنَا هُرُورًا﴾ [البقرة: ٦٧] أجيبوا بقوله: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فعلم تجهيل المازي، وأن المازي: من لا يعلم كنهه كلام الحكماء. فيه تعريض بأنه عالم بما يقول الحكماء وأنه حكيم.

قوله: (أن يتنوق). تنوق في الأمر: تأتق فيه. وعمله بنية، أي: باشر فيه وأتمه بخداقة. قال الحريري في «درة الغواص في أوامير الخواص»: تنوق في الشيء، والأفصح تأتق كما روي للمنصور رحمه الله:

تَأْتَقْتُ فِي الإِحْسَانِ لَمْ أَلْ جَاهِدًا      إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَصَيَّرَهُ ذَمًّا  
فَوَاللَّهِ مَا آسَى عَلَى قَوْتِ شُكْرِهِ      وَلَكِنْ قَوْتِ الرَّأْيِ أَحَدَثَ لِي هَمًّا

واشتقاقه من الأتق وهو الإعجاب بالشيء<sup>(١)</sup>.

(١) «درة الغواص» ص ٢٢٣. وانظر البيهقي في «الأمالي» للقالبي (٢: ٩٦).

وَأَنْ يَخْتَارَهُ فَبَيَّ السَّنَّ غَيْرَ قَحْمٍ وَلَا ضَرَعَ، حَسَنَ اللَّوْنِ، بَرِيئًا مِنَ الْعُيُوبِ، يُؤْتِقُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَأَنْ يُغَالِي بِثَمَنِهِ، كَمَا يُرْوَى عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ضَحَّى بِنَجِيَّةٍ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ؛ وَأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْخُطَابِ نَسَخٌ لَهُ، وَأَنَّ النَّسْخَ قَبْلَ الْفِعْلِ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ وَإِمَّاكَانَهُ؛ لِأَدَائِهِ إِلَى الْبَدَاءِ؛ وَلِيُعْلَمَ بِمَا أَمَرَ مِنْ مَسِّ الْمَيْتِ بِالْمَيْتِ وَحُصُولِ الْحَيَاةِ عَقِيْبِهِ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ هُوَ الْمُسَبَّبُ لَا الْأَسْبَابُ؛ لِأَنَّ السَّمَوْتَيْنِ الْحَاصِلَيْنِ.....

وفي أمثالهم: ليس المتعلق كالماتاق<sup>(١)</sup>. أي: ليس القانع بالعلقة، وهي البلعة، كالذي يبلغ التقاوة والغاية.

وَيُضْرَبُ أَيْضًا لِلْجَاهِلِ الَّذِي يَدَّعِي الْحِذْقَ: خِرْقَاءُ ذَاتُ نَيْقَةٍ.

قوله: (غَيْرَ قَحْمٍ) أي: غير مُسَنَّةٍ مَهْزُولَةٍ، الجوهري: شَيْخٌ قَحْمٌ، أي: هَمٌّ.

قوله: (وَلَا ضَرَعَ). الضَّرْعُ بِالضَّحْرِ: الضَّعِيفُ. وَقِيلَ: الْحَدِيثَةُ السَّنُّ.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ وَإِمَّاكَانَهُ) أي: يُمَكِّنُ الْمُكَلَّفَ مِنْ أَدَائِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَصُورَتُهُ أَنْ تَقُولَ: صَلَّى غَدًا وَقَتَ الظُّهْرِ، وَقَبْلَ الظُّهْرِ تَقُولُ: لَا تُصَلِّ وَقَتَ الظُّهْرِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْفِعْلِ فِي الظُّهْرِ.

قوله: (لِأَدَائِهِ إِلَى الْبَدَاءِ) أي: الْبَدَايَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَدَأَ لَهُ فِي الرَّأْيِ بَدَاءٌ بِالْمَدِّ وَالرَّفْعِ. وَأَهْلُ السُّنَّةِ قَالُوا: لَا يَلْزَمُ الْبَدَاءُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ رَاجِعٌ إِلَى امْتِحَانِ الْمُكَلَّفِ بِإِطَاعَتِهِ الْأَمْرَ وَعَصْيَانِهِ، وَعَزْمِ قَلْبِهِ، وَعَدَمِ عَزْمِهِ وَإِتْيَانِهِ، كَمَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: اذْهَبْ غَدًا رَاجِلًا إِلَى مَوَاضِعِ كَذَا، وَقَبْلَ الْعَدِّ يَقُولُ: اذْهَبْ رَاكِبًا، وَغَرَضُهُ الْإِبْتِلَاءُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ لِتَشْدِيدِهِمْ وَبَيْنَ نَفْعِ الْيَتِيمِ، فَيَلْزَمُ مِنَ التَّشْدِيدِ أَنْ تَكُونَ الْبَقْرَةُ غَيْرَ مُعِينَةٍ، وَمِنْ نَفْعِ الْيَتِيمِ أَنْ تَكُونَ مُعِينَةً، وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ كَمَا سَبَقَ.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٥).

في الجسمين لا يُعقل أن يتولدَ منها حياة. فإن قلتَ: فما للقصةِ لم تُقصَّ على ترتيبها؟ وكانَ حقُّها أن يُقدِّمَ ذِكرُ القَتيلِ والضَّرْبِ ببعضِ البقرةِ على الأمرِ بذبحِها، وأن يُقالَ: وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها فقلنا: اذبحوا بقرةً واضربوه ببعضها؟ قلتَ: كلُّ ما قصَّ من قصصِ بني إسرائيلِ إنما قصَّ تعديداً لِمَا وُجِدَ منهم مِنَ الجُنَايَاتِ، وتقرِيعاً لهم عليها؛ ولِمَا جُدِّدَ فيهم مِنَ الآياتِ العظامِ.....

قوله: (فما للقصةِ لم تُقصَّ) إلى آخره، قيلَ: فيه نظرٌ، لأنه قالَ: «الأصلُ أن يُقدِّمَ ذِكرُ القتلِ والضَّرْبِ ببعضِ البقرةِ على الأمرِ بذبحها»، وحقُّه أن يُقالَ: أن يُقدِّمَ ذِكرُ القَتيلِ والأمرِ بالدَّبْحِ على الأمرِ بضربِ بعضها<sup>(١)</sup>، كما قدَّره آخرُا في السُّؤالِ.

وأجيب: أن المرادَ أن هذه الآيةَ التي ذُكِرَ فيها ذِكرُ القَتيلِ والضَّرْبِ كان من حقِّها أن تُقدِّمَ على الآيةِ التي ذُكِرَ فيها الأمرُ بالدَّبْحِ.

فإن قلتَ: الإشكالُ باقٍ؛ لأنَّ القصةَ بجمليتها لا يجوزُ تقديمُها على تلكِ القصةِ، فإن فيها الأمرَ بالضربِ، وهو متأخِّرٌ عن الأمرِ بالدَّبْحِ.

قلتُ: بل القصةُ مُستقلةٌ في الدلالةِ ولا بُدَّ من إضمارِ: «اذبحوا» سواءً قدَّمتها أو أخرتها؛ لأنَّها محتويةٌ إجمالاً على القصةِ بتامها مع قُربِ طرفيها، ففتحتُ بذِكرِ القتلِ، وخُتمتُ بإحياءِ القَتيلِ، ووَسَّطتُ بضربِ المذبحِ، ومع ذلكَ ما أُجملُ فيها من التنبيهِ على ما أُضْمِرَ اعتراضاً واستطراداً، فقولُه: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] اعتراضٌ بينَ المعطوفين، فدَلَّ به على التقرِيعِ ونَبَّه به على تقديرِ ما يحصُلُ به ذلكَ الإخراجُ من الأمرِ بالدَّبْحِ، وقولُه: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] استطرادٌ عبَّرَ به عن الاقتدارِ على البعثِ، ونَبَّه به على حصولِ إحياءِ القَتيلِ. وقولُه: ﴿وَرِيكُم مَّا يَتَّبِعُهُ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] تذييلٌ وتنبيهٌ غبَّ تنبيهٍ، وتقرِيعٌ بعدَ تقرِيعٍ، فحينئذٍ تقريرُ الآيةِ: وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها، فقلنا: اذبحوا بقرةً، واضربوه ببعضها، فذبحتم واضربتم به فأحيا الله القَتيلِ، فأخبركم بقاتله، وقلنا: كذلك يحيي الله الموتى.

(١) كذا في (ج) و(ف)، ولعل الصواب: «على الأمر بالضرب ببعضها»، فالمضروب القَتيل لا بعض البقرة.

وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقرير، وإن كانتا متصلتين متحدثين، فالأولى: لتقريرهم على الاستهزاء وترك المسارعة إلى الامتثال وما يتبع ذلك،.....

ونظير هذه القصة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزَيْرًا \* فَقُلْنَا أَذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥-٣٦]. قال: أراد اختصار القصة، فذكر حاشيتها: أولها وآخرها؛ لأنها المقصود من القصة<sup>(١)</sup>، أعني إلزام الحجّة ببعثة الرّسل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم. فإذا قدّمت القصة كان قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] إلى آخره كالتفصيل والبيان<sup>(٢)</sup> لكيفية الأمر بالذبح المطوي وما يتصل به، والبيان لا يكون مستقلاً بل تتمّة للمبين، فيكون التقرير واحداً، وإذا أخرتها كما هي عليه لم تكن بياناً، وكان مستقلاً فيما قصد به من تنبيه التقرير، ولذلك غير السياق وقيل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ فانظر إلى هذه الرموز، وإلى ذلك الإيجاز والتعجيز، والله دَرُّ المصنّف ودقيق إشارته!

قوله: (وما يتبع ذلك) عطف على «تقريرهم»، لا على «الاستهزاء»، إذ ليس في تلك القصة غير الاستهزاء. وترك المسارعة شيء يتوجه إليه التقرير، وكذا «ما يتبعه» عطف على «التقرير» لا على «قتل النفس»، إذ ليست «الآية العظيمة» مما يرد عليها التقرير، وفيه إشارة إلى صنعة الإدماج، يعني: سبقت القصتان للتقرير، وأدمج فيها هذه الفوائد، والإشارة «بذلك» إلى المذكور السابق، أي: يتبع التقرير وترك المسارعة من الفوائد المتكاثرة كما عدّها في قوله: «لما في ذبح البقرة من التقرب» إلى قوله: «وَأَنَّ النَّسْخَ قَبْلَ الْفَعْلِ جَائِزٌ»؛ لأن تلك الفوائد تابعة للأمر بذبّ البقرة، وقوله: «وما يتبعه من الآية العظيمة» هو الذي عناه بقوله: «وليعلم بما أمر من مسّ الميت بالميت وحصول الحياة عقيبه» إلى آخره، وهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾، فظهر أن الجواب السابق كان منطوياً على هذين الاعتبارين.

(١) «الكشاف» (١١: ٢٣٤).

(٢) في (ط) و(ف): «كالبيان والتفصيل».

والثانية: للتقرير على قتل النفس المحرمة وما تبعه من الآية العظيمة. وإنما قُدمت قصة الأمر بدبْح البقرة على ذِكْرِ القتل؛ لأنه لو عُمِلَ على عكسه لكانت قصة واحدة، ولذهب الغرض في تشية التقرير. ولقد رُوِعتْ نكتة بعدما استؤنفت الثانية استئنافاً قصية برأسها أن وُصِلت بالأولى؛ دلالة على اتحادهما بضمير البقرة لا باسمها الصريح في قوله: ﴿أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾؛ حتى يتبين أنها قصتان فيما يرجع إلى التقرير وتشيته بإخراج الثانية مُخْرَج الاستئناف مع تأخيرها؛ وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع إلى البقرة.

[﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]

قوله: (وإنما قُدمت قصة الأمر بدبْح البقرة) هو الجواب، والسابق كالمقدمة والتمهيد له لئلا يلزم التكرار.

قوله: (ولقد رُوِعتْ) عطفٌ على قوله «قُدمت»، وقوله: «أن وُصِلت» بدلٌ من «نكتة». وقوله: (بضمير البقرة) متعلقٌ «بُوصِلت»، و«دلالة»: مفعولٌ له لقوله: «أن وُصِلت» قَدَّمَ المفعولُ له على مُتعلِّقِ الفعلِ للاهتمام، وإنما جيءَ بقوله: «ولقد رُوِعتْ» بلام القسم ليؤكد به ما قصده في الجواب، يريد: الذي يؤكد ما ذهبنا إليه من جعلِ القصة الواحدة قصتين اعتباراً عائداً، وإليه الإشارة بقوله: «حتى يتبين أنها قصتان فيما يرجع إلى التقرير» إلى آخره.

فإن قُلْتَ: اسمُ البقرة كالضمير في الاتصال، بل هو أشدُّ اتصالاً منه إذا جيءَ به معرِّفاً باللام؛ لأنَّ المعرِّفَ باللام إذا أُعيدَ كانَ عينَ الأول.

قُلْتَ: نعم، لكنَّ الربطَ بالضميرِ الصَّقُ لاستقلالِ المظهرِ.



معنى ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾: استبعادُ القسوةِ مِنْ بَعْدِ مَا ذُكِرَ مِمَّا يُوجِبُ لِيَنَّ الْقُلُوبَ وَرَقَّتْهَا، وَنَحْوَهُ ﴿ثُمَّ أَنْتَرْتُمْ تَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢].

وصِفَةُ الْقُلُوبِ بِالْقَسْوَةِ وَالْغِلَظِ مَثَلٌ لِنُبُوْهَا عَنِ الْاِعْتِبَارِ، وَأَنَّ الْمَوَاعِظَ لَا تَوْثُرُ فِيهَا. وَ﴿ذَلِكَ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى إِحْيَاءِ الْقَتِيلِ، وَإِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْآيَاتِ الْمَعْدُودَةِ. ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾: فَهِيَ فِي قَسْوَتِهَا مِثْلُ الْحِجَارَةِ، ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ مِنْهَا. وَ﴿أَشَدُّ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ إِمَّا عَلَى مَعْنَى: أَوْ مِثْلُ أَشَدِّ قَسْوَةٍ، فَحِذْفُ الْمَضَافِ وَأَقِيمَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَتَعَضُّدُهُ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ بِنَصْبِ الدَّلَالِ عَطْفًا عَلَى الْحِجَارَةِ؛ وَإِمَّا عَلَى: أَوْ هِيَ فِي أَنْفْسِهَا أَشَدُّ قَسْوَةً،.....

قَوْلُهُ: (مَعْنَى ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾ اسْتِبْعَادُ) يَعْنِي: ثُمَّ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّرَاخِي فِي الزَّمَانِ، وَهَذَا مَجَازٌ لِلْاِسْتِبْعَادِ؛ لِأَنَّ قَسْوَةَ قُلُوبِهِمْ لَمْ تَتَجَدَّدْ بَعْدَ زَمَانٍ، فَهِيَ نَحْوُ قَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ: وَجَدْتَ مِثْلَ تِلْكَ الْفُرْصَةِ ثُمَّ لَمْ تَتَهَيَّزْهَا! يَعْنِي: يَبْعُدُ مِنَ الْعَاقِلِ ارْتِكَابُ هَذَا الْمَحْذُورِ بَعْدَ حَصُولِ مَا يُنَافِيهِ، وَيَقْلَعُهُ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ: (مَثَلٌ لِنُبُوْهَا عَنِ الْاِعْتِبَارِ) أَي: قَسَتْ قُلُوبُهُمْ: اسْتِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، شُبِّهَتْ حَالَةُ قُلُوبِهِمْ، وَهِيَ نُبُوْهَا عَنِ الْاِعْتِبَارِ، بِحَالَةِ قَسْوَةِ الْحِجَارَةِ فِي أَتَمَّا لَا يُجْدِي فِيهَا لُطْفُ الْعَمَلِ.

قَوْلُهُ: (بِنَصْبِ الدَّلَالِ) أَي: بَفَتْحِهَا؛ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ، قَالَ الزَّجَّاجُ: مَنْ قَرَأَ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ بِالرَّفْعِ فَعَلَى: أَوْ هِيَ فِي نَفْسِهَا أَشَدُّ قَسْوَةً، وَمَنْ نَصَبَ فَهُوَ حَفْضٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْكَافِ، وَ«أَشَدُّ» أَفْعَلٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ نَعْتُ فَفَتْحَ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَإِمَّا عَلَى: أَوْ هِيَ فِي نَفْسِهَا<sup>(٢)</sup> أَشَدُّ) يَعْنِي: ﴿أَشَدُّ﴾ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٦).

(٢) كَذَا فِي (ح) وَ(ف)، وَفِي «الْكَشَافِ»: «أَنْفُسَهَا».

والمعنى: أَنْ مَنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ أَوْ بِجَوْهَرٍ أَقْسَى مِنْهَا، وَهُوَ الْحَدِيدُ مَثَلًا، أَوْ مَنْ عَرَفَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ، أَوْ قَالَ: هِيَ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قِيلَ: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وَفِعْلُ الْقَسْوَةِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ؟ قُلْتُ: لِكَوْنِهِ أُبَيِّنُ وَأَدُلُّ عَلَى فَرْطِ الْقَسْوَةِ، وَوَجْهُ آخِرٌ، وَهُوَ أَنْ لَا يُقْصَدُ مَعْنَى الْأَقْسَى،.....

الكاف، إمَّا عَلَى تَقْدِيرٍ مِثْلِ، وَمَعْنَى قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ سَوَاءً فِي أَنَّ الْمُرَادَ قُلُوبَهُمْ مُشَبَّهَةٌ بِجَوَاهِرِ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ، أَوْ لَا يُقَدَّرُ الشَّيْءُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: هِيَ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ فَلَا يَكُونُ تَشْبِيهًا<sup>(١)</sup>، وَلِذَلِكَ قَالَ: «أَوْ قَالَ»، فِيهِ الْكَلَامُ لَفٌّ وَنَشْرٌ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى أَنْ مَنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا) إِلَى آخِرِهِ. وَإِنَّمَا أَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرَجَ الشَّرْطِيَّةِ لِيُؤْذِنَ بِأَنْ مَرَجَعَ الشَّكُّ إِلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَشْكُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْتُهُ إِلَى آيَاتِهِ أَلْفَ أَوْزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧]. وَلَوْ جُمِلَ «أَوْ» عَلَى مَعْنَى «بَل» نَحْوَمَا أَتَشَدُّ الْجَوْهَرِيُّ: بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أُنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ<sup>(٢)</sup>. كَانِ أَحْسَنَ التَّمَاتَا مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾ [الآية [البقرة: ٧٤]، مِنْ التَّرَدُّدِ فِي التَّشْبِيهِ. وَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ هُوَ: «تَقْرِيرٌ لِقَوْلِهِ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾»؟

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ لَا يُقْصَدُ مَعْنَى الْأَقْسَى)، اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي «أَفْعُلِ» التَّفْضِيلِ أَنْ يُبْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا قُصِدَ ذَلِكَ فِيمَا لَيْسَ كَذَلِكَ تَوَصَّلَ بِمِثْلِ أَشَدَّ ضَرُورَةً، وَلَا ضَرُورَةً فِي الْآيَةِ إِلَى التَّوَصُّلِ بِهِ لِاسْتِقَامَةِ بَيَانِهِ مِنَ الْقَسْوَةِ. وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْإِطْنَابِ فِي كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ مِنْ فَائِدَةٍ، وَهِيَ: إِمَّا أَنْ يُجَاءَ بِهِ لِمَزِيدِ الْبَيَانِ وَالتَّوَضِيحِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لِكَوْنِهِ أُبَيِّنُ وَأَدُلُّ عَلَى فَرْطِ الْقَسْوَةِ»،

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الدرر المصون» (١: ٢٦٣).

(٢) لذي الرمة في «ديوانه» ص ١١٢، باختلاف ملحوظ في الرواية.

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «شرح ابن عقيل» (٢: ١٧٥).

ولكن قُصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدَّةِ، كأنه قيل: اشتدَّت قسوةُ الحجارةِ وقلوبهم أشدُّ قسوةً. وقرئ: (قساوةً). وتَرَكَ ضميرِ المفضَّلِ عليه؛ لعدمِ الإلباسِ، كقولك: زيدٌ كريمٌ وعمروٌ أكرمٌ.

وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾: بيانٌ لفضلِ قلوبهم على الحجارةِ في شدَّةِ القسوةِ، وتقريرٌ لقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. وقرئ: (وإن) بالتخفيف، وهي «إن» المخففة من الثقلية التي تليها اللامُ الفارقة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]. والتفجُّرُ: التفُّحُّ بالسَّعةِ والكثرة. وقرأ مالكُ بنُ دينارٍ: (يَنْفَجِرُ) بالنون. ﴿يَشَقُّقُ﴾: يَتَشَقَّقُ، وبه قرأ الأعمشُ.....

وإما أن يُقصدَ معنى الاشتراكِ في الشدَّةِ نفسها، والتأويلُ بما قال: «اشتدَّت قسوةُ الحجارةِ وقلوبهم أشدُّ قسوةً»، فظهر أن إتيانَ «أشدُّ» في قولك: ما أشدُّ حمرةً! المُجرَّدِ التَّوَصُّلِ إلى البِنَاءِ، فلا يكونُ مقصودًا بالذاتِ، بخلافه في الآية، فإنه مقصودٌ بذاته، ولذلك قال: «لا يُقصدُ معنى الأقسى، لكن قصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدَّةِ»، ويندفعُ بهذا إيرادُ صاحبِ «التقريب»: في قوله: «اشتدَّت قسوةُ الحجارةِ وقلوبهم أشدُّ قسوةً» نظرٌ؛ لأنَّ أشدُّ لو كانَ محمولًا على القسوةِ أفادَ هذا، ولكنه محمولٌ على القلوب، فيفيدُ أنَّ قلوبهم أشدُّ قسوةً لا أنَّ قسوتها أشدُّ قسوةً، وإنَّ أرادَ أتمها اشتراكًا في شدَّةِ القسوةِ، وهي أزيدُ في الشدَّةِ، فلا يفيدُه هذا اللفظُ، لأنَّ معناها: أنَّ قسوتها أشدُّ، لا أنَّ شدَّةَ قسوتها أزيدُ، وإنَّما كانَ يفيدُه لو قال: فهي أزيدُ شدَّةً قسوةً.

قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾ بيانٌ لفضلِ قلوبهم على الحجارةِ، فالواوُ في قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾ عطفتِ البيانَ على المبيِّنِ، والأولى أنَّها استثنائيةٌ، والجملةُ كما هي مُدْبِلَةٌ للتشبيهِ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَبِيبًا﴾ [النساء: ١٢٥]، والدليلُ على كونها مُدْبِلَةٌ قوله: «وتقرير»؛ لأنَّ المُدْبِلَةَ كالمُعترضةِ مؤكدةً، وسيجيءُ في «الأنعام» أنَّ التأكيدَ أيضًا نوعٌ بيانٍ، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ للحالِ من الحجارةِ في قوله: «الحجارة»، أو من المقدرةِ في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وهو منها.

والمعنى: إن من الحجارة ما فيه خروق واسعة يتدفق منها الماء الكثير الغزير، ومنها ما ينشق انشقاقاً بالطول أو بالعرض فينبع منه الماء أيضاً. ﴿يَهِيْطُ﴾: يتردى من أعلى الجبل. وقرئ بضمّ الباء. والخشية: مجاز عن انقيادها لأمر الله تعالى، وأنها لا تمتنع على ما يريد فيها، وقلوب هؤلاء لا تنقاد ولا تفعل ما أمرت به. وقرئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالياء والتاء، وهو وعيد.

قوله: (والمعنى: إن من الحجارة ما فيه خروق واسعة) إلى آخره، فيه على ما فسّر معنى التميم دون الترقى، ليكون على وزان قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣] إذ لو أريد الترقى لقيل: إن منها لما يشقق فيخرج منه الماء، وإن منها لما يتفجر منه الأنهار. وفائدته: استيعاب جميع الانفعالات التي على خلاف طبيعة هذا الجوهر، وهو أبلغ من الترقى. نعم، الترقى من قوله: ﴿لَمَّا يَنْفَجَرُ﴾ إلى آخره إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهِيْطُ﴾ تميم للتميم<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأنها لا تمتنع) إلى آخره: عطف على سبيل التفسير على قوله: «مجاز عن انقيادها لأمر الله»، يعني: أثبت للحجارة الخشية على سبيل المجاز لفائدتين: إحداهما: التصريح في المبالغة في كونها منقادة لأمر الله، وثانيتها: التعريض بأن قلوب هؤلاء لا تنقاد البتة. قوله: (من خشية الله يتعلق بالكل)<sup>(٢)</sup>، أي: كل ذلك من خشية الله.

قوله: (وقرئ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالياء والتاء). ابن كثير ونافع ويعقوب<sup>(٣)</sup> وأبو عمرو<sup>(٤)</sup>: بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ح): «تميم للتميم».

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف».

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، توفي بالبصرة سنة ٢٠٥ هـ. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ١٨٦)، و«تجهيز التيسير» (١: ١٩)، وفيه: أنه توفي سنة ٢٥٠ هـ و«الأعلام» (٨: ١٩٥).

(٤) في (ح): «وأبو بكر».

(٥) هذا وهم من المصنف رحمه الله. فابن كثير وحده هو الذي قرأ بالياء، وقرأ الباقر بالتاء، انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ١٠١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٧).

[﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ وَقَدْ كَانُوا مِنْهُمْ يُرْسِلُونَ﴾ وَكَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ \* وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ \* أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسِلُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

﴿أَفَنظَمُونَ﴾: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ والمؤمنين. ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ﴾: أَنْ يُحَدِّثُوا الإِيَّانَ لِأَجْلِ دَعْوَتِكُمْ وَيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا لَهْ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، يَعْنِي الْيَهُودَ، ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾: طَائِفَةٌ مِّنْ سَلَفٍ مِنْهُمْ ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾: وَهُوَ مَا يَتْلُونَهُ مِنَ التَّوْرَةِ ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾: كَمَا حَرَّفُوا صِفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَآيَةَ الرَّجْمِ. وَقِيلَ: كَانَ قَوْمٌ مِنَ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارِينَ سَمِعُوا كَلَامَ اللَّهِ حِينَ كَلَّمَ.....

قوله: ﴿﴿أَفَنظَمُونَ﴾﴾ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ). الرَّاغِبُ: الطَّمَعُ: نُزُوعُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ بِشَهْوَةٍ لَهُ، يُقَالُ: طَمَعْتُ طَمَعًا وَطَمَاعِيَّةً فَهُوَ طَمِيعٌ وَطَامِيعٌ، وَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الطَّمَعِ مِنْ جِهَةِ الْهَوَى، قِيلَ: الطَّمَعُ طَمِيعٌ، وَالطَّمَعُ يُدَنِّسُ الْإِهَابَ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَآيَةُ الرَّجْمِ). رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمَالِكٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ زَنِيَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟» قَالُوا: نُسَخِّمُ وَجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا، قَالَ: «فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فَجَاؤُوا بِهَا، فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ ﷺ: «ارْفَعْ يَدَكَ» فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ عَلَيْهَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نُكَايِمُهُ بَيْنَنَا. الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَقِيلَ: كَانَ قَوْمٌ) عَطْفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: «طَائِفَةٌ»، وَعَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَى

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٥٢٤. وهذه الفقرة بتمامها ساقطة من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٣)، و(٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩)، والإمام مالك في «الموطأ»، ص ٥٨٩، وأبو داود (٤٤٤٦).

موسى بالطور وما أمر به ونهى، ثم قالوا: سمعنا الله يقول في آخريه: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا، وإن شئتم فلا تفعلوا فلا بأس. وقرأ: (كَلِمَ اللّٰهِ). ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾: من بعد ما فهموه وضبطوه بعقولهم ولم تبق لهم شبهة في صحته، ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنهم كاذبون مُفْتَرُونَ. والمعنى: إن كفر هؤلاء وحرّفوا التوراة فلهم سابقة في ذلك. ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ يعني: اليهود. ﴿قَالُوا﴾: قال منافقوهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ بأنكم على الحق وأن محمداً هو الرسول المبشّر به. ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُوبِهِمْ﴾: الذين لم يُنَافِقُوا، ﴿إِلَى بَعْضٍ﴾: إلى الذين نافقوا ﴿قَالُوا﴾ عاتين عليهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما بين لكم في التوراة من صفة محمد، أو قال المنافقون لأعقابهم يروّتهم التصلّب في دينهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ﴾؛ إنكاراً عليهم أن يفتحوا عليهم شيئاً في كتابهم فيُنافقون المؤمنين ويُنافقون اليهود.....

التحريف: التغيير والتبديل، وعلى الثاني: إثبات ما ليس في الكتاب وكتبان ما هو ثابت فيه كما قال في تفسير قوله: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْحَقِّ بِالْبَطْلِ﴾ [البقرة: ٤٢].

قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ يعني: اليهود أي: جماعة اليهود، منافقيهم وغير منافقيهم، ثم خصّ بقوله: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ المنافقين منهم بهذا القول، وعلم من المفهوم أنّ غير المنافقين كانوا ساكتين حينئذٍ، وإليه الإشارة بقوله: «قال منافقوهم: آمنا»، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُوبِهِمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٧٦] يعني تلك الجماعة: المنافقين وغير المنافقين، ثم خصّ بقوله: ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ﴾ غير المنافقين منهم بهذا القول، أي: قال الذين لم يُنافقوا عاتين على الذين نافقوا: أُحَدِّثُونَهُمْ، فعلم أنّ المنافقين كانوا معاتين ساكتين، ويجوز على هذا أن يراد بالمعاتين المنافقون أنفسهم، فإنهم كانوا يعاتيون بقاياهم ينافقون المؤمنين وينافقون اليهود.

قيل: قوله: «أو قال المنافقون» عطفت على قوله: «قال منافقوهم»، والظاهر أنه عطفت على «قالوا عاتين»، والأوفق لتأليف النظم أن يحتمل اليهود في قول المصنّف: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾

﴿لِيَحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾: ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه،.....

يعني اليهود<sup>(١)</sup> على الفريق المحرفين منهم، فيكون الضمير في «لقوا» راجعاً إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] لأنه قسيم لقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَايٍ﴾ [البقرة: ٧٨] كما سيجيء، ولأن قولهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ لا يليق إلا بمن عقل الكتاب لا بالعامي، وينصره ما روى محبي السنة عن ابن عباس والحسن وقتادة: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني منافقي اليهود الذين آمنوا بألسنتهم، إذا لقوا المؤمنين المخلصين ﴿قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا﴾ رجع ﴿بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ ككعب بن الأشرف<sup>(١)</sup> وكعب بن أسيد وروساء اليهود، لا موهم على ذلك ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما قضى الله عليكم في كتابكم أن محمداً حق وقوله صدق<sup>(٢)</sup>.

الانتصاف: يوضح اختلاف الضميرين المذكورين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، الضمير الأول للأزواج، والثاني للأولياء لشمول<sup>(٣)</sup> الخطاب<sup>(٤)</sup>.

قوله: (بما أنزل ربكم في كتابه). قيل: إن المصنف جعل ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ بدلاً من قوله: به؛ لأن ما فتح الله وما أنزل ربكم في كتابه بمعنى واحد.

وقلت: بل قوله: «بما أنزل ربكم في كتابه» تفسير للآية وتلخيص معناها، فلا يكون بدلاً ولا متعلقاً بقوله: ﴿لِيَحَاجُّوكُمْ﴾. قال صاحب التقریب: «عند» حال من المجرور في «به»، أو

(١) وهو ممن اشتدت عداوته لرسول الله ﷺ، وأطلق لسانه في التحريض عليه، فقتله محمد بن مسلمة رضي الله عنه بأمر رسول الله ﷺ.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١١٣).

(٣) في (ط): «على شمول».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٥٦).

جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بِهِ وَقَوْلَهُمْ: هُوَ فِي كِتَابِكُمْ هَكَذَا - مُحَاجَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ هَكَذَا، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ هَكَذَا، بِمَعْنَى وَاحِدٍ! ﴿يَعْلَمُ﴾ ﴿جَمِيعَ﴾ ﴿مَا يُسْرُوتُ﴾ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿، وَمِنْ ذَلِكَ: إِسْرَارُهُمُ الْكُفْرَ وَإِعْلَانُهُمُ الْإِيمَانَ.

[﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ \* قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْرَوْا بِهِ، ثُمَّ قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبْتَ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ﴿٧٨-٧٩]

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ لا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَ فَيُطَالِعُوا التَّوْرَةَ وَيَتَحَقَّقُوا مَا فِيهَا، ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾: التَّوْرَةَ ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾: إِلَّا مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَمَانِيهِمْ، .....

متعلِّقٌ بـ«يُحَاجُّوكُمْ» إِنْ أُرِيدَ بـ«عِنْدَ رَبِّكُمْ» يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي الثَّانِي نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ لَا يَدْفَعُهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بِهِ) أَي: جَعَلَ الْيَهُودُ مُحَاجَّةَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مُحَاجَّةَ عِنْدَ اللَّهِ. يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُونَ: «هُوَ فِي كِتَابِكُمْ هَكَذَا»، كَأَنَّهم قَالُوا: «هُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَا» وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ الْمُؤَدَّى لَا الْمُبَالِغَةُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي أَبْلَغُ لِأَنَّكَ فِيهِ تُصَحِّحُ أَنَّ مَا فِي الْكِتَابِ ثَبَتَ وَصَحَّ، وَأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ وَنَازِلٌ مِنْ عِنْدِهِ، فَالْحُكْمُ بِهِ كَالْحُكْمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ. وَرُويَ عَنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ مَعْنَاهُ: فِي حُكْمِ رَبِّكُمْ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا حَلَالٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، أَي: فِي حُكْمِهِ، وَالْمَعْنَى: لِيَكُونَ لَهُمْ حُجَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قوله: ﴿﴿أُمِّيُونَ﴾﴾ لا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَ، قَالَ الزَّجَّاجُ: أُمِّيٌّ مَنْسُوبٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ جِبِلَّةٌ أُمَّه، أَي: لَا يَكْتُبُ، فَهُوَ فِي أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ عَلَى مَا وُلِدَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٩).



وَأَنَّ اللَّهَ يَعْفُو عَنْهُمْ وَيَرْحَمُهُمْ وَلَا يُؤَاخِذُهُمْ بِخَطَايَاهُمْ، وَأَنَّ آبَاءَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ يَشْفَعُونَ لَهُمْ؛ وَمَا تَمَنَّى هُمْ أَحْبَابُهُمْ مِنْ أَنَّ النَّارَ لَا تَمْسُهُمْ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً. وَقِيلَ: إِلَّا أَكَاذِبَ مُخْتَلَقَةً سَمِعُوهَا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَتَقَبَّلُوهَا عَلَى التَّقْلِيدِ. قَالَ أَعْرَابِيٌّ لَابْنِ دَأْبٍ فِي شَيْءٍ حَدَّثَ بِهِ: أَهَذَا شَيْءٌ رَوَيْتَهُ أَمْ تَمَنَيْتَهُ؟ أَيْ: اخْتَلَقْتَهُ. وَقِيلَ: إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ مِنْ قَوْلِهِ:

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ

قَالَ صَاحِبُ «النَّهْيَةِ»: فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ»<sup>(١)</sup>، أَرَادَ أَنَّهُمْ عَلَى أَصْلِ وِلَادَةِ أُمَّتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّمُوا الْكِتَابَةَ وَالْحِسَابَ.

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ اللَّهَ يَعْفُو عَنْهُمْ) إِلَى آخِرِهِ: عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «مِنْ أَمَانِهِمْ».

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ). فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ كَيْفَ<sup>(٢)</sup> يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: «أُمِّيَّةٌ»؟ قُلْتَ: إِنَّ الْأُمِّيَّ رُبَّمَا قَدَرَ عَلَى قِرَاءَةِ مَا، كَمَا أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى كِتَابَةِ مَا. وَرَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الصُّلْحِ، أَخَذَ الْكِتَابَ وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يَقْدَحُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْأُمِّيِّ<sup>(٤)</sup>، وَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: «أُمِّيَّةٌ لَا يَحْسِنُونَ الْكُتْبَ فَيُطَالَعُوا التَّوْرَةَ وَيَتَحَقَّقُوا مَا فِيهَا».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهَا.

(٢) قَوْلُهُ: «كَيْفَ» سَاقِطٌ مِنْ (ف).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٩)، وَمُسْلِمٌ (١٧٨٣)، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَخِطُّ سَطْرًا وَلَا حَرْفًا بِيَدِهِ، بَلْ كَانَ لَهُ كِتَابٌ يَكْتُبُونَ لَهُ الْوَحْيَ، وَقَدْ وَقَعَ لِلْإِمَامِ الْبَاجِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلُ بِجَوَازِ الْكِتَابَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ اشْتَدَّ النِّكَيرُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ هَذِهِ الزَّلَّةِ، وَقَدْ اعْتَذَرَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٣: ٣٥٢) وَذَكَرَ أَنَّ مَرَادَ الْبَاجِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً فِي مَعْجَزَاتِهِ، وَاسْتِظْهَارًا عَلَى صِدْقِهِ وَصِحَّةِ رِسَالَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَتَبَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ لِكِتَابَةٍ، وَلَا تَعَاظٍ لِأَسْبَابِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ. وَلِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ كَلَامٌ نَفِيسٌ فِي تَبْرِئَةِ سَاحَةِ الْبَاجِيِّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٨: ٥٤٠)، وَقَدْ صَنَّفَ الْإِمَامُ الْبَاجِيُّ كِتَابًا مَفْرَدًا فِي بَيَانِ مَقَاصِدِهِ هُوَ «تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

والاشتقاق من منى؛ إذا قدر؛ لأنَّ التمنيَّ يقدرُ في نفسه ويحزُرُ ما يتمناه، وكذلك المختلق والقارئ يقدرُ أن كلمة كذا بعد كذا. ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ من الاستثناء المنقطع. وقرئ: (أمانِي) بالتخفيف. ذكر العلماء الذين عاندوا بالتحريف مع العلم والاستيقان، ثمَّ العوامَّ الذين قلدوهم، ونبه على أنهم في الضلالِ سواء؛ لأنَّ العالمَ عليه أن يعمل بعلمه، وعلى العامِّي أن لا يرضى بالتقليد والظنَّ وهو متمكِّن من العلم. ﴿يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ﴾ المحرَّف ﴿بأيديهم﴾ تأكيد، وهو من مجاز التأكيد، كما تقول لمن يُنكر معرفة ما كتبه: يا هذا! كتبه بيمينك هذه. ﴿مَمَّا يَكْتُوبُونَ﴾ من الرشا.

قوله: (من الاستثناء المنقطع)<sup>(١)</sup>. فإن قلت: لم لا يجوز أن يقدر ليعلمون مفعولاً ثانياً، فيكون متصلاً؟

قلت: لا يجوز؛ لأنَّ قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ بيان لقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾، أي: أميون لا معرفة لهم بالكتاب.

قوله: (العلماء الذين عاندوا) شروع في بيان نظم الآيات. يعني: أن الله تعالى أنكر على المسلمين طمعهم في إيمان اليهود بقوله: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ثمَّ قسمهم فرقتين بعثاً على رفع الطمع عنهم، لكونها في الضلالِ سواء: الفرقة الأولى: العلماء الذين عاندوا وحرفوا مع العلم والاستيقان، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، والفرقة الأخرى: العوامَّ الذين قلدوهم، وهو المراد بقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٧٨]، ثمَّ نبه على التعليل لرفع الطمع بقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

وقوله: ﴿وَأَنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ يعني لا يُطمع في أحدٍ منهم، لأنهم في الضلالِ سواء، ويجوز أن يجعل الضمير في «يظنون» للفرقتين، فنفي عن العلماء العلم في قوله: «أو لا يعلمون» على

(١) لأنَّ الأمانِي ليست من جنس العلم. أفاده العكبريُّ في «التيان» (١: ٨٠).

[﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ \* بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّكَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ \* وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٨٠-٨٢]

﴿أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾: أربعين يوماً عدَّدَ أيامَ عبادةِ العِجلِ. وعن مُجاهِدٍ: كانوا يقولون: مُدَّةُ الدُّنيا سبعةُ آلافِ سنةٍ، وإِثْمًا نُعَذَّبُ مكانَ كُلِّ الفِ سنةٍ يوماً. ﴿فَلَنْ يُخْلِفَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: إنَّ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ.....

سبيلُ الإنكارِ حيثُ لم يعملوا بموجبه، وعن المُقلِّدين بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانًا﴾، ثُمَّ حَكَمَ أَنَّهُمْ فِي الظَّنِّ المؤدِّي إلى الضلالِ سواءَ كقولِهِ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وعليه وردَ كلامُ القاضي: قد يُطلقُ الظَّنُّ بإزاءِ العلمِ على كُلِّ رأيٍ واعتقادٍ من غيرِ قاطعٍ، وإنَّ جَزَمَ به صاحِبُهُ، كاعتقادِ المُقلِّدِ والزَّائغِ عن الحقِّ لشُبُهَةِ<sup>(١)</sup>، فعلى هذا في الآياتِ جَمْعٌ وتقسيمٌ، ثُمَّ جَمْعٌ: جمعُ الفريقينِ في قوله: ﴿أَفَنظَمُعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ ثُمَّ قَسَمَهُم فريقيْن: علماءً ومُقلِّدين، ثُمَّ جَمَعَهُم في «يظنون».

قوله: (مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: إنَّ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) فاعلموا أنَّ اللهَ لَنْ يُخْلِفَ عَهْدَهُ، فالجُملةُ الشرطيَّةُ معترضةٌ، والأصلُ: اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ؟! ويمكنُ أن تكونَ الفاءُ سببيَّةً، ليكونَ اتِّخَاذُ العَهْدِ مُرتبًا عليه عدمُ إخلافِ الله عَهْدَهُ، فالمنكرُ إِذْنُ المجموعِ؛ لأنَّهم لَمَّا قالوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ أنكرَ عليهم هذا القولَ، يعني: هذا الذي تقولونه لا يكونُ إِلَّا بَأَنْ عَاهَدْتُمْ اللهَ عليه، فهو لا يُخْلِفُ وَعَدَّهُ، وَيُؤَيِّدُهُ إِعَادَةً «لَنْ».

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٠).

و﴿أَمْ﴾ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً، بمعنى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنٌ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَاقِعٌ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً. ﴿بَلَى﴾: إِثْبَاتٌ لِمَا بَعْدَ حَرْفِ النْفِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾، أَي: بَلَى تَمَسُّكُمْ أَبَدًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿هُمْ فِيهَا حٰخِلِدُونَ﴾. ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ مِنَ السَّيِّئَاتِ، يَعْنِي: كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ، ﴿وَأَحْطَتْ بِهٖ حَاطَتُهُ﴾ تَلَكَّ وَاسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ كَمَا يُحِيطُ الْعَدُوُّ وَلَمْ يَتَفَضَّ عَنْهَا بِالتَّوْبَةِ. وَقُرِئَ: (خطاياها)،.....

قَوْلُهُ: (و﴿أَمْ﴾ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنٌ)، وَهِيَ «أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ، وَمَعْنَى الْإِتِّصَالِ أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ، وَقَرِينَةٌ لَهَا وَتَجْرِيًا بِجَرَى «أَيُّ» فَقَوْلُكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ بِمَنْزِلَةِ: أَيُّهَا عِنْدَكَ؟ وَالْمُنْقَطِعَةُ تَكُونُ بِمَعْنَى الْهَمْزَةِ وَبَلَى، كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ؟ فَكَأَنَّهُ حِينَ أَخْبَرَ أَنَّهَا لِإِبْلِ، اعْتَرَاهُ شَكٌّ، فَأَخَذَ يَسْأَلُ، وَأَضْرَبَ عَنِ الْإِخْبَارِ، فَقَالَ: بَلَى هِيَ شَاءَ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى أَضْرَبَ عَنِ الْإِنْكَارِ السَّابِقِ، وَاسْتَأْنَفَ إِنْكَارًا آخَرَ أَبْلَغَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (بِكَوْنِ آخِرِهِمَا)، وَيُرْوَى: أَحَدِهِمَا، وَالْأَوَّلُ أَصْحَحُ فِي نُسْخَةِ الْمُعْزِي، وَ«آخِرُهُمَا» هُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ لِكَوْنِ الْإِسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ تَعْلِيلٌ لِلتَّقْرِيرِ، وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَ مَسْمُوعًا مِنْهُمْ، وَأَمَّا اتِّخَاذُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَا.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَفَضَّ) أَي: لَمْ يَتَخَلَّصْ بِالتَّوْبَةِ. هَذَا مَذْهَبُهُ (١). قَالَ الْقَاضِي: أَي: الْحَطِيئَةُ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ وَشَمَلَتْ جُمْلَةَ أَحْوَالِهِ حَتَّى صَارَ كَالْمُحَاطِ بِهَا لَا يَخْلُو عَنْهَا شَيْءٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي شَأْنِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى تَصَدِيقِ قَلْبِهِ وَإِقْرَارِ لِسَانِهِ فَلَمْ يُحِطِ بِالْحَطِيئَةِ بِهِ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا السَّلَفُ بِالْكَفْرِ. وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا وَلَمْ يُقْلِعْ عَنْهُ اسْتَجْرَهُ إِلَى مُعَاوَدَةِ مِثْلِهِ وَالِانْهَاكِ فِيهِ وَارْتِكَابِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، حَتَّى تَسْتَوْلِيَ عَلَيْهِ الذُّنُوبُ وَتَأْخُذَ بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ، فَيَصِيرَ بِطَبْعِهِ مَائِلًا إِلَى الْمَعَاصِي، مُسْتَحْسِنًا أَيَّاهَا، مُعْتَقِدًا أَنَّ لَذَّةَ سِوَاهَا،

(١) يَعْنِي قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ بِخُلُودِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فِي النَّارِ. انظُرْ: «شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ» لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيِّ

و(خطيئته). وقيل في الإحاطة: كَانَ ذَنْبُهُ أَغْلَبَ مِنْ طَاعَتِهِ. وسأل رجلُ الحسن: ما الخطيئة؟ قَالَ: سبحان الله ألا أراك ذا لِحْيَةٍ وما تدري ما الخطيئة!.....

مُبْغِضًا لِمَنْ يَمْنَعُهُ عَنْهَا، مُكَذِّبًا لِمَنْ يَنْصَحُهُ فِيهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَنِيبَةً الَّذِينَ أَسْتَأْذَنُوا الشُّرَاقِبَ أَنْ يَكْذِبُوا رِيعًا يَنْتِ اللَّهُ﴾ [الروم: ١٠] (١).

قُلْتُ: وما يعضدُ قولَ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ لِرَدِّ زَعْمِ الْيَهُودِ بِأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمَسَّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً وَإِثْبَاتِ الْوَعِيدِ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ، فَجِيءَ بِهَا عَامًّا لِيَدْخُلُوا فِيهِ دُخُولًا أَوْلِيًّا، ثُمَّ أُرِدَتْ بِهَا هِيَ مُقَابِلَةٌ لِمَعْنَاهَا، وَهِيَ وَصْفُ الْمُؤْمِنِينَ، وَخُتِمَتْ بِذِكْرِ الْخُلُودِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] وهو عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، وَغَيْرَ مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا إِلَى الثَّبُوتِ الصَّرْفِ لِتَرْجِيحِ جَانِبِ الرَّحْمَةِ.

قَالَ السَّجَاوُنْدِيُّ: تَقُولُ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَكْرَمَهُ، دَخُولِ الْفَاءِ يَقْتَضِي إِكْرَامَ كُلِّ مَنْ دَخَلَ لَكِنْ عَلَى خَطَرٍ أَنْ لَا يُكْرَمَ، وَفِي الَّذِي دَخَلَ مَعَ الْفَاءِ يُكْرَمُ حَقِيقَةً، فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وَ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَاللُّهْوَ... فَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فَيَا لَا يَكُونُ (٢).

قَوْلُهُ: (كَانَ ذَنْبُهُ أَغْلَبَ مِنْ طَاعَتِهِ) هَذَا أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ وَالْقَوْلُ بِالْمُؤَاوَزَةِ وَالْإِحْبَاطِ، وَقَدْ سَبَقَ إِبْطَالُهُ.

قَوْلُهُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَا أُرَاكَ ذَا لِحْيَةٍ)، تَعَجَّبَ مِنْهُ وَمِنْ سُؤَالِهِ، يَعْنِي: بَلَغْتَ مَبْلَغَ الْكِبَالِ وَأَنْتَ نَاقِصٌ لَمْ تَعْلَمْ مَا وَجِبَ عَلَيْكَ تَعَلُّمُهُ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٢).

(٢) قَوْلُهُ: «فَيَا لَا يَكُونُ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

انظر في المصحف فكل آية نهى فيها الله عنها وأخبرك أنه من عمل بها أدخله النار فهي الخطيئة المحيطة.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ  
وَأَلْيَتَمَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ  
تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [٨٣]

قوله: (فهي الخطيئة المحيطة)، الضمير راجع إلى ما يرجع الضمير في «عنها» إليها، وهي الخطيئة المقيدة، والضمير في «أنه» للشأن.

والخطيئة والسيئة متقاربتان، إلا أن الخطيئة أكثر ما تستعمل فيما لا يكون مقصوداً إليه في نفسه، بل يكون القصد إلى شيء آخر لكن تولد منه ذلك الفعل، كمن يرمي صيداً فأصاب إنساناً، أو شرب مسكراً فجنى جنابة، وفي «الأساس»: أخطأ في المسألة وفي الرأي، وخطئ خطأ عظيماً؛ إذا تعمّد الذنب، ويقال: لأن تخطئ في العلم خير من أن تخطئ في الدين، وقيل: هما واحد.

الراغب: الخطيئة والسيئة يتقاربان، لكن الخطيئة أكثر ما يقال فيما لا يكون مقصوداً إليه في نفسه، بل يكون القصد سبباً لتولد ذلك الفعل كمن يرمي صيداً وأصاب إنساناً، أو شرب مسكراً فجنى في سكره جنابة. ثم السبب سببان: سبب محظور كشرب المسكر وما يتولد من الخطأ عنه غير متجاف عنه، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فالخطيئة هنا هي التي لا تكون عن قصد إلى فعله، وقوله تعالى: ﴿تَعَفَّرَ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] فهي المقصود إليها. والخطيئة هو القاصد للذنب وعلى قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، وقد سمى الذنب خاطئة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَنَّفَكْتُ بِالْخَاطِئِينَ﴾ [الحاقة: ٩] أي: الذنب العظيم، نحو قولهم: شعرت شاعراً<sup>(١)</sup>.

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٨-٢٨٩. وقول الراغب بتهامه ساقط من (ط).

﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾: إخبارٌ في معنى النهي، كما تقول: تذهبُ إلى فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمر، وهو أبلغُ من صريحِ الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سُورِعَ إلى الامتثالِ والانتهاء، فهو يُخبرُ عنه، وتنصره قراءةُ عبدِ الله وأبي: (لا تعبدوا)، ولا بدَّ من إرادةِ القول، ويدلُّ عليه - أيضًا - قوله: ﴿وقولوا﴾.

وقوله: ﴿وَيَا أُولَئِينَ إِحْسَانًا﴾ إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ: وَتُحْسِنُونَ بِالْوَالِدَيْنِ، أَوْ وَأَحْسِنُوا. وقيل: هو جوابُ قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إجراءً له مجرى القسم، كأنه قيل: وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون. وقيل: معناه: أن لا تعبدوا، فلما حذفت «أن» رُفِعَ، كقوله: ...

قوله: (ويدلُّ عليه أيضًا) أي: على أن الإخبارَ في معنى النهي، عطفُ قوله: «قولوا» عليه وهو أمر؛ لأنَّ المناسبَ أن يُعطفَ إنشائيٌّ على إنشائيٍّ أو ما في معناه.

قوله: (وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون)، قال أبو البقاء: في إعرابِ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ وجوهٌ: أحدها: أنه جوابُ قسمٍ دلَّ عليه المعنى، أي: أحلفناهم<sup>(١)</sup> أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون، وثانيها: أن مراده<sup>(٢)</sup> أي: أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ على أن لا تعبدوا إلا الله، فحذفتَ حرفَ الجرِّ ثم حذفتَ «أن» فارتفعَ الفعلُ، وثالثها: نصبٌ على الحالِ، أي: أخذنا ميثاقهم موحدين، وهي حالٌ مُصاحبةٌ ومقدَّرةٌ لأنهم كانوا وقتَ أخذِ ميثاقهم موحدين، والتزموا الدوامَ على التوحيد، ولو جعلتها حالًا مُصاحبةً فقط - على أن يكونَ التقديرُ: أخذنا ميثاقهم ملتزمينَ الإقامةَ على التوحيد - جاز، ولو جعلتها حالًا مُقدَّرةً - على أن يكونَ التقديرُ: أخذنا ميثاقهم مُقدِّرينَ التوحيدَ أبدأ ما عاشوا - جاز، ورابعها: لفظُه لفظُ الخبرِ ومعناه النهي<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ح): «أحلفناهم».

(٢) في (ح): «إذ أن مراده».

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٨٤).

### أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ

ويدلُّ عليه قراءةُ عبدِ الله: (أَنْ لَا تَعْبُدُوا)، وَيَحْتَمَلُ (أَنْ لَا تَعْبُدُوا) أَنْ تَكُونَ «أَنْ» فِيهِ مَفْسَّرَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ «أَنْ» مَعَ الْفِعْلِ بَدَلًا عَنِ الْمِيثَاقِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَوْحِيدَهُمْ. وَقُرِئَ بِالنَّاءِ؛ حِكَايَةً لِمَا خُوِطِبُوا بِهِ،.....

قوله: (أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ). قائله طرفه، وتماهه:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي (١)

الوعْيُ: الصَّوْتُ. وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَرْبِ: الْوَعْيُ. وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ أَحْضَرَ الْوَعْيُ، فَلَمَّا حَذَفَ «أَنْ» حَذَفَ أَثْرَهُ (٢). يَقُولُ: أَيُّهَا اللَّائِمِيُّ عَلَى حُضُورِ الْحَرْبِ وَشُهُودِ اللَّذَاتِ هَلْ تُخْلِدي إِنْ كَفَفْتُ عَنْهُمَا؟

الوعْيُ: يُكْتَبُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ يُؤْذَنُ أَنَّهُ مَقْلُوبٌ عَنِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ اسْمٌ أَوْلَهُ وَاوٌ وَأَخْرَهُ وَاوٌ إِلَّا الْوَاوِ.

قوله: (وَأَنْ تَكُونَ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ بَدَلًا عَنِ الْمِيثَاقِ)، و«أَنْ» عَلَى هَذَا: نَاصِبَةٌ، فَتَجْعَلُ الْجُمْلَةَ كَمَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ مَعْنَى التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ» التَّوْحِيدُ، وَهَذَا الْبَدَلُ لَيْسَ فِي جُحْمِ الْمُنْتَحَى لِقَوْلِهِ: «مِيثَاقُ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَوْحِيدَهُمْ».

قوله: (وَقُرِئَ بِالنَّاءِ)، قَرَأَهَا ابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَنَافِعٌ، وَعَاصِمٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ (٣)، وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَالْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ كُلُّهَا عُيِّبَتْ.

(١) «ديوان طرفه» ص ٦.

(٢) وهذا خطأ عند البصريين، لأنه أضمر ما لا يتصرف وأعمله، فكأنه أضمر بعض الاسم. أفاده التبريزي في «شرح المعلقات العشر» ص ١٣٢.

(٣) هذا وهم من المصنف رحمه الله، فابن كثير ممن قرؤوا ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] بالياء مثل قراءة حمزة والكسائي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٨)، «معجم القراءات» (١: ١٣٨).



وبالياء؛ لأنهم عُيِبَ. ﴿حُسْنًا﴾: قولاً هو حسنٌ في نفسه؛ لإفراطِ حُسْنِهِ. وقُرئ: (حَسَنًا) و(حُسْنِي) على المصدر، كِبْشْرِي. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات، أي: تولَّيْتُمْ عَنِ الميثاقِ ورفضْتُمُوهُ، ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾: .....

قوله: (هو حسنٌ في نفسه لإفراطِ حُسْنِهِ) يريدُ أن «حُسْنًا» مصدرٌ وُصِفَ بِهِ للمبالغة نحو: رجلٌ عدلٌ. قال الواحدي: الحسنُ لغةٌ في الحُسْنِ كالرَّشِدِ والرُّشْدِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقرئ حَسَنًا)، قرأ حمزة والكسائي «حَسَنًا» بالفتح، والباقون: بالضم<sup>(٢)</sup>، وأما «حُسْنِي» فشاذة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وحُسْنِي على المصدرِ كِبْشْرِي) كأنه ردُّ لِقَوْلِ الزَّجَاجِ؛ لأنه قال: أما حُسْنِي فخطأ لا ينبغي أن يُقرأ به، ونحوُ بابِ الأفعالِ والفعلِ لا يُستعملُ إلا بالألفِ واللامِ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٤)</sup> [الأنبياء: ١٠١].

قال القاضي: والمرادُ بقوله: ﴿حُسْنًا﴾: ما فيه تخلُّقٌ وإرشاد<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ المتكلِّمَ إمَّا أن يتكلَّمَ من جهةِ نفسه فينبغي أن لا يصدَرَ منه إلا ما يدخلُ تحتِ مكارمِ الأخلاقِ، وإمَّا من جهةِ مخاطبه فكذا يَنبَغِي أن لا يتكلَّمَ إلا بما يُرشدُه إلى طريقِ الحقِّ والصِّراطِ المُستقيمِ.

قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفاتِ، وهو من العَيْبَةِ في قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إلى الخطابِ، والفائدةُ التَّأْنِيْبُ والتوبيخُ، استحضرتهم فوبَّخهم.

(١) «الوسيط في التفسير» (١: ١٦٧) وحكاه عن الزجاج عن الأخفش فقال: زعم الأخفش أنه يجوزُ أن يكون «حُسْنًا» في معنى «حَسَنًا». انتهى.

(٢) «النشر» (٢: ٢١٨).

(٣) وهي مما يُنسَبُ إلى أبي وطلحة بن مُصَرِّف. لتعام الفائدةِ انظر: «البحر المحيط» (١: ٢٨٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٦٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

قِيلَ: هُم الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ، ﴿وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾: وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الْإِعْرَاضَ عَنِ الْمَوَاطِئِ وَالتَّوَلَّيْتُمْ.

قوله: (قِيلَ: هُم الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ). قَالَ الْقَاضِي: لَعَلَّ الْخَطَابَ مَعَ الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَنْ قَبْلَهُمْ عَلَى التَّغْلِيْبِ (١).

وَقُلْتُ: فَالْأَوْفُقُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ: «ثُمَّ تَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ»، لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، أَي: اذْكَرْ وَقَتَّ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَتَوَلَّيْتُمْ وَإِعْرَاضَهُمْ عَنِ ذَلِكَ، فَعَدَلْ إِلَى خُطَابِ الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ تَغْلِيْبًا، وَإِشْعَارًا بِأَنَّ التَّوَلَّيْتُ الَّذِي حَصَلَ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بِبَدْعٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ دَأْبُهُمْ وَدَأْبُ أَسْلَافِهِمْ، فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ التَّنْفَاتِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

قوله: (وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الْإِعْرَاضَ)، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِعْرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ كَمَا سَيَجِيءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ، لِأَنَّ التَّوَلَّيْتُ وَالْإِعْرَاضَ وَاجِدًا. وَرُدَّ بِمَا رَوَى صَاحِبُ «التَّخْمِيرِ» عَنِ أَبِي عَلِيٍّ (٢): الْحَالُ مُؤَكَّدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لِأَنَّ فِي «وَلَّيْتُمْ» دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ مُدْبِرُونَ.

الرَّاعِبُ: ﴿وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ إِذَا جُعِلَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَقِيلَ: إِنَّ التَّوَلَّيْتُ وَالْإِعْرَاضَ مِثْلُ مَاخُودٍ مِنَ سُلُوكِ الطَّرِيقِ. وَإِذَا عَتَبْنَا حَالَ سَالِكِ الْمَنْهَجِ فِي تَرْكِهِ سُلُوكَهُ، فَلَهُ حَالَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَرْجِعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّوَلَّيْتُ، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَتْرَكَ الْمَنْهَجَ وَيَأْخُذَ فِي عُرْضِ الطَّرِيقِ، وَالتَّوَلَّيْتُ أَقْرَبُ أَمْرًا مِنَ الْمُعْرِضِ، لِأَنَّهُ تَمَّتْ نِيَدَمٌ عَلَى رُجُوعِهِ سَهْلًا

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

(٢) يعني الفارسي.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ ثُمَّ أَقْرَضْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ \* ثُمَّ أَنْتُمْ هُنَّالَاءَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرِجُونَ قَرِيْبًا مِنْكُمْ مِنْ دِينِهِمْ تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَفْذَرُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفْتَوْمُنُونَ بَعْضُ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٤-٨٦﴾

﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: لا يفعل ذلك بعضكم ببعض، جعل غير الرجل نفسه إذا اتصل به أصلاً أو ديناً. وقيل: إذا قتل غيره فكأنما قتل نفسه؛ لأنه يقتض منه. ﴿ثُمَّ أَقْرَضْتُمْ﴾ بالميثاق، واعترفتم على أنفسكم بلزومه ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ عليها،.....

عليه العود إلى سلوك المنهج، والمعرض - من حيث ترك المنهج وأخذ في عرض الطريق - يحتاج إلى طلب منهجه، فيعسر عليه العود إليه، وهذا غاية الدم؛ لأنهم جمعوا بين العود عن السلوك، والإعراض عن المسلك. وقيل: إن التولي قد يكون لحاجة تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد، والإعراض هو الانصراف<sup>(١)</sup> عن الشيء بالقلب<sup>(٢)</sup>.

قوله: (جعل غير<sup>(٣)</sup> الرجل نفسه) أي: جعل غير الرجل إذا اتصل به من جهة الأصل أو الدين بمنزلة نفسه، ثم نسب إلى نفسه ما كان منسوباً إلى الغير، فهو من باب المجاز بأدنى ملابسة، وقوله: «إذا قتل غيره فكأنما قتل نفسه» من باب إطلاق المسبب على السبب.

(١) من قوله: «مع ثبوت» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) في (ف): «عز».

كقولك: فلانٌ مقرٌّ على نفسه بكذا شاهدٌ عليها. وقيل: وأنتم تشهدون اليوم - يا معشر اليهود - على إقرارِ أسلافكم بهذا الميثاق. ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾: استبعادٌ لِمَا أُسْنِدَ إليهم من القتلِ والإجلاءِ والعُدوانِ بَعْدَ أَخْذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهِم وشهادتِهِم. والمعنى: ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ المشاهدون، يعني: إنكم قومٌ آخرونَ غيرُ أولئك المُقرِّين؛.....

قوله: (كقولك: فلانٌ مقرٌّ على نفسه [بكذا] شاهدٌ عليها). قال القاضي: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] توكيدٌ، كقولك: أقرَّ فلانٌ شاهدًا على نفسه<sup>(١)</sup>.

وقلت: إنه لما قال: أقرَّ فلانٌ، احتمل أنه تكلم بما يلزم منه الإقرارُ، فأزيل الاحتمال بقوله: شاهدًا على نفسه، أي: أقرَّ إقرارًا يُشبهُ شهادةً من يشهدُ على غيره بإثباتِ البيِّنة له.

قوله: (وقيل: وأنتم تشهدون) يعني: وأنتم تشهدون: إما جارٍ على الالتفاتِ السابقِ على رأيِ المُصنِّفِ، والخطابُ مع الحاضرينَ فحَسْبُ، وعلى رأيِ القاضي: هو جارٍ على سَنَنِ الخطابِ السابقِ مع اليهودِ الحاضرينَ لحضرةِ الرِّسالةِ على التَّغْلِيْبِ، لكن أَخَذَ الميثاقَ والإقرارَ والشهادةَ من أسلافِهِم، فخطوبوا به، لكونِهِم أولادِهِم، ويجوزُ أن يُحْصَى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وُحْدَهُ بالحاضرينَ<sup>(٢)</sup>، وعلى الأولِ يجوزُ أن يكونَ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالًا على سبيلِ التَّمْيِيزِ، وعلى هذا عَطْفُ جُمْلَةٍ على جملةٍ للإلزامِ والتَّبْكِيتِ.

قوله: (ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ). «ثُمَّ» للاستبعادِ. يعني: أيها الحاضرونَ أَنْتُمْ بعدَ أَخْذِ الميثاقِ عليكم، وإقرارِكُمْ به، وشهادتِكُمْ عليه، هَؤُلَاءِ الناقضون. وكان من حَقِّ الظاهرِ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ﴾ بعدَ ذلك التوكيدِ في الميثاقِ نَقَضْتُمْ العَهْدَ، فَتَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ، وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ ديارِهِم، أي: صِفْتُمْ الآنَ غيرَ الصِّفَةِ التي كُنْتُمْ عليها، فَأَدْخَلَ «هَؤُلَاءِ» وَأَوْقَعَ خَبْرًا لـ «أَنْتُمْ» وجعلَ قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] جُمْلَةً مُبَيِّنَةً مُسْتَقِلَّةً لِتَفِيدَ أَنَّ الذي تَعَيَّرَ هو الذاتُ نَفْسُهَا، نَعِيًا عَلَيْهِمْ بِشِدَّةٍ وَكَادَةَ أَخْذِ الميثاقِ، ثُمَّ تَسَاهَلَهُمْ فِيهِ وَقَلَّةِ المَبَالاةِ به.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٤).

(٢) قوله: «ويجوز أن يخص قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحده بالحاضرين» ساقط من (ط).

تنزيلاً لتغيّر الصفة منزلة تغيّر الذات، كما تقول: رَجَعْتَ بغير الوجه الذي خَرَجْتَ به. وقوله: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ بيان لقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، وقيل: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ موصولٌ بمعنى: الَّذِينَ. وقرئ: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بحذف التاء وإدغامها، و(تَظَاهَرُونَ) بإثباتها،....

قوله: (رَجَعْتَ بغير الوجه الذي خَرَجْتَ به)، يعني: ما أنتَ بالذي كُنْتَ من قَبْلُ، وكأنكَ أذهبَ بك، وجيءَ بغيرك، وفي الحديث: «دخلَ بوجهِ غادر، وخرجَ بوجهِ كافر»<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ بيان، كأنه لَمَّا قيل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ قالوا: كيفَ نحنُ؟ فجيءَ بقوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ تفسيرا له<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وقيل: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ موصولٌ بمعنى: الَّذِينَ). قال أبو البقاء: ويضعفُ أن يكونَ ﴿هَؤُلَاءِ﴾ خبرًا بمعنى «الذين» و﴿تَقْتُلُونَ﴾ صفة؛ لأنَّ مذهبَ البصريين أن «هؤلاء» لا يكونُ بمنزلة «الذين»، وأجازَه الكوفيون<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقرئ: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾) بحذفِ التاء وتخفيفِ الظاء: قرأها عاصمٌ وحَمْزَةُ والكسائيُّ، و«تَظَاهَرُونَ» بإدغامِ التاء: الباقون<sup>(٤)</sup>، و«تَظَاهَرُونَ» و«تَظَاهَرُونَ»: شاذتان<sup>(٥)</sup>. قال القاضي: «تَظَاهَرُونَ»: حالٌ من فاعِلِ «تُخْرِجُونَ»، أو من مفعوله، أو كليهما، والتظاهرُ: التعاونُ، من الظَّهْر<sup>(٦)</sup>.

(١) أورده الفاكهي في «أخبار مكة» (٢: ٢٥٨) رقم (١٤٧٠)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك في الحطيم بن

ضبيعة بن شرحبيل. ونصه: «لقد دخل إلي بوجه كافر، وخرج من عندي بقفا غادر».

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة.

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

(٤) «فمن قرأ بالتشديد أذغم التاء في الظاء لقرب المخرجين، وأتى بالكلمة على أصلها من غير حذف، ومن

قرأ: «تظاهرون» بالتخفيف، والأصل أيضًا فيه: «تظاهرون»، حذف التاء الثانية لاجتماع تاءين إحداهما

تاء الاستقبال، والثانية تاء تُرَادُ في الفعل». انتهى. من «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص ١٠٤.

(٥) انظر: «الدرر المصون» (١: ٢٨٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٦).

و(تَظَهَّرُونَ) بمعنى: تظهَّرون، أي: تتعاونون عليهم. وقرئ: (تَقْلُوهُمْ) و(تَقْلُدُوهُمْ) و(أَسْرَى) و(أَسْرَى).

(وَهُوَ): ضمير الشأن، ويجوز أن يكون مُبْهَمًا، تفسيره: (إِخْرَاجُهُمْ). (أَفْتَوْمُنُونَ) بِبَعْضِ الْكُتُبِ أي: بالفداء (وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ) أي: بالقتال والإجلاء؛ وذلك أن قُرَيْظَةَ كانوا حُلَفَاءَ الْأَوْسِ، والنَّضِيرَ كانوا حُلَفَاءَ الْخَزْرَجِ، .....

قوله: (وَقُرَيْ: «تقدوهم» و«تقلدوهم»)، والثانية قراءة نافع وعاصم والكسائي<sup>(١)</sup>، والأولى قراءة الباقيين. و«أسرى» لحمزة وحده، و«أسرى» للباقيين<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويجوز أن يكون مُبْهَمًا، تفسيره: (إِخْرَاجُهُمْ)) كما في قوله تعالى: (إِنَّ هِيَ إِلَّا حِكَايَاتُنَا الَّتِي نَقُولُ) [المؤمنون: ٣٧] هذا الضمير مُبْهَمٌ لا يُعْلَمُ ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه من بيانه، كما تقول: هي العربُ تقول ما شاءت.

قال أبو البقاء: يجوز أن يكون هو ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله: (وَتَخْرُجُونَ قَرِيبًا مِّنْكُمْ) [البقرة: ٨٥] ويكون: «مُحْرَّمٌ» الخبر، وإخراجهم: بدل من الضمير في «مُحْرَّمٌ»، أو من «هو»، وأن يكون هو ضمير الشأن، و«مُحْرَّمٌ»: خبره، وإخراجهم: مرفوع بـ«مُحْرَّمٌ»، ويجوز أن يكون إخراجهم مُبْتَدَأً، و«مُحْرَّمٌ» خبرٌ مُقَدَّمٌ، والجُمْلَةُ خبرٌ «هو»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وذلك أن قُرَيْظَةَ كانوا حلفاء)، اعلم أن الذين كانوا نازلين بيئرب فرقتان: اليهودُ وهما قَبِيلَتَانِ: بَنُو قُرَيْظَةَ والنضير، والمشركون وهما أيضًا قَبِيلَتَانِ: الْأَوْسُ والخزرج، وكان

(١) وحجَّتُهُمْ في هذا الاختيار: أن هذا فعلٌ من فريقيْن، أي: يفدي هؤلاء أسارهم من هؤلاء، وهؤلاء أسارهم من هؤلاء. انظر: «حجة القراءات» ص ١٠٤.

(٢) وحجَّتُهُمْ في ذلك: أن في دين اليهود ألا يكون أسيرٌ من أهلِ مِلَّتِهِمْ في إسرارِ غيرهم، وأن عليهم أن يقدمهم بكلِّ حال، وإن لم يقدمهم القوم الآخرون. انتهى. من «حجة القراءات»، ص ١٠٥.

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٨٧).

فَكَانَ كُلُّ فَرِيقٍ يُقَاتِلُ مَعَ حُلَفَائِهِ، وَإِذَا غَلَبُوا خَرَبُوا دِيَارَهُمْ وَأُخْرِجُوهُمْ، وَإِذَا أَسِرَ رَجُلٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ جَمَعُوا لَهُ حَتَّى يَفْدُوهُ، فَعَيَّرْتَهُمُ الْعَرَبُ وَقَالَتْ: كَيْفَ تُقَاتِلُونَهُمْ ثُمَّ تَفْدُونَهُمْ؟! فَيَقُولُونَ: أُمِرْنَا أَنْ نَفْدِيَهُمْ وَحُرِّمَ عَلَيْنَا قِتَالَهُمْ، وَلَكِنَّا نَسْتَحْيِي أَنْ نُذِلَّ حُلَفَاءَنَا.

وَالْحِزْبِيُّ: قَتَلَ بَنِي قُرَيْظَةَ وَأَسْرَهُمْ، وَإِجْلَاءُ بَنِي النَّضِيرِ، وَقِيلَ: الْجِزْيَةُ. وَإِنَّا رُدَّ مَنْ فَعَلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ؛ لِأَنَّ عَصِيَانَهُ أَشَدُّ. وَقُرئ: (تُرْدُونَ) و﴿تَعْمَلُونَ﴾ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ. ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ عَذَابُ الدُّنْيَا بِتَقْصَانِ الْجِزْيَةِ وَلَا يَنْصُرُهُمْ أَحَدٌ بِالدَّفْعِ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ عَذَابُ الْآخِرَةِ.

[﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا ...

بَيْنَهُمْ - أَي: بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ - ثَارَاتٌ وَمُنَاصِبَاتٌ، فَاسْتَحْلَفَ الْأَوْسُ قُرَيْظَةَ، وَالْخَزْرَجُ النَّضِيرَ لِنُصْرَتِهِمْ عَلَى صَاحِبِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْيَهُودِ مُخَالَفَةٌ وَلَا قِتَالٌ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُقَاتِلُونَ لِأَجْلِ حُلَفَائِهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَسِرَ رَجُلٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ) أَي: مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ، «جَمَعُوا» أَي: كِلَا الْفَرِيقَيْنِ «حَتَّى يَفْدُوهُ» مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: (فَيَقُولُونَ: أُمِرْنَا أَنْ نَفْدِيَهُمْ). رَوَى مُحِبِّي السُّنَّةِ عَنِ السُّدِّيِّ: أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي «التَّوْرَةِ»: أَنْ لَا يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يُخْرِجَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ وَجَدْتُمُوهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَاسْتَرَوْهُ بِمَا قَامَ مِنْ ثَمَنِهِ وَأَعْتَقُوهُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (و﴿تَعْمَلُونَ﴾)، بِالْيَاءِ: نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ، وَبِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةُ: الْبَاقُونَ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبعوي (١: ١١٨).

(٢) انظر «النشر» (٢: ٢١٨).

كَذَّبْتُمْ وَفَرِيحًا تَقْنُلُونَ \* وَقَالُوا أَأَلْوَيْنَا عَنْفُءًا بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ \* وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٧-٨٩﴾

﴿الْكِتَابَ﴾: التوراة آتاه إياها جملة واحدة. ويقال: قفاه؛ إذا أتبعه، من القفا، نحو ذنبه، من الذنب. وقفاه به: أتبعه إياه، يعني: وأرسلنا على أثره الكثير من الرسل، كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وهم: يوشع وأشمويل وشمعون وداود وسليمان وسعيا وأرميا وعزير وحزقييل والياس واليسع ويونس وزكريا ويحيى وغيرهم، عليهم السلام. وقيل: «عيسى» بالسريانية إيشوع. و«مريم»: بمعنى الخادم، وقيل: المريم بالعربية من النساء كالزير من الرجال، وبه فسر قول رؤبة:

قلت لزير لم تصله مريمه

قوله: (وأشمويل)، قيل: هو تعريب إسماعيل، وليس به؛ لأن قوله: ﴿وَقَفَيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧] ياباه، اللهم إلا أن يراد أن هذا غير إسماعيل الذي هو ابن إبراهيم عليها السلام، وهو بعيد أيضا، لأن أشمويل هذا على ما أورده أبو عبد الله محمد الكسائي في كتاب «الابتداء»: أشمويل بن يام بن حام من ولد هارون عليه السلام، وذكره الله تعالى في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَدِّ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ آتِنَا مِلْكًا نُقَاتِلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] والنبي أشمويل، وقال لهم: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قوله: (قلت لزير لم تصله مريمه)، بغده:

ضليل<sup>(١)</sup> أهواء الصبا تندمه

(١) في (ج): «خليل».



ووزن «مريم» عند النحويين «مفعَل»؛ لأنَّ فَعَيْلاً بفتح الفاء لم يثبت في الأبنية كما ثبتَ نحو: عَثِيرٌ وَعَلَيْبٌ. ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾: المعجزات الواضحات والحجج كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والإخبار بالمعيات.

وَقُرئ: (وَأَيْدِنَاهُ)، ومنه: آجَدَهُ بِالْحَيْمِ؛ إِذَا قَوَاهُ، يُقَالُ:.....

القصيدة قالها رُؤبة في أبي جعفر الدوانيقي (١).

قال الجوهري: الزَّيْرُ من الرِّجَالِ: الذي يُحِبُّ مُحَادَثَةَ النِّسَاءِ ومُجَالَسَتَهُنَّ. ومَرِيْمٌ: مَفْعَلٌ بفتح الميم وسكون الراءِ من راتمه يَريْمُهُ رَيْمًا، أي: بِرَحِّهِ وفَارَقَهُ. ومن ثمَّ قيل: مَرِيْمٌ للمرأة التي تُكثِرُ زيارةَ الرجالِ، كأنها سُمِّيَتْ بذلك تمليحًا كما يُقال: كافورٌ للأسود.

وقال أبو البقاء: ومريمٌ: عَلِمٌ أعجميٌّ، ولو كان مُشتقًا من رامَ يَريْمُ، كان مَرِيْمًا بفتح الميم وسكون الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مزيد، وهو على خلاف القياس (٢).

والضَّلِيلُ بتشديد اللام: مُبالغةٌ في الضلال، والتندمُ بمعنى: الندم، واللامُ في «لزير» بمعنى لأجل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [مريم: ٧٣] وضليل: مجرورٌ صفةٌ لزيير، وفاعلهُ تَنَدَّمَهُ على الإسنادِ المجازيِّ على نَحْوِ: نهاره ضائم.

قوله: (نحو: عَثِيرٌ)، العَثِيرُ: هو الغبار، ولا تُفْتَحُ العينُ فيه، و«عَلَيْبٌ»: اسمٌ وإد لم يجرى على فُعَيْلٍ بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ غيرُه. ويجوزُ فيه الصَّرْفُ ومنعُه (٣).

قوله: (آجَدَهُ، بِالْحَيْمِ: إِذَا قَوَاهُ)، الأيدُ والآدُ: القُوَّةُ، تقولُ منه: أيدتُه على أفعلته، وتقول من الأيدِ: أيدَه تأييدًا، أي: قواه.

(١) يُعَاتِبُهُ فيها على البطالةِ ومغازلةِ النساءِ. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (١: ١٦١)، والمرادُ بأبي جعفر هو المنصور ثاني خلفاء بني العباس، ومن كان في الذروة العليا من الشجاعة والسودد، ولُقِّبَ بالدوانيقي رميًا بالبخل.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٨).

(٣) وهو الذي جزم به ابن عصفور الإشبيلي في «المتع الكبير في التصريف»، ص ٦٥.

الحمد لله الذي آجَدَنِي بعدَ ضعْفٍ، وَأَوْجَدَنِي بعدَ فقْرٍ. ﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾: بِالرُّوحِ  
المقدَّسة، كما تقول: حاتمُ الجود، ورَجُلٌ صدقٍ. ووصفها بالقدس كما قال: ﴿وَرُوحٌ  
مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فوصفَه بالاختصاصِ والتقريبِ للكرامة. وقيل: لأنه لم تَضُمَّه  
الأصْلَابُ ولا أرحامُ الطَّوَامِثِ. وقيل: بجبرئيل. وقيل: بالإنجيل، كما قال في القرآن:  
﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وقيل: باسمِ اللَّهِ الأعْظَمِ الذي كان يُجِيبُ الموتى بِذِكْرِهِ.  
والمعنى: ولقد آتينا يا بني إسرائيل أنبياءكم ما آتيناهم، فكلما جاءكم.....

الجوهريُّ: ناقةٌ أجدُّ: إذا كانت قويةً مؤثقةً الخلق، وآجدها اللهُ، وهي مؤجدةُ القراء، أي:  
مؤثقةُ الظَّهرِ.

قوله: (كما تقول: حاتمُ الجود)، والأصلُ حاتمُ الجوادِ، ثم حاتمُ الجود. فهو من باب  
إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ للمبالغةِ في الاختصاصِ، ففي الصفةِ القدسُ منسوبٌ إليها، أي:  
روحٌ مقدَّسةٌ، وفي الإضافةِ بالعكسِ، نحو: مألُ زيدٍ. قال المصنِّفُ في قوله: ﴿عَذَابَ الْخِزْيِ﴾  
[فصلت: ١٦]: أضافَ العذابَ إلى الخِزْيِ على أنه وُصفٌ للعذابِ كما تقول: فِعْلُ السوءِ، تريدُ  
الفِعْلَ السَّيِّئَ<sup>(١)</sup>.

قوله: (كما قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١])، التشبيهُ واقعٌ للمبالغةِ في الكرامةِ، أي:  
فوصفها بالقدسِ للكرامةِ، كما وصفه بالاختصاصِ للكرامةِ. الفاءُ في قوله: «فوصفه» تفسيريةٌ،  
لأنه لا يجوزُ تشبيهُ الوصفِ بالقولِ ففسرهُ بالوصفِ ليصحَّ.

قوله: (وقيل: لأنه لم تَضُمَّه) عطفٌ من حيث المعنى على قوله: «ووصفها بالقدس»،  
أي: وصفَ روحَ عيسى بالقدسِ<sup>(٢)</sup>، لمُطَلِّقِ طهارتهِ وبرائهِ عن الرذائلِ، وقيل: «لأنه لم تَضُمَّه  
الأصْلَابُ».

(١) «الكشاف» (١٣: ٥٨٧).

(٢) من قوله: «أي وصف» إلى هنا ساقط من (ح).

رسولٌ منهم بالحقِّ ﴿أَسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمانِ به، فوسَّطَ بينَ الفاءِ وما تعلَّقتْ به همزةُ التوبيخِ والتعجيبِ مِن شأنهم. ويجوزُ أن يريدَ: ولقد آتيناهم ما آتيناهم ففعلتُم ما فعلتُم، ثُمَّ وبَّخهم على ذلك. ودخولُ الفاءِ؛ لعطفِها على المقدَّر. فإن قلتَ: هلا قيلَ: وفريقًا قتلتُم! قلتُ: هو على وجهين: أن تُرادَ الحالُ الماضية؛ لأنَّ الأمرَ فطيعٌ؛.....

قوله: (فوسَّطَ بينَ الفاءِ وما تعلَّقتْ به همزةُ التوبيخِ)، يعني: قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ﴾ مُسَبَّبٌ عن قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولهذا دخلتِ «الفاءُ» عليه على تقدير: نحنُ أنعمنا عليكم ببعثةِ موسى، وإيتائه الكتاب، ثم أتبعناه الرسل، وإيتاءِ عيسى البيئات، لتشكروا تلك النعمَ بالتلقِي بالقبول، فعكستُم بأن كذبتم فريقًا، وقصدتُم قتلَ آخرين على نحو: ﴿وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثم أدخلَ بينَ المُسَبَّبِ والسببِ همزةُ التوبيخِ والتعجيبِ لتعكيسهم فيما يجبُ عليهم.

واعلمَ أن إدخالَ الهمزة في أثناء الكلام خلافُ الأصل؛ لأنَّ رُتبتَها صدرُ الكلام، لكنهم قد يُقحمونها للتأكيد، قال أبو البقاء: دخلتِ «الفاءُ» هاهنا لتربطَ ما بعدها بما قبلها، والهمزة للتوبيخ<sup>(١)</sup>.

وقال الزجاجُ: الألفُ في قوله: «أفأنت» في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] جاءت مؤكدةً مُعادةً لما طَالَ الكلامُ؛ لأنه لا يصلحُ أن تأتيَ بألفِ الاستفهامِ في الاسمِ وألفِ أخرى في الخبر<sup>(٢)</sup>.

واعلمَ أن هذا أصلُ في العربية وقانونٌ يُرجعُ إليه سيمًا في هذا «الكتاب»، فإنه قد يُكرَّرُ فيه هذا المعنى مرارًا.

قوله: (ويجوزُ أن يريدَ: ولقد آتيناهم) فعلٌ هذا ما عقبوا الإتيانَ محذوفٌ وهو قوله:

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٨٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩) وافتتحه بقوله: هذا من لطيف العربية، ومعناه معنى الشرط والجزاء.

فَأَرِيدُ اسْتِحْضَارَهُ فِي النَّفُوسِ وَتَصْوِيرَهُ فِي الْقُلُوبِ؛ وَأَنْ يُرَادَ: وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَهُمْ بَعْدُ؛ لِأَنَّكُمْ تَحْمُونَ حَوْلَ قَتْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَوْلَا أَنِي أَعْصِمُهُ مِنْكُمْ؛ وَلِذَلِكَ سَحَرْتُمُوهُ،.....

«فَفَعَلْتُمْ»<sup>(١)</sup> مَا فَعَلْتُمْ فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ عَيْنِ<sup>(٢)</sup> التَّكْذِيبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قِبَائِهِمْ وَعِنَادِهِمْ. ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ مَوْجِهاً لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، مُصَدِّرًا الْجُمْلَةَ بِهَمْزَةِ الْإِنْكَارِ قَائِلًا: «أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَكْفَرْتُمْ وَخَالَفْتُمْ، فَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ. وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «الْفَاءُ لِعَطْفِهِ عَلَى الْمُقَدَّرِ» وَهُوَ كَفَرْتُمْ. هَذَا تَقْدِيرُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(٣)</sup>. فَالْهَمْزَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مُقْحَمَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي: لَا.

وَتَلْخِيصُهُ: أَنَّ «الْفَاءَ» فِي قَوْلِهِ: «أَفَكَلَّمَا» إِمَّا سَبَبِيَّةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَبَبِيَّةً يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبًا عَمَّا قَبْلَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْكِيسِ، فَلَا يَجِبُ تَقْدِيرُ مُسَبَّبٍ آخَرَ، فَتَكُونُ الْهَمْزَةُ مُقْحَمَةً<sup>(٤)</sup> بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ، وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَيَجِبُ تَقْدِيرُ مُسَبَّبٍ عَنِ الْإِيتَاءِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَهَا، وَالْوَجْهُ هُوَ الْأَخِيرُ لِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَنْبِيهُ التَّقْرِيعِ وَالتَّوْبِيخِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا.

وَقِيلَ: الْمُقَدَّرُ «فَفَعَلْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ». وَلَيْسَ بِذَلِكَ، وَيَدْفَعُهُ «تُمْ» فِي قَوْلِهِ: «تُمْ وَبِخَهُمْ» لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي إِشْءَ كَلَامٍ مَتْرَاحٍ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَالْفَاءُ الْعَاطِفَةُ تَنَافِيهِ، وَلِأَنَّ الْمَشَارَإِلِيهِ بِقَوْلِهِ: «عَلَى ذَلِكَ» هُوَ «فَفَعَلْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ». قَالَ الْقَاضِي: الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» لِلْسَبَبِيَّةِ أَوْ التَّفْصِيلِ<sup>(٥)</sup>، يَعْنِي لِقَوْلِهِ: «أَسْتَكْبَرْتُمْ»، بِمَعْنَى: أُنْفِئْتُمْ أَوْ تَعَزَّيْتُمْ مِنْ أَنْ تَكُونُوا أَتْبَاعًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَبَوِّعِينَ فَآثَرُوا الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ أَيْضًا.

(١) فِي (ف): «فَعَلْتُمْ».

(٢) فِي (ط): «عَنِ غَيْرِ».

(٣) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ص ٢٠٨.

(٤) فِي (ط): «فَالْهَمْزَةُ مُقْحَمَةٌ».

(٥) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣٥٨).

وسَمَّمْتُمْ لَهُ الشَّاةَ، وَقَالَ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ: «مَا زَالَتْ أَكَلَةُ خَيْبَرَ تَعَادُنِي، فَهَذَا أَوْأَنْ قَطَعْتُ أَبْهْرِي». ﴿عُغْلَفٌ﴾: جَمْعُ أَغْلَفٍ، .....

قَوْلُهُ: (مَا زَالَتْ أَكَلَةُ خَيْبَرَ تَعَادُنِي) رَوَيْنَا عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «يَا عَائِشَةُ، مَا أَزَالَ أَحَدُ أُمَّ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرَ، وَهَذَا أَوْأَنْ وَجَدْتُ انْقِطَاعَ أَبْهْرِي مِنْ ذَلِكَ السَّمِّ»<sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَليْسَ فِي الرِّوَايَةِ «تَعَادُنِي».

وَفِي «النِّهَايَةِ»: تَعَادُنِي وَتُعَادُونِي، أَي: يُرَاجِعُنِي أَثَرُ سَمِّهَا فِي أَوَاقَاتٍ مَعْدُودَةٍ<sup>(٣)</sup>.  
الْجَوْهَرِيُّ: الْعِدَادُ: اهْتِيَاجُ وَجَعِ اللَّدِيغِ؛ وَذَلِكَ إِذَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ مُذْ يَوْمَ لُدِغَ اهْتِيَاجَ بِهِ الْأَمِّ، يُقَالُ: عَادَتْهُ اللَّسْعَةُ إِذَا أَتَتْهُ لِعِدَادِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا قِي مِنْ تَذَكَّرِ آلِ لَيْلَى      كَمَا يَلْقَى السَّلِيمُ مِنَ الْعِدَادِ<sup>(٤)</sup>

النِّهَايَةُ: الْأَبْهَرُ: عِرْقٌ مُسْتَبْطِنُ الْقَلْبِ، إِذَا انْقَطَعَ لَمْ تَبْقَ مَعَهُ حَيَاةٌ، وَقِيلَ: هُوَ عِرْقٌ مَنَشُؤُهُ مِنَ الرَّأْسِ، وَيَمْتَدُّ إِلَى الْقَدَمِ، وَهِيَ شَرَايِينُ تَتَّصِلُ بِأَكْثَرِ الْأَطْرَافِ وَالْبَدَنِ، فَالَّذِي فِي الرَّأْسِ مِنْهُ يُسَمَّى النَّامَةَ، وَيَمْتَدُّ إِلَى الْحَلْقِ، فَيُسَمَّى الْوَرِيدَ، وَإِلَى الصَّدْرِ، فَيُسَمَّى الْأَبْهَرَ، وَإِلَى الظَّهْرِ، فَيُسَمَّى الْوَتِينَ، وَالْفَوَادُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِلَى الْفَخِذِ، فَيُسَمَّى النِّسَاءَ، وَإِلَى السَّاقِ فَيُسَمَّى الصَّافِينَ.

وَكَانَ مِنْ حَدِيثِ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا فَتَحَتْ خَيْبَرُ، أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ أَبُوكُمْ؟» قَالُوا: فَلَانٌ، قَالَ: «كَذَبْتُمْ بَلْ

(١) فِي (ط): «الْأَمُّ».

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٤٤٢٨) تَعْلِيْقًا، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣: ١٨٩).

(٤) ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحَاحِ» (٢: ٥٠٧).

أي: هي خلقةٌ وجيلةٌ مغطاةٌ بأغطيةٍ لا يتوصل إليها ما جاء به محمدٌ ﷺ ولا تفقهه، مُستعارٌ من الأغلِفِ الذي لم يُخْتَن، كقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥]، ثم ردَّ اللهُ أن تكون قلوبهم مخلوقةً كذلك؛ لأنها خلقت على الفطرة والتمكين من قبول الحق بأن الله لعنهم وحذلم بسبب كفرهم، فهم الذين غلّفوا قلوبهم بما أحدثوا من الكفر الزائغ عن الفطرة وتسببوا بذلك؛ لمنع الألفاظ التي تكون.....

أبوكم فلان»، قالوا: صدقتَ وبرزتَ، قال: «فهل أنتم صادقي عن شيء إن سألتكم عنه؟» قالوا: نعم، يا أبا القاسم، وإن كذبناك عرفتَ كما عرفتَه في أينا، وساق الحديث إلى أن قال: «هل جعلتم في هذه الشاة سماً؟» قالوا: نعم. قال: «فما حملكم على ذلك؟» قالوا: أردنا إن كنت كاذباً أن نستريح منك، وإن كنت صادقاً لم يضرَّك» رويناهُ في «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup>.

قوله: (أي: هي خِلقةٌ وجيلةٌ مغطاةٌ) مُعشاةٌ: خبرٌ «هي»، و«خِلقةٌ» و«جيلةٌ» منصوبتان: إما تمييزاً أو حالاً أو ظرفاً.

قوله: (فهم الذين غلّفوا قلوبهم بما أحدثوا) إلى آخره فيه إشعارٌ بادعاء التخصيص على ما يقتضيه مذهبه، يعني هم الذين تسببوا بأن غلّفوا قلوبهم، لا أنها مخلوقةٌ لله، يدل عليه ادعائهم أن قلوبهم مجبولةٌ على الكفر. وردَّ اللهُ قولهم بقوله: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ﴾ [البقرة: ١٨٨]. فقوله: «لعنهم اللهُ» على هذا وُضِعَ موضع: غلّف اللهُ.

والجواب ما ذكره صاحبُ «الانتصاف»: إنها كذبهم في ادعائهم عدم الاستطاعة والتمكين، وإنما هم اختاروا الكفر على الإيمان، فوقع اختيارهم مقارناً بخلقِ الله إياه في قلوبهم بعد ما أنشأهم على الفطرة إقامةً للحجة عليهم<sup>(٢)</sup>.

(١) برقم (٥٧٧٧)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨٢٧)، والدارمي برقم (٦٩) والسنائي في «السنن

الكبرى» (١٣٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١١٥-١١٦) وغيرهم.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٦٤).

للمتوقع إيمانهم وللمؤمنين. ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، و«ما» مزيدة؛ وهو إيمانهم ببعض الكتاب. ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم.....

وقلت: في قوله: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ترقُّ إلى الأغلظ، وردَّ لقولهم مما ادَّعَوْهُ أَبْلَغَ رَدًّا، كأثمهم قالوا: نحن من الذين ختم الله على قلوبهم، فردُّوا: بل أنتم مطرودون، وأكفر منهم حيث جعلتم ما هو سبب للإيمان سببًا للكفر قديمًا كما قال: ﴿أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] وحديثًا حيث جاءكم كتاب من عند الله مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ، ورسولٌ كنتم تستفتحون بقدومه على الكفار، فكذبتم بالكتاب وكفرتُم بالرسول، فلذلك كرر اللعنة، وجعله تسميةً للآية بقوله: ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ وعقبه بقوله: ﴿بِقَاءِ وَيُقَضِّبِ عَلَى عَصَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قوله: (و«ما» مزيدة) قال أبو البقاء: «ما» مزيدة و«قليلًا» صفةٌ مُضدِرٍ محذوفِ أي: فإيمانًا قليلًا ما يؤمنون، وقيل: صفةٌ لظرف، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون، ولا يجوز أن تكون «ما» مُضدريَّةً لأن «قليلًا» لا يبقى له ناصبٌ. وقيل: نافيةٌ، وفيه ضعفٌ لتقدُّم معمولٍ «ما» في حيزٍ «ما» النافية عليها<sup>(١)</sup>.

قوله: (بمعنى العدم)، النهاية: هذا اللفظ<sup>(٢)</sup> يُستعمل في نفي أصلِ الشيء كما جاء في الحديث: «أنه كان يُقَالُ لِلغَوِّ» أي: لا يُلغَو أصلاً. ومنه قولُ الحماسي:

قليلُ التشكي .....<sup>(٣)</sup>

أي: عديمه.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

(٢) يعني «قليلًا» وليس يعني به لفظ «العدم». انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٩١).

(٣) البيت لتأبط شراً، وتماؤه:

قليلُ التشكي للمهم يُصيبه كثير الهوى، شتى النوى والمسالك

قال المرزوقي مبيِّنًا دلالة البيت: واستعمل لفظ القليل والقصد إلى نفي الكل، وهذا كما يقال: فلان قليل

الاكتراب بو عيد فلان، والمعنى: لا يكثر. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ٩٤-٩٥).

وقيل: ﴿عُلْفٌ﴾ تخفيفٌ «عُلْفٌ» جمع «غِلاف»، أي: قلوبنا أوعيةٌ للعلم، فنحن مُسْتَعْنُونَ بها عندنا عن غيره. ورُوي عن أبي عمرو: (قلوبنا عُلْفٌ) بضمَّتَيْن.

﴿كُنْتُبٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ هو القرآن ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم لا يُخالفه. وقُرئ: (مصدقًا) على الحال. فإن قلت: كيف جازَ نصبُها عن النكرة؟ قلت: إذا وُصِفَ النكرة تَخَصَّصَ؛ فصَحَّ انتصابُ الحالِ عنه، وقد وُصِفَ ﴿كُنْتُبٌ﴾ بقوله: ﴿مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. وجوابُ «لَمَّا» محذوفٌ؛ وهو نحو: كَذَّبُوا به، واستهانوا بمجيبه، وما أشبه ذلك. ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يَسْتَنْصِرُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ؛ .....

قوله: (ورُوي عن أبي عمرو: «قلوبنا عُلْفٌ» بضمَّتَيْن) وهي شاذةٌ وإن نُسِبَتْ إلى الإمام<sup>(١)</sup>.

قوله: (وجوابُ «لَمَّا» محذوفٌ، وهو نحو: كَذَّبُوا به واستهانوا بمجيبه وما أشبه ذلك) يعني حُذِفَ الجوابُ ليدلَّ على الإبهامِ والشيوعِ. نقلَ الإمامُ عن المُبرِّد: أن «لَمَّا» الثانية تكررُ لطولِ الكلامِ، والجوابُ: كفروا به، كقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] كررَ أنكم، والجوابُ الجملةُ الشرطية، فلَمَّا جاءهم ما عَرَفُوا كفروا به.

وقال أبو البقاء: هذا ضَعِيفٌ، لأنَّ «لَمَّا» لا تُجَابُ بالفاءِ، إلا أن يذهبوا به مذهبَ الأَخْفَشِ في أن الفاءَ زائدة<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي رواية اللؤلؤي عن أبي عمرو، وهي رواية شاذة، وروى الباقون عنه أنه خفف، والمعروف عنه التخفيف، يعني «عُلْفٌ» انظر: «السبعة» ص ١٦٤. وعُلْفٌ هو جمعُ غِلاف، والمعنى على هذه القراءة: أن قلوبنا أوعيةٌ للعلم فهي غيرُ محتاجةٍ إلى علمٍ آخر. انتهى من «الدرِّ المصون» (١: ٢٩٦).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).



إذا قاتلوهم قالوا: اللهم انصرنا بالنبى المبعوث في آخر الزمان الذي نجد نعتَه وصِفَتَه في التوراة، ويقولون لأعدائهم من المشركين: قد أطل زمانُ نبى يخرج بتصديق ما قلنا فنقتلكم معه قتل عاد وإرم. وقيل: معنى ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يفتحون عليهم ويعرفونهم أن نبياً يبعث منهم قد قرب أوأته.....

وقلت: والمعنى أيضاً لا يساعِدُ عليه؛ لأن الشرط كلام في شأن الكتاب، والجزاء في شأن الرسول، فلا يتطابق الشرط والجزاء.

فإن قلت: نظيره قوله تعالى بعد هذا: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّ وَرِيْقٌ مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٠١] لأن نبتذ الكتاب هو الجزاء، وهو كلام في الكتاب، والشرط كلام في الرسول.

قلت: الفرق ظاهر، لأن ذكر الرسول فيما نحن بصدده وهو قوله: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تابع لذكر الكتاب، وقيد للفعل، وتتميم للمعنى، فلا يصح أن يُمَحَّضَ الجزاء بذكر الرسول، بخلافه في تلك الآية، فإن ذكر الرسول كالتمهيد لذكر الكتاب، فلذلك استقام «نبتذ فريق» أن يكون جزاء، وأما المعنى الذي عليه كلام المصنّف. فإن قوله: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ جملةٌ حاليةٌ مُقرّرةٌ لجهة الإشكال، «وقد» مُقدّرةٌ، أي: انظروا إلى عناد هؤلاء، فإنهم لما جاء الكتاب المُصدّق لما معهم، والحال أنهم كانوا من قبل يستنصرون على الكفار بمن أنزل عليه الكتاب، كذبوا به واستهانوا، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] جملةٌ معطوفةٌ على الجملة الأولى بعد تمامها، لتدل الأولى على سوء معاملتهم مع الكتاب الذي هو مُصدّق لما معهم، والثانية مع الرسول الذي كانوا يستفتحون به ويعرفونه حق معرفته.

قوله: (أطل زمان نبى)، الجوهري: هو من قولك: أظلك فلان، إذا دنا منك كأنه ألقى عليك ظله، ثم قيل: أظلك أمر وأظلك شهر كذا.

وَالسَّيْنُ لِلْمُبَالَغَةِ، أَي: يَسْأَلُونَ أَنْفُسَهُمُ الْفَتْحَ عَلَيْهِمْ، كَالسَّيْنِ فِي اسْتَعْجَبَ وَاسْتَسْخَرَ، أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ. ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ مِنَ الْحَقِّ ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾؛ بَغْيًا وَحَسَدًا وَحِرْصًا عَلَى الرِّيَاسَةِ. ﴿عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ أَي: عَلَيْهِمْ؛ وَضَعًا لِلظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ؛ .....

وقوله: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ معناه: يَسْتَعْلَمُونَ خَبْرَهُ مِنَ النَّاسِ، وَقِيلَ: يَطْلُبُونَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِهِ الظَّفَرَ، وَقِيلَ: كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّا نُنْصِرُ بِمُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَالسَّيْنُ لِلْمُبَالَغَةِ) أَي: هُوَ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، جَرَّدُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَشْخَاصًا، وَسَأَلُوهُمْ الْفَتْحَ. الْمَعْنَى: يَا نَفْسُ عَرِّفِي الْكٰفِرِينَ أَنَّ نَبِيًّا يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَيِ يَسْأَلُونَ أَنْفُسَهُمُ الْفَتْحَ عَلَيْهِمْ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَرَّ مُسْتَعْجِلًا. أَي: مَرَّ طَالِبًا لِلِاسْتَعْجَالِ مِنْ نَفْسِكَ مَكْلَفًا يَاهَا التَّعْجِيلِ.

قوله: (أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ) يَعْنِي أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كَانَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْصُرْنِي عَلَى الْكٰفِرِينَ نَقَاتِلْ مَعَ النَّبِيِّ الْمَبْعُوثِ. هَذَا مِثْلُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي أَنَّ السَّيْنَ مُجْرَى عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَفِي أَنَّ الْفَتْحَ مُضْمَنٌ مَعْنَى النُّصْرَةِ بِوَسْطَةِ «عَلَى»، وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِمْ: فَتَحَ عَلَيْهِ كَذَا، إِذَا أَعْلَمَهُ وَوَقَّهَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: أَعْمَدْتُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يَعْلَمُوا الْكُفَّارَ أَنَّ نَبِيًّا يُبْعَثُ.

الرَّاعِبُ: الْاسْتَفْتَاخُ: طَلْبُ الْفَتْحِ، وَالْفَتْحُ ضَرْبَانِ: فَتْحٌ إلهِيٌّ، وَهُوَ النُّصْرَةُ بِالْوَصُولِ إِلَى الْعُلُومِ وَالْهُدَايَاتِ الَّتِي هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الثَّوَابِ وَالْمَقَامَاتِ الْمَحْمُودَةِ، وَفَتْحٌ دُنْيَوِيٌّ، وَهُوَ النُّصْرَةُ فِي الْوَصُولِ إِلَى اللَّذَاتِ الْبَدَنِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد فقرة: «قوله: أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٥٧-٢٥٨).

للدلالة على أن اللعنة لحققتهم لكفرهم. واللام للعهد، ويجوز أن تكون للجنس ويدخلوا فيه دُخولاً أولياً.

[بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَقِيًّا أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ قَبَاءً وَيَعْضِبُ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِمٌّ \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَوَاضَعْنَا وَإِنَّا يَوْمًا لَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ \* وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٠-٩١﴾]

قوله: (دخولاً أولياً) أي: قضدياً؛ لأن لفظاً<sup>(١)</sup> الكافرين يعم اليهود وغيرهم من سائر المشركين، لكن اليهود داخلون في هذا العام دخولاً قضدياً؛ لأن الكلام سبق بالأصالة فيهم، وهو من الكناية؛ لأن اللعنة إذا شملت الكافرين أجمع - وهؤلاء منهم - فيلزم أن تلحقهم على البت والقطع، وهو أقوى مما إذا قيل: فلغنة الله عليهم.

فإن قلت: قولك: هو من الكناية يُنافي تقريرك وهو أن اللعنة إذا شملت الكافرين إلى آخره لما تقرر أن الكناية هي الانتقال من لازم الشيء إلى ملزومه<sup>(٢)</sup>.

قلت: لا منافاة؛ لأن هذه الكناية تُسمى إيهائية، وإنما يُصار إليها إذا كان الموصوفُ مُبالغاً في ذلك الوصف، ومُنهمكاً فيه، حيث إذا ذُكرَ خطر ذلك الوصف بالبال نحو قولهم لمن يقتني رذيلة من الرذائل ويصبر عليها: أنا إذا نظرتك خطر بيالي سبابك وسباب كل من هو بصددك وأبناء جنسك. فاليهود لما بالغوا في الكفر والعناد وكنان أمر رسول الله ﷺ ونعى الله عليهم ذلك، صار الكفر كأنه صفة غير مفارقة لذكرهم، فكان هذا الكلام لازماً لذكرهم ورديقه وأتهم أولى الناس دُخولاً فيه، لكونهم تسيبوا لاستجلاب هذا القول في غيرهم، وبدلوا أنفسهم فيه، وأنشد صاحب «المفتاح» في المعنى:

(١) في (ف): «أغلظ».

(٢) لتيام الفائدة، انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٠٧.

«ما»: نكرة منصوبة مفسرة لفاعل «بئس»، بمعنى: بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم. والمخصوص بالذم: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾. و﴿أَشْتَرُوا﴾ بمعنى: باعوا. ﴿بَغْيًا﴾: حسداً وطلباً لئلا ليس لهم،.....

إذا الله لم يسبق إلا الكرام فسقى وجوه بني حنبل<sup>(١)</sup>

وقال: إنه في إفادة كرم بني حنبل كما ترى<sup>(٢)</sup>، لا خفاء فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ما نكرة منصوبة) قال أبو البقاء: «ما» نكرة موصوفة، و«اشتروا» صفتها، و«أن يكفروا» مخصوص بالذم<sup>(٤)</sup>.

قوله: (و﴿أَشْتَرُوا﴾ بمعنى: باعوا) وهو من الأضداد<sup>(٥)</sup>. فالأنفس بمنزلة المثلث والكفر بمنزلة الثمن<sup>(٦)</sup>؛ لأن أنفسهم لا تشتري بل تُباع، فهو على الاستعارة. أي: إثم اختاروا الكفر على الإيمان، وبدلوا أنفسهم فيه، وإثما وضع الأنفس موضع الإيمان، ليؤذن بأن الأنفس إنما خلقت للعلم والعمل به المعبر عنه بالإيمان، فلما بدلوا الإيمان بالكفر فكأثمهم بدلوا الأنفس به.

قوله: (﴿بَغْيًا﴾: حسداً) قوله: حسداً تفسير لقوله تعالى: ﴿بَغْيًا﴾ ثم قوله: «وطلباً لئلا ليس لهم» تفسير للحسد؛ لأن البغي الذي هو الظلم أعم من الحسد، ففسره بالحسد لاقتضاء الكلام.

(١) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٧٩ غير منسوب لأحد، وعزاه الزمخشري للسكب المازني في «ربيع الأبرار» (١: ٢١)، وهو في «حماسة القرشي» ص ٣٥٢ لزهير السكب التميمي في قوم من بني عمه يقال لهم: بنو حنبل.

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٧٩.

(٣) من قوله: «وقال: إنه في إفادة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٩١).

(٥) وقد سبق تحريه من كلام ابن الأنباري في كتاب «الأضداد».

(٦) سقط من (ح) و(ف) قوله: «والكفر بمنزلة الثمن».

وهو عِلَّةٌ ﴿أَشْتَرُوا﴾. ﴿أَنْ يُنَزَّلَ﴾: لَأَنْ يُنَزَّلَ، أَوْ: عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ، أَي: حَسَدُوهُ عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ الذي هو الوحي ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ وتقتضي حكمته إرساله...

ومعنى الحسد طلب ما ليس من حق العبد؛ لأن إزالة النعمة التي عرف الله موقعها في المحسود ليس لأحد توحي زواله<sup>(١)</sup>، وقيل: «طلباً» عطف على «حسداً» وكلاهما تفسير لقوله: ﴿بَغِيًّا﴾. وقيل: التقدير: اشتروا لبغيتهم وبغوا لحسدكم، والأول هو الوجه لقوله: «أبي: حسدوه على أن ينزل الله» وقد صرح الواحدي به حيث قال: ﴿بَغِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>، أي: حسداً.

قال اللحياني: بغيت على أخيك بغياً، أي: حسدته، فالبغي: أصله الحسد، ثم سمي الظلم بغياً؛ لأن الحاسد يظلم المحسود جهده طلباً لإزالة نعم الله عنه<sup>(٣)</sup>.

وينصره قول الزجاج: كفروا بغياً وعداوة للنبي ﷺ؛ لأنهم لم يشكوا في نبوته، وإنما حسدوه على ما أعطاه الله تعالى<sup>(٤)</sup>، فإنه لم يتجاوز عن معنى الحسد، وأي داء أذوى منه!

قوله: (وهو علة ﴿أَشْتَرُوا﴾) قال القاضي: وهو علة ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ دون اشتروا، للفصل<sup>(٥)</sup>.

وقلت: المعنى مع الأول؛ لأن فيه إبدال أنفسهم بالكفر كان لمجرد العناد الذي هو نتيجة الحسد، كأنه قيل: بشئ الاستبدال! استبدال أنفسهم بالكفر لأجل محض الحسد، على أن قوله: «أن يكفروا» مخصوص بالذم فلا يكون فاصلاً.

(١) في (ط): «زوالها».

(٢) قوله: «بغياً» من (ط).

(٣) انظر: «الوسيط» للواحدى (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٣).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٠).

﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾: فصاروا أحقَاءَ بغضبٍ مُترادِفٍ؛ لأنهم كَفَرُوا بنبيِّ الحقِّ وبنغوا عليه، وقيل: كَفَرُوا بمحمَّدٍ بعدَ عيسى. وقيل: بعدَ قولِهِم: ﴿عَزَّزْنَا بِنُورِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقولِهِم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وغير ذلك من أنواعِ كُفْرِهِم. ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مُطلقٌ فيما أنزلَ اللهُ من كلِّ كتاب.

﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾ مقيدٌ بالتوراة، ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ أي: قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ منها..

قوله: (فصاروا أحقَاءَ بغضبٍ مُترادِفٍ) دلَّ على كونهم أحقَاءَ به ترتبُ الحُكْمِ على الوصفِ بالفاء، والمعنى: فلذلك تمكَّنوا في الغضبِ تمكُّنَ المَلَكِ في مُلكِهِم ومُبَوِّئِهِم، ومنه الحديث: «فليتَّبوا مقعدَهُ من النار»<sup>(١)</sup> وإليه أومى الزجاجُ بقوله: معنى باؤوا: احتملوا، يقال: قد بؤت بهذا الذنب، أي: احتملته، أي: باؤوا بغضبٍ على غضب. أي: ياثم استحقوا به النار على إثم تقدَّم استحقوا به النار<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة). قال القاضي: «يكفرون» حالٌ من الضمير في «قالوا»، ووراء في الأصلِ مصدرٌ جُعِلَ ظرفًا، ويضافُ إلى الفاعلِ فيرادُ به ما يتوارى به وهو خلفه، وإلى المفعولِ ويرادُ به ما يواريه وهو قدامه، وهو من الأضداد<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿لِمَا مَعَهُمْ﴾ (منها) «من» بيانٌ «ما»، والضميرُ في «منها» للتوراة، وقيل: «من» للتبعيض، والضميرُ للكتاب<sup>(٤)</sup>، أي: الذي معهم وهو التوراةُ بَعْضُ الكتاب<sup>(٥)</sup>.

(١) هو جزءٌ من قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبُوا مقعدَهُ من النار» أخرجه البخاري (١٠٦)، ومسلم (٣)، وغيرهما من حديثِ عليٍّ رضي اللهُ عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قيل: معناه: قدامتهم. وفيه بحثٌ بين المفسرين، واستبعده ابن عطية في «المحرر الوجيز».

(٤) في (ط): «الكتب».

(٥) في (ط): «الكتب».

غير مخالفٍ له. وفيه ردٌّ لمقاتلهم، لأنهم إذا كفروا بما يؤايق التوراة فقد كفروا بها. ثم اعترض عليهم بقتلهم الأنبياء مع ادعائهم بالإيمان بالتوراة، والتوراة لا تسوغ قتل الأنبياء.

[﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ \* وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الْأَمْرُ بِهٖٓ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ \* يجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة غير موضعيها؛ وأن يكونَ اعتراضًا، بمعنى: وأنتم قومٌ عادتكم الظلم. وكرّر رفع الطور؛ لِمَا نِيَطُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ لَيْسَتْ مَعَ الْأُولَى مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّوَكِيدِ.....

قوله: (وفيه ردٌّ لمقاتلهم) أي: أذمَج في إيقاع «وتكفرون» حالًا من فاعلِ «تؤمن» هذا المعنى يعني: أنهم في هذه الدعوى شاهدون على أنفسهم بالكفر.

قوله: (وأن يكونَ اعتراضًا) أي: تذييلًا؛ لأنَّ المُعْتَرِضَةَ هي التي اعترضت بين كلام، أو بين كلامين مُتَّصِلَيْنِ معنىً، والتذييلُ ما يؤكِّدُ به تمامَ الكلام. والفرقُ بين أن تكونَ حالًا وبينها أن تكونَ اعتراضًا، أنَّ الحالَ لبيانِ هيئةِ المعمولِ، والاعتراضُ لتأكيدِ الجملةِ بتمامها، ومن ثمَّ قال في الحال: «وأنتم واضعون العبادة غير موضعيها»، وفي الاعتراض: «وأنتم قومٌ عادتكم الظلم» أي: ذأبُ الظلم استمرَّ منكم، وعبادة العجلِ نوعٌ منه، وأيضًا الجملةُ الحاليةُ مُقَيِّدَةٌ للمُطْلَقِ، فتكونُ كالمُخَصَّصِ للعامِّ، والمُعْتَرِضَةُ أعمُّ مما اعترضت فيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنتم قومٌ عادتكم الظلم».

قوله: (كرّر رفع الطور لِمَا نِيَطُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ لَيْسَتْ مَعَ الْأُولَى) وذلك أنه<sup>(١)</sup> ذكر في الأولى:

(١) في (ط): «لأنه».

﴿وَأَسْمَعُوا﴾ ما أمرتم به في التَّوراة، ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾ قَوْلِكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمْرِكَ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ طَابَقَ قَوْلُهُ جَوَابُهُمْ؟ قُلْتُ: طَابَقَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ لَهُمْ: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾، وَلَيْكُنْ سَمَاعُكُمْ سَمَاعَ تَقْبِيلٍ وَطَاعَةٍ، فَقَالُوا: ﴿سَمِعْنَا﴾ وَلَكِنْ لَا سَمَاعَ طَاعَةٍ.....

﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ وَذَكَرَ هَاهُنَا: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ التَّلْقِي بِالْقَبُولِ وَالتَّمَسُّكُ بِمَا فِيهِ مَعَ وَفُورِ نَشَاطٍ. وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ، وَالتَّطَاعَةُ لِأَوَامِرِهِ، وَحِفْظُ مَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى: ﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾، وَقَالَ ثَمَّةٌ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مَتُّ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ وَهَاهُنَا ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ وَهُوَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ وَعَصَى، فَقَدْ تَوَلَّى بَعْدَ الْمِيثَاقِ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ الْآيَةُ وَالْمُرَادُ بِكُفْرِهِمْ ذَلِكَ الْعِصْيَانَ وَالتَّوَلَّى فَوَضَعَهُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْعِصْيَانَ وَالتَّوَلَّى هُوَ كُفْرٌ مِنْهُمْ وَجُحُودٌ بِالْآيَاتِ وَكُفْرَانٌ بِتِلْكَ النِّعَمِ، وَأَنَّهُ أَذَى إِلَى عِبَادَةِ الْعَجَاجِيلِ، وَبِأَنَّ يُخَاطَبُوا بِقَوْلِهِ: ﴿بِسْمَايَا مُرْكُم بِهِ إِيْمَانُكُمْ﴾ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ وَالسَّخْرِيَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْكُنْ سَمَاعُكُمْ سَمَاعَ تَقْبِيلٍ) وَمَرِجِعُهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ. أَمْرُهُمْ بِالسَّمَاعِ فَأَجَابُوهُ، وَلَكِنْ عَلَى طَرِيقِ الْعِصْيَانِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

الرَّاعِبُ: قَوْلُهُ: اسْمَعُوا مَعْنَاهُ: افْهَمُوا، وَقِيلَ: اعْمَلُوا بِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ يُسْمَعُ ثُمَّ يُنْخِيلُ، ثُمَّ يُفْهَمُ، ثُمَّ يُعْقَلُ، ثُمَّ يُعْمَلُ بِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَسْمُوعُ مِمَّا يَقْتَضِي عَمَلًا، وَمَا كَانَ السَّمَاعُ مَبْدَأً وَالْعَمَلُ غَايَةً، وَمَا بَيْنَهُمَا وَسَائِطٌ، صَحَّحَ أَنْ يُذَكَّرَ وَيُرَادَ بِهِ بَعْضُ الْوَسَائِطِ، وَأَنْ يُعْنَى بِهِ الْغَايَةُ وَهِيَ الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٢).



﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ أي: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّهُ وَالْحِرْصُ عَلَى عِبَادَتِهِ كَمَا يَتَدَاخَلُ الثَّوْبَ الصَّبْغُ. وَقَوْلُهُ: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].....

قوله: (أي: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّهُ... كَمَا يَتَدَاخَلُ الثَّوْبَ الصَّبْغُ) قَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَاهُ: سَقُوا حُبَّ الْعِجْلِ، فَحَذَفَ الْحُبُّ وَأُقِيمَ الْعِجْلُ مَقَامَهُ (١).

النهاية: وَفِي الْحَدِيثِ: «وَأَشْرَبَتْهُ قُلُوبُكُمْ» أَي: سَقَيْتُهُ قُلُوبُكُمْ كَمَا يُسْقَى الْعِطْشَانُ الْمَاءَ: وَأَشْرَبَ قَلْبُهُ كَذَا، أَي: حَلَّ مَحَلَّ الشَّرَابِ وَاخْتَلَطَ كَمَا يَخْتَلِطُ الصَّبْغُ بِالثَّوْبِ (٢).

الراغب: مِنْ عَادَتِهِمْ إِذَا أَرَادُوا مُحَامَرَةَ حُبِّ أَوْ بُغْضِ فِي الْقَلْبِ أَنْ يَسْتَعِيرُوا لَهَا اسْمَ الشَّرَابِ إِذْ هُوَ أَبْلَغُ مَنْجَاعٍ فِي الْبَدَنِ، وَلِذَلِكَ قَالَتِ الْأَطْبَاءُ: الْمَاءُ مَطِيَّةُ الْأَغْذِيَةِ وَالْأَدْوِيَةِ، وَبُرُكُوبِهَا يُبَلِّغُ أَقَاصِي الْأَمْكِنَةِ، قَالَ:

تَغْلَغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ      وَلَا حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُرُورٌ (٣)

وقيل: الْأَصْلُ حُبُّ الْعِجْلِ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْمَبَالِغَةِ [مَا] فِي حَذْفِهِ، لِأَنَّهُ نَبَأٌ أَنْ فَرُطَ شَغْفِهِمْ بِهِ أُثْبِتَ صُورَةُ الْعِجْلِ فِي قُلُوبِهِمْ رَاسِخَةً (٤).

قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَأَشْرَبُوا حُبَّ الْعِجْلِ مُبْهَمٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] كَمَا أَنَّ «صَدْرِي» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «لِي»

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٥).

(٢) فِي (ط): «الصبغ الثوب».

(٣) الْبَيْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، ذَكَرَهُ الْقَالِي فِي «الأمالي» (٣: ٢٢٣) وَقَبْلَهُ:

تَغْلَغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ فِي فُوَادِي      فَبَادِيهِ مَعَ الْخَافِئِ

﴿يَكْفُرِهِمْ﴾: بسبب كُفْرِهِمْ. ﴿يَسْمَايَا مُرْكُم بِهِ إِيمَانِكُمْ﴾: بالثوراة؛ لأنه ليس في الثوراة عبادة العجاجيل.

وإضافة الأمر إلى إيمانهم تهكُّم، كما قال قوم شعيب: ﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وكذلك إضافة الإيذان إليهم. وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ تشكيك في إيمانهم، وقدح في صحّة دعواهم له.

﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ \* وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْضِيهِمْ مِنْ أَعْدَابٍ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [٩٤-٩٦]

﴿خَالِصَةً﴾ نصب على الحال من ﴿الدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ والمراد الجنة،.....

لأنه أفاد أنّ شيئاً ما عنده محتاج إلى الشرح، فبيّن بقوله: صدري ذلك المبهم، كذلك قوله: ﴿وَأَشْرَبُوا﴾ مبهم. لا يعلم منه أيّ مكان من أمكنة جسدِهِم تداخل فيها الحب. فبيّن أنّ المكان هو قلوبهم، وهذا من المبالغات والإيذان بأن المقام يقتضي مزيد التقرير.

قوله: ﴿خَالِصَةً﴾ نصب على الحال من ﴿الدَّارِ الْآخِرَةِ﴾) قيل: الوجه أن تكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى الدار الآخرة، لأن اسم كان لا يقع عنه الحال.

قال الحديثي: إنّ الأفعال الناقصة لا تعمل في الحال؛ لأنه لم يؤت بها نسبة حدث محقق إلى فاعلها حتى يقتضي متعلقات، يعني إذا قلت: كان زيد قائماً، لم تُرَدِّبه أن زيداً ثبت، بل تريد به أنّ القيام المنسوب إليه ثبت لا غير، وذلك حاصل لزيد وإن لم تُذكر «كان»، ولذا توهم كثير أنه لا دلالة لها على الحدث، بل وضعها للدلالة على مجرّد الزمان، فلذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر.

وفي كلام صاحب «المفتاح» ما يُشعر بهذا المعنى، قال: إِنَّ الْخَبَرَ هُنَاكَ هُوَ نَفْسُ الْمُسْنَدِ لَا بَقْيَدٍ لِلْمُسْنَدِ إِنَّمَا تَقْيِيدُهُ هُوَ كَانَ؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَهَا لِثَبُوتِ الْقِيَامِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَمْنَعُ عَمَلَهَا فِي الْحَالِ، فَالْحَالُ حَيْثُ قِيْدٌ لِلْمُقَيَّدِ. وقالوا: دليل كَوْنِ اسْمِ «كَانَ» فاعلاً: أَنَّ الْمُصَنَّفَ وَابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَذْكُرَا اسْمَ «كَانَ» فِي الْمَرْفُوعَاتِ، عَلَى أَنَّهَا أُورِدَا خَبَرَ هُمَا فِي الْمُنْصُوبَاتِ<sup>(١)</sup>. وَذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ خَبَرِي «كَانَ» وَ«أَنَّ» مَا يُشْعِرُ بِاخْتِيَارِهِ كَوْنَهُ فاعلاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو البقاء: خبرُ «كان» لكم و«عند الله» ظرفٌ و«خالصة» حال. والعاملُ «كان» أو الاستقرار، أو الخبر «عند الله» و«خالصة» حال، فالعاملُ فيها إما «عند الله» أو ما يتعلق به أو كانَ أولَ لكم<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ جنِّي في «الدمشقيات»: يدلُّ على جَوَازِ نَضْبِ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا الْأَحْوَالَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فكونوا أنتم وبني أبيكم

تمامه:

مكانَ الكليلتين من الطحاح<sup>(٤)</sup>

وقوله:

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري، ص ٩١.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» لابن الحاجب (٢: ١٢٢).

(٣) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٩٤).

(٤) هو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ٢٩٨)، وذكره ثعلب في «مجالسه» ص ١٢٥، وابن جنِّي في «سرِّ

صناعة الإعراب» (١: ١٢٦) وغيرهم من غير عزو لأحد.

أي: سألتم لكم خاصة بكم ليس لأحد سواكم فيها حق، يعني: إن صح قولكم:.....

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ<sup>(١)</sup>

وَأَنْشَدَ:

صَخِبُ كَانَ دَعَاءَ عَبْدٍ مَنَافِهِ فِي رَأْسِهِ، عَقَبَ الصَّبَاحِ الْجَافِلِ<sup>(٢)</sup>

جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ «فِي رَأْسِهِ» حَالًا مِنَ الدَّعَاءِ، وَ«عَقَبَ الصَّبَاحِ» خَبْرًا، وَأَنْ يَكُونَ «فِي رَأْسِهِ» مُتَعَلِّقًا بِنَفْسِ الدَّعَاءِ.

وَقَالَ السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي «الْأَمَالِي»<sup>(٣)</sup>: وَمَنْ مَنَعَ إِعْمَالَ «كَانَ» فِي الْأَحْوَالِ فَغَيْرُهُ مَأْخُودٌ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ فِي الْخَيْرِ مَنْكُورَةٌ، فَرَائِحَةُ الْفِعْلِ تَعْمَلُ فِيهَا، فَمَا ظَنَنْتُكَ بِ«كَانَ» وَهِيَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ تَعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَلَيْسَتْ «كَانَ» فِي نَصْبِهَا الْحَالَ بِأَسْوَأَ حَالًا مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ. وَحَكَى أَبُو زَكْرِيَّا<sup>(٤)</sup> فِي «شَرْحِ الْمُتَنَبِّي» عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ «كَانَ» لَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ.

قَوْلُهُ: (خَاصَّةً بِكُمْ)، الرَّاغِبُ: الْخَالِصُ كَالصَّافِي لَكِنَّ الصَّافِيَ يُقَالُ فِيهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلَ شُوبٍ، دُونَ خَالِصٍ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا فِيهَا كَانَ فِيهِ شُوبٌ فَزَالَ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو جزءٌ من بيتٍ لكعب بن جُعيل، وتَمَامُ رِوَايَتِهِ:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُقَوِّ  
عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

وهو من شواهد سيويه (١: ٢٩٨). والحَرَّانُ: الشَّدِيدُ الْعَطْشِ. يَصِفُ عَاشِقًا ظَفَرَ بِلِقَاءِ حَبِيبَتِهِ فَقَتَلَهُ الْحُبُّ سُرُورًا بِهَا كَالَّذِي عَبَّ الْمَاءَ فَلَمْ يُقَلِّعْ عَنْهُ حَتَّى تَشَقَّقَ بَطْنُهُ مِنْ شِدَّةِ الْاِمْتَلَاءِ.

(٢) هو لتميم بن أبي بن مقبل، وهو في «ديوانه»، ص ١٠٩.

(٣) ليس في «الأمالي» المطبوعة، ولكنه مذكور في «ما لم يُنشر من الأمالي الشجرية»، ص ٤.

(٤) يعني الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي الشيباني (ت ٥٠٢هـ)، كان من أئمة اللغة، أخذ عن المعري وغيره، وتصانيفه قاضية بإمامته، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩١)، و«المتنظم» (٩: ١٦٦).

(٥) «تفسير الراغب» ص ٢٦٤، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٢٩٢.

﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾. و﴿النَّاسِ﴾ لِلْجِنْسِ، وَقِيلَ: لِلْعَهْدِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ. ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾؛ لِأَنَّ مَنْ أَيْقَنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اشْتَقَّ إِلَيْهَا، وَتَمَنَّى سُرْعَةَ الْوَصُولِ إِلَى النِّعَمِ وَالتَّخْلُصِ مِنَ الدَّارِ ذَاتِ الشَّوَابِ، كَمَا رُوِيَ عَنِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ مَا رُوِيَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَيْنِ فِي غِلَالَةٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ الْحَسَنُ: مَا هَذَا بَزِيَّ الْمَحَارِبِينَ. فَقَالَ: يَا بُنَيَّ لَا يُبَالِي أَبُوكَ عَلَى الْمَوْتِ سَقَطَ أَمْ عَلَيْهِ سَقَطَ الْمَوْتُ. وَعَنْ حُدَيْفَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ: حَبِيبٌ جَاءَ عَلِيَّ فَاقَةً، لَا أَفْلَحُ مَنْ نَدِمَ، يَعْنِي عَلِيَّ التَّمَنَّى. وَقَالَ عِمَارٌ بِصَفَيْنِ: الْآنَ الْأَقْيَمُ الْأَجِبَةُ مُحَمَّدًا وَحَزْبَهُ،.....

قوله: (بين الصَّفَيْنِ) أي: بين صَفِّ العَدُوِّ وَصَفِّ المسلمِين.

قوله: (جاءَ عليَّ فاقَةً) أي: تَمَنَّى الموتَ وَجاءني وَقَتَّ حاجتي إليه، ثم قال: «لا أَفْلَحُ مَنْ نَدِمَ» يريدُ: تَمَنَّى فَلَمَّا جَاءَ ما نَدِمْتُ، فَعَمَّ وَقَالَ: لا أَفْلَحُ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الدِّعَاءَ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

قوله<sup>(٢)</sup>: (بِصَفَيْنِ) قَالَ الصَّغَانِي: صَفَيْنُ: مَوْضِعٌ قُرْبَ الرَّقَّةِ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ عَلَى الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ بَيْنَ الرَّقَّةِ وَبِالسِّ<sup>(٣)</sup>(٤). وَكَانَتْ وَقَعَةُ صِفَيْنَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ عُرَّةَ صَفْرًا، وَهِيَ وَقَعَةُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٥)</sup>.

صِفَيْنُ: بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْفَاءِ.

(١) انظر: خبر حذيفة رضي الله عنه في «حلية الأولياء» (١: ٢٨٢).

(٢) تأخرت هذه الفقرة في (ح) بعد قوله: «ومن ثم ذكر عمارًا وحذيفة».

(٣) في (ح): «بالسن».

(٤) انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١٤).

(٥) وقد أفردها بالتصنيف الإمام نصر بن مزاحم المنقري فصنّف كتابه «وقعة صفين»، وهو مطبوع بتحقيق

الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله.

وكان كل واحد من العشرة يحب الموت ويحن إليه. وعن النبي ﷺ: «لو تمنّوا الموت لغصّ كل إنسانٍ بريقه فمات مكانه، وما بقي على وجه الأرض يهودي».

﴿بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ﴾ بما أسلفوا من موجبات النار من الكفر بمحمد.....

قوله: (كل واحد من العشرة) وهم العشرة المبشّرة. روينا عن عبد الرحمن بن عوفٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أبو بكرٍ في الجنة، وعُمَرُ في الجنة، وعثمانُ في الجنة، وعليُّ في الجنة، وطلحةُ في الجنة، والزبيرُ في الجنة، وعبدُ الرحمن بنُ عوفٍ في الجنة، وسعدُ ابن أبي وقاصٍ في الجنة، وسعيدُ بنُ زيدٍ في الجنة، وأبو عبيدة بنُ الجراح في الجنة» أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>، ولأبي داود نحوه.

وتخصيصُ العشرة بعد ذكرِ المبشّرينَ بالجنة يدلُّ أن المرادَ بالمبشّرينَ أعمُّ من العشرة، ومن ثمّ ذكرَ عمّارًا وحذيفة.

قوله: (يحبُّ الموت)، الراغب<sup>(٢)</sup>: لأنَّ المحبة<sup>(٣)</sup> داعيةٌ إلى الشوق، والشوقُ داعٍ إلى محبة لقاءِ المحبوب، ومحبّة لقاءه داعيةٌ إلى تأتي سهولِ السبيلِ إليه، ولا سبيلٌ إلى الطريقِ إليه إلا بالموت، فيجبُ أن يكونَ الموتُ متمنّى. وقيل: سرورُ المؤمنِ بموته كسرورِ القادِمِ إذا وردَ على أهله. وفي الحديث: «مَن أحبَّ لقاءَ الله، أحبَّ الله لقاءه»<sup>(٤)</sup>.

قوله: ﴿بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ﴾ بما أسلفوا من موجبات النار. قال القاضي: ولما كانت اليدُ

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٤٧)، وأبو داود (٤٦٤٨)، وابن ماجه (١٣٣)، وغيرهم. وفي الباب عن سعيد بن

زيد عند الترمذي (٣٧٤٨) وقال: هو أصح، يعني من الحديث المروي من طريق عبد الرحمن بن عوف.

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٦).

(٣) في (ط): «لأن الموت».

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما من حديثِ عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

ومعنى الحديث كما فسره رسولُ الله ﷺ: «أن المؤمن إذا حضره الموتُ بُشّرَ برضوانِ الله وكرامته، فليس

شيءٌ أحبَّ إليه ممّا أمّته، فأحبَّ لقاءَ الله وأحبَّ الله لقاءه».

وبما جاء به، وتحريف كتاب الله، وسائر أنواع الكفر والعصيان. وقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ من المعجزات؛ لأنه إخبارٌ بالغيب، وكان كما أخبر به، كقوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. فإن قلت: ما أدراك أنهم لم يتمنوا؟ قلت: لأنهم لو تمنوا لنقل ذلك كما نُقل سائر الحوادث، وكان ناقلاً من أهل الكتاب وغيرهم من أولي المطاعن في الإسلام أكثر من الدرر، وليس أحدٌ منهم نُقل ذلك. فإن قلت: التمني من أعمال القلوب، وهو سرٌّ لا يطلع عليه أحد، فمن أين علمت أنهم لم يتمنوه؟ قلت: ليس التمني من أعمال القلوب، إنما هو قول الإنسان بلسانه: ليت لي كذا! فإذا قاله قالوا: تمنى. و«ليت» كلمة التمني، ومُحال أن يقع التحدي بها في الضمائر والقلوب، ولو كان التمني بالقلوب وتمنوا لقالوا: قد تمنينا الموت في قلوبنا، ولم يُنقل أنهم قالوا ذلك.....

العاملة مُخصَّصةً بالإنسان وآلة لقدرته، بها عامة صنائعه، ومنها أكثر منافعها، عبَّر بها عن النفس تارة، وعن القدرة أخرى<sup>(١)</sup>.

وقلت: الظاهر أن قوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] الآية جملة معترضة كقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٤] وينصره قول الزجاج: «ولتجدتهم» حال من فاعل «قل»: المعنى: أنك لتجدتهم في حال دعائهم إلى تمنى الموت أحرص الناس على حياة<sup>(٢)</sup>. فالآية معترضة بين الحال وعاملها.

قوله: «ليت» كلمة التمني يعني إذا قال الرجل بلسانه كذا، قال أهل اللغة: إنه تمنى، فعبروا عن القول بالتمني، وقالوا أيضًا: إن كلمة «ليت» للتمني.

قوله: (ومُحال أن يقع التحدي)، وذلك أن قوله: ﴿فَتَمَنَّوْا﴾ طلب للتمني على سبيل التحدي، وإنما يظهر العجز إذا لم يصدر منهم ما طلب منهم. وقوله: «ولو كان التمني» تنزل

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ١٧٧).

فإن قلت: لم يقولوه لأنهم علموا أنهم لا يُصدّقون. قلت: كم حُكي عنهم من أشياء قاولوا بها المسلمين من الافتراء على الله وتحريف كتابه وغير ذلك، مما علموا أنهم غير مصدّقين فيه، ومما لا محمل له إلا الكذبُ البحتُ ولم يبالوا، فكيف يمتنعون من أن يقولوا: إن التمني من أفعال القلوب وقد فعلناه، مع احتمال أن يكونوا صادقين في قولهم وإخبارهم عن ضمائرهم؟ وكان الرجل يُخبر عن نفسه بالإيمان فيصدق مع احتمال أن يكون كاذباً؛ لأنه أمرٌ خافٍ لا سبيل إلى الاطلاع عليه. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تهديدٌ لهم. ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ﴾ هو من وجد بمعنى: علم؛ المتعدّي إلى مفعولين في قولهم: وجدتُ زيداً ذا الحفاظ، ومفعولاه: «هم»، ﴿أَحْرَصَ﴾. فإن قلت: لِمَ قال: ﴿عَلَى حَيَوَاتٍ﴾ بالتنكير؟ قلت: لأنه أراد حياةً مخصوصةً؛ وهي الحياة المتطاولة؛ ولذلك كانت القراءةُ بها أوقع من قراءة أبي: (على الحياة). ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمولٌ على المعنى؛ لأن معنى ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾: أحرص من الناس. فإن قلت: ألم يدخل ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ تحت «الناس»؟ قلت: بلى، ولكنهم أُفردوا بالذكر؛.....

في الجواب. أي: ولئن سلّم أنّ التمني بالقلوب، فلا بد من الإظهار بالقول بأن يقولوا: تمنّينا بقلوبنا رداً منهم لقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ ولكن ما نُقِلَ عنهم قالوه. فعلم أنهم ما تمنّوا.

قوله: (لم يقولوه) وورد على الجواب الثاني، يعني إذا قدر أن التمني من أعمال القلوب، لا يجب أن يقولوا بالسنتهم: تمنّينا، ليدفعوا قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوهُ﴾ لقيام المانع، وهو عدم تصديق المؤمنين إياهم، فالتمني واقعٌ فلا يكون معجزة، وأجاب: أن عدم تصديق المؤمنين ليس بمانع لأن يقولوا: تمنّينا؛ لأنه تعالى كم حكي عنهم من أشياء لم يُصدّقهم المؤمنون فيها، فهذا من ذلك.

قوله: (محمولٌ على المعنى) قال صاحب «الإقليد»: تقول: زيدٌ أفضل من القوم، ثم تحذف «من» وتُضيفه. والمعنى على إثبات «من».



لأنَّ حرصهم شديدٌ، ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ من الذين أشركوا، فحذفَ لدلالةِ ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ عليه. وفيه توبيخٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الذين أشركوا لا يؤمنونَ بعاقبة، ولا يعرفونَ إلا الحياةَ الدُّنيا، فحرصُهم عليها لا يُستبعد؛ لأنها جتُّهم فإذا زادَ عليهم في الحرصِ من له كتابٌ وهو مقرُّ بالجزاء كانَ حقيقاً بأعظمِ التوبيخِ.....

قال صاحبُ «المرشد»: فإن قلتَ: فلمَ جيءَ بـ«من» في الثاني دونَ الأول؟ قلتُ: لأنَّ «أفعلٌ» إذا أضفته إلى جملةٍ هو بعضها لم يحتج إلى ذكرٍ من، فهو إما إضافة الواحد إلى جنسِهِ، أو إضافة البعض إلى الكلِّ فتقولُ: زيدٌ أفضلُ الناسِ، وعبدك خيرُ العبيد. فلو قلتَ: عبدك خيرُ الأحرارِ، وزيدٌ أفضلُ إخوته، لم يجز، لأنَّ إخوةَ زيدٍ غيرُ زيدٍ، وهو خارجٌ من جملتهم، ولو قلتَ: زيدٌ أفضلُ الإخوةِ، جاز، لأنه أحدُ الإخوةِ، فعلى هذا قوله: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ﴾ يعني: علماءَ اليهودِ أحرصُ الناسِ، أضافهم إلى ما بعدهم؛ لأنهم من جملةِ الناسِ، ثم قال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ والمرادُ بالمشركينَ المجوسَ في أصحِّ الأقاويل<sup>(١)</sup>، للتحية التي كانت لهم إذا عطسَ العاطسُ قالوا: عَشْ أَلْفَ سَنَةٍ<sup>(٢)</sup>، وهم غيرُ اليهودِ، فهو مثُلُ: زيدٌ أفضلُ من إخوته.

ولا يبعدُ أن يُحملَ على هذا قولُ المصنِّف: «وقيل: أرادَ بالذين أشركوا المجوسَ» وقوله: «ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ من الذين أشركوا» عطفٌ على قوله: «محمولٌ على المعنى» وهذا قولُ مقاتلٍ فيكون «من الذين أشركوا» عطفًا على ثاني مفعولي «لتجدتهم» على حذفِ «أحرصَ» لدلالةِ الأوَّلِ عليه.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ الوجهين، وعائلتهما راجعةٌ إلى شدةِ حرصهم، وأتتُها من بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ كقوله: «وملائكته وجبريل»<sup>(٣)</sup>؟

(١) في (ط): «المجوس على الأصح من الأقاويل».

(٢) انظر: «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني، ص ١٠٥.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾

فإن قلت: لم زاد حرصهم على حرص المشركين؟ قلت: لأنهم علموا علمهم بحالهم أنهم صائرون إلى النار لا محالة، والمشركون لا يعلمون ذلك.

وقيل: أراد بالذين أشركوا المجوس؛ لأنهم كانوا يقولون لملوكهم: عش ألف نيروز، وألف مهرجان. وعن ابن عباس رضي الله عنه: هو قول الأعاجم: زي هزار سال، وقيل: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ كلام مبتدأ، أي: ومنهم ناس ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ﴾، على حذف الموصوف، كقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤]. و﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على هذا مشارٌ به إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والضمير في: ﴿وَمَا هُوَ﴾ لـ ﴿أَحَدَهُمْ﴾. و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فاعل ﴿يُضْرَجِرُهُ﴾،.....

قلت: الثاني أبلغ لإرادة تكرير «أحرص».

قوله: (وقيل: أراد بالذين أشركوا المجوس) قال الواحدي: هو قول أبي العالية<sup>(١)</sup> والربيع<sup>(٢)</sup>، وإنما وُصفوا بالإشراك لأنهم يقولون بالنور والظلمة، ويزدان وإهرمن، وهم موصوفون بالحرص على الحياة، ولهذا تحييتهم: زي هزار سال<sup>(٣)</sup>.

قوله: (و﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على هذا مشارٌ به إلى اليهود) يعني: أقيم المظهر مقام المضمّر، ولهذا قدر «ومنهم ناس» ليؤذن أن الموحد يحب لقاء الله كما أن المشرك يكره لقاء الله، ولهذا قال المعري: هذا الوجه أحسن وأعرب.

(١) هو رُفيع بن مهران الرّياحي البصري، تابعي من الرواة الثقات، مات سنة ٩٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٨٤)، و«الثقات» (٤: ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١: ٤١٦).

(٢) يعني الربيع بن أنس، عالم مرو في زمانه (ت ١٣٩هـ).

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٧). وهو الذي جزم به البغوي في «معالم التنزيل» (١: ١٢٣). وحكى الواحدي عن ابن عباس أنه قال: أراد بالذين أشركوا: منكري البعث، ومن أنكر البعث أحب الحياة، لأنه لا يرجو بعثاً بعد الموت.

أي: وما أحدهم بمن يُزخزحُه من النار تعميره. وقيل: الضمير لما دلَّ عليه ﴿يَعْمَرُ﴾ من مصدره، و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ بدلٌ منه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿هُوَ﴾ مبهماً، و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ مَوْضِحَه. والزحزحة: التباعدُ والإنحاء. فإن قلت: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ ما موقعه؟ قلت: هو بيانٌ لزيادة حرصهم، على طريق الاستئناف. فإن قلت: كيف اتصلَ ﴿لَوْ يُعْمَرُ﴾ بـ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾؟ قلت: هو حكايةٌ لودادتهم. و«لو» في معنى التمني، وكان القياس: لو أَعْمَرَ، إلا أنه جرى على لفظ الغيبة؛ لقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، كقولك: حلف بالله ليفعلن.

قوله: (أي: وما أحدهم بمن يُزخزحُه من النار تعميره) أي: ليس أحدٌ منهم يُخْلِصُه من النار طول عمره بسبب أعماله الصالحة. المعنى ينظرُ إلى قوله ﷺ حين سُئِلَ: أيُّ الناسِ خيرٌ؟ قال: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ»، وقيل: فأَيُّ الناسِ شرٌّ؟ قال: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ». أخرجه أحمدُ بنُ حنبلٍ عن أبي بكرٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: (دلَّ عليه ﴿يَعْمَرُ﴾ من مصدره) كأنه قيل: وما التعميرُ بمزحزحه من العذابِ تعميره.

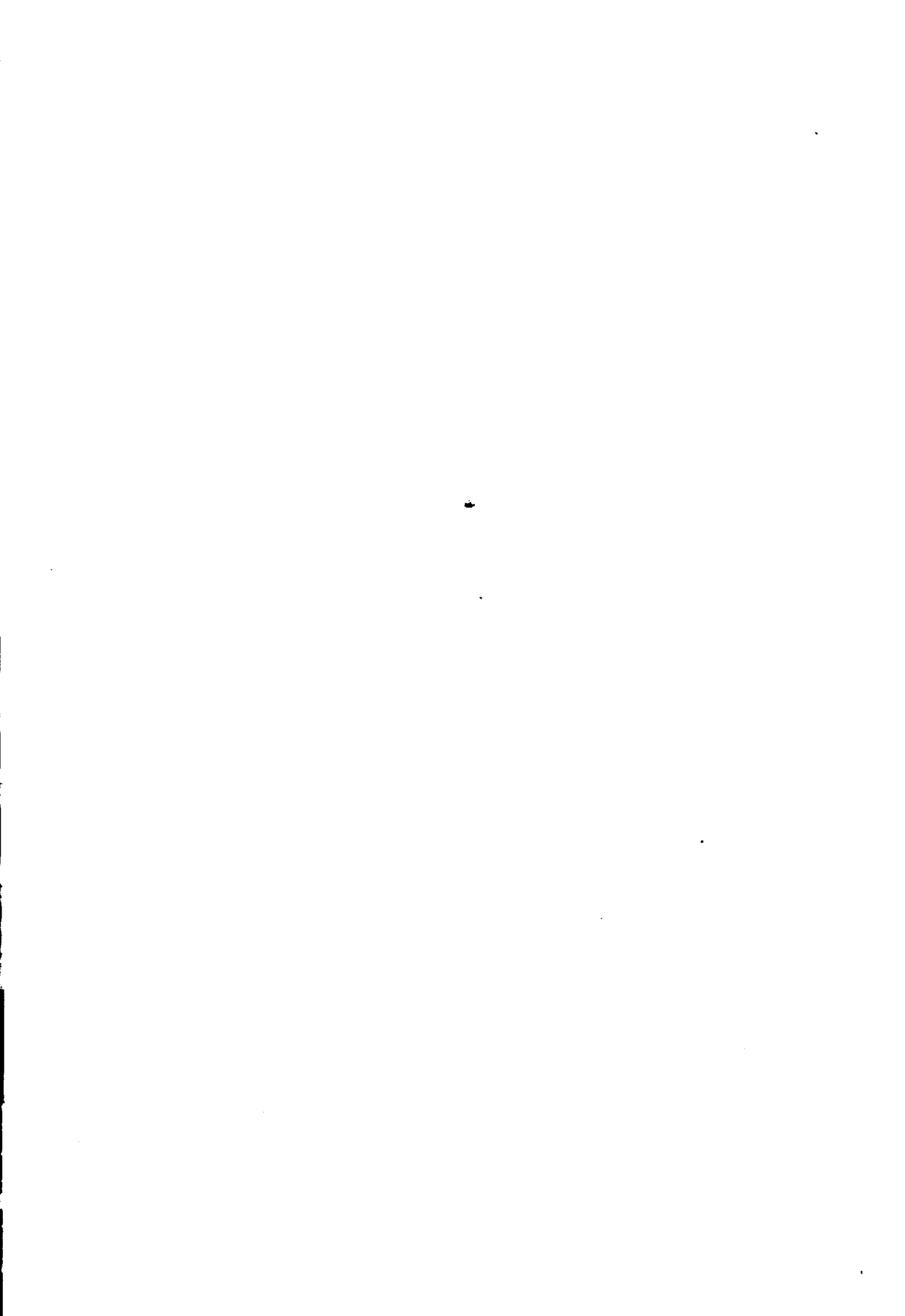
قوله: (و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ مَوْضِحَه). قال أبو البقاء: هو ضميرُ التعمير، وقد دلَّ عليه قوله: ﴿لَوْ يُعْمَرُ﴾ و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ بدلٌ من «هو»، ولا يجوزُ أن يكونَ هو ضميرَ الشأن؛ لأنَّ المُقَسَّرَ لضميرِ الشأنِ مُبتدأٌ وخبرٌ، ودخولُ الباءِ في «بمُزحزحه» يمنعُ من ذلك<sup>(٢)</sup>، وكذا عن الزجاج<sup>(٣)</sup>، وهذا غيرُ واردٍ على المصنِّف، لأنه لم يجعله ضميرَ الشأنِ بل على نحو: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبَّعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

قوله: (وكانَ القياسُ لو أَعْمَرُ) لأنَّ الذي صدرَ مِنهم من القولِ هو على حكاية النفسِ، لكن نظرَ إلى ظاهرِ «يَوَدُّ» فأجرى مجراه، فهو قريبٌ من المُشاكلة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٤٨٠)، وأبو داود الطيالسي في «المسند» (٨٦٤)، والبيزار (٣٦٢٣) والترمذي (٢٣٣٠)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٨).



## فهرس زُمر الآيات المُفسّرة

الصفحة	الآيات
سورة البقرة	
٤٣-٥	[١]
٧٦-٤٣	[٢]
٩٧-٧٦	[٣]
١٠٢-٩٧	[٤]
١١٧-١٠٢	[٥]
١٢٨-١١٨	[٦]
١٤٧-١٢٨	[٧]
١٨٣-١٤٧	[١٠-٨]
٢٢٢-١٨٤	[١٦-١١]
٢٥٣-٢٢٢	[١٨-١٧]
٢٨٣-٢٥٣	[٢٠-١٩]
٣٠٠-٢٨٤	[٢١]
٣١٣-٣٠٠	[٢٢]
٣٣١-٣١٣	[٢٣]
٣٤٢-٣٣١	[٢٤]

الصفحة	الآيات
٣٧٠-٣٤٣	[٢٥]
٤١١-٣٧١	[٢٧-٢٦]
٤٢٢-٤١١	[٢٩-٢٨]
٤٣٦-٤٢٢	[٣٣-٣٠]
٤٤٥-٤٣٦	[٣٦-٣٤]
٤٥١-٤٤٥	[٣٩-٣٧]
٤٥٨-٤٥٢	[٤١-٤٠]
٤٦١-٤٥٩	[٤٣-٤٢]
٤٦٩-٤٦٢	[٤٦-٤٥]
٤٧٦-٤٦٩	[٤٨-٤٧]
٤٨١-٤٧٧	[٤٩]
٤٨٣-٤٨٢	[٥٠]
٤٨٥-٤٨٤	[٥٢-٥١]
٤٩١-٤٨٦	[٥٤-٥٣]
٤٩٥-٤٩١	[٥٧-٥٥]
٤٩٩-٤٩٥	[٥٩-٥٨]
٥٠٤-٥٠٠	[٦٠]
٥٠٩-٥٠٤	[٦١]
٥١٢-٥٠٩	[٦٢]
٥١٥-٥١٢	[٦٦-٦٣]
٥٤٠-٥١٥	[٧٣-٦٧]
٥٤٤-٥٤٠	[٧٤]

الصفحة	الآيات
٥٤٨-٥٤٥	[٧٧-٧٥]
٥٥٠-٥٤٨	[٧٩-٧٨]
٥٥٤-٥٥١	[٨٢-٨٠]
٥٥٨-٥٥٤	[٨٣]
٥٦٣-٥٥٩	[٨٦-٨٤]
٥٧٥-٥٦٣	[٨٩-٨٧]
٥٧٩-٥٧٥	[٩١-٩٠]
٥٨٢-٥٧٩	[٩٣-٩٢]
٥٩١-٥٨٢	[٩٦-٩٤]



